



د. فاروق عثمان أباطة

الحكم العثماني في اليمن

١٨٧٢ - ١٩١٨



0002632

Bibliotheca Alexandrina



الهيئة المصرية العامة للكتاب

المكتبة العربية

الحكم العثماني في اليمن
(١٨٧٢ - ١٩١٨)

الحكم العشمانى فى اليمن

١٨٧٢ - ١٩١٨

د. فاروق عثمان أباطة



الهيئة العامة للأرشيف والمستندات بالملكه العربيه السعوديه

١٩٨٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

للاستاذ الدكتور محمد محمود السروجي

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب بجامعة الاسكندرية

لا شك أن المكتبة العربية في حاجة مطردة الى المزيد من الكتب العلمية التي تعالج تاريخ العالم العربي وتطوره في العصر الحديث . واذا كانت بعض البلدان العربية قد لقيت اهتماما أكبر من عدد من المفكرين والباحثين ، فإن اليمن لم يكن أحدها . ولذا ظلت الحاجة ملحة الى الدراسات العلمية التي تكشف جوانب تاريخ اليمن الحديث ، ولا سيما في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وهي فترة تحول هامة في تاريخ حياة الشعوب العربية بصفة عامة والشعب اليمني بصفة خاصة .

وقد عكف أحد مؤرخينا الشبان وهو الدكتور فاروق عثمان أباطة على دراسة تاريخ اليمن الحديث ، وبذل جهدا كبيرا موفقا في إعداد هذا البحث الذي اختار له عنوان «الحكم العثماني في اليمن من سنة ١٨٧٢ الى سنة ١٩١٨» ونال به درجة الماجستير في التاريخ الحديث بتقدير ممتاز من كلية الآداب بجامعة الاسكندرية في سنة ١٩٦٦ . وقد ساعدت بالمساهمة في الاشراف عليه أثناء اعداده لهذا البحث الذي يسعدني أيضا تقديمه اليوم لجمهور الدارسين والقراء .

وأهمية اختيار الباحث لموضوع البحث ترجع - في نظري - الى اعتبارات عديدة :

أولا - أن اليمن يمثل أقصى ما وصل اليه المد العثماني في زحفه جنوبا لاحتواء

الشعوب العربية ، فوجود العثمانيين في اليمن كان ضروريا لتدعيم سلطانهم فيما يليه شمالا .

ثانيا - أن بعد اليمن عن مركز السلطنة العثمانية يساعد اليمنيين على الخروج عن طاعة الدولة ، وهذا بدوره يشجع اخوانهم في شبه الجزيرة العربية على الثورة أيضا ضد الحكم العثماني ، فتدعيم الوجود التركي في اليمن يعمل على استقرار الأوضاع لصالح الأتراك في شبه الجزيرة العربية كلها خصوصا في الحجاز حيث الأماكن المقدسة التي تهفوا اليها أفئدة المسلمين في كل أجزاء العالم ، وما يحظى به الأتراك العثمانيون من قوة روحية كبيرة نتيجة اشرافهم على تلك البقعة الشريفة .

ثالثا : أن العثمانيين حرصوا على تدعيم نفوذهم في البحر الاحمر ، خصوصا بعد استيلاء الانجليز على عدن في سنة ١٨٣٩ ، كما تطلع الفرنسيون والاطاليون الى ايجاد تقط ارتكاز لنفوذهم على مقربة من اليمن ، وفي مواجهته على الساحل الافريقي الشرقي .

رابعا - أنه مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر أخذت انجلترا تتحول عن سياستها التقليدية القديمة التي ظلت تنتهجها طوال الثلاثة الأرباع الأولى لهذا القرن ، ألا وهي سياسة المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية بما فيها اليمن ، الى سياسة تقسيم تلك الممتلكات . ومنذ ذلك الوقت أصبح الوجود البريطاني في عدن يشكل خطرا على اليمن ، ولا سيما وانها تقع على الطريق الامبراطوري المؤدى الى الهند وجنوب شرقي آسيا .

ويمكننا أن نقسم تاريخ اليمن في الفترة التي عالجها المؤلف فيما بين عامي ١٨٧٢ و ١٩١٨ الى أربع فترات مميزة توضح الجوانب الرئيسية لموضوع البحث .

الفترة الأولى :

وهي الفترة التي عملت فيها الدولة العثمانية على استعادة سيطرتها الفعلية على اليمن بعد أن نجحت بالتعاون مع بريطانيا في القضاء على قوة محمد علي وطرده من اليمن ، وساعدها على ذلك نجاحها في إعادة بناء جيشها من جديد على النظام الأوروبي الحديث . وبعد محاولات مريرة بدأت مع عام ١٨٤٩ تمكنت من استعادة اليمن في عام ١٨٧٢ .

الفترة الثانية :

وتتميز بمحاولة الدولة العثمانية تشديده قبضتها على البلدان العربية التي بقيت في حوزتها ولا سيما بعد هزيمتها في الحرب التركية الروسية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) ، وانتزاع معظم أجزاء البلقان من أيديها . وقد اتخذ السلطان عبد الحميد مختلف السبل في بسط سيطرته على اليمن ، فسخر حركة الجامعة الإسلامية لخدمة أهدافه في تدعيم نفوذ الدولة في المناطق العربية عن طريق الدين . وباسم الدين أيضا مد الخط الحديدي الذي ربط بلاد الشام بالحجاز تسهيلا للحجيج ، ولم يكن هذا في حقيقة الأمر الا لتأكيد السيادة والسيطرة التركية على المناطق العربية النائية . فازداد بذلك الخطر التركي على اليمن واقترب منه .

والى جانب سياسة الترغيب التي اتبعها السلطان عبد الحميد ، فقد انتهج سياسة الشدة والبطش في اخضاع اليمنيين للحكم التركي ، وقد استمرت تلك الفترة أكثر من ثلاثين عاما .

الفترة الثالثة :

وتبدأ بقيام ثورة الاتحاديين الأتراك في عام ١٩٠٨ و إعلان الدستور وعزل السلطان عبد الحميد . وإذا كانت عودة الدستور قد قوبلت بفرح عظيم في أنحاء الدولة العثمانية ، فان نتيجة الانتخابات قد خيبت آمال العرب . فالمجلس النيابي تسيطر عليه أغلبية تركية ، أما سائر العناصر الأخرى ومنها العرب فكانت غير ممثلة تمثيلا صحيحا في هذا المجلس ، فالمساواة التي نادى بها حكومة الاتحاديين كانت غير موجودة .

وفضلا عن ذلك فان الاتحاديين قد اتبعوا سياسة المركزية الشديدة ، وصبغ الدولة بالصبغة التركية ، والعمل على اذابة كافة القوميات الخاضعة لحكمهم في القومية التركية . ففكرة ادماج القوميات التركية ، وخلق دولة قومية عثمانية لم تكن سهلة التنفيذ . وإذا كانت هذه الفكرة مقبولة في بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر عند اعلان دستور سنة ١٨٧٦ ، فانها لم تعد كذلك في القرن العشرين . فنمو القوميات جعل العرب غير مستعدين للتضحية بقوميتهم في سبيل الأتراك .

ووجهت الحكومة التركية الجديدة بمشاكل خارجية متعددة لا قبل لها عليها . أولاها اعلان بلغاريا الاستقلال عن الدولة التركية ، ثم أعقب ذلك اقدام النمسا على ضم اقليمى البوسنة والهرسك اليها ، و اعلان كريت الانضمام الى اليونان .

وإذا يمتنا وجهنا شطر العالم العربي نجد الأطماع الإيطالية ازاء ليبيا

نزداد وضوحا ، وخطر إيطاليا يزداد اقترابا منها . أما اليمنيون فيرفضون سياسة الحكومة التركية الجديدة ، وتتعاون القوى العربية في كل من اليمن وعسير لمواجهة الأتراك والتصدي لهم . وبدلا من أن تعمل الحكومة التركية على استرضائهم لتتفرغ للدول الأوروبية المتريصة بها ، فانها تسحب جزءا كبيرا من قواتها في ليبيا لتضرب الثورة في اليمن . فأضاعت بذلك ليبيا ، ولم تستفد من النصر المؤقت الذي أحرزته في اليمن .

الفترة الرابعة :

وتشمل فترة المهادنة بين اليمنيين والأتراك منذ عام ١٩١١ الى جلائهم نهائيا عن اليمن مع مطلع عام ١٩١٩ .

ولم يكن النزاع التركي اليمني في صالح أى منهما في وقت تعرضت فيه ليبيا للغزو الإيطالي . وادراكا لدقة الموقف يغلب اليمنيون النزعة الاسلامية على ما عداها فيعقدون هدنة مع الأتراك في عام ١٩١١ ليتيحوا فرصة التفرغ لمواجهة الخطر الإيطالي .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى ، وقف الامام يحيى منها موقف الحياد، فلم ينضم لأى من الفريقين المتحاربين حتى انتهت . وقد حاولت انجلترا في نهاية الحرب أن تبقى في ميناء الحديدة لكي تملأ الفراغ الذي سيتركه جلاء الأتراك عن البلاد وللضغط على الامام يحيى ليسلم لها ببعض الامتيازات قبل أن تجلوا قواتها عن الميناء ، ولكنها لم تفعل .

وبخروج الأتراك العثمانيين يظهر اليمن الى حيز الوجود دولة عربية مستقلة في ظل حكم الامام يحيى . وكان من الممكن لو استغلت الامامة أهمية موقع اليمن الجغرافي وثرواته الطبيعية ، مع تطوير النظم الاصلاحية التي وضع الأتراك أساسها لقطع اليمن شوطا بعيدا في سبيل التقدم ، لا سيما وأنه من أوائل الدول العربية التي حصلت على استقلالها مبكرا عن شقيقاته العربيات . ولذا لم يستفد اليمن من استقلاله في عهد الامامة كثيرا .

هكذا كان « الحكم العثماني في اليمن من سنة ١٨٧٢ الى سنة ١٩١٨ » الذي يقدمه اليوم الدكتور فاروق عثمان أباطة في محاولة جادة لتقصي الحقائق ، واني لاقدر له حق التقدير ما بذله من جهد مشكور في معالجة هذا الموضوع الذي كان يكتنفه الكثير من الغموض ، نظرا لقلة المراجع ، بل وندرتها في بعض

الأحياء . كما انه رجع الى المصادر الصحيحة رجوعا حسنا ، واستخدمها
استخدام انصاف وتعقل وأناة ، فجاء بحثه متمسا بروح الاعتدال . وأرجو له
دوام التوفيق في خدمة التاريخ اليمنى والعربى الحديث .

والله ولي التوفيق

الاسكندرية في ٧ يناير ١٩٧٥

محمد محمود السروجي

مقدمة المؤلف

يتناول هذا البحث دراسة موضوع الحكم العثماني في اليمن في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٧٢ و ١٩١٨ . وهي فترة تحول هامة في التاريخ اليمني الحديث أحاط بها الغموض وتضاربت عنها الآراء ، وإن بدا أثناءها كفاح شعب اليمن ونضاله واضحا جليا ضد حكم الأتراك العثمانيين الذين حاولوا أن يسيطروا على مقدراته ، وأثروا تأثيرا عميقا في نواحي حياته المختلفة .

وقد عالجت هذا الموضوع في رسالتي للماجستير التي أجازتها كلية الآداب بجامعة الاسكندرية في سنة ١٩٦٦ . وكان اتجاهي لهذه الدراسة ناتجا عن ملاحظتي لحاجة المكتبتين العربية والأجنبية للمؤلفات المنهجية الحديثة والأبحاث العلمية الجادة التي تسجل تاريخ اليمن وتتناول بالدراسة والبحث أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ويشتمل البحث على ستة فصول أولها تمهيدى ، عرضت فيه المراحل المتتالية لتطور العلاقات العثمانية اليمنية منذ بدايتها حتى مطلع العصور الحديثة حتى قبيل عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٧٢ . وكان لمصر دور فعال في هذه العلاقات أثناء تبعيتها هي الأخرى للسيادة العثمانية ، حتى تعاونت دولة العثمانيين مع بريطانيا لتصفية العلاقات المصرية اليمنية عندما شكلت خطرا على مصالح البريطانيين والعثمانيين على السواء .

وقد لعبت الامامة الزيدية دورا خطيرا في حياة الشعب اليمني . فعلى أساس نظريتها التي أوضححتها في الفصل الثاني قام حكم الأئمة الديني في اليمن ، كما انها كانت سببا في إثارة الاضطرابات السياسية التي مهدت لعودة العثمانيين اليه .

وقد اتجهت الدولة العثمانية نظرا للظروف القاسية التي واجهتها في منتصف القرن التاسع عشر الى استعادة سيطرتها الفعلية على الممالك التابعة لها اسبيا ومن بينها اليمن . ولهذا بذل العثمانيون نشاطا واسعا النطاق في تهامة والمخلاف السليماني وعسير بشمال اليمن منذ سنة ١٨٤٩ تمهيدا للسيطرة على صنعاء حتى حققوا غايتهم هذه في سنة ١٨٧٢ .

وقد اتسم نظام الحكم الذي أقامه العثمانيون في اليمن منذ وصولهم اليه حتى قيام العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ باتباع أساليب الادارة المركزية المستبدة وخاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني على النحو الذي أوضحته في الفصل الثالث ، وأدى فساد الادارة العثمانية الى انفجار ثورة اليمنيين في عامي ١٨٩١ و ١٩٠٤ ، وحاول العثمانيون دون جسدوى مفاوضة اليمنيين عقب كل ثورة لتهدئة الموقف المتأزم في اليمن حينذاك .

وفي مطلع العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ تعرض الحكم العثماني في اليمن لهزة عنيفة نتيجة لسياسة المركزية الاستبدادية المتطرفة التي اتبعتها حكومة الاتحاديين الأتراك والتي أدت الى تجدد الثورة اليمنية في سنة ١٩١٠ .

وقد شارك في هذه الثورة الأدارسة الذين ظهروا على مسرح الأحداث في عسير والمخلاف السليماني منذ سنة ١٩٠٧ ووقفوا الى جانب الأئمة الزيديين في بداية الأمر لمحاربة النفوذ العثماني في اليمن . واضطر العثمانيون أمام عنف الثورة اليمنية وضراوتها أن يوجهوا حملة عسكرية الى اليمن لاحتادها . وخلال هذا الصراع الدامي بين العثمانيين واليمنيين الذي استعرضته في الفصل الرابع أوضحت حقيقة موقف الرأي العام العثماني واليمنى والعربى بوجه عام من القضية اليمنية والمناقشات التي دارت بشأنها في البرلمان العثماني . كما أبرزت الدور الذي قامت به الصحافة العربية حينذاك في الدفاع عن قضية اليمن وشعبه ضد افتراءات صحافة الاتحاديين الأتراك باتجاهاتها الطورانية ونزعاتها العنصرية .

وفي نفس الوقت واجهت الدولة العثمانية مشكلات عديدة في ممتلكاتها الأوربية كما ان تورطها بسحبها لجزء من قواتها العثمانية في ليبيا لضرب ثورة اليمن أدى الى تعرض ليبيا لخطر الغزو الايطالى . ومن هنا بدت أهمية استرضاء اليمنيين بالصالح الذي عقده العثمانيون مع الامام يحيى في سنة ١٩١١ حتى تتفرغ دولتهم لمواجهة مشكلاتها . وقد اشتمل الفصل الخامس على دراسة تحليلية لموضوع الصلح ، وموقف القوى المحلية في اليمن من زيديين وأدارسة

وغيرهم من الادارة العثمانية في أعقابه . فالادريسي استمر على عدائه للعثمانيين ونضاله للتخلص من حكمهم ، بينما اتخذ الامام يحيى موقفا مهادنا منهم وتحول الى معاداة الادريسي لخشيته من منافسته اذا ما تم جلاء العثمانيين عن البلاد . وفى ختام هذا الفصل أوضحت معالم السياسة البريطانية في جنوب اليمن . مستعرضا اتفاقية الحدود التى عقدت بين العثمانيين والبريطانيين فى سنة ١٩١٤ ولم يعترف بها اليمنيون باعتبارها تمت بين مفتصبين للأراضى اليمنية مما يفقدها تماما صفة الشرعية .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ وصل ميدان الحرب بين العثمانيين والبريطانيين الى الجزيرة العربية . وفى اليمن حاول العثمانيون فى مطلع الحرب اجتذاب القوى المحلية هناك ليساندوهم ضد بريطانيا ، وخاصة عندما قرر العثمانيون السيطرة على لحج ومحاولة الهجوم على عدن . وقد أوضحت هذه المحاولات العثمانية فى الفصل السادس ، كما استعرضت التحركات العسكرية العثمانية والبريطانية فى شمال اليمن وجنوبه ، وكيف وقف حكام النواحي اليمنية الجنوبية المجاورة لعدن بين الأتراك وبريطانيا . وقد نشأت بعض العلاقات الودية بين عدد من قادة العثمانيين والبريطانيين فى جنوب اليمن فى فترة الهدوء النسبى الذى عم المنطقة أثناء العامين الأخيرين من سنى الحرب العالمية الأولى فرضتها ظروف خاصة أهمها البعد عن ميدان الحرب الرئيسى فى أوروبا . وبوصول أنباء الهدنة الدولية الى اليمن فى نهاية الحرب العالمية الأولى تحدد موقف كل من البريطانيين والعثمانيين من جهة والقوى المحلية اليمنية وخاصة الامام يحيى والادريسي وحكام النواحي الجنوبية فى اليمن من جهة أخرى . وقد عرضت فى هذا الفصل الأخير دراسة مفصلة للظروف التى صاحبت جلاء العثمانيين عن اليمن عقب هزيمة دولتهم فى سنة ١٩١٨ موضحا اختلاف موقف كل من الوالى العثماني فى صنعاء عن زميله قائد القوات العثمانية فى لحج بالنسبة للامام يحيى وقضية تسليمه ما تحت أيدي العثمانيين من الأراضى اليمنية .

وفى ختام هذا البحث أوردت تقييما للحكم العثماني فى اليمن مظهرا مساوئه ومميزاته وموضحا الآثار التى تركها هذا الحكم فى مقدرات اليمنيين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وقد بدت مسئولية حكم الأئمة آل حميد الدين فى تقاعسهم عن تطوير الانظمة والمشروعات الاصلاحية التى وضع العثمانيون الأساس الاول لها أثناء حكمهم لليمن ، اذ كان فى امكان الأئمة لو أرادوا ان يرتقوا بالشعب اليمنى بتطوير هذه النظم والمشروعات الاصلاحية ، مستغلين ثروات اليمن الطبيعية وموقعه الممتاز وطاقاته البشرية وحصوله على الاستقلال . ولهذا فان اليمن لم

يقطف ثمار استقلاله المبكر وعاش في عزلة قائمة فرضها عليه حكم الأئمة .
على أن الأمل كبير في أن تتحقق له ثورته الحديثة من التقدم والرفق ما يتناسب
مع تاريخه الحافل وحضارته العريقة ، رغم كل المعوقات التي يواجهها .

وعلى مدار هذا البحث اتبعت منهجا علميا محددا تمثل في محاولتي المستمرة
ارجاع تفصيلات الموضوع لأصولها الأولى وجذورها المتفرعة . وهذا ما جعلني
أحاول معرفة طبيعة البيئة اليمنية التي شاعت فيها ضروب مختلفة من المذاهب
والاتجاهات ، وجدت لزاما على أن أقوم بدراستها والتعرف على نظرياتها التي
اتخذت أساسا لنظم الحكم في اليمن ، وأثرت تأثيرا عميقا في تاريخه الحديث .
كما حاولت أن أعرف أبعاد الصلة التي تربط الأحداث الجارية داخل اليمن
بالتغيرات التي كانت تطرأ على الأوضاع القسائية في عاصمة الامبراطورية
العثمانية ذاتها ، بل وبالتطورات التي كانت توجه الأحداث العالمية في
ذلك الحين .

وقد بذلت جهدي لتخليص نفسي أثناء كتابة هذا البحث من عوامل الرضا
أو السخط ونوازع الحب أو الكره ، حتى تكون كلمتي في الموضوعات التي
طرقتها موضوعية خالصة مبعثها الضوء الذي تجمع أمامي من حقائق أكدتها
وثائق واضحة ودعمتها مصادر دقيقة وأثبتتها المقارنة والتحليل .

وأخيرا فقد ألحقت بالبحث مجموعة من النصوص الأصلية لأهم الخطابات
والبرقيات والقوانين والاتفاقيات المتصلة بالموضوع ، رتبها تبعا للإشارة إليها
وعقبت على كل منها لتوضيح أهميتها . كما أوردت أربعة جداول توضيحية
لتنظيم سلاطين الدولة العثمانية ، والأئمة الزيديين في اليمن ، وأسرتي العبادلة
في لحج والأدارسة في عسير . ثم عرضت دراسة توضيحية لأهم المصادر العلمية
التي رجعت إليها والتي أدرجتها في قائمة المصادر ، كما أوضحت الأسلوب
العلمي الذي اتبعته في الاستناد إليها والإفادة منها . ولقد ذيلت البحث أيضا
بخرائط توضيحية لحدود ولاية اليمن العثمانية ، وموجز لموضوع البحث باللغة
الانجليزية .

ويسرني الآن أن أشيد بالتوجيهات القيمة والتشجيع الثمر الذي شملني
به أساتذتي : الدكتور أحمد أحمد الحنة والدكتور محمد محمود السروجي .
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الاسكندرية وقد أشرفا على حتى أنجزت
هذا البحث ، والدكتور محمد أحمد أنيس والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى .
أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة وعين شمس وعضوا اللجنة العلمية
التي ناقشتني فيه ، فليسيادتهم جميعا وافر شكري وتقديري .

كما يهمنى أن أتوه بالمساعدات التى أحاطنى بها أصدقائى العاملون
بالمكتبات الجامعية والعمامة بالقاهرة والاسكندرية ، ودار الوثائق القومية
بالقاهرة ، ومعهد المخطوطات بدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
فلسيادتهم جميعا ولزملائى المهتمين بالدراسات اليمنية وللأخوة الأحرار من أبناء
اليمن الذين ساعدونى وشجعونى لانجاز دراستى هذه ، ولغيرهم كثيرين . خالص
الشكر والتقدير .

وأرجو أن أكون بهذا البحث قد أسهمت ببعض الواجب فى خدمة التاريخ
اليمنى والعربى الحديث .

والله ولى التسوية . . .

الاسكندرية فى أول يناير ١٩٧٥

فاروق عثمان أباطة

الفصل الأول

علاقة الأتراك العثمانيين ببلاد اليمن قبل سنة ١٨٧٢

- أولا - الحسكـم العثماني الأول في اليمن
(١٥٣٨ - ١٦٣٥) •
- ثانيا - جنود مصر في عهد محمد علي تحت
اللواء العثماني في اليمن في النصف الأول من
القرن التاسع عشر •
- ثالثا - الحملة العثمانية على اليمن في سنة
١٨٤٩ •

الفصل الأول

علاقة الأتراك العثمانيين ببلاد اليمن قبل سنة ١٨٧٢

بدأت علاقة الأتراك العثمانيين ببلاد اليمن في مطلع العصور الحديثة ، عندما كان التجار والحجاج يتنقلون بين البلاد العثمانية وبين البلاد العربية التي تحكمها حينئذ ذلك دولة المماليك ، كما أن سلاطين الدولتين : المملوكية والعثمانية كانوا يتخاطرون ويتكاثبون بوسائل عديدة ولأسباب متنوعة • وحرص سلاطين آل عثمان كل الحرص على أن يذيعوا في مختلف الأقطار الإسلامية أخبار انتصاراتهم على الشعوب الأوروبية مما أكسب العثمانيين مكانة معنوية رفيعة ساعدتهم في استيلائهم على البلاد العربية عندما كانت دولتهم في بداية مرحلة توسعها التاريخي • واستطاعت الدولة العثمانية دون عناء كبير أن تستولى على معظم البلاد العربية في مطلع القرن السادس عشر في مدة لم تتجاوز الأربعين عاما ، امتد في أثنائها حكم العثمانيين جنوبا فشمّل بلاد اليمن في سنة ١٥٣٨ (٩٤٥ هـ) (١) •

على أن علاقة العثمانيين ببلاد اليمن بدأت واضحة بعد أن قضوا على الدولة المملوكية ودخل السلطان سليم الأول مصر فاتحا في سنة ١٥١٧ (٩٢٣ هـ) • إذ أخذ العالم الإسلامي والعربي في ذلك الوقت يتحسس القوة الإسلامية الجديدة التي يمثلها العثمانيون • وتوالى الوفود تقدم للسلطان سليم فروض الطاعة والولاء وعروض الصداقة والمودة • ومن بين هذه الوفود بعثنا شريف مكة وأمير اليمن - وكانت بلادهما تابعة من قبل للدولة المملوكية (٢) - فارسى الأول نيابة عنه ابنه حاملا معه مفاتيح الكعبة (٣) ، بينما أرسل أمير اليمن مبعوثه الى السلطان

(١) ساطع المصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٩ - ٢٠ •

(٢) عبد الله بن داعر : الفتوحات المرادية في الجهات اليمنية ، ج ١ ، ص ٢ ، ص ١٦٥ •

(٣) محمد بن إياس : بدائع الزمور في وقائع الدعور ، ج ٣ ، ص ١٢٤ - ١٢٦ •

العثماني يحمل في اعطاف هداياه الود والصداقة (١) . وكان خطر الغزو البرتغالي قد أوجب عليهما - وقواهما محدودة - أن يضعا بلادهما تحت حماية العثمانيين المسلمين بعد أن هدد البرتغاليون جدة في سنة ١٥٠٥ (٩١١ هـ) (٢) . وتمكنوا من التسلل الى مكة نفسها (٣) التي أقسم ملكهم أن يستولي عليها وأن يقوم بنش قبر الرسول في المدينة (٤) . وكان هذا التهديد البرتغالي قد هز المسلمين جميعا والعرب ومن بينهم اليمنيون على وجه الخصوص (٥) ، مما جعل الكثيرين منهم يستنجدون بالماليك في مصر (٦) قبل انهيار دولتهم ، ثم يتقبلون حماية العثمانيين بعد ذلك وتدخلهم في بلادهم ، دواء لهذا الخطر البرتغالي .

وكانت دولة الماليك قد حاولت من قبل العثمانيين أن تقضى على المنافسة البرتغالية (٧) التي هددت المدن الاسلامية المقدسة ، وحولت طريق التجارة عن مصر الى طريق رأس الرجاء الصالح . واستعان الماليك بآل عثمان الذين شاركوهم غيرتهم الدينية ، وبالبندقية التي حرمت مثلهم من التجارة الشرقية التي كانت تقوم بتوزيعها في أسواق أوروبا ، وذلك للقضاء على تلك المنافسة البرتغالية . وكان على العثمانيين بعد أن ورثوا حكم الدولة المملوكية أن يحملوا لواء الحرب ضد البرتغاليين الذين تحالفوا مع الشيعة الصفويين أعداء الدولة العثمانية في إيران مما زاد من خطورتهم . كما كان ذلك محاولة من العثمانيين لمعالجة أهم المشكلات السياسية والاقتصادية التي واجهتها مصر بعد تحول طريق التجارة عنها (٨) .

وكان موقع اليمن من العوامل التي أبرزت أهميتها في تحقيق الأهداف العثمانية ضد البرتغاليين . فوجود اليمن في الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية ، وامتداد حدودها من جنوب نجد والحجاز في الشمال الى خليج عدن في

(١) ابن اياس : المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٦٦ .

(٢) Stripling : The Ottoman Turks and the Arabs, p, 28.

(٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٩١ .

(٤)

Kammerer : La Mer Rouge, l'Abyssinie, et l'Arabie depuis l'Antiquité, vol. II, p, 144.

(٥) نور الدين بن لعل الله : روح الروح فيما حبلت به يد الالة التاسعة من القرن والفتح ، ص ٩ .

(٦) قطب الدين الحنفى : البرق اليماني في الفتح العثماني ، ص ٨ - ١٠ .

(٧) عبد الصمد الموزعى : كتاب الاحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان ، ص ٦ .

(٨) محمد محمود السروجي (دكتور) : سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثورة السبع ١٨٦٤ - ١٨٦٦ ، ص ٩٣ .

الجنوب ، ومن حدود عمان والربع الخالي شرقا الى البحر الأحمر ومضيق باب المندب غربا ، وكانت هذه هي الحدود القديمة لليمن الكبرى (١) ، فقد جعلها هذا الموقع الممتاز وتلك الحدود التي تطوق جنوب الجزيرة العربية (٢) منطقة دفاع هامة عن حدود الامبراطورية العثمانية من الجنوب . وقد أدى هذا الى اقتناع العثمانيين بأن سيطرتهم على اليمن تجعلهم يضمنون سلامة الأماكن الاسلامية المقدسة في الحجاز ، والتحكم في البحرين : الأحمر والعربي ، وامتلاك موطئ صالح للوثوب على البحرية البرتغالية في البحار الشرقية ، وتطويق أعدائهم الشيعة الصفويين في إيران من الجنوب ، وتحقيق أحلامهم بمد سيطرتهم شرقا الى أقاصي العالم الاسلامي (٣) .

وهكذا أراد العثمانيون أن يسيطروا على اليمن ليحققوا أهدافهم الدفاعية والتوسعية وأن يحلوا محل الماليك الذين كان حكمهم قد استقر هناك منذ سنة ١٥١٤ (٤) . وقد تمكن العثمانيون من تحقيق بغيتهم على مرحلتين ، بدأت الأولى بعد فتح مصر مباشرة في سنة ١٥١٧ برسالة بعثة عثمانية حملت أوامر السلطان العثماني لقادة الماليك في اليمن لكي يعلنوا خضوعهم وتبعيةهم للسيادة العثمانية . غير أن بعض القادة الماليك لم يذعنوا لأوامر السلطان العثماني وتمسكوا باستقلالهم وخرجوا على من أعلن الطاعة منهم وقضوا عليه . لهذا رأت الدولة العثمانية أن ترسل ولاية عثمانيين من قبلها ليتولوا الحكم في اليمن وليضمنوا تبعية وولاءه للدولة ، غير أنها لم ترسل معهم في بداية الأمر قوة حربية تدعم حكمهم مما شجع الماليك على تهديدهم (٥) حتى أجبروهم على الفرار من البلاد ناجين بأنفسهم . ثم حاولت الدولة العثمانية أن تنصب بعض القادة الماليك ليكونوا ولاية لليمن من قبلها على أن يضمنوا تبعية البلاد لسيادتها ، غير أن هؤلاء القادة كانوا يستبدون بالأمر ويعلنون استقلالهم . وقد أدى كل ذلك الى أن الدولة العثمانية رأت أخيرا أن لا سبيل الى ضمان سيادتها على اليمن الا بالاحتلال الفعلي ، واقامة حكم عثماني مدعم بالقوة العسكرية ، وكانت هذه هي المرحلة الثانية من مراحل العلاقات العثمانية اليمنية امتنمت بين عامي (١٨٢٨ - ١٦٣٥) أي قرابة قرن كامل من الزمان .

- (١) أبو محمد الهذلي : صفة جزيرة العرب ، ص ٥١ .
 (٢) عبد الواسع الواسعي : تاريخ اليمن المنمن لفرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، ص ٨ .
 (٣) Scott, H. : In the High Yemen, p. 227.
 (٤) Bury, G. W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 12.
 (٥) عبد الصمد المؤدبي : المصدر السابق ، ص ٧ .
 عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ص ١٨٧ (ب) .

وقد بدأت تلك المرحلة في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) الذي أمر بتجهيز قوة ضخمة أبحرت من ميناء السويس في ٢٧ من يوتية سنة ١٥٣٨ . وكان الهدف الواضح من توجيه تلك الحملة هو القضاء على البرتغاليين الذين كانوا يسيثون فسادا في موانئ البحر الأحمر والعربي ، بينما كان الغرض الكامن من ورائها هو احتلال اليمن (١) الذي كان يمكن عن طريقه تحقيق الأغراض الدفاعية والتوسعية للدولة العثمانية حينذاك . وقد وصل الأسطول العثماني إلى عدن في سنة ١٥٣٨ (٩٤٥ هـ) يقوده سليمان باشا الأرفاوطي الذي كان من أبرز القادة العثمانيين في ذلك الوقت (٢) . واستدعى هذا القائد العثماني أمير عدن اليمني عامر بن داود الطاهري لزيارة سفينة القيادة . وكان عامر هذا قد كتب إلى السلطان العثماني طالبا منه المساعدة ليتغلب على الامام الزيدى : شرف الدين الذي كان يسيطر على المنطقة الوسطى في اليمن ويطمح في ضم عدن إلى منطقة نفوذه (٣) . وقد أبدى القائد العثماني لأمير عدن استعداداه لمساعدته - بناء على موافقة السلطان العثماني - مما شجع عامر على تلبية الدعوة والصعود إلى سفينة القيادة . غير أن القائد العثماني غدر بعامر قبل أن يستقر به المقام على ظهر السفينة وأمر بقتله ونصب جثته على السارية (٤) ومن ثم أنزل قواته العثمانية فاستولت على عدن بدون قتال في اليوم الثالث من أغسطس سنة ١٥٣٨ (٥) . بل إن سليمان باشا أمر بقتل من بقي من آل طاهر ومصادرة ممتلكاتهم بحجة أنهم حاولوا تسليم عدن للبرتغاليين ، على أن بعض المؤرخين أراحوا هذه التهمة عن الطاهريين (٦) . وعلى أية حال فقد أناب سليمان باشا على إدارة عدن أحد ضباطه ويدعى بهرام ، بينما أقلع أسطوله تجاه الهند لمواصلة الحرب ضد البرتغاليين ، غير أن مهمته هذه انتهت بالفشل وانسحب الأسطول العثماني عائدا إلى عدن (٧) . وإذا كان العثمانيون قد نجحوا في السيطرة - بعض الوقت - على الثغور البحرية الواقعة

(١) عبد الله بن داعر : المفاز السابق ج ١ ق ١ ، ص ١٨٨ (١) .
 أحمد شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين ، ص ٢٦١ .

(٢) Scott, H. : Op. Cit., p. 227.

(٣) عبد الصمد المؤمني : المصدر السابق ، ص ٧ .

(٤) عبد الله الجرائي : المقطع من تاريخ اليمن ، ص ٨٨ .

قطب الدين الحلبي : المصدر السابق ص ٦٥ - ٦٦ .

(٥) عبد الصمد المؤمني : المصدر السابق ، ص ٨ .

(٦) أحمد شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

(٧) محمد بن أحمد العقيل : تاريخ المخلات السلطانية أو الجنوب العربي في التساريف .

ج ١ ، ص ٣٠٧ .

على طول الساحل الجنوبي للجزيرة العربية بما فيها تغور حضرموت ، فان سلطانهم لم يستقر هناك لأن سكان المناطق الداخلية لم يعترفوا بالولاء للسلطان العثمانيين مما أدى الى زوال نفوذهم عن تلك المناطق (١) .

وبعد عودة الأسطول العثماني الى عدن رأى قائده سليمان باشا أن يعود الى مصر مارا بسواحل اليمن بعد أن يضمن تبعيتها للدولة العثمانية ، لهذا عندما وصل الى ميناء مخا اليمنى طلب من الناخوذة أحمد الحاكم المملوكي في اليمن حينذاك اعلان تبعية البلاد للسيادة العثمانية . وقد تردد الناخوذة أحمد في بداية الأمر ثم استقر رأيه أخيراً على اعلان الطاعة للدولة والاعتراف بتبعية اليمن لسيادتها (٢) . وكان العثمانيون قد اتجهوا في ذلك الوقت الى ميناء الصليف حيث أنزلوا قواتهم التي تقدمت الى زبيد ، وغدروا بالناخوذة أحمد وأعدموه هو وجمعا من رفاقه وقضوا نهائياً على الحكم المملوكي في اليمن (٣) . وهكذا خضعت اليمن خضوعاً فعلياً للسيادة العثمانية في أواخر عام ١٥٢٨ (٩٤٥ هـ) .

وهنا تجدر الإشارة الى أن العرب ومن بينهم اليمنيون رحبوا — في بداية الأمر — بمساعدة العثمانيين المسلمين لهم في الكفاح المبرر ضد البرتغاليين في البحار الشرقية ، كما قبلوا أن ينزلوا لهم عن قيادة المعركة ، بل أيضاً عن السيادة في دارهم ، مما مهد السبيل أمام العثمانيين للسيطرة على البلاد العربية ومن بينها اليمن في فترة قصيرة . وكان ذلك بمثابة الثمن الذي تقاضاه العثمانيون لقاء الحملات البحرية التي وجهوها من قاعدة السويس الى البحار الشرقية ، التي انتهت جميعها الى الخليج العربي ، وان كان بعضها قد وصل الى سواحل الهند . واذا كان العثمانيون قد تمكنوا من وقف التوسع البرتغالي وتأمين البلدان العربية ومن بينها اليمن من عدوان البرتغاليين ، فانهم قد عجزوا في النهاية عن تحقيق غايتهم الرئيسية وهي تحطيم السيطرة البرتغالية في البحار الشرقية ، وشنق طرق واسعة للتجارة والملاحين العرب . ويرجع سبب اخفاق العثمانيين في تحقيق هذه الغاية الى عجزهم عن تالفة العرب المسلمين في البحار الشرقية ليوحدوا قواهم جميعاً لمكافحة السيطرة البرتغالية ، ومن النتائج التي أسفر عنها اخفاق العثمانيين في هذا السبيل أنهم أهملوا قواعدهم

(١) Sanger, R.H. : The Arabian Peninsula, p. 220.

(٢) القليل : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٠٧ .

(٣) عبد القيس الوزعي : المصدر السابق ، ص ٨ .

قطب الدين الخففي : المصدر السابق ، ص ٣٩ .

في الخليج العربي ، مما أتاح الفرصة للعرب هناك للاحتفاظ باستقلالهم (١) . وكانت بلاد اليمن أقرب للعثمانيين من بلدان الخليج مما شجعهم على التمسك بها ، ومحاولة الإبقاء على تبعيتها الفعلية لدولتهم . على أن العرب ومن بينهم اليمنيون ثاروا على العثمانيين عندما أحسوا برغبتهم في انتزاع حريتهم والسيطرة على مقدراتهم ، وبخاصة عندما بالغ العثمانيون في اتباع سياسة القدر والتسلط والعنف إزاء العناصر العربية التي كانت تحرض على التمتع بحريتها واستقلالها في أراضيها . ولهذا فإن تاريخ اليمن الحديث مليء بالثورات الغنية والمقاومة الضارية ضد العثمانيين الذين لم يتمكنوا من البقاء في بلاد اليمن بعد أن فتحوها في سنة ١٥٣٨ (٩٤٥ هـ) أكثر من قرن واحد من الزمان ، ثم تركوها ولم يعودوا إليها الا في منتصف القرن التاسع عشر ليقوموا بحكمهم فيها قرابة نصف قرن آخر ، تحولت فيه الى « مقبرة لأبناء الأناضول » (٢) ويمكننا دراسة تطور العلاقات العثمانية اليمنية قبل سنة ١٨٧٢ بتقسيمها الى موضوعات ثلاثة :

أولا - الحكم العثماني الأول في اليمن

(١٥٣٨ - ١٦٣٥)

سوف نستعرض فيما يلي بإيجاز بعض الأحداث التي تعرض لها اليمن في أثناء خضوعه للحكم العثماني الأول في الفترة الممتدة بين عامي (١٥٣٨ - ١٦٣٥) لأنها تمثل ما رسب في ذاكرة اليمنيين عن تاريخ العثمانيين في بلادهم ، وهذا سيفسر بالتالي حقيقة موقف اليمنيين من العثمانيين عندما عادوا الى اليمن في خلال القرن التاسع عشر في الفترة التي سنتناولها بالدراسة .

لم يمض وقت طويل منذ سيطر العثمانيون على عدن في اليوم الثالث من أغسطس سنة ١٥٣٨ حتى أعلنت القبائل اليمنية ثورتها على الحماية العثمانية المرابطة في المدينة عندما رأت ما حدث من غدر العثمانيين بأمرهم عامر بن داود الظاهري . واضطر العثمانيون أن يرسلوا أسطولا حربيًا عبر البحر الأحمر تحت قيادة « بيري » الذي تمكن من استعادة عدن بعد أن أخمد ثورة القبائل (٣) . أما القائد العثماني سليمان باشا الذي كان مرابطا في ميناء الضليف فإنه اعتبر مهمته قد انتهت وقرر العودة الى بلاده (٤) بعد أن أسند حكم اليمن للوالى

(١) صلاح العقاد (دكتور) : الاستعمار في « الخليج الفارسي » ص ٦ .
(٢) Jacob, H. F. : Kings of Arabia, p. 75.

(٣) أحمد فضل المشعل : هدية الزين لير أخبار ملوك بلخ وعدن ، ص ١٠٠ .

(٤) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ١٨٨ ، (ب) .

العثماني مصطفى غزة (١) . وقد اتخذ هذا الوالي مدينة زبيد مركزاً لولايته ، وأرسل نوابه الى اقسام تهامة التي امتدت الى جازان الواقعة في شمال اليمن . كما توجه هذا الوالي الى الحجاز لأداء فريضة الحج في سنة ١٥٣٩ (٩٤٦ هـ) واستصحب معه « محمداً يمينياً تضرب أمامه الطبول وتنفخ الأبواق » (٢) ، واستمر تسيير هذا المحمل سنوياً من قبل ولاة اليمن العثمانيين قرابة ثلاثين عاماً (٣) تعبيراً عن تكريمهم للأماكن الإسلامية المقدسة ومحاولة لاجتذاب قلوب اليمنيين اليهم .

وقد بدأ العثمانيون القيام بعملیات التوسع في اليمن منذ مطلع ستة ١٥٣٩ (٩٤٦ هـ) مما أدى الى وقوع الصدام بينهم وبين الامام الزيدى « فكان بينهم وبين ولاة الامام شرف الدين حروب في جهات شتى » (٤) . وقد سيطر العثمانيون على تعز في سنة ١٥٤٥ (٩٥٢ هـ) (٥) ، كما سقطت بعدها صنعاء في قبضتهم (٦) ، ولكن المحافظة على صنعاء أو أى من المدن الأخرى في جبال اليمن ما كانت تقوى عليه قواتهم أمام مقاومة أتباع الامام الزيدى الذي كان يسيطر على المنطقة الجبلية الشمالية الممتدة من صنعاء شمالاً الى ذمار ودرع جنوباً (٧) . وعلى الرغم من أن بقية أجزاء اليمن يدين معظم سكانها بالمشيخة الشافعية السنية فقد اتفوا مع اخوانهم الزيديين (٨) حول راية الامام شرف الدين لمقاومة العثمانيين الذين اختلفوا عنهم في الجنس واللغة ، وأحسوا أنهم أعداء مقتصبون ، وإن كانوا يدينون مثلهم بالاسلام ويتبعون المذهب السني .

وإزاء تضامن الشعب اليمني وتكاتفه في مقاومة العثمانيين ، فإن هؤلاء لجئوا في بعض الأحيان الى استعمال أساليب المكر والدهاء والوقعة بين اليمنيين على طريقة « قرق تسيد » وكانوا يحققون بها ما لا تستطيع أن تحققه قواتهم المسلحة ، أو على الأقل يشغلون بها عناصر المقاومة اليمنية حتى تصل اليهم الامدادات الكافية لتحقيق أغراضهم الحربية . وقد فعلوا ذلك مع الامام

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٠٧ .

قطب الدين المنفى : المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٢) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣١٧ .

(٤) حسين بن أحمد العرشي : بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وامام ، ص ٦٠ .

(٥) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ص ١٨٩ (١٠) .

(٦) عبد الصمد اللوزمي : المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٧) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 98.

(٨) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ص ١٢٦ .

شرق الدين عندما أرسلوا اليه أحدهم ويدعى حسن البهلوان ، فأحدث هذه
العثماني فتنة بين الامام وابنه المظهر أثارت قتالا مروعا بينهما (١) . شغلها عن
جند تيار التوسيع العثماني في أرجاء اليمن ، ولم يخمد ذلك القتال سوى تدخل
بعض العقلاء ، وتنازل الامام لابنه المظهر عن الامامة حقنا للدماء ، بينما استولى
الترك في أثناء ذلك النزاع على المنطقة الممتدة من تعز جنوبا الى جيزان شمالا .
ثم تقدم الوالي العثماني أزدر من زبيد تجاه صنعاء والتحم مع قوات المظهر الذي
هزم بعد قتال عنيف انسحب بعده الى ثلا . بينما دخل أزدر صنعاء بمفاوضة
بعض أتباع المظهر في سنة ١٥٤٧ (٩٥٤ هـ) ، بعد أن سفكت دماء كثيرة ،
ونهب المنازل والمتاجر في أثناء سقوط المدينة في قبضة العثمانيين (٢) .

وبعد سيطرة العثمانيين على صنعاء توطد مركزهم في اليمن وتم لهم
الاستيلاء على كثير من بلادهم . وقام الوالي العثماني أزدر برحلة تفقد فيها
شئون تلك البلاد فمر بدمار ، وتعز ، وزبيد ، وبيت الفقيه ، وريمة . كما قام
هذا الوالي بزيارة مدينة أبي عريش الواقعة في شمال اليمن ، وأصدر عفوا عن
« الخارجين على النظام » ، هذا فضلا عن أنه خفف الضرائب التي كانت مفروضة
على أهالي مدينة جيزان (٣) .

ولم تضعف مقاومة الامام المظهر للعثمانيين على الرغم من استيلائهم على
مدينة صنعاء ومحاولاتهم المستمرة لتثبيت دعائم حكمهم في اليمن ، إذ استعاد
هذا الامام قواه في عهد الوالي العثماني رضوان باشا (٤) ، وتمكن من قطع
خطوط التموين عن صنعاء وغيرها من المدن الجبلية الخاضعة للعثمانيين ، بل ان
المظهر تغلب على الوالي العثماني مراد باشا ، الذي قتل في إحدى المعارك (٥) ،
بينما تمكن المظهر من دخول صنعاء في سنة ١٥٦٨ (٩٧٥ هـ) وعقد صلحا
مع العثمانيين ، انسحبوا بموجبه الى زبيد وسهول تهامة (٦) حتى ترد اليهم
الامدادات لتساعدتهم على دعم حكمهم في اليمن بأكمله . وقد وجه المظهر عدة
حملات بقيادة علي بن محمد الشويح لاحتلال مدينة زبيد التي احتفظ بها
العثمانيون كخط للرجعة ، غير أن تلك الحملات الامامية باءت جميعها بالفشل .

وعندما علمت الدولة العثمانية بالمقاومة الضارية التي تزعمها الامام المظهر

(١) قطب الدين الخفي : المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٢) أحمد شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣١٢ .

(٤) قطب الدين الخفي : المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(٥) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٢٠١ ، (ب) .

قطب الدين الخفي : المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٦) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٠١ ، (١) .

ضد قواتها في اليمن ، أرسلت حملة عثمانية مزودة بأحدث الأسلحة في عصرها يقودها سنان باشا (١) ، الذي كان من أبرز قادة الدولة حينذاك ، كما انضمت لهذه الحملة معظم القوات العثمانية التي كانت ترابط في مصر . وعلى خريطة مصر التي رسمها بيجا فتا «Pigafetta» الإيطالي التي صدرت في روما في سنة ١٥٩١ (١٠٠٠ هـ) توجد قناة بين السويس والبحر المتوسط حتى بحيرة المنزلة الحالية (٢) . وقد ذكر أن سنان باشا فاتح بلاد اليمن لجأ الى هذا المشروع ليجمع البحرين بحيث يمكن مرور المراكب الجربية والمدفعية الى البحر الأحمر (٣) . وعلى أية حال فقد وصلت تلك الحملة الى زبيد ، ثم واصلت زحفها تجاه المواقع التي عسكرت فيها قوات المطهر حيث جرت بين الجانبين حروب كثيرة استطاع في خلالها سنان باشا أن يترك مراكز المقاومة بمداقعه . وقد استعاد العثمانيون مدينة صنعاء في سنة ١٥٧٠ (صفر ٩٧٧ هـ) بعد أن غادرها المطهر الى حصن ثلاً بحجة اشفاقه على أهالي صنعاء من معاناة أهوال الحرب والحصار (٤) . وقد أعاد هذا النصر الحاسم للعثمانيين هيبتهم في اليمن ، على الرغم من أنهم لم يتمكنوا من التقدم شمال صنعاء أمام مقاومة المطهر في كوكبان (٥) .

وأخيراً رأى سنان باشا أنه لن يتمكن من السيطرة على اليمن بأكمله إلا بالقضاء على مقاومة المطهر وأتباعه ، فأخذ يرأس حشد قواته ، ولكن دون جدوى . وقد أعقبه في تنفيذه تلك السياسة بهرام باشا الوالي العثماني الجديد (٦) ، ودامت الحرب سبعاً لما يقرب من عامين انتهيا بموت المطهر في مدينة ثلاً في سنة ١٥٧٣ (٩٨٠ هـ) . وقد أتاح موت المطهر للعثمانيين مزيداً من السيطرة وبسط النفوذ ، حتى تمكن الوالي العثماني حسن باشا الذي أعقب بهرام باشا من الاستيلاء على ثلاً ، ومدع ، وعفار ، ذي مرمر ، والشرفين الأعلى والأسفل وصعدة مركز الإمامة الزيدية ، ف قضى بذلك على حركة المقاومة اليمنية فترة من الوقت (٧) . واستطاع حسن باشا أن يأسر الإمام الحسن بن داود الذي استحوذ على الإمامة بعد وفاة المطهر ، وأمر بنفيه مع عدد من أعيان البلاد الى الآستانة عاصمة الدولة العثمانية في سنة ١٥٨٦ (٩٩٤ هـ) . على أن

(١) العرشى : المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٢) Kammerer : Op. cit., vol. II, p. 139.

(٣) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٢٠٥ (ب) ، ٢١٢ (ب) .

(٤) أحمد شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .

عبد الصمد الموزعي : المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٥) Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 98.

(٦) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢١٣ (ب) .

(٧) فوز الدين بن لطف الله : المصدر السابق ، ص ٥٩ .

القتال استؤنف من جديد بتولى الامامة المنصور القاسم بن محمد الذي حارب الوالي العثماني في عدة مواقع (١) ، ولكن الوالي العثماني تمكن من محاصرة الامام المنصور في شهادة ، وأسر ابنه محمدا وعددا من أقاربه وسجنهم في حصن كوكبان (٢) .

ولا يعنى هذا أن الحكم العثماني الأول في اليمن كان كله بلاء عليها ، بل كان بين الولاة العثمانيين من ظفروا بثناء الشعب اليمني وتقديره . ومثال هؤلاء الوالي العثماني محمد باشا الذي حكم اليمن في سنة ١٦١٧ (١٠٢٦ هـ) الذي اتصف بمقدرته الادارية وتقديره الصائب للأمور والعمل لما فيه خير البلاد (٣) . وكان من مساعيهِ الموفقة ذلك الصلح الذي تم بين الدولة العثمانية والامام المنصور القاسم بن محمد (٤) ، الذي لم يدم أكثر من عام واحد نشبت في أعقابهِ الحرب من جديد ، وانتصرت قوات القاسم بقيادة ولديه الحسن والحسين على العثمانيين وسيطرت على معظم الجهات الشمالية في اليمن (٥) ومهما قيل عن أهداف محمد باشا من هذا الصلح كإخفاء الفشل العسكري الذي منيت به القوات العثمانية أمام مقاومة اليمنيين ، فإن هذا الوالي العثماني قد أحل الطرق الدبلوماسية السليمة محل القتال والحرب ، واستطاع أن يقنع الباب العالي بضرورة إبرام الصلح مع الامام القاسم . بل إن الدولة العثمانية بموجب هذا الصلح أقرت الامام على ما تحت يده من البلاد اليمنية لمدة عشر سنوات مقابل اعتباره بسيادتها في بلاده ، كما اتفق الجانبان على وقف القتال ، ومنع تدخل الجنود العثمانيين في المنطقة الشمالية التي كان يحكمها الامام وكان العرشى - وهو مؤرخ يمني زيدى - منصفاً عندما ذكر أن محمد باشا هذا كان « ممن أحسن الرياسة ، وأدرك السياسة ، وعامل بالعدل الرعية ، وتفقّد أحوال المتسكين بالسلطنة العثمانية » . بل أنه قال أيضاً عن هذا الوالي العثماني أنه « كان إين من وطني اليمن قلعه » (٦) .

على أن العثمانيين من جائبهم حاولوا انتهاز فرصة عقد الصلح لدعم نفوذهم في زيدية وعدن (٧) غير أن نيران الحرب كانت لا تلبث أن تشتعل من

(١) العرشى : المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٢) العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٨٠ .

(٣) قطب الدين الجيفي : المصدر السابق ، ص ٤٣٦ .

عبد الصمد المؤدبي ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٤) الجرائي : المصدر السابق ، ص ٩٢ .

عيسى بن طلف الله : المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٥) أحمد شرق الدين : المصدر السابق ، ص ٣٦٥ .

(٦) العرشى : المصدر السابق ، ص ٦٢ - ٦٣ .

(٧)

جديد بين العثمانيين واليمنيين الذين يحرضهم الامام المؤيد محمد بن القاسم بعد أن استحوذ على الامامة اثر وفاة والده . وقد استولى المؤيد هذا على معظم البلاد اليمنية ، ولم تستطع القوات العثمانية التي وصلت من مصر الى اليمن عن طريق الحجاز وقوامها عشرة آلاف جندي ، أن تهبط للحكم العثماني أي دعم أو استقرار (١) . بل ان المؤيد تمكن من السيطرة على جميع مدن تهامة عدا زبيد ، ومبها ، وموزع ، حيث كانت ترابط فلول القوات العثمانية . كما أن قائد القوات العثمانية الذي جاء من مصر وكان يدعى قانصوه هرب من معسكره في زبيد ولجأ الى الجيش الامامي ، فآكرمه المؤيد وساعده على العودة الى مصر عين الحجاز (٢) .

واخيرا وجد العثمانيون أنفسهم في اليمن يواجهون تيارا عنيفا من التدمير والعداء والثورات المستمرة والمقاومة العنيفة الضارية التي كان يشترك فيها مع الزيديين في الجبال اخوانهم الشافعيون في تهامة على الرغم من اتفاقهم المذهبي مع العثمانيين (٣) . وكانت القوات العثمانية تتكبد بصيغة دائمة خسائر فادحة في الأموال والأرواح مما جعل العثمانيين يفكرون في الجلاء عن اليمن تخلصا من هذا الحلم المزعج الذي عاشوا فيه قرابة قرن من الزمان (٤) . وأصبح الأمر منطقيا لديهم وبخاصة عندما ضعفت سيطرتهم على مصر في منتصف القرن السابع عشر على التقريب ، كما ضعف نفوذهم في البحار الشرقية ، وقلت أهمية البحر الأحمر بزيادة الاقبال على طريق رأس الرجاء الصالح (٥) . ولا شك أن وقوع اليمن في أقصى جنوب البلاد العربية بعيدة عن عاصمة السلطنة العثمانية بما يقرب من ألفي ميل (٦) ، وصعوبة توصيل الامدادات اليها ، والتكاليف الباهظة التي كانت تتحملها الدولة نتيجة لما كانت تنفقه على جنودها للبقاء على ولائهم ، بينما كانوا يعتبرون اليمن منفي لهم ، والبقاء فيه من أقصى التبعات ، كان كل ذلك يدعم فكرة الجلاء عن اليمن لدى العثمانيين في ذلك الوقت الذي هدأت فيه المنافسة البرتغالية ، وخبا فيه نجم الدولة الصفوية ، وبلغت فيه مرحلة التوسع العثماني التاريخي غايتها بقدر ما كانت تسمح به الامكانيات العثمانية . وهكذا كان جلاء العثمانيين عن اليمن الذي تم في سنة ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) في عهد السلطان العثماني مراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠) ، استجابة طبيعية لما فرضته المقاومة العنيفة التي قام بها

(١) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(٣) أحمد فخري (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 26.

(٤)

Scott, H. : Op. cit., p. 227.

(٥)

Bury, G.W. : Op. cit., p. 13.

(٦)

الشعب اليمني ضد العثمانيين ، وللظروف التي تعرضت لها الدولة العثمانية ذاتها وانتهاء مرحلة توسعها التاريخي ، وللموقف الدولي وما اعتراه من تطورات جديدة في ذلك الحين .

وقد تمت أحداث جلاء العثمانيين عن اليمن في منتصف الأربعينات من القرن السابع عشر اثر المقاومة العنيفة التي قامت بها قوات الامام المؤيد محمد بن القاسم ضدهم مما هددهم بأسوأ المواقف . ولم تمض فترة طويلة حتى وصلت قواته في سنة ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) الى أبواب صنعاء ، وأخذت في محاصرة القوات العثمانية ، بقيادة أخيه الحسن . وعند ذلك أمر القائد العثماني بفتح أبواب صنعاء ، والتحم الجانبان في معركة « الصافية » وهي من أشهر المعارك التي دارت بين اليمنيين والعثمانيين في أثناء فترة الحكم العثماني الأول . وقد قتل في تلك المعركة عدد كبير من الأتراك ، بينما استسلم الباقيون لقوات المؤيد التي سيطرت على جميع المدن اليمنية التي كانت في قبضة العثمانيين بما فيها زبيد ، ثم جزيرة كمران ، وجزائر فرسان . وقد تم ترحيل العثمانيين جميعاً من اليمن الى بلادهم في نهاية عام ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) (١) .

وتجدر الإشارة الى أن بلاد اليمن في أثناء خضوعها للحكم العثماني الأول (١٥٣٨ - ١٦٣٥) كانت تمثل إحدى الايالات الأربع عشرة التي كانت تتألف منها البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية . بينما بلغ مجموع الايالات التي قسمت اليها الدولة اثنتين وثلاثين ايالة . وكانت ايالة اليمن تضم تسعة ألوية هي : صنعاء ، مخا ، زبيد ، تعز ، صعدة ، كوكبان ، طويلة ، مأرب ، عدن . وكانت بلاد اليمن في تلك الفترة تتنازعها قوى العثمانيين والأئمة الزيديين فالعثمانيون لم يستطيعوا أن يضمّنوا سيطرة حقيقية على البلاد نتيجة للاضطرابات المستمرة والثورات الدائمة وحركات المقاومة العنيفة التي كانت تواجههم ، وفي الوقت نفسه كانت البلاد « يضيّطها الأئمة - تغلباً - من وقت الى آخر » (٢) . وقد ترتب على استمرار الفوضى وعدم الاستقرار عدم تمكن الترك من فرض النظام الاقطاعي على اليمن على الرغم من أنهم فرضوه على كل بلاد الامبراطورية العثمانية (٣) .

وجدير بالذكر - قبل أن نسدل الستار على أهم أحداث الحكم العثماني الأول في اليمن - أن العثمانيين حرصوا على حماية الثغور اليمنية في تلك الفترة من عنوان البحرية البرتغالية ، وتأمين الأماكن الإسلامية المقدسة من التهديد

(١) أحمد شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٥

(٢) المصري : المصدر السابق ، ص ٢٣٠ - ٢٣٩

(٣) محمد أتم غالب : نظام الحكم والتخلف الاقتصادي في اليمن ، ص ٩٥ - ٩٦ .

الصليبى ، كما أنهم وقفوا في وجه محاولات التدخل الأوروبى الأخرى في بلاد اليمن وغيرها من بلدان الجزيرة العربية حينذاك . ولا أدل على ذلك من المحاولة التى قامت بها شركة الهند الشرقية البريطانية عندما أرسلت الى عدن لحسابها في سنة ١٦٠٩ (١٠١٨ هـ) السفينة البريطانية أسنشن «Ascension» يقودها شارپى «Sharpey» البريطانى . غير أن العثمانيين اعتقلوه وصادروا حمولة سفينته ، ثم أطلقوا سراحه ، ورحلوه الى مخا التى كانت حينذاك الميناء الحيوى لليمن . وقد أخفقت بذلك أولى المحاولات التى قام بها الانجليز للوصول الى اليمن والتدخل في شئونها ، غير أن تلك الشركة أعادت محاولتها في السنة التالية فأرسلت ثلاث سفن بريطانية الى عدن بقيادة السير هنرى ميدلتون «Sir Henry Middleton» (١) . وقد رحب العثمانيون بهنرى هذا في بادئ الأمر ، ثم غدروا به وقتلوا ثمانية من رجاله وساقوه أسيرا الى صنعاء وبرفقته جماعة من أصحابه ، كما أن العثمانيين هاجموا سفينة بريطانية بقوة قوامها ثلاثمائة وخمسون مقاتلا عثمانيا ، فلم يتمكنوا من الاستيلاء عليها على الرغم من حدوث مذبحة عظيمة . وقد أطلق العثمانيون سراح هنرى ورفاقه فيما بعد ، غير أنهم أئذروهم بالآل يعودوا على الاطلاق الى الجزيرة العربية (٢) . تلك كانت سياسة العثمانيين في ذلك الوقت ازاء محاولات التدخل الأوروبى في اليمن حينما كانت دولتهم قوية مهابة قادرة على حماية البلاد التابعة لها والخاضعة لسيادتها . غير أن هذه السياسة العثمانية تغيرت فيما بعد نتيجة لعوامل الانهيار التى اعترت الدولة العثمانية عاما بعد عام ، حتى أصبحت أضعف من أن تحمى حدودها الأصلية .

ثانيا : جنود مصر في عهد محمد علي تحت اللواء العثماني في اليمن في النصف الأول من القرن التاسع عشر

عرضنا فيما سبق المرحلة الأولى من مراحل العلاقات العثمانية اليمنية التى تمثلت في الحكم العثماني الأول لليمن في الفترة الممتدة بين عامي ١٥٣٨ - ١٦٣٥ (٩٤٥ - ١٠٤٥ هـ) وسوف نستعرض فيما يلي مرحلة تالية من مراحل العلاقات العثمانية اليمنية كان يمثل الدولة العثمانية فيها جنود أرسلهم والى مصر محمد علي باشا في العشرينات من القرن التاسع عشر (*) بناء على تكليف من الباب العالي للقضاء على الوهابيين الذين هددوا أمن الدولة في

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 25.

(١)

(٢) العبدل : المصدر السابق . ص ١٠١

(*) لم تلحق العناصر المصرية الخالصة ببجيش محمد علي باشا الا في أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، وقبل ذلك كان معظم جنوده من الترك والألبانيين ولهذا فلا يمكننا أن نطلق عليهم صفة المصريين قبل ذلك الحين .

الجزيرة العربية . وفي أثناء قيام هؤلاء الجنود بتلك المهمة . اقتضت الضرورة الحربية أن يتتبعوا قلول الوهابيين في بلاد اليمن ، وبخاصة في شمالها وفي منطقة سهولها الساحلية التي تعرف بتهامة . وهكذا وصل جنود مصر إلى اليمن في أواسط العشرينات من القرن التاسع عشر وقضوا على الوهابيين هناك ، ثم أقام المصريون بعد ذلك إدارة منتظمة في أواخر الأربعينات من القرن المذكور . انتهى عهدا عندما اقتضت الظروف الدولية أن يرحلوا عن اليمن . فترتب على ذلك تعرضها من جديد لتسلط العثمانيين أنفسهم . غير أن بلاد اليمن في تلك المرحلة الجديدة كانت أسنلس قيادا في يد العثمانيين عن ذى قبل بعد أن مستها يد الإدارة المضرية بالأصلاح والتنظيم في أثناء وجود المصريين فيها على النحو الذى سنوضحه فيما يلى .

وبعد زوال الحسكم العثمانى الأول عن اليمن فى أواخر عام ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) تمتعت البلاد اليمنية باستقلالها الذاتى لمدة قرنين من الزمان تحت حكم الأئمة الزيديين الذين امتد نفوذهم فى عهد الامام المتوكل على الله : اسماعيل بن القاسم فى سنة ١٦٤٤ (١٠٥٤ هـ) فشمى لحجج ، وعدن ، وبلاد البيضاء ، ويافع ، وحضرموت ، ومعظم تهامة ، والمخلاف السليماني (١) . وكان عهد هذا الامام بالذات ازهر عهد للامامة الزيدية فى اليمن (٢) ، فقد « كثرت فى أيامه الخيرات ، وترادفت البركات وتنافس الناس فى العلم والعمل ، فكان العلماء فى زمانه عددا كثيرا لم يقع فى أيام غيره » (٣) .

غير أن حكم أئمة صنعاء اعتراف الضعف والانحيار نتيجة التنافس على الامامة وعدم الاستقرار الكامن فى نظام الحكم ذاته ، مما كان يشجع الحكام المحليين فى أرجاء اليمن على الانفصال والاستقلال . فانفصلت حضرموت (٤) ، وأعلن شيخ قبيلة العبادل نفسه مستقلا فى لحج فى سنة ١٧٢٨ (١١٤١ هـ) كما سيطر على عدن بعد أن تحالف مع جاره سلطان يافع فى سنة ١٧٣٥ (١١٤٨ هـ) واتفقا على أن يتبادلا معا خراج عدن بالمساوية (٥) . أما القسم الشمالى من اليمن فكان الأئمة الزيديون قد أسندوا حكمه لآل خيرات الذين قسموه فيما بينهم الى قطاعات منفصلة ، ثم استقلوا عز الأئمة وانصرفوا إلى مصالحهم الشخصية عن مصالح وعاباهم ، فقامى اليمنيون من جراء ذلك أشد

(١) المقيلى : المصدر السابق ج ١ ق ٢ ، ص ٢٨٣ .

(٢) أحمد فخرى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٣) العرشى : المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٤) الجرائى : المصدر السابق ، ص ٩٤ .

(٥) المقيلى : المصدر السابق ، ص ١٢٤ - ١٢٧ .

المتاعب والأحوال (١) ، ولم تنعم بلادهم بالوحدة السياسية .

على أن بلاد اليمن في ذلك الوقت شهدت نشاطا تجاريا كبيرا ساعد على تهيئة انسحاب الاسطول العثماني من البحار الشرقية ، فلم يعد في إمكان العثمانيين أن يطبقوا سياسة اغلاق البحر الأحمر في وجه التجارة الأوروبية ، فاخذت هذه التجارة تتدفق الى ميناء مخا اليمنى حتى أطلق اسمها على البن اليمني الذي كان يصدر منها الى أسواق العالم المتحضر حينذاك . وقد أشار الرحالة الدانمركي نيبور (Neibuhr) الذي زار اليمن في سنة ١٧٦٣ الى سياسة التسامح التي كانت تتبعها اليمن مع العناصر غير الاسلامية حينذاك مما أدى الى تنشيط حركة التجارة بين اليمنيين والأجانب (٢) .

وعلى الرغم من جلاء العثمانيين عن اليمن بعد الحكم العثماني الاول (١٥٣٨ - ١٦٣٥) فقد ظلوا متمسكين من الناحية النظرية بأنهم أصحاب الحق في البلاد اليمنية وكانوا يكررون دعواهم كلما استدعى الأمر ذلك (٣) . حتى قامت دعوة محمد بن عبد الوهاب في نجد واستطاع أن يستعين بقوة أمير الدرعية محمد بن سعود لنشر مبادئه بين قبائل الجزيرة العربية حتى رأى بشائر نجاحه قبل موته في سنة ١٧٩٢ (١٢٠٦ هـ) (٤) ، ثم تمكن الوهابيون بعد ذلك من الاستيلاء على الحجاز في فترة قصيرة . وكان العثمانيون منذ سيطرتهم على الحجاز في القرن السادس عشر قد اتخذوا من جدة قاعدة لحكم هذا القطر العربي ، وأطلقوا عليه اسم « ولاية الحبش » كما أقاموا واليا عثمانيا في جدة كان يخضع لسلطته شريف مكة . واستمر الحجاز خاضعا لحكم العثمانيين حتى استولى عليه الوهابيون في أوائل القرن التاسع عشر .

عند ذلك رأى السلطان العثماني سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) أن حركة الوهابيين حركة انفصالية خطيرة ينبغي القضاء عليها ، إذ أنهم أعلنوا سخطهم على كل الفوائت الاسلامية الحضرية التي استسلمت للترف والرخاء ، وأخذوا يصارحون الدولة العثمانية بالعداء والتحدى (٥) . واستطاع سعود الثاني أن يفتح مكة في سنة ١٨٠٣ (١٢١٨ هـ) وأن يدخل « المدينة » بعدها بعامين (٦) . وكتب سعود الى السلطان العثماني ينبئه بهذا الفتح ويخبره أنه

(١) Scott, H. : Op. cit., p. 228 ; Jacob H. F. : Op. cit., p. 23.

(٢) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤) ، ص ٢٢٤

(٣) أحمد فخري (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

(٤) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ص ٢٢٨ .

(٥) Sanger, R. H. : Op. cit., p. 27.

(٦) Longrigg, S. H. : Four Centuries of Modern Iraq, p. 25.

هدم القباب التي فوق القبور . ويطلب اليه منع مجيء المحمل من دمشق أو القاهرة ، فان ذلك ليس من الدين في شيء » (١) . كما أعد سعود حملات لم تلبث أن أغارت على العراق ، وعلى حدود الشام (٢) ، وتقدمت تجاه اليمن فاستولت على عسير في شمالها ، وجعلتها قاعدة لنشر الدعوة الوهابية . وقد ذكر المؤرخ اليمني الواسعي في حوليائه أن « من نجد قامت الفتنة وعظمت المحنة بقيام عبد العزيز وولده سعود ، واستولى على الحرمين والعراق ، فخرجوا على تهامة وغلبوا الأشراف ، وخرجت القبائل عن الطاعة للإمام المنصور ، وكثر منهم النهب والقتل وقطع الطرق ، وحوصرت صنعاء محاصرة شديدة ، وكاد يهلك أهل صنعاء ، وبلغ الطعام من الغلاء مبلغا عظيما » (٣) . وقد استنجد امام اليمن في ذلك الوقت المتوكل على الله أحمد بالسلطان العثماني من جهة ، وبوالى مصر القوى محمد علي من جهة أخرى لصد الزحف الوهابي عن بلاده . وقد أرسل اليه كل منهما هدايا قيمة ووعداه بالمساعدة (٤) .

ولا شك أن الدولة العثمانية قرعت من هذا التوسع الوهابي وخشيت أن يعيد تاريخ الفتح العربي نفسه (٥) . وأحسست الدولة بحاجة الماسة الى تغيير سياستها السلبيه ازاء الولايات التابعة لها اذا كانت تريد البقاء لامبراطوريتها . ورأى السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) أن يعيد الأمن والاستقرار في الحجاز واليمن ، ويقضى على الحركة الوهابية التي كادت تودي بشمالية الدولة . وعلى الرغم من أن بلاد العرب لم تكن من المناطق الغنية التي تحرص الدولة العثمانية على المحافظة عليها ، فان بقاءها في يد الخليفة العثماني كان أمرا لا بد منه حتى تتم المظاهر الشكلية لخلافته ، وحتى لا يقع الشك في قدرته على حماية « الحرمين الشريفين » الأمر الذي كان يجعل لدولته المقام الممتاز بين الممالك الاسلامية (٦) .

غير أن الدولة العثمانية في ذلك الوقت كانت تقاسى الأمرين من اختلال نظام الانكشارية الذي كان مصدر قوة الدولة ودعامتها في أعقاب توسعها ، ولكن هذا النظام فقد تدريجيا كل مزاياه ، وتحول في نهاية الأمر الى معول هدم في شئون الحرب والادارة على السواء ، وصارت الحروب التي تخوض غمارها

(١) عبد الرحمن الرفاعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، ج ٢ مصر محمد علي ، ص ١٢١ .

(٢) Playfair , R. L. : A History of Arabia Felix or Yemen, p: 127.

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٤) أحمد اخري (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٥) Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 103.

(٦) حسين مؤنس (دكتور) : الشرق الاسلامي في العصر الحديث ، ص ١٩٢ .

الدولة كثيرا ما تنتهي بهزائم شنيعة (١) . وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى اختلاف نظام الحكم من جميع الوجوه ، وبخاصة في الاقطار العثمانية البعيدة عن عاصمة الدولة . ولم يجد السلطان تحت يده القوة اللازمة للقضاء على الوهابيين مما اضطره أن يلجأ الى والى مصر محمد علي ، وكلفه بالقيام بهذه المهمة في سنة ١٨٠٧ ، ثم جدد طلبه في السنتين التاليتين (٢) . وكان محمد علي يتعلل باشتغاله بمحاربة المماليك حتى انتهى من حملته عليهم بالوجه القبلي ، وعاد الى القاهرة في سبتمبر سنة ١٨١٠ ، حيث ألقى رسولا من الأستانة يحمل أوامر السلطان بتجريد حملة لمحاربة الوهابيين ، فلم يجد محمد علي لديه من الأعداء ما يبرر به التأجيل فبادر الى الاستجابة (٣) . وقد رأى محمد علي حينذاك انه اذا نجح حيث أخفقت الدولة في القضاء على الوهابيين واستخلاص الاراضي المقدسة منهم والاسراع الى نجدة امام اليمن ومحاربة فلول الوهابيين في بلاده ، فان ذلك سيؤدي حتما الى توطيد مركزه امام السلطان ويسمو بمكانته لدى الشعوب الاسلامية . وكانت فكرة استقلاله عن الدولة قد بدأت تملك عليه مشاعره منذ ذلك العهد ، ولا شك أن نجاحه في تلك المهمة سيكسبه عطف الشرق والعالم الاسلامي ويمهد له السبيل لتحقيق طموحه وآماله ، مما شجعه على تلبية مطلب الباب العالي .

وهكذا كانت جزيرة العرب هي أول ميدان لحروب مصر الخارجية في عهد محمد علي . وقد وصل اليها جنوده وهم يحملون الراية العثمانية ، وبدءوا يحاربون الوهابيين في الحجاز ويتشبعون فلولهم في اليمن ، بصفتهم عثمانيين يدافعون عن دولة الخلافة الاسلامية . وكانت تلك الحرب من اشق الحروب التي خاضها جنود مصر في عهد محمد علي ، وأطولها مدى ، وأكثرها ضحايا في الأرواح والأموال (٤) . ومن الصعاب التي واجهوها قطع المراحل البعيدة المترامية بين الفيافي والقفار ، الى جانب وعورة الطرق ، وشدة القيظ ، وقلة المثونة ، وندرة المياه وفقدانها في معظم الجهات ، هذا فضلا على المقاومة الضارية التي واجهوها من الوهابيين وأعوانهم الذين بذلوا النفس والنفيس دفاعا عن دعوتهم .

وقد استطاعت مصر بعد جهود كبيرة أن تسيطر على الحجاز في الفترة الواقعة بين عامي ١٨١٢ - ١٨١٩ . وكان يقود جيوشها هناك طوسون ابن محمد علي ، ثم محمد علي نفسه الذي وصل اليها في أغسطس سنة ١٨١٣

(١) المصري : المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٢) Bury, G.W. : Op. cit., p. 13.

(٣)

(٤) الراعي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١١٥ .

(٤) الراعي : المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١١٦ .

على رأس حملة لمساندة قواته ، وعندما رأى محمد على أن أهالي عسير ومنطقة الساحل الشمالي اليمني ينصرون الوهابيين ويناضون وحدات جيشه في الحجاز فقد وجه حملة الى شمال اليمن تمكنت من الاستيلاء على ميناء قنفذة . وقد أمر محمد على بتحصين هذا الميناء توطئة للزحف الى داخل اليمن ، كما أبقي حامية هناك تتألف من ألف ومائتي جندي غير أن قائد الحامية فاته أن يحتل عين الماء التي تحصل منها المدينة على المياه اللازمة فاحتلها العربان وساندتهم الوهابيون بقيادة طامي بن شعيب أمير عسير ، فلم تنجح محاولات جنود محمد على لاستعادتها . ولم يجد قائدهم وسيلة لانقاذ جنوده من الظم سوى إخلاء قنفذة والعودة الى جسد فنجوا من الحامية من استطاع ركوب السفن بينما قتل الوهابيون عددا كبيرا ممن أدركوهم (١) .

على أن عزيمة محمد على لم تثن أمام مقاومة الوهابيين فأرسل امدادات جديدة الى قواته في جزيرة العرب قوامها سبعة آلاف من الجنود ومبالغ طائلة من الأموال ، وتحمل المصريون في سبيل ذلك تضحيات جسيمة . وقد تقدمت من الحجاز احدى قوات محمد على بقيادة عابدين بك لاحتلال وادي زهران الذي يفصل اليمن عن الحجاز . غير أن الوهابيين هاجموها واضطروها الى الانسحاب كما تعقبوها الى داخل الحجاز وحاصروها في الطائف ، ولكن محمد على نجح في أن يخدع الوهابيين بذكائه فأوصهم بقدومه الى الطائف على رأس قوة كبيرة ، مما اضطرم الى الانسحاب ورفع الحصار عن المدينة خوفا من مواجهته .

وفي ذلك الوقت قدم الى حسن باشا نائب محمد على في الحجاز أميران يمنيان هما : علي بن حيدر ومنصور بن ناصر يشكران عمهما حمود وريث آل خيرات في المخلاف السليماني (٢) الواقع في شمال اليمن الذين كانوا يدينون بالولاء لأئمة صنعاء . وكان حمود قد سمح ابن أخيه يحيى بن حيدر ظلما ، كما كان يمالئ الوهابيين الذين يسيطرون على شمال اليمن . وقد طلب الأميران اليمنيان من حسن باشا أن يمددهما بقوة تمكنهما من الاستيلاء على اليمن باسم الدولة العثمانية والتخلص من استبداد حمود . وهكذا صاحب الأميران احدى قوات محمد على التي توجهت الى عسير بقيادة سنان باشا كما رافق أحدهما وهو علي بن حيدر القوة الأخرى التي توجهت الى تهامة بقيادة خليل

(١) الرافعي : المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .

(٢) الواسمي : المصدر السابق ، ص ٢٢ . ذكر الواسمي أن المخلاف يشتمل على مدن وقرى يوجد فيه أودية وسهول وجبال وأن اليمن كان ينقسم عند العرب الأقدمين الى ٤٨ مغللا .

باشا (١) . وكانت هاتان الحملتان تمثلان البداية الفعلية لوصول قوات محمد على باشا الى اليمن لدعم السيادة العثمانية .

وعندما انتصر جنود محمد على باشا على الوهابيين في موقعة بسل بين الطائف وتربة في سنة ١٨١٥ انسحب الوهابيون الى عسير في شمال اليمن . وحاول القائد الوهابي طامي بن شعيب أن يلجأ الى الشريف حمود حاكم المخلاف السليماني . غير أن أنباء الهزيمة شجعت حمود على التنكر للوهابيين فطردهم من قلعة صيبا وأسر قائدهم طامي بن شعيب (٢) . كما رأى حمود من مصلحته أن يقيم علاقات ودية مع محمد على خاصة بعد أن علم بانتصاراته على الوهابيين ، ولهذا سلم القائد الوهابي الأسير لديه الى رجال محمد على دون أدنى مساومة ، فأرسل طامي الى مصر ورحل منها الى الأستانة حيث طوف به في شوارعها ، ثم أمر السلطان العثماني بإعدامه . كما أهدى حمود الى محمد على أربعة رؤوس من كرائم الخيل مصحوبة برسالة تظهر له المودة والصداقة . وقد استحسن محمد على الهدية وبعث برسالة الى حمود حثه فيها على رعاية شعبه في المخلاف السليماني حتى يعزز مطلبه لدى الباب العالي « مالك الزمام ومرجع الأمور » بإبقاء حمود على امارته على أن يعاد اليه كل ما انتزعه الوهابيون من أملاكه . غير أن حمود تنكر لحمود على كما فعل من قبل مع الوهابيين واستجاب لنداء أشراف عسير الذين اتخذوا موقفا معاديا من قوات محمد على باشا المسكرة هناك . ولهذا قام حمود بمهاجمتهم في عسير والحق الهزيمة بقائدهم جمعة باشا . غير أن قوات محمد على عاودت هجومها على عسير بقيادة سنان باشا ، ولكن النصر كان لحليف حمود في تلك المرة أيضا ، فتراجع جنود محمد على عن عسير وقتل قائدهم سنان باشا في أثناء الانسحاب (٣) .

وفي تلك الفترة كانت هناك مفاوضات للصلح بين محمد على والوهابيين انتهت بالاخفاق نتيجة لتمسك كلا الجانبين بمطالبه . وقد أرسل محمد على في أعقاب اخفاق المفاوضات ابنه ابراهيم باشا على رأس حملة أخرى الى الحجاز في سنة ١٨١٦ . وقد تمكنت تلك الحملة على الرغم من الصعوبات التي واجهتها من التغلب على الوهابيين حتى اقتحمت عاصمتهم الدرعية بعد حصار دام ستة أشهر وانتهى في سبتمبر سنة ١٨١٨ . وقد سلمت مدن نجد لقوات محمد على بعد فتح الدرعية ، وأرسل الزعيم الوهابي عبد الله بن سعود الى مصر أسيرا ، ثم رحل منها الى الأستانة حيث أمر السلطان العثماني بإعدامه (٤) . وقد حول

(١) المقيلى : المصدر السابق . ج ١ و ٢ . ص ٥١٨ .

(٢) Hogarth, D.G. : Op, cit, p, 106.

(٣) المقيلى : المصدر السابق . ج ١ و ٢ . ص ٥٢٠ - ٥٢٤ .

(٤) الرافعي : المصدر السابق . ج ٣ ، ٦ ، ص ١٤٢ - ١٥٥ .

جيش محمد على عملياته الحربية من الميدان النجدي الى اليمن بعد السيطرة على الدرعية (١) . وتحركت قواته بقيادة خليل باشا لتتقضى على فلول الوهابيين في شمال اليمن . وكان أحمد بن حمود قد خلف أباه في حكم عسير والمخلاف السليماني وتهامة فاستعد وزيره للاقافة قوات محمد على من ناحية عسير ، غير انهم عدلوا عن طريق عسير وتقدموا في حركة خاطفة تجاه مدينة أبي عريش عاصمة المخلاف السليماني ، مما اضطر أحمد بن حمود أن يسرع في التحرك الى هناك . وكان يدور في خله ابن حمود أن مقصد خليل باشا هو فرض السيادة العثمانية على اليمن مع الإبقاء عليه أميرا في بلاده ، لهذا تهاون في أمر المقاومة والدفاع ، واطمان الى أن قواته من رجال قبائل همدان وغيرهم من المرتزقة سوف يستطيع أن يقاوم بهم جنود محمد على للحصول على صلح يحقق أغراضه ، ولكن جيش محمد على بعد أن سيطر على صبيا واستولى على قلعتها ، طلب قائده من ابن حمود أن يحضر الى معسكره للتفاوض معه . وقد قدم ابن حمود الى معسكر خليل باشا معلنا طاعته وولاه ، فأمر خليل باشا بالعودة الى أبي عريش رفق مأمور يتولى ادارتها من قبله ، كما طلب من ابن حمود أن يكتب الى جميع عماله وحامياته في أرجاء البلاد بالتسليم ، فصارت البلاد الواقعة من أبي عريش شمالا الى زبيد في الجنوب تحت امرة خليل باشا (٢) .

وهنا تجدد الإشارة الى أنه بعد أن استقرت الأمور في يد خليل باشا قائد قوات محمد على في بلاد اليمن ، فإنه قد بعث رسولا من قبله الى امام صنعاء الزيدى ومعه رسالة من محمد على تشير الى أن قواته جاءت الى اليمن لانتزاع البلاد من ورثة الشريف حمود ، باعتبارهم من أتباع الوهابيين ، واعادتها الى الامام . وطلب خليل باشا من امام صنعاء أن يوفد مندوبين من قبله للتفاوض معهم في أمر إعادة البلاد اليه ، وتمت المفاوضة بالاتفاق على أن يدفع الامام الزيدى مبلغا من الخراج سنويا الى الباب العالي . وبذلك أعادت قوات محمد على تبعية امام صنعاء للسيادة العثمانية اذ كان الأئمة الزيديون قد خرجوا عن طاعة الدولة العثمانية منذ نهاية الفتح العثماني الأول لبلادهم في سنة ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) ولم يكن للخليفة العثماني سلطان عليهم ، فكان تعهد الامام لقائد قوات محمد على في اليمن بأن يدفع للباب العالي سنويا جزءا من الخراج اعترافا من أئمة صنعاء بعودتهم الى حظيرة الدولة العثمانية منذ ذلك الحين (٣) .

(١) Sanger, R.H. : Op. cit., p. 28.

(٢) المعيل : المصدر السابق . ج ١ ف ٢ ، ص ٥٤٣ .

(٣) حسين مؤنس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

وقد قام امام صنعاء بإرسال عماله لتسلم البلاد اليمنية التي سيطر عليها جيش محمد علي باشا ، وذلك باستثناء أبي عريش التي اتفق الامام مع قائد هذا الجيش على أن يكون تسليمها لعلى بن حيدر ، المنافس الأول للشريف حمود ولابنه أحمد من بعده . وكان أحمد هذا قد وقع أسيرا في قبضة هذا القائد الذي أرسله الى مصر حيث تولى فيها ، بينما عاد خليل باشا الى الحجاز بعد أن سلم ما فتحه من البلاد اليمنية للامام الزيدى (١) ، وانتهت بذلك مهمته في بلاد اليمن .

غير أنه في أثناء الفترة التي بقيت فيها القوات المصرية في الحجاز في أعقاب عودة جنود محمد علي باشا من اليمن ، نشبت عدة ثورات وفتن احتملت مصر في سبيل إخمادها متاعب هائلة ونفقات طائلة . وكان من بينها تلك الفتنة التي تشبت في جدة وكان قوامها بعض الضباط من العناصر غير النظامية في الجيش المصرى العثماني معظمهم من الأرناؤوط والترك بقيادة « زرار أغا » و « تركى بيلمز » مطالبين برواتبهم المتأخرة . وقد توسط شريف مكة بين والى الحجاز خورشيد بك وبين المتمردين غير أنهم أسروا والى في جدة ونصبوا « تركى بيلمز » واليا على الحجاز ، كما انضم أهالى مكة وبخاصة أتباع الوهابيين الى صفوف المتمردين نكاية بالمصريين . وقد حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه الحرب السورية الأولى مستمرة بين محمد علي والدولة العثمانية ، فأرسل الباب العالي فرمانا الى « تركى بيلمز » يقره واليا على الحجاز نكاية بمحمد علي ، الذي خرج عن طاعته في سنة ١٨٣٢ (٢) .

لم يرض محمد علي بطبيعة الحال عن قيام تلك الفتنة ولم يعترف بفرمان السلطان ، بل انه أراد أن يوطد نفوذ حكومته في الحجاز واليمن ، لما للحرمين الشريفين من الأهمية الدينية والسياسية ، ولأن ثغور الحجاز واليمن كانت بمثابة العقد الوثيقة في خيط الاتصال بين مصر ومتاجر الهند . لهذا أرسل محمد علي حملة مصرية بقيادة أحمد باشا يكن الى ينبع قوامها أربعة آلاف مقاتل، وسارت منها الى جدة فاحتلتها بعد أن انسحب منها تركى بيلمز الى قنفذة التي كانت تمسك فيها حامية مصرية . فلما استعصى على تركى بيلمز فتح قنفذة ، استمر في انسحابه الى الجديدة ، ثم استقر في مينا ، ولم يقو امام صنعاء على مقاومته . وأخيرا عهد محمد علي الى أحمد يكن باشا والى الحجاز بمطاردة تركى بيلمز ، فسار اليه على رأس قوة قوامها خمسة عشر ألف مقاتل ، وكان ذلك في سنة ١٨٣٣ . وقد اشترك حاكم عسير مع الجيش المصرى في محاصرة مينا التي

(١) المقييل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ص ٥٤٥ .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 13.

(٢)

سقطت في أيديهم ، وهرب تركي بيلمز والتجأ الى إحدى السفن البريطانية ،
وبذلك انتهت الفتنة التي أشعلها في الحجاز واليمن (١) .

على أن فكرة إقامة امبراطورية في البلاد العربية كانت قد تبلورت في
ذهن محمد علي في ذلك الوقت وبدأ يتخذ الاجراءات الكفيلة بتحقيقها ، فرأى
أن يجتث جذور المتمردين في الجزيرة العربية ويستولى في الوقت نفسه على
ما يمكنه من بلاد اليمن . وكانت الأمراض قد اجتاحت صفوف الجيش المصري
في الجزيرة فأضعفتها ، كما كانت الحاميات العسكرية موزعة بين قنفذة والحديدة
وبعض المدن اليمنية الأخرى مما أضعف قوة الوحدات المتحركة من الجيش .
لهذا أرسل محمد علي قوة جديدة الى اليمن كانت تضم ثلاثة آليات من المشاة ،
والفيل من الفرسان ، يقودهم ابراهيم يكن باشا الذي عينه محمد علي « سر عسكر
اليمن » عندما توجه اليها في سنة ١٨٣٦ ، وكان يسانده في تحركه الشريف
عون شريف مكة . وقد احتمل المصريون في أثناء زحفهم الى عسير والمنطقة الممتدة
على طول الساحل اليمني حتى الحديدة . مشقات هائلة نتيجة لوعورة الطرق
وسوء المناخ وقلة الماء وفداحة المتاعب . وقد وقعت بينهم وبين رجال القبائل
اليمنية ، وبخاصة تلك التي اندس بينها بعض دعاة الوهابية كثير من المصادمات
والناوشات التي ألحقت بالمصريين خسائر فادحة . اضطرتهم الى التقهقر الى الحجاز
بعض الوقت غير أن المصريين استجمعوا قواهم واستأنفوا زحفهم من جديد .
فاحتلوا معظم الثغور اليمنية ، وبعض المواقع الداخلية في تهامة . وقد اتخذ
القائد المصري ابراهيم يكن باشا ميناء الحديدة مركزا لادارته ، وأصبح واليا
لليمن من قبل محمد علي (٢) .

وقد أشار عبد الرحمن الراجعي الى أنه من الإحصاء الذي أورده كلوت بك
في كتابه (لمحة عامة الى مصر) في سنة ١٨٣٩ عن الجيش المصري في عهد
محمد علي - وهذا الإحصاء أقرب الى الحقيقة لما كان لكلوت بك من مكانة في
الحكومة المصرية حينذاك - يمكننا أن نتبين أن الآلای الثالث من المشاة المصريين
وعنده ١٥٢٦ جنديا ، والآلای العشرين من المشاة أيضا وعنده ٢٦٧٧ جنديا ،
ثم الآلای السابع والعشرين من المشاة كذلك وعنده ٢١٢٩ جنديا ، كانت
جميعها تمثل جنود مصر النظامية في اليمن ، وكان الآلای الأخير بالذات يعسكر
في ميناء الحديدة مركز الادارة المصرية هناك .

(١) الراجعي : المصدر السابق . ج ٣ . ص ٢٤١ .

(٢) العقيل : المصدر السابق . ج ١ ق ٢ . ص ٥٤٩ .

أما عن القوات غير النظامية في الجيش المصري في اليمن في عهد محمد علي فقد كان بيانها كما يلي :

الفرسان :	٥ ضباط ،	١٩٧٠ عسكريا
المشاة :	٩ ضباط ،	٧٦٠ عسكريا
المدفعية :	—	٢٠٠ عسكريا
١٤ ضابطا		٢٩٣٠ عسكريا

هذا مع العلم بأن الإحصاء المتقدم قد أوضح أن مجموع جنود الجيش البري المصري في سنة ١٨٣٩ كان يبلغ ٢٣٥٨٠٠ جنديا (١) ، وهذا يساعدنا على معرفة ما بلغت القوة المصرية في اليمن بالنسبة للقوة العامة للجيش المصري . وكانت وحدات الجيش المصري موزعة في شتى أرجاء الامبراطورية التي أقامها محمد علي ، وبخاصة في ذلك الوقت العصيب الذي اصطدمت فيه القوات المصرية مع قوات الدولة العثمانية في أثناء النزاع الذي نشب بين محمد علي والباب العالي .

وهنا تجدد الإشارة إلى أن المصريين أقاموا إدارة منظمة في اليمن أتاحت استقرارا نسبيا للبلاد لم تنعم به من قبل ذلك في أثناء الفترة القصيرة التي عاشوها هناك ، كما أنهم اكتسبوا أصدقاء كثيرين من بين اليمنيين ظلوا على وفائهم للمصريين حتى بعد جلائهم عن اليمن . ولا أدل على ذلك من مطالبة أهالي الحديدة في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين بانضمامهم إلى « الحكومة العربية المصرية » بعد زوال الحكم العثماني عن اليمن في أعقاب الحرب العالمية الأولى (٢) .

وقد حاول إمام صنعاء في أثناء وجود المصريين في اليمن أن يقوى العلاقة بينه وبين محمد علي فأوفد رسولا من قبله هو السيد عبد الرب إلى حاكم الحجاز المصري أحمد يكن باشا ليسهل له السفر إلى مصر لمقابلة محمد علي والتفاهم معه . كما أن عددا من الرسائل وردت إلى محمد علي من حضرموت وغيرها يطالبه أصحابها بالانضمام إلى الإدارة التي أقامها إبراهيم يكن باشا في اليمن . ومن أهم هذه الرسائل رسالة حضرموت المحفوظة بدار المحفوظات بمأبددين يطلب أصحابها من محمد علي إرسال موظفين وجنودا لتنظيم أحوال حضرموت وإعادة الأمن إليها ، وكان على رأس موقفي هذه العريضة علي بن عمر بن سقاف ، وسالم ابن حماد بأعبيد ومحسن بن علوي (٣) .

(١) الرافعي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٢ - ٣٩٩ .

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٣٦ .

(٣) صلاح البكري : في جنوب الجزيرة العربية ، ص ١٦ .

ومن الملاحظ كذلك أن المصريين ألغوا كثيرا من الضوء على البلاد اليمنية عندما أتاحوا الفرصة لعدد من الأوروبيين ، من بينهم بعض الضباط والأطباء الفرنسيين والايطاليين ، بمرافقة القوات المصرية التي عملت في اليمن (١) . فقد كتب هؤلاء وصفا للبلاد التي زاروها وعادات أهلها وطبائعهم . وقد وضعت مؤلفاتهم التي نشرت في ذلك الوقت حدا للقول بأن تلك البلاد ظلت من المناطق المجهولة .

وقد استمرت حالة الهدوء النسبي في تهامة في ظل الإدارة المصرية في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٣٦ - ١٨٤٠ ، ولم يتخللها سوى محاولة قبائل يام اليمنية غزو المنطقة ونهبها . وقد وجه اليهم الوالي المصري ابراهيم يكن باشا قوة مصرية يقودها شاب يمني هو الحسين بن علي بن حيدر الذي كان والده حاكما للمخلاف السليماني في شمال اليمن ، وقد تمكن الحسين من التغلب على قبائل يام ووضع حدا لتمردهم . وقد رأى الوالي المصري أن يكافئ الحسين على جهوده فعينه خليفة لوالده في حكم مدينة أبي عريش عاصمة المخلاف السليماني ، غير أن الحسين أبدى نشاطا ملحوظا في دعم مركزه في المخلاف مما أقلق الوالي المصري ، فتوترت العلاقات بينهما ثم آلت الى العداء السافر . وقد تضامن الحسين مع عائض حاكم عسير الذي كان يطمح في السيطرة على تهامة ، ثم تقدمت قوات الحليفين لمحاربة المصريين في الحديدة . وقد شجعها على ذلك علمهما بانشغال محمد علي في محاربة قوات الدولة العثمانية في سوريا . كما انتهزوا فرصة نزاع نشب في الوقت نفسه بين والي الحجاز المصري وشريف مكة محمد بن عون ، الذي ساند والده المصريين في أثناء زحفهم الى اليمن . على أنه قبل أن تصل قوات الحسين وعائض الى الحديدة ، كانت أوامر محمد علي قد وصلت من مصر الى ابراهيم يكن باشا بتسليم ما تحت يده من البلاد اليمنية الى الحسين بن علي ابن حيدر ، ليتولى الحكم فيها باسم الدولة العثمانية . فدخل الحسين الحديدة بعد جلاء المصريين عنها في سنة ١٨٤٠ (١٢٥٦ هـ) وأعلن اعترافه وتبعيته للسيادة العثمانية (٢) .

على أن ثمة دورا خطيرا لعبته السياسة البريطانية الاستعمارية لاجلاء المصريين عن اليمن في ذلك الوقت . اذ مال الانجليز تقدم المصريين في جزيرة العرب والسودان ، ومساهمة محمد علي في تجارة الهند ، ومنعه للسفن الأوربية الآتية من بومباي أن تصعد في البحر الأحمر شمالي جدة . وكان اعتماد الانجليز في البحر الأحمر على موانئ السودان واليمن ، فلما أصبح السودان في يد محمد علي زاد اعتمادهم على اليمن ، فلما دخل اليمن في طاعته أحس الانجليز أن البحر

Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 108.

(١)

Jacob, H. Y. : Op. Cit., p. 23.

(٢)

الأحمر خرج من يدهم الى مصر (١) . لهذا احتلت بريطانيا عدن في سنة ١٨٣٩ (١٢٥٥ هـ) وأرسخت قدمها فيها ، وبذلك مساعيها السياسية ومنها تهديد محمد علي بأن تشير عليه الباب العالي والدول الأوروبية . ولا شك أن احتلال بريطانيا لعدن كان ضربة موجبة لمحمد علي لارغامه على الانسحاب من اليمن ، بينما كان الوالي المصرى هناك يبذل كل طاقته لدعم الادارة المصرية والتقرب الى اليمنيين . وقد أعلن امام صنعاء ولاءه لابراهيم يكن باشا ليتقى بطش الانجليز بعد سيطرتهم على عدن (٢) ، وبخاصة أن هينز Capt. Haines حاكم عدن البريطاني كان يتصل بمشايخ القبائل المجاورة لعدن التي ارتضت الحكم المصرى ، متوددا اليهم بالهدايا والهبات ، كما شرع يحرضهم على عدم دفع الزكاة المفروضة عليهم للادارة المصرية فى اليمن ، وقد نجح فى ذلك الى حد كبير .

وقد خشى محمد علي أن يقوى نفوذ الانجليز ويهدد سلطانهم فى جنوب اليمن ، فأرسل الى ابراهيم يكن باشا يستفسر عن صلة الانجليز « بالعرب » وطلب اليه عدم السماح بارسال أحد من الصناع وأرباب الحرف من مخا الى عدن . وقبيل أن يتسلم ابراهيم باشا أوامر محمد علي بعث اليه رسالة يوضح فيها الموقف بقوله ان « القائد هينز الذى احتل عدن مقيم بجوار الأماكن التى ألحقت حديثا بالحكومة المصرية » . وأضاف ابراهيم باشا الى ذلك أن هينز هذا « أخذ يقوى مشايخ بعض المراكز والقرى ويتودد اليهم ، ويجتذب قلوب الذين يتبعونه بالكسوة والمرتب ، وأن سلوكه هذا يؤدي الى حدوث خلل فى المصالح المصرية فى اليمن » (٣) .

وعندما تلقت وزارة الخارجية البريطانية تقارير قناصلها فى الشرق التى تنبأت بأن محمد علي سيرسل جيوشه لاحتلال مدخل البحر الأحمر عند باب المندب وسواحل حضرموت ، كتب بالمرستون «Palmerston» رئيس الوزارة الانجليزية حينذاك الى القنصل الانجليزى فى «مصر كامبل Campbell ليقابل محمد علي ، ويخبره بأن مثل هذه الخطوة لا ينظر اليها بعين الرضا فى انجلترا أو فى الهند . وقد أكد محمد علي للقنصل الانجليزى أنه لا يفكر فى التوسع خارج البحر الأحمر ، ولا يبغى امتداد أملاكه فى شرق صنعاء » (٤) .

وفى الوقت الذى تعقدت فيه المشكلات بين محمد علي والسلطان العثمانى واستحكم النزاع وثار الحرب ، طلب بالمرستون من محمد علي جلاء القوات

(١) حسين مؤنس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(٢) الرافعى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٤٣ .

(٣) صلاح البكرى : المصدر السابق ، ص ١٦ - ١٧ .

(٤) صلاح البكرى : نفس المصدر ، ص ١٨ .

المصرية عن اليمن . غير أن محمد علي اكتفى بالإجابة بأنه سيضع هذا المطلب موضع النظر عندما تفرغ الدول من بحث « المسألة الشرقية » . ثم شجعت السياسة الدولية أن تقف موقف العداء من محمد علي في مؤتمر لندن في سنة ١٨٤٠ (١٢٥٦ هـ) فأخذت بريطانيا على عاتقها تنفيذ قرارات المؤتمر بالقوة مما اضطر محمد علي إلى سحب القوات المصرية من اليمن (١) . وبذلك انفسح المجال أمام بريطانيا للتوسع الاستعماري في جنوب اليمن بعد أن توطدت أقدامها في عدن ، وتخلصت من المنافسة المصرية .

وإذا كان وجود المصريين في اليمن قد شكل منافسا خطيرا للتوسع البريطاني الاستعماري في جنوب البلاد ، فإن اليمنيين أنفسهم قاموا بدورهم في مقاومة الانجليز منذ بداية وصولهم إلى اليمن . والمعروف أن القائد الانجليزي هينز Haines الذي اقتحم جنوده عدن عنوة ، لقي مقاومة شديدة من جنود سلطان لحج في خلال يومين من وصوله ، رجحت بعدها كفة الانجليز نتيجة لتفوقهم الحربي (٢) ، وتم لهم احتلال عدن في السادس عشر من يناير سنة ١٨٣٩ (١٢٥٥ هـ) . كما ذكر الواسمي أن أحد أشراف مكة ويعني السيد اسماعيل خرج إلى اليمن في سنة ١٨٤٦ (١٢٦٢ هـ) ، واستنهض همم الناس للجهاد « وأخرج الأفرنج من عدن » ، فأجابه جماعة من الناس حتى وصل إلى قرب عدن بنحو فرسخ ، ولم يزل محاصرا لها حتى مات مسموما هناك ، وتوفي وتفرق من كان بصحبته من المجاهدين (٣) . وفي رواية أخرى ذكرها أحد شهود العيان ونشرها العبدلي ، أن ذلك الشريف جاء معه جيش من عسكروهم وانضم اليهم كثيرون من أهالي لحج وهجموا على الانجليز على الرغم من تفشي الطاعون في الجيش العسيري ، فقابلهم الانجليز باطلاق المدافع فانهزموا وتفرقوا ، وأن الشريف ومن بقي من أصحابه توجهوا إلى أبين بعد اخفاق معاولتهم (٤) . وواضح من الروايتين أن هذه الدعوة لأخراج الانجليز وتحرير عدن « من الأجانب غير المسلمين » لم تأت إلا من الشمال أي من الحجاز وأنها كانت بتأثير دعوة الوهابيين (٥) ، ولكن الشعب اليمني نفسه قد استجاب لهذا النداء واشترك في محاولة تحرير بلاده .

(١) Bury : G.W. Op. cit., p. 14.

(١)

« أبرمت معاهدة لندن في ١٥ من يولية سنة ١٨٤٠ بين إنجلترا ، وروسيا ، والنمسا ، وبروسيا والدولة العثمانية » .

(٢) Hurewitz j. c. ; Diplomacy in the Near and Middle East, Vol., 1.

p, 126.

(٣) الواسمي : المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

(٤) العبدلي : المصدر السابق ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٥) أحمد فخري (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

أما الأتراك العثمانيون فلم يفعلوا شيئا جديدا للاحتجاج على الانجليز عندما قاموا باحتلال عدن في سنة ١٨٣٠ (١٢٥٥ هـ) على الرغم من أنهم كانوا يدعون أحقيتهم الاسمية في بلاد اليمن . بل ان الانجليز استطاعوا أن يحصلوا على فرمان من الباب العالي يسمح لهم باستخدام الأسطول البريطاني لبناء عدن ، وإن فضل الانجليز عقد معاهدة مع أهالي البلاد الأصليين ليعطوا لوجودهم هناك شيئا من الشرعية . ويبدو من دراسة الموقف ما يساعد على قبول الرأي الذي ذكره الكثيرون ، وهو أن العثمانيين قبلوا هذه السياسة البريطانية ، وراوا أن احتلال الانجليز لعدن ليس الا من نوع المكافاة لبريطانيا عن معاونتها للدولة العثمانية في وقف أطماع والى مصر الناصر محمد على . ولعل عدن لم تكن حينذاك - وهي تقع في أقصى جنوب الامبراطورية العثمانية ذات أهمية للعثمانيين اذا ما قورنت برغبتهم في المحافظة على علاقتهم مع بريطانيا (١) وبخاصة وهم يواجهون تحديات محمد على وطموحه الى تكوين امبراطورية في البلاد العربية على حساب ممتلكات الباب العالي .

وهكذا وصل جنود محمد على باشا والى مصر الى بلاد اليمن في العشرينات من القرن التاسع عشر وهم يحملون اللواء العثماني لمحاربة فلول الوهابيين أعداء الدولة العثمانية ، وكان ذلك بناء على تكليف من السلطان العثماني من جهة ، وتلبية لنداء امام صنعاء الذي استنجد بهم لصد الزحف الوهابي عن بلاده من جهة أخرى . وبعد أن انتصرت قوات محمد على باشا على فلول الوهابيين سلموا ما تحت أيديهم من بلاد اليمن الى امام صنعاء بعد أن تأكد اعتصافه بسيادة الدولة العثمانية ، بينما انسحبوا منها الى الحجاز . غير أن قيام بعض الفتن في بلاد الحجاز في الأربعينات من القرن التاسع عشر وهروب المتمردين الى اليمن اضطر المصريين الى التوجه اليها للتخلص نهائيا من قادة التمرد . وهنا كانت فكرة اقامة امبراطورية في البلاد العربية قد تبلورت في ذهن محمد على مما دفعه الى الدخول في صراعه المعروف مع الباب العالي . وقد حاول المصريون أن يحققوا فكرة هذه الامبراطورية باقامة حكم منظم في المناطق التي تحت أيديهم ومن بينها تهامة اليمن . وقد نجحت الادارة المصرية في اليمن أيما نجاح ، وهيأت حالة من الأمن والاستقرار في تلك البلاد ، كما دعم المصريون ادارتهم هذه بخلق روح من المودة والصداقة مع أهالي البلاد ظلت ذكراها قائمة في نفوسهم حتى بعد جلاء المصريين عن بلادهم بأمد طويل .

غير أن بريطانيا خشيت على مصالحها الاستعمارية التي أصبح يهددها ذلك التوسع المصري فاندفعت الى احتلال عدن في سنة ١٨٣٩ (١٢٥٥ هـ)

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٨٣ .

والتوسع حولها ، والى مساندة الباب العالي ضد طموح محمد علي . أما الدولة العثمانية فقد تنازلت عن حقوق الشعب اليمني بترك عدن للانجليز دون أن تفعل شيئا جديا للاحتجاج عليهم ، كما أنها تعاونت مع بريطانيا لاجلاء المصريين عن اليمن . وقد نجحت الدولتان في مؤتمر لندن في سنة ١٨٤٠ (١٢٥٦ هـ) في فرض الجلاء عن اليمن وغيرها على المصريين ، كما أن بريطانيا تصدت لتنفيذ هذا القرار الدولي بالقوة . ولهذا اضطر المصريون الى الجلاء عن اليمن بعد أن قضت قوات محمد علي باشا على فلول الوهابيين أعداء الدولة العثمانية ، ونشر المصريون في ربوع تهامة الوية الأمن والطمانينة ، وأقاموا ادارة مستقرة في تلك البلاد ، وكانوا أول من ألقى الضوء على أهلها في المصور الحديثة ، وقد تسلم العثمانيون بلاد اليمن من المصريين بعد أن أصبحت أكثر انتظاما واستقرارا ، فتهيأت لهم الفرصة لأن يحكموها بيد أقوى وسلطان أظهر مما كان لهم قبل أن تتمهدا يد الادارة المصرية بالتنظيم والإصلاح .

ثالثا - الحملة العثمانية على اليمن في سنة ١٨٤٩

أشرنا فيما سبق الى أن جنود محمد علي باشا والى مصر وصلوا الى اليمن في العشرينات من القرن التاسع عشر وهم يحملون اللواء العثماني ويوطدون سلطة الدولة العثمانية وسيادتها في تلك البلاد . وأوضحنا أن بريطانيا والدولة العثمانية تعاونتا معا في اجلاء المصريين عن اليمن في الأربعينات من القرن التاسع عشر بعد أن حاول المصريون تكوين امبراطورية في البلاد العربية ، والاستقلال عن الباب العالي ، ونجحوا في اقامة حكم مستقر في تهامة اليمن . وكان لمحاولة المصريين هذه صدى عميق لدى الحكومة العثمانية جعلها لا تتردد في استغلال فرصة جلائهم عن اليمن لتشييد قبضتها على تلك البلاد . وقد ذكرنا أن ابراهيم يكن باشا الوالي المصري في اليمن سلم مدينة الحديدة ، التي كانت مركزا للادارة المصرية هناك ، الى حسين بن علي بن حيدر حاكم المخلاف السليماني الذي كان قد تحالف مع جاره أمير عسير للناوأة المصريين واخراجهم من اليمن . وقد فعل الوالي المصري ذلك بناء على الأوامر التي وردت اليه من محمد علي الذي اضطر الى تنفيذ قرارات مؤتمر لندن في سنة ١٨٤٠ بسحب قواته من الجزيرة العربية . وهكذا تولى الحسين زمام الأمور في تهامة والمخلاف السليماني ، بعد أن أعلن اعترافه وتبعيته للسيادة العثمانية ، كما تعهد بأن يدفع سنويا للباب العالي مبلغا من المال (١) .

وقد رأت الدولة العثمانية أن تبادر بتأييد الحسين في حكم البلاد اليمنية

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٩ .

التي نسلها من المصريين . حتى يحفظ لها سيادتها الاسمية عليها الى أن تحين الفرصة المناسبة لاختصاصها لسيطرتها الفعلية . ولهذا أرسل السلطان العثماني عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) تأييده للحسين (١) عن طريق حاكم جدة وأمير مكة ، مشترطاً أن تكون الخطبة « للخليفة العثماني » على منابر المساجد اليمينية . كما أطلق الباب العالي على الحسين لقب « حاكم اليمن حسين باشا » وذلك في سنة ١٨٤٣ (٢) حتى يطبعه بالطابع العثماني الذي يرمز الى تبعية للدولة . وكان طبيعياً أن يتلقى الحسين هذا التأييد العثماني بالقبول والرضا لان ذلك سيدعم مركزه أمام أعدائه ومنافسيه ، كما سيمكن لنفوذه أن يقوى في المنطقة التي يحكمها .

وقد استقر الحسين في مدينة المدينة وأخذ ينظم شئونها ، كما بدأ يوسع حدود المنطقة التي يحكمها في تهامة ، فاستولى على مخا . وزيد ، وحيس ، حتى امتد نفوذه من المخلاف السليماني في الشمال الى ميناء مخا في الجنوب . وفي مدينة أبي عريش عاصمة المخلاف السليماني شيد الحسين قلعة المعروفة باسم « نجران » التي وصفت بأنها من أمنع المعاقل في تهامة ، كما كانت تشتمل على أربعين منزلاً على أحسن نسق يلغى فن العمارة اليمنية حينذاك ، وقد حصنها بثلاثة أبراج مجهزة بالدافع ، ونقل اليها تحفا ثمينة ومكتبة تحتوي على ثلاثمائة مجلد (٣) .

وعلى الرغم من أن الحسين حاول القيام بالمهمة الملقاة على عاتقه خير قيام ، فانه لم يسلم من المخاطر التي سببها ذلك الصراع الدامي المستمر بين المتنافسين على الامامة الزيدية في صنعاء ، واستعانة كل منهم بحشود القبائل الطامعة في السلب والنهب للانتقام من أعدائه ، ثم رغبة من يستأثر منهم بالامامة بعد سيطرته على أملاك الحسين في تهامة والمخلاف السليماني باعتبارها كانت تابعة لأسلافهم من الأئمة السابقين . بل إن أشراف عسير كانوا يطمعون أيضاً في ملك الحسين في تهامة ، ولم يكن تعاونهم معه في محاولة إجلاء المصريين عن المنطقة ليسلموها اليه لقمة سائغة ، بل ليسيظروا عليها بعد أن يطيحوا بحكمه . وقد تأكد ذلك عندما التجأ الامام الزيدى محمد بن يحيى بن المنصور الى الحسين في تهامة ، يرجو مساعدته ضد منافسه الامام المهدي عبد الله بن المتوكل أحمد في صنعاء . وقد رأى الحسين في الاستجابة الى مساعدة ابن يحيى ما يحقق أهدافه التوسعية في المنطقة الجبلية التابعة للأئمة الزيديين ، فجند قواته لناصره ابن يحيى ، وشغل بذلك عن تنفيذ الفكرة التي كانت تراوده في ذلك

Hogarth, D.G., op. cit., p. 111.

(١)

Bury, G.W., Op. cit., p. 14.

(٢)

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٥٢ - ٥٥٣ .

الوقت يغزو عدن وطررد الانجليز منها بعد أن أخفقت المحاولات العربية الأخرى لاستعادتها ، كما شغل في الوقت نفسه بأخماد تمرد قبيلتي « القحيرية » و « وأسلم » حتى أخضعهما لطاعته (١) وقد تمكن ابن يحيى بمساعدة قوات الحسين من الانتصار على منافسه ودخول صنعاء والاستئثار بالامامة . وأهدى ابن يحيى الى الحسين مكتبة تشتمل على مخطوطات كانت في حوزة منافسه المهدي (٢) وكان الحسين مشغولاً بالكتب النادرة فأضافها الى مجموعته الثمينة .

غير أن ابن يحيى هذا أراد أن يضم الى منطقة نفوذه بعض البلاد التي استولى عليها الحسين ، وعين لحكمها عمالاً من قبله . وكانت وجهة نظر ابن يحيى انه صاحب الحق الشرعي في هذه البلاد التي كانت تضم تعز والجند وغيرها ، وأن الظروف قد اضطرتته الى الاستعانة بالحسين الذي كان أسلافه تابعين لأئمة صنعاء ، كما رأى انه قابل جميل الحسين بالمثل عندما أرسل اليه هدية الكتب ، وعلى الحسين أن يسحب جنوده من تلك البلاد لتعود اليه بعد أن أصبح اماماً لصنعاء (٣) . وقد اتصل ابن يحيى بالعناصر المتناوئة للحسين في تهامة . وتعاون معهم في مهاجمة جيش الحسين الذي أخذت خيانة الهمدانيين تفرق صفوفه ، نظراً لولائهم للإمام الزيدى . وأدى كل هذا الى هزيمة الحسين ووقوعه أسيراً في قبضة ابن يحيى ، فتنازل له عن أملاكه لقاء تأمينه وإطلاق سراحه . وفي ذلك الوقت حاول محمد بن الحسين أن يستعين بعائض حاكم عسير لتخليص والده من الأسر ، غير أن عائض هذا تخاذل عن نصرته الحسين . بل انه اغتنم هذه الفرصة وأخذ يستعد لضم تهامة الى منطقة نفوذه في عسير . وأخيراً استطاع أخوة الحسين أن يخلصوه من الأسر بعد أن استعانوا برجال قبائل يام اليمنية ، وهاجموا القوات الامامية في زبيد ، وتمكنوا من الاستيلاء عليها في سنة ١٨٤٨ (١٢٦٤ هـ) (٤) . وهكذا انسحبت قوات الامام الزيدى الى صنعاء دون أن تحقق بغيتها من السيطرة على تهامة ، بينما عاد عائض أيضاً الى عسير بخفي حنين .

وقد أثرت تلك الأحداث في نفسية الحسين أبلغ تأثير ، وخاصة تعرضه لبحرود الامام محمد بن يحيى على الرغم من المساعدة التي قدمها له حتى استحوذ على الامامة في صنعاء ، ثم تنكر عائض حاكم عسير وامتناعه عن المشاركة في تخليصه من الأسر الى جانب خيانة الهمدانيين الزيديين داخل صفوف جيشه وخذلانهم له حتى وقع أسيراً في يد امامهم الزيدى . وقد ترتب على ذلك أن

(١) العقيل : المصدر نفسه ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٥٤ .

(٢) الرواسي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٣٠ .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٥٦ .

(٤) العقيل : المصدر نفسه ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٠ .

الحسين زهد في ملكه المضطرب ، ورأى أن يستتجد بالسلطان العثماني عبد المجيد عله يعيد الى البلاد حالة الأمن والاستقرار التي نعمت بها في ظل الادارة المصرية . ولهذا طلب الحسين من الباب العالي ارسال من يتسلم منه المنطقة اليمنية التي يحكمها ، باعتبارها امانة في عنقه يعيد أمرها الى الخليفة (١) بعد أن عاجز عن احتمال عبء المحافظة عليها . كما أن تجار تهامة وأعيانها ، وخاصة المقيمين منهم في الحديدة ، طالبوا السلطان العثماني بالتدخل لاقرار الأمور في اليمن (٢) ، بعد أن كسدت متاجرهم ونهبت أموالهم في أثناء المعارك التي دارت رحاها بين قوات الحسين التهامية والقوات الامامية المهاجمة ، التي كانت تضم مجموعة من القبائل اليمنية الطامعة في النهب والسلب والتخريب .

وقد تلقى السلطان العثماني عبد المجيد مطلب « حاكم اليمن حسين باشا » وتجار تهامة وأعيانها بالقبول والرضا ، إذ اعتبر ذلك فرصة لا تعوض بالنسبة للدولة لاعادة فرض سيطرتها الفعلية على اليمن . لهذا أصدر الباب العالي أوامره الى نائبه في الحجاز توفيق باشا ، والى أمير مكة محمد بن عون بسرعة التحرك الى اليمن على رأس قوة عثمانية ضاربة أبحرت من ميناء جدة ، وكان قوامها ثلاثة آلاف من الجنود المشاة والفرسان . وقد وصلت الحملة العثمانية الى ميناء المحية اليمني ، واتجهت بعد ذلك الى الحديدة حيث استقبلها الحسين مرحبا مستبشرا ، وكان ذلك في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) (٣) .

وعندما علم امام صنعاء محمد بن يحيى بوصول القوات العثمانية الى الحديدة ، أراد ألا ينفرد خصمه الحسين بالتزلف الى العثمانيين والاعتماد عليهم في دعم حكمه في تهامة والمخلاف السليمانى بالدرجة التي تجعله يشكل خطرا على الامامة الزيدية في المستقبل ، كما أنه أراد أن يفوت الفرصة على منافسه في الامامة على بن المهدي حتى لا يستعين بالعثمانيين لنصرته عليه فتثول له الامامة في صنعاء . ولهذا سارع الامام محمد بن يحيى الى الاتصال بالعثمانيين مرحبا بقدمهم الى اليمن ، بل انه ذهب لاستقبالهم عند أطراف المنطقة الجبلية المواجهة لتهامة (٤) ، واتفق مع قائدهم ، دون مشاورة لزعماء القبائل الزيدية ، على أن يصحبه الى صنعاء ليستعين بما لديه من قوات في اخماد بعض القلائل الداخلية . وأخبرا قدم الامام محمد بن يحيى الى صنعاء مصطحبا توفيق باشا « ضيف الاحتلال » وكتائبه العثمانية حيث أنزلهم في قصر غمدان (٥) . وهكذا

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٢) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٣) العريش : المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٤) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٣٥ .

(٥) شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .

تمكن العثمانيون من دخول مدينة صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) (١)
دون أن تلقى قواتهم أية مقاومة .

على أنه في أثناء غياب الإمام محمد بن يحيى عن صنعاء عند قيامه
باستقبال الترك على حدود تهامة ، استطاع منافسه في الإمامة علي بن المهدي
أن يجمع من حوله عددا كبيرا من رجال القبائل اليمنية ويحرضهم على مهاجمة
صنعاء . وقد اغتنم علي بن المهدي فرصة استقبال خصمه للأتراك وتسليمهم
مدينة صنعاء ، وأخذ يشعل نار الثورة ضده بين القبائل اليمنية معلنا أن
ابن يحيى باع اليمن وأهله للأتراك الدخلاء (٢) . وزاد من تفاقم الموقف أن
أهالي صنعاء أنفسهم أنكروا على ابن يحيى فعلته أشد الإنكار ، وشاركوا القبائل
اليمنية ثورتها على العثمانيين . ولهذا انهمرت سيول القبائل اليمنية على مدينة
صنعاء من كل جانب ، وضاعف من حماسهم ما كان ينتظرهم من المغنم داخل
المدينة ، فاكتمسحوا تحصينات الدفاع وأبادوا معظم رجال الحملة العثمانية .
أما بالنسبة لأهالي صنعاء فقد أوضح الواسعي دورهم في مقاومة العثمانيين
بقوله : « قام أهل صنعاء قومة رجل واحد على حين غفلة فآبادوا الأتراك
قتلا ، ولم يسلم منهم الا من كان ملتجئا في القصر أو في بستان السلطان ،
وسبب ذلك - كما سمعت والله أعلم - أن اليوم الأول كانت العساكر تمر في
الشوارع وتقول هذا البيت غدا نأخذه وهذه الحربة نأخذها (٣) . وعلى أية
حال فقد فوجئ العثمانيون بهذا الهجوم من رجال القبائل اليمنية ، وبذلك
الثورة التي فجرها أهالي صنعاء ، ففرقت صفوفهم وأصيب قائدهم توفيق باشا
بجراح خطيرة في أثناء القتال الذي دار في شوارع المدينة الشائرة . وقد أعلن
أهالي صنعاء تنصيب علي بن المهدي إماما لهم ، كما حاصروا من بقي من العثمانيين
في القصر الحكومي حتى تم عقد الصلح بين الجانبين .

وقد انتهت تلك الأحداث بخروج العثمانيين من صنعاء وانسحابهم الى
الحديدة (٤) بينما اقتحم رجال القبائل وأهالي صنعاء الشائرين قصر الإمام
محمد بن يحيى ، واقتادوه أسيرا الى إمامهم الجديد علي بن المهدي ، الذي أمر
بحبسه ثم باعده . بل إن هؤلاء هاجموا بيوت أتباع ابن يحيى ، وكان من
بينهم أحد العلماء : وهو عبد الرحمن بن محمد العمراني الذي كان نائلا للأوقاف،
في صنعاء ، فنهبوا داره وبلدوا مكتبته الشمينة التي حوت ما يقدر بألف من

(١) Hogarth D.G. : Op. Cit., p. 111.

(٢) العليل : المصدر السابق . ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٢ .

(٣) الرواسي : المصدر السابق . ط ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٤) Scott, H. : Op. cit., p. 228.

الكتب المخطوطة النادرة (١) . ولهذا كان وصول الأتراك العثمانيين الى صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) سببا في خلع أحد الأئمة وتنصيب امام آخر ، كما ترتب على مقاومتهم واخراجهم من تلك المدينة أن تعرضت في الوقت نفسه للخراب والدمار بعد أن عاثت فيها القبائل سلبا ونهباً وحولت شوارعها الى ميادين للقتال . ولقد أشار الى ذلك سلفاتور ابونتي بقوله : « عندما دخل الألف والخمسمائة رجل (من العثمانيين) الذين استحضروهم (الامام محمد ابن يحيى) في صنعاء ، هاج الشعب اليمني واشتد غضبه ، فارتكب الكثير من أعمال العنف وسالت الدماء أنهارا ، وغزا العاصمة وهدمها على من فيها وقتل الامام شر قتلة ، وبذلك سقطت البلاد في الفوضى وعم الفساد » (٢) .

أما بالنسبة للحسين فقد تعاون مع العثمانيين الذين عادوا الى تهامة واستقروا فيها بعد انسحابهم من صنعاء ، وكانوا قد اتخذوا مدينة الحديدة مركزا لهم لسهولة الاتصال بينها وبين موانئ الحجاز حتى يمكنهم تلقي الامدادات والمؤن اللازمة من هناك . وقد وجه القائد العثماني توفيق باشا قوة من رجاله تحت قيادة الحسين لاختضاع قبيلة أسلم ، وقد نجح الحسين في مهمته ، غير أنه أراد أن يبتعد عن الاشتغال بأمور الحكم فتوجه الى مسقط رأسه في مدينة أبى عريش ، حيث أقام في قصره المعروف « بنجران » . وأخيرا أصدر الباب العالي أوامره بترحيل حسين باشا الى الآستانة حيث تقرر له هناك راتب شهري ، ثم خير في الإقامة في أى بلد من بلدان الدولة ، ففضل الإقامة في مكة التي مكث فيها حتى توفي في سنة ١٨٧٦ (١٢٩٣ هـ) (٣) .

وهكذا لم تتمكن حملة العثمانيين التي وصلت الى اليمن في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) من السيطرة على صنعاء وإقامة حكم عثماني مستقر فيها ، على الرغم من المساعدات التي قدمها الحسين للعثمانيين في تهامة ، والتسهيلات التي هيأها لهم الامام محمد بن يحيى حين أدخلهم صنعاء دون مقاومة . وقد استطاعت القبائل اليمنية الترافقة الى السلب والنهب ، التي ألهمت دعايات على بن المهدي ضد منافسه الامام محمد بن يحيى بأنه باع اليمن « للأتراك الأجانب » حتى يتمكن بذلك من خلع عن الامامة والاستحواذ عليها لنفسه ، الى جانب ثورة أهالي صنعاء العنيفة ضد الأتراك الدخلاء الذين لم يراعوا حرمتهم ولم يحترموا مقدساتهم ، استطاعت هذه وتلك أن ترد العثمانيين عن صنعاء بعد أن قضت على معظم قواتهم . ولهذا عاد العثمانيون الى تهامة يجرون أذيال الخيبة والافئاق ، وقنعوا بالإقامة في الحديدة ومنطقة الساحل اليمني

(١) المقيبل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٢) سلفاتور ابونتي : مملكة الامام يحيى (ترجمة طه فوزي) ، ص ٨٣ .

(٣) المقيبل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ص ٥٦٢ .

القريبة من مراكزهم فى الحجاز ، بعيدين عن جبال اليمن الوعرة فى طبيعتها ،
ورجالها ، ومشكلاتها . على أن تلك الحملة كانت تجربة مفيدة للعثمانيين ،
وتقييما لما يلزمهم من رجال وعتاد وظروف مناسبة لفرض سيطرتهم الفعلية على
اليمن . ولهذا سيعاود العثمانيون الكرة من جديد فى سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ)
وهم أكثر قوة وخبرة واستفادة من الظروف ، مما سيمكنهم من دخول صنعاء
واقامة حكم عثمانى فيها استمر حتى هزمت دولتهم فى نهاية الحرب العالمية
الاولى .

الفصل الثاني

عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن سنة ١٨٧٢

- أولا - الامامة الزيدية والاضطراب السياسي
في اليمن قبيل سنة ١٨٧٢ •
- ثانيا - النفوذ العثماني في تهامة والمخلاف
السليماني وعسير قبيل سنة ١٨٧٢ •
- ثالثا - اتجاه الدولة العثمانية لاستعادة
سيادتها الفعلية على اليمن في منتصف القرن
التاسع عشر •
- رابعا - سيطرة العثمانيين على صنعاء في
سنة ١٨٧٢ •
- خامسا - حدود ولاية اليمن العثمانية •

عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن فى سنة ١٨٧٢

أولا - الامامة الزيدية والاضطراب السياسى فى اليمن قبيل سنة ١٨٧٢

عرضنا فى الفصل السابق المراحل المتتالية لتطور علاقة العثمانيين ببلاد اليمن قبل عودتهم اليها فى سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) ، وأوضحنا كيف فشلت حملتهم عليها فى سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) وارتدت مهزومة عن صنعاء لتستقر فى تهامة والمنطقة الساحلية اليمنية القريبة من المراكز العثمانية فى الحجاز . وقد أراد العثمانيون أن يكتسبوا ببقائهم هناك موطنًا صالحًا يمكنهم من مراقبة الأحداث الجارية داخل اليمن عن كثب ، حتى تتاح لهم الفرصة من جديد للسيطرة على صنعاء وأخضاعها للحكم العثماني .

وقد أشرنا فيما سبق الى أن العثمانيين تمكنوا من دخول صنعاء دون قتال فى سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) بوساطة التسهيلات التى قدمها لهم الامام الزيدى محمد بن يحيى ليدرا عن نفسه محاولات منافسه على بن المهدي لانتزاع الامامة منه والسيطرة على صنعاء . غير أن على بن المهدي أثار حمية القبائل اليمنية ضد الأتراك وضد حليفهم محمد بن يحيى فأشاع عنه أنه باعهم البلاد وشعبها من أجل مصالحة الشخصية ، وبذلك تمكن ابن المهدي من السيطرة على صنعاء واجلاء الترك عنها والتخلص نهائيا من منافسه الزيدى واستأثر لنفسه بالامامة . وكانت تلك صورة معتادة من نتائج الامامة الزيدية ونظامها العتيق الذى حرم شعب اليمن من الأمن والاستقرار وأشاع بين صفوفه التفرق والتحزب والحروب الأهلية ، كما أفقده أيضا الوحدة السياسية التى لو تحققت لأتاحت له اللحاق بالشعوب الأخرى فى ركب التقدم والمدنية . وسوف يؤدي هذا الاضطراب السياسى الذى كانت تسببه نظرية الامامة الزيدية فى الحكم الى إثارة الصراع

المستمر بين مدعيها ، مما هيا الفرصة للعثمانيين للعودة الى اليمن والسيطرة على مقدراته في سنة ١٨٧٣ (١٢٨٩ هـ) ، منتهزين حالة الضعف والانهايار الذى مضى به الشعب اليمنى في ذلك الحين . ويجدر بنا أن نستعرض الأسس التى قام عليها نظام الامامة الزيدية فى اليمن نظرا لتأثيره العميق فى توجيه أحداث التاريخ اليمنى الحديث ، وبخاصة قبيل وفى أثناء خضوع اليمن للحكم العثمانى .

كان نظام الامامة الزيدية الذى واجهه العثمانيون فى اليمن هو نتاج عشرة قرون ونيف من الزمان لم يتغير فى خلالها شكله وجوهره . وكان الصراع الدموى بين السادة (١) اليمنيين الطامعين فى منصب الامامة هو المثل النمطى لتاريخ اليمن فى عهد الامامة الزيدية . وحتى فى الوقت الذى سيطر فيه العثمانيون على العاصمة اليمنية ، فان ذلك لم يعطهم سيطرة فعلية على اليمن بأكمله ، فقد ظلت الامامة الزيدية فى الشمال وفى صعدة - الحصن الحصين للمذهب الزيدى منذ ظهوره فى البلاد - تواصل جهودها لتؤكد « حقها المقدس » فى الحكم . ومنذ وصول العثمانيين الى اليمن فى مطلع العصور الحديثة قامت بينهم وبين اليمنيين بصفة مستمرة حروب كثيرة ، وكانت تلك الحروب التى نزعمها الأئمة لأسباب قرضتها عليهم مصالحتهم الشخصية ، فرصة ذهبية للامامة الزيدية أكسبتها اثرأ سياسيا على حساب ثورة الشعب اليمنى ضد العثمانيين (٢) . وسوف تلقى نظرة سريعة على تاريخ اليمن الزيدية لنستخلص الأسس التى قام عليها نظام الامامة ، وان كان ذلك الموضوع يعد من النواحي المجهولة فى مصادر التاريخ الاسلامى ، التى يتندر فيها ما يقنى عن اليمن الزيدية (٣) . كما سنشير من وقت لآخر الى بعض جوانب الحياة اليمنية ونظم الحكم فى ظل الامامة الزيدية حتى يمكننا ملاحظة ما طرأ على اليمن فيما بعد من أوضاع جديدة فى أثناء خضوعها للحكم العثمانى .

لقد أسس دولة اليمن العربية الاسلامية الشيعية الزيدية الامام « الهادى الى الحق » يحيى بن الحسين فى سنة ٨٩٧ (٢٨٤ هـ) . وهو ينتسب الى الحسين بن على بن أبى طالب ويعتق الامام مذهب الامام زيد بن على زين العابدين ابن الحسين بن على بن أبى طالب ، الذى جاهد ليسترجع الامامة التى اغتصبها

(١) يطلق اليمنيون لقب السادة على سلالة النبی من ابنته فاطمة زوجة على بن أبى طالب . ومن مؤلاء الأئمة الزيديون وكانوا يمثلون الطبقة العليا فى اليمن قبل قيام ثورة الوطنية فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

(٢) محمد أتم طالب : نظام الحكم والتخلف الاقتصادى فى اليمن ، ص ٥٨ - ٥٩ .

(٣) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : دولة اليمن الزيدية (نشأتها ، تطورها ، علاقاتها)

ص ١٥ .

الأمويون فاضطهد واصلب (١) ، وكان من أعلام آل بيت النبي ، عالما مجتهدا ذا رأى ومكانة ، طلق اللسان ، حلو الحديث ، قوى الحجة . وقد اعتنق المذهب الزيدى كثيرون من آل بيت النبي ومن غيرهم ، وتعددت الفرق الزيدية بعد مقتل الإمام زيد وانتشر مذهبه فى بلاد كثيرة ، فى إيران التى كانت معروفة ببلاد العجم ، وفى الكوفة ببلاد العراق وفى الحجاز وفى اليمن . وقد فر الى السند « القاسم الرسى ابن ابراهيم طباطبا » وهو أحد أحفاد الإمام زيد ومات هناك فى سنة ٨٥٩ (٢٤٥ هـ) فذهب ابنه الحسن الى اليمن ، وكان من نسله الأئمة الزيديون الذين دعوا لأنفسهم « بصعدة » فى شمال اليمن . فرأس الدولة الزيدية فى اليمن « حسنى نسيبا ينتسب الى الحسن بن على ، حسنى مذهبا ، باعتبار أن زيدا صاحب المذهب من أبناء الحسين » (٢) . وكان « يحيى ابن الحسين بن القاسم الرسى » هو أول من خرج منهم داعيا لنفسه بصعدة ، فبويج بها فى سنة ٩٠٠ (٢٨٨ هـ) وتسمى بالهادى الى الحق (٣) . وقد توفى الإمام الهادى فى ١٩ من أغسطس سنة ٩١١ (٣٠ من ذى القعدة سنة ٢٨٩ هـ) بعد أن نجح فى نشر المذهب الزيدى فى جبال اليمن ، وبعد أن وضع الأساس لدولة اليمن الزيدية ، وقد ورثه الأئمة الزيديون فى حكم اليمن . ويبدو أن أئمة المذهب الزيدى قد اختاروا اليمن بالذات هربا من الاضطهاد السياسى الذى شاع عندما اضطربت أحوال الخلافة العباسية وضعفت السلطة المركزية فى بغداد . وكانت اليمن فى ذلك الوقت أكثر اضطرابا من بقية بلاد الدولة العباسية الأخرى لبعدها عن مركز الخلافة ، وانقطاعها عن مقر الحكم ، ولطبيعتها الجبلية الوعرة ، فأصبحت معقل الزيدية الحصين خلال عشرة قرون (٤) مضت .

فالدولة الزيدية قامت فى اليمن فى مطلع القرن العاشر الميلادى وأواخر القرن الثالث الهجرى على أساس دينى ، وهى الدولة الاسلامية العربية الوحيدة التى واصلت حكمها وحافظت على كيانها أكثر من ألف سنة منذ قيامها حتى شروق شمس ثورة اليمن الوطنية فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ . وكان نفوذها يمتد تارة حتى يشمل جميع بلاد اليمن وكل أجزاء القسم الجنوبى من الجزيرة العربية، وتارة ينحصر سلطانها فى قسم من البلاد الجبلية اليمنية كمدينة « صعدة » وما يحيط بها ، وكمدينة « شهارة » ومدينة « حجة » . وكل هذه المناطق جبلية حصينة كانت تعتبر من حصون الزيدية فى اليمن ومعقلها (٥) . وقد عاصر

-
- (١) أمين الريحانى : ملوك العرب . ج ١ ، هامش ص ١٢٦ .
 - (٢) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٣ .
 - (٣) عمارة اليمنى : تاريخ اليمن ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .
 - (٤) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٩ - ٣١ .
 - (٥) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : المصدر نفسه ، ص ١٥ .

الدولة الزيدية في اليمن كثير من الدول التي قامت أيضا هناك وعاشت مدة ثم أصبحت في ذمة التاريخ (١) ، وكان لكل منها علاقات بدولة الأئمة الزيديين ، كما كان للكثير منها حروب معها .

وبعد القاء هذه النظرة السريعة على تاريخ اليمن الزيدية ستعرض فيما يلي فكرة الدولة في النظرية الزيدية التي شكلت الأساس الذي قام عليه نظام الإمامة ، ذلك التنظيم الديني السياسي الوحيد الذي اصطلح به الاتراك العثمانيون في بلاد اليمن .

يعتبر المذهب الزيدي أكثر المذاهب الشيعية اعتدالا وأقربها الى مذهب جماعة المسلمين من السنيين . وأهم ما يمتاز به عن بقية مذاهب الشيعة عدم المبالغة في تقديس علي وجعله في مصاف الآلهة ، كما هو مذهب الغلاة من الشيعة (٢) . وعلى الرغم من أن أتباع الزيدية قد حصروا الإمامة في أولاد فاطمة ، فإنهم لم يقصروها على فرع معين ، بل أجازوا لكل فاطمي ، عالم ، زاهد ، شجاع ، سخي ، خرج بالإمامة أن يكون اماما واجب الطاعة سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين ، وهم بذلك يرفضون الفكرة القائلة بأن لا امام بعد الإمام الثاني عشر (٣) .

وعلى الرغم من اتفاق الزيديين مع جمهرة الشيعة في أحقية علي وأبنائه من

(١) محمد عبد الله ماضي (دكتور) : المصدر السابق . ص ٢٣ - ٢٤ .

وهذه الدول هي : دولة « بني زياد » في « زبيد » التي وصل « الهادي » الى اليمن وهي قائمة = ثم انتهى عهدها في سنة ١٠٠١ (٣٩١هـ) ، ودولة « بني نجاح » التي قامت على اثر دولة « بني زياد » وانتهت في سنة ١١٦٠ (٥٥٥هـ) ، ودولة « بني يعفر الخوالي الحميري » في « شبام » التي انتهت في سنة ١٠٠٣ (٣٩٣هـ) ، وهؤلاء كانت لهم حروب مع « الهادي » في « صنعاء » ، ودولة « علي بن محمد الصليحي الهمداني » وأبنائه ، التي قامت « بصنعاء » من سنة ١٠٤٨ (٤٣٩هـ) الى سنة ١١٣٨ (٥٣٢هـ) ، وكانت تدعو للمبيدين ، ودولة « بني زريع » الهمسدانيين ايضا التي قامت « عدن » من سنة ١٠٧٦ (٤٦٧هـ) الى سنة ١١٧٤ (٥٦٩هـ) ، والدولة الأيوبية « باليمن » من سنة ١١٧٤ (٥٦٩هـ) الى سنة ١٢٢٩ (٦٢٦هـ) وكانت عاصمتها مدينة « زبيد » ودولة « بني الرسول العسمانيين » بتمز من سنة ١٢٩٩ الى سنة ١٤٥٥ (٨٥٨هـ) ودولة « بني طاهر القرشيين » في « عدن » و « صنعاء » من سنة ١٤٥٥ (٨٥٨هـ) الى سنة ١٥٢٧ (٩٣٣هـ) ، ثم امتد نفوذ « دولة الماليك » بمصر الى اليمن ، وأعقب ذلك « الحكم العثماني الأول » من سنة ١٥٨٨ الى سنة ١٦٣٥ ثم عودة العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٤٩ وسنة ١٨٧٢ وبقاؤهم فيها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ .

(٢) محمد عبد الله ماضي (دكتور) : المصدر نفسه . ص ٢٢ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق . ج ١ . هامش ص ١٢٦ : يقول الريحاني أن الشيعة يعتقدون أن هذا الإمام هو « الذي طير ليرة في الأرض ثم اختفى في سنة ٥٢٦ هـ وهو الامام المنتظر الذي سيظهر ليظهر العالم من الفساد والضلال » .

فاطمة بالامامة ، فانهم يقولون بجواز امامة المفضول مع وجود الفاضل والأفضل (١) . ولهذا فزيد وأتباعه لا يتبرعون من أبي بكر وعمر ، كما يفعل غيرهم من الشيعة ، بل انهم يقولون بصحة امامتهما (٢) ، وبذلك تبدو الزيدية أكثر الفرق الشيعية اعتدالا . وأقربها الى السنة بوجه عام (٣) ، وشروط الامامة عند الزيديين حتى أربعة عشر شرطا تتلخص في أن يكون الامام مكلفا ، ذكرا ، حرا ، مجتهدا ، علويا ، فاطميا ، عدلا ، سخييا ، ورعا ، سليم العقل ، سليم الحواس ، سليم الأطراف ، صاحب رأى وتدبير ، مقداما فارسا (٤) . وكان الشرط الأخير للامامة من الأمور الهامة في المذهب الزيدى التى أثرت في تاريخ اليمن ، وأدت الى تعدد الأئمة الزيديين في وقت واحد . اذ كان الامام زيد يرى الخروج على « الظالم المتغلب » ويرى الخروج شرطا في كون الامام اماما ، حتى ان أخاه « محمد الباقر » اعترض عليه في هذا الرأى وقال له : « على قضية مذهبك والدك ليس بامام (يقصد عليا زين العابدين) لأنه لم يخرج قط ولا تعرض للخروج » (٥) .

وأدى هذا الشرط من شروط الامامة الزيدية الى قياس كثير من الفتن والاضطرابات في اليمن ، وبخاصة عندما أضعف الحكم العثماني من سلطة الامامة المركزية وأخرجها من صنعاء ، فلبأت الى مدينة صعدة المركز التاريخي للزيدية في شمال اليمن . وقد عزا « هانز هلفرتز » أسباب اضطرابات اليمن في عهد الحكم العثماني الى تعلق اليمنيين بفكرة الامامة الزيدية ، مما أظهر العديد من ادعيائها الذين تنافسوا فيما بينهم في الوقت الذى ضعفت فيه السلطة العليا في البلاد (٦) .

ويذكر « سلفاتور أبونتي » - الكاتب الصحفي الايطالى الذى زار اليمن في سنة ١٩٣٧ - أن اختيار الأئمة الزيديين غالبا ما كان يجرى في أحوال شاذة مضطربة ، وأن في تاريخ اليمن حادثا فريدا وهو أن أحد المطالبين بالامامة وهو « المهدي عباس » الذى ظهر لمجلس الرؤساء المجتمعين لانتخاب الامام أنه لا تتوافر فيه الا سبعة شروط من الأربعة عشر الواجب توافرها في الامام ، قال للمجتمعين : « أما عن الشروط الأخرى فإن في استطاعتى أن أقدم لكم ما يغني

(١) الشهرستاني : الملل والنحل ، ج ١ ، ص ٢٠٧ - ٢١٦ .

(٢) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٣) Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 33. (٣)

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، هامش ص ١٢٧ .

(٥) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٦) Helfritz, H. : The Yemen, A Secret Journey, p. 129. (٦)

عنها وهو هذا ، وأخرج سيفه من غمده ، وعندئذ تم انتخابه إماما ، « ولا يرى القانون الزيدى بأسا من الحصول على الإمامة بعد السيف » (١) .

وهكذا تعتقد الزيدية أن الإمامة ليست شأنًا عاما تفوض للأمة الإسلامية للنظر في تعيين الشخص الصالح لشغل المنصب ، بل تؤمن أن النبي فوض الإمامة لعل زوج ابنته ، ولنسله من زوجته ابنة النبي . كما أن الزيدية تختلف عن غيرها من فروع الشيعة في أنها لا توافق على تعيين الإمام لمن يخلفه ، بل تصر على أن الإمام يجب أن يختاره المسلمون ذوو الكفاية أهل الحل والعقد . ويتضح من هذا أن رئيس الدولة في النظرية الزيدية يعتبر موضع صفات يخلعها الله عليه لا يقدر غيره على بلوغ مثل هذه المكانة . وهذا معبر عنه بوضوح أكبر باشتراط أن يحوز الإمام بجانب الصفات الأخرى السابق بيانها ، صفة العصمة . كما اشترطت الزيدية أن يكون الإمام « على استعداد لامتناع سيفه لتأكيد حقه وإعلاء شأن العقيدة » ، وجعلت الثورة ضد الإمام مشروعة إذا ما رثى أنه غير عادل أو خالف الشرع ، أو أن شخصا أكفا منه طالب بالمنصب على أن يكون من « السادة نسل النبي » ، ولا دفع بأنه زنديق ، مخالف ، باغ ، وعدو الله (٢) . وأجازت الزيدية أن يكون هناك أكثر من إمام في الوقت نفسه إذا كانت مناطق نفوذ كل منهم متباعدة بعدا كافيا . وكانت عواقب هذه الشروط بالإضافة إلى ضرورة الانتخاب أن تقوم دائما بحروب متصلة بين المطالبين بالإمامة ، بل أن هذه الحروب أعطيت لها صفة القداسة واعتبرت أساسية للدفاع عن العقيدة ، وللضرب على أيدي الطغاة والزنادقة (٣) .

ونظرا لأن اليمنيين لم يعتنقوا جميعا المذهب الزيدى فإن بعض متعصبى الأئمة الفقهاء ، لأغراض سياسية ، برروا حروبهم ضد معارضيه من الأسر التي تحكم حكما دينويا ، وضد الأقليات من الشيعة غير الزيدية ، بأنها دفاع عن العقيدة الحقة . وكان رجال القبائل اليمنية وسكان الريف الميالون للحرب من أهل الشمال مستعدين دائما للقتال مع أى كان ضد من كان ، تدفعهم إلى ذلك الأسباب الاقتصادية ، وكانت هذه الفوضى المستمرة على حساب رخاء البلد المادى حتى أن تاريخ اليمن لم يسجل قط أى عمل انشائى عام قام به الأئمة الزيديون يستحق الذكر سوى إقامة « قصور إمامية » ومساجد ، وأضرحة (٤) . وبالإضافة إلى تبرير الحروب الأهلية بأسس دينية ، فقد استغل الأئمة الدين لنشر روح التزمت وصرف الجهد الإنسانى للحياة الأخرى ، الأمر الذى يتعارض

(١) سلفاتور ابوتى : مملكة الإمام يحيى (ترجمة طه فوزى) ، ص ٥٥ .

(٢) محمد محمود الزبيرى : الإمامة وخطرها على وحدة اليمن ، ص ١٩٠ .

(٣) محمد أنعم غالب : المصدر السابق ، ص ٥٤ - ٥٥ .

(٤) محمد محمود الزبيرى : المصدر السابق ، ص ١١ .

مع الروح التقدمية التي يتصف بها الاسلام الحنيف . وقد عبر عن ذلك القاضي الزبيرى بقوله : « ان مهمة الامام هي نشر روح الزهد والعزوف عن العمران » (١) .

ولم يكن لنظام الامامة في الحكم قانون ادارى او قواعد تحدد الاعمال وتوزعها تبعا لطبيعة اهدافها ، بل كانت الوظيفة الادارية الاولى للامامة هي جباية الضرائب والمحافظة على النظام كخطوة للاحتفاظ بالوضع القائم ، وكان الامام هو الشخص الوحيد الذي يرجع اليه في جميع الامور . ولينفذ الامام هذه الوظيفة الادارية المحدودة والسلبية كان يعين من قبله حاكما لكل لواء وقضاء وناحية ، ومديرا للعمال ، وامينا للصندوق ، ومديرا للأوقاف ، وما يلزم من الكتبة (٢) .

وفى اثناء حكم الائمة الزيديين في اليمن احتفظت الملكية الخاصة للأرض ببقائها بصرف النظر عن المفهوم النظري أن الملكية النهائية على الأرض للدولة . فعند التطبيق كانت معظم الأرض دائما مملوكة ملكية خاصة مع الاعتراف بكامل الحقوق للمالك في التصرف بالمال . ويمكن أن تعزى سيادة الملكية الخاصة في اليمن في خلال تاريخها الاسلامى الوسيط والحديث الى عاملين :

العامل الأول - أن اليمن خلافا للاقطار الأخرى خارج بلاد العرب لم تدخل تحت سيطرة الاسلام بالفتح ، وتبعاً لذلك بقيت أراضيها في يد مزارعيها الأصليين ، كما أن الحكم العثماني الأول في اليمن في القرن السادس عشر لم يستطع أن يضمن سيطرة حقيقية على البلاد حتى ان الأتراك خرجوا من اليمن بعد قرن من الحروب التي كادت تكون مستمرة دون أن يتمكنوا هناك من فرض النظام الاقطاعى الذى فرضوه على بلاد الامبراطورية (٣) .

العامل الثانى - الذى ساعد على بقاء الملكية الخاصة في اليمن قد نتج عن الطبيعة الجغرافية التي جعلت الهضبة الوسطى أكثر ملاءمة من ناحية الظروف المناخية ، مما زاد من كثافة السكان الذين اكتسبوا معظم الأراضي الصالحة للزراعة ، والتي احتاجت لمجهود انساني مباشر لتكون منتجة ولم تكن منحة الطبيعة . ولم يهيء هذا لنظام اقطاعى أو اقتصاد قائم على العبودية أن يقوم في الهضبة الوسطى فكادت الملكية الكبيرة أو ملكية الدولة تكون مختفية تماما لأن كل بقعة قابلة للاستصلاح قام الأفراد باستغلالها . بينما على العكس من ذلك قلت كثافة السكان بالنسبة الى الأرض المنخفضة في تهامة نظرا لسوء الظروف المناخية فعاشت الملكية الكبيرة هناك كدليل على قيام نظام اقطاعى ، كما وجد

(١) محمد محمود الزبيرى المصدر نفسه ، ص ١١ .
(٢) محمد أنم غالب : المصدر السابق ، ص ٧٧ - ٧٨ .
(٣) محمد أنم غالب : المصدر السابق ، ص ٩٥ - ٩٦ .

اقتصاد قائم على العبودية ، وظلت هناك حتى الآن مساحات واسعة من الأرض تعود ملكيتها قانونا الى الدولة (١) .

وقد ساهم جمود قانون الارث والوصايا في تفتيت ملكية الأرض ، وهذا لا يتضمن الحجم الصغير غير الاقتصادي فحسب ، بل الوقت الضائع في الانتقال بين رقعة وأخرى أيضا . ولتجنب تطبيق قانون الارث ، توضع الأرض كوقف عائلي وبه تصبح غير قابلة للانتقال . وفي معظم الحالات ، يمنع الوقف الأضرار التي تنتج عن تفتيت الأرض اذ أن الأرض تقسم بين المنتفعين بالوقف طبقا لأنصبتهم النسبية ، وفوق ذلك كله تعدم جواز نقل ملكية الأرض مما قد يؤدي الى افتقار التحسينات ان لم يكن المنتفع مهتما بالاصلاح . ومن مشكلات الانتفاع بالأرض في اليمن عدم وجود موثقين عموميين وعدم وجود نظام ملائم للتأكد من صحة الوثائق وتسجيلها . وقد زاد هذا النقص من حدة النزاع حول ملكية الأراضي وشجع التقاضي بين اليمنيين (٢) .

وفي عهد الامامة قام اقتصاد اليمن على الزراعة ، بينما كان معظم الانتاج للاستهلاك المباشر . ومن العوامل التي أدت الى تخلف الاقتصاد اليمني شدة الافتقار الى الأمن والطمأنينة نتيجة للصراع الدائم بين المتنافسين على الامامة ، وعدم ملائمة المواصلات ، وعدم وجود مؤسسات مالية أو نظام نقدي مناسب . وأدى احتكار التجارة الخارجية المحدودة بوساطة قلة من أصحاب النفوذ في البلاد الى هجرة رجال الأعمال الكفاة ، كما أقام سدنا في وجه نمو طبقة تجارية تعمل على تنشيط التجارة وتقدمها (٣) .

أما النظام الضرائبي في اليمن في اثناء حكم الائمة فقد كان يقوم من الناحية النظرية على أساس الشريعة الاسلامية ولا سيما بالنسبة للأنواع المختلفة من الضرائب ، ولكن من الناحية العملية قام النظام الضرائبي على أسس دينوية لا دينية ، وبخاصة بالنظر لاستعمال حصيلة الضريبة مما شكل أكبر اساءة لتطبيق الأسس الشرعية . وقد كانت الحاجة الى المال لاسناد سلطة أية حكومة قائمة قد حجبت دائما كل اعتبار للشريعة حتى ان السيد محمد بن اسماعيل الأهمر ، وهو فقيه زيدي ، قد انتقد ما جرى عليه العمل في عهد الامامة في قصيدة مشهورة ، على أساس مخالفته لقانون الدين وأخلاقه . ويلاحظ أن الامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) في مهاجمته للحكم العثماني في اليمن انتقد فرض ضرائب ورسوم جمركية على أساس أن مثل هذه الرسوم والضرائب غير

(١) محمد أنم غالب : المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

(٢) محمد أنم غالب : المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

(٣) محمد أنم غالب : المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

مشروعة ، ولكن كل هذه الرسوم استمرت حتى بعد استيلائه على السلطة (١)
عقب جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ .

وقد كان حكم الأئمة الزيديين لا يزيد على أن يكون قوة تفرض الضرائب ولا يتلقى المجتمع اليمني أى شيء مقابل الضرائب التي يدفعها ، حتى في شكل الوظائف التقليدية للحكومة مثل إقامة العدالة بطريقة ملائمة وحماية حقوق الملكية . كما أن طرق تقدير وجباية الضرائب كانت بدائية للغاية وأفقدت المزارعين اليمنيين الشعور بالأمن والطمأنينة . وكانت نتائج هذا النظام الضرائبي هجرة متواصلة ، ونقصا في المساحة المزروعة وقلة في انتاج المواد الغذائية ، وعدم تشجيع لتربية الحيوانات ، وأخيرا تعويقا للتجارة الداخلية والخارجية ، بل أن تعداد سكان اليمن كان يتم لأغراض ضرائبية بحتة ، وبطريقة بدائية في عهد الامامة (٢) . وكانت الحروب الدائمة التي أثارها مدعو الامامة فيما بينهم في أثناء تنافسهم على السلطة ، والتي وجهت فيما بعد ضد الأتراك العثمانيين ، من العواجل التي أدت الى عدم تزايد السكان نظرا للمجاعات والدمار الذي كانت تسببه تلك الحروب الطاحنة .

أما النظام القضائي في اليمن في عهد الامامة فقد كان يقوم على ركاز من الفقه ، صيغ منذ قرون ، ونظرا لاعتباره جزءا من النظام الديني فقد كان جامدا لا يتغير ، كما كان غامضا ومفتقدا يقينية القاعدة القانونية لوجود آراء متناقضة للفقهاء المختلفين . وتقف هذه الآراء المتناقضة على قدم المساواة ، وللقاضي سلطة تقديرية مطلقة لاختيار أحد الآراء . وترتب على ذلك اختلاف أحكام المحاكم في قضية معينة أو قضية مشابهة ، كما أن حق الاستئناف لم يكن محدودا . وقد شجع التقاضي بهذا الشكل أن تظل القضايا معلقة لأمد طويل ، وكان هذا الموقف يعوق استثمار الأموال ، وكانت معظم الدعاوى كذلك تتضمن نزاعا حول ملكية

(١) محمد أنعم غالب : المصدر نفسه ، ص ١٠٩ .

(٢) عبد الواسع الواسعي : تاريخ اليمن المسمى لدرجة المهوم والمزور في حوادث وتاريخ

اليمن ، ط ٢ ، ص ١٩ .

قال الواسعي أن تعداد سكان اليمن « على الأقل خمسة عشر مليوناً ، وقد قدر هذا بعض السياح الألمان في أيام الحكومة العثمانية ، وقدر هذا أيضا بعض كبار الأتراك وأفادني أيضا بمثل هذا بعض أفاضل حضرموت السيد العلامة محمد بن عقيل ، وأفادني أيضا بمثل هذا السيد العلامة محمد رشيد رضا أفاده بذلك كبار الأتراك في الأستانة » . وقدر بعض السواح الأجانب ممن جال في جميع اليمن مشارفها ومفاربها وشمالها وجنوبها الى حد الحجاز بمشرين مليونا . وبعض الأتراك قدر اليمن بخمسة ملايين وهذا التقدير هو ما كان تحت سلطة الحكومة العثمانية لا ما كان داخلا تحت حكم الامام يحيى وأطراف اليمن من جميع الجهات » .

غير أننا نميل الى قول سانجر sanger بأن تعداد سكان اليمن بحدوده الحالية يقدر بنحو أربعة ملايين نسمة ، وتجدر الإشارة الى أنه لم يتم في اليمن بعد تعداد للسكان بالمعنى الحديث .

الأراضي . وهكذا كانت الإدارة القضائية في اليمن في عهد الإمامة تعاني من انعدام تنظيم حديث ، وسجلات المحاكم كانت غير مرتبة ويصعب الوصول إليها . كما لم يعرف أى اختصاص إقليمي أو نوعى مما جعل المدعى وليس القانون هو الذى يقرر اختصاص المحكمة .

وهكذا شكل نظام الإمامة الزيدية بنظريته السياسية الدينية على النحو السابق توضيحه العقبة الأولى في وجه الاستقرار السياسى والتطور التقدمى في اليمن ، وكان ذلك نتيجة لموامل متداخلة اقتصادية واجتماعية ، وجغرافية ، وثقافية ، وتاريخية . وكانت الدولة في النظرية الزيدية مؤسسة مقدسة وظائفها أن تحقق بعض القيم والمثل التي تقررت سلفا . وكل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للدولة الزيدية تدور حول هذه الأهداف الدينية . وليست فكرة الدولة ذات طبيعة مقدسة فحسب ، بل ان أية اجراءات لاقامة تنظيم سياسى وتسيير دفة الحكم يتضمنها الدين . وقد صيغ المذهب الزيدى على هذه الأسس ، وصمم بحيث يناسب الحق الإلهى المدعى لنسل النبى في الحكم . وقد كانت مؤهلات الامام واجراءات اختياره يترتب عليها عدم وجود استقرار سياسى الى جانب كثرة الحروب الأهلية . وكانت المبادئ الخاصة بالنظرية الزيدية هي المسئولة عن هذا الاضطراب السياسى ، وهى الاصرار على الانتخاب ، واستعداد الامام المنتخب على تأكيد حقه والدفاع عنه بحد السيف ، وحق أى مدع أن يثور ضد الامام القائم ، حتى شجعت هذه الشروط التنافس بين « السادة » الطامحين لمنصب الإمامة (١) .

كانت هذه هي الأنظمة التي واجهها الأتراك العثمانيون في اليمن ، وهى تعكس ثرائنا تاريخيا لنظام الإمامة ، كما كانت تعكس الريبة التقليدية للامام الذى كانت سلطته دائما تحت تهديد المنافسين ، مما جعله يركز كل شئون الدولة في يده . وينظر في كل التفاصيل ويقرها . فهو رئيس القضاة ، ورئيس الإدارة ، وقائد الجيش ، ويعين كل الموظفين من مختلف الرتب ، وخزانة الدولة تحت سيطرته الشخصية ، ويعتمد كل المصاريف بندا بندا ، والجهاز الإدارى المحدود معد فقط لتنفيذ أوامره .

وكان نظام الإمامة الزيدية - القائم على تدعيم أتباع المذهب الزيدى في اليمن الذين يقل عددهم عن نصف تعداد السكان هناك - فى حاجة ماسة لايجاد ضمانات لبقائه امام أتباع المذاهب الأخرى ، خاصة وأن بعضها سبق أن نجح فى إقامة دول مستقلة عن دولة الإمامة الزيدية فى داخل البلاد اليمنية . وقد سار الأئمة على طريقة أخذ الرهائن من القبائل غير الزيدية ، وتمثلت هذه الرهائن فى الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والثامنة عشرة ، وكانت القبائل

(١) محمد العم هالب : المصدر السابق ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

تستبدلهم كل بضعة أشهر بغيرهم من الصبية ، وبذلك تضمن الامامة الزيدية ألا يقوم أولياؤهم من زعماء القبائل بالتمرد على الأئمة والثورة ضدهم . وكان شيخ القبيلة الذي لا ولد له يحضر هو نفسه كرهينة أو يأتي بأخيه أو ببدل رهين جديد ليبقى هو في الحالة الأولى رهينة مدى الحياة لدى الامام الحاكم (١) . والقبائل التي أخذت منها هذه الرهائن كانت تتولى الاتفاق على طعامهم وملبسهم ، وكذلك تفعل أسر المحبوسين في الجرائم العادية فهي التي ترسل اليهم المأكول والملبس ، وتكتفى الامامة بأن تقدم لهم المسكن والقيود (٢) .

ويذكر عن الامام « الهادي الى الحق » يحيى مؤسس الدولة الزيدية باليمن في أواخر القرن السابع الميلادي والثالث الهجري أنه كان يتبع مع المخالفين الشدة والعنف ، وأنه كان يأخذ الرهائن من القبائل التي كانت تنتقد عليه ولا يأمن لغدرها فيقبض على بعض رؤسائها ضمانا ضد ثورتهم ، كما فعل مع « واللة » من قبائل « همدان » التي كانت تسكن شرق « صنعاء » (٣) .

وحتى في عهد الامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) كان الرهائن يقيمون في مدينة (صنعاء) في (القصر) وهو حصن العاصمة اليمنية المنيع ، وهذا الحصن قلعة ضخمة تكسبها مداخلها المتوتية وجدرانها العالية الخشالية من الفتحات منظرا قاسيا مخيفا ، ولكن مدافعها الموضوعة في أبراجها الجانبية لا تطلق الا للتحية وفي المواسم والأعياد الرسمية . وقد وضع الامام للرهائن نظاما خاصا بين نظام الجنود ونظام الأيتام (الذين كان يعلمهم القرآن وأصول الدين ويلبسهم حلة صفراء) وبين نظام المسجونين ، فالرهائن يشتركون أحيانا في الاستعراضات العسكرية ويسيطرون في صفوف الجيش بدون أن يحملوا سلاحا . وفي اليمن يخجل الشاب كل الخجل اذا ما ظهر أمام الناس دون أن يحمل سلاحا أو على الأقل خنجرا في خصره وهو يسير بين صفوف الجنود المسلحين (٤) .

واذا كان محمد حسن عضو البعثة العسكرية العراقية الى اليمن في سنة ١٩٤٠ يمتدح نظام الرهائن ويرى أن ما كان « يفعله بيت الرهائن في اليمن من نتائج تتمثل في الأمن والهدوء والاستقرار ما لا يفعله أي قانون دستوري في الممالك الشرقية التي منيت بالقلق والفتن والاضطرابات » (٥) ، فإن هذا الرأي فيه تبحر على الحقيقة لأن الرهائن لم تكن على الإطلاق الطريقة المثلى التي

(١) محمد حسن : قلب اليمن ، ص ١٢٠ .

(٢) سلفاتور أبرتي : المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٣) محمد عبد الله ماضي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٤) سلفاتور أبرتي : المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٥) محمد حسن : المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

يمكن اتباعها لتكوين وحدة روحية أو سياسية متينة في اليمن ، بل انها على العكس كانت تجبى الأحقاد وتجدد الخلافات .

وقد بدأ لسلفاتور أبونتي أن الرهائن هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع حكومة تقوم سلطتها على شعور الشعب الديني أن تستعملها لكي تكون في مأمن من دسائس اقلية تخالفها في العقيدة الدينية (١) غير أنه من الأمور التي لا تتفق مع الانسانية والتي تابها الشريعة الاسلامية « أن تنتزع فلذات الاكباد ، ومهيج الأرواح من أحضان الآباء والأمهات قسرا ، ويزج بهم في أعالي القلاع وظلام السجون ، لا لذنب اقترفه آباؤهم ، ولا لجرم ارتكبوه ، وإنما تنفيذا لبدعة ابتدعوها (الأئمة الزيديون) وسنة ابتكروها ، ولبئس ما ابتدعوا ولبئس ما سنوا . . لينفذوا ما أرادوا من ظلم وعسف في قبائلهم وأسرهم ، وافخاذهم وعشائرهم ، بدوهم وحضرهم ، في سهولة ويسر . ومما يثير السخط والأسى والحزن والأسف والغضب أن هذه التصرفات الشائنة كانت تجرى باسم دين محمد وشريعة الله السمحاء . . اليس هذا الاجراء من حكومة صنعاء دليلا على عجزها في الحكم وعدم استقرار الأمور ، (٢) في عهد الامامة الزيدية .

وتجدر الإشارة الى أن المذهب الزيدي في اليمن أدى الى تكوين طبقة عليا ذات سيادة من اليمنيين كانت لها امتيازات معينة فاقت ما لبقية الطبقات الأخرى ، وأبرزت نوعا من الصراع الطبقي كانت له مسساوئه الواضحة في المجتمع اليمني . فاشتراط النظرية الزيدية أن يكون الامام من نسل النبي جعل لطبقة « السادة » الذين ينطبق عليهم هذا الشرط امتيازهم من خلال سيطرتهم على المراكز الحساسة في اليمن الزيدية باستغلالهم للدين (٣) . فكانوا أسما طبقات اليمن وأوفرها احتراماً واعتزازاً ، فقبضوا على عنان العقائد والميول ووجهوا الآراء والنزعات . وكان اذا صادف اليمني واحدا من هؤلاء السادة وإن صغر سنه ورق حاله فإنه يهوى على ركبته ويديه بالتقبيل . وكل الامارات والوظائف الهامة في اليمن كانت للسادة بادى ذى بدء مهما قلت معرفتهم وكفايتهم . وكل جندقات الفطر والهدايا ، والنذور الدينية في الأعياد والمواسم ، وغيرها من الأوقاف كانت تجبى لهم مهما كثر ما لهم وسعد حالهم ، كما كانت القاعدة عند السادة أن يصاهر بعضهم بعضا (٤) .

ويأتى بعد السادة في الترتيب الطبقي القضاة أي العلماء وهم « واهلون في

(١) سلفاتور أبونتي : المصدر السابق . من ٨٣ - ٨٤ .

(٢) اليمن المكتوبة : (مجهول المؤلف) . من ٤٨ .

(٣) محمد أنعم غالب : المصدر السابق . من ٢٨ .

(٤) المتكلم : مجلد ٩١ ، ج ٤ ، عدد أول نوفمبر ١٩٢٧ . من ٤٦٢ - ٤٦٣ .

علوم الدين والشريعة الاسلامية ، وكانوا يقاسمون السادة في وظائف الادارة والقضاء . ومهما كان السادة فقراء فعلى الناس أن يحترمهم لأنهم ينتسبون فرضا الى النبي ، وقد زادت قبيل قيام ثورة اليمن الوطنية في سنة ١٩٦٢ حالة الكراهية للسادة كنتيجة للمعارضة النامية ضد سيطرتهم السياسية ، كما أن القضاء باعتبارهم شركاء السادة في السيطرة على شؤون الدولة الزيدية السياسية والادارية كانوا على قدم المساواة من حيث الكراهية العامة (١) . وقد روى الرحالة الصحفي أمين الريحاني قصة يرجع تاريخها الى وقت زيارته ليمن في أوائل الثلاثينات من القرن الحالي أن سيدا خلع ثغله لجندى ليحمله معه وهم مسافرون ، وقال الريحاني : (فاقترب الجندى مني وهمس قائلا : « كل الناس في اليمن فقراء ما عدا السادة ، والسيد طماع وكسلان ومتكبر ، وهذا هو المثل « وإشار الى السيف » ، وهذه هي اعمالهم « وإشار الى الحذاء » (٢) .

وتلى طبقة السادة والعلماء من ناحية المكانة الاجتماعية في اليمن طبقة كبار ملاك الأرض الذين كانوا يسيطرون أيضا على جزء من احتكار التجارة ، وهؤلاء كانوا يكرهون أى تغيير كما أنهم كانوا تقليديين في نظرتهم ، وقد ظلوا عاجزين عن اقامة أى استقرار سياسى طويل الأمد (٣) . وكانوا يظهرون الولاء ويقدمونه من أجل مصلحتهم الشخصية الى الدرجة التي توقعهم في الاضطراب عند اختيار الجانب الذي يساندونه في حالات الصراع السياسى (٤) . أما سواد الفلاحين فانهم يستمدون مركزهم الاجتماعى من ملكية الأرض ، وتغلب في الهضبة الوسطى الملكية الصغيرة والمتوسطة التي تعد قديمة في أصلها ، أما من كان لا أرض له في ذلك المجتمع الزراعى فمركزه الاجتماعى منخفض بطبيعة الحال .

على أن سواد الفلاحين وأصحاب الحرف والقبائل البدوية في اليمن تشكل كل فئة منهم طائفة خاصة مغلفة لها وظيفتها المحددة (٥) . والحرف في اليمن عموما تقليدية ، وهى وراثية الى حد كبير ، وكان الانتقال الراسى من طبقة الى أخرى يكاد يكون منعزلا ، وحتى في الزراعة فإن إنتاج بعض المحاصيل مقرون بمركز اجتماعى منخفض ، وفي الحرف والأعمال اليدوية فإن بعض المهن مدعاة للاحتقار بصرف النظر عن مدى الكسب فيها أو المهارة التي تتطلبها . بينما نجد

(١) محمد أنم غالب : المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٨٥ .

(٣) أسعد محمد تيمان : الهيار الرجعية في اليمن ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٤) محمد أنم غالب : المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٥) Jean-Jacques Berreby : La Péninsule Arabique, p. 124. (٥)

القبائل ورجالها هم عصب اليمن الحقيقي يعيشون في مختلف المناطق وفيهم قبائل عدنانية وأخرى قحطانية .

والى جانب هذه الطبقات التى وجدت فى المجتمع اليمنى فى عهد الامامة الزيدية ، فقد كانت هناك مجموعات من الناس لهم مراكز اجتماعية مختلفة ويعيشون على هامش المجتمع كجماعات « الأخدام » فى تهامة ، وأصلهم موضع اختلاف ويحتمل أنهم خليط من أصل حبشى وفارسى وزنجى ، وكانوا يعيشون فى أحياء خاصة بهم ويقومون بخدمات مختلفة من بينها الترفيه كالرقص والموسيقى . وتلاقى طبقة « الأخدام » فى معاملة غيرها ما لا يمكن أن يوصف بالعدل أو الانسانية ، وكذلك كان الحال مع من كانوا رقيقا واعتقهم سادتهم .

أما اليهود اليمنيون الذين هاجر معظمهم الى فلسطين فى سنة ١٩٥٠ فان اقامتهم فى اليمن نحو ألفى سنة أصبحت جزءا من التاريخ اليمنى . وكانت الجالية اليهودية فى اليمن لا تقل عن ٦٠.٠٠٠ - ٧٠.٠٠٠ وكانوا يعيشون متفرقين فى جميع بلاد الهضبة ، اذ كانوا يجدون بين الزيدية من التسامح الدينى ما شجعهم على الإقامة . وكان فى صنعاء وحدها نحو سبعة آلاف يهودى ، كانت قراهم متفرقة فى جميع بلاد الهضبة وتبلغ ٣٥٩ قرية ، كما كانت تبنى اما وحدها بعيدة قليلا عن قرية جيرانهم من المسلمين ، أو يكونون لأنفسهم حيا خاصا داخل المدن « كقاع اليهود » فى صنعاء (١) .

وفى عهد الامامة الزيدية كانت تعيش مجموعات كبيرة من اليهود فى مدن اليمن الوسطى فى أحيائهم الخاصة ، وكان معظمهم من أصحاب الحرف ، وعندما جاء العثمانيون الى اليمن أظهروا اهتماما باليهود هناك ، وحرصوا على أشعارهم بالأمن والطمانينة ، واعتبروهم أحد العوامل الاقتصادية الهامة فى البلاد . وفى مدينة مناخة الواقعة فى غرب صنعاء والتى كانت أحد المراكز الهامة للأتراك ، كان يعيش هناك أمهر محترفى صناعة المعادن والتجارين من اليهود ، وقد سمح لهم الأتراك بامتلاك الحدائق والأراضى ، غير أنهم لم يسمحوا لهم بإقامة المدارس أو الكنائس فأكتفوا بإقامة بيوت غير مطلية ليقيموا فيها شعائلهم . وسبق الاهتمام باليهود بعد أن يستعيد الأئمة سيطرتهم على البلاد اثر جلاء العثمانيين عن اليمن فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (٢) .

كانت هذه فكرة عامة عن الامامة الزيدية فى اليمن من ناحية تاريخها ونظريتها السياسية فى الحكم ، أشرنا فى ثناياها اشارة سريعة لبعض جوانب الحياة اليمنية التى انعكست فيها ملامح هذا النظام . وسوف نستعرض فيما يلى

(١) أحمد فخري (دكتور) : اليمن ما قبلها وحاضرها ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) أحمد فخري (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٣٤ - ٣٥ .

أحداث المنطقة الجبلية التي خضعت لحكم الأئمة الزيديين في بلاد اليمن قبيل عودة العثمانيين إليها في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) وكيف مهدت تلك الأحداث الى نجاح العثمانيين حينذاك في السيطرة على صنعاء وإقامة الحكم العثماني في تلك البلاد .

ان الأوضاع الداخلية المضطربة في اليمن ، وخاصة في المنطقة الجبلية الخاضعة لحكم الأئمة الزيديين كانت من أهم العوامل التي ساعدت العثمانيين على العودة الى اليمن ومكنتهم من دخول صنعاء وإقامة الحكم العثماني في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) (١) . اذ أن بعض الأئمة الزيديين أنفسهم ، ومعهم بعض علماء اليمن وزعمائه ، استنجدوا بالسلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) ليساعدهم على اقرار الأمور في اليمن بعد أن عمت الفوضى أرجاء البلاد (٢) . وكانت الامامة الزيدية في منتصف القرن التاسع عشر تجتاز محنة من أعظم المحن ، وتمر بها أسود أيامها ، اذ توالى على حكم اليمن أئمة ضعاف انصرفوا الى شئونهم الشخصية ، حتى ضعفت سلطتهم وسقطت هيبتهم ، وأعلن اليمنيون الثورة عليهم ، وانقسمت مدينة صنعاء شيعا وأحزابا ، وتأمر الاخوة ضد بعضهم البعض ، وقضى المنتصر فيهم على المتكسر قضاء مبرما (٣) . وكان تعدد مدعى الامامة الزيدية في وقت واحد وتنافسهم فيها بينهم للاستحواذ على السلطة في البلاد من الظواهر الواضحة في تاريخ اليمن في ذلك الوقت ، ومن أهم عوامل الفوضى والاضطراب . وكثيرا ما كان الأئمة يستنجدون برجال القبائل ضد بعضهم البعض ، مما عرض مدينة صنعاء وغيرها من المدن اليمنية لغاراتهم التي كان يكثر فيها السلب والنهب والتخريب ، بل ان بعض الأئمة كانوا يتنازلون عن السلطة وعن الامامة لغيرهم من الأئمة الأقوياء ، بينما ادعى الامامة بعض المحتالين والمشعوذين في عدد من الأقاليم التي رفضت الخضوع لأوامر الامامة المركزية في صنعاء (٤) . وقد أوضح العرشي صورة لتلك الفوضى عندما قال « حكى لي من عرف تلك الأزمة أن رجلا من آل القاسم أعطى أرباب الدولة (أصحاب الحل والعقد في اليمن) خمسمائة ريال ، لينصبوه اماما ، فنصبوه ليلة واحدة . أو بعضها وعزله صباحا » (٥) . وهكذا كانت الامامة

Bury, G. W. : Op. cit., p. 31.

(١)

(٢) الوائلي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٤ .

(٣) محمد بن أحمد العقيل : تاريخ المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ ، ج ١ ، ص ٢ ، ص ٣٨٣ .

(٤) سلفاتور ايوالي : المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(٥) حسين بن أحمد العرشي : بلوغ الرام في شرح مسلك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وامام ، ص ٧٤ .

الزيدية بمشكلاتها من العوامل التي أشاعت الفوضى والاضطراب في بلاد اليمن مما مهد لسقوطها في يد العثمانيين .

ومنذ تراجع العثمانيون عن صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) ولجأوا الى تهامة التي اتخذوها موطئا صالحا يتجمعون فيه لمراقبة الأحداث وانتهاز الفرصة لاعادة الكرة من جديد ، فان اليمن أمضى حوالى ربع قرن كانت الخلافات فيه على أشدها ، وبخاصة في المنطقة الجبلية الخاضعة لحكم الأئمة الزيديين . وأهم تلك الخلافات ذلك الصراع الذي نشب بين الامام علي بن المهدي بصنعاء وبين المنصور أحمد بن هاشم بصعدة ، وبين المؤيد العباس بن عبد الرحمن القائم بعبد المهدي وبين المنصور . ثم تجددت تلك الخلافات بين الامام أحمد ابن هاشم وبين المتوكل المحسن بن أحمد صاحب الأهنوم ، وتفرغ من هذا الصراع خلافات قبائلية (١) مزقت وحدة الشعب اليمني وأضعفت مقاومته أمام أية قوى دخيلة كما أن الصراع المذهبي الذي نشب بين الزيديين والشافعية وأتباع الباطنية من الشعب اليمني كان ظاهرة واضحة أيضا في تاريخ اليمن ، وأدى الى أحداث كثيرة من الانقسامات والاضطرابات التي أفقدت البلاد وحدتها الروحية الى جانب فقدانها لوحدها السياسية . وكان كل فريق يتهم الفريق الآخر بالكفر والألحاد ، مما كان يزيد من حدة الصراع بين أتباع المذاهب المختلفة . وكان الأئمة الزيديون يستفيدون من هذا الصراع المذهبي في تجميع القبائل اليمنية من حولهم بحجة الدفاع عن الدين ويكتسبون عن هذا الطريق تدعيما لمراكزهم . وقد ذكر العرشي بأسلوب الزيدى المتعصب لمذهبه « وقد أعصى الباطنية ملوك اليمن وأئمتهم مع الأجماع على كفرهم والحادهم » (٢) مؤكدا كراهية الزيديين وأئمتهم لدعاة الباطنية .

ويبدو أن الأئمة الزيديين أنفسهم سئموا الحروب وملوا القتال وتاقوا الى السلام والاستقرار ، وقبلوا أن يتولى زمام الأمور في اليمن اخذهم على أن يقدم له الآخرون العون والمساعدة . وقد أشار الواسعي الى ذلك بقوله : « أما السادة الذين كانوا ادعوا أولا وخلعوا أنفسهم وذهبت بسبيهم نقوش وأموال ، وخذت غصص وأهوال ، فاجتمعوا في الروضة (بشمال صنعاء) منهم غالب بن محمد ابن يحيى ، والعباس بن المتوكل أحمد ، وأحمد بن عبد الله بن أبى طالب ، وأجمع رأيهم على نصب امام منهم ، وقيام الآخرين بالأمر معه والاعانة له ، ويكونون كالبنان أو كالبنين يشند بعنقه بعضا . ثم قام بالأمر غالب بن محمد وتلقب بالهادي » . غير أن أحمد الحيمى الذي كان وزيرا للامام غالب حاول أن يستغل على صنعاء مما أثار الحرب بينه وبين الامام . وعلى الرغم من انتصار الامام غالب على وزيره المتمرد واتفقهما على الصلح فقد نشب النزاع بينهما من جديد ، مما دفع

(١) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، ص ٢٦٦ .

(٢) العرشي : المصدر السابق ، ص ٧٤ - ٧٧ .

الحيمي الى التفكير في الاستعانة بالعثمانيين المسكرين في تهامة لنصرتهم على الامام غالب . كما أن أهالي صنعاء ثاروا على الحيمي هذا عندما أمر بهدم دار الطواشي التي كانت تعد من أزوع قصور صنعاء ، كما أنهم غضبوا منه عندما حرض العامة من أهالي المدينة على اهانة أحد علمائها وهو أحمد بن محمد الكبسي فهدموا بيته ونهبوا مكتبته القيمة . ولهذا حاصر أهالي صنعاء الحيمي في قصره في سنة ١٨٥٧ (١٢٧٤ هـ) مما اضطره الى الرحيل الى « الصاقية » في جنوب المدينة ليجتمع من حوله قبائل بني جبر وبلاد الروس ، غير أنه أخفق في استعادة صنعاء . وأخيرا توجه الحيمي الى كوكبان والتجأ الى رئيسها ، ثم اتجه بعد ذلك الى تهامة للاستنجاد بالأتراك لنصرتهم على الامام غالب وإقرار الأمور في صنعاء (١) . ويبدو أن أحمد الحيمي لم يتمكن من الاتصال بالعثمانيين ، إذ منعه عن ذلك بعض رجال القبائل اليمنية في « الخبت » الواقعة في شمال جبل حفاش على حدود تهامة ، وضربوه وأجرحوه في قمة جرجا خطيرا ، ثم سلموه الى الامام الهادي حسين بن أحمد الذي آل اليه الأمر في صنعاء حينذاك . وقد أمر هذا الامام بنحس الحيمي ، فظل مغبوسا لمدة عام توفي بعلمه (٢) . وهكذا انتهت محاولة الحيمي في مهدها دون أن يتحرك الترك من تهامة ، وبذلك لم تبلغ تلك المحاولة ما بلغت محاولة الامام محمد بن يحيى من قبل عندما دعا الترك الى صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) وان كانوا قد أخفقوا في البقاء هناك في ذلك الحين .

وعلى أية حال فإن الفوضى والاضطراب والمنازعات استمرت قائمة في اليمن بين الأئمة الزيديين مع بعضهم البعض ، وبينهم وبين نوابهم ومن يعارضهم من علماء اليمن وزعماء القبائل ودعاة المذاهب الأخرى من السنيين . وقد ألحقت تلك الفوضى بالتجارة اليمنية أبلغ الأضرار نتيجة لهجوم القبائل على قوافل التجارة والأسواق حتى عم الكساد . وقد فكر التجار اليمنيون في الفسادة التي قد يحصلون عليها إذا دعوا الأتراك لإقرار الأمور في صنعاء ، وراوا أن ذلك يهيئ حالة من الأمن والاستقرار تؤدي بالتالي الى رواج التجارة اليمنية وازدهارها . لهذا انضم التجار اليمنيون الى غيرهم ممن رأوا الاستعانة بالسلطان العثماني لإقرار الأمور في اليمن . وكان التجار اليمنيون يعلمون أيضا أن مجيء العثمانيين الى بلادهم سيعود عليهم بالربح الوفير نتيجة لما توقعوه من تزايد الطلب من العثمانيين على شراء بضائعهم (٣) .

وهكذا سئم الأئمة الزيديون أنفسهم من الحروب المستمرة والمنازعات ،

(١) الواسعي : المعتمد السابق ، ط ٢ ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢) عبد الله الجرائي : المتطعم من تاريخ اليمن ، ص ٢٠٥ .

(٣) Harris, W.B. : A Journey through the Yemen ; and some general remarks upon that country, p. 99.

وزادت حاجة التجار اليمنيين الى الأمن والاستقرار الذي يهيئ لتأجيرهم الرواج والازدهار ، وتجددت الرغبة لدى أهالي صنعاء في حياة هادئة مطمئنة بعد أن ضاقوا ذرعا بغارات القبائل على مدينتهم وبالصراع الدامي بين الأئمة داخل المدينة نفسها ، هذا فضلا عما أحدثته محاولة أحمد الحيمي للاتصال بالعثمانيين والاستعانة بهم في اقرار الأمور من توجيه الأنظار الى خوض تلك التجربة ، خاصة وأنه كان من المعروف أن العثمانيين يملكون من القوة ما يمكنهم من السيطرة على الموقف وإعادة الأمن الى البلاد . لهذا استنجد الامام علي بن المهدي ، والامام الهادي غالب بن محمد بن يحيى ، والامام الحسين بن المتوكل أحمد ، ومعهم كثيرون من العلماء والرؤساء والأعيان ، بالخليفة العثماني عبد العزيز عن طريق شريف مكة محمد بن عون (١) . وقد أوضحوا للسلطان العثماني « ان العرب حول صنعاء قد شقوا عصا الطاعة واستبدوا بالبلاد بالعتو والفساد ، فنرجو أن تمدونا ببعض العساكر (٢) لانقاذ اليمن من الفوضى والانحيار »

وبطبيعة الحال لم يكن مستغربا أن يلبي السلطان العثماني نداء اليمنيين ويستجيب الى مطلبهم ، وبخاصة في الوقت الذي ضعفت فيه شوكة الامامة الزيدية وعمت الفوضى أرجاء اليمن . وكان ذلك هو التوقيت المناسب لكي تحقق السياسة العثمانية أهدافها بإعادة إخضاع اليمن لسيادتها الفعلية ، وقد تم للعثمانيين تحقيق غايتهم هذه بسيطرتهم على صنعاء في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) ونجحوا في اقامة الحكم العثماني في اليمن .

ثانيا - النفوذ العثماني في تهامة والمخلاف السليماني وعسير قبيل سنة ١٨٧٢

أشرنا في الفصل السابق الى أن العثمانيين بعد أن أخفقت حملتهم في السيطرة على صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) ارتدوا عنها الى تهامة حيث قنعوا بالبقاء هناك حتى تحين لهم الفرصة لإعادة الكرة من جديد في ظروف أفضل . وقد اتخذ العثمانيون من المدينة مركزا لتجمعهم . كما نصبوا الحسن ابن الحسين حاكما للمخلاف السليماني في شمال اليمن على أن يكون تابعا للسيادة العثمانية . غير أن ثمة نزاعا نشب بين الحسن بن الحسين وبين ابن عمه الحسين بن محمد في مدينة أبي عريش عاصمة المخلاف السليماني ، مما أدى الى انقسام أهلها الى فريقين متصارعين . فتحصن الحسن في قصر « نجران » وأخذ يطلق نيران مدافعه على خصمه المتحصن في قصر « الشامخ » . فكانت قذائف الفريقين تتساقط وسط المدينة وتقتل الأبرياء . وأخيرا أرسل الحسن جماعة من رجاله اغتالوا الحسن في قصره ثم انفراد هو بحكم أبي عريش بينما كان العثمانيون يوطدون نفوذهم في أرجاء تهامة .

(١) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٢) الراعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٢ .

على أن حكم الحسين للمخلاف لم يكن أفضل من سابقه ، إذ افتقدت البلاد حالة الأمن والاستقرار مما دفع أهالي أبي عريش إلى الاستنجاد بالعثمانيين في الحديدة حتى يخلصوهم من ظلم الحسين وجبروته وقد استجاب قائد العثمانيين لمطلب أهالي المخلاف واستدعى الحسين لمقابلته في الحديدة . وقد روى العقيلي أن الحسين بن محمد عندما بلغ منتصف الطريق بين أبي عريش والحديدة وصلته قصيدة من أحد أعوانه وهو الشاعر المعروف بالابي ، وصف فيها القوات العثمانية بقوله :

« كأنما الردف منها وهي تحمله غوائل الروم أو سر هناك خفي »

مما أوقع الرعب في قلب الحسين فبادر بالعودة إلى أبي عريش تفاديا للتصادم مع العثمانيين في معركة خاسرة (١) .

غير أن الحسين بن محمد لم يغير من سياسته في حكم المخلاف السلیماني ، بل ساءت الأمور عما كانت عليه من قبل ، حتى اضطر رئيس مدينة أبي عريش أحمد بن حسن الحمزي إلى الاستنجاد بأمير عسير محمد بن عائض ، بعد أن تعهد له نيابة عن أهل المدينة بالتأييد والمساندة . ولقى هذا المطلب لدى أمير عسير كل قبول ورضا ، لأنه كان يطمح في السيطرة على المخلاف من جهة ، كما كان يهدف - من جهة أخرى - إلى طرد الترك من تهامة وإخضاعها لحكمه . لهذا تقدم أمير عسير صوب مدينة أبي عريش ، منتهزا فرصة اشتغال الترك عنه في الحديدة بتسكين الفتن والثورات التي نشبت ضدهم في تهامة نتيجة لضعف السيطرة العثمانية واضطراب الأمور في تلك البلاد . وقد اقتحم العسيريون على الحسين قصر « الشامخ » في أبي عريش ، وسيطروا على المدينة بأسرها بعد أن تغل أهلها عن مساندته ، مما اضطره أخيرا إلى الفرار تاجيا بنفسه في سنة ١٨٦٣ (١٢٨٠ هـ) (٢) . وقد شجع التجاح الذي أحرزته قبائل عسير في المخلاف السلیماني على تدعيم المقاومة اليمينية ضد السلطات العثمانية في تهامة التي أزعجها هذا الانتصار . وتخرج موقف متصرف الحديدة التركي على ياور باشا ، وطلب النجدة من عزت باشا حاكم عزام الحجاز . وكان مجيء قوات عثمانية جديدة إلى اليمن كافيا لانسحاب القبائل النائرة عن الحديدة واعتصامها في المناطق الجبلية المجاورة لها (٣) .

على أن خطر الثوار لم ينته بهذا الانسحاب لأنهم ظلوا يسيطرون على بعض

(١) العقيلي : المصدر السابق ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٣ .

(٢) العقيلي المصدر نفسه ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٤ .

(٣) محمد محمود السروجي (دكتور) : سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن

التاسع عشر ، ثورة المسير ١٨٦٤ - ١٨٦٦ ، ص ٩٦ .

المناطق الحصينة على الساحل ، والتي مكنتهم من مطاردة السفن التجارية المارة بمحاذاة ساحل عسير ، والاستيلاء على ما تحمله من متاجر (١) وكان على السلطات العثمانية الحاكمة في الحجاز والتي تتمثل في عزت حقي باشا الوالي العثماني والشريف عبد الله حاكم مكة أن تقضى على تلك الثورة ، حتى لا ينحسر نفوذ الدولة عن اليمن وبلدان الجزيرة العربية تدريجيا . ولكن نظرا لعدم تحديد اختصاص كل من الرجلين المسئولين تحديدا دقيقا فقد حاول كل منهما أن يفتش على سيطرة الآخر ، فكثر الاحتكاك بين هاتين الشخصيتين الكبيرتين ، وساعد على ذلك الكراهية المتبادلة بينهما . فعزت باشا كان يمثل العصبية التركية الحاكمة ، بينما الشريف عبد الله يمثل العصبية العربية المحكومة ، وأدى ذلك في النهاية الى عدم القيام بعمل أيجابي مشترك لاحتداد تلك الثورة . كما أن موقف شريف مكة تخرج كثيرا عندما كلفه الباب العالي بالقضاء على ثورة قبائل عسير ، وذلك لأن تلك القبائل كانت من أهله وعشيرته . بل انه كان على العكس من ذلك يحرضهم سرا على الثورة ضد الحكم العثماني . ولهذا لم تستطع السلطات العثمانية الحاكمة في الحجاز القيام بعمل ايجابي حاسم للقضاء على ثورة العسيريين ضد العثمانيين في المخلاف السليمانى وتهامة اليمن .

وأزاء هذا الموقف اضطر الباب العالي أن يلجأ الى والى مصر (اسماعيل) للاستعانة به فى اخماد ثورة العسيريين ضد العثمانيين فى اليمن ، حتى لا تخرج تلك البلاد نهائيا عن حظيرة الدولة . ولما كان والى مصر يستغنى فى ذلك الوقت للحصول على فرمان من الباب العالي بإجمل ولاية مصر وراثية فى أكبر أبنائه ، رغب بتلك الدعوة ارضاء للسلطان العثماني . ومن ثم فقد أعدت مصر قوة عربية قوامها ٥٤٤٤ جنديا من المشاة والفرسان الباشبورق (غير النظاميين) مزودة بأربعة مدافع جبلية تحت قيادة اسماعيل صادق بك . وأبحرت تلك القوة فى ٣ يوليئ سنة ١٨٦٤ من ميناء السويس على الباخرة « الحديسة » ، متجهة الى جدة ومنها الى شمال اليمن . وهكذا كان تدخل مصر فى بلاد اليمن فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وهو يشبه الى حد كبير - تدخلها فى شئون شبه الجزيرة العربية فى عهد محمد على حينما استعان به السلطان العثماني لاختماد الثورة الوهابية . ولكن والى مصر (اسماعيل) لم يكن على استعداد لأن يقدم تضحيات كبيرة كتلك التى قدمها محمد على ، ثم يكون شأنه فى النهاية شأن جده من قبل . ولهذا فقد أثر سياسة اللين ، وعدم المخاطرة بالدخول فى حروب ضد الثوار ، بأية حال من الأحوال ، مع بذل كل المساعي الممكنة للوصول الى تسوية سلمية بين الطرفين المتنازعين (٢) . هذا فضلا عن أن مصر حرصت أيضا على

Douin : Histoire du règne du Khédive Ismaïl, T. 1, p. 318.

(٢) محمد محمود السروجي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٧

اقناع رجال الحكومة في الآستانة بوجهة نظرها في حسم النزاع بالطرق الودية .
ونجحت في الحصول على موافقة الباب العالي على تلك السياسة (١) ، وخصوصا
بعد أن أظهر الثوار اليمنيون ميلهم للتفاهم والدخول في طاعة الدولة العثمانية
حقنا للدماء وحفظا للأموال والممتلكات (٢) .

وقد زاد من اشتعال ثورة العسيريين ضد النفوذ العثماني في تهامة والمخلاف
السليمانى انضمام ثلاثة قبائل عربية كبيرة كانت تقيم بالقرب من الطائف الى
الثوار اليمنيين ، بعد أن خضعت تلك القبائل فترة طويلة من الزمن لحكومة
الخجاز . وقد أصرت السلطات العثمانية على عودتها ، واتخذت التدابير اللازمة
للقيام بعمل حاسم ، فاجتمع مجلس عسكري ضم كلا من اسماعيل صادق بك ،
والشريف عبد الله ، وعزت حقي باشا ، وبعض الضباط العظام لبحث الموقف
ووضع الخطط الحربية الكفيلة بقمع الفتنة . وقد استقر رأى المجلس العسكري
على ايقاد القوات المصرية والعثمانية الى بلدة قنفذة لاتخاذها مركزا اماميا للعمليات
الحربية (٣) .

وفي ١٢ من أغسطس سنة ١٨٦٤ خرج شريف مكة على رأس قوة قوامها
٢٥٠٠ من الفرسان الباشبوزق والمشاة والمدفعية ، متخذاً الطريق البرى المؤدى
الى قنفذة من ناحية الشرق ، حيث تتجمع القوات المصرية والعثمانية قبل بدء
الهجوم . ولحققت به أيضا قوة حربية من فرسان الباشبوزق قوامها ١٨٠٠ فارس .
بينما سارت قوة حربية أخرى تحت قيادة أخى شريف مكة لدخول قنفذة من ناحية
الغرب . فأصبحت جملة القوات الزاحفة على عسير حوالى ٨٥٠٠ مقاتل تحت
قيادة الشريفين ، منها ٢٥٠٠ مقاتل تحت قيادة الشريف عبد الله ، و ١٨٠٠ تحت
قيادة أخيه ، و ٤٢٠٠ جندي مصري تحت قيادة اسماعيل صادق بك . وكان
يقابل هذا العدد من الثوار عشرون ألف مقاتل ، مزودين بأرسلين مدفعا ، وبعدد
كبير من البنادق ويعتصمون بمناطق جبلية حصينة . فكانت فرصة الفوز أمام
القوات المصرية والعثمانية ضئيلة للغاية ، وهذا ما وجه شريف مكة الى التروى
وعدم القيام بأية عمليات حربية ضد الثوار (٤) .

(١) محفظة سايرة من الجناح المال الى صاحب العزة قومندان المساكين المصرية بالخجاز ،
وثيقة بدون رقم في أغسطس سنة ١٨٦٥ (١٥ من ربيع أول سنة ١٢٨٢ هـ) . من مجموعة
الوثائق المصرية المنقولة عن دار الوثائق القومية بمبايدى بالقاهرة .

(٢) دفتر ٢١ عابدين من الجناح المال الى كامل بك « القيوكتند » (ممثل مصر لدى الباب
المال) ، وثيقة رقم ٢٧ في مايو سنة ١٨٦٥ (٢٠ من ذى الحجة سنة ١٢٨١ هـ) .

(٣) اسماعيل سرهنگ : حقائق الأخبار عن دول الخجاز ، ج ٢ ، ص ٢٩٤ .

(٤) Aff. Étrang. Corr. Polit. S., Marie au Ministre, No. 212 Djeddah, (٤)
12-24 Oct. 1865.

() من مجموعة الوثائق الفرنسية المنقولة عن أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية والخطوة

بدار الوثائق القومية بمبايدى بالقاهرة .

وكان والى مصر (اسماعيل) أشد حرصا من شريف مكة على عدم خوض مغارك حربية ضد قبائل عسير ، كما يبدو هذا من الكتاب الذى أرسله الأول الى اسماعيل صادق بك قائد الحملة المصرية فى أواخر أغسطس سنة ١٨٦٥ حيث يقول : « وإذا صدر اليكم تنبيه بالسفر الى جهة ما أو بالهجوم ، ورايتم فى ذلك خطرا فلا تعيروهم أذنا صاغية وتمهلوا فى تنفيذ طلباتهم ، واعلموا جيدا أن أمراء وضباط الجانب الآخر (يقصد العثمانيين) أناس غريبو الأطوار ، لا يهتمون قيد شعرة اذا ما هلكتم جميعكم ، ولا يسألون عنكم ، فكونوا على حذر وبصيرة واجتنبوا ائتلاف الجنود واتعابهم » (١) . بل ان اسماعيل حذر قائده فى نهاية الكتاب أيضا من الدخول فى حرب جديدة مع قبائل عسير اليمينية وأمره بأن يتجنب القتال قدر المستطاع . كما أرسل والى مصر كتابا آخر الى شريف مكة يلفت نظره الى ضرورة إبعاد القوات المصرية عن ميناء قنفذة ، لأن جوه لا يتلام مع الحالة الصحية للجنود المصريين . وطالب بسحبهم فى الحال الى منطقة أكثر ملاءمة لطبيعتهم (٢) . ومن الملاحظ أن والى مصر أراد أن يوفق بين مصلحته وبين تنفيذ بنود فرمان سنة ١٨٤١ ، الذى نص على اعتبار الجيش المصرى جزءا من الجيش العثمانى ، وعلى وجوب مساعدة مصر للدولة العثمانية اذا ما طلب منها ذلك فى أى وقت من الأوقات . أى أنه أراد أن يحافظ على نصوص هذا فرمان من ناحية الشكل ، لا من ناحية الجوهر . ولذا حرصت مصر على مساندة الدولة العثمانية فى مختلف المناسبات دون أن تكبد نفسها خسائر كبيرة ، كان فى مقدورها تجنبها وتلافيها (٣) . ودون أن تثير حربا جديدة مع اليمينيين الا لالزامهم باحترام السيادة العثمانية ، مع تجنب القتال قدر المستطاع . ولا أدل على ذلك من رفض والى مصر اجابة مطلب شريف مكة وتزويده بأورطتين سودانيتين علاوة على ما لديه من جنود لاختاد ثورة العسيريين ، لأن والى مصر لم يشأ أن يذهب فى مساعده للباب العالى فى مسألة عسير الى أبعد من هذا الحد ، كما أنه كان يخشى على الحالة فى السودان من جراء سحب هاتين الأورطتين نظرا لقله ما لديه من القوات . ولذا أمر والى مصر قائد قواته فى الحجاز بتجاهل طلب شريف مكة « وبأن يتفقد التعليمات السرية حرقا وبكامل الدقة والعناية ، والا يهتم بتعليمات الباب العالى اذا ما تعارضت مع تلك التعليمات » (٤) .

(١) مخططة مائة . من الجانب العالى الى اسماعيل صادق ، وثيقة بدون رقم فى أواخر أغسطس سنة ١٨٦٥ (٦ من ربيع آخر سنة ١٢٨٢ هـ) .

(٢) دفتر ٢٢ مائة من الجانب العالى الى سيادة الشريف أمير مكة المكرمة ، وثيقة رقم ٨٦ فى سبتمبر سنة ١٨٦٥ (١٣ من ربيع آخر سنة ١٢٨٢ هـ) .

(٣) محمد محمود السروجى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

(٤) مخططة مائة من الجانب العالى الى اسماعيل صادق بك ، وثيقة رقم ٩٣ فى أوائل سبتمبر سنة ١٨٦٥ (١٣ من ربيع ثان سنة ١٢٨٢ هـ) .

بل ان والى مصر حاول أن يتوسط لفض مشكلة عسير وديا موجهها النصيح
الى أمير عسير اليمنى محمد بن عائض حتى يخلد الى الهدوء والسكينة ويحترم
سيادة الدولة العثمانية ، اذ أرسل اليه كتابا (١) فى شهر سبتمبر سنة ١٨٦٥
(١٤ من ربيع ثانى سنة ١٢٨٢ هـ) يوضح له فيه ما تأمر به تعاليم الدين
الاسلامى الحنيف من اطاعة ولى الأمر ، ويعلمه فى حالة استجابته لنصحه بأن
يسمى لدى الباب العالى للحصول على عفوه وموافقته على تعيينه أميرا على عسير ،
بعد أن يتنازل عن الأراضى والقبائل التى ضمها اليه . وفى ختام هذا الكتاب وجه
والى مصر تحذيره لأمير عسير من عاقبة تماديه فى العصيان بقوله : « واذا لم
تقبلوا النصيحة الخيرية فى الدين .. فتكونون السبب فى سقوط الجيوش
المتكاثرة من أرض مصر القاهرة الى تلك البقاع ، وخراب تلك الديار وسفك
الدماء .. فالأولى الانقياد والطاعة قبل وقوع تلك الساعة » (٢) .

وجدير بالذكر أن هذا الخطاب أرسله والى مصر مع مندوب خاص من قبله ،
ويدعى (أحمد أفندى اليمنى) لتسليمه الى أمير عسير . كما طلب الى هذا
المندوب أن يتفاوض معه سرا بشأن الوصول الى اتفاق فيما بينهما . وفى الوقت
نفسه أرسل والى مصرى لاسماعيل بك صادق قائد القوات المصرية فى الحجاز
بأن يترقب عودة المندوب ، وألا يعلن عن نتيجة تلك المفاوضات الا اذا أسفرت
عن نجاحها ، حتى لا يضعف مركزه أمام شريف مكة وأمام الباب العالى (٣) .
ومما يلاحظ فى هذا الخطاب أن الحكومة المصرية كانت تقوم من نفسها بالوساطة
للتصليح وأنها تقدم كل هذه الوعود السخية لأمير عسير فتعده لا بالعفو عنه
فحسب ولكن أيضا بتعديل حدود امارته وتغيير اسمها تبعا لذلك وبالاتعام عليه
بالباشوية ، ولا شك أن هذا يدل دلالة واضحة على مدى نفوذ مصر فى بلاد اليمن
فى ذلك الحين . بل ان أمير عسير أظهر ميله الى السلم والرجوع الى حظيرة الدولة
العثمانية بعد أن تلقى هذا الخطاب مما يظهر مدى فعالية النفوذ المصرى فى
تلك الجهات . هذا فضلا على أن والى مصر عندما علم أن دعوته الى السلم وجدت
قبولا لدى أمير عسير ، بعث اليه بكتاب آخر يبشره بقرب صدور فرمان سلطانى
يمنحه رتبة أمير الأمراء والباشوية كما وعده من قبل (٤) . على أن مصر طالبت

-
- (١) دفتر صادر عابدين من لندن الجناوب الاعظم الى محمد بن عائض أمير عسير ، وثيقة رقم
٩٠ فى سبتمبر ١٨٦٥ (١٤ من ربيع ثانى سنة ١٢٨٢ هـ) .
(٢) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر
(١٨٦٣ - ١٨٧٩) ص ٤١٥ - ٤١٧ ، (انظر الملحق رقم ١) .
(٣) مخططة سايرة بدون رقم . من الجناوب العالى الى اسماعيل صادق بك ، وثيقة بدون
رقم فى أكتوبر سنة ١٨٦٥ (١٩ من جمادى الأولى ١٢٨٢ هـ) .
(٤) دفتر ٢٢ عابدين من الجناوب العالى الى محمد بن عائض أمير عسير ، وثيقة بدون رقم
وبدون تاريخ .

الباب العالي أيضا بتنفيذ ما وعدت به أمير عسير ، حتى لا تخرج معه وحتى لا تتجدد ثورة العسيزيين كما أشارت مصر الى ما كان « لمسألة العسير من الأهمية القصوى في البلدان العربية ، ولذا فإن حسمها بالطريقة المفتوحة يوفر على الدولة الشيء الكثير من الجهود والنفقات » (١) .

وعلى الرغم من جنوح أمير عسير للسلم ، فإن الباب العالي لم يسمح للقوات المصرية بالانسحاب من الأراضي الحجازية واليمينية ، بل أصدر أمره بأن تظل تلك القوات مرابطة في قنفذة ريثما يحسم الأمر بصفة نهائية ، فربما تتطور الأمور فجأة . وهكذا لم يكن هناك مناص من بقاء القوات المصرية في مواقعها في الحجاز واليمن فترة أخرى من الزمن ، فلم يجد والى مصر بدا من الرضوخ لهذا الأمر (٢) . على أن والى مصر خشى من قيام اضطرابات أخرى في قلب شبه الجزيرة العربية خصوصا وأن الأحوال في اليمن والحجاز كانت غير مستقرة بصفة عامة مما كان يتعذر معه سحب القوات المصرية من هناك . وأخيرا انتهر الوالى المصرى فرصة تجمع تلك القوات في ميناء جدة ، وأخذ يلح على الباب العالي فى سحب قواته بعد أن استقرت الأمور محتجا بأن بقاءها خارج مصر فى مهمة حربية يحمل الميزانية المصرية أموالا اضافية ، خصوصا وأن جملة تكاليف الحملة بلغت حتى ذلك الوقت فى أكتوبر سنة ١٨٦٥ أربعين ألف كيسة (٢٠٠.٠٠٠ ر.جنيه) (٣) . كما أن مصر فى ذلك الوقت لم تكن لها سياسة عربية تشجعها على ابقاء جنودها فى بلاد الجزيرة على النحو الذى حدث فى عهد امبراطورية محمد على ، وإن حاولت مصر أن تفيد من وجود قواتها فى اليمن عندما علمت بوجود بعض الأماكن الغنية بالفحم الحجري فى منطقة الحديد ، وكانت مصر تهدف من استخراج تلك الثروة الطبيعية الى انعاش البلاد اليمنية من جهة ، ودر الخير الجزيل على الخزانة المصرية وخزانة الدولة العثمانية من جهة أخرى . ولهذا أرسل والى مصر الى مثل الدولة العثمانية فى الحديد خطابا فى نوفمبر سنة ١٨٦٥ (١٠ من جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ هـ) يخطر فيه بأنه أرسل الى الحديد على باخرة خاصة بعثة برئاسة (أمين بك) مهمتها التنقيب والبحث عن هذا النوع من الفحم ، وطلب منه أن يسهل لهذه البعثة مهمتها وأن يقدم لها كل عون ومساعدة (٤) . كما

-
- (١) دفتر ٢٢ صادر عابدين ، وثيقة ١٢٢ فى أكتوبر ١٨٦٥ (٥ من جمادى الأولى ١٢٨٢ هـ)
بوقرى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٨ ، (انظر الملحق رقم ٢) .
(٢) دفتر ٢٢ عابدين من الجناح العالى الى الباب العالى . وثيقة رقم ١٤٦ فى أكتوبر سنة ١٨٦٥ (١٩ من جمادى الأولى سنة ١٢٨٢ هـ) .
(٣) دفتر ٢٢ عابدين من الجناح العالى الى كامل بك اللبوكنداء ، وثيقة رقم ١٩٥ فى أكتوبر ١٨٦٥ (١٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ هـ) .
(٤) دفتر ٢٢ صادر عابدين ، وثيقة رقم ٢٠٤ فى نوفمبر ١٨٦٥ (١٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ هـ) .
بوقرى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ ، (انظر الملحق رقم ٣) .

أرسل والى مصر خطابا آخر فى التاريخ نفسه الى اسماعيل صادق بك قائد العساكر المصرية فى الحجاز يخطر فيه بإرسال بعثة التنقيب المذكورة ، ويأمره بتخصيص « يلو كين من الجنود النظامية المصرية » لمصاحبة البعثة واطاعة أوامر رئيسها حتى تنتهى مهمته فى بلاد اليمن (١) .

وعلى أية حال فقد وردت أوامر القاهرة الى اسماعيل صادق بك قائد القوات المصرية فى الحجاز فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٨٦٥ (٧ من شعبان سنة ١٢٨٢ هـ) بأن يشرع فوراً فى ترحيل الجنود النظامية الى مصر أولاً ، على أن تتلوا القوات غير النظامية (٢) . وقد تم بذلك انسحاب القوات المصرية من الحجاز وشمال اليمن فى يناير سنة ١٨٦٦ ، بعد أن أمضت حوالى الستين دون حرب أو قتال مع محمد بن عائض أمير عسير .

وتقديراً لما قام به والى مصر من خدمات لفض هذا النزاع ، أرسل الباب العالى جميل باشا (أحد معاونين العسكريين فى الديوان السلطانى) الى مصر يحمل خطاً شريفاً يسجل فيه شكره لاسماعيل على ما بذله من مساع موفقة لحسم مشكلة عسير دون اراقة دماء (٣) كما ثبوتلت التهانى أيضاً بين الباب العالى وشريف مكة بهذه المناسبة (٤) .

وتجدر الإشارة الى أن والى مصرى أرسل تهانيه الى « محمد باشا بن عائض قائم مقام سنجق العزيزية اليمانية » فى يناير سنة ١٨٦٦ (٢٨ من شعبان سنة ١٢٨٢ هـ) بمناسبة تسوية النزاع بينه وبين الدولة (٥) ، كما بشره بوفاة الباب العالى بالوعود التى وعده بها فى أثناء قيامه بالوساطة بينهما . بل ان الحكومة المصرية أرسلت هدية لمحمد بن عائض فى ١٠ من مارس سنة ١٨٦٧

(١) دفتر ٢٢ صادر غايدى ، وثيقة رقم ٢٠٦ فى نوفمبر ١٨٦٥ (١٠ من جادى الثانية سنة ١٢٨٢ هـ) .

شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ ، (انظر الملحق رقم ٤) .
(٢) محظوظة مسطرة . . من الجناح العالى الى اسماعيل صادق بك ، وثيقة بدون رقم فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٥ (٧ من شعبان سنة ١٢٨٢ هـ) .

شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٠ (انظر الملحق رقم ٥) .

(٣) الوقائع المصرية . العدد رقم ٦ فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٨٦٥ .

(٤) Aff. Etrang. Corr. Polit, S. Marie au Ministre, No. 212, Djeddah 24 Oct, 1865.

(٥) دفتر ٢٢ غايدى (بتد مفرقات) من اسماعيل باشا الى محمد باشا بن عائض أمير عسير ، وثيقة بدون رقم ، ص ٩٣ فى يناير ١٨٦٦ (٢٨ من شعبان ١٢٨٢ هـ) .
شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ (انظر الملحق رقم ٦) .

(٣ من ذى القعدة سنة ١٢٨٣ هـ) عبارة عن « بندقية مذهبة مسدسة من المصنوعات المصرية ، وخيمة كبيرة مع ما يتعلق بها من الأدوات وزوج طبنجات من الذى يضرب ست مرات » كما أرسلت مع الهدية خطابا آخر يدعو فيه للمحافظة على صلات الود والصداقة . وكانت مصر تحرص على تنمية هذه الصلات الطيبة مع الحكام المحليين فى الحجاز واليمن وتعمل على توثيقها خاصة مع الحكام أصحاب النفوذ الحقيقى فى تلك البلاد (١) .

على أنه لم تمض فترة طويلة حتى ظهرت من جديد بوادر استمدادات أمير عسير العسكرية وتحركاته العدوانية ، لتحقيق أهدافه التوسعية على حساب النفوذ العثماني فى اليمن . عند ذلك كتب إليه خديوى مصر اسماعيل فى سنة ١٨٦٨ (١٢٨٤ هـ) محذرا اياه من نتائج العودة للعصيان من جديد بقوله « انكم اذا كنتم قد تخطيتم الى محل خارج حدود سنجق العزيزية اليمانية ، على خلاف ما سبق الاتفاق بينكم وبين اماره مكة المكرمة وولاية الايالة الحجازية فتدخلوا عنه وأخلوا جندكم منه وعودوا للطاعة والمواذعة وصدق النية وإخلاص الطوية لجانب السلطنة السنية ، حسنا للشر ، وحققنا للهدوء ، وحفظا للمهود ، ووعاية للوفاء ، وإبقاء للأمن والأمان ، وخروجا من غضب حضرة السلطان » . كما أوضح خديوى مصر لأمير عسير أن مثل هذا التعدى سيؤثر فى صلات الود والصداقة بينهما وأنه قد يضطر يوما ما أن يوجه الى عسير « العساكر والجنود لأداء ما عقدت بينكم (أمير عسير) وبين السلطنة السنية أيدى المهود ، فهناك لا يحصل لكم الا الندم من تجاسركم على ما يوجب فى المسلمين اراقة دم » (٢) .

بل ان الحكومة المصرية خشيت أن يساء تاويل موقفها من أمير عسير محمد ابن عائض لدى الباب العالى ، فأرسلت خطابا الى « القبرو كتحدا » . وهو ممثل مصر بعاصمة السلطنة فى ١٤ من مايو سنة ١٨٦٧ (٩ من محرم سنة ١٢٨٤ هـ) لتوضيح حقيقة موقفها . وتبين من هذا الخطاب أن كلا من أمير مكة ، ووالى الحجاز كتبوا لمصر مباشرة يرجوان تدخلها لحل مسألة عسير ، ودعوة محمد ابن عائض أن يخلد للهدوء ويلتزم بتبعيته للسيادة العثمانية . وعندما بدأت قوات عسير تدخل الأراضى التابعة لأمير مكة ووالى الحجاز فقد أعادوا الكتابة من جديد لمصر يطلبان من الخديوى أن يرسل خطابا لأمير عسير أشد لهجة من خطابه

(١) سجل ٢٤ صادر عابدين ، صورة للكتابة العربية رقم ٣٤٣ فى ١٥ من مارس ١٨٦٧ ، (٣ من ذى القعدة سنة ١٢٨٣ هـ) .

شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٥ . (انظر الملحق رقم ٧) .

(٢) دفتر ٢٤ عابدين ، ص ١٠٦ ، وثيقة بدون رقم فى (٧ من محرم ١٢٨٤ هـ) .
شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٣٦ - ٤٢٧ ، (انظر الملحق رقم ٨) .

الأول . ويدلنا هذا على ما كان لمصر من مكانة في هذه الجهات وعلى اقتناع حكامها المحليين بمركز مصر ونفوذها ، وبأن لها كلمة مسموعة في هذه المنطقة (١) . أما أمير عسير فقد أبدى لخديوى مصر اعتزازه بصلات الود والصداقة مع الحكومة المصرية ، وأوضح ذلك في الخطاب الذى أرسله إليه فى ٣٠ من يوليو سنة ١٨٧٠ (غرة جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ هـ) . وقد ذكر محمد بن عائض فى هذا الخطاب أن الخديوى هو « محط رحال الآمال » وأن الحساد يحسدونه على ما بينه وبين مصر من ود ، كما طلب ارسال أخصائيين أو فنيين مصريين لاصلاح المدافع فى عسير ، عندما ذكر أنه « اذا رأى حضرة أفندينا ارسال واحد سباك لفق المدافع خاصة وتوضيب جميع مايتعلق بها فهو لدينا من جزيل الاحسان وقوتنا لأفندينا ، والله يعلم أنا صادقون فى ذلك » (٢) .

غير أن محمد بن عائض كان يعد العدة لتحقيق آماله فى طرد العثمانيين من المخلاف السليمانى وتهامة واخضاعها لحكمه . ولهذا قام فى سنة ١٨٧١ (١٢٨٧ هـ) فى أواخر عهد السلطان العثمانى عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) بغزو المخلاف السليمانى ، وتمكن من طرد القوات العثمانية ورحلها بحرا الى الحديدية التى كانت مركزا لتجمع القوات العثمانية فى اليمن . ثم تقدم أمير عسير صوب تهامة حتى وصلت طلائع جيشه الى مخا وزبيد ، واشتبكت قواته مع العثمانيين فى الحديدية فى نوفمبر سنة ١٨٧١ (رمضان سنة ١٢٨٨ هـ) (٣) . وكان يتولى زمام الأمور فيها القائد العثمانى على باشا الحلبي (٤) . غير أن قوات عسير هزيت بالهزيمة ، وارتكبت فى أثناء تراجعها الى عسير من الغطائع ما تقشعر له الأبدان ، وخاصة فى قرية الزيدية (٥) .

وعندما وصلت أخبار اغارة الجيش العسيرى على تهامة الى عاصمة الدولة العثمانية ، فقد رأت من الضرورى لابقاء اليمن تابعة لها وللمحافظة على الحامية العثمانية هناك ، أن تجرد حملة قوية الى اليمن للقضاء على أمير عسير المتمرد . ولهذا وصلت حملة عثمانية الى ميناء القنفذة فى سنة ١٨٧١ (١٢٨٨ هـ) يقودها

(١) سجل عابدين ، وثيقة رقم ٤٠٢ فى ١٤ من مايو سنة ١٨٦٧ (٦ من محرم ١٢٨٤) . شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٨ - ٤٢٩ ، (انظر للمحقق رقم ٩) .

(٢) مخططة ١٩ ، وثيقة رقم ١٢٥ فى ٣٠ من يوليو سنة ١٨٧٠ (غرة جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ هـ) .

شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٣٠ ، (انظر للمحقق رقم ١٠) . Bury, G. W. : Op. Cit., p. 14. (٣)

(٤) الجرائى : المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(٥) المقيط : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٥ .

محمد رديف باشا « في عسكر يزيد عدده على ستة آلاف ، ومعهم المدافع المستديرة ، والمدافع الشاشخانة . (١) »

وجدير بالذكر أن مصر - بناء على تكليف من الباب العالي - تكفلت بإرسال المؤن اللازمة من أرز وسمن وسكر للقوات العثمانية المرسلة للحجاز واليمن ، وقد تبيننا ذلك من الخطاب الذي أرسله خديوى مصر الى الباب العالي فى ١١ من فبراير سنة ١٨٧١ (١٨ من ذى القعدة سنة ١٢٨٧ هـ) يخبره بوصول مكاتبته التى يطلب فيها ارسال خمسمائة ألف أقة أرز وخمسين ألف أقة سمن ، وخمسة وعشرين ألف أقة سكر لأجل « الفرقة العسكرية الشاهانية » التى أرسلت الى الحجاز واليمن . ويرد خديوى مصر على الباب العالي بأنه أصدر الأوامر المؤكدة والمشددة للمختصين باعداد وتجهيز الكميات المذكورة وإرسال نصفها الى ميناء المدينة ، والنصف الآخر الى المناطق التى يخصصها رديف باشا ، أما ائمان هذه المؤن وتكاليف إرسالها فسيعد بها كشف فيما بعد . كما عبر الخديوى فى ختام هذا الخطاب عن استعداده لتلبية أى طلب يصدر اليه من الباب العالي (٢) .

أما عن الدور الذى قامت به تلك الحملة العثمانية فى اخماد ثورة العسير فيتلخص فى أن القناصل العثماني محمد رديف باشا بعث بانذاراته للعسكريين ليعلموا تبعيتهم للدولة العثمانية ودخولهم فى طاعتها ، غير أنه لم يجد لنداءاته وانذاراته أى صدى ، فأمر قواته بالزحف على عسير . وقد احتلت القوات العثمانية « حلى بن يعقوب » التى كانت أول مركز عسبرى على الحدود ، ثم سيطرت بعدها على « محائل » عند ذلك رابط محمد بن عائض بحشوده من رجال القبائل اليمنية فى « باحة شعار » وأخذ فى اقامة التحصينات والاستحكامات وتهيئة خط للدفاع ، ظنا منه أن الأتراك سيتقدمون فى عسير من تلك الجهة وكان ابن عائض قد استنجد بقبائل الملع اليمنية التى رابط رجالها فى « وادى حلى » غير أنهم لم يتمكنوا من صد الزحف العثمانى فولوا منهزمين .

على أن رديف باشا بعد أن انتصر على رجال قبائل الملع اليمنية الموالية لأمير عسير ، وأصل زحفه حتى وصل الى وادى « العوص » وتسلاقت قواته « العقبة الصعبة » ونصب خيامها فى سطح « تهل » . وقد ارتبكت خطة دفاع محمد ابن عائض ، فاضطر الى الانسحاب محاولا القيام بحركة خاطفة لمفاجأة العثمانيين بالهجوم ، غير أنه منى بالفشل واضطر الى الانسحاب تجاه « العفير » ، بينما

(١) العرشى : المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٢) سجل ٢٤ عابدين ، الوثيقة رقم ١٢٧٢ فى ١١ من فبراير سنة ١٨٧١ (١٨ من ذى القعدة سنة ١٢٨٧ هـ) .

شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ص ٤٣١ (نشر ملخصا لترجمة الوثيقة أوردته فى الملحق رقم ١١) .

تقدم القائد العثماني واحتل « السقا » وضيق الخناق على أمير عسير الذي التجأ الى قرية « ريده » وتحصن بها . ونظرا لما امتازت به قرية « ريده » من حصانة طبيعية ، وما أعده ابن عائض فيها من وسائل الدفاع فان الأتراك لم يظفروا من هجماتهم المتتالية عليها بطائل . فأصدر القائد العثماني رديف باشا أوامره الى قسم من الجيش الاحتياطي المرابط في ميناء « القنفذة » بأن يبحر الى « الشقيق » بقيادة أحمد مختار باشا ، على أن تزحف هذه القوات العثمانية الى قرية « ريده » من جهة الغرب . وقد نجحت هذه الخطة لأنها جعلت القرية محصورة بين قسمي الجيش العثماني (١) .

وهكذا شدد العثمانيون الهجوم على قرية « ريده » من الشرق بقيادة محمد رديف باشا ، ومن الغرب بقيادة أحمد مختار باشا ، واستمر القتال خمسة أيام متتالية ، ضعفت بعدها مقاومة العسيريين ودب اليأس في قلوبهم . كما أن الحياة لعبت دورها في هزيمة أمير عسير حتى استسلم من أتباعه كل من كان منهم في قصر « شهدان » ، كما استسلم « آل مفرح » ، ولم يجد ابن عائض لدى حرسه الخاص ورجاله المقربين الرغبة في المثابرة على المقاومة والدفاع . وأخيرا استسلم العسيريون للأتراك الذين حاصروا قصر أميرهم محمد بن عائض ، مما اضطره أخيرا الى طلب الأمان من الترك ، ثم سلم نفسه اليهم بعد أن تعهد قائدهم أحمد مختار باشا بتأمينه (٢) .

وقد ذكر الواسعي في تاريخه أن محمد بن عون - الذي نصبه الترك شريفا ملكة في سنة ١٨٥٦ (٣) اتصل بأمير عسير محمد بن عائض الذي وافق على أن يسلم بلاده للدولة العثمانية « وأن أملاكه وخیوله وحصونه تحفظ ، وتخصص مرتبات له ولعائلته ، ولبعض الرؤساء المستحقين ، ويستخدم جميع من يستحق الخدمة في الوظائف العالية » . وقد رفع شريف مكة ما تم الاتفاق عليه الى السلطان العثماني الذي أصدر فرمانا ، أوصله الى أمير عسير رسول من قبل شريف مكة وتضمن تأمينه وضمان سلامته وموافقة السلطة على مطالبه التي عرضها عنه شريف مكة . وقد طلب السلطان العثماني من أمير عسير أن يسلم كل ما تحت يده من الأراضي اليمنية الى القائد العثماني محمد رديف باشا ، على ألا ترد له الدولة أمواله وخیوله وجميع أملاكه الخاصة الا اذا وافق على قرار السلطان . وبعد أن اطلع أمير عسير على ما ورد بالفرمان ، فقد كتب الى القائد العثماني أحمد مختار باشا الذي كان يحاصر قصره بقواته ما يؤكد أنه أصبح

(١) المقييل : المصدر السابق . ج ١ : ق ٢ . ص ٥٨٤ - ٥٨٥ .

(٢) المقييل : المصدر نفسه . ج ١ : ق ٢ . ص ٥٨٦ .

Jacob H. F. : Kings of Arabia p. 24.

(٣)

تأبعا للسلطان وفقا للشروط التي أوردتها فرمان المشار اليه (١) .

وقد تمكن العثمانيون بعد ذلك من دخول قصر أمير عسير الذي سلم نفسه اليهم ، كما تمكنوا من السيطرة على القلاع الهامة في الامارة (٢) . وعلى الرغم من العهد الذي قطعه على نفسه القائد العثماني أحمد مختار باشا بسلامة أمير عسير وأهله ومواليه وعدم تجريدهم من أسلحتهم ، فقد ألقي الأتراك القبض على جميع من كانوا مع ابن عائض ، وجردوهم من سلاحهم ، وأودعوهم السجن . بل ان القائد العثماني رديف باشا عندما عاد من « السقا » ودخل قرية « ريده » في اليوم نفسه الذي دخلها فيه زميله أحمد مختار باشا ، فقد شاهد محمد ابن عائض جالسا بجوار مختار باشا ، فاصدر أوامره فوراً بالقبض عليه وإيداعه السجن غير مراعاة لما قطع له من اليهود من قبل زميله ، وما جاء بالفرمان من قبل السلطان العثماني نفسه . بل ان رديف باشا في مساء تلك الليلة أمر يقتل محمد بن عائض مع خمسة وثلاثين شخصا من رؤساء رجاله العسيريين ، وكان ذلك في شهر أبريل سنة ١٨٧٢ (صفر سنة ١٢٨٩ هـ) . وقد علق العرشي في تاريخه على هذا الحادث بقوله ان محمد رديف باشا قد خالف بذلك أوامر الباب العالي الذي كان قد أوصى بعدم قتل أمير عسير محمد بن عائض طالما أنه أعلن استسلامه للعثمانيين . وأضاف العرشي الى ذلك أن السلطان العثماني أسف لهذا الحادث وأمر بعزل محمد رديف وتنصيب أحمد مختار باشا (٣) قائدا للقوات العثمانية العاملة في اليمن .

وهكذا سيطر العثمانيون على بلاد المخلاف السليماني وعسير وضموها الى المنطقة الخاضعة لنفوذهم في تهامة ، واستولوا على كل ما كان يملكه أمير عسير « من خيل وتقود وأسلحة ومدافع وغير ذلك من الأحجار النفيسة » (٤) . ولم تكن سيطرة العثمانيين على تلك المناطق سيطرة كاملة على الإطلاق ، اذ كانت سلطة المدير التركي لا تتعدى بناية المركز الحكومي في معظم الأحيان (٥) . كما أن هذه المناطق لم تعرف الهدوء والاستقرار النسبي الذي شهدته تهامة في ظل الادارة المصرية في الأربعينات من القرن التاسع عشر ، ذلك لأن القبائل اليمنية لم تكن لتهدأ قليلا عن شتم الغارات المستمرة على بعضها البعض من جهة ، وعلى القوات العثمانية المعسكرة في أراضيها من جهة أخرى . وعلى أية حال فقد شكلت سيطرة العثمانيين هذه على تلك المناطق أكبر تهديد لسيطرتهم

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ص ٢٥٣ .

(٢) Bury, G. W. : Op. cit., p: 15.

(٣) العرشي : المصدر السابق ، ص ٧٦ .

الجراقي : المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٤) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

(٥) المقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٥ .

على صنعاء ذاتها في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) وبالتالي نجاحهم في اقامة الحكم العثماني في اليمن من جديد ، بعد مضي قرنين ونيف من زواله .

ثالثا - اتجاه الدولة العثمانية لاستعادة سيادتها

الفعلية على اليمن في منتصف القرن التاسع عشر

حاولت الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر أن تقوم بعدة اصلاحات في اجهزتها المختلفة حتى تلحق بركب الدول الأوروبية التي فاقتها في مضمار الحضارة الحديثة والمدنية . كما حاولت في الوقت نفسه أن تبسط نفوذها الفعلي وتحكم قبضتها على المناطق التابعة لها اسميا حتى تعوض نفسها عن الخسائر الإقليمية التي توالى عليها في أوربا . وقد سعت الدولة لتحقيق غايتها هذه بمحاولة اخضاع تلك المناطق للحكم المباشر بتوجيه الحملات العسكرية اليها ، كما لجأت الى شق طرق المواصلات التي تربطها بها ، أو اصطناع أدوات الدعاية الروحية التي تجذبها اليها ، كاحياء نظام الخلافة أو نشر فكرة الجامعة الاسلامية (١) .

وكانت الجزيرة العربية في ذلك الوقت تابعة للسيادة العثمانية من الناحية الاسمية في بعض مناطقها ، ومن الناحية الفعلية في بعض مناطقها الأخرى (٢) . وكان التفكك السياسي في شواطئها الشرقية الواقعة على الخليج العربي ، الى جانب مهادنة الباب العالي لبريطانيا عند احتلالها عدن في سنة ١٨٣٩ (١٢٥٥هـ) وتعاونها معها لاجلاء المصريين عن الجزيرة العربية اثر تمرد محمد علي ، فان ذلك أدى الى اضعاف مركز العثمانيين في الجزيرة ، بينما دعم النفوذ البريطاني هناك فأصبح المنافس الأول للنفوذ العثماني . وقد بدا تفوق البريطانيين واضحا عندما أصبح لا يرى للعثمانيين في الخليج العربي سفن ترفع العلم التركي سوى السفن الصغيرة ، كما أن الأستانة اصطدمت بمعارضة بريطانية شديدة عندما اقترحت ارسال سفينتين حربيتين الى الخليج العربي في سنة ١٨٤٧ لمشاركة بريطانيا في التفتيش على تجارة الرقيق وذلك بمناسبة توقيع أول اتفاق معها لمنع هذه التجارة . بل ان بريطانيا بدأت تتوسع في المنطقة المحيطة بعمان خاصة بعد أن تخلصت من المساومة المصرية التي كانت تعوق توسعها وتقف حائلا بينها وبين بسط نفوذها هناك (٣) .

(١) سيتون وليمز (موف) : بريطانيا والدول العربية - عرض للعلاقات الانجليزية العربية (١٩٢٠ - ١٩٤٨) ، ص (د) .

(٢) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ص ٢٥٣ .

(٣) صلاح العقاد (دكتور) : الاستعمار في « الخليج الفارسي » ، ص ١٦٧ - ١٦٦ .

وكان طبيعيا أن تخشى الدولة العثمانية من النفوذ البريطاني المتزايد في الجزيرة العربية وما حولها ، خاصة بعد أن رأت أن الأمر لن يقتصر على بريطانيا وحدها ، بل زاد اهتمام الأوروبيين عامة بشئون الجزيرة العربية ، نتيجة للأضواء التي وجهت إليها بواسطة كتابات بعضهم من الذين صاحبوا قوات محمد علي باشا إلى مصر أثناء الحروب الوهابية (١) . وكان العثمانيون يقدرون أهمية المحافظة على نفوذهم في الجزيرة العربية التي تحتضن بين جنباتها مقدسات المسلمين ، فكانت حماية العثمانيين لتلك المقدسات ضمانا لزعامتهم للدول الإسلامية ، واحتفاظا بلقب السلطان العثماني « خليفة للمسلمين وحاميا للحرمين الشريفين » (٢) . ونظرا لأن بلاد اليمن بموقعها الممتاز كانت تعتبر من الناحية الاستراتيجية خط الدفاع الأول من الجنوب عن بقية أجزاء الجزيرة العربية ، فقد رأت الدولة العثمانية أن لا تكفى ببقاء سيادتها الاسمية ، بل يجب أن تفرض سيطرتها الفعلية عليها حتى تحول دون تسرب أي نفوذ أجنبي هناك . وخاصة النفوذ البريطاني - فيهدد الأماكن المقدسة الإسلامية من الجنوب .

وقد فكر العثمانيون في العودة إلى اليمن ليحاولوا ملء الفراغ الذي خلفه جلاء المصريين عنها ، خاصة وأنهم لم يكونوا فقط درعا للدولة يحميها من حركات التمرد أو تحول دون توسع النفوذ البريطاني على حسابها . بل إن المصريين كانوا أيضا ناشرين لواء الحضارة والمدنية في تلك الجهات ، بإذلين الجهد والمال في تعميرها حتى أوجدوا الإدارة المنظمة ، والجيش ، والجمرك ، والقضاء والقوانين واللوائح ، والمرافق العامة ، وكان طابع الاستقرار المصري في بلدان الجزيرة العربية متمثلا في إحياء السيادة العثمانية التي شكلت قاعدة جديدة للعمل لسياسي يواجه بها التوسع الاستعماري الأوربي بوجه عام من جهة (٣) ، ويتعهد تلك المناطق بالتنظيم والإصلاح من جهة أخرى وإذا كان المصريون قد تركوا الجزيرة العربية للدولة أسلس قيادة وتنظيما عن ذي قبل ، فإن العثمانيين أردوا أن يحلوا محل المصريين وأن يعيدوا لحكمهم العثماني ثقة أهالي البلاد ، الذين شهدوا ميزات الإدارة المصرية الصالحة (٤) . وكانت رغبة العثمانيين هذه تتفق من جميع النواحي مع الاتجاه العام لسياساتهم في فرض سيطرتهم الفعلية على المناطق التابعة لهم من الناحية الاسمية وذلك حفاظا على المصالح العثمانية .

(١) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ٢٢٢ .
Hogarth, D. G. : Arabia, pp. 99-107.

(٢) حسين مؤنس (دكتور) : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، ١٩٦٢ .

(٣) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٣ ، ٤ .

(٤) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٢١ .
Hogarth, D.G. : Op. Cit., pp. 110-111.

بل ان السياسة العثمانية حرصت أيضا على أن تفرض سيطرتها الفعلية على المناطق التي انسحب منها المصريون في الجزيرة العربية ، حتى لا تتيح الفرصة للقوى المحلية كالوهابيين وغيرهم من العسوة الى الظهور على مسرح الحوادث وتهديد النفوذ العثماني من جديد ، بعد الجهود الضخمة التي بذلها جنود محمد علي باشا والى مصر فى اقرار الأمور فى بلدان الجزيرة واعادتها الى حوزة الدولة . ولهذا أقام العثمانيون فى الحجاز الى جوار الوالى العثماني وشريف مكة قوة عثمانية كبيرة لتوطيد النفوذ العثماني فى تلك البلاد ، ونجح العثمانيون الى حد كبير فى تدعيم سلطانهم على الحجاز نتيجة لانتهاجهم تلك السياسة الجديدة (١) . أما بالنسبة لليمن فقد سبق أن أشرنا الى أن العثمانيين تشجعوا فى سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) فأنزلوا قوة حربية عثمانية فى الحديدة لاسترجاع سيطرتهم الفعلية عليها (٢) غير أن النجاح لم يحالفهم فى السيطرة على صنعاء على الرغم من انتهازهم فرصة الفوضى السياسية فى جبال اليمن نتيجة لتنافس الأئمة الزيديين على الإمامة ونشوب القتال المستمر بينهم . واستطاعت القبائل اليمنية التى حرصها الامام على بن المهدي أن تلحق الهزائم بالعثمانيين فى صنعاء كما ثار عليهم أهالى صنعاء نفسها . وقد ارتدت فلولهم المجاهدة الى الحديدة حيث قنعوا بالبقاء فى تهامة ، بعيدين عن ثورات القبائل اليمنية ، وعلى مقربة من مراكز التموين والامدادات فى الحجاز ومصر ، التى كانت ترد اليهم عن طريق البحر الأحمر . وقد ظلوا هناك يترقبون الفرصة لاعادة الكرة على صنعاء من جديد ، عندما يجلسون فى أنفسهم المقدرة على التنفيذ (٣) . ومن الحديدة وتهامة راقب العثمانيون عن كثب جميع الأحداث الجارية داخل اليمن (٤) ، وبخاصة فى المنطقة الجبلية الخاضعة لنفوذ الأئمة ، وطالب العثمانيون دولتهم بالمساعدات والامدادات التى تحقق لهم النصر ، كما أنهم أخذوا يتدارسون الخطط ، ويحاولون الاتصال بشخصيات يمنية تمهد لهم السبيل الى اعادة فرض سيطرتهم الفعلية على البلاد .

وعندما افتتحت قناة السويس للملاحة البحرية فى سنة ١٨٦٩ (١٢٨٥ هـ) وجهت اهتمام العثمانيين الى البحر الأحمر الذى أصبح أهم طريق للمواصلات بين الشرق والغرب ، والى مناطق الجزيرة العربية المطلة على هذا البحر وخاصة اليمن التى تشرق على مضيق باب المندب فى جنوبه (٥) . وقد أكدت قناة

(١) محمد محمود السروجي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٢) Scott, H. : In the High Yemen, p. 228.

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٤) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٩٥ .

Bury, G. W. : Op. cit., p. 14.

(٥)

السويس للعثمانيين ضرورة إعادة فرض سيطرتهم الفعلية على اليمن بعد أن تضاعفت أهمية موقعها وخطورتها اثر تحول التجارة العالمية الى طريق القناة (١) ، بل ان هذا الممر البحرى الجديد يسر للأسطول العثماني العبور الى البحر الأحمر والخليج العربى ، ووصل ميناء الآستانة بموانئ الجزيرة العربية مباشرة (٢) . وبذلك سهلت عمليات توصيل القوات والامدادات العسكرية فى أقصر وقت ممكن الى بلدان الجزيرة العربية ، وهو ما حاول أن يحققه القائد العثماني سنان باشا عندما أمر بحفر قناة تصل ما بين السويس والبحر الأبيض ، لتسهيل مرور المراكب الحربية والمدفعية ، فى أثناء توجيه الحملات العسكرية العثمانية الى اليمن فى القرن السادس عشر (٣) على النحو الذى سبق أن أوضحناه . بل ان نتائج فتح القناة ظهرت واضحة فى أثناء محاولات الدولة العثمانية لاختاد ثورة العسير ، اذ أمكن للدولة أن تسهم بدور أكثر فعالية فى اخماد تلك الثورة ، وان استعانت فى الوقت نفسه بالمصريين الذين كانوا أكثر تحفظا فى تقديم مساعداتهم للدولة عما كان عليه الحال فى عهد محمد على ، وإن كانت مصر قد قامت بدور دبلوماسى كان له أكبر الأثر فى تسكين ثورة العسير وحل الأزمة مؤقتا بالطرق السلمية . على أن ثورة العسير نفسها كانت من المشكلات التى حاولت الدولة أن تتجنب قيامها عندما فكرت فى أن تحل محل قوات والى مصر محمد على باشا فى الجزيرة حتى لا تتيح الفرصة للقوى المحلية هناك للعودة الى الظهور وتهديد السيادة العثمانية . أما وقد قامت ثورة العسير من جديد وشرعت الدولة فى توجيه الحملات لاختادها ، فان ذلك كان من الأسباب القوية التى حملت الدولة على إعادة فرض سيطرتها الفعلية على اليمن مهما كلفها هذا الأمر ، حتى لا تواجه من جديد ثورات أخرى تهدد مركزها فى جزيرة العرب ، بل وتفقد هبتها فى كافة الولايات العثمانية وأمام الشعوب الاسلامية والدول الكبرى فى ذلك الحين .

وتجدر الإشارة الى أن حركات الإصلاح والتجديد فى الدولة العثمانية ذاتها كان لها أكبر الأثر فى توجيه سياسة الآستانة الى ضرورة بسط نفوذها الفعلى على المناطق التابعة لها اسميا ومن بينها البلاد اليمنية . اذ بدأت تلك الحركات الإصلاحية فى أواسط القرن الثامن عشر وصادفت سلسلة طويلة من العراقيل فلم تدخل فى طور التأثير المثمر الا فى أواسط القرن التاسع عشر . وسارت هذه الإصلاحات على أساس « اقتباس النظم الغربية أو استلهامها » وذلك لأن انحطاط الدولة العثمانية بدأ فى الوقت الذى كانت فيه الحضارة

(١) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 24.

(٢) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

(٣) Kammerer : La Mer Rouge, l'Abyssinie et l'Arabie depuis l'Antiquité, Vol. II, p. 139.

الأوربية قد ازدهرت كثيرا فاكسبت دولها قوة عظيمة ، فكان من الطبيعي أن يشعر رجال الإصلاح في الدولة العثمانية بوجوب الاقتداء بتلك الدول واستلهم النظم التي صارت سببا لقوتها .

وقد بدأت حركات الاقتباس والإصلاح تأخذ طريقها إلى النواحي العسكرية التي كانت بمثابة المحور الأساسي لجميع شئون الدولة العثمانية ، وذلك بتنظيم وتنسيق الأمور البحرية والمدفعية على أساس الاستفادة من الأصول والأسلحة الأوربية في هذه الميادين واستعانت الدولة في هذا الإصلاح بطائفة من الضباط والخبراء الأوربيين . غير أن الانكشارية قاوموا النظم العسكرية الجديدة وبخاصة المشاة ، مما اضطر السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) إلى أن ينشئ جيشا جديدا ينضم إليه من يرغب من الانكشارية ومن غيرهم ، ويتدرب وفق ما تقتضيه نظم الحرب الحديثة على أيدي ضباط وخبراء أوربيين . وشيد السلطان ثكنة خاصة « للنظام الجديد » ، كما أنشأ صندوقا خاصا لضمان حاجاته المالية . وقد شجع السلطان سليم الولاة أيضا على الأخذ بهذا النظام وقام بعضهم بأعمال بارزة في هذا المضمار ، فوالى بغداد سليمان باشا الكبير استقدم ضابطا انجليزيا من الهند وعهد إليه بتنظيم الجيش ، كما أن والى مصر خسرو باشا شرع في إنشاء ثكنة خاصة لجيش « النظام الجديد » .

على أن الانكشارية يساندنهم رجال الدين المتعصبون والنفيعيون والوصوليون من رجال الدولة تمكنوا من القضاء على هذا النظام ، فعادت الفوضى إلى الجيش وتوالى الهزائم في الحروب والثورات في الولايات حتى سنة ١٨٢٦ التي عم فيها الاعتقاد بضرورة إصلاح الجيش إصلاحا جديدا . وقد استطاع السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) أن يقضى على الانكشارية القضاء المبرم ، فأصبحت الدولة العثمانية تسير في طريق الإصلاحات والتنظيمات العسكرية سير مطردا ، كما أنها تخلصت من المساوئ الإدارية التي كانت مرتبطة بأحوال الانكشارية ارتباطا وثيقا . وقد وضعت الدولة العثمانية القوانين اللازمة لتنظيم « المكلفية العسكرية » وتحديد مراحلها مع تحسين شروط الإعفاء منها ، وأنشأت المصانع العسكرية المتنوعة لتموين الجيش بما يحتاج إليه من لوازم وذخائر ، كما أنشأت المدارس العسكرية لتنشئة الضباط الصغار والكبار لمختلف الأسلحة من برية وبحرية ، ومشاة ، وخيالة ، ومدفعية ، واستعانت بضباط وخبراء من جنسيات مختلفة ، ولكنها بعد البحث والاختيار قررت الاعتماد على النظم الألمانية في الشئون الحربية العامة ، وعلى النظم الانجليزية في الشئون البحرية (١) .

(١) ساطع المصري : البلاد العربية والدولة العثمانية .

كما أن العلوم العصرية على اختلاف أنواعها دخلت إلى الممالك العثمانية عن طريق المدارس العسكرية وبدأ تعليم الطب الحديث في « الطبية العسكرية » التي أنشئت لتخريج الأطباء والجراحين والصيادلة الذين يحتاج إليهم الجيش العثماني ، بل أن مدارس الفنون البحرية والهندسة الملكية أعقبها إنشاء مدارس الحقوق والإدارة والتجارة والزراعة في أواخر القرن التاسع عشر . وقد أفادت المدارس العالية العسكرية بعض الولايات أكثر مما أفادتها المدارس غير العسكرية التي تركزت في عاصمة السلطنة وكانت تتطلب شروطاً كثيرة لا تيسر إلا لعدد قليل من طلاب الولايات ، بينما كانت المدارس العالية العسكرية داخلية ومجانبة بوجه عام ، وكانت الحكومة تتعهد بجميع نفقات الطلاب ، كما كانت تتولى نقلهم من مراكز الولايات إلى عاصمة الدولة . وقد اشتركت بعض الفرق العسكرية التابعة لولايتي مصر والحجاز والتي تدرب قادتها في المدارس العالية العسكرية مع القوات العثمانية التي تمكنت من إعادة فتح اليمن في منتصف القرن التاسع عشر .

وهكذا كان إصلاح الجيش في الدولة العثمانية من العوامل التي جعلته أداة قوية طيعة في يد القادة العثمانيين ليتمكنوا من إعادة فرض سيطرتهم الفعلية على المناطق التابعة لهم اسمياً ، وكانت اليمن من بين هذه المناطق التي استعادوا سيادتهم الفعلية عليها وتمكنوا من إخضاعها للحكم العثماني في سنة ١٨٧٢ .

ولم تكن إصلاحات النظم الإدارية في الدولة العثمانية أقل تأثيراً من الإصلاحات العسكرية في أحكام توجيه سياسة الدولة نحو استعادة سيادتها الفعلية على الممالك التابعة لها ومن بينها بلاد اليمن . إذ تمت هذه الإصلاحات في مرحلتين عرفت المرحلة الأولى باسم « التنظيمات » لأنها امتازت بتنظيم أمور الدولة على أسس جديدة ، في جميع الميادين الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية ، واستمرت في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) وخلفه السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) ، وفي عهدهما حاول العثمانيون أن يعيدوا فتح اليمن في سنة ١٨٤٩ وتمكنوا من إقامة حكمهم فيها في سنة ١٨٧٢ . أما المرحلة الثانية من إصلاحات النظم الإدارية فقد عرفت باسم « المشروطية » لأنها حاولت أن تقضى على نظام الحكم المطلق وأن تجعل حكم السلطان « مشروط » بمراعاة القيود المقررة في « القانون الأساسي » العثماني الصادر في سنة ١٨٧٦ ، وقد بدأت هذه المرحلة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) واستمرت حتى قيام الحركة الكمالية وإعلان الجمهورية التركية ، في أكتوبر سنة ١٩٢٣ (١) .

(١) صالح المصري : المصدر السابق ، ص ٧٥ - ٨٥ .

وقد استندت « التنظيمات » الى مرسومين ، صدر الأول في سنة ١٨٣٩ وقرر (حقوق التبعية) ، كما قضى باصدار قوانين جديدة لتثبيت « التكاليف المالية » وتحديد مدة « الخدمة العسكرية » ، وقرر « أمنية الروح والعرض والمال » من تعرضات رجال الأمن وجنود الانكشارية . أما المرسوم الثاني فقد صدر عقب حرب القرم في سنة ١٨٥٦ وأكد ما كان قد تقرر بالمرسوم السابق ، ولكنه اضاف اليه « معاملة جميع تبعة الدولة معاملة متساوية » مهما كانت اديانهم ومذاهبهم . كما وضع قانون الولايات المتحدة حدا للاقطاعيات القديمة ، وحدد صلاحيات كل من الولاة والمتصرفين والقائمين ، واقتبس كثيرا من أحكامه من النظم الفرنسية . كما ألغى النظم الباقية من عهود تقسيم الدولة الى « تيمارات وزعامات » وكان معمولاً بها أثناء الحكم العثماني الأول لليمن (١٥٣٨ - ١٦٣٥) ، وعين لكل موظف راتبا يتلقاه من خزانة الدولة . كما أنشأ رجال التنظيمات محاكم نظامية تعمل بجانب المحاكم الشرعية القديمة بموجب قوانين جديدة ، ووضعوا الأنظمة اللازمة لاصلاح شئون المحاكم الشرعية . وبذلك يكون رجال الاصلاح في الدولة العثمانية قد وضعوا القوانين اللازمة لجعلها بصفة عامة دولة عصرية . على أن رجال الاصلاح العثمانيين رغم تأثرهم بضغط الدول الأوربية ومطالبتها باصلاح احوال المسيحيين التابعين للدولة العثمانية ، فإنهم كانوا مؤمنين بضرورة اصلاح أنظمة دولتهم وتجديدها . وبذلك صار عهد « التنظيمات » بداية عهد التقدم والنهوض في الدولة العثمانية مما ساعدها على أن تسترد سيادتها الفعلية على المناطق التابعة لها اسمياً ومن بينها البلاد اليمنية .

وتجدر الاشارة الى أن هذه التنظيمات لم تطبق في ولايات الدولة العثمانية في درجة واحدة من السرعة والشمول ، فسوريا وبيروت وحلب كانت أولى الولايات التي طبقت فيها بسرعة وشمول ، ولكن تطبيقها في ولايتي بغداد والبصرة كان أقل سرعة وأقل شمولاً ، وأما تطبيقها في الحجاز ، وفي اليمن بعد اعادة فتحها في سنة ١٨٧٢ فقد كان ضئيلاً . كما أن التنظيمات لم تغير تغييراً يذكر مواقف كل من المسلمين وغيرهم من اليهود والمسيحيين في البلاد العربية نحو الدولة العثمانية ، فقد ظل اليهود والمسيحيون يشعرون بأنها غريبة عنهم لأنها تعتبرهم رعايا ، ويتوجهون نحو الدول الأوربية لأنها تحميهم في كثير من المناسبات ، حتى أنها تقدم لهم بعض المساعدات . أما المسلمون فقد ظلوا يعتبرون الدولة العثمانية دولتهم ويستسلمون لحكمها لأنها دولة الخلافة الإسلامية (١) ، وكما رحب المسلمون في مطلع العصور الحديثة بمساعدة العثمانيين لهم في مقاومة الغزو البرتغالي ، فإنهم كثيراً ما كانوا يستنجدون

(١) ساطع المصري : المصدر السابق : ص ٨٧ - ٩٥ .

بالخليفة العثماني لاقرار الامور في بلادهم : وقد يسر هذا للعثمانيين فتح البلاد العربية ، كما كان من العوامل المهمة لعودة العثمانيين الى اليمن في اواسط القرن التاسع عشر .

وهكذا كان يسود الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر اتجاه قوى ورغبة أكيدة لاعادة بسط نفوذها الفعلي على المناطق التابعة لها اسميا ومن بينها اليمن . وكان يؤكد هذا الاتجاه عدة عوامل أهمها ، حاجة الدولة الى تدعيم مكانتها في تلك البلاد استعاضة عن ممتلكاتها التي فقدتها في أوروبا ، ورغبتها في ملء الفراغ الذي خلفه جلاء المصريين عن الجزيرة العربية مما أتاح للنفوذ البريطاني فرصة التوسع حول عدن وأصبح المناقش الأول للنفوذ العثماني . كما أرادت الدولة أن تضع حدا لعودة القوى المحلية الى الظهور والتمرد على سلطانها في الجزيرة العربية بعد التجربة التي واجهتها واستعانت فيها بالمصريين لاقحام ثورة أمير عسير . وكانت حركات الإصلاح التي نشطت في الدولة العثمانية في ذلك الوقت ، والتي لمست النواحي العسكرية والمدنية قد أحكمت توجيه امكانيات الدولة الى تحقيق سياستها هذه . كما أن قناة السويس ، الى جانب ابرازها لأهمية موقع اليمن وتحكمه في طريق التجارة الدولية عبر البحر الأحمر ، قد سهلت أيضا توصيل القوات والامدادات اللازمة التي مكنت الدولة من استعادة سيطرتها الفعلية على اليمن . هذا فضلا عن أن حملة العثمانيين على اليمن في سنة ١٨٤٩ التي انتهت باستقرارهم في تهامة ، على الرغم من فشلها في السيطرة على صنعاء ، فقد أتاحَت الفرصة للعثمانيين لمراقبة أحداث اليمن الداخلية عن كثب ، وأصبحت تهامة موطنًا صالحا تمكن العثمانيون عن طريقه من إعادة الكرة على صنعاء من جديدة والسيطرة عليها في سنة ١٨٧٢ ، واقامة الحكم العثماني في ربوع اليمن ، على النحو الذي ستوضحه في نهاية هذا الفصل .

رابعاً - سيطرة العثمانيين على صنعاء في سنة ١٨٧٢

استعرضنا في بداية هذا الفصل نظرية الامامة الزيدية في الحكم وكيف أدت الى إثارة الاضطراب السياسي في اليمن قبيل سنة ١٨٧٢ مما أوجد حالة من الفوضى والانحيار بلغت أقصاها في مدينة صنعاء ، نتيجة لتصارع الأئمة فيما بينهم حول الاستئثار بالامامة والاستحواذ على السلطة ، وتحريض القبائل اليمنية على بعضها البعض لنصرة امام على آخر ، وتحريض البلاد للحروب الأهلية التي صاحبها السلب والنهب والدمار مما أفقد اليمنيين الأمن والطمانينة وجعلهم يتوقون الى الهدوء والسلام ، ورأينا كيف دفعت تلك الاحوال أحمد العيمي الى محاولة الاتصال بالعثمانيين في تهامة لطلب العون منهم ، ثم أعقبته محاولة بعض أئمة اليمن وعلمائه وأعيانه للاستئجار بالسلطان العثماني عبد العزيز بوساطة

شريف مكة محمد بن عون ، بعد أن عم الاعتقاد بمقدرة العثمانيين العسكرية على اقرار الأمور في البلاد وإعادة الأمن والاستقرار اليها .

وانتقلنا بعد ذلك الى توضيح موقف العثمانيين في تهامة والمخلاف السليماني وعسير بعد أن فشلت حملتهم على صنعاء في سنة ١٨٤٩ ، وكيف تطورت علاقتهم بأمير عسير الثائر محمد بن عائض التي انتهت بالقضاء عليه وسيطرتهم على امارته في سنة ١٨٧١ . وكانت الدولة العثمانية قد حشدت قواتها على سواحل اليمن في ذلك الوقت مما شجع اليمنيين الذين رأوا الاستعانة بالدولة أن يطلبوا معونتها وتدخلها لمساعدتهم في اقرار الأمور في بلادهم ، بينما كان العثمانيون تدفعهم العوامل العديدة التي أشرت اليها أخيرا الى إعادة فرض سيطرتهم الفعلية على اليمن سواء ما كان متصلا من تلك العوامل بأوضاع الدولة العثمانية نفسها أو ما كان متصلا منها بأوضاع اليمن الداخلية في ذلك الحين . وسوف نتبين فيما يلي كيف أدت هذه العوامل المتعددة وتلك الأحداث مجتمعة الى عودة العثمانيين الى اليمن وتمكنهم من اقامة الحكم العثماني فيها بعد سيطرتهم على صنعاء في سنة ١٨٧٢ .

لقد اتفق وصول مطلب اليمنيين الى السلطان العثماني بالتدخل لاقرار الأمور في اليمن ، في نفس الوقت الذي كانت القوات العثمانية قد تجمعت في أثناءه على سواحل البلاد وفرغت من عملياتها الحربية بالقضاء على ثورة أمير عسير محمد بن عائض . وكانت تلك القوات على استعداد لتنفيذ ما يصدر اليها من أوامر بالتحرك في أي اتجاه طالما أن الامدادات اللازمة كانت ترد اليها تباعا . وجدير بالذكر أن الدور الفعال الذي قامت به مصر - بناء على تكليف من الباب العالي - في تقديم مواد التموين اللازمة للجيش العثماني في الحجاز واليمن في أثناء اخماد ثورة العسيريين قد استمر أيضا في أثناء العمليات العسكرية التي صاحبت عودة العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٧٢ م (١٧٨٩ هـ) (١) . وقد بادر السلطان العثماني الى تلبية دعوة اليمنيين الذين طلبوا منه التدخل لاقرار الأمور في بلادهم ، لأن تلك الدعوة كانت تتفق تماما مع سياسة الدولة العثمانية واتجاهاتها .

وهكذا صدرت الأوامر من الأستانة الى أحمد مختار باشا القائد العثماني في الحديدة بالتوجه الى صنعاء والقاء القبض على المتمردين واقرار الأمور في بلاد اليمن . وتنفيذا لهذه الأوامر توجه أحمد مختار باشا على رأس قواته

(١) سجل ٢٤ عابدين ، الوثيقة رقم ١٢٧٢ في ١١ من فبراير سنة ١٨٧١م (١٨ ذي القعدة سنة ١٢٨٧ هـ) .
شوقي هلال الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٣٦ ، (نشرت موجزا لترجمة الوثيقة وأوردته في الملحق رقم ١١) .

العثمانية من الحديدية الى صنعاء حتى وصل الى « عتارة » الواقعة في بلاد حراز في الجانب الغربي من مناخة ، حيث اصطلمت قواته مع اتباع الدعوة الباطنية الذين اتخذوا من عتارة مركزا لتجمعهم . وقد منى اتباع الباطنية بالهزيمة أمام القوات العثمانية التي فاقتهم عددا وعدة ، واستسلم زعيمهم بعد أن تعهد العثمانيون بتأمينه وكل من يستسلم معه على حياتهم ، غير أن العثمانيين غدروا به وقتلوه هو وأولاده وصادروا أمواله وممتلكاته (١) .

ثم واصل العثمانيون زحفهم تجاه صنعاء حتى وصلوا الى مناخة الواقعة في غربها ، حيث كان الامام علي بن المهدي قد أرسل من قبله وفدا من السادة والعلماء والاعيان اليمينيين كان من بينهم أحمد بن محمد الكبسي ، وزيد بن أحمد الكبسي ، وحسين بن علي غمضان لاستقبال القائد العثماني ومراقبيه (٢) . وقد راعهم ما شاهدوه من استعدادات العثمانيين العسكرية ومن قوتهم الحربية التي تمكنت بسهولة من الفتك بالباطنيين . وإذا كان اليمينيون قد سرهم تغلب العثمانيين على الباطنية مما جعل العرشى يقول « كنت أسمع من بعض العقلاء أن هذه الكائنة (القضاء على الباطنية) من مناقب السلطان وولاته » (٣) ، فإن أهالي اليمن استاءوا من سياسة الغدر والخيانة التي اتبعها العثمانيون مع زعيم الباطنية ومع أمير عسير من قبل رغم تعهدهم بتأمين حياتهما ، وعادت ذاكرة اليمينيين الى ما عهدوه في الترك من غدر وخيانة منذ وصولهم الى اليمن لأول مرة في الأربعينات من القرن السادس عشر عندما غدروا بحاكم عدن ثم حاكم المخا وأولاده ، رغم تعهدهم لهؤلاء بضمان سلامتهم .

وقد التقى وفد الامام علي بن المهدي بالقائد العثماني أحمد مختار باشا في « مناخة » ودعوه الى دخول صنعاء تنفيذاً لأوامر الباب العالي الذي استجاب لندائهم ، حتى يؤدب العصاة والمتمردين الخارجين عن طاعة الامام ، على أن يرجع من حيث أتى بعد انقضاء مهمته . ويذكر الواسعي في تاريخه أن مختار باشا « هزلهم رأسه وتكلم بكلمات تركية لا يفهمونها فظنوا أن الأمر كما يريدون » (٤) . غير أن الأمر فعلا لم يكن كما أراد اليمينيون ، إذ أخفى القائد العثماني عنهم اتجاه الدولة ورغبتها في إعادة بسط نفوذها الفعلي على اليمن ، وأحالتها الى ولاية عثمانية . ولعل مختار باشا أراد أن يطمئن اليمينيين في بادئ الأمر ، ويقنعهم بأنه جاء ليساعدهم على أن يحكموا بلادهم بأنفسهم بعد القضاء على الفوضى والاضطراب . وكان يهدف من ذلك الى ضمان جانبهم والابقاء على ثقتهم

-
- (١) الواسعي : المصدر السابق ط ٢ ص ٢٥٢ .
(٢) سلفاتور ابوتشي : المصدر السابق ، ص ٥٤ .
(٣) العرشى : المصدر السابق ، ص ٧٧ .
(٤) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ص ٢٥٤ .

حتى يتمكن من دخول صنعاء ويسيطر على زمام الأمور فيها ، ثم يواجههم بعد ذلك بحقيقة نواياه وبسياسة دولته .

وهكذا واصل العثمانيون زحفهم تجاه صنعاء حتى وصلوا الى (نقييل عصر) في غرب المدينة . وهنا خرج من صنعاء لاستقبالهم الامام علي بن المهدي ، والامام غالب بن محمد ، وحسين بن المتوكل أحمد ، وغيرهم من أعيان البلاد ووجوهها . وقد طلب اليهم القائد العثماني أن يسلموا اليه جميع المساقل والحصون المحيطة بصنعاء وخاصة قصر « غمدان » على أن تحتلها على وجه السرعة قواته العثمانية . وقد تم ذلك على هذا النحو دون أدنى معارضة ، ودخل العثمانيون بمدينة صنعاء في يوم الخميس ٢٦ من أبريل سنة ١٨٧٢ (١٦ من صفر سنة ١٢٨٩ هـ) فأثاروا الخوف والرهبة في قلوب أهالي المدينة الذين راعهم حشود العثمانيين بأسلحتهم الحديثة . وقد قسم القائد العثماني جنده الى قسمين ، استقر أولهما في « وهب » الواقعة في جنوب صنعاء ، بينما استولى القسم الآخر على بقية المساقل والحصون ومن بينها قصر « غمدان » ، كما سيطر العثمانيون أيضا على الأبواب العشرة لمدينة صنعاء .

وبعد سيطرة العثمانيين على الموقف في صنعاء طلب القائد العثماني أحمد مختار باشا من الامام الزيدي علي بن المهدي الدفاتر والسجلات الخاصة بإدارة البلاد وإيراداتها ومصادر الثروة فيها . وهنا استشار الامام أعوانه وأعيان البلاد في مطلب القائد العثماني ، فأشاروا عليه بعدم تسليم الدفاتر والسجلات للأتراك لأن ذلك سيطلعهم على شئون الإدارة الداخلية للبلاد ، ويكون سببا لسيطرتهم عليها والتحكم في مقدراتها ، وخاصة بعد أن احتلوا المساقل والحصون التي كان يمكن أن يعتمد عليها اليمانيون في مقاومتهم . وقد أعلن أولو الأمر من اليمينيين أن مطلب القائد العثماني ومسلكه مخالفين لما طلبوه من السلطان العثماني في بداية الأمر ، فقد أرادوا من السولة العثمانية أن تساهم في قمع المتمردين ومنع غارات القبائل وقرار الأمور في البلاد وإعادة الأمن والسلام اليها ، ولم يكن مقصدهم بطبيعة الحال أن يقدموا اليمين لقمة سائغة للأتراك يتحكمون فيها ويسيطرون على مقدراتها (١) .

وعلى أية حال فقد كاد الموقف يتأزم بين العثمانيين واليمينيين لولا تدخل بعض أولي الأمر من اليمينيين وعلى رأسهم الشيخ محسن معيض رئيس مدينة صنعاء حينذاك ، إذ أشار هذا الرجل على القائد العثماني بأن يضع حدا لتمرّد أحد الأشقياء العصاة كان يدعى علي حسين الدفعي الذي اتخذ من « شعوب » الواقعة في شمال صنعاء مركزا لجرائم القتل والنهب التي كان يرتكبها من آن

(١) الواسعي « المصدر السابق » ط ٢ ، ص ٢٥٥ .

لآخر حتى أقلق صنعاء وجعلهم يتوقون للتخلص من ظلمه وجبروته (١) .
وقد رأى الشيخ محسن ومن معه أن القائد العثماني بقضائه على هذا التمرد
سيستجلب قلوب العامة والخاصة من أهالي اليمن فيرتضون تسليمه دفاتر
الادارة وسجلاتها ، وبذلك تصبح البلاد في قبضته ، فيشكل حكومة عثمانية
وفقا لرغبته . وقد لقي هذا الرأي قبولا لدى مختار باشا الذي يادر الى الكتابة
للدفعى يدعو للدخول في طاعة الدولة والاقلاع عما يرتكبه من الجرائم حفاظا
على الأمن والاستقرار . غير أن الدفعى أبى أن يدعى لمطلب القائد العثماني ، وظن
أن تحصينه في « نوبته » - وهي على هيئة بيت من العطين مستدير الشكل - وفي
حراسة عشرين رجلا من أعوانه ، سيدفع عنه غائلة الجند والمدافع العثمانية .
لهذا لم يجد مختار باشا بدا من توجيه قوة من جنوده هدموا على الدفعى بيته
بعد ساعة واحدة ، وقبضوا عليه وعلى أعوانه ، كما صادروا ما كان لديه من
أموال وأسلاب ، ثم أمر القائد العثماني بعد ذلك بإعدامه ، فانتهت بذلك
أسطورة الدفعى الذي هدد أمن أهالي صنعاء .

وإذا كان اليمنيون قد شعروا بالأمن والطمأنينة والرضا للتخلص من ظلم
الدفعى وجرائمه فقد ترتب على تلك الحادثة أن « رجفت القلوب هيبة للعساكر
السلطانية وصار الأمن في جميع الربوع اليمنية » على حد تعبير الواسعي في
تاريخه . وهنا طلب مختار باشا من الامام الزيدى للمرة الثانية أن يمسك دفاتر
الادارة وسجلاتها لمعرفة « العشور اليمنية » مظهرا أن هدفه من ذلك ليس
مطمعه في ولاية اليمن ، بل للافادة منها في العمل على تأديب العصاة المتمردين
من أمثال الدفعى وأعوانه . وفي ذلك الوقت لم يكن في استطاعة الامام على
ابن المهدي ومن معه من أولى الأمر في صنعاء أن يرفضوا مطلب القائد العثماني
وهو يملك القوة العسكرية التي تستطيع أن تكرهمهم على الاستجابة لكل
ما يقرضه عليهم من مطالب ، وخاصة بعد أن استجلب العثمانيون قلوب عامة
اليمنيين بالقضاء على الباطنية الخارجين على الامامة الزيدية من جهة ، وبوضع
حد لمظالم الدفعى وأعوانه الذين أقلقوا راحتهم من جهة أخرى . ولهذا اضطر
الامام على ابن المهدي الى تسليم مختار باشا جميع الدفاتر والسجلات الخاصة
بشئون الادارة في اليمن ، فشرع العثمانيون يتدارسونها لمعرفة شئون الحكم
في تلك البلاد (٢) . وقد شكلت حكومة عثمانية في مدينة صنعاء لتسيير دفة
الحكم في ولاية اليمن التي أصبح مختار باشا واليا عليها من قبل السلطان
العثماني عبد العزيز في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) (٣) .

(١) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٩٦ ، ٢٠٦ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٥ .

Jacob, H.F. : Op. Cit., p. 24.

(٣)

وقد حاول الوالي العثماني أحمد مختار باشا أن يجتذب اليه قلوب العامة من اليمينيين دون الخاصة حتى يجيبهم على النظام العثماني الجديد . وقام هذا الوالي بطرد الموظفين اليمينيين وعين في وظائفهم مأمورين من الأتراك حتى يكونوا أداة طيعة في يده لتدعيم الحكم العثماني في البلاد . أما بالنسبة للامام فقد عرف العثمانيون مكانته الروحية بين أتباعه الزيديين ، فرأوا أن يسترضوهم بالسماح له بالإقامة في صنعاء مع منحه معاشا شهريا ، بشرط أن يقتصر نشاطه على ممارسة نفوذه الروحي بين أتباعه بما لا يتعارض مع مصالح الحكومة العثمانية في الولاية (١) . أما أقارب الامام فقد أمر الوالي العثماني بوقف المرتبات التي كانت تصرف لهم ، كما سد في وجوههم أسباب المعيشة حتى أن الامام نفسه وجميع أقاربه شرعوا في بيع أملاكهم بعد ذلك بوقت قصير . وعلى أي حال فقد اجتاحت اليمن شعور بالرهبة من العثمانيين ، حتى أن القبائل اليمينية العاتية حالها وروعها ما كان لدى الأتراك من « مدافع وآلات » .

ولم يكتف العثمانيون بسيطرتهم على صنعاء بل قاموا بعدة عمليات حربية توسعية في أرجاء اليمن بعد انقضاء أربعة أشهر على دخولهم العاصمة اليمينية (٢) . فقد توجه من صنعاء موسى كاظم باشا وفضل باشا على رأس قوة عثمانية للسيطرة على كوكبان الواقعة في شمال غرب صنعاء . وكان يحكم تلك المدينة من قبل الامام الزيدي أميرها أحمد بن محمد شرف الدين الذي كانت تخضع لحكمه في نفس الوقت المنطقة المستدة غرب كوكبان حتى حدود تهامة . وقد أخذ هذا الأمير يدعم الحصون التابعة له في جبل كوكبان حتى يصد غزو الترك عن بلاده . غير أن العثمانيين حاصروه سبعة أشهر ، وتمكنوا من السيطرة على المنطقة بأكملها بعد أن نشبت بين الجانبين معارك دامية استسلم في نهايتها أمير كوكبان ، وقتل فيها أخوه وقائد جنده (٣) .

وبرغم ما أحس به اليمينيون من الرهبة ازاء حشود العثمانيين وشدة فتك أسلحتهم ، فقد تمردت على الإدارة العثمانية في فجر ظهورها قبيلة « الحدا » اليمينية ، ودار بين رجالها وبين العثمانيين قتال عنيف انتهى بمقتل رئيس القبيلة وخضوعها لحكومة الولاية . كما تمردت على العثمانيين قبيلة خولان في عهد الوالي العثماني أحمد أيوب الذي خلف مختار باشا في منصب الولاية ، غير أن الأتراك حملوا على هذه القبيلة وأذاقوها الهوان حتى أعلنت ولاءها للإدارة العثمانية في صنعاء . وقد أقام العثمانيون في عاصمة الولاية ثكنات للمساكر العثمانيين وتحصينات ضخمة خارج الأسوار ، وشيدوا مساكن جديدة لكبار

Harris, W.B. : Op. cit., p. 99.

(١)

Bury, G.W. : Op. cit., p. 15.

(٢)

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٦ .

الشخصيات العثمانية في حي الروضة في القسم الغربي من صنعاء ، كما أصلحوا جامع بكيل الذي أقاموه أثناء حكمهم الأول في اليمن (٥٢٨ - ١٦٣٥) وهو ملاصق للحائط الشرقي للمدينة . أما في تهامة فقد اهتم العثمانيون اهتماما بالغا بميناء الحديدة وجعلوه الميناء الأول لليمن ، مما أدى الى اضمحلال ميناء مخا القديم الذي أطلق اسمه على محصول البن الذي كان يصدر من اليمن عن طريق هذا الميناء (١) .

وهكذا تمكن العثمانيون من العودة الى اليمن في سنة ١٨٧٢ م (١٢٨٩ هـ) . بعد جلائهم عنها منذ قرنين ونيف من الزمان . وأقاموا حكومة عثمانية في صنعاء التي أصبحت عاصمة الولاية . وسوف يستمر حكم العثمانيين في اليمن حتى هزيمة دولتهم في نهاية الحرب العالمية الأولى على النحو الذي سنوضحه في الفصول التالية . وقبل أن نختم هذا الفصل سنوضح فيما يلي حدود ولاية اليمن العثمانية في سنة ١٨٧٢ لنعرف الى أي مدى تغيرت تلك الحدود عما كانت عليه في أثناء الحكم العثماني الأول بين عامي (١٥٣٨ - ١٦٣٥) .

خامسا - حدود ولاية اليمن العثمانية

عندما فتح الأتراك العثمانيون بلاد اليمن في مطلع القرن السادس عشر كانت حدودها تمتد من جنوب نجد والحجاز في الشمال الى خليج عدن في الجنوب ، ومن حدود عمان والربع الخالي شرقا الى البحر الأحمر ومضيق باب المندب غربا ، وكانت هذه هي الحدود القديمة المعروفة لليمن الكبرى (٢) . غير أن حدود ولاية اليمن العثمانية تغيرت تبعا لما انتهت اليه تطورات الأحداث عندما أعاد العثمانيون فتحها في منتصف القرن التاسع عشر ، فأصبح يحده الولاية العثمانية من الشمال خط عرض ٥٢٠ ، بينما تحدها من الجنوب النواحي التسع الخاضعة للنفوذ البريطاني ، والتي تقرر بوضوح تحديدها فيما بعد بين عامي (١٩٠٢ ، ١٩٠٤) بمعرفة لجنة الحدود الانجليزية - التركية . أما الحدود الشرقية فيميزها خط طول ٥٤٥ ، وإن تعرضت كثيرا للتغير تبعا لحركات التوسع العثمانية ، بينما يمتد البحر الأحمر على طول حدود الولاية العثمانية من جهة الغرب (٣) .

وبعد أن سيطر الأتراك العثمانيون على مدينة صنعاء في سنة ١٨٧٢ لم

(١) Scott, H. : Op. cit., p. 229.

(٢) أبو محمد الحسن بن أحمد الهمداني . صفة جزيرة العرب ، ص ٥١ .

(٣) Bury, G.W. : Op. cit., p. 20.

يمتد حكمهم بعيدا في شرقها . وعلى الرغم من أن شريف مارب كان يعترف بالسيادة العثمانية على بلاده ، فإن ابن عمه شريف بيحان تحالف مع الانجليز في جنوب اليمن ، بينما قريبهما شريف حريب لم يقبل الخضوع أو الارتباط بأي نفوذ أجنبي . وإن انتهز الأشراف الثلاثة أية فرصة تتاح لهم للانتفاع من القوى التي تتوق الى بسط نفوذها على بلادهم كالدولة العثمانية وبريطانيا . وقد عرف سكان المنطقة الصحراوية الشرقية من أواسط اليمن « بأهل المشرق » ، ومن بينهم قبائل نجران ، والجوف ، والقبائل التي تعيش في المنطقة الجنوبية الغربية من الربع الخالي ، وهذه القبائل لا تعترف بأي نفوذ أجنبي الا اذا أجبرت على ذلك . وقد استطاع الامام يحيى الذي تولى الامامة في سنة ١٩٠٤ أن يجتذب الى صفه « أهل المشرق » أتباع المذهب الزيدى فساندوه في مقاومته للأتراك العثمانيين السنيين (١) .

وجدير بالذكر أن المذهب السنّي هو المذهب السائد في تهامة على الرغم من وجود كثير من الزيديين في ميناء الحديدة . أما في الشمال في منطقة عسير فإن اليمنيين سكان السهول والجبال هناك معظمهم من الشافعية الملتزمين بالأصول الاسلامية . ويكثر أتباع المذهب السنّي على امتداد مسافة من الساحل اليمني الى داخل البلاد على طول سلسلة الجبال المطلة على البحر الأحمر . لهذا نجد (حجيّة) على سبيل المثال سنية بينما يعم المنطقة من حجيّة الى صنعاء أتباع المذهب الزيدى (٢) . أما مناخة فتتخف فيها حدة التعصب الديني لمذهب معين نتيجة لاتصالها بالمراكز الكبرى في الهند كمدينة بومباي ، ودلهي ، وحيدر آباد ، عن طريق انتقال التجار ومراسلاتهم . وقد كان الموظفون الأتراك العثمانيون السنيون يقيمون شعائره الدينية في المساجد المحلية اليمنية والتي تخص بطبيعة الحال أتباع المذهب الزيدى من الشعب اليمني .

على أن سكان اليمن الأوسط أقل تعصبا من سكان شمالي اليمن الذين يعيشون بالقرب من مركز الزيدية في صنعاء . وقد رأى سكان الجبال اليمنيون عبر قرون عديدة ظهور وتدهور كثير من العقائد والمذاهب ، كما أنهم اهتموا بأرضهم وبمشكلاتهم المحلية أكثر من اهتمامهم بالعالم الخارجي ، وكانوا في مأمن من محصل الضرائب لبعدهم عن مراكز الادارة ولوعورة جبالهم ، ولكن اذا مس تيار السياسة مصالحهم الشخصية فإنهم يشكلون خطرا كبيرا على الحكومات القائمة ، إذ أن رجال الجبال اليمنيين يستطيعون الزحف والتسلق في أرضهم الوعرة عبر ممرات ينفردون بمعرفتها ، بينما تلاقى القوات والفرق العسكرية النظامية صعوبات لا قبل لهم بها ، وكثيرا ما يضلون الطريق وهم مهددون

Burry, G.W. : Ibid, pp. 32-33.

(١)

Bury, G.W. : Ibid., p. 34.

(٢)

بالبلاد بين القمم العالية ، والمنحدرات السحيقة . لهذا كان اختراق الأراضي اليمنية من أشق الصعوبات التي واجهت القوات العثمانية ، ووقفت دائما حائلا منيعا بينها وبين تمكثها من السيطرة الفعلية على اليمن بأكمله . هذا الى جانب تمرد القبائل اليمنية وصعوبة حصول العثمانيين على الماء في سهول تيمامة القاحلة . والمناخ القاسي الذي يلفح بشدة حرارته ويردى الجنود الأتراك الذين لم يعتادوه في بلادهم ذات البرودة المعتدلة (١) . هذا فضلا عن الأمراض الكثيرة التي كانت تنتشر عقب بداية فصل سقوط الأمطار .

ولم تصل سيطرة العثمانيين الفعلية الى شرقي اليمن الأعلى وشماليه ، ولا جنوب اليمن الأسفل ، حتى أن « مأرب » ، و « صعدة » ، و « نجران » ، و « شهارة » ، و « قفلة عذر » . وما حولها من القبائل شديدة البأس مثل « حاشد » ، و « بكيل » ، و « أرحب » ، و « ذو حسين » وأمثالها من القبائل اليمنية ظلت تحت سلطة الأئمة والمشايع المحليين ، وكذلك كان الحال في النواحي الجنوبية التي تعرضت للنفوذ البريطاني المتمركز في عدن (٢) .

ويمكننا القول بأن ولاية اليمن العثمانية في سنة ١٨٧٢ كانت تقع حدودها بين خطي طول ٤١° و ٤٦° شرق جسر ينتش وبين خطي عرض ١٢° و ٢٠° شمال خط الاستواء . وخط الحدود كان يبدأ من الجذب على بعد عشرة أميال شمال مضيق باب المندب من رأس « الشيخ سعيد » التي تبرز تجاه جزيرة ميون أو بريم « Perim » ويفصل بينهما مضيق يبلغ اتساعه ١٥ ميل . ومن هناك الحدود في الاتجاه الشمالي الشرقي فتمر مقربة من شرق تعز ، الى جنوب ماوية ، وتلاصق أراضي أمير الضائع ، ثم تضم هذه الحدود الى الولاية العثمانية مدينة قعطبة . الواقعة في الشمال الشرقي من تعز . ومن هذه النقطة تتجه الحدود الى الشرق لتضم للولاية مدينتي بريم ، وذمار ، وهاتان المدينتان تمثلان الحدود الشرقية لليمن العثمانية . ثم يمتد خط الحدود شمالا من شرق ذمار الى شرق صنعاء بمسافة ١٤٠ ميلا تقريبا ، ويستمر الامتداد الى حدود الحجاز بعد أن يضم منطقة عسير الى بقية اليمن العثمانية (٣) .

على أننا يجب أن نشير الى أن الأراضي اليمنية المحصورة داخل الحدود التي أوضحناها لم تكن تخضع جميعها للحكم العثماني ، بل وجدت قبائل يمنية بأكملها لم تقبل الخضوع للأتراك وإن كانت تابعة من الناحية الاسمية للسيادة العثمانية .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 35.

(١)

(٢) أحمد وصفي زكريا : القحطبي . المجلد ٩٠ . ج ١ . ص ٨٠ .

Harris, W.B. : Op. cit., pp. 24-25.

(٣)

الفصل الثالث

نظام الحكم العثماني في اليمن قبيل العهد الدستوري (١٨٧٢ - ١٩٠٨)

- أولا - سياسة العثمانيين المركزية وآثارها
في نظام الحكم العثماني في اليمن •
- ثانيا - فساد الإدارة العثمانية في اليمن
وهو قنب اليمنيين ازاءها •

الفصل الثالث

نظام الحكم العثماني في اليمن قبيل العهد الدستوري (١٨٧٢ - ١٩٠٨)

أولاً - سياسة العثمانيين المركزية وآثارها في نظام الحكم العثماني في اليمن

يتضمن هذا الفصل في بدايته عرضاً موجزاً لتطور اتجاه الدولة العثمانية نحو تطبيق السياسة المركزية في حكم الولايات التابعة لها ، تلك السياسة التي كانت تهدف الى تقوية قبضة الدولة على ممتلكاتها المترامية الأطراف . وسوف تنعكس ملامح هذا الاتجاه بطبيعة الحال على سياسة العثمانيين في حكم اليمن منذ عودتهم اليها في سنة ١٨٧٢ حتى بداية العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ . كما سيبدو تطرف هذه السياسة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي سيتمسك بالمركزية الشديدة في الحكم ، مما سيؤدي الى تفاقم الأمور في نهاية عهده في الولايات التابعة للدولة ، ومن بينها ولاية اليمن ، على النحو الذي سنوضحه فيما بعد .

تطور اتجاه الدولة العثمانية نحو تطبيق السياسة المركزية :

عندما بدأ الأتراك العثمانيون توسعهم التاريخي في مطلع العصور الحديثة لم يفرضوا على الولاية الجديدة التي دخلت في حوزتهم القوانين والأنظمة العثمانية الصرفة حتى لا يخلوا بالتنظيمات الاقتصادية لهذه البلاد (١) . بل

(١) محمد انيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ١٤٢ .
Zeine, Z. : Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab
Nationalism, p. 20.

كانوا يكتفون بعد إخضاعها بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليها ويتركون لشعوبها أنظمتهم القسدية ، وحرية الاحتفاظ بلغتهم وعاداتهم وتقاليدهم ، وممارسة طقوس دياناتهم بصورة علنية ، وحرية التقاضي في الأمور الشخصية والمدنية لدى رؤسائهم الروحيين ، وإن كانوا قد فرضوا على الدمين منهم الجزية التي كانت بمثابة بدل الإعفاء من الخدمة العسكرية (١) . ولهذا فإن مناطق من البانيا والجزيرة العربية وبخاصة اليمن ، قد احتفظت بتنظيماتها القبلية والاقطاعية برئاسة أمرائها المحليين الذين كانوا يقلدون الرئاسة بالقباب عثمانية وفقا لمقتضيات الخدمة العسكرية مع عدم تبعيتهم للإدارة العثمانية المباشرة إلا من الناحية الاسمية (٢) .

والعرب في ذلك الوقت لم يعتبروا فتوحات الأتراك العثمانيين في البلاد العربية عدوانا عليهم ، بل اعتبروها انقاذا لهم من ظلم المماليك ، ومواصلة لجهاد الأتراك في سبيل الله بعد أن وسعوا رقعة الاسلام في أوروبا ، ونالوا بذلك مكانة رفيعة لدى الشعوب الاسلامية . وكانت تلك الشعوب ترى أن العثمانيين أقوى وأقدر على الدفاع عن الممالك الاسلامية في الوقت الذي كانت فيه هدفا للأطماع الأجنبية الاستعمارية (٣) . وقد أوجد الدين تقاربا كبيرا بين الأتراك العثمانيين ورعاياهم في بلاد اليمن في عصر كانت فيه السيادة للرعية الدينية لا للقومية الخاصة ، وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط ، بعكس ما كان عليه الحال لدى القوميات البلقانية التي خضعت للنفوذ العثماني . كما أن الشرق العربي كانت تسوده فكرة الزعامة الدينية ووجود خلافة تشمل العالم الاسلامي كله ، حتى كان التفكير القومي لدى المثقفين من العرب في القرن التاسع عشر مجرد مطالبة باصلاحات معينة تحت السيادة العثمانية . ويدعم هذا القول تأييد العرب المطلق للانقلاب الدستوري العثماني في ١٩٠٨ ، حتى إن المتطرفين نسبيا من العرب اقتصرُوا على المطالبة باستقلال ذاتي تحت السيادة العثمانية ، أو بامبراطورية ثنائية وخاصة بعد انهيار الامبراطورية في البلقان بين عامي ١٩١٢ - ١٩١٣ . وحتى هذه الافكار كانت وقفا على عرب الشمال أي في الشام والعراق ومصر وهم أكثر تقدما واحتكاكا بالافكار الغربية من سكان الجزيرة العربية .

لهذا فإن اليمنيين عامة ، وحتى معتنقي المذهب الزيدي منهم ، كانوا لا يشعرون بالنفور الديني من العثمانيين ، وإن استنكروا في بعض الأحيان أفعالهم وعاداتهم غير الملتزمة بأصول الدين والقريبة الشبه من تصرفات الأوروبيين . وأما القول بأن اليمنيين الزيديين لم يقبلوا الخلافة العثمانية وناروا

(١) Ferid, M. : Etude sur la crise ottomane actuelle (1911-1912), p. 6.

(٢) Saab, H. : The Federalists of the Ottoman Empire, p. 101.

(٣) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٢٠ - ٢٨ .

ضدها لأنها خلافة سنية . وان المذهب الزيدى يحصر الخلافة أو الزعامة الدينية في الأئمة الزيديين فقط ، فان هذا الشعور العدائى لم يكن موجودا الا عند الغلاة المتعصبين من الزيديين وخاصة الأئمة . بل ان الأئمة أنفسهم كانوا دائما على استعداد للاعتراف بالسيادة العثمانية اذا اعترف العثمانيون بزعامتهم الدينية ، وتنازلوا عن بعض مظاهر السلطة الزمنية على شيعتهم الزيديين .

على ان الحروب والثورات التى تزعمها الأئمة الزيديون والرؤساء المحليون ضد الحكم العثمانى فى اليمن ، والتى قيل انها تعبير حقى عن رفض الأئمة للخلافة العثمانية تحت ستار محاربة الفساد ، ورفع الظلم فان هذه الحروب والثورات لم تكن الا دفاعا عن المصالح الخاصة للأئمة الزيديين والرؤساء المحليين أنفسهم ، منبثقة من أوضاع محلية مؤقتة ، والعاجا من هؤلاء لتأكيد زعامتهم الدينية وسلطتهم الزمنية التى حرموا منها نتيجة لسيطرة الأتراك العثمانيين على بلادهم (١) .

وقد حددت هذه الحروب والثورات الاطار العام لسياسة العثمانيين فى حكم اليمن بعد عودتهم اليها فى سنة ١٨٧٢ ، مما جعلهم يقررون برنامجا للعمل على تضييق الخناق على الأئمة ، وحصر نفوذهم ، ومحاربة دعائهم ، وجعلهم فى شبه عزلة تحول دون اتصالهم المباشر برؤساء القبائل وبجماهير الشعب اليمنى . كمسا حاول الأتراك أن يوقفوا دفع عوائد الزكاة للأئمة الزيديين ويقصروا دخل الأئمة على راتب شهري بلغ ثلاثة آلاف ريال شهريا للإمام وأسرته (٢) .

وقد بدأت الكراهية تطل برأسها بين العرب والترك فى غضون القرن التاسع عشر نتيجة لسرعة انتشار الفساد الذى عم أنحاء الامبراطورية العثمانية كلها وسرعة سير الدولة فى طريق الانهيار (٣) ، وتغلغل التأثيرات الغربية فى البلاد فى كلا الجانبين العربى والتركى ، وتشجيع هذه التأثيرات لنمو الافكار القومية ولتمايز الأجناس ، ولسير كل منها فى طريق الوعى العنصرى القومى وازدياد الثقافة الفكرية .

على أن أهم أسباب الكراهية بين العرب والترك هى النتائج التى أسفرت عنها حركة التنظيمات التى شرعت الدولة فى تنفيذها منذ مطلع القرن التاسع

(١) السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث - اليمن والامام يحيى ١٩٠٤ - ١٩٤٨ ، ص ٣١ .

(٢) محمد بن أحمد العقيل : تاريخ الخلاف السليماني أو الجنبوب العربى فى التاريخ ج ١ ق ٢ ، ص ٥٢٠ .

Zeine, Z. : Op. cit., p. 36.

(٣)

عشر والتي اصطبغت بالصبغة المركزية . فقد حاولت الدولة ان تتخلص من نظام الالتزام الفاسد في جمع الضرائب . حيث كان الوالي الملتزم يعد كحاكم فرد في ولايته لا تحد من سلطانه وظيفانه أية سلطة طالما انه يقدم لخزينة الدولة ما تمهد بتقديمه من الأموال باعتباره ايرادا سنويا للولاية (١) . وأن تستحيض عنه بنظام آخر للجباية هو أكثر ملاءمة لمصلحة السكان ، وينظام آخر لإدارة المقاطعات بتقسيم الدولة الى وحدات إدارية متسلسلة في المراتب ترتبط بالحكومة المركزية وتتقيد بأوامرها بدلا من أن تترك للطوائف الدينية وللقبائل استقلالها المحلي (٢) .

وعلى الرغم من أن بعض سلاطين آل عثمان قد حاولوا ادخال بعض التنظيمات الجديدة في الدولة - خلال القرن الثامن عشر - ولم يكتب لمحاولاتهم النجاح . فإن محاولة السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) أخذت طابعا جديا بعد قضائه على الانكشارية واعتماده على الجيش الجديد الذي كان أكثر استجابة للتدريب العسكري الحديث . وقد كثرت في عهده الأقوال حول إصلاحات شاملة في الحقل الديني ، والإدارة ، والجيش والقضاء ، والزراعة ، والتجارة ، ويهنا الآن أن نعرف أن هذه الإصلاحات ارتدت الطابع المركزي عندما أقدم السلطان محمود الثاني على اختصار عدد الأيالات أو الباشويات الثماني عشرة ودمجها في أربع حاكميات ، رغبة منه في إخضاع الإدارة العامة إلى أصول مركزية الحكم ، وإن حال دون تنفيذ ذلك العجز المالي في الدولة ومحاولة تلافيه . على أن ما عجز عنه السلطان محمود الثاني قام به خلفه وابنه السلطان عبد المجيد في سنة ١٨٥٢ . فألغى نظام الالتزام واستبدله بنظام ضرائبي جديد يقضى بتعميم الضريبة حسب مقدرة المكلف ودخله ، وجبايتها بواسطة جباة رسميين . كما أحال الإدارات المحلية إلى وحدات يسيطر عليها الباشا العالي سيطرة تامة ، حتى أصبح الحكام مجرد موظفين مسئولين يتقاضون رواتبهم المحددة من الدولة ويرتبطون بها وبقوانينها ويأخذون على عاتقهم مسئولية تنفيذ أوامرها (٣) .

وقد واجهت الدولة العثمانية في ذلك الوقت حركتين قاهتا في العالم العربي نتج عنهما زيادة تمسكها بتنفيذ السياسة المركزية ، أولاها حركة الوهابيين التي كانت تستند إلى قوة آل سعود ، وثانيها حركة محمد علي في إصلاح ولايته على الطريقة الغربية ، وتوفير أسباب القوة لها ، ومحاولة تكوين امبراطورية في البلاد العربية ، مما أقض مضجع السلطان محمود الثاني .

(١) Engelhardt : La Turquie et le Tanzimat, Vol. I, pp. 105-108.

(٢) تولى على برو : العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨ - ١٩١٤) .

س . س .

Engelhardt : Op. cit., Vol. I, p. 108.

(٣)

وقد اتجه هذا السلطان الى منافسة محمد على في الاصلاح والى اتخاذ موقف الدفاع تجاه كل حركة ترمى الى الانفصال مهما كلفه ذلك (١) . فبدأ على الفور بتشديد قبضته على أطراف دولته الواسعة الأرجاء ، وحاول أن يتدارك كل أسباب التشتت فيما يختص بالولايات العربية بصفة خاصة . وقد تمكن بسلسلة من التدابير من تصفية المناطق التي كانت تتمتع بالاستقلال الذاتي ، وكذلك تشديد قبضة الدولة على البلاد العربية التابعة لها اسما . وكانت عودة العثمانيين الى اليمن في منتصف القرن التاسع عشر إحدى حلقات هذه السياسة على النحو الذى سبق أن أوضحناه فى الفصل السابق .

قانون الولايات العثمانى سنة ١٨٦٤

وآثاره فى التقسيمات الادارية فى اليمن :

حاولت الدولة العثمانية أن تنظم سياستها المركزية الجديدة فى السيطرة على الولايات التابعة لها فأصدرت فى سنة ١٨٦٤ قانون الولايات فى عهد السلطان العثمانى عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) . وقد نقل هذا القانون نقلا أميناً عن النظم الادارية الفرنسية من حيث تقسيم السلطنة الى ولايات تتألف من متصرفيات ، وهذه تتألف من قائمقاميات يتبع كلا منهم عدد من النواحي (٢) . وفى عهد هذا السلطان عاد العثمانيون الى اليمن فى سنة ١٨٧٢ وأقاموا حكمهم فى صنعاء فكان طبيعياً أن تتأثر اليمن بقانون الولايات المذكور .

وعلى الرغم من أن قانون الولايات الذى قدم من قبل الوزير العثمانى المصلح على باشا كان يقصد منه تطبيق قاعدة اشتراك السكان فى تدبير مصالحهم العامة ، والتخفيف من حدة الحكم المطلق الملازم لأصول الادارة المركزية التى سارت عليها السياسة الجديدة للدولة العثمانية (٣) ، فإن هذه الادارة بقيت هى الغاية التى تهدف اليها الدولة حتى ان تصرفات الولاة ظلت قاصرة على تطبيق أوامر الأستانة . وكان البرق الذى لقي اهتماما خاصا وعناية كبرى فى ذلك الحين ، إحدى وسائل الدولة لتعزيز خطتها المركزية (٤) .

ويضاف الى ذلك أن الهيئات المنتخبة التى أوجدها قانون الولايات الجديد لتعاون الولاة والمتصرفين والقائمقامين لم تكن خاضعة لقاعدة التصويت العام

Lammens, S.J. : La Syrie, Précis Historique, Vol. II, p. 172. (١)

Bérard, V. : La Révolution Turque, p. 84. (٢)

Englhardt : Op. cit., Vol. I, p. 193. (٣)

Lammens : Op. cit., p. 191. (٤)

غير المقيد بشروط مالية وإدارية (١) . ولم يكن جميع أعضائها منتخبيين انتخاباً بل أن الأعضاء المنتخبين لم يكونوا يشكلون سوى أربعة من تسعة أعضاء بما فيهم الوالى . أما الأربعة الباقون فيكونون من كبار موظفى الدولة الذين يعملون الى جانب الوالى أو المتصرف أو القائمقام فى كل وحدة من الوحدات الادارية (٢) . وأما طريقة التصويت فقد كان للمجلس الادارى المكون على هذا الشكل ، والذي يجتمع على شكل لجنة انتخابية ، نصيب كبير فى توجيه عمليات الانتخاب الجديدة . إذ كان هذا المجلس ينظم قوائم المرشحين بعدد يعادل أضعاف عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم ، وترسل القوائم الى الوحدات الأدنى فتتظر فيها المجالس المحلية التى لا يعق لها أن تنتخب سوى ثلثى عدد الأسماء الموجودة فى القوائم ، ثم تعود هذه القوائم الى الوحدات الأعلى حيث تقوم عمليات الفرز فتسقط أسماء ثلث المرشحين غير الفائزين ، وتقدم الجداول الى المتصرفين أو الولاة ، ولا تكون حاوية سوى ضعف عدد الأعضاء المطلوبين فيسقط المتصرف أو الوالى ، كل فى دائرة اختصاصه ، نصف الأسماء الباقية ويبقى النصف الآخر من الأسماء كممثلين للسكان فى مجالس الادارة (٣) . وفيما عدا كل ذلك ، لم يكن لهذه الهيئات شأن كبير فى الادارة لأن الراى الأخير هو للوالى الذى يتصرف برأيه ، وقوله هو القول الفصل فى مختلف أمور ولايته (٤) .

وقد قسمت البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية اثر تنفيذ قانون الولايات الجديدة الى الولايات التالية : حلب ، بيروت ، دمشق ، بغداد ، الموصل ، البصرة ، طرابلس الغرب ، بالإضافة الى المتصرفيات المستقلة التابعة رأساً للباب العالى : جبل لبنان ، القدس ، دير الزور ، بنغازى . وفى جنوب الامبراطورية العثمانية كانت هناك أيضاً ولاية الحجاز ، وولاية اليمن اللتان لم يطبق فيهما قانون الولايات تطبيقاً تاماً ، كما أنه لم يطبق فى الولايات العربية المذكورة بصورة متساوية .

ويذكر ساطع الحصرى أن الدولة العثمانية قسمت الى ولايات ، والولايات الى ألوية (سناجق) ، والألوية الى أقضية ، والأقضية الى نواح ، وكان على رأس الادارة فى كل لواء « متصرف » ، وفى كل قضاء « قائمقام » ، وفى كل ناحية « مدير ناحية » . وكانت الدولة تنشر كل سنة حولية رسمية ، تسميها « الكتاب السنوى للدولة العلية العثمانية » . وكانت تبين فى الحولية المذكورة تفاصيل التقسيمات الادارية ، وتذكر أسماء رؤساء الموظفين فى جميع

Bérard, V. : Op. cit., p. 65 ; Englehardt : Op. cit., p. 272. (١)

Engelhardt : Op. cit., p. 271. (٢)

Bérard, V. : Op. cit., p. 65, Engelhardt : Op. cit., p. 191. (٣)

(٤) ساطع الحصرى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٤٢ - ٢٤٠ .

الأقضية والألوية والولايات ، فضلا عن العاصمة • وقد تبين الحصرى من الحولية الرسمية العائدة لسنة ١٣٢٢ هجرية - الموافقة لسنة ١٩٠٤ ميلادية ، والتي يؤكد أنه لم يطرأ تغيير على التقسيمات الادارية المتعلقة بالبلاد العربية بعد هذا التاريخ ، تبين منها أن ولاية اليمن العثمانية كانت تضم أربعة ألوية هي : صنعاء ، الحديدة ، عسير ، تعز • ويوضح الجدول التالى عدد الأقضية والنواحي والقرى التابعة لكل لواء من هذه الألوية :

أقضية	نواح	قبائل	عزلات	قرى
لواء صنعاء	٨	٢٦	١٠٣	٢٦٧٢
لواء الحديدة	٨	١٦	١٧٢	—
لواء عسير	٦	١	—	—
لواء تعز	٥	١١	—	٢٦٦٧
المجموع	٢٧	٥٤	٢٧٦	٦٣٣٩

وكان يحكم ولاية اليمن وال عثمانى مقره فى صنعاء عاصمة الولاية ويصدر بتعيينه فرمان من الباب العالى ولم يكن الفرمان يحدد مدة ولايته • وكان يتبع هذا الوالى متصرفون فى ألوية اليمن الأربعة ، والمتصرف يمثل الوالى فى حدود اللواء الذى يحكمه ويرجع اليه فى مختلف الأمور • وكان يتبع المتصرفين قائمقامون للأقضية التى تنقسم اليها الألوية ، وبلى هؤلاء المديرون الذين ييسطون نفوذهم على مناطق محدودة داخل الأقضية • ولم يكن النفوذ العثمانى مثلاً فى المناطق اليمنية التى لا يمكنه فيها حماية مثاليه العثمانية ، حتى ان كثيرا من الأتراك المكلفين بمهام ادارية أو دبلوماسية فى المناطق النائية داخل الولاية كانوا يتعرضون لصعاب جمّة ولأخطار تكاد تودى بحياتهم (١) • وقد اشتمل كل لواء من ألوية اليمن الأربعة على عدد من المدن الهامة ، فلواء صنعاء كان يضم : حراز - حجة - ذمار - بريم - وداع - عمران • بينما كان يضم لواء الحديدة : زبيد - اللحية - الزيدية - ريمة - بيت الفقيه - باجل - أبى عريشى • أما لواء عسير فقد اشتمل على أبها وقنفذة • ولواء تعز كان يضم : أب - الحجرية - مخا - قعطبة (٢) •

التنظيمات العسكرية العثمانية فى اليمن :

عرضنا فيما سبق التقسيمات الادارية لولاية اليمن العثمانية والوظائف الادارية المناط بها تصريف شئون الادارة هناك تبعا للسياسات المركزية التى

(١) Burry, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, pp. 163-164.

(٢) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 68.

اعتنتها الدولة العثمانية في حكم الولايات التابعة لها . وسوف نستعرض فيما يلي نظام الادارة العسكرية في الدولة العثمانية بصفة عامة لتكون الاطار العام الذي يمكننا من خلاله معرفة نظام الادارة العسكرية العثمانية داخل اليمن وقوة الحامية العثمانية فيها بالنسبة لقوات الدولة .

لقد كانت الممالك العثمانية مقسمة في اوائل القرن التاسع عشر من الناحية العسكرية الى سبع دوائر كبيرة . في كل واحدة منها جيش كامل من المشاة والخيالة والمدفعية . وكانت الجيوش تسمى - بالنسبة الى تسلسل هذه الدوائر - بالاول والثاني والثالث الى نهاية عددها . وكان مركز قيادة الجيش الاول الذي كان يسمى « بالخاصة الهمايونية » في مدينة استانبول ، بينما كان مركز الجيش الثاني في مدينة « أدنة » ، والجيش الثالث في « مناستر » ، والجيش الرابع في « أرزنجان » ، والجيش الخامس في دمشق . الشام ، والجيش السادس في بغداد ، وكان الجيش السابع في ولاية اليمن . ويلاحظ ان مراكز قيادة ثلاثة من هذه الجيوش السبعة كانت في البلاد العربية، هذا بالإضافة الى أنه كانت هناك ثلاث دوائر عسكرية فرعية تضم بعض القبائل، دون أن تكون جيشاً كاملاً : هذه الدوائر كانت في طرابلس الغرب ، وكريت ، والحجاز ، أي أن اثنتين من هذه الدوائر الفرعية الثلاث أيضاً كانت في البلاد العربية .

وبالنسبة للخدمة العسكرية في الدولة العثمانية فإنها كانت اجبارية للمسلمين من رعاياها ، لمدة عشرين عاماً ، تبدأ من سن العشرين ، وتستمر حتى الأربعين . وكان الأفراد خلال السنوات الست الأولى من خدمتهم العسكرية يدخلون في عداد « العساكر النظامية » فيقومون بجميع مهام الخدمة الفعلية . ولكن في السنوات الثماني التي تلي ذلك يعتبرون من صنف «العساكر الرديفة» ويدعون الى الخدمة عند ميسر الحاجة . وأما في السنوات الست الباقية من مدة الخدمة ، فيعتبرون من « العساكر المستحقة » فلا يدعون الى الخدمة الفعلية الا عند الحاجة القصوى لخدماتهم (١) .

وكان كل جيش من الجيوش العثمانية يضم بين صفوفه العساكر النظامية مع ضباطهم من جهة ، والضباط الذين تحتاج اليهم العساكر الرديفة والمستحقة - عند اللزوم - من جهة أخرى . وكانت الخدمة العسكرية الاجبارية تنحصر في المسلمين من رعايا الدولة ، أما غير المسلمين فكانوا معفون من الخدمة العسكرية ، غير أنهم مقابل ذلك كانوا مكلفين بضريبة خاصة تسمى « البدل العسكري » يدفعونها عند وصولهم لسن العسكرية أو التجنيد . ومع هذا فان الأهالي المسلمين في بعض الولايات أيضاً كانوا معفون من الخدمة العسكرية.

كأهالى ولايات استانبول وكريت ، وجزائر البحر الأحمر ، وطرابلس الغرب والحجاز . كما كان أهالى ولاية اليمن العثمانية من جملة المعفون من الخدمة العسكرية . وقد اعفى قانون الخدمة العسكرية بعض الأفراد من الخدمة لبعض الأسباب . كما أن هذا القانون لم يطبق على العشائر البدوية (١) وكانت كل فرقة في الجيش العثماني تضم لواءين من المشاة في كل منهما طابور قناصة . وكل لواء ينقسم الى آلايين ، وكل آلى كان يتألف من أربعة طوابير . وتجدر الإشارة الى أن القوات العسكرية العثمانية كانت تتألف من الوحدات التالية :

١ - المشاة :

٦٩ لواء ، ٣١ منها في الولايات العربية
٢٦٢ آليا ، ١٢٢ منها في الولايات العربية
١٥ طابور قناصة ، ٧ منها في الولايات العربية

٢ - الخيالة :

٣٩ آليا ، ٣١ منها في الولايات العربية
١٩٧ بلوكا ، ١٠٢ منها في الولايات العربية

٣ - مدفعية الصحراء :

٣٣ آليا ، ٩ منها في الولايات العربية
٢٣١ بطارية ، ٧١ منها في الولايات العربية

٤ - مدفعية الاستحكام :

١٨ طابورا ، ٦ منها في الولايات العربية

٥ - الهندسة :

١٩ طابورا ، ٦ منها في الولايات العربية (١) .

وقد أقام الأتراك العثمانيون عددا من المستشفيات العسكرية لمعالجة المرضى والجرحى من الجنود العثمانيين ، وقد أقيم بعضها في عدد من المدن العربية كدمشق ، وحلب ، وبيروت ، وبغداد ، وحلة ، وكركوك ، وجدة ، وطرابلس الغرب . وفي ولاية اليمن العثمانية أقام الأتراك مستشفيات عسكرية في صنعاء والحديدة وعسير كانت تقدم خدماتها الطبية لجنود الجيش السابع العثماني المعسكر في الولاية .

(١) ساطع المصري : المصدر نفسه ، ص ٢٥٢ .

(٢) ساطع المصري : المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

وجدير بالذكر أن الجيش السابع العثماني المرابط في اليمن كانت تتألف
وحداته من عساكر نظامية على النحو التالي :

ألوية المشاة هناك كانت تحمل الأرقام التالية : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ،
وأما الآليات ، فكانت تحمل الأرقام التالية :

٤٩ ، ٥٠ (تابعان للواء ٢٥)

٥١ ، ٥٢ (تابعان للواء ٢٦)

٥٣ ، ٥٤ (تابعان للواء ٢٧)

٥٥ ، ٥٦ (تابعان للواء ٢٨)

هذا بالإضافة الى وجود طابوري قناصة ، رقمهما ١٣ ، ١٤ (١) .

تشكيلات الجندارمة من اليمنيين :

وبالإضافة الى التشكيلات العسكرية العثمانية في اليمن التي كان قوامها
جنود الجيش السابع العثماني ، فقد عرفت اليمن أيضا جنود « الضبطية » أو
« الحميدية » أو « الجندارمة » من اليمنيين أنفسهم . إذ حاول الأتراك العثمانيون
في عهد الوالي العثماني اسماعيل حقي باشا الذي تولى حكم اليمن في سنة
١٨٧٨ (١٢٩٥ هـ) أن يكونوا من بين صفوف الشعب اليمني تشكيلات
للجندارمة لمساعدتهم في حفظ الأمن في البلاد ، وحفظ النظام في الأسواق
التجارية ، وتبليغ أوامر الإدارة العثمانية الى المعنيين من أفراد الشعب اليمني ،
ونقل الرسائل والبرقيات الحكومية ، وحماية محصل الضرائب ، ومرافقة
المبعوثين والمسافرين الذين تتعهد الإدارة العثمانية بتأمينهم .

وقد تكون هذا التشكيل من اختارتهم الإدارة العثمانية في اليمن من
بين رجال القبائل اليمنية ، وبخاصة القاطنين منهم في المناطق الجبلية لما عرف
عنهم من قوة الشكيمة وشدة التحمل . كما ضم العثمانيون الى هذا التشكيل
عددا كبيرا من اليمنيين القاطنين في السهول الرملية في تهامة ، والذين تميزوا
بأن منهم الى جانب العرب اليمنيين كثيرين من السودانيين والأحباش والصوماليين،
وكان معظم هؤلاء يمتطون ظهور الجمال التي تعد أنسب وسيلة للانتقال في
سهول تهامة الرملية .

وكل كتيبة من الجندارمة تتكون من أربع فصائل ، وتلقى أوامرها من
مركز قيادتها بعاصمة الولاية ، وقد وزعت فصيلتان من هذه الكتيبة في أرجاء
اليمن حيث تقوم كل منهما في المواقع المحددة لها بالمهام الملقاة على عاتقها .

(١) ساطع الحصري : المصدر نفسه ، ص ٢٥٦ .

بينما تعسكر الفصيلة الثالثة في صنعاء لتكون على أهبة الاستعداد للتوجه في أي اتجاه تحدده الإدارة العثمانية . أما الفصيلة الرابعة فكانت خدماتها بصفة دائمة تنحصر في مقر الحكومة بمدينة صنعاء عاصمة الولاية (١) .

وفضلا عن الفصائل الأربع سالفة الذكر فانه قد وجدت فصيلة أخرى من الجندارمة الراكبين في اليمن عرفت باسم « السوارى » وكانت تنقسم الى أربع مجموعات . كانت المجموعة الأولى تقوم بمهمتها في مدينة الحديدة بينما مجموعتان منها موزعتان في أرجاء الولاية ، أما المجموعة الرابعة فكانت تختص بالعمل في مقر حكومة الولاية في صنعاء . ويقوم رجال الضبطية السوارى بحراسة الموظفين العثمانيين من ذوى المراكز الهامة في الولاية ، وتأمين مراكز الإدارة العثمانية وتوصيل البريد والمراسلات والبرقيات الحكومية .

أما عن المرتبات الشهرية التي كان يتقاضاها رجال الجندارمة في اليمن فتتضمن في أن الفرد كان يتقاضى اثني عشر ريالاً شهرياً ، ويحصل الأومباشى على ثلاثة عشر ريالاً شهرياً بينما الجاويش كان يحصل على خمسة عشر ريالاً . على أن رجل الجندارمة السوارى كان يحصل شهرياً على ثلاثين ريالاً ، وأسباب زيادة مرتبه عن غيره ترجع الى أنه كان مكلفاً بالحصول على الدابة التي يركبها كما كان يتولى الانفاق على اطعامها والعناية بها ، وكان ذلك يكلفه مالا يقل عن عشرة ريالات شهرياً ، ويزيد هذا المبلغ بطبيعة الحال في زمن الجذب والمجاعة نظراً للارتفاع المفاجئ في الأسعار في مثل هذه الظروف . وكان الجاويش السوارى يتقاضى خمسة وثلاثين ريالاً شهرياً بزيادة خمسة ريالات عما يتقاضاه الرجل السوارى العادى . وكان لابد لكل منهما أن يستحضر دابة جديدة اذا ماتت دابته أو أصبحت غير لائقة للخدمة . أما ضابط الجندارمة الملازم فكان يتقاضى ثمانية جنيهاً شهرياً ، بينما يتقاضى رئيسه اليوزباشى اثني عشر جنيهاً في الشهر . وكان يرأس كل فصيلة ضابط برتبة بكباشى بينما يرأس الفصائل الأربع ضابط برتبة أميرالاي . على أن مرتبات الجندارمة كثيراً ما كانت تتأخر عن المواعيد المحددة لصرفها بشهور عديدة (٢) .

وكان زى رجال الجندارمة يتكون من عمامة زرقاء داكنة ، ونقبسة (جولة) ورداء له زرائر فضية . على أن معظم رجال الجندارمة اليمنيين كانوا كثيراً ما يرتدون النقبة المعتادة لدى قبائلهم والمصنوعة محلياً في اليمن (٣) .

وقد قام جنود الجندارمة اليمنيون بدور هام في اخماد الفتن وحركات التمرد مما ساعد الإدارة العثمانية على اقرار الأمور في الولاية . وكانوا يظهرون

Bury, G.W. : Op. cit., p. 167.

(١)

Bury, G.W. : Op. cit., p. 168.

(٢)

Bury, G.W. : Ibid., p. 169.

(٣)

شجاعة فائقة في اخماد الفتن ، فكان الطواير منهم يقوم مقام طواير كثيرة من الأتراك مما جعل المتمردين يخلدون الى الطاعة اثر ظهور جنود الجندارمة اليمينيين . وكانت جنسيتهم اليمينية تقربهم من رجال القبائل اخوانهم في الوطن والدين ، وتؤدي الى تصفية حركات التمرد ضد الادارة العثمانية دون قتال في بعض الأحيان . وقد شاع في ذلك الوقت أن الأتراك يتركون الصلاة ولا يحافظون على الواجبات الدينية وكثيرا ما يرتكبون المعاصي والفجور ويسبيحون شرب الخمر ، فاستباح اليمينيون لذلك قتالهم واستحلوا محاربتهم مما زاد من حدة التوتر بين الأتراك واليمينيين . وعندما استعان الأتراك بطواير الجندارمة اليمينيين في اخماد الثورات ومحاربة التمرد ، هدأت الأحوال نسبيا في البلاد ورغب كثير من اليمينيين في الحاق أبنائهم بطواير الجندارمة وترقيتهم في مناصبها (١) .

وقد أدت هذه النتيجة المرضية الى ازكاء الرغبة لدى الوالي العثماني اسماعيل حقي باشا في استبدال العساكر التركية بعساكر غيرهم من العرب اليمينيين على أن يتم ذلك دون اثاره الشك وسوء الظن لدى الأهالي اليمينيين من جهة ، أو لدى السلطان العثماني من جهة أخرى . فكتب الوالي الى الأستانة يطلب السماح له بذلك . غير أن الباب العالي كان معاطا بمن أولوا مطلب اسماعيل حقي باشا بتأويلات باطلة زاعمين أنه اتفق مع أشراف اليمن على اخراج « العساكر التركية » من هناك واستبدالها « بالعساكر العربية » والاستقلال بالولاية بعد ذلك عن سيادة الدولة . لهذا لم يوافق السلطان على مطلب الوالي وأمر بمنع أى اجراء يتخذ في هذا السبيل . بل ان الأوامر وصلت من الأستانة بعد ذلك بالغاء الطواير الحميدية بدعوى عدم وجود فائدة من الإبقاء عليها . والأدهى من ذلك أن السلطان العثماني عزل الوالي اسماعيل حقي باشا نفسه بسبب ما أشيع عن اتفاقه في الرأي مع زعماء اليمن ، مما اضطر اسماعيل باشا الى مغادرة اليمن متجهسا الى مصر حيث توفي بمدينة الامكندرية (٢) .

ولا شك أن محاولة الأتراك العثمانيين تكوين تشكيلات الجندارمة من اليمينيين أنفسهم هو حادث له أهميته في تاريخ اليمن . إذ كانت هذه التشكيلات رغم بساطتها تمثل نواة لتكوين جيش نظامي من أبناء اليمن ، ولم تكن الامامة الزيدية تساعد على نجاح هذا التشكيل بل كانت تقف عقبة كاداء في سبيل تقدمه حتى لا يكون سلاحا جديدا في يد الأتراك يدعمون به سيطرتهم على اليمن

(١) عبد الواسع الواسعي : تاريخ اليمن المسمى لدرجة الهموم والحزن في حوادثه وتاريخ

اليمن ، ط ٢ ، ص ٣٦٠ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٦٦ .

على أنه في الوقت الذي تصافت فيه الامامة مع الأتراك العثمانيين عقب الصلح الذي انعقد بينهم في سنة ١٩١١ فقد انخرط في سلك الجيش العثماني في اليمن طوعية واختيارا عدد غير قليل من أبناء الشخصيات الممتازة والأسر المحترمة ، وأبناء المشايخ ورؤساء القبائل اليمنية ، ووصلوا الى أرقى المناصب وتقاضوا أعلى المرتبات (١) .

النظام الضرائبي في اليمن أثناء الحكم العثماني :

بعد أن استعرضنا التنظيمات الادارية والعسكرية في ولاية اليمن العثمانية ، سوف نشير الى النظام الضرائبي الذي فرضه الأتراك على اليمن ، والطريقة التي اتبعوها في جمع الضرائب مما شكل أحد الأسباب الهامة في إثارة الثورات اليمنية ضد الحكم العثماني .

لقد وجد اليمنيون أنفسهم عدة مرات في تاريخهم الحديث أمام سلطتين كانت كل منهما تدعى لنفسها حق جباية الضرائب . فإثناء خضوع اليمن للحكم العثماني كان الامام الزيدى يطالب الشعب اليمني بالزكاة والعشور تبعا لما تقتضيه الشريعة وفي الوقت نفسه كان الأتراك يطالبون اليمنيين بالضرائب المختلفة كالجمارك وغيرها (٢) . فالامام الزيدى اعتاد أن يأخذ من المسلم اليمني أعشار الأرض عينا ، وكان انتاج الأرض الزراعية من الشمار يقيم ثمنه ويدفع أصحابه العشر نقدا للامام . وهناك أيضا زكاة المواشي والدواب . وزكاة التجارة والمخازن ثم الزكاة الأصلية ومنها الفطر أى زكاة البدن وتدفع في رمضان ، وزكاة الحلي « حلى النساء » من ذهب وفضة . ويضاف الى ذلك كله أمانة الجهاد عند الحاجة اليها أثناء الحروب . كما كان هناك رسم مفروض على يهود اليمن يدفعونه للامام باعتبارهم ذميون عليهم دفع الجزية وهى ثلاث درجات : ثلاثة ريالات في السنة على الغنى ، وريالان على المتوسط ، وريال ونصف على الفقير . وكل هذه الضرائب كانت تدعى في اليمن زكاة ، وكل ما يجمع من العشور والأموال كان يحفظ في بيت المال الذي له فروع في جميع الأقطار . وفي هذه الفروع أو المستودعات كانت توجد دائما كميات من الحبوب والبن وغيرها من لوازم المعيشة ، التي لا يصرف شيء منها الا بأمر من الامام . على أنه من حسنات بيت المال ، أن يقرض المحتاجين مما فيه ، ويستوفى الدين منهم من الموسم الجديد دون تحصيل فائدة لأنها ممنوعة اطلاقا في اليمن سواء في التجارة أو في المعاملات الأخرى وذلك تبعا لما توجبه الشريعة الاسلامية

(١) اليمن النهوبة المكتوبة : (مجهول المؤلف) ، ص ٢٥ .

(٢) سلفاتور أبوننى : مملكة الامام يحيى - رحلة في بلاد المسيرية السميدة - ط ١

وما دون القروض فما كان ينفق من بيت المال سوى القليل لأن الامام الزيدى فى الوقت الذى كان يسيطر فيه على أمور البلاد كان يحصل على خراج آخر هو الجمرى ورسم القوافل . فكل ما كان يدخل الى صنعاء من عدن او من الحديدة كان يدفع رسماً معلوماً على كل جمل وكل دابة محملة . ومن هذه الرسوم كان ينفق الامام على مظاهر حكمه بينما بيت المال ما كان ينفق منه الا القليل وقد كانت هذه الضرائب عامة مثار شكوى اليمنيين وتذمرهم (١) . وعندما خضعت اليمن للحكم العثمانى تولى الأتراك جمع الضرائب من اليمنيين حتى يتمكنوا من تغطية نفقات الحامية العثمانية فى اليمن ، وأن يقيموا بعض المشروعات والمرافق العامة التى تخدم مصالح الأتراك بصفة خاصة ، ومصصلحة اليمنيين بصفة عامة ، التى اهتم بها بعض الولاة الأتراك المصلحين فنالوا تقدير الشعب اليمنى . على أن كثيرين من الولاة والمتصرفين الأتراك استغلوا جمع الضرائب لمصلحتهم الشخصية ، واستبدوا فى تحصيلها بشتى الطرق وأعقب الوسائل ، مما أثار حقد اليمنيين وأشعل نيران ثورتهم ضد الحكم العثمانى . ويستعرض نزيه مؤيد العظم - الذى قام بزيارة اليمن فى الأربعينات من القرن الحالى - الطريقة التى اتبعها الأتراك فى جمع الضرائب من اليمنيين والمؤامرات التى كان يدبرها بعض الولاة لتحريض الباب العالى عليهم مما كان يعمق الهوة بين اليمنيين والأتراك ويولد الحقد والكراهية بينهم ، فيقول :

« كان يخرج المتصرف أو الوالى أو الحاكم العثمانى من محل وظيفته الى الأرياف والجبال ليجمع الأعشار ويجبى الضرائب ، فيأخذ لنفسه جميع ما يمكنه تحصيله من الأهالى الفقراء ويعود الى محل وظيفته دون أن يعطيهم سنداً أو وصلاً ، ويقول لحكومته بأن الأهالى عاصون عليه لا يرغبون فى دفع الضرائب له فتسير الحكومة (أى حكومة الولاية) الجنوش عليهم فتنبههم وتخرب بيوتهم .. وتكتب الى الباب العالى (فى الاستانة) بأن أهل اليمن عصوا الحكومة ، وأنهم أشقياء يدينون بدين (الزيدية) ولا يطيعون الأوامر الشاهانية ولا يعترفون بالخلافة العثمانية ، ولما كان أولو الأمر والنهى فى القسطنطينية جهالاً لا يفهمون ما هو المذهب الزيدى وما هى حقيقة أخبار اليمن ، كانوا يأخذون بهذه الدعايات الكاذبة ويؤيدون سياسة موظفيهم فى اليمن ويمدونهم بالجند والسلاح والعتاد ويأمروهم بأخضاع اليمنيين بالسيف والمفع . ولذلك كانت اليمن فى حرب دائم مع الترك » (٢) .

على أنه بعد عقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى فى سنة ١٩١١ ، كان موظفو الترك يجمعون الزكاة باسم الامام الزيدى من أتباعه

(١) أمين الريحانى : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .
(٢) نزيه مؤيد العظم : رحلة فى بلاد العربية السمينة ، ص ١٥٤ .

اليمنيين الزيديين الذين يدفعونها لآمامهم ، وكان الأتراك يقدمون ما يجيبونه من زكاة للآمام بعد استقطاع اثنين ونصف فى المائة لصالحهم كبديل للجباية .

السياسة المركزية المتطرفة فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى :

أشرنا فيما سبق الى أن قانون الولايات الذى أصدرته الدولة العثمانية فى سنة ١٨٦٤ والذى كان جزءا من « التنظيمات » الجديدة بدت آثاره واضحة نسبيا فى بلاد اليمن التى عاد اليها العثمانيون وأخضعوها لحكمهم فى سنة ١٨٧٢ ، وإن لم يطبق هذا القانون تطبيقا تاما فى تلك الولاية . وكان هذا القانون نتيجة للمحاولات التى قامت بها فئة من رجال الدولة العثمانية انتشرت بينهم روح الإصلاح لاتخاذ دولتهم من الانبيار الداخلى ومن التدخل الأجنبى . وفى الداخلى كانت الزراعة فى الدولة فى حالة يرثى لها رغم أنها مهنة الأغلبية من السكان ، وتعرضت البلاد لخطر الفيضانات نتيجة لعدم الاهتمام بتنظيم الرى والصرف ، وأهملت الطرق البرية والنهرية ، كما أهملت الموارد الطبيعية للبلاد . وقد وصلت الدولة العثمانية الى حالة سيئة من التخلف الصناعى لأنها لم تستفد من الانقلاب الصناعى الذى يعد الأساس الحديث للحضارة بل انها على العكس كانت ضحية له لأن منتجاتها التى أنتجتها بوسائلها القديمة لم تستطع أن تنافس ، حتى فى أسواقها الداخلية ، المنتجات الأوروبية الجيدة الرخيصة (١) .

أما بالنسبة للتدخل الأجنبى فقد تمتع الأجانب بنفوذ خطير فى الدولة العثمانية ، واحتلوا مناصب هامة فى إدارتها ، ومنحوا الامتيازات المعروفة ، ووضعت الميزانية العثمانية برغم ما كانت تعانيه من نقص فى الإيرادات ، وسوء تدبير فى المصروفات - تحت سيطرة « إدارة الدين العام العثمانى » التى تألف مجلسها من ممثل عن كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والامبراطورية النمساوية المجرية وتركيا . بل ان الحكومات الأجنبية لم تقنع بتدخلها هذا ، اذ كانت تسعى الى تحطيم الامبراطورية العثمانية نفسها وتقسيمها فيما بينها . ولم يحل دون ذلك سوى تنافس هذه الحكومات الأجنبية حول وراثة أملاك « الرجل المريض » ، فعملت هذه الحكومات سواء بإرادتها أو برغم أنفها من أجل المحافظة على بقاء الدولة العثمانية أطول مدة ممكنة .

وكان من الطبيعى أن يؤثر ذلك الوضع العام غير المستقر للامبراطورية العثمانية على الواقع الداخلى فى ولاية اليمن التابعة لها . وعلى الرغم من الترابط

(١) Earle : Turkey, The Great Power and Baghdad RailWay, pp. 9-12.

الدينى بين اليمنيين والعثمانيين فى عصر فاق الدين فيه الاتجاهات القومية ،
وبخاضة فى بلاد اليمن البعيدة عن التأثيرات الغربية ، فقد حدث تنافر سياسى
بين الجانبين اليمنى والعثمانى نتيجة لفساد الموظفين العثمانيين العاملين فى اليمن
وسوء ادارتهم كانعكاس طبيعى للحالة العامة السيئة فى دولة أصابها الشيخوخة ،
وكاد يلحقها الانهيار (١) . وقد أدى هذا التنافر السياسى الى قيام الثورات
اليمنية المتتالية ضد الحكم العثمانى مما كلف العثمانيين الكثير من الأرواح
والأموال .

على أن رجال الإصلاح فى الدولة العثمانية رأوا أن يضعوا حدا لنزوات
السلطين واستبدادهم ، وأن يقضوا على فساد رجال الحاشية التى تكونت حولهم
ووجدوا أن ذلك لن يكون الا بإصدار « قانون أساسى » يفهم السلطان أن سلطته
ليست مطلقة بل « مشروطة » بقيود وحدود يعينها ويقررها الدستور . وقد
سعى أحدهم وهو مدحت باشا مع جماعة من زملائه المصلحين الى تحقيق هذه
الفكرة ، واستطاع فى آخر الأمر أن يحمل السلطان عبد الحميد الثانى على إصدار
« القانون الأساسى » (٢) عقب توليه العرش بعد خلع السلطان عبد العزيز لفساد
حكمه والسلطان مراد الخامس لمرضه فى سنة ١٨٧٦ ، أى بعد اقامة الحكم
العثمانى فى اليمن بأربع سنوات . وقد وضع « القانون الأساسى » موضع
التنفيذ ، وجرت انتخابات عامة ، واجتمع مجلس النواب الذى كان يسمى
« مجلس المبعوثان » باعتبار النائب مبعوثا من أهالى دائرته الانتخابية ... كما
اجتمع مجلس الأعيان « الشيوخ » وقد اشترك فى الانتخابات أهالى الولايات
العربية ، وقام البعض من نواب العرب فى المجلس بدور هام خلال
المناقشات (٣) .

غير أن الأمر بالحياة الدستورية لم يطل لأن السلطان عبد الحميد لم يعلن
الدستور بدافع من الاخلاص العميق له ، فسرعان ما ضاق ذرعا بالحياة
النيابية والنواب . وكانت المعارضة فى مجلس المبعوثان - وقد تزعمها فريق من
النواب معظمهم من العرب ، الى جانب فريق من النواب الأتراك ، وفريق آخر
من النواب الأرمن - شديدة الوطأة على عبد الحميد . على أن معارضة العرب
لم تكن دفاعا عن قضاياهم التى لم تكن بعد قد ظهرت للوجود ، بل كانت دفاعا
عن مصلحة الدولة العثمانية خاصة حينما تآزمت الأحوال فيها نتيجة الحرب
التي دارت فى تلك الآونة بينها وبين الدولة الروسية ، وتنازلت الهزائم الجيش
العثمانى أمام الجيش الروسى - وإن ما أخرج عبد الحميد من المعارضة أنها لم
تقتصر على انتقاد الحكومة والوزارة بل تعدتها الى مهاجمة السلطان نفسه .

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٢) للاطلاع على نص « القانون الأساسى » العثمانى انظر الملحق رقم ١٢ .

(٣) ساطع الحصرى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

وقد عادت الدولة العثمانية الى نظام « الحكم المطلق » بعد أن عطل عبد الحميد أحكام الدستور وفرض على شعبه بالتدريج حكما فرديا مستبدًا ، وكانت جميع العناصر والطوائف سواسية كأسنان المشط في التعرض لاستبداده وطفقائه (١) . على أنه اتخذ مع العرب أساليب كثيرة في تنوعها للسيطرة عليهم وتشديد قبضته على بلادهم بطريقة تجمع البراعة والشدة الى المكر والدهاء ، مع محاولة الارضاء ، ولم تخل من الريب والشبهات وعدم الثقة في كثير من الأحيان . كما أخذ عبد الحميد يضرب القوميات والطوائف بعضها ببعض ويستخدم هذا العنصر ضد ذاك ، فيجمع ثور الألبان بالجنود العرب ، وبهم يرغم الأتراك على الخضوع ، وبالأكراد يذبح الأرمن ، وبهؤلاء يقضى على ثورات العرب . بل أن عبد الحميد اتبع السياسة نفسها في ضرب العرب بعضهم ببعض فكان يؤيد فئة ضد أخرى وذلك تأمينًا لفرض سيطرته التامة عليهم وتدعيمًا لمركزية حكمه على أطراف امبراطوريته . وقد حدث هذا على سبيل المثال في أثناساء الصراع الذي نشب بين عبد العزيز بن الرشيد أمير حائل وعبد العزيز بن سعود أمير نجد ، فكان عبد الحميد يقوى الأول على الثاني ويمده بالجيوش والقادة العسكريين ، غير أن ابن سعود تمكن في النهاية من الانتصار على ابن الرشيد واحتلال بلاده عدا منطقة حائل (٢) .

وكان عبد الحميد يقدر أهمية البلاد العربية التي تعتبر من أغنى المناطق العثمانية فهي تمد خزانة الدولة بالقسط الأوفر من الموارد أو ما يقدر بثلاثي واردات الميزانية (٣) كما تمد الدولة بالعدد الأكبر من الرجال لجيشها ، وتكثر فيها أملاك الأوقاف ، كما توجد بها معظم أملاك السلطان الخاصة (٤) . وكان عبد الحميد يدرك أن اليوم الذي ينفصل فيه العرب عن سلطته سيكون نذيرًا بانتهيار امبراطوريته ، لهذا حرص على تشديد المراقبة عليهم ، ومنعهم من الاتصال بالعرب المقيمين في الخارج ، ونفى من خشي نشاطه وخطره من زعمائهم ، أو استدعاه الى الأستانة لكي يبقى تحت مراقبته . غير أن عبد الحميد في نفس الوقت لم يتوان عن تعيين بعض العرب في الوظائف الشرفية كما منح المكافآت والمساعدات لمدارسهم ومؤسساتهم الخيرية وبذل المال لاصلاح وزخرفة مساجدهم في مكة والمدينة وبيت المقدس (٥) . وكان عبد الحميد بذلك يسلك سبيل

(١) حسين ليب : تاريخ المسألة الشرقية ، ص ٨٥ .

(٢) سليمان فيض : في غمرة النضال ، ص ٣٥ - ٤١ .

(٣) Bérard, V. : Le Sultan, l'Islam et les Puissances, p. 57. (٣)

Jung, E. : La Révolte Arabe t. I, pp. 15-16. (٤)

(٥) جورج انطونيوس : نقطة العرب (ترجمة حيدر الركابي) ص ٦٩ .

المدارة تجاه العرب ، ولا يلجأ الى القوة والعنف الا حينما لا يجدى اللين
والمدارة حتى لا تنفجر في وجهه الثورات القومية (١)

وكانت فكرة الجامعة الاسلامية من اهم الأساليب التي حاول السلطان
عبد الحميد الثاني أن يقترب بها الى نفوس العرب خاصة والمسلمين عامة . وكان
يهدف من هذه السياسة الى دعم موقفه الداخلي ضد الأحرار المعارضين لحكمه ،
كما أنها تعزز مركزه الخارجي وتكسبه ولاء المسلمين في جميع أنحاء العالم ،
بصفته خليفة لهم (٢) ، وبها يستطيع أيضا أن يهدد نفوذ الدول الأجنبية في
مستعمراتها التي يسكنها عشرات الملايين من المسلمين (٣) . وكانت موجة
الشعور الديني تجتاح أرجاء العالم الاسلامي في أواخر القرن التاسع عشر كرد
فعل للحركة الاستعمارية الأوروبية الطاغية . وكان على رأس دعاة هذه الحركة
الدينية جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومصطفى الغلاييني ورشيد رضا ، وقد
أخذ السلطان عبد الحميد يستميل الشخصيات الدينية وزعماء العالم الاسلامي
اليه كممثل وراع لفكرة الجامعة الاسلامية .

كما سار السلطان عبد الحميد في سياسة ربط البلاد العربية بشبكة من
الأسلاك البرقية واسعة النطاق . ثم حاول تعزيزها بالخطوط الحديدية لكي
يتمكن من دفع الجند من أهون السبل وأقصر الوقت الى الولايات العربية لقمع ما قد
يحدث من ثورات وانتفاضات (٤) . ورأى عبد الحميد أن ينفذ مشروع سكة
حديد الحجاز ويصلها بسكة حديد بغداد التي كانت قيد التأسيس لتيسير السفر
الى الحج وخدمة المسلمين (٥) . وكان يرمى من هذا المشروع الى أغراض مختلفة
كلها تختم نفوذه ومكانته في العالم الاسلامي عامة وبين العرب خاصة ، وتعزز
سياسته المركزية المتطرفة وحكمه الفردي المستبد . فالمشروع سيسهل الحج
بتقصير مدة الرحلة ويجعله في متناول الجميع فيزيد الاختلاط والتآلف بين
المسلمين ، الى جانب أنه ييسر نقل الجند بسرعة لقمع الثورات (٦) ، وللدفاع
عن أطراف السلطنة ويساعد على التبادل التجاري وعلى نقل الأفكار وانتشارها
وعلى تنمية الحياة الزراعية على طول خط سيره ، وعلى توطيد سلطة الخليفة ،
والقضاء على دسائس الانجليز ومؤامراتهم في البحر الاحمر والجزيرة
العربية (٧) .

(١) Mandelstone, A. : La Turquie, p 8.

(٢) محمد آفيس (دكتور) : الدولة المتعالية والفرق العربي ، ص ٢٣٩ - ٢٤٢ .

(٣) Edib, H. : Conflict of East and West in Turkey, p. 79.

(٤) Zeine, Z. : Op. cit., p. 54.

(٥) محمد كرد علي : خطط الشام ، ج ٥ ، ص ١٨٩ .

(٦) جورج الطرييوس : المصدر السابق ، ص ٧٢ - ٧٣ .

(٧) محمد عبد الله ماضي (دكتور) : التهافت الحديثة في جزيرة العرب ، ج ١ ص ١١١ .
Bérard, V. : Op. cit., p. 72.

وجدير بالذكر أن اتجاه السلطان عبد الحميد الى بناء السكك الحديدية في طرفي بلاد العرب الذي جاء في مستهل القرن العشرين ، أيقظ في نفس الدول الأوروبية شعور الاستياء التام وعلى رأسها الحكومة الانجليزية . اذ رأت وراء هذه السياسة شبح الاخطبوط الألماني الذي لم تتورع الدول الأوروبية عن القول بأن الجامعة الاسلامية كانت مطية له (١) ، والذي بدأ يطل برأسه ويظهر كأخطر منافس للنفوذ البريطاني في البلاد العربية .

على أن سياسة عبد الحميد المركزية التي سار عليها في حكم الولايات العربية وغيرها كلفتها الكثير من المتاعب الداخلية والخارجية ، وأثارت عليه نقمة قسم كبير من العرب وتجلت هذه النقمة في الثورات العديدة التي ظهرت بين القبائل العربية ، وهي وإن كانت ذات طابع محلي محدود ، إلا أنها جاءت كرد فعل لتشديد قبضته على بلادهم مما فجر سخطهم على حكمه المستبد ، وعلى مظالم الحكام والموظفين الترك ، الذين عاثوا فسادا في البلاد واستنزفوا أموال الأهالي وأساءوا معاملتهم (٢) . وتاريخ اليمن يعكس لنا صورة حية لثورات العرب ضد الأتراك العثمانيين وسياستهم المركزية المتطرفة في عهد عبد الحميد .

وتجدر الإشارة الى أن مركزية عبد الحميد لم تكن في صالح عنصر أو فئة معينة ، بل كانت ترمى الى بسط حكمه الفردي وسيطرة الدولة بصفتها العثمانية الاسلامية . ولهذا فقد بقيت اللغة التركية هي لغة الدولة الرسمية دون غيرها من اللغات ، كما بقي العنصر التركي هو العنصر المتغلب على شئون ووظائف الدولة . وقد تم ذلك دون مناداة بالعنصرية والتعصب العنصري وبسياسة التتريك جنسا ولغة كما كان الأمر فيما بعد في عهد الاتحاديين . بل إن اللغة التركية كانت مفروضة دون ضجيج أو جلبة ، اذ كانت معرفة اللغة التركية شرطا لتولي وظائف الدولة والترشيح الى مقاعد مجلس النواب (٣) ، كما نصت على ذلك في المواد ١٨ ، ٦٧ من الدستور ، ولم يتغير الأمر في عهد الحكم المطلق الذي فرضه السلطان عبد الحميد .

ويهمنا كثيرا أن نعرف أن عبد الحميد فضل القيادة العسكرية في الولايات العربية عن السلطة الادارية (٤) خوفا من أن يلجأ الولاة الى الاستقلال ، ولكي تبقى السلطتان رقيبتين بعضهما على بعض (٥) . وكان عبد الحميد يتدخل

(١) Pinon, R. : L'Europe et l'Empire Ottoman, p. 388.

(٢) توفيق على برو : المصدر السابق ص ٤٥ - ٤٦ .

(٣) Fesh, P. : Constantinople aux derniers jours d'Abdul Hamid, p. 268.

(٤) علي طريف الاظمي : مختصر تاريخ بغداد ، ص ٢٤٥ .

(٥) Midhat, A.H. : Midhat Pasha, p. 51.

بنفسه في كل أمور الدولة لعدم ثقته بأعوانه . وإذا كان العرب قد عانوا من سلطان عبد الحميد المطلق وحكمه الفردي المستبد فإن الأتراك أنفسهم تقموا على سياسته وحاول الكثيرون من مصلحيهم اقناعه بالأخذ بسياسة الإدارة اللامركزية وإعادة الحياة الدستورية ، غير أن محاولاتهم لم تكن تلقى شناية منه . وكان رفض السلطان الاستجابة الى توصيات مدحت ، عندما كان واليا على سوريا ، بوجوب الأخذ بالنظام اللامركزي لتكليف الإدارة في الولايات وفقا لأحوال السكان وعاداتهم وتقاليدهم وحالتهم الاجتماعية ، سببا في استقالته من ولاية سوريا (١) .

وجدير بالذكر أن العرب في ذلك الوقت تنبهوا وشعروا بروابط صلة الرحم بينهم وبين اخوانهم في الجزيرة العربية ، ومما يقيم الدليل على ذلك أن بعض قطاعات الجيش في دمشق وأفرادها من العرب رفضوا أن يحاربوا أشقاءهم عرب الجزيرة . بل إن عددا كبيرا من هذه القوات انضموا الى يني جنسهم الثائرين بكامل معداتهم وأسلحتهم لمحاربة الأتراك (٢) ، وسنلاحظ هذه الظاهرة أثناء ثورات الشعب اليمني ضد الأتراك العثمانيين في فترة حكمهم لليمن .

ونظرا لأن معظم المراكز الرئيسية في الاستانة أثناء الاستبداد الحميدي انتقلت الى أيدي المرتشين والجشعين ، فقد تحولت بعض الدوائر والوزارات الى أسواق سوداء تباع وتشترى فيها الوظائف ، والرتب والأوسمة والامتيازات ومن الطبيعي أن هذا الفساد لم يبق مقتصرًا على العاصمة وحدها بل سرى الى الولايات أيضا . كما أن تضخم نفقات القصر والعاصمة كان يؤدي الى الاضرار بالولايات ، لأن الولاة كانوا يضطرون الى تقديم مرتبات العاصمة على كل شيء آخر . ولذلك كانت الخزائن المحلية تعجز عن دفع رواتب الموظفين في أوقاتها المعينة . وكثيرا ما كانت الرواتب تتأخر وتتراكم مدة شهور عديدة . وكان ذلك يدفع معظم الموظفين في الولايات الى الارتشاء دفعا فيزيد في عوامل الفساد زيادة هائلة ويؤدي الى قيام الثورات ضد الحكم العثماني (٣) .

وهكذا فإن من يتتبع تطور سياسة العثمانيين في حكم الولايات التابعة لهم منذ عهد السلطان محمود الثاني في سنة ١٨٠٨ الى نهاية عهد السلطان عبد الحميد الثاني في سنة ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ لا يسمعه الا أن يلاحظ خلال قرن من الزمان أن اتجاه هذه السياسة سار دائما في خط واحد متصل في جوهره ، لا ينحرف ولا يتغير الا في بعض الجزئيات الصغيرة . وكان الهدف دائما هو مركزية الحكم وصهر العناصر في بوتقة واحدة ، أرادها عبد الحميد ومن أتى

مديق الدموجي : مدحت باشا ، ص ١٥٠ .

Pinon, R. : Op. cit., p. 378.

(٢) ساطع الحميري : المصدر السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

قبله عثمانية ذات مظهر اسلامي ، وركزوها على الناحية الادارية ، ثم أرادها الاتحاديون الذين أطاحوا بحكم عبد الحميد قومية تركية وركزوها على الناحيتين الادارية والسياسية ، بمعنى أنهم أرادوا أن يمحوا كل ما يمت الى خصائص الأجناس الأخرى وامتيازاتهم الدينية والطائفية وتنظيماتهم بصفة (١) . وقد سلك هؤلاء جميعا من أجل تحقيق المركزية طريقا واحدا هي سياسة الريبة والتوجس ، والدس والاغراء ، والمكر والدهاء ، حتى اذا فشلت هذه التدابير لجأوا الى القمع والعنف وتسيير الحملات وسفك الدماء (٢) . وتاريخ اليمن في أثناء خضوعه للحكم العثماني يتمثل فيه التطبيق الفعلي لسياسة العثمانيين المركزية بكل السبل التي اتبعوها لتحقيق هذه السياسة ، مما أدى الى قيام عدة ثورات يمنية عارمة على النحو الذي سنتناوله بالدراسة في الصفحات التالية .

ثانيا - فساد الادارة العثمانية في اليمن وموقف اليمنيين ازاءها :

ذكرنا في الفصل السابق أن الأتراك العثمانيين بعد دخولهم صنعاء في سنة ١٨٧٢ قاموا بعدة عمليات حربية توسعية لبسط نفوذهم على بقية اجزاء اليمن . وقد حارب الأتراك أمير كوكبان أحمد بن محمد شرف الدين وسيطروا على بلاده الواقعة في شمال غربي صنعاء وعلى المنطقة الخاضعة لادارته التي كانت تمتد في غرب كوكبان حتى بلاد تهامة . كما أخذ العثمانيون ثورة قبيلة الحدا اليمنية وقتلوا رئيسها . وقد حدث ذلك في عهد الوالي العثماني أحمد مختار باشا في سنة ١٨٧٢ . ونجح الأتراك كذلك في اخماد ثورة قبيلة خولان في عهد الوالي أحمد أيوب في سنة ١٨٧٣ (١٢٩٠ هـ) . وفي ذلك الوقت ظهر في تهامة رجل يدعى السحر والمعرفة بعلم الكيمياء استطاع أن يجمع حوله العامة من أهالي تهامة ، وبخاصة من قبيلة خولان الشائرة ، ودعاهم الى مقاومة الحكم العثماني في اليمن . وقد وجه الأتراك قوة من عساكرهم استطاعت أن تجبر هذا الرجل على الهروب وتفرق أتباعه ، وتخضع منطقة تهامة للادارة العثمانية .

ولم تقف ثورات القبائل عند هذا الحد ، اذ ثارت قبيلتا أرحب وحاشد وتمردتا على الادارة العثمانية في نهاية عهد الوالي أحمد أيوب ، ثم واصلتا حركة التمرد في عهد خلفه الوالي مصطفى عاصم في سنة ١٨٧٦ (١٢٩٣ هـ) . وقد استطاع الأتراك أن يخضعوا القبيلتين بعد حروب عنيفة ، وبعد أن منى الجانبان

Nicolaides, N. : Une Année de Constitution, p. 51.

(١)

(٢) توفيق علي برو : المصدر السابق ، ص ٤٧ - ٤٨ .

بخسائر فادحة . وبلغ من قسوة الأتراك في اخضاعهم للقبيلتين أن أحضروا رموس القتلى الى صنعاء يحملها الأسرى من رجال القبيلتين ، ليث الرعب في قلوب اليمنيين . واضطر رؤساء القبيلتين أن يقدموا للوالى العثماني فروض الطاعة والولاء ، فحاول الوالى من جهته أن يستميلهم الى جانبه ، وأخذ ينعم عليهم بالمنح والعطايا (١) . وقد أراد بذلك أن يخفف من وقع أسلوب العنف والشدّة في نفوسهم بعد أن أعلنوا له طاعتهم ، واعترفهم بالحكم الجديد .

على أن أسلوب العنف والشدّة والقسوة الذى اتبعه الأتراك في اخماد ثورات القبائل اليمنية ضد الحكم العثماني الجديد لم يحجم اليمنيين عن مواصلة الثورة . فقد أعلن أهالى جبل البخارى - الواقع في بلاد المخادر جنوبى صنعاء - ثورتهم على حكم الترك وتمردهم على الادارة العثمانية . لهذا توجه اليهم قائمقام مدينتى « جبلة » و « اب » على رأس قوة تركية يساندها عدد من رجال قبيلة ذى محمد اليمنية ممن انحازوا للأتراك فسيطروا على جبل البخارى بعد أن قتلوا الكثيرين من أهله ونهبوا أموالهم .

ولم يكتف الأتراك باتباع سياسة العنف والقسوة مع رجال القبائل اليمنية التى تمردت عليهم ، بل انهم فعلوا ذلك مع عدد كبير من علماء اليمن ، اعتقادا منهم بأن العلماء يشيرون القبائل اليمنية ضدهم ، ويحرضونهم على التمرد والعصيان . وكان يزكى هذا الاعتقاد أن العثمانيين قربوا اليهم بعض الوصوليين وعينوهم في بعض وظائف الادارة ، فأخذ هؤلاء يوقعون بينهم وبين علماء اليمن بمن تمسكوا بالثورة ضد الترك وعدم الاذعان لهم . وكان للوالى العثماني مصطفي عاصم نائبا في المحكمة الشرعية بصنعاء يدعى عيسى بن الله الصباغ الطرابلسي ، وكان هذا النائب يتعرض كثيرا للمذاهب ويسبب الوقعة والخلاف العقائدى بين الوالى وأهل اليمن ، ويفرى الوالى على حبس العلماء ونفيهم . لبتتر مقاومتهم وتمردهم ، ولتخظيم معنويات الشعب اليمنى فيذعن للحكم الجديد . وقد أعد هذا النائب قائمة بأسماء العلماء ، وأمر باحضارهم الى دائرة الحكومة بصنعاء ، ثم أعد ثلاثة طوابير من الجنود الأتراك بميدان الحكومة أحاطوا بالعلماء عند خروجهم من عند الوالى وساقوهم الى السجن ، ثم أمر بإرسالهم الى الحديدة بعد شهرين حيث مكثوا مسجونين فيها مدة عامين كاملين . وقد بلغ عدد هؤلاء العلماء قرابة الأربعين وكان من بينهم محمد حميد الدين والد الامام يحيى ، ورئيس العلماء أحمد بن محمد الكبسى ، وزيد بن أحمد الكبسى وحسين بن علي غمضان . وقد استشهد بعض هؤلاء العلماء بعيدا عن أهلهم وذويهم أمثال محمد بن محمد المطاع ، وعلي بن محمد الجديري ، ومحمد ابن اسماعيل عشيخ ، وكان الأخير ضريرا معروفا بغزارة علمه وسعة أفقه ،

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

وقد تدخل بعض أهالي صنعاء دون جدوى للإفراج عنه ، ومن بينهم محمد عيقان الذى طلب من الشيخ محسن معيض رئيس مدينة صنعاء أن يلتمس من الوالى الإفراج عنه ، نظرا لأنه لا يقحم نفسه فى إثارة الفتن وليس له علاقة بأمور الدولة . غير أن هذا المسعى لم يشفع لعشيش لدى الوالى ، وانتهى الأمر باستشهاده بعد نفيه فى سجن الحديدة (١) .

وعندما تولى حكم اليمن الوالى العثماني اسماعيل حقي باشا فى سنة ١٨٧٨ (١٢٩٥ هـ) فقد أمر بإطلاق سراح العلماء اليمنيين مستجيبا لوساطة محمد عارف المارديني الذى كان يعمل قاضيا فى الحديدة ، وكان هذا القاضى عالما محبا للعلم وأهله . وقد رأى اسماعيل باشا أن يستجلب اليه قلوب اليمنيين بالإفراج عن علمائهم المسجونين آملا أن يؤدى ذلك الى تهدئة الأمور وإقرار السلام فى الولاية . وقد استبشر اليمنيون خيرا بوصول هذا الوالى وبإفراجه عن العلماء اليمنيين وبالمحاولات التى بذلها لنشر لواء العدل ومحاربة الرشوة والفساد وسوء استغلال السلطة لدى الموظفين الأتراك ، مما أدى الى تهدئة الأمور نسبيا فى البلاد . وقد أنشأ هذا الوالى « مكاتب رشدية » فى اليمن لتعليم أبنائه وتهذيبهم ، كما كان أول من شكل طوابع (الحميدية أو الجندرية أو الضبطية) من العرب اليمنيين أنفسهم للاعتماد عليهم فى إقرار الأمن الداخلى والقيام بالخدمات الحكومية فى أرجاء الولاية (٢) . غير أن ذلك كان سببا فى عزله على النحو الذى أوضحناه فى الصفحات السابقة نتيجة لخشية الباب العالى أن يستغنى الوالى بهؤلاء عن الجنود الأتراك ويستقل بالولاية عن سيادة الدولة .

وجدير بالذكر أن العثمانيين بعد أن دخلوا صنعاء فى سنة ١٨٧٢ واضطروا الإمام على بن المهدي الى تسليمهم سجلات الإدارة ، وقيدوا حريته ورتبوا له راتبا شهريا يقيم به أوده ، فأنهم أخفقوا فى بسط نفوذهم على الجهة الشمالية من اليمن التى بقيت تحت حكم الإمام المتوكل محسن بن أحمد الى أن توفى فى سنة ١٨٧٨ (١٢٩٥ هـ) . وبعد وفاة هذا الإمام بسنة أشهر قام بالدعوة لنفسه فى جبل الأهنوم الإمام الهادي شرف الدين محمد ، وانتقل الى هجرة صعدة وبدأ كفاحه ضد الترك فى هذه الجهات . وقد عاصر الإمام الهادي الوالى العثماني محمد عزت باشا الذى تولى حكم اليمن عقب عزل اسماعيل حقي باشا فى سنة ١٨٨٢ (١٢٩٩ هـ) . وقد بذل عزت باشا جهودا من أجل تأليف العرب اليمنيين مع الأتراك فما يساعد على إقرار الأمور فى الولاية ، غير أن انتشار الرشوة والفساد والمكر والخداع بين الموظفين الأتراك ، أوجد كل

(١) الواسمى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٢) الواسمى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٦٩ - ٢٦٠ .

تلك الفرقة وذلك الشقاق بينهم وبين اليمنيين . بل ان نزاعا جسيما بين الطرفين نشب على أشده في خولان وقضاء حجة . مما اضطر الوالي العثماني الى التدخل لتهدئة الموقف بعد أن وقعت معارك عنيفة بين العرب والأتراك .

وفي عهد الوالي عثمان باشا الذي تولى حكم اليمن في سنة ١٨٨٨ (١٣٠٥ هـ) أراد محمد ابن الامام الراحل المتوكل محسن أن يحصل على حماية الدولة العثمانية ويقيم في مدينة صنعاء ، وأن تصرف له الدولة راتبا شهريا وقد توسط له في ذلك لدى الدولة أحمد بن محمد الكيسي رئيس العلماء وحسن ابن حسن الأكوع مفتي الولاية ، حتى قبلت الدولة مطالبه وخصصت له ولاخوته راتبا شهريا قدره ألف ريال بأمر من الباب العالي (١) . وعندما عزل الوالي عثمان باشا من منصبه وتولى من بعده الوالي عثمان باشا توري ، فإن الوالي المعزول أرسل لابن المتوكل يخطر به عدم التزامه بما تمهد له وبأنه مشفق عليه من الوالي الجديد ، كما نصحه أن يسافر الى حاشد حيث يرسل اليه معاشه بعد أن يقسم اليمن بالألا يخون الدولة . وقد تصرف محمد بن المتوكل تبعا لنصيحة عثمان باشا .

وتجدر الإشارة الى أن تاريخ اليمن بصفة عامة مليء بذكر الزلازل وانقطاع الأمطار واغارات الجراد ، مما كان يؤدي الى اصابة البلاد بالجذب وحدوث كثير من المجاعات . ولا شك أن الحروب الكثيرة والثورات العديدة التي قام بها رجال القبائل اليمنية ضد الأتراك ومحاولة الأتراك اخمادها وقمعها بشتى وسائل القوة والقسوة والقهر ، أدت الى اهمال الزراعة وهلاك المزروعات ، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية في كثرة المجاعات وغلاء الأسعار .

وقد عانت اليمن من جراء القحط والجذب الذي أصيبت به نتيجة للعوامل المذكورة ، وخاصة في عهد الوالي العثماني أحمد فيضى الذي كان متصرفا في عسير وتولى أمر الولاية في سنة ١٨٨٥ (١٣٠٢ هـ) . وبلغ من سوء تدبير هذا الوالي أنه أرسل جنوده الأتراك الى همدان وبلاد سنحان والبستان وأمرهم بمهاجمة بيوت الأهالي ومصادرة ما فيها من حبوب . كما بالغ في الاساءة الى رؤساء العشائر أمثال محمد الشويح رئيس « ضلاع » ، وجذبه بيده في ميدان الحكومة على مرأى جمهرة من الناس . مما أثار حقد الأهالي اليمنيين على هذا الوالي وعلى الإدارة العثمانية كلها .

وقد حدثت اضطرابات عنيفة في منطقة « أرنجب » بسبب القحط وسوء تدبير الادارة العثمانية في معالجة الأمور . وقد رفع عدد من أمراء العشائر العثمانيين شكائاتهم للباب العالي موضحين ما أصابهم من الأهالي اليمنيين نتيجة

(١) الواسعي : نفس المصدر ، ط ٢ ، ص ٢٦٤ .

لفساد الأمور في البلاد بعد أن عمها القحط والجذب . وقد أرجعوا كل ذلك الى سوء تدبير الوالي العثماني وفساد سياسته وشدة جرأته وتبجحجه في اقتحام بيوت الأهالي ، ومصادرة ما فيها من حبوب أو ثروات دون مراعاة لأية حرمانات . وقد استدعى السلطان العثماني الى العاصمة الوالي أحمد فيضى ووبخه غاية التوبيخ حتى قيل انه غشى على الوالي من شدة ما تعرض له ، وقد أمر السلطان بتعيينه قومنداناً في مكة بعد أن ظل مدة عام يحكم اليمن .

وإذا كانت شكاوى الموظفين الأتراك الذين يعملون في اليمن تصل في معظم الأحيان الى الباب العالي ، فإن الشكاوى العديدة التي كان يرفعها أبناء اليمن كان وزراء الاستانة يحولون دون وصولها الى الباب العالي حتى يخفوا عنه استبداد الوالي والموظفين الأتراك تجنباً لتعرضهم لغضبه .

على أن بعض الولاة المخلصين أمثال عزيز ياشا الذي قدم الى اليمن في سنة ١٨٨٦ (١٣٠٣ هـ) بذلوا جهدهم لرفع الظلم ، ومنح تحصيل العساكر للمواد الغذائية من الأهالي ، والقضاء على الرشوة ، ووضع حد لسوء استغلال السلطة ، وإن شق ذلك على الموظفين الأتراك الذين اعتادوا أساليب الإدارة التصفية (١) .

وقد أشرنا فيما سبق عند عرض سياسة الدولة العثمانية في حكم الولايات التابعة لها في عهد السلطان عبد الحميد الى أنه كان يتدخل في كل أمور دولته لعدم ثقته بصنائه وأعوانه ، حتى أنه فصل القيادة العسكرية في الولايات عن السلطة الادارية (٢) لكي تبقى كل من السلطتين رقيقة على الأخرى (٣) خوفاً من استقلال الولاة اذا تجمع في يد كل منهم زمام السلطتين معا ، غير أن الشقاق كثيراً ما كان ينشب بين السلطتين ويؤدي الى اضطراب الأمور في الولايات العثمانية وكان يحدث هذا الشقاق عندما تحاول كل من السلطتين اظهار الأخرى بمظهر الضعف أو الخيانة مما يهز مركزها امام السلطان ويظهرها بضعف الولاة والاخلال له فيحقد عليها ويضطهد مثليها . وقد نشب مثل هذا الشقاق في اليمن بين « المأمورين العسكرية والملكوية » وعندما كتب العسكريون للباب العالي يطالبون أن يأمر الوالي بالهجوم على المناطق الخاضعة لحكم الامام الزيدى حتى يظهروا عجز الوالي أمام السلطان اذا تخاذل عن تنفيذ الأوامر . وقد أشار هؤلاء على السلطان بأن الدولة اذا تأخرت في مهاجمة الامام فإن الأخير سيهاجم المناطق الخاضعة للدولة ويستولى على ولاية اليمن بأسرها وتزول عنها السيادة العثمانية (٤) .

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٦٢ .

(٢) على طريف الأعظمي : مختصر تاريخ بغداد ، ص ٢٤٥ .

(٣) Midhat, Ali Haydar : Midhat Pasha, p. 51.

(٤) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٦٣-٢٦٤ .

وازاء هذا الموقف اضطر الوالى عزيز باشا - اثباتا لحسن نيته وإخلاصه وسلامة موقفه تجاه السلطان - أن يوجه قوة عثمانية كبيرة يقودها القائد العثماني حسين خيرى لمحاربة الامام الزيدى فى شمال اليمن ، حيث نشبت معركة عنيفة فى جبال « عيال يزيد » هزم فيها الأتراك وانسحبوا الى عمران بعد أن منيت قواتهم بخسائر فادحة . وقد زعم بعض المأمورين العسكريين أن هزيمة الترك ترجع الى أن الشيخ عبد الله بن أحمد الضلعى الذى كان يعمل « ناصحا مع الدولة » - وكان من أعضاء مجلس إدارة الولاية ومنحته الدولة مرتبة باشا - لم يقدّم بتوجيه النصيح للأتراك بما يساعدهم على إحراز النصر على قوات الامام الزيدى . وكان هدفهم من ذلك أن يوغروا صدر الوالى عزيز باشا ضد هذا الشيخ اليمنى بل ضد اليمنيين جميعهم ليضعفوا من مركز الوالى نفسه بعد أن كان يحظى بشعبية قربته من اليمنيين وقربتهم اليه . كما أنهم تمكنوا أن يخرضوا خلفه الوالى عثمان باشا الذى تولى أمر اليمن فى سنة ١٨٨٨ (١٣٠٥ هـ) على تنحية عبد الله باشا الضلعى عن المهام التى كان يقوم بها فى خدمة الولاية . بل أن الأمر بلغ بهم الى إجبار الوالى على أن يطلب من الباب العالى إقصاء الضلعى عن اليمن ، وقد أرسل الوالى برقية الى السلطان بضرورة إقصاء الضلعى مع تحديد محل المنفى . وجاء أمر السلطان بنفى الضلعى الى عكا دون إجراء تحقيق يظهر براءة مباحته . وقد قام الوالى باستدعاء الشيخ عبد الله الضلعى ووبخه غاية التوبيخ وبالغ فى اهائته ، ثم أمر (بلكا) (١) من العساكر التركية بالقبض عليه وحبسه فى أحد معسكرات الجند ، كما أمرهم بمهاجمة بيته ومصادرة أمواله . فتوجهوا تحت إمرة أحمد رشدى الى بلدة القريب من عمران من جهة الشرق ونهبوا أملاك الضلعى وخربوا دياره ثم رحلوه منفيا الى مدينة عكا (٢) . ولا شك أن هذه الحادثة تعبر عن فساد الأسلوب الذى كان يتبعه بعض المأمورين الأتراك فى معاملة أبناء اليمن مما أوغر صدور اليمنيين ضد الإدارة العثمانية . ومن المعروف أن الدولة العثمانية إبان نهاية عهدها أصيبت بداء الرشوة الذى تفشى بين رجالها فى عاصمة الدولة وفى ضواحي الولايات التابعة لها . وقد عانت اليمن من هذا الداء فى أثناء خضوعها للحكم العثماني مما كان سببا فى اذكاء روح الكراهية والبغض للأتراك لدى اليمنيين . وإذا كان بعض الولاة العثمانيين أمثال عزيز باشا لم يقبلوا الرشوة ومنعوا الموظفين الأتراك من الارتشاء فإن كثيرين من الولاة الأتراك قبلوا الرشوة وأذعنوا لرغبة الموظفين الترك فى الاستحصال عليها ، لأن هذا الداء كان كامنا فى صدورهم قبل مجيئهم الى اليمن ، حيث تضعف الرقابة عليهم ، ويزداد تسلطهم على رعايا الدولة . وقد سلك هؤلاء الموظفون طرقا ملتوية وأساليب معوجة

(١) (بلكا) يضم الباء وضم اللام . كلمة تركية معناها طائفة من الجند تبلغ نحو ثلاثة .

(٢) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٤٦٤ .

يكن فيها المكر والدهاء لتحقيق أغراضهم في الارتشاء والاستعواذ على أكبر قدر من الثروة من هذا السبيل .

وقد حدث عقب تولية عثمان باشا ولاية اليمن في سنة ١٨٨٨ (١٣٠٥هـ) أن عرض له المأمورون الترك على الكتابة إلى جميع مشايخ البلاد من تعز وعسير والحديدة وسائر الأقضية التابعة للولاية مستدعيا إياهم للحضور إليه في صنعاء . وفي الوقت نفسه أشاع المأمورون أن الوالي أراد استدعاء المشايخ اليمنيين إلى صنعاء لترحيلهم إلى البساب العالي ضمانا لقرار الأمن في أرجاء الولاية (١) . وما كاد هذا الخبر يصل إلى مسامع المشايخ والرؤساء اليمنيين حتى هلعت قلوبهم خوفا ، ولجأوا إلى وساطة القائمين والمتصرفين وغيرهم من المأمورين الترك لكي يعطوا الوالي قدرا من الدراهم على أن يكف عنهم طلب الاستدعاء ، ويعتذر لهم لدى السلطان العثماني . وبهذا الدهاء جمع المأمورون للوالي التركي الوفا من الريالات ، وكانت تلك إحدى أساليبهم لاستنزاف أموال الشعب اليمني .

ولا شك أن من بين اليمنيين من لم تنطل عليه أساليب الترك ودهاؤهم وأصر في شجاعة على عدم الانصياع للأوامر التركية التعسفية . ومن بين هؤلاء القاضي يحيى المجاهد مفتي مدينة تعز الذي تعاون مع المعتدلين من الولاة العثمانيين حتى قال عن نفسه : « لو خدمت الله تعالى بخدمتي للترك لبلغت بها درجة عيسى ابن مريم عليه السلام ، ولكن الدولة لم ترع معروفنا » وقد رفض هذا الشيخ أن يلبي مطلب الوالي بالحضور لمقابلته في صنعاء ، كما أبى أن يقدم رشوة للوالي أو للموظفين الأتراك على غرار ما فعل غيره من مشايخ اليمن على الرغم مما كان يمتلكه من ثروة طائلة . بل إنه لم يعبأ بتهديد المتصرف الذي وصل إلى تعز وأشار عليه « أن يدفع إليه مالا جسيما والا لا يلومن إلا نفسه » (٢) .

وقد بلغ تعسف الأتراك في تصرفهم إزاء هذا اليمني الحر ، الذي أبى أن يدفع الرشوة ولم يعبأ بتهديد الادارة التركية ، أن أحاط العساكر الترك بمنزله ذات ليلة ، وقبضوا عليه ، وصادروا أمواله ، ثم ألغوا به في غياهب السجن دون مراعاة لخدماته السابقة للدولة ، ولا احتراماً لمكانته بين قومه أصحاب البلاد .

وظل القاضي يحيى المجاهد في السجن حتى صدر الأمر من عاصمة الولاية بإطلاق سراحه بعد أن تحقق للأتراك الغرض المقصود بسلب أمواله . ولم يكن

(١) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٦٢ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٦٣ .

يخرج القاضي يحيى من سجنه حتى أرسل برقية الى السلطان العثماني بوساطة صديق له في عدن - مستغيثا بعدالته - فصدرت « الارادة السنية » بإرساله الى السلطان ، وعزل متصرف تعز ، واجراء محاكمة لدى الباب العالي لمجازاة المسئول عن اضطهاد القاضي يحيى - وقد أسقط في يد الوالي عندما علم بما حدث وخشي أن يثير القاضي يحيى السلطان العثماني ضده ، فحاول التوسط من جهته بين متصرف تعز والقاضي يحيى بما يرضى الأخير ، لأن الوالي كان في حقيقة الأمر هو الذي أصدر أوامره للمتصرف فكان مسئولاً عن تصرفه - كما أن بعض اليمنيين حاولوا التوسط لتهديئة الموقف ، ومن بينهم رئيس العلماء أحمد بن محمد الكبسي ، وعبد الرحمن بن أحمد المجاهد ، وأخوه علي بن أحمد المجاهد ، وطلبوا جميعاً من القاضي يحيى أن يصفح عن المتصرف وسوف يرد اليه جميع ما أخذ من بيته - غير أن القاضي يحيى امتنع عن قبول وساطتهم وتمسك بالمحاكمة لدى السلطان العثماني (١) .

وإزاء تمسك القاضي يحيى المجاهد بحقه في المحاكمة لدى الباب العالي ، فقد رأى الوالي العثماني عثمان باشا بمكره ودهائه أن يجمع أمراء العسكر الأتراك وأوصى اليهم بكتابة مضبطة - صادق عليها مجلس ادارة الولاية - وبعثوا بها الى السلطان ، وقد أوضحوا فيها ضرورة إبعاد القاضي يحيى المجاهد عن اليمن ، وأكدوا أن دعواه ضد متصرف تعز ليس لها أساس من الصحة - وقد فعلت هذه المضبطة فعلها لدى الباب العالي ، حتى أن القاضي يحيى المجاهد ما إن وصل الى استانبول حتى خصص له السلطان ما يكفي معاشه وأبقاه ينتظر اجراء أى تحقيق أو محاكمة مدة ثلاث سنوات كاملة دون جدوى حتى أياسته المماظلة عن أمل الحصول على حقه - بل إن القاضي يحيى عندما طلب من السلطان السماح له بالعودة الى اليمن رفض طلبه ، فبقى مهموماً محسوراً حتى توفي في عاصمة الدولة (٢) .

وهكذا كان أسلوب بعض الولاة والموظفين العثمانيين في معاملة أحرار اليمن وغيرهم من رعايا الولايات العثمانية في ذلك الوقت - ولا شك أن الدولة العثمانية لو أصغت السمع للأحرار أمثال القاضي يحيى المجاهد اليمني ، الذي أخلص في خدمتها والذي أبى أن تكون الرشوة أسلوباً يتعامل به حكامها ، والذي كان يأمل في عدالة سلطانها ، فانتكس أمره ، ومات منغياً عن أهله ووطنه - أقول لو استمعت الدولة العثمانية لمثل هذا (المجاهد) وحاولت أن تتفادى أخطاء رجالها وسياساتهم الفاسدة في حكم الولايات ، لكان قد قدر لحكمها هناك البقاء

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٦٣ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٦٤ .

والاستقرار . غير أن عوامل الانهيار كانت قد تمكنت من الدولة العثمانية نفسها لتقودها إلى نهايتها المحتومة .

وإذا كنا نجد في تاريخ اليمن في انشاء خضوعها للحكم العثماني بعض الولاة الأتراك الذين حاولوا اصلاح أمور الولاية ومنعوا الموظفين الأتراك من الظلم والارتشاء ، فإن هؤلاء الولاة المصلحين كانوا قلة ، كما أن الموظفين الأتراك في الولاية حققوا عليهم وحاولوا التخلص منهم لينطلقوا في استغلال اليمنيين واستنزاف أموالهم والتحكم في مقدراتهم ، مما كان لا يتيح للولاة المصلحين فرصة مواصلة الإصلاح .

وكان من بين هؤلاء المصلحين من العثمانيين الوالي عثمان نوري باشا الذي تولى حكم اليمن في سنة ١٨٩٠ (١٣٠٧ هـ) فكثر في عهده الخيرات ، وهدأت الفتن والثورات . وضغط على المأمورين بمسئم الارتشاء ، مما كان سبباً في عداوتهم له وحقدهم عليه ، فأخذوا يتآمرون للتخلص منه . وقد انتهوا إلى رفع مضبطة إلى الباب العالي بعدم صلاحية عثمان نوري باشا لمنصب الولاية ، وأن أحوال البلاد قد تدهورت نتيجة لسوء إدارته . وقد استجاب الباب العالي لمطلب المأمورين وأرسل برقية تحمل أوامره بعزل الوالي عثمان نوري باشا عن ولاية اليمن . ورغم المحاولات التي بذلها هذا الوالي للدفاع عن نفسه ، كما أنه أرسل قومندان الحديدة إلى الباب العالي لتبيرة ساحته ودحض مزاعم المأمورين الأتراك وإظهار حقيقة أغراضهم ، فإن السلطان أبي أن يعيد عثمان نوري باشا إلى ولاية اليمن حتى لا تتجدد المشاحنات بينه وبين المأمورين هناك ، وأعاضه عن ذلك بتعيينه والياً في مكة .

وقد استاء اليمنيون من تنحية عثمان نوري باشا الذي قال عنه مؤرخهم الواسعي « لم يأت وال في اليمن مثله » (١) ، وذلك لسيرته الطيبة وحسن إدارته لشئون البلاد . ورغم ما اعتاده الولاة الأتراك في اليمن من الظهور بمظهر الأبهة والعظمة أمام أهالي البلاد حتى يشعروهم بتمييزهم عنهم وعلو مكانتهم ، فكان موكب الوالي من بيته إلى مقر الحكومة يتقدمه عدد من الحيازة بيتاً يركب الوالي عربية يحيط بها حرسه الخاص ، مما كان يتعذر على أحد من الأهالي الوصول إليه بشكوى أو مظلمة ، فإن بعض الولاة الأتراك أمثال عثمان نوري باشا خرجوا على هذا التقليد ، وتمسكوا بروح التواضع والتقرب من الأهالي . وقد ذكر الواسعي

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ص ٢٦٥ .

أن عثمان نورى باشا « كان يتصدق بجميع معاشه وكان يطلع من بئر العزب الى الحكومة ماشيا ومعه جاويش والياور ، ونادرا يركب فوق بغلة » (١) .

وقد خلف عثمان نورى باشا على ولاية اليمن الوالى اسماعيل حقى باشا فى سنة ١٨٩٠ (١٣٠٧ هـ) وكان قد تولى هذا المنصب قبل ذلك فى سنة ١٨٧٨ فكان على دراية بشئون الولاية . وقد توفى فى هذه السنة الامام الزيدى الهادى شرف الدين فى مدينة صنعاء وتولى من بعده الامام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين والد الامام يحيى الذى تم فى عهده خروج الأتراك نهائيا من اليمن . وقد ظل اسماعيل حقى باشا واليا لليمن العثمانية حتى أصابه المرض وتوفى بمدينة صنعاء ودفن فيها بأزاء جامع البكيرية (٢) .

ثورة اليمنيين ضد الحكم العثمانى فى سنة ١٨٩١ :

حاولت الدولة العثمانية منذ مطلع القرن التاسع عشر أن تحتفظ بملكاتها فى شبه الجزيرة العربية وخاصة فى الحجاز حيث كان الحجاج يجتمعون مستويا من أرجاء العالم ويسمعون اسم السلطان عبد الحميد يدعى له يوميا فى مكة ويرون الأتراك أمامهم قوة حاكمة ، فكان ذلك يرفع من مكانة الخليفة العثمانى فى العالم الاسلامى كله ، ويضعهم من نفوذه أيضا أمام الدول الأوروبية . على أن نفوذ العثمانيين فى الحجاز لم يكن مستقرا تمام الاستقرار ، كما كان الحال أيضا فى بقية ممتلكاتهم فى شبه الجزيرة . فعلى الرغم من المعونات التى كانت تقدمها الحكومة العثمانية للحجاز فانها كانت تخشى من أشراف مكة الذين ينحدرون من نسل النبى أن يحاولوا تنصيب أحدهم خليفة للمسلمين . وقد يساعدتهم فى ذلك بدو الحجاز لاتحادهم معهم فى العقيدة ، بل قد يساعدتهم فى ذلك العسيريون وأهالى بقية أجزاء اليمن . وقد كان النفوذ العثمانى فى عسير نفوذا اسميا ، وإن كان خروج العسيريين على الحكم العثمانى هناك ليس من الخطورة بحيث يابه له الأتراك مادام ذلك محصورا داخل حدود عسير ولم يصل الى الحجاز (٣) .

أما قيام ثورة ناجحة فى اليمن ضد الحكم العثمانى فانه كان لا يعنى بالنسبة للأتراك فقد الجزء الجنوبى من ممتلكاتهم فى شبه الجزيرة العربية فحسبه ، بل قد يعنى كذلك احتمال فقدهم للحجاز ، وبالتالي سقوط المركز الممتاز الذى يتمتع

(١) الواسع : المصدر نفسه والمنفعة .

(٢) الواسع : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٦٦ .

Harris, W.B. : A Journey through the Yemen ; and some general remarks upon that country, pp. 82-93.

به. السلطان العثماني بين مسلمي العالم (١). ولهذا حرص الأتراك العثمانيون على بقائهم في اليمن وعلى اتباعهم سياسة الحكم المركزي في إدارة شئون هذه الولاية حرصا على احكام قبضتهم على مقدراتها . غير أن هذه السياسة المركزية اصطدمت بطبيعة الشعب اليمني الذي يقوم في أساسه على النظام القبلي ، والذي لم تستطع الامامة الزيدية بتاريخها الطويل أن توجد وحدة سياسية متكاملة بين صفوفه الا في فترات قصيرة متقطعة .

وقد ثار اليمنيون ضد الأتراك عندما فرضوا عليهم سياستهم المركزية وكادوا يفقدونهم استقلالهم القبلي الذي اعتادوه منذ آلاف السنين ، حتى صارت كلمة الاستقلال هي التي تحرك مشاعرهم . وعلى الرغم من أن اليمنيين لم يكرهوا تبعيتهم للدولة العثمانية ، فانهم كانوا يشترطون أن تتركهم الدولة يتمتعون باستقلالهم الذاتي (٢) وخاصة في شئونهم الداخلية .

ولا شك أن سياسة الأتراك المركزية هذه كانت في حاجة الى دولة قوية فتيّة قادرة على وضع سياستها موضع التنفيذ . خاصة في أرض اليمن التي كان بعدها عن عاصمة الدولة الى جانب طبيعتها الوعرة ، وما انطبع عليه رجال قبائلها من شدة المراس وقوة التحمل . لهذا أكبر العقبات التي واجهت الحكم العثماني في اليمن بأسلوبه المركزي الذي لم يعتده اليمنيون فاستنكروه ولفظوه . هذا في الوقت الذي أخذت فيه عوامل الانهيار من فساد واستبداد وتدخل أجنبي ، تفت في عضد الدولة وتجعلها أضعف من أن تدعم قواتها في الولايات التابعة لها ، وخاصة في ولاية اليمن النائية التي تقع في أقصى حدودها الجنوبية . فكان يصعب على الأتراك هناك أن يواجهوا سكان الجبال من اليمنيين الذين اعتادوا العيش فوق قممها الشاهقة ، وانفردوا بمعرفة ممراتها ، وبالمقدرة على اختراقها تحت الظروف المناخية المختلفة ، الأمر الذي كان يفرق مقدرة الجيوش النظامية التركية . وحتى في تهامة حيث تقل نسبيا صعوبة التحرك في سهولها القاحلة الى جانب وجود مركز إداري وعسكري منظم للأتراك فيها، فإن ثورات القبائل اليمنية هناك كانت أشد قسوة وضراوة . هذا فضلا عما تعرض له الأتراك في تهامة من صعوبات أهمها ندرة موارد المياه ، والمناخ الحار القاسي الذي لم يعتده أبناء الأناضول (٣) .

وقد حاول الأئمة الزيديون أن يكتسبوا لانفسهم تأييدا شعبيا ومكانة سياسية على حساب تمرد القبائل اليمنية ضد الأتراك العثمانيين . فالامام

Harris, w.B. : Ibid., p. 94.

Jacob, H.F. : Op. Cit., p. 73.

Bury, G.W. : Op. Cit., p. 35.

(١)

(٢)

(٣)

المنصور بالله محمد بن يحيى محمد بن اسماعيل حميد الدين الذي بويع بالامامة بعد وفاة سلفه الامام شرف الدين - « بالاجماع لان العلماء لم يجدوا من يصلح للامامة غيره وكان في صنعاء فخرج منها لانهم (اي العلماء) ذكروا له ان امر بيعته قد اشتهر ويخشى عليه من الاثراك » (١) . ويبدو ان رجال القبائل اليمنية الذين بايعوه بالامامة في سنة ١٨٩٠ (ذي القعدة ١٣٠٧ هـ) قد « تفرسوا في دعوته الفرج عما قد حل بهم من ولاية العجم (الاثراك) من العوج » (٢) . فاليمينيون التفوا حول هذا الامام الذي سبق ان تعرض لاضطهاد الاثراك عندما اعتقلوه في عهد الوالي مصطفى عاصم باشا مع زمرة من العلماء اليمينيين لانتمايهم حينذاك للامام المتوكل محسن بن أحمد - ذلك لانهم راوا انه كان يشاركهم كراهيتهم للاثراك ويحثهم على الثورة ضد الادارة العثمانية .

انتقل الامام المنصور من صنعاء الى صنعاء مركز الامامة الزيدية في اليمن حيث اجتمع حوله العلماء والأعيان وبايعوه . وقد استحوذ المنصور على ما كان قد جمعه سلفه الامام شرف الدين « لبيت المال » (استعدادا لبداية الحرب ضد الاثراك) . وقد انتقل الامام الى جبل الأهنوم في سنة ١٨٩٠ (المحرم سنة ١٣٠٨ هـ) ومن هناك أخذ يوجه دعايته الى أرجاء اليمن لاجتذاب القبائل اليمنية الى محاربة الترك ، وقد أيدته جموع القبائل واستجابت لنداء الحرب . وكان من الطبيعي كما ذكر الجرافى أن يقع خروج الامام المنصور من صنعاء وتحريض القبائل اليمنية على محاربة الاثراك « وقع الصاعقة على رجال الدولة ، وذلك لما له (للامام المنصور) من المحبة والنفوذ بين رجال القبائل الذين يخشون بأسهم ، وكانت قبائل اليمن قد سئمت ضبط الاثراك لذلك سرعان ما التفت حول الامام ، مما أدى الى اتجاه القبائل الى محاصرة صنعاء في سنة ١٨٩١ (١٣٠٩ هـ) » (٣) . بعد أن سيطروا على حصن « ظفير حجة ، ومسور والشرف ، ويريم ، وذمار وحفاش ، وملحان والروضة ، وغيرها من جهات صنعاء » .

وقد ذكر الواسعى في تاريخه أن الامام المنصور كان بينه وبين الولاة الاثراك في اليمن أيام امامته « من المعارك والملاحم ما ملأ الدفاتر وأنضب المحابر وما من قبيلة ولا بلاد من الزيدية في اليمن الا وله فيها معركة ، وحاصر صنعاء مرتين وأسر من الاثراك مرارا ، وقصدوه الى محطته المعروفة « بقفلة عذر » من

(١) عبد الله عبد الكريم الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) حسين بن أحمد العرشى : بلوغ الرام في شرح مسك الختام فيمن تول ملك اليمن من ملك وامام ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٣) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

بلاد حاشد مرتين في جموع تملأ الفيسافى والقفار وآلات ترتاع لرؤيتها
الأبصار ، (١) .

وقبل أن يحاصر الامام المنصور مدينة صنعاء ، قام بمحاربة الأتراك في
بلاد الشرف في سنة ١٨٩٠ (١٣٠٧ هـ) حيث تمكن من هزيمتهم ، وقتل قائد
الحامية التركية هناك وكان يدعى محمد عارف . وكان لهذه المعركة أسوأ الأثر
لدى الأتراك العثمانيين في اليمن في ذلك الوقت (٢) .

كما أن قبائل همدان ثارت في سنة ١٨٩١ (١٣٠٨ هـ) بزعامة الشيخ
يحيى بن يحيى دورة ضد الأتراك العثمانيين ، فصدرت الأوامر من صنعاء لاختاد
ثورتهم . فتوجه القائد العثماني على باشا يرافقه السيد محمد بن علي الشويح
شيخ قبائل ضلاع الى قاع المنقبة حيث التحموا مع قبائل همدان التي كان يقودها
السيد أحمد بن محمد الشرعي الحسني ومعه جموع كثيرة من القبائل اليمنية .
وقد نشب بين الفريقين قتال عنيف ، وكان ذلك في عهد الوالي العثماني
اسماعيل حقي باشا .

وعقب وفاة الوالي اسماعيل حقي باشا في سنة ١٨٩١ (١٣٠٨ هـ) ثارت
القبائل اليمنية ضد الأتراك في معظم أرجاء اليمن ، وبخاصة في بلاد البستان
وهي بخلاف كبير يقع غربي مدينة صنعاء ويجاور آنسي والحيمة وهمدان
وسنحان ، وقام اليمنيون هناك بانتزاع أسلاك البرق وأعمدته ، كما نهبوا
البريد الوارد من الأمستانة الى صنعاء عاصمة الولاية (٣) . وقد سبقت هذه
المناوشات عملية محاصرة صنعاء التي تمت بعد أن انهزم الأتراك وتراجعوا أمام
هجمات القبائل اليمنية في المواقع المشار إليها .

وقد اتجهت القبائل اليمنية الى محاصرة صنعاء في أوائل سنة ١٨٩٢
(١٣٠٩ هـ) ونشب قتال عنيف بين جموع القبائل والأتراك في منطقة عصر
الواقعة في غرب صنعاء . وقد تراجع الأتراك مهزومين حتى دخلوا الى باب
« قاع اليهود » في غرب صنعاء ، وأغلقت جميع أبواب المدينة وسيطر الخوف
على أهلها وعلى الأتراك المحصورين فيها . وبعد أيام من محاصرة صنعاء دار قتال
عنيف بين القبائل اليمنية والأتراك بالقرب من جبل تقم . كما حدث قتال آخر
في جنوب صنعاء فوق أماكن القبور . وكانت القبائل اليمنية مسلحة بالبنادق
القديمة قريبة المدى ، وإن كان رصاصها قد أصاب منازل المدينة . وكان الأتراك
قد تحصنوا بالقصر حيث مقر الحكومة العثمانية وحول سور صنعاء ، ومن
هناك أخذوا يطلقون نيران بنادقهم على القبائل اليمنية المحاصرة للمدينة . وذكر
الواسعي في تاريخه : « فما تسمع أصوات الرصاص من كثرتها الا كالرعود

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٧٠ .

(٣) الواسعي : المصدر نفسه والمضفة .

القاصفة ، ولوامع البارود فى جوف الليل كالنبوارق الخاطفة ، وبهذه المحاصرة لصنعاء عظمت الشدة ، وغلت الأسعار ، وفر الضعفاء من أهل صنعاء ، (١) وقد ازداد تجمع القبائل حول صنعاء يوما بعد الآخر ، كما حاصرت القبائل اليمنية جميع مراكز الترك فى اليمن كذمار ويزيم وعمران وحجة والطويلة وتعز واب وغيرها وسيطر الامام على معظم المعازل التركية ، وهكذا اجتاحت ثورة القبائل أرجاء اليمن .

وقد اشتدت وطأة الحصار حول صنعاء وتعز واستمر محكما لمدة شهرين ونصف فشلت خلالها القوات التركية المحصورة فى التخلص من القبائل المحاصرة . وبعد جروب قاسية بين الطرفين خفت وطأة الحصار ، على الرغم من أن بعض الحاميات التركية الضعيفة استسلمت لرجال القبائل (٢) . ولا شك أن حصار القبائل اليمنية لمدينة صنعاء عاصمة الولاية العثمانية واحتلال رجال القبائل لكثير من دور الحكومة ، والقائهم القبض على كثير من المديرين وكبار الموظفين الأتراك وارسالهم أسرى الى الامام الزيدى ، ليشكل لنا كل هذا صورة واضحة المعالم لحالة الاضطراب والفوضى التى تعرض لها الحكم العثماني فى اليمن نتيجة للسياسة التى اتبعها العثمانيون هناك ، مما أسقط هيبتهم لدى اليمنيين ، وزلزل دعائم الحكم العثماني فى تلك البلاد .

ويستعرض الواسعي أسباب ثورة شعب اليمن ضد الأتراك العثمانيين ، وهو يعبر بذلك عن رأي عامة اليمنيين والزيديين منهم على وجه الخصوص فيقول انها كانت ترجع الى « شدة الظلم ، واستحلال المحرمات ، وترك ما أمر الله به من الواجبات وارتكاب المعاصي والفجور ، وظهور البغي وشرب الخمر » (٣) وكانت تصرفات الأتراك هذه مخالفة للقيم الدينية التى اعتادها اليمنيون والتى كان الأئمة الزيديون يستغلونها لاثارة اليمنيين ضد الأتراك ليستعيد الأئمة نفوذهم السليب ، ولا شك أن بعض الأتراك كانوا يمارسون هذه الأفعال الشائنة فى المجتمعات الأوربية والتى اكتسبوها نتيجة لجوارهم لتلك المجتمعات ، دون مراعاة لمشاعر اليمنيين ودون اهتمام لما قد يستغله الأئمة لاثار استنكار اليمنيين لأفعالهم .

على أن هناك أسبابا أخرى ذكرها الواسعي وأهمها سوء الادارة التركية فى اليمن فيقول : « وكان القائم مقام أو غيره من المأمورين اذا خرج لاي قضاء أو ناحية لأخذ الأعشار أخذ ما قدر على تحصيله لنفسه ولم يساعد على كتب سند ما أخذ منهم ثم يرجع للحكومة ويقول لم يدفعوا شيئا ، ثم تأمر الحكومة بنهبهم وخراب بيوتهم واحراقها ، واذا وصلت العسكر الأتراك الى قرية تعدت

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧١ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧١ .

على عرض الحريم » (١) . فالواسعى يوضح أسلوب الأتراك فى جمع الضرائب بالقوة والضغط الى جانب جشع الموظفين الأتراك ومحاولتهم الاستئثار بأموال الضرائب لأنفسهم وتحريض الحكومة التركية ضد الأهالى . ويؤيد هذا الرأى الكاتب الأوربى هاريس «Harris» الذى قام بزيارة اليمن فى أثناء الثورة فى سنة ١٨٩٢ بقوله : « ان تفكير الموظف التركى ينصب على كيفية الاثراء خلال شهر أو اثنين ، وعلى أسلوب العمل فى ادارته الذى يحقق له هذه الغاية قبل اعتزاله ، كما كان منطقهم « ماذا ستكون نتيجة سياستى . . . أنا لا يهمنى . . . هذا لا يهمنى على الاطلاق » (٢) . فالموظفون الترك لم يكن معظمهم يؤمنون بأنهم يقومون بعمل وطنى لصالح دولتهم ، بل كانوا يشعرون أن اليمن منفى لهم وابعاد ، وكان يغذى شعورهم هذا الصعوبات الجسدية التى كانوا يواجهونها من الطبيعة اليمنية أو من اليمنيين أنفسهم على السواء .

على أن ثورة اليمن ضد الأتراك لم تكن عملاً مفاجئاً ، بل ان أحداثاً كثيرة سبقتها عسرت للأتراك عن استئثار اليمنيين من حكمهم ومن سوء ادارتهم واستبدادهم . وكان من الممكن لدولة أجنبية أن تتدارك أخطاءها وتعديل عن سياستها لتفادى نشوب الثورة ، غير أن الأتراك لم ينتبهوا لذلك أو لعلمهم لم يهتموا بذلك ، رغم التجاء اليمنيين مراراً للإدارة التركية من صنعاء والاستئانة على السواء لتعديل أسلوب الحكم العثمانى فى اليمن . وعندما أهمل الرجاء لم يجد اليمنيون بدا من مواجهة العنف بالعنف ، والظلم بالانتقام ، فكانت الأمور دائماً تنحدر الى ما هو أسوأ . وقد حدث أن نشب نزاع بين حاكم ذمار التركى محمد رشدى باشا وبين أحد رؤساء القبائل اليمنية التى تعيش على مقربة من هذه المدينة ، بشأن الضرائب التى فرضها الحاكم على القبيلة والتى أضرت على تحصيلها . وقد هدد الحاكم شيخ القبيلة مما اضطر الأخير الى الفرار بعد أن أقسم على الانتقام . وبينما كان رشدى باشا فى مهمة خارج المدينة هاجمت القبيلة المذكورة منزله وقتلت بنيران بنادقها جميع أفراد أسرته وخدمته البالغ عددهم أحد عشر شخصاً (٣) .

وما أن علم رشدى باشا بذلك حتى عاد بأقصى سرعة الى ذمار وتمكن بمساعدة القوات التركية فى المدينة من إبادة كل أفراد القبيلة التى انتقم منة . وقد أقام رشدى مسجداً وضريحاً للذين قتلوا من عائلته وزينه بالسناجر الحديدية المعلقة فى داخله . وعندما استولى اليمنيون على ذمار فى نوفمبر سنة ١٨٩٢ نهبوا ذلك الضريح والمسجد وسرقوا ما فيهما من كنوز ، وقد رآهما « هاريس » على هذه الحال عندما قام بزيارة المدينة عقب استيلاء الترك عليها فى

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٢ .

Harris, W.B. : Op. cit., p. 95.

(٢)

Harris, W.B. : Op. cit., p. 96.

(٣)

نهاية شهر يناير سنة ١٨٩٣ فهذه القصة توضح مثالا لما ترتب على سياسة الارهاب والضغط التي اتبعها الأتراك في اليمن لاستنزاف ثرواته و«ل» خزائنه الاستانة ، ثم لدفع نفقات الجند والموظفين ، بجانب الاسراف والتبذير والاتفاق على ملذات الرسميين من الأتراك الغافلين عن مجريات الأمور في امبراطوريتهم الشاسعة .

بل ان رشدي باشا بعد ذلك اشترك في إحدى الحملات المكونة من ٤٠٠ جندي ، للمساعدة في تحصيل الضرائب بالقوة من « بنى مروان » القاطنين في شرق مدينة اللحية ، وذلك بناء على طلب حاكم المدينة التركي . غير أن هذه الحملة انتهت بالفشل اذ فاجأتها قوة من رجال القبائل اليمنية قبل أن تصل الى قلعة الأمان وكان رشدي باشا نفسه من بين القتلى . وقد أشيع في ذلك الوقت أن قبائل عسير في شمال اليمن قامت بالثورة ضد الأتراك العثمانيين هناك وكان من الطبيعي أن تتسرب أخبار الثورة الى بقية أرجاء اليمن مما شجع القبائل اليمنية الأخرى على التمرد ، والالتفاف حول الامام الزيدى لمواجهة الأتراك ومحاولة طردهم من اليمن (١) . وقد وجد رجال القبائل أنفسهم في عهد الاحتلال التركي تحت ضغط الموظفين ومحبي الضرائب الأتراك ، مما جعلهم يتوقون للعودة لحياة الاستقلال .

ولا شك أن الاختلافات العقائدية كان لها دورها في تعميق الهوة بين الأتراك العثمانيين السنيين وبين اليمنيين من أتباع المذهب الزيدى بصفة خاصة . ويستعرض الواسعي عداء الأتراك المذهبي لأهل اليمن من الزيديين فيقول : « ويتظاهر المأمورون بأن أهل اليمن أشقياء ومذهبهم زيدية ، ولما كان الأتراك عجمًا لا يفهمون ما هو الزيدى ، وأنه مذهب من جملة المذاهب ، بل امام هذا المذهب الامام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن الامام علي بن ابي طالب ، ونحن المأمورون باتباع هديه وعثرته ، ظن الأتراك لجهلهم أنهم خارجون عن الاسلام ، مع أن أكثر الأتراك لا يصلون ، وبعض عقلاهم وقد يرى ما عليه أهل اليمن من الدين والصلاح والمحافظة على الصلوات ، واقامة الجمع والجماعات ، وتدريس العلم ، وهجرهم المعاصي والمنكرات ، يستغرب ما تعاملهم الحكومة من الشدة والقسوة ، وهجرت الحكومة التركية العمل بالشريعة واقامة الحدود ، وركنت على قوانين باطلة واهواء عاطلة ، واعتمدت على قوة شمسيتها وبأسها » (٢) . ويبدو واضحا أن الواسعي يمثل وجهة النظر الزيدية التي كان يتزعمها الامام الزيدى بحكم مركزه الروحي ليستعيد نفوذه السليب فكان يحرص على اظهار الأتراك بمظهر الخارجين عن الدين غير المطبقين للشريعة الاسلامية

Harris, W.B. : Ibid., pp. 99-100.

(١)

(٢) الواسعي : المصدر السابق . ط ٢ ص ٢٧٢ .

ما كان يثير مشاعر القبائل ضدهم رغم اعتناق الجانبين للإسلام . على أن عباء الأتراك للزيديين لم يكن نابعا من الوجهة العقائدية بل كان أساسه سياسيا صرفا ، لأن الامامة الزيدية وأتباعها في اليمن شكلوا جبهة سياسية معادية للأتراك . فالامامة كانت التنظيم السياسي الوحيد الذي واجهه الأتراك في اليمن والذي شكل خطرا على وجودهم فيها ، فحرصوا على معاداته وتفتيت قوته ، ما استطاعوا الى ذلك سبيلا .

وبعد مضي أسبوعين من محاصرة صنعاء في خريف سنة ١٨٩٢ (محرم سنة ١٣٠٩ هـ) نشب قتال عنيف بين اليمنيين والأتراك في قرية (الجرداء) الواقعة في جنوب صنعاء ، بعد أن خدع اليمنيون الأتراك بأن أوقفوا إطلاق نيران بنساقهم وجعلوا القرية تبدو ساكنة هادئة ، فأوحوا للأتراك أن سكانها قد هربوا انبازا لأرواحهم بعد أن أكثر الترك من رمي القرية بنيران بنادقهم ومدافعهم . وقد وقع الأتراك في هذا الكمين ، وكان يقودهم في هذا الموقع على باشا التركي يماونه عدد من مشايخ اليمن الذين انحازوا للأتراك أمثال عبد الوهاب بن راجع رئيس « أرحب » ، ومقبل بن يحيى أبو فارغ رئيس « حاشد » ، ومقبل دغيش رئيس « بنى الجارث » ، والسيد محمد الشويح رئيس « ضلاع » ، والشيخ على بن محمد البليل رئيس صنعاء . وقد رأوا جميعا أن يهجم الترك على القرية ليغلبوا كل ما فيها بينما كان اليمنيون الثائرون كامنين هنالك بقيادة السيد محمد ابن الامام المتوكل محسن في انتظار وصول الأتراك . وما كاد الترك يصلون الى القرية حتى انقض اليمنيون عليهم ، وأعملوا فيهم السلاح من السيوف والمسدس والخناجر التي يطلق عليها اليمنيون (الجنابي) . وكانت مذبحة شنيعة قتل فيها عدد كبير من الأتراك ، ولم يتمكن سوى قليل منهم من الفرار الى صنعاء وقد امتلأت قلوبهم بالخوف والفرع . ثم اتجه اليمنيون بعد ذلك الى احكام حصارهم حول صنعاء ، وكانت تعج بالجنود العثمانيين الذين قاسوا الأمرين من الحصار المضروب حول المدينة (١) .

وقد حاول الأتراك المحصورون في صنعاء فك هذا الحصار فوجهوا جزءا من قواتهم الى المنطقة الواقعة في شمال المدينة ، غير أن القبائل اليمنية تغلبت عليهم فلولوا الأدبار الى صنعاء . بل ان القبائل تبعتهم حتى منطقة شعوب ، واستمر القتال حول المدينة ليلا ونهارا . وقد بلغ عدد رجال القبائل المحاصرين لصنعاء سبعين ألف مقاتل من مختلف القبائل اليمنية ، وخاصة قبائل حاشد وبكيل وذى حصنه وذى حسين ويوط ، وقد عرفت جميعها بشدة اليأس وكراهيتها وبغضها للأتراك العثمانيين . وقد قام رجال القبائل المحاصرة بصنع سلاح طويلة من شجر الجوز لتمكنهم من تسليق سور صنعاء ، وقد استعملوا

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٣ .

هذه التساليم في محاولات الهجوم على المدينة واقتحامها (١) . هذا في الوقت الذي كانت فيه القوات العثمانية في صنعاء في حالة يرثى لها ، فقد كانت ملايسهم رثة ، وتغذيتهم سيئة ، وقد هزلت أجسامهم من المرض ، وكانت مساكنهم غير صحية ، كما كانوا نادرة ما يتقاضون مرتباتهم (٢) ، فلم يكن عجباً والحالة هذه والحصار مضروب حول المدينة أن تحطمت معنوياتهم ، وضعفت مقاومتهم للقبائل اليمنية الفتية الطامعة في سلب صنعاء ونهب ما فيها من ثروات عندما تستبيحها الامامة للقبائل المناصرة لها ضد الترك .

وقد ذاق أهالي صنعاء اليمينيون الذل والهوان في أثناء محاصرة القبائل اليمنية للمدينة . وإذا كان قد قدر لرجال القبائل أن يدخلوا صنعاء منتصرين ، لكانوا قد انتقموا من سكانها اليمنيين اخوانهم وليس من الأتراك العثمانيين فحسب ، لأن رجال القبائل ظنوا أن سكان المدينة قد تواطأوا مع القوات التركية ضدهم . هذا بينما كان الأتراك يعتقدون أن أهالي صنعاء هم المحرضون لـأخوانهم رجال القبائل اليمنية المتمردة ، وهكذا وقع أهالي صنعاء بين شقي الرحى . ويذكر الواسعي في تاريخه أن أهالي صنعاء كانوا : « يبتهلون الى الله تعالى بالدعاء في المساجد وتلاوة القرآن ، وقراءة يس بصوت واحد بين العشاء بين في كل ليلة وفي كل مسجد وعقب صلاة الجمعة . وحصل للناس ضيق شديد بالحصار لعدم الطعام ، فمن كان له طاقة وقدر على السير ومعه ما يقوم بمؤنته هو أو هله قعد في صنعاء مع الخوف . وقد باع الناس أموالهم ومتعتهم بثمن رخيص في قيمة قوت لهم ، ومن لم يقدر على الجلوس في صنعاء خرج هو وأهله ووطن أنه يخرج من الظلمات الى النور ، فإذا خرجوا التقاهم القبائل الذين عاثوا في الأرض فسادا وبغوا على امام الحق (يقصد الامام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين) بغيا وعنادا فيما أمرهم به من تأمين الطرقات وإغاثة الضعفاء والمساكين وإغاثة الملهوف والمكروب من المسافرين ، ارتكبوا أنواع الفواحش ، وأغضبوا الرب تعالى بفعلهم القبائح ، هتكوا الأنفوس والأعراض وتركوا الواجبات وارتكبوا المحرمات . . . كلما خرج انسان من صنعاء نهبت القبائل وأخذوا ما معه ، وإن وجدوا امرأة هتكوا عرضها » (٣) .

وهكذا كانت حالة أهالي صنعاء اليمنيين في أثناء حصار القبائل اليمنية للمدينة ، بينما الأتراك في داخل صنعاء كانوا على شك وريب منهم مع ندرة الأقوات وارتفاع الأسعار وانتشار المجاعات . فإذا ما حاول بعض أهالي صنعاء

(١) الواسعي : المصدر نفسه والصفحة .

(٢) Harris : W.B. : Op. cit., pp. 102-103.

(٣)

(٤) الواسعي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

الفرار من تلك الحالة السيئة وقعوا فريسة في أيدي رجال القبائل البدو الذين كانوا أقسى عليهم من الأتراك ، لعداوتهم المتأصل لسكان المدينة ، واعتقادهم بتعاون أهلها مع العثمانيين ضدهم .

وفي الوقت الذي حاصرت فيه القبائل اليمنية مدينة صنعاء ، تعرضت كذلك مدينة « عمران » للحصار وهي مدينة كبيرة مسورة ، بينما سقطت جميع المدن غير المحصنة في أيدي رجال القبائل اليمنية دون مقاومة تذكر . على أن مدينة مناخة الواقعة على الطريق من المدينة إلى صنعاء حاولت مقاومة القبائل دون جدوى . وقد قام رجال القبائل اليمنية بسجن العساكر الأتراك الذين نجوا من القتل في أثناء عمليات المقاومة في مناخة ، وذمار ، ويريم . أما مدن إب ، وجبله ، وتعز ، الواقعة في جنوب اليمن فقد أعلنت ولائها وتأييدها للإمام الزيدى المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين . على أن بعض العساكر الأتراك قد انضموا إلى صفوف القبائل وبعضهم آثر التقاعد بعد أن سلم سلاحه . أما الأسرى الأتراك من الشخصيات الهامة فقد أرسلوا إلى الإمام المنصور الذي أحسن استقبالهم وقربهم إليه ، وكان يهدف من وراء ذلك استمالتهم للوقوف إلى جانبه ليحصل على معاونتهم له في الحرب بما لديهم من معلومات حربية هامة . ويذكر « هاريس » أنه لم يسمح إطلاقاً أن العرب عاملوا الأتراك بقسوة بعد أن انتصروا عليهم إلا في حالات استثنائية ، بل أنه رأى العرب يقدمون الكساء والطعام للهاربين من الأتراك ، كما أمدوهم بالأموال التي تمكنهم من الوصول إلى عدن ، أو الفرار بطرق أخرى من حياة الجندية الصعبة (١) .

وعندما اشتدت وطأة المقاومة على الأتراك في اليمن تدفقت البرقيات على الآستانة من المدينة لطلب المساعدة والامدادات العسكرية اللازمة لاختاد الثورة . وكانت المدينة وغيرها من مدن الساحل اليمنى في مأمن من هجمات القبائل التي سيطرت على معظم مدن اليمن الداخلية فيما عدا صنعاء ، وعمران ، وظفار التي تصدت للحصار بعزم وثبات . ويبدو أن ظهور القوات التركية المنظمة كان يؤدي إلى كبت الشعور العدائى والتمرد في مدن الساحل التي كانت بلا شك موالية للثورة وإن كانت تسكنها طبقة من التجار والمواطنين استطاعوا عن طريق صلاتهم الحسنة بالعثمانيين أن يكونوا في مأمن من عدوانهم . وقد خصمت طبقة التجار في المدينة ومدن الساحل على مركز ممتاز لدى رجال الحكومة التركية في الولاية ، وتمكنوا من شراء حق جباية الضرائب في مناطق معينة من الحكومة ، كما تمتعوا بامتياز إعفاء بضائعهم من

Haréls, W.B. : Op. cit., pp, 104-105.

(١)

الضرائب (١) . لهذا فان أفراد هذه الطبقة شكلوا فئة سلبية بعيدة عن الصراع والمقاومة الشعبية ضد العثمانيين ، حفاظا منهم على مصالحهم الخاصة .

ويهمنا أن نعرض وصفا موجزا لمدينة صنعاء قبيل الحصار الذي قامت به القبائل اليمنية في خريف سنة ١٨٩٢ (١٣٠٩ هـ) . فالمدينة تقع في واد فسيح ، وكانت تشكل مثلثا على قمته الشرقية قلعة ضخمة تسيطر على المدينة ، وكانت صنعاء مقسمة الى ثلاثة أقسام مميزة يفصل كل قسم عن الآخر سور مرتفع وكانت الأقسام الثلاثة محاطة بسور واحد أكثر ارتفاعا . وفي صنعاء كان يوجد المقر الرئيسى لحكومة الولاية العثمانية ، وكان يعيش في المدينة اليمنيون والعثمانيون جنباً الى جنب ، بينما كان هناك حي خاص يقيم فيه اليهود . على أن وجهاء العثمانيين كانوا يعيشون في حي « بير العزب » الذي شيدته الأتراك على طراز حديث فكانت تحيط بمعظم منازل حداثق خاصة ، كما وجدت بعض المحلات والمقاهي على جوانب الشوارع التي أقامها الترك في صنعاء . وكانت إحدى الفرق الموسيقية العثمانية تعزف موسيقاها يوما في كل أسبوع أمام مساكن كبار موظفي العثمانيين في الحي المذكور (٢) .

ووصف الرجال الانجليزى « هاريس » مدينة صنعاء أثناء حصار القبائل اليمنية في سنة ١٨٩١ بقوله ان رجال القبائل كانوا يطلقون نيران بنادقهم على شوارع المدينة من مراكزهم فوق جبل نغم الذي يسيطر على صنعاء سيطرة تامة . غير أنه لم يكن لدى رجال القبائل المحاصرة لصنعاء مدفعية ضاربة ، كما لم تمكنهم جهودهم من الاستيلاء على منفذ يؤدي بهم الى اقتحام المدينة . وقد أطلقت القوات العثمانية المنحصنة في قلعة صنعاء نيران مدافعها بصفة منتظمة على مواقع رجال القبائل المحاصرين للمدينة ، مما ساعد العثمانيين على الخروج من البوابة الجنوبية والاتجاه شمال صنعاء ، حيث نشبت معركة عنيفة بينهم وبين رجال القبائل اليمنية . وأخيرا رجحت كفة الترك وتمكنوا من طرد رجال القبائل الذين اضطروا الى التقهقر تجاه قرية صغيرة قريبة من أسوار صنعاء . وقد تمكنت القوات التركية بمساعدة بعض المدافع الصغيرة من تدمير منازل تلك القرية تدميرا تاما ، وتمكنت كذلك من رد هجوم مضاد قام به الثوار . وأخيرا اضطر رجال القبائل الى التقهقر بعد أن تركوا آلافاً عديدة من القتلى في ميدان المعركة . ورغم انتصار القوات التركية على الثوار في تلك المعركة ، فلم يكن هذا الانتصار كله في صالحهم ، إذ أدى ترك جثث القتلى دون دفنها الى انتشار الأمراض بين سكان صنعاء ، وصارت رائحة الأجسام المتحللة تزكم

Harris, W.B. : Ibid, p. 101.

(١)

Harris, W.B. : Op. cit., pp. 106-107.

(٢)

الأنوف . ولم تكد القوات التركية تعود الى صنعاء حتى عساد الثوار الى احتلال مواقعهم الأولى فوق الجبل ، غير أن قيامهم بهجوم ناجح على صنعاء أصبح أمر ضعيف الاحتمال بعد الخسائر التي أوهنت من قواهم ومعتوياتهم (١) .

وقد سبق أن ذكرنا أن الوالي العثماني اسماعيل حقي باشا الذي تولى حكم اليمن في سنة ١٨٩٠ (١٣٠٧ هـ) توفي ودفن بمدينة صنعاء في العام التالي مباشرة . في الوقت نفسه الذي تحركت فيه القبائل اليمنية للشورة ضد الأتراك ، وبخاصة بعد الالتفاف حول الامام المنصور الذي يبيع بالامامة في السنة المذكورة . وقد عين الباب العالي الوالي حسن أديب ليتولى حكم اليمن ، غير أن هذا الوالي لم يحضر الى اليمن في الوقت الذي كانت الشورة فيه ضد الأتراك متأججة الأوار (٢) . وقد وصلت أنباء الثورة الى الباب العالي وأبرق الأتراك من الحديدة يطلبون النجدة والامدادات . لهذا صدرت أوامر السلطان العثماني لأحمد فيضي باشا ، الحاكم السابق لمكة وقائد الكتيبة العثمانية السابعة عشر ، بالتوجه فورا الى اليمن بعد أن نصبه واليا عليها لاختماد الشورة وإقرار الأمور هناك .

وقد وصل أحمد فيضي باشا الى الحديدة وعلم بتأزم الأمور في الولاية فاتخذ فورا خطوات فعالة للاستيلاء على مناخة ، دون انتظار لاتمام للترتيبات اللازمة لنقل التموين الحربي . فوجه فيضي قواته الى حجيبة عن طريق باجل ، وهي قرية تقع على سفح الجبال التي تعلوها مناخة والتي يمر بها طريق الحديدة - صنعاء . وقد لحقت بقوات فيضي باشا الامدادات والتموين بوساطة الجبال بعد مسيرة ثلاثة أيام . وبعد أن أراح فيضي باشا قواته بدأ في تسليق الطريق الوعر حيث قابلته أولى محاولات المقاومة التي تمكن من القضاء عليها نتيجة لتفوق الأسلحة التركية الحديثة ، وتدريب الجنود الأتراك على أحدث وسائل الحرب . وقد تمكنت القوات التركية - بعد أن تأخرت بعض الوقت - من السيطرة على هذا الطريق والوصول الى مناخة .

وقد منححت الطبيعة مناخة موقعا منيعا فوق جبل يبلغ ارتفاعه سبعة آلاف وستمائة قدم فوق مستوى سطح البحر ، وتجتثم المدينة على ربوة ضيقة تمتد بين مسيفين جبليين شامخين (٣) . كما يوجد بجوار مناخة وهاد يبلغ عمقها أكثر من ألفي قدم ويمكن الوصول للمدينة من الجهة الغربية عبر طريق واحد يبدأ عند سفح الجبل بينما لا يمكن الاقتراب منها من وجهة الشرق الا عن طريق ممر ضيق يبلغ ارتفاعه ألفين وخمسمائة قدم عن مستوى سطح البحر .

Harris : W. B. : Ibid., p. 108.

(١)

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٣) هانز هولنر : اليمن من الباب الحلي (ترجمة خيرى حماد) ، ص ١٨٩ .

ويقول أمين الريحاني الذي زار اليمن في سنة ١٩٢٠ « لا أظن أن عسكريا من عساكر العالم يستطيع الاستيلاء عليها (أى على مناخة) من الغرب ، قادما من الحديدة . أو من الشرق قادما من صنعاء ، الا اذا نفذت الذخيرة فيها . وعندئذ يتخذ المحاصرون سلاحا آخر من الحجارة يقدفون بها على العدو ، فتفعل ما لا تفعل البنادق » (١) ومناخة بهذا الوصف متينة للغاية اذ كانت تدافع عنها قوات مدرية ، غير أن المدافعين من اليمنيين عندما سمعوا باستيلاء فيضي باشا في سهولة ويسر على الطريق الممتد من حجيبة فانهم لم يجدوا الشجاعة لكي يقاوموا الترك مساومة جريئة . ولم يكن في استطاعة اليمنيين بأسلحتهم القديمة من رماح وبنادق بالفتيل أن يقفوا صامدين أمام مدافع الميدان التركية ، التي تمكن أحمد فيضي باشا من احضارها الى مناخة خلال يوم واحد ، ورفعها جنوده على ارتفاع ستة آلاف قدم في ممر ملتو وعر للغاية . ولم تكد القوات التركية تطلق نيران مدافعها وبنادقها حتى انسحب رجال القبائل اليمنية من مناخة ، وتمكن الأتراك من السيطرة عليها .

وقد ترك أحمد فيضي باشا حامية كافية في مناخة لحمايتها وللمحافظة على ابقاء طريق المواصلات مفتوحا الى الساحل ، ثم أمر قواته بالتوجه الى صنعاء . وعلى بعد حوالي ٣٠ ميلا من مناخة على الطريق الى صنعاء عند منطقة يطلق عليها « حجرات المهدي » حيث كانت الطريق ضيقة وعرة اتخذت القبائل اليمنية مواقعها هناك وحدث بينها وبين القوات التركية قتال استمر اثني عشر يوما استطاع الأتراك بعدها أن يتقدموا في طريقهم تجاه صنعاء بعد أن تشتت شمل الثوار . وقد اتجهت القوات التركية نحو صنعاء بعد أن قصفت في طريقها بعض القرى بمدافعها وعندما وصل الأتراك الى سوق الخميس الواقعة في غرب صنعاء بمسيرة يوم واحد دار قتال عنيف رجحت في نهايته كفة الأتراك وتوالت انتصاراتهم من موقع الى آخر بينما كانت القبائل اليمنية تتراجع أمامهم . وأثر ظهور القوات التركية أمام أعين رجال القبائل اليمنية المحاصرين لصنعاء المعسكرين في جبل بقم ، فقد ولت قوات الامام الأدبار ، وتراجعت الى الجبال الواقعة شرق صنعاء ، حيث استبحال على القسوات التركية ملاحقتهم وادراكهم (٢) . وقد تمكن أحمد فيضي باشا من فك الحصار المضروب حول صنعاء ودخل المدينة منتصرا « وعم الناس السرور والفرح ، وزال عنهم البؤس والترح » على حد تعبير الواسعي (٣) .

وقد بدأ الوالي أحمد باشا فيضي عقب وصوله الى صنعاء في إعادة تنظيم

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٢) Harris, W.R. : Op. cit., p. 110.

(٣) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

أمور الولاية بما يحقق لها الأمن والاستقرار ، فأصدر أوامره بالعفو العام عن كل الخارجين حتى يعود الأهالي إلى مواقعهم وهم آمنون ، ولينصرفوا جميعا إلى مباشرة أعمالهم . وقد أعلنت القبائل المحيطة بصنعاء طاعتها للوالى الجديد وللحكم العثماني بوجه عام فيما عدا قرىتي « جدر » في الشمال الغربي من صنعاء بمسيرة ساعتين . وقد توجهت إليها طائفة من الضباط والجنود الأتراك يرافقهم الشيخ علي البلبلي اليمنى الذى منحته الدولة العثمانية رتبة باشا ، فنهبوا القرىتين وأحرقوهما . ويذكر الواسعى أن :

« أهل جدر قد عاثوا فى الأرض فسادا وقطعوا الطرقات وأخافوا السبل ، وهم أول من عصى الأئمة الذين باليمن قبل الأتراك » (١) .

كما وجه فيضى باشا قوة تركية بقيادة اسماعيل باشا للاستيلاء على ذمار ويريم وذلك بعد أن أعلن الأحكام العرفية التى كانت تعنى تعطيل جميع القوانين فى الولاية . كما أعلن الوالى العثماني منح جائزة لكل من يحمل إليه رأس أحد من الثوار اليمنيين ، وأباح لقواته الاغارة على القرى اليمنية ونهبها إذا ما تمردت وأعلنت الثورة من جديد . وقد توجه اسماعيل باشا إلى جنوبى اليمن فاستولى على ذمار بدون مقاومة ، وترك بها حامية تركية كما تمكن من إخضاع اب ، وجيلة ، وتمز للحكم العثماني دون أن يلقى مقاومة تذكر (٢) .

وقد ذكر الرحالة الانجليزى هاريس «Harris» أن الأتراك كانوا يتمتعون بمقدرة عجيبة على اخماد الثورات وكانوا يحرصون على عدم معرفة أى شخص أجنبى للطريقة التى يتبعونها فى ذلك . وقد رحل « هاريس » فجأة إلى صنعاء فى أثناء قيام أحمد فيضى باشا بالقضاء على الثوار المحاصرين لها ، غير أن الأتراك قبضوا عليه وعلى خدمه وألقوا بهم فى السجن واعتبروهم جواسيس رغم جوازات السفر التى كانوا يحملونها . ولم يطلق سراحهم الا بعد أن مرض هاريس بالحمى . وقد رأى الأتراك من الأفضل لهم التخلص من « هاريس » وهو على قيد الحياة وذلك خشية الأسئلة العديدة المحتملة التى قد توجه اليهم . لهذا أعدوا فصيلة من الحرس تحركت بسرعة إلى الحديدة وبصحبتها الرحالة الانجليزى مع تعليمات بترحيله فوراً . ورغم أن علاقة الرحالة بالوالى العثماني أحمد فيضى باشا لم تكن على خير ما يرام ، الا أنه شهد للوالى العثماني بنشاطه وحيويته ، وبأنه كان جندياً قديراً على مواجهة الصعاب ، غير أنه وصفه بالقسوة التى كان يتطلبها فيه بعض رؤسائه الأتراك . ولهذا تغير تيار الحوادث فى اليمن منذ تولى أحمد فيضى باشا زمام أمور الولاية وتحولت انتصارات القبائل اليمنية إلى هزائم متتالية . ولا شك أن النتائج كانت ستختلف كثيراً إذا كان

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٦ .

Harris, W.B. : Op. cit., p. III.

(٢)

اليمنيون قد نجحوا في السيطرة على صنعاء ، ولكن محاولاتهم للاستيلاء عليها باءت بالفشل . ويرجع سبب ذلك الى أن الموقف السلبي الذي التزم به الامام الزيدى بعد أن أثار القبائل اليمنية ضد العثمانيين فكان بقاء الامام منصوباً منعزلاً عن الاشتراك في أى عمل جدى في أثناء محاربة الترك من الأسباب التي لم تشجع اليمنيين على مواصلة النضال . ولا شك أن القبائل إذا قدر لها النجاح في السيطرة على صنعاء وإقامة حكم مستقر للامام الزيدى ، فقد كان من المحتمل أن يفقد الأتراك نهائياً نفوذهم في اليمن منذ ذلك الحين وهذا ما أوضحه للرحالة « هاريس » كل من الوالى العثماني نفسه وعدد من شيوخ القبائل اليمنية على السواء (١) .

وإذا كان الأتراك العثمانيون قد تمكنوا من اخماد ثورة انقبائل اليمنية في سنة ١٨٩٢ فإن ذلك استدعى وجود أربعة آلاف جندي عثماني في الولاية . وبإلقاء نظرة سريعة على طبيعة اليمن الصعبة فإننا سوف ندرك صعوبة المهمة التي القيت على عاتق هؤلاء الجنود في هذا الميدان الوعر . فوسط اليمن يتكون من هضبة كبيرة تقع عليها المدن الرئيسية الثلاث : صنعاء وذمار ويريح . وهذه الهضبة محاطة بالأودية والأخاديد والقمم الجبلية والصخرية الشاهقة الارتفاع . وفي هذه البيئة الصعبة استحال على القوات التركية أن تعمل خلالها إلا ببذل كل الجهود المضنية ، بل إن عددا كبيرا من تلك الجبال يتراوح ارتفاعها بين ١٢٠٠٠ - ١٣٠٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر ، وتتصل القمم الشاهقة بالأودية التي تقع أسفلها بواسطة وهاد يبلغ عمقها آلاف الأقدام ، كما أن الطرق الموصلة بينها محفورة في واجهة تلك الوهاد ، ولا يزيد عرضها دائما على ياردة واحدة . وعلى الرغم من سيطرة الأتراك على معظم المدن اليمنية ، فإن الطرق الرئيسية التي تربط صنعاء بهذه المدن لم تكن آمنة لمرور الأتراك ، إلا إذا عبروها في أعداد كبيرة مسلحة وكثيرا ما كانت تلك القرى الجبلية تعتمد على حصانتها ومنعتها في صد محصلي الضرائب العثمانيين وإعادةتهم الى العاصمة بخفي حنين (٢) .

وعلى الرغم من أن القوات التركية قد تغلبت على ثورة اليمنيين في سنة ١٨٩٢ فإن هيبة الأتراك قد أصيبت بضربة شديدة كما انخفض دخل الدولة من الولاية الى عشر قيمته السابقة بعد أن استقلت عن الحكومة التركية في الولاية قبائل كثيرة في الوقت الذي تضاعفت فيه أعداد الحاميات التركية بما تتطلبه من تكاليف باهظة وقد نتج عن هذه الثورة وطريقة الأتراك في اخمادها أن اليمن لم تعد مصدرا لملء الخزائن التركية ، وإذا أن الباب العالي أنفق أموالا

Harris, W. B. Op. cit., pp. 111-112.

Harris, W.B. : Ibid., pp. 113-114.

طائلة للمقضاء على الثورة وفي نفس الوقت فان أية محاولة تركية لتحصيل نفقات الحرب من اليمنيين كانت ستؤدي الى اشتعال نيران ثورة جديدة كان يحتمل أن تصبح أشد خطورة على الحكم العثماني في اليمن من الثورة السابقة .

وتجدر الإشارة الى موقف الأتراك العثمانيين من الانجليز القسايعين في جنوب اليمن في ذلك الوقت وصلة ذلك بالثورة اليمنية في سنة ١٨٩٣ . لقد كان الاعتقاد السائد لدى العثمانيين في ذلك الحين أن الدسائس البريطانية هي التي حركت الثورة ضدهم في اليمن على الرغم من أنهم لم يدركوا الفوائد التي قد تجنيها بريطانيا من ذلك . غير أن الأتراك اهتموا بتوثيق علاقتهم بحكام النواحي اليمنية الواقعة بين عدن والحدود العثمانية عند قعطية ، والج ، والضالع ، وأراضي الحوشبي ، فكانت حكومة اليمن العثمانية تقوم من جانبها باعطاء السلاطين والأمراء والمشايخ في تلك الجهات اعانات مالية لتضمن وجود علاقات طيبة بينها وبين هؤلاء على نحو ما يفعله البريطانيون وان كان هدف انجلترا من ذلك لم يكن معروفا لدى الرسميين من الأتراك في صنعاء والأستانة . وكانت بريطانيا تهدف الى تأمين قوافل التجارة الصادرة من عدن الى بقية أجزاء اليمن من عدوان القبائل اليمنية ، ولهذا كانت تدفع مبلغا كبيرا من المال شهريا للحكام الوطنيين كما أن بريطانيا كانت تحرص على ايجاد منطقة مواتية لها أو على الأقل مهادنة لتتوسط المنطقة الواقعة بين حدودها في عدن وحدود ولاية اليمن العثمانية (١) .

ولقد كان الاحتلال العثماني لليمن مقيدا للمصالح البريطانية ، اذ ان الادارة اليمنية قبل مجيء الترك لم تكن لها المقدرة على كبح جماح القبائل مما كان لا يسمح بمرور القوافل التجارية بين عدن وداخل اليمن وعودتها سالمة . وكان ذلك يرجع الى ضعف الأئمة وتنافسهم فيما بينهم وعدم وجود ادارة موحدة قوية في اليمن . ولكن الأمور تغيرت منذ وصول الأتراك ، فحيثما امتد نفوذهم وسلطانهم كان يترتب على ذلك سلامة طرق القوافل وتأمينها . على أن طمع الأتراك ورغبتهم في فرض ضرائب مرتفعة على التصدير والاستيراد في الحديدة وفي موانئ اليمن الأخرى الخاضعة لنفوذهم فقد أدى ذلك الى اتجاه الجزء الأكبر من التجارة اليمنية الى عدن التي كانت ميناء حرا في ذلك الوقت ومن هنا تتضح لنا الفائدة التي مادت على بريطانيا من سيطرة الترك على اليمن ، فاذا ما خرج العثمانيون من اليمن فسيترتب على ذلك تعرضه للقوضى والاضطراب مما يؤثر في مدى رواج تجارة عدن في البن ومختلف الصادرات بصفة عامة وكذلك في البضائع الأوروبية المستوردة وبخاصة التبغ الوارد من بلدان الخليج العربي . ولكن عددا من الأتراك أكدوا للرحالة « هاريس » أن الحكومة

البريطانية في عدن كانت تمد الثوار اليمنيين بالأسلحة والمساعدات لمحاربتهم ولكن « هاريس » أوضح أن الأسلحة كانت تهرب الى اليمن من (أبوك) الميناء الفرنسي المواجه لسواحل اليمن بواسطة التجار والمغامرين (١) .

وقد أشار « هاريس » في كتابه الصادر في سنة ١٨٩٣ في أعقاب الثورة اليمنية ضد الحكم العثماني حينذاك الى صعوبة التكهن بمستقبل السياسة العثمانية في اليمن بقوله :

« فبدون أدنى شك سوف يستثير السلطان عبد الحميد كثيرا من التقرير الذي كتبه رئيس أركان حربه يعقوب بك الذي أرسله الى صنعاء لدراسة الموقف في اليمن . ويساورني الشك في أن الأتراك سوف يتبعون سياسة معتدلة في اليمن ، التي لا يمكن حكمها من القسطنطينية التي تبعد عنها كثيرا ، اذ حالما تهدأ الحالة هناك فإن الموظفين الترك سوف ينتهزون الفرصة من جديد ليضغطوا على الشعب اليمني حتى تمتلئ جيوبهم ، فهل يمكن اقناعهم بأن الاغتصاب ليس هو الطريق الموصل لنظام حكم عادل يحقق لدولتهم اثراء طبيعيا ، ويؤمن علاقاتهم باليمنيين عما هي عليه . غير أن النمر لا يمكنه أن يغير لون جلده ، ولهذا فكل ما أتوقعه هو أن النفوذ العثماني ما دام سائدا في اليمن فإن الموظفين الأتراك سوف يعملون دوما على اثراء أنفسهم وافقار الشعب اليمني » (٢) .

وان ما توقعه « هاريس » قد حدث بالفعل في اليمن على أيدي بعض الموظفين الأتراك مما أدى الى قيام الثورات اليمنية المتتالية في عامي ١٩٠٤ - ١٩١٠ ضد الادارة العثمانية وقد ترتب على ذلك ضياع كثير من الجهود التي قام بها بعض المصلحين من الولاة العثمانيين لمحاولة توجيه سياسة الحكم العثماني في الولاية لما فيه مصلحة اليمنيين والارتقاء ببلادهم . وسوف نستعرض في الصفحات التالية موقف السلطان العثماني عبد الحميد الثاني من ثورة اليمن في سنة ١٨٩٢ والسياسة التي اتبعها في تلك الولاية العثمانية لتهدئة الموقف .

المرحلة الأولى من المفاوضات بين العثمانيين واليمنيين لتهدئة الموقف في اليمن :

عندما علم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بثورة القبائل اليمنية ضد الأتراك بزعامة الامام الزيدى المنصور بالله محمد بن يحيى ، رأى أن يتبع معهم الأسلوب الدبلوماسي علّه يصل الى حل مرضي للقضية اليمنية . فكتب

Harris, W. B. : Op. cit., p. 16.

(١)

Harris, W.B. : Ibid., p. 16-17.

(٢)

السلطان الى الامام يدعو الى الكف عن اراقة الدماء ، ويرهبه من قوة الجنود الأتراك الذين لا قبيل لليمنيين بقتالهم لشدة بأسهم وحدائث أسلحتهم ، ثم يغريه بأنه سيقدر له راتبا شهريا وسيمنحه مرتبة عظيمة بين رجال الدولة (١) .

ويذكر الواسمي أن الامام المنصور أجاب على السلطان عبد الحميد بما معناه : « ما خرجنا من صنعاء لطلب الملك والرياسة الا لنصرة شريعة جدنا والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومنع ظلم الرعية من المأمورين وارتكاب المحرمات وشرب الخمر وظهور الزنا والفجور وترك الحدود التي أمر الله بها من القصاص وقطع يد السارق وجلد الزاني والشارب ، وغير ذلك مما أبطلها القانون المخالف للشريعة المطهرة » . ويضيف الواسمي الى ذلك قوله بأن المنصور ذكر في نهاية الرسالة : « أنه قد تحتم الوجوب على الامام بالقيام لظهور تلك المنكرات ، والتنفيذ للشريعة المطهرة ، واقامة الحدود ، وانصاف المظلوم من الظالم » . ثم أخذ الامام المنصور يمدح السلطان العثماني لمحاظنته على الاسلام والدفاع عن البلاد الاسلامية ، كما أوضح أساليب الحكم الظالمة التي يتبعها الموظفون الأتراك في اليمن وسوء ادارتهم لشئون البلاد ، ثم ذكر أفضال الأئمة وما يجب أن يعاملوا به من تكريم . كما أرفق الامام المنصور برسالته الى السلطان مضبطة وقع عليها مشايخ صنعاء وأعيانها أوضحوا فيها مظام الترك وجرائم الفسق والفجور التي كانوا يرتكبونها في اليمن (٢) .

ويبدو واضحا في رسالة الامام المنصور الى السلطان العثماني تمسكه بالمذهب الزيدي ، وبالأفكار الدينية التي كانت محور تفكير اليمنيين في ذلك الوقت والوتر الحساس الذي يحسوا للامام أن يحركه ليكتسب قلوب عامة اليمنيين والزيديين منهم على وجه الخصوص ، ويكون لنفسه شعبية بينهم على حساب ثورتهم ضد الأتراك . ولم يؤت خطاب السلطان الى الامام المنصور بالنتيجة المرجوة ، غير أنه كان يمثل بداية مرحلة جديدة من مراحل العلاقات العثمانية اليمنية حاول فيها الأتراك أن يتصلوا بالامام الزيدي ويتفهموا مطالبه نوطنة لعقد صلح معه يؤدي الى تهدئة الموقف وقرار الأمور في الولاية الشائرة .

على أن عمليات المقاومة اليمنية استمرت ضد الأتراك العثمانيين ، واتخذت أسلوب حرب العصابات ، كالتخريب ، وقطع المؤن ، وازهاق الجنود الأتراك يشتت الوسائل . فقد حدث أن خرجت من الحديدة قاصدة صنعاء قافلة عثمانية قوامها مائتا جمل تحمل كميات من الأرز والدقيق والأسلحة والملابس

(١) الواسمي : نفس المصدر ، ط ٢ ، ص ٢٧٧

(٢) الواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٧ .

العسكرية وغير ذلك من المؤن والامدادات اللازمة للأتراك في عاصمة الولاية .
فما أن وصلت هذه القافلة الى « حجرة ابن المهدي » شرقى هناخة بمسيرة أربع
ساعات حتى هاجمها أهالي الحيمة اليمينيون ، فاستولوا عليها ونهبوا البريد
وقطعوا أسلاك البرق . وقد علم الأتراك في صنعاء بما أحدثه أهل الحيمة
بقافلة المؤن العثمانية ، فاتجهت قوة من الجنود العثمانيين لمعاقبهم فقتلوا
الكثيرين منهم ، وهدموا وأحرقوا إحدى عشرة قرية يمنية (١) .

ولاحظ الوالي العثماني المشير أحمد فيضي باشا أن معظم حركات المقاومة
توجه ضد الأتراك من بلاد حاشد في شمال صنعاء ، فقرر إخضاع هذه البلاد ،
وأخذ يعد العدة لذلك . وقد توجه الوالي الى مشارف بلاد حاشد حيث حاول
استمالة القبائل اليمنية للحكم العثماني ، فأرسل الى شيوخهم ورؤسائهم أموالا
وهدايا لكل بقدر ما يليق بمكانته في قومه . غير أن قبائل بني عبد تصدت
للوالي العثماني ونشب بين الطرفين قتال عنيف ، انتهى بهزيمة بني عبد . بينما
نهب الأتراك أموالهم وخربوا ديارهم واستمر أحمد فيضي يشق طريقه عنوة
محارباً القبائل حتى وصل الى « قفلة عذر » مقر الامام المنتصور بالله محمد
ابن يحيى حميد الدين في بلاد حاشد . ولكن الامام حرص على أن يفوت الفرصة
على الوالي ، فقام بتهديب الأموال والأسلحة والذخائر التي كانت لديه ، وصعد
مع عدد من أتباعه فوق أحد الجبال المرتفعة هناك ، فلم يتمكن الوالي من الوصول
الى مراكز الثوار ، فاضطر أن يعود الى صنعاء بخفي حنين بعد أن تكبد الأتراك
خسائر جسيمة في الأموال والذخائر ، وسقط الكثيرون منهم قتلى بين ممرات
الجبال اليمنية الشاهقة .

على أن حركات المقاومة لم توجه ضد الأتراك من بلاد حاشد فحسب ؛
بل ان قضاء « آنس » في الجنوب الغربي من صنعاء بمسيرة يوم ونصف قد
اجتاحته حركة تمرد ضد الأتراك بقيادة الشيخ علي المقداد . وعلى الرغم من أن
هذا الشيخ كان فيما سبق عونا وناصرا للحكم العثماني ، فان بعض القادة
الأتراك كانوا يسعون لافساد العلاقات بين اليمينيين والعمانيين حرصا على
مصالحهم الشخصية . وحدث أن استدعى أحد هؤلاء القادة الشيخ علي المقداد ،
ثم أمر الجنود الأتراك بربطه بمجلة مدفع تركي استهزاء به . وتنكيلا ، حتى
كسرت يده وأغمى عليه . وعندما أفاق هذا الشيخ آل على نفسه أن يعمل بقية
حياته على تخليص بلاده من الأتراك ومن حكمهم الجائر ، وعندما علمت حكومة
الولاية بذلك أصدرت أوامرها بأحراق بيته انتقاما منه وتنكيلا .

وقد ظل الشيخ علي المقداد يحارب العثمانيين ويغزو مراكزهم ويطاردهم

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٧ .

مأموريهم وجنودهم في قضاء آنس ومخالفة ، وكان يعاونه في ذلك طائفة من الرجال اليمنيين المعروفين بالشجاعة والبسالة والتضحية . لهذا لم ينعم الأتراك بالراحة في قضاء آنس اذ كان الشيخ المقداد ورجاله يهاجثونهم حيثما كانوا ، في مخلاف جبل الشرق . وفي بنى خالد ، وفي بنى قشيب ، وفي ضوران ، وفي جبل عانز . وقد مضت أعوام عديدة بينما الحكومة التركية عاجزة عن القضاء عليه ، حتى أخذت تبطش مسعورة فأحرقت كل القرى اليمنية التي دخلها الشيخ على المقداد بعد نهب ما فيها حتى خربت في البلاد ثلاثمائة قرية بعضها قرى اشتهرت بدراسة العلوم الدينية (١) .

وفي الوقت الذي اتجه فيه الوالي العثماني أحمد فيضى الى بلاد حاشد ، فقد وجه الى قضاء آنس الشيخ على البليلى أحد اليمنيين الموالين للأتراك على رأس قوة عثمانية لاختاد حركة المقاومة هناك . وقد نشب قتال عنيف في مخلاف « بنى قشيب » شرقى « سوق الجمعة » وأصيب الشيخ على البليلى هذا برصاصة في رأسه فقتل في الحال ، وحز الثوار رأسه وأرسلوها الى الامام المنصور بالله في حاشد ، باعتباره خائنا للامامة ومعاوناً للأتراك . واذا كان الشيخ البليلى قد عاون الدولة العثمانية فعلا حتى منحته لقب (باشا) فانه كان من جهة أخرى عضداً لأهل صنعاء ومساعداً لهم لدى الأتراك كما كان محباً للعلم وأهله ، ولهذا حزن على مقتله كثير من اليمنيين والأتراك على السواء وقد حل محله أخوه الشيخ محمد البليلى فعمل رئيساً للبلدية في صنعاء والتزم بالجمرك « وبارزاق الدولة » فجمع ثروة طائلة من وراء ذلك ، وقد عسرف بأفضاله الكثيرة وخيراتاه على أهالى بلده .

وعندما عاد الوالى أحمد فيضى من بلاد حاشد دون أن يتمكن من السيطرة عليها فقد غضب أشد الغضب لمقتل الشيخ على البليلى فى آنس . وقد أمر فيضى باشا بتشبيد عدد من المحصنون والقلاع فوق الجبال المحيطة بصنعاء للدفاع عن المدينة أمام حركات المقاومة اليمنية التي لم يخمد أوارها ضد الادارة العثمانية فى ولاية اليمن .

وجدير بالذكر أن الوالى أحمد فيضى باشا فى سنة ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ) أمر باعتقال جماعة من العلماء والمشايع بتهمة الاتصال بالامام المنصور أهتال يحيى الكيسى ، ومحمد بن حسن دلال ، وسعد الدين الزبيرى ، وغيرهم من آل الايريانى وآل الحرازى ، وبلغ عددهم خمسة وخمسين رجلاً . وقد أرسل الوالى هؤلاء المعتقلين الى الحديدة ، ثم أمر بنفيهم الى جزيرة رودس . وكان أكبر جرم لدى الادارة العثمانية هو الاتصال بالامام الزيدى ، وقد اعتقل كثير

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

من اليمينيين لاتهامهم بتلك الجريمة التي كانت عقوبتها الحبس حتى الموت .

وتجدر الإشارة الى أن السلطان العثماني عبد الحميد رأى أن يستطلع حقيقة الأوضاع في اليمن ، فأرسل الى صنعاء في سنة ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ) أحد رجال الدولة العثمانية ويدعى « نامق بك » ليحاول التعرف على اسباب ثورة اليمينيين ضد الحكم العثماني . وقد مكث نامق بك مدة في صنعاء ، وعرض عليه كثير من اليمينيين شكواهم من ظلم الوالي والمأمورين الأتراك واستبدادهم مما كان سببا في تدهور الأمور في البلاد . غير أن شكواهم لم تؤد الا الى زيادة ضغط الوالي أحمد فيضي على اليمينيين عامة بعد عودة نامق بك الى الإستانة (١) .

وقد أعادت الدولة العثمانية محاولة استطلاع حقيقة الأمور في اليمن ، وأرسلت في نفس السنة ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ) أربعة عشر رجلا للتفتيش على الوالي والمأمورين الأتراك . وقد مكث هؤلاء فترة في اليمن كان الجذب والقحط أثناءها في مدينة صنعاء وما حولها قد بلغ أشده ، ثم عادوا يحملون هذه الصورة الى عاصمة الدولة ، غير أنه لم يترتب على ذلك أى إجراء يذكر من قبل الدولة العثمانية (٢) .

وبالإضافة الى استبداد الأتراك في معاملة اليمينيين فقد عانت البلاد من الجذب والقحط الذي كان نتيجة للحروب المستمرة والثورات الدائمة ، هذا فضلا عن وجود نظام الالتزام الذي كان سيفا في يد الملتزمين مسلطا على رقاب أهالي اليمن . ومن بين الملتزمين الذين ذكرهم الواسعي في تاريخه « الملتزم لرسم التبنك ، ولا يكون يبعه الا على يده ، فشق على الناس ذلك ، وحصل لهم الضيق لحشره واحتكاره في يد المذكور ، ولا يبيع أحد التجار حتى يشتري منه ، واذا اشترى من غيره صادره وأخذ أموالا كثيرة » فكتب الناس شكية وأرسلوا بها الى السلطان عبد الحميد ، فرجع الجواب بتخليته . فازداد هذا الملتزم عتوا ونفورا وشدة وفجورا ، واستطال على المسلمين وقتح البيوت للتفتيش ، وجعل له أعوانا على أبواب المدينة وكذا في جميع اليمن » (٣) .

كذلك كانت أمور الأوقاف مهملة نتيجة لعدم وفاء القبائل بحاصلات أراضي الوقف . وقد استمرت حالة الأوقاف على ما هي عليه حتى تولى نظارة الوقف الداخلي السيد الجمالي على بن محمد المطاع ، وكان صديقا لمحمد هاشم ياور الوالي العثماني أحمد فيضي باشا . وقد استطاع ابن محمد المطاع هذا أن

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨٠ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨١ .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

يستفيد من صداقته للياور في ضبط شئون الأوقاف وحبس المتعربين والتنبية على العمال بانجاز حسابات الأوقاف ، وقد مكنه كل ذلك من إعادة عمارة كثير من المساجد اليمنية وتجسيصها وتأثيثها ومن بينها الجامع الكبير في صنعاء .

ومن العوامل التي أثارت اليمنيين ضد الأتراك حرص الإدارة العثمانية على صبيخ اليمن بالصيغة التركية حتى أن الوالي أحمد فيضى باشا أصدر أوامره في سنة ١٨٩٥ (١٣١٣ هـ) بالزام جميع الموظفين العثمانيين في اليمن بلبس الزي التركي واستبدال العمام بالطربوش (١) . هذا بالإضافة الى أن الوالي أحمد فيضى باشا نفسه استحصل إعانة من أهالي صنعاء في نفس السنة مقدارها أربعة وعشرون ألف ريال كما تحصل منهم في العام التالي مباشرة إعانة مالية أخرى مقدارها سبعون ألف ريال على الرغم مما كانوا يعانونه من الشدة والضيق . بل ان الأتراك بحثوا وراء الثروة قاموا بتخريب « باب شعوب » و « باب السياخ » ، وأخرجوا من الجدار المحيط بالأبواب الواحا من الرصاص والنحاس ، ذكر الواسعي أنها : « مكتوب فيها طلسم وضعها الأولون » (٢) . ولم أعثر على ما يشير الى أن الأتراك راعوا الأهمية التاريخية لهذه الألواح مما يبرئهم من تهمة تبيد معالم التراث الحضاري اليمني القديم .

وكان من بين المأمورين الأتراك من عملوا على إرهاب اليمنيين والاساءة اليهم ليملاوا قلوبهم بالرهبة والخوف من الإدارة العثمانية . وكان من أعنف هؤلاء مأمور يدعى «مرزاج» أخذ يحبس الكثيرين من اليمنيين وزعمائهم . ويقوم باهانتهم وتعذيبهم دون تحقيق أو مراعاة لمكانتهم بين ذويهم . وعندما كثرت مظالم المأمورين الأتراك وزاد استبدادهم فقد تصدت لرفع هذا الظلم والاستبداد جماعة خفية من اليمنيين قامت بدور المقاومة السرية . وقد أخذت هذه الجماعة اليمنية السرية تقوم بوضع الغام من البارود والمتفجرات حول بيوت المأمورين الأتراك الذين عرفوا بشدة الظلم والاستبداد ، وذلك لتدمير بيوتهم وإزهاق أرواحهم . وقد تهدم بيت في معبر على كل من فيه من الأتراك ، وبيت آخر في الروضة في شارع السباعي ، بينما تهدمت جوانب من بيوت أخرى في مناطق متفرقة من العاصمة اليمنية (٣) .

ولا شك أن حركة المقاومة السرية التي قام بها اليمنيون أوقعت الرعب في قلوب الأتراك فأخذوا يبطشون باليمنيين ، ويحبسون أهالي المنطقة التي يحدث فيها التخريب ، ويسمونهونهم ألوان الإهانة والاساءة . وقد وقع انفجار شديد في المحكمة الشرعية بصنعاء بينما كان فيها القاضي وأعضاء المحكمة

(١) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨٢ .

والكتاب وجماعة من المتخصصين . وقد تصدع مبنى المحكمة وفر جميع من فيه ناجين بأنفسهم . وقد أفزع هذا الانفجار الوالى العثماني وأعوانه من الموظفين الترك ، لأن مسكن الوالى ومساكن من فى دائرته كانت جزءا من دار الحكومة المتصلة بالمحكمة الشرعية . لهذا فقد أمر الوالى باعتقال جميع من كانوا فى المحكمة وقت حدوث الانفجار ، ومن بينهم أعضاء المحكمة ، وشهداء الحكم ، والكتاب ، والمتخصصون ، فيما عدا القاضى لأنه كان تركيا . وقد مكث هؤلاء جميعهم فى السجن مدة ثمانية أشهر قاسوا فيها الأمرين . غير أن ذلك لم يوقف حركة المقاومة فى البلاد ، إذ اتبع اليمنيون ذلك بإحداث انفجار شديد آخر فى دائرة البرق والبريد العثماني فى صنعاء (١) .

وتجدر الإشارة الى أنه قد تبودلت عدة مراسلات بين الامام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين وبين الوالى العثماني أحمد فيضى باشا ، دافع فيها الامام عن مقدرة اليمن على حكم نفسه ، وأظهر استياء اليمنيين من ظلم موظفي الدولة وسوء إدارتهم لشئون البلاد ، ومعاملتهم للشعب اليمني بالشسدة والعنف . أما الوالى العثماني فقد دافع عن حسن نية السلطان نحو اليمن . وأكد أن الدولة العثمانية لا تضرر سوءا للبلاد اليمنية ولكنها تريد المحافظة على استقلالها وعدم وقوعها فريسة فى أيدي الدول الأوروبية المستعمرة الواقعة للبلاد العربية بالمرصاد (٢) .

وقد أرسل الوالى أحمد فيضى باشا فى سنة ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ) أحد علماء اليمن وهو عبد الله بن علي الحضوري الى الامام المنصور ومعه رسالة يطالب فيها عقد الصلح بين الامام والدولة العثمانية . غير أن الامام تمسك بأن تترك الدولة العثمانية الحكم بالقوانين الوضعى وأن تقوم بالحكم وفقا للشريعة الاسلامية ، ولهذا فان الطرفين لم يصلا الى اتفاق على الصلح لتمسك كل بجانب منهما بمطالبه .

وفى سنة ١٨٩٦ (١٣١٤ هـ) وصل الى اليمن من الآستانة السيد محمد الرفاعي الحسنى ومعه رسالة من السلطان العثماني الى الامام المنصور يحثه فيها على عقد الصلح . ويذكر الواسعى أنه لم يعثر على هذه الرسالة غير أن الامام المنصور يستعرض مضمونها وذلك فى الرسالة التى أجاب فيها على مبعوث السلطان التى نشرها الواسعى فى مؤلفه عن تاريخ اليمن (٣) .

وقد أوضح الامام فى رسالته ظلم الموظفين الأتراك للشعب اليمني بقوله :

(١) الواسعى : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٢١٠ - ٢١٧ .

(٣) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨٥ - ٢٨٩ .

« رأينا المأمورين لم يؤدوا حقوق الله ، ولا راعوا ما حرمه الله ولا غضبوا يوما على معاصي الله ، ولم يعملوا بشيء من كتاب الله ولا سنة رسول الله . وشرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ، وارتكبوا المعاصي ورموا إليها الناس بأطراف النواصي . وجأهروا الله بشرب الخمر ، وارتكبوا الفجور ، وظلموا كل ضعيف ، وأهانوا كل شريف » .

ثم ذكر الامام المنصور أن الشكوى للسلطان العثماني لم تمنع عن اليمانيين ظلم الأتراك وتعتسفهم قائلا : « ولم نزل نتوخى أن السلطنة القاهرة ، أعز الله بها الاسلام اذا ارتفعت إليها تلك القبایع التي لا يختلف في وقوعها اثنان ، أن تأخذها حمية الدين والایمان على تلافى ما فرط من الاضاعة فيما وجب من الشريعة ، وتستدرك ما فات من حق عبدة رسول الله الذين لا نستحق بدون اتباعهم الشفاعة ، فلم يزدادوا مع طول المدة الا انسلاخا من الدين وتوسعا من تأمر الفجرة المبتدئين » .

وبعبر الامام المنصور في رسالته عن أمه في أن يعالج السلطان العثماني أزمة اليمن ، ويقترح أن يكون الحل جلاء الترك عن البلاد بقوله : « ولو يعلم السلطان الأعظم حقيقة الحال لسارع الى اعانتنا في الحال والمآل ورفع جميع المأمورين من الخطة اليمانية ، وأمرهم بحسب الفرقة الكفرية ، ولنعهم من محاربة العترة النبوية التي هي بضعة من الذات الشريفة المحمدية » .

ثم اختتم الامام المنصور رسالته موضحا أن الدولة العثمانية رفعت يدها عن كثير من الممالك الأوربية . وكان أولى بها أن تترك اليمن لحكم الأئمة الزيديين أبناء النبي خاصة وأنها دولة الخلافة وحامية حمى الاسلام فقال : « وكان اللائق بحال أركان السلطان الأعظم أن يجعل القطعة اليمانية من جملة الممالك التي بأيدي الكفار ، وقد أضربوا عنها صفحا وطووا عنها كشفا ، وما سارعوا لغير الممالك الا باليمن التي بأيدي أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم — يحكمون فيها بما أنزل الله ويمتنعون محارم الله ، قهلا جعلوا آل الرسول كالكفار الذين تركوا لهم ممالكهم » (١) .

غير أن هذه الرسائل المتبادلة لم تنته الى اتفاق ما حتى عزل الوالي أحمد فيضي باشا في سنة ١٨٩٧ (١٣١٥ هـ) وحل محله الوالي حسين حلمي باشا ، فاستبشر أهالي اليمن خيرا كثيرا بمقدمه . وقد وعدهم الوالي الجديد بإقامة العدل والمحافظة على الأمن ، وأمر بعزل من أساء التصرف من الموظفين الأتراك ، وقام فعلا بإصلاحات كثيرة . ونظرا لما كان يعانيه معظم أهالي اليمن من فقر نتيجة لتدهور الأحوال في الولاية ، فقد قدم حسين باشا لفقراء صنعاء معونات

(١) الواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨٩ .

مالية بلغت أربعة وعشرين ألفا من الريالات المجيدية . كما فعل ذلك مع الفقراء اليمنيين في عدد من مدن الولاية . وقد سارع أهالي صنعاء بتقديم شكاوى عديدة للوالي حسين باشا ، بلغت ما يقرب من خمسمائة شكوى ضد محمد هاشم باشا والي السابق فيضي باشا لتعسفه في معاملتهم وظلمه لهم . وقد أمر حسين باشا بحبس محمد هاشم هذا في معسكر الأوردي غير أنه أحسن معاملته بأن جعل إقامته في غرفة مريحة ، ولم يمنعه من مقابلة كل من شاء زيارته من الرجال والنساء ، وبعد مدة أمر بإبعاده خارج اليمن مع غيره ممن أساءوا معاملة اليمنيين أمثال المأمور موزاح الذي أشرنا إليه فيما سبق (١) .

وقد عرف عن الوالي حسين حلمي باشا أنه كان مهجيا للعلم والعلماء ، ولهذا أسس في اليمن إدارة للمعارف ، وبعض المكاتب ، ودارا للمعلمين ، ومكتبا للصنائع والاعدادية كما أصدر أوامره بأن يكون التعليم إجباريا لجميع اليمنيين . وكان يقرب إليه دائما علماء اليمن وفقهائه . ولا شك أن تشجيع العلم والعلماء في عهد بعض ولاة الترك كان من مناقب الحكم العثماني في اليمن كما كان نواة طيبة لحركة تعليمية في البلاد كان يجدر بالأئمة أن يعملوا على تنشيطها بعد زوال الحكم العثماني .

أما من الناحية الإدارية فإن الوالي حسين حلمي باشا لم يكن مستبدا في حكمه لليمن بل أنه أوجد إلى جواره هيئة من أهل العلم والسياسة يشاورهم فيما يمكن عمله لأصلاح أمور اليمن وأهله . وكان على رأس هذه الهيئة أكثرهم علما وأحسنهم رأيا وكان يدعى حسنى بك . ويذكر الواسعي أن حسنى بك هذا جمع من اليمن مكتبة نفيسة من الكتب المخطوطة ، كما استنسخ كثيرا من الكتب التي تعذر شراؤها رغم أنه كان يشتري الكتاب بأضعاف ثمنه (٢) . وعلى الرغم من أن رأى الهيئة التي أوجدها حسين حلمي باشا إلى جواره كان استشاريا مجزيا ولم يكن لرايها صفة الإلزام على الوالي ، فإنها كانت بداية طيبة لاتباع أسلوب ديموقراطية في حكم الولاية لم يطبقه الأئمة أنفسهم بعد جلاء الترك عن اليمن في سنة ١٩١٨ .

وجدير بالذكر أن الوالي حسين حلمي باشا استصدر من الباب العالي أمرا بأن يلبس الموظفون المدنيون عربا كانوا أم أتراكا العمام بدلا من الطربوش ، وقد فعل ذلك الوالي نفسه وهيئته الاستشارية المشار إليها تقريبا من اليمنيين ومحاولة لكسب ودهم (٣) . وقد سبق الإشارة إلى أن الوالي أحمد فيضي باشا

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٩٠ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٩١ .

(٣) الواسعي : المصدر نفسه والصفحة .

كان قد ألزم موظفي الادارة في اليمن بلبس الزي التركي واستبدال الطربوش بالعصائم .

ومن مناقب الوالي العثماني حسين حلمي باشا أنه لم يخش في الحق لومة لائم غير أن ذلك عرضه لغضب المأمورين والموظفين الأتراك في اليمن . فأضمرؤا له الشر وتمنوا الخلاص من حكمه . وكان حسين باشا قد أصدر أوامره في سنة ١٨٩٨ م (١٣١٦ هـ) بمنع الرشوة ومعاقبة كل من تسول له نفسه قبولها . بل انه اضطر الى فصل بعض المأمورين الأتراك من وظائفهم عندما لم يجد معهم التوجيه والنصح . وكان من بين هؤلاء قائم مقام طرده الوالي من وظيفته لقبوله الرشوة وعدم انصياعه للأوامر ، وقد أضمر هذا القائم مقام للوالي شرا وصمم على الانتقام منه . وبعد أن أطلق هذا القائم مقام نيران مسدسه على الوالي أثناء ارتقائه سلالم باب مبنى الحكومة عقب وقت الظهيرة . غير أن رميته لم تكن قاتلة ، بينما أحاط الجنود الأتراك بالقائم مقام وأردوه قتيلا في الحال . وقد شفى الوالي حسين باشا بعد مدة من الجرح الذي أصابه أثناء محاولة اغتياله (١) .

وفي أثناء ولاية حسين حلمي باشا لليمن كان يتولى قيادة الجنود الأتراك في الولاية المشير عبد الله باشا . ولم يكن هذا المشير على وفاق دائم مع الوالي بل كان يحقد عليه ويعمل على أن يحل محله في منصب الولاية فتكون له القيادتان المدنية والعسكرية على السواء . وكانت الدولة العثمانية تتبع سياسة الفصل في ولاياتها بين السلطين المدنية والعسكرية حتى يظل ممثلو الدولة في كل منها في صراع مستمر مع الجانب الآخر ، مما لا يتيح لأحدهما فرصة تدعيم مركزه وبالتالي الاستقلال بالولاية عن سيادة الدولة . ومن أمثلة هذا الصراع في اليمن أن المشير عبد الله باشا جمع أربعمائة رجل وقرر ارسالهم الى طرابلس الغرب لتدعيم الحامية العثمانية فيها ، كما أراد أن ينفي المسجونين خارج اليمن ، غير أن الوالي حسين حلمي باشا لم يوافق على ذلك . فكتب المشير عبد الله باشا الى الباب العالي يطلب موافقته على رأيه ، فوردت اليه موافقة السلطان على مطلبه . ولم ترض هذه الموافقة الوالي حسين باشا بطبيعة الحال ، فكتب هو الآخر الى السلطان ليحاول اقناعه بأن ارسال هذه القوة الى طرابلس الغرب من شأنه أن يضعف الحامية العثمانية في اليمن في الوقت الذي تحتاج فيه الى تدعيم وتقوية لمواجهة ما قد يفاجئها من ثورات القبائل . كما أن الأمر بنفي المسجونين اليمنيين سيثير التذمر لدى أهالي البلاد مما يؤدي الى عدم اقرار الأمور في الولاية . غير أن السلطان لم يلق بالا لمطلب الوالي حسين باشا ووجهة نظرة واكتفى بتأييد مطلب المشير عبد الله باشا (٢) .

(١) الواسعي : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٩١ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٩٢ .

وقد أوحى الهدوء النسبي الذي صاحب حكم الوالي حسين حلمي باشا الى الدولة العثمانية أن ترسل بعض رجالها لمحاولة الاتفاق على الصلح مع الامام المنصور ، وقد جرت مفاوضات بين الطرفين نتج عنها وضع شروط عامة للصلح أرسلت الى عاصمة السلطنة لعرضها على الوزارة العثمانية . غير أن الوزارة لم توافق على هذه الشروط وقررت عزل حسين حلمي باشا وعينت بدلا منه المشير عبد الله باشا واليا لليمن وقائدا للقوات العثمانية فيها . وقد أسف اليمنيون أشد الأسف لعزل الوالي حسين حلمي باشا وخاصة أهل العلم منهم ، وكان هذا الوالي من بين الولاة الأتراك القليلين الذين عملوا ما في وسعهم لاصلاح امور اليمن والعمل على تحسين أحواله .

أما الوالي الجديد عبد الله باشا فقد كان مولعا بالعظمة والاذية والتكبر والتجبر ، وكان يتقدم موكبه ثلة من الحياالة ، ويأمر الجنود الأتراك بمنع المارة من الطريق حين يخرج من بيته في بثر العزب الى أن يصل الى مقر الحكومة . وقد أمر بتخصيص دوائر الحكومة العسكرية والمدنية مرة كل ثلاثة أشهر كما أمر بتنظيف الشوارع ورشها وكنسها كل يوم . وكان عبد الله باشا مولعا باللاهى والموسيقى والطرب ، كما أنه كان نشيطا محبا للرفاهية على الرغم من بلوغه سن الشيخوخة (١) .

ومن النواحي المظهرية التي اهتم بها الوالي عبد الله باشا اقامته نصبا تذكاريًا للحكم العثماني في اليمن ، على هيئة عمود طويل في رأسه هلال من نحاس مطلي بالذهب ، كما احاط بعض أحجار هذا العمود بنحاس مطلي بالذهب أيضا ، وكان موقعه خارج صنعاء أمام باب اليمن . غير أن هذا النصب التذكاري هدم بعد عشر سنوات من تاريخ بنائه (٢) .

كما اهتم عبد الله باشا غاية الاهتمام بمد أسلاك البرق بين عدد من المدن اليمنية الهامة ، كان أهمها الخط البرقي الممتد من العاصمة صنعاء جنوبا الى مدينة تعز . وعبد الله باشا كجندى كان يدرك عن كثب أهمية البرق في ربط العاصمة اليمنية بأطراف الولاية وفائدة ذلك في احكام السيطرة العثمانية على البلاد .

غير أن اليمن لم ينعم بالاستقرار في عهد الوالي عبد الله باشا اذ استشرى الظلم والفساد واشتد الجذب وارتفعت الأسعار ونشطت القبائل من جديد في محاربة الأتراك ومحاولة التخلص من حكمهم ، وكان أهمها قبيلة الزرائيق في

(١) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٩٢ .

المرعي : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٩٣ .

نهاية التي قطعت أسلاك البرق ونهبت قوافل التجارة ونشبت معارك عنيفة بين رجالها وبين الأتراك ، وقد عجزت الحكومة التركية في الولاية عن اخضاع تلك القبيلة ، التي لم تكن تسكن بيوتا مبنية حتى يقصدها الجنود ويخضعونها ، بل كانت تعيش في القفار في عشش مبنية من القش . وقد عرف رجال هذه القبيلة بشدة البأس وقوة التحمل فكانوا يصطادون الغزلان عدوا في صحراء تهامة الشديدة الحرارة (١) .

ونظرا لأن عبد الله باشا لم يتمكن من حماية حدود عدن من عدوان الانجليز الذين كان مخططهم التوسع في جنوب اليمن حيث سيطروا على ناحية « الضالع » في سنة ١٩٠٢ م (١٣٢٠ هـ) . كما أن هذا الوالي لم يستنكر عدوانهم على المنطقة مما أغضب الباب العالي عليه فأمر بعزله وعين خلفا له توفيق باشا واليا على اليمن (٢) . وقد استمرت أحوال اليمن على ما هي عليه من فوضى واضطراب حتى توفي الامام المنصور « بقفلة عذر » في سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) (٣) .

وهكذا أوضحنا بهذا العرض صورة عامة لحالة اليمن في أثناء خضوعها للحكم العثماني في الوقت الذي كانت تتبع فيه الدولة العثمانية السياسة المركزية في حكم الولايات التابعة لها قبيل العهد الدستوري العثماني . وقد نتج عن هذه السياسة في اليمن قيام الثورات والاضطرابات التي تركزت حول العاصمة اليمنية ، والتي كان الأتراك يحاولون اخمادها بأساليب القمع المختلفة . وقد رأينا أن مفاوضات الصلح حتى نهاية عهد الامام المنصور مثل أكبر قوة سياسية في اليمن حتى مطلع سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) والتي دارت بينه وبين ممثلي الدولة العثمانية عن طريق الرسائل أو الاتصال المباشر ، لم تصل الى اتفاق يرضى الطرفين مما ترتب عليه تجدد الثورات وزيادة حسنة الاضطرابات ، وقد سقط في أثنائها صرعى كثيرون من العثمانيين واليمنيين على السواء (٤) .

ثورة اليمنيين ضد الحكم العثماني في سنة ١٩٠٤ :

عقب وفاة الامام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين في سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) ظفر ابنه يحيى بالامامة الزيدية في اليمن (٥) . وكان

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٩٣ .

(٢) العرشي : المصدر السابق ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(٣) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٢٩٤ .

(٤) Jacoby H.F. : Op. cit., p. 75.

(٥) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٤٧ .

يحيى يبلغ من العمر حينذاك خمسة وثلاثين عاما ، اذ ولد في شهر يونية سنة ١٨٦٩ (ربيع الأول سنة ١٢٨٦ هـ) (١) وان ذهب آخرون الى أنه ولد في سنة ١٨٧٦ (٢) . وقد قضى يحيى هذه المدة من حياته مشاركا لوالده الراحل في أثناء كفاحه ، أولا : للمحافظة على امامته للزيديين ، وثانيا : في مراحل صراعه ضد الأتراك العثمانيين . وقد اكتسب يحيى خلال هذه الفترة من حياته خبرة بحقيقة الأوضاع السائدة في اليمن ، كما نال شعبية بين الزيديين . مكنته من الحصول على مبايعة من كان منهم في قفلة عذر حيث كان مقر والده المنصور . وفي غيرها من البلدان المجاورة كذمار ، وصعدة . وحوث (٣) .

وقد لاقى الامام يحيى ، كغيره من الأئمة ، الكثير من الصعاب والمضايقات التي اثارها امامه المنافسون الطامعون في الامامة الزيدية مما اضطره الى مواجهتهم تارة بالسياسة والحكمة وتارة أخرى بالقوة ، ويفسر هذا أسباب الحروب الكثيرة التي سجلها التاريخ اليمني للامام يحيى والتي خاضها في هضاب اليمن وسهولها ، بل أن ضعف قوة الامام يحيى من جهة وضعف سيطرة العثمانيين على اجزاء من اليمن المختلفة من جهة أخرى ، كان يتيح الفرصة لشيوخ القبائل ورؤساء القرى أن يعتبروا أنفسهم أحق بالزعامة ، وأولى بطاعة أهالي البلاد . وأجدر استحقاقا لجباية الضرائب وجمع الزكاة من الأئمة الزيديين أو الماهورين الأتراك على السواء . وقد كانت هناك أسرة أخرى في اليمن تنافس أسرة الامام يحيى على الامامة هي أسرة شرف الدين التي كانت تعتمد على اثارها لبعض القبائل الشافعية (٤) .

وقد كانت مبايعة الامام يحيى في قفلة عذر في سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) بداية مرحلة جديدة للعلاقات العثمانية اليمنية بدأت بصراع دام عندها كانت الدولة متمسكة بسياساتها المركزية في حكم الولايات التابعة لها ، ثم أعقبه صلح ومهادنة مع الامام في أثناء العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩١١ م وانتهت هذه المرحلة بتصفية الحكم العثماني في اليمن وجلاء العثمانيين النهائي عنها في نهاية الحرب العالمية الاولى في سنة ١٩١٨ .

فطبيعة العلاقات بين العثمانيين واليمنيين لم تتغير بتولى الامام يحيى الامامة الزيدية في اليمن في سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) ، بل ظلت هذه العلاقات على ما هي عليه نتيجة لأن الامام يحيى انتهج السياسة نفسها التي اتبعها والده الامام المنصور بالله محمد بن يحيى ومن سبقه من الأئمة . وقد كانت

(١) محمد حسن : قلب اليمن ، ص ٩٦ .

(٢) Brémont, E. : Yémen et Saoudia, p. 71.

(٣) الواسطي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٤) Brémont, E. : Yémen et Saoudia, p. 71.

هذه السياسة تقوم على معاداة العثمانيين والجهاد ضدهم لاجبارهم على الاعتراف بالوضع الخاص للأمة في البلاد ، وحققهم في الاستقلال بإدارة شئونهم في إطار من التبعية لسيادة الدولة العثمانية ، وهو الأمر الذي حاول الأتمة دائما أن يتمسكوا به ويحصلوا عليه أثناء مراسلاتهم أو مفاوضاتهم مع ممثلي الدولة العثمانية . لهذا فإن الامام يحيى عقب اعلان مبايعته «أسرع بأشهار الجهاد ضد الأتراك ودعا قومه الى مواصلة الحرب للتشكيل بالترك ، الذين سعوا في الأرض بالفساد وتركوا الشرائع وظلموا العباد» كما جاء في منشور اذاعة الامام يحيى في ذلك الوقت (١) . كما ذكر الكاتب الايطالي سلفاتور أبونتي أن «أول عمل قام به (الامام يحيى) هو أنه أعلن الحرب على الأتراك وهاجمهم بعساكره» (٢) .

فتاريخ اليمن في الفترة التي أعقبت عودة الأتراك العثمانيين اليها في سنة ١٨٧٢ والتي شهدت عهد الامام المنصور بالله محمد بن يحيى ، وعهد ابنه الامام المتوكل على الله يحيى بن محمد حميد الدين ، التي اختتمت بعقد الصلح بين الأخير والدولة العثمانية في سنة ١٩١١ ، كان مليئا بالحروب المستمرة بين اليمنيين والأتراك . وهذا ما جعل ويفل «Wavell» في مقدمة مؤلفها الذي استعرضت فيه أحداث ثورة اليمنيين ضد الأتراك في سنة ١٩١١ تقول عن هذه الفترة : « وحتى العشرين سنة الأخير (السابقة لسنة ١٩١١) بينما كان العرب والترك يتنازعون حول تقرير المصير ، كان تاريخ اليمن تاريخ الحديد والنار ، فهو تسجيل للمعارك والحصار ، مدافع تؤخذ عنوة ، وحاميات تخضع نتيجة لانتشار المجاعات ، ومذابح وحشية وانتقاما قاسيا » (٣) .

وقد بدأ الامام يحيى بعد توليه الامامة في تنفيذ سياسة مقاومة الأتراك وصمم على محاصرتهم في صنعاء عاصمة الولاية ، فتوجه اليها على رأس عشرين ألف يمني من بينهم الزيدى والشافعى على السواء » (٤) ، ونجح في فرض الحصار عليها . ثم بدأت المدن اليمنية تتساقط الواحدة تلو الأخرى في يد الامام وأتباعه كمدينة « عمران » و « حجة » و « ثلاً » وغيرها . كما انتقل الامام من « قفلة عذر » الى « حسوت » و « خمر » و « عمران » حتى وصل الى « كوكبان » الواقعة في شمال غرب صنعاء .

وعلى الرغم من الامدادات الكثيرة التي وردت للأتراك من مختلف مراكزهم في اليمن ، فانهم لم يستطيعوا أن يرفعوا عن أنفسهم في صنعاء قيد الحصار . بل ان القوة العثمانية التي وصلت الى الحديدة بقيادة رضا باشا ، والتي انضم

(١) أمين سعيد : اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجرى . ص ٢٧

(٢) سلفاتور أبونتي : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

Wavell, A.J.B. : A Modern Pilgrim in Mecca, p. V.

(٣)

Brémont, E. : Op. cit., p. 72.

(٤)

اليها عدد كبير من رجال قبائل يام اليمنية الطامعين في السلب والنهب . فاتها في أثناء توجهها الى صنعاء تعرضت لهجوم اتباع الامام في « الحمية » و « بلاد البستان » ، الذين نهبوا كل ما كان مع الأتراك من مؤونة وسلاح . أما رجال قبائل يام المصاحبون للأتراك فقد استسلموا لاتباع الامام وسبقوا الى « كوكبان » حيث أمر الامام بنزع سلاحهم ابقاء على أرواحهم . وقد وصلت فلول القوات التركية الى صنعاء في حالة يرثى لها مما زاد الأحوال سوءا في المدينة أكثر مما كانت عليه قبل مجيئهم (١) .

وقد عرض الواسعى في تاريخه صورة واضحة المعالم لمدينة صنعاء عاصمة الولاية العثمانية في أثناء الحصار الذي فرضه الامام يحيى وأتباعه عليها في سنة ١٩٠٤ م فقال :

« تجمعت القبائل على صنعاء وتكاثرت ، وضائق على أهلها بما رحبت ، واشتد الحصار ، وخرج الناس الصغار والكبار والنساء المخدرات ، وقاسوا عظيم الأهوال ، وباعوا جميع الأموال والأمتعة والفراش ، وكان الثمن في غاية الرخص لعدم المشتري ، حتى أن بعضهم يؤجر الحامل الى السوق ويعجز عن أجرته ثم لا يجد مشتريا ثم يأخذ الحامل نصف ما حمل ، والجوع عم اليمن بسبب الفتن ، وبالمحاصرات ترك الزراع الزراعة ، وخلت من اليمن قرى كثيرة مات أهلها من الجوع ، وفي (خولان) كانوا يأكلون التبن بعد طحنه . ومات في قرية (القابل) خارج صنعاء ١٦ مائة (يقصد ١٦٠٠ نسمة) غير الذين ماتوا في سائر القرى حول صنعاء . ووجد في وادي (سهام) على قارعة الطريق موتى ٥١ نفسا . وفي داخل صنعاء أمر المفتي (٢) البوليس ومطافئة من الجند أن يهجموا بيوت التجار ، والأعيان من أهل صنعاء ومن كان منظورا اليه باليسار ، ويأخذوا ما لديهم من الحبوب لأجل عساكر الدولة وأخذ كل شيء يؤكل » (٣) ، كما ذكر أمين الريحاني أن حصار صنعاء في سنة ٩١٠٤ م : « استمر ستة أشهر فأكل أهل المدينة أثناء الحصار لحم البغال والحمير وكذلك الفيران ، وكان عدد الأتراك الذين سلموا وفيهم الأهالي لا يقل كما قيل لنا عن ستين ألفا . ولكنهم أعادوا بعد ذلك الكرة على صنعاء فتهقر الامام وجنوده الى « شهارة » فتبعهم العدو الى تلك المضائق الهائلة وخسر هناك كل شيء . تلك هي وقعة شهارة المشهورة ولم يكن مع الامام غير ثلاثة آلاف مقاتل غلبوا ألفا من الأتراك وقد حاربوهم بالصخور أيضا يدرجونها عليهم . وأهل اليمن يحسبون النصر في تلك الرقعة أعجوبة ، بل كرامة من كرامات الامام » (٤) .

(١) الجرائد : المختطف من تاريخ اليمن ، ص ٢١٩ .

(٢) كان هذا المفتي معروفا بقبوله نحر الترك ومعاداته للامام .

(٣) الواسعى : المصدر السابق ، ط ١ ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١١٣ .

وازاء وطأة الحصار الشديدة حول مدينة صنعاء ، وعدم وصول امدادات ذات اثر فعال ، فان عددا غير قليل من الأتراك ومثلهم من كبار أهالي صنعاء اقتنعوا بضرورة التسليم حفاظا على أرواح سكان المدينة وعلى الحامية العثمانية فيها من الغناء . وقد توجه بعض هؤلاء لمقابلة الامام يحيى فى كوكبان للاتفاق على عقد الهدنة وعلى شروط تسليم المدينة . فارسل الامام اليهم سيف الاسلام أحمد بن قاسم الدين للاتفاق معهم بينما انتقل هو الى قرية « القابل » الواقعة فى الشمال الغربى من صنعاء . وقد تم الاتفاق على خروج الأتراك من صنعاء الى « حراز » على أن يتركوا للامام يحيى أموال الحكومة واسلحتها ، وعلى أن يقوم الامام فى مقابل ذلك بنقل أمتعتهم وتأمين طريقهم (١) .

وهكذا استطاع الامام يحيى أن يدخل صنعاء فى ٢١ أبريل سنة ١٩٠٥ م (٢) . كما أعلنت كثير من البلدان اليمنية اعترافها وطاقعتها لامامته . بينما لم يبق يأيدى الأتراك سوى مدينتى تعز و اب وبلاد حراز والتهائم وقفلة شمر وذلك وفقا لشروط الهدنة المؤقتة التى تم الاتفاق عليها بين العثمانيين والامام يحيى . وعندما علمت الدولة العثمانية باضطراب الأحوال فى ولاية اليمن نتيجة لحركة التمرد التى صاحبت قيام الامام الجديد يحيى عقب وفاة والده الامام المتصور فى سنة ١٩٠٤ فقد رأت أن تقمع ثورة القبائل اليمنية ، وتمرد الامام الزيدى بأسرع ما يمكن حتى لا تتفاقم الأمور وتزداد الى اخراج الأتراك العثمانيين من اليمن ، فيؤثر ذلك بطبيعة الحال أسوأ التأثير على مركزها فى الولايات العربية الأخرى . وقد رأى رجال الدولة أن خير من يقوم بهذا الدور هو أحمد فهمى باشا الذى سبق له أن تولى أمور الولاية مرتين ، فكان خبيرا بشئونها وعلى دراية عميقة بحقيقة الأوضاع فيها ، الى جانب ما عرف عنه من شدة وحزم ومقدرة وخبرة بالشئون العسكرية .

وقد أصدر الباب العالى أوامره لفيضى باشا الذى كان حينذاك مقيما فى شمال نجد ، بسرعة التوجه الى اليمن لاقرار الأمور فى الولاية الثائرة وتولى ادارتها بما يحفظ بقاءها فى يد الدولة العثمانية . ورغم بلوغ فيضى باشا العقد الثامن من عمره ، فقد توجه متمطيا جواده ومتحملا مشقات السفر واختراق الصحراء القاحلة على رأس قواته العثمانية حتى وصل الى جدة ، وتوجه منها الى الحديدة التى دخلها فى ٧ يونية سنة ١٩٠٥ م . هذا فى الوقت الذى كان الوضع فيه قد جسد مؤقتا داخل اليمن بين الامام يحيى وبين العثمانيين فى المراكز التى سيطر كل منهم عليها والتى عرضناها فيها سبق . وبعد وصول امدادات كبيرة لفيضى باشا فى الحديدة ، فقد توجه منها الى

(١) العرشى : المصدر السابق ، ص ٨٦ .

Brémond, E. : Op. cit., p. 72.

(٢)

«مناخة» حيث انضمت اليه باقى القوات العثمانية فى الولاية وخاصة ماكان منها
فى «حراز» . وقد واصل فيضى باشا زحفه تجاه صنعاء ، مخضعا القبائل
اليمنية التى تصدت له ، حتى وصل الى جبل «عصر» المقابل لمدينة صنعاء .

وقد أسقط فى يد الامام يحيى عندما علم بوصول قوات عثمانية هائلة
مزودة بأسلحة حديثة ويقودها فيضى باشا الذى عرف عنه قوة الشكيمة والخبرة
الواسعة بشئون الحرب . فرأى الامام يحيى من الحكمة ألا يترك نفسه فى
مواجهة هذا العدو الجبار الذى قد يضع حدا لكل آماله وطموحه ، خاصة وأن
القبائل اليمنية التى يعتمد عليها الامام لم تكن تملك من الأسلحة والتنظيم
ما يؤكد له النصر على قوات الدولة . ولهذا قرر الامام يحيى الانسحاب بقواته
من صنعاء والالتجاء الى بلاد حاشد فى الجبال الشمالية ، مدعيا أن خوفه على
أهالى صنعاء هو الذى حتم عليه اتخاذ هذا الموقف . ولا شك أن الامام يحيى
كان يحاول تبرير انسحابه أمام اليمنيين متخذا من ادعاء الخوف على أهالى صنعاء
ذريعة لموقفه ، بينما لو كان يثق فى مقدرة أتباعه على مقاومة الأتراك لصمد
أمامهم وما ترك عاصمة بلاده تقع فى أيديهم بينما يلوذ هو وأتباعه بالفرار فى
جبال اليمن العالية . وهكذا دخل فيضى باشا مدينة صنعاء على رأس قواته
العثمانية دون أن تواجه مقاومة تستحق الذكر فى أوائل سبتمبر ١٩٠٥ م (١) .

غير أن الأمور لم تستقر فى ولاية اليمن العثمانية بدخول فيضى باشا مدينة
صنعاء ، إذ كان أمامه مهمة صعبة لاقرار الأمور فى الولاية الثائرة . فبينما كان
الامام يحيى يحرض الزيديين فى الهضبة الشمالية على محاربة الأتراك ويتطلع فى
شوق الى إعادة فرض سيطرته على صنعاء ، فإن القبائل اليمنية فى شتى أرجاء
الولاية كانت تناوى العثمانيين وتسعى بشتى وسائل العنف والتخريب وحرب
العصابات الى التخلص من الحكم التركى فى بلادهم . لهذا رأى فيضى باشا
ضرورة القيام بعدة عمليات حربية يهدف القضاء على التمرد ، وإيجاد حالة من
الأمن والاستقرار لتدعيم الحكم العثمانى فى اليمن .

وقد خرج فيضى باشا من صنعاء متجها الى الهضبة الشمالية على رأس قوة
حربية عثمانية مزودة بأحدث الأسلحة يحاول اخضاع القبائل اليمنية المتمردة
للحكم العثمانى ، غير أن القبائل اليمنية كانت تنسحب باستمرار من مواقعها
أمام تقدم القوات العثمانية ، فواصل فيضى باشا تتبعهم بغية النيل منهم
مما جعله يخوض برجاله بين جبال اليمن الشاهقة الوعرة ذات المسالك المجهولة .
وكانت القبائل اليمنية تهدف من انسحابها المتواصل الى إبعاد العثمانيين عن
مراكز تموينهم فى صنعاء وفى مدن الساحل وتضليلهم فى مرتفعات اليمن التى
ينفرد اليمنيون بمعرفة ممراتها ، الى جانب انهاك قوى الأتراك فى قطع المسافات

(١) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

الشاسعة وتسلق المنحدرات الجبلية الوعرة . وقد انهكت بالفعل قوة الجنود الأتراك ، ونال منهم الأعياء والمرض كل منال ، ونفدت منهم المؤن وانقطعت الامدادات ، حتى انهارت معنويات الجنود واضطر فيضى باشا أن يقرر العودة الى صنعاء دون أن يحقق أهدافه ، وكان قد وصل الى « عمران » بعد أن منى جيشه بخسائر فادحة أفقدته نصف القوات التي خرج على رأسها في بداية الحملة . وقد بذل فيضى باشا وجنوده جهودا مضنية في أثناء عودتهم الى صنعاء ، وكانت القبائل اليمنية قد حاصرت العاصمة التركية فيها من جديد ، فتمكن فيضى باشا من دخول المدينة بعد تفريق القبائل المحاصرة لها (١) .

وإذا كان فيضى باشا لم ينجح في القضاء على تمرد الامام يحيى والقبائل اليمنية في الهضبة الشمالية ، فانه قد تمكن من الاستيلاء فيما بعد على عدد من المدن التي كانت خاضعة لسيطرة الامام وأهمها « شبام » ، « كوكبان » و « عمران » و « حجة » ولكنه فشل في السيطرة على بلاد « شهارة » (٢) .

وجدير بالذكر أن فيضى باشا لم يواجه تمردا من القبائل اليمنية فحسب بل انه واجه أيضا تمردا آخر من بعض ضباط جيشه ، مما أحدث انقساماً داخليا في صفوفه أدى الى اضعافه عن مواجهة الثورات اليمنية بكامل قوته . فقد تمرد بعض الضباط العثمانيين في دائرة البرق والبريد بمدينة صنعاء في سنة ١٩٠٦ م وطلبوا من الوالى تسليمهم معاشاتهم وترحيلهم الى بلادهم بعد أن هددوه باحداث فتنة اذا لم يلب مطالبهم . غير أن الوالى أصدر أوامره لقوة عثمانية بمحاصرة دائرة البرق والبريد من جميع الجهات ومنع المارة من عبور الطرق المؤدية اليها .

وفي نفس الوقت وصل الى صنعاء جنود آخرون من العثمانيين عادوا اليها من « عمران » وطلبوا الترخيص لهم بالعودة الى بلادهم . وكان معظمهم من عرب الشام الذين جندوا رديفا لفترة محدودة انقضى أجلها . وقد عسكر هؤلاء الجند عند مسجد « فروة بن مسيك » في الشمال الشرقي من صنعاء ونهبوا بيوت الأهالي اليمنيين في المنطقة عندما امتنع الوالى عن اجابة مطالبهم .

كما طالبت ثلاثة طوابير أخرى من الجنود العثمانيين بالمطالب نفسها التي تلخصت في صرف معاشهم وترحيلهم الى بلادهم . واقتحم هؤلاء الجند الجامع الكبير بصنعاء ، وأخرجوا من فيه عن آخرهم حتى طلاب العلم والمشايخ ، وأغلقت تسعة من أبوابه بينما أقاموا حراسة مشددة عليها جميعا وعلى الباب العاشر الذى

Jacob, H.F. : Op. cit., p. III.

(١)

(٢) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

أبقوه مفتوحا وكذلك على قارعة الطرق المحيطة بالجامع . وقد مكث هؤلاء الجند في الجامع الكبير مدة نصف شهر ، حتى اضطر الرائي الى اجابة مطالبهم وترحيلهم الى بلادهم . كما حدث ذلك أيضا مع زملائهم من الجنود « الرديفة » في المدينة الذين انقضت مدة خدمتهم وأرادوا العودة الى بلادهم (١) .

ولا شك أن تمرد بعض الضباط في صفوف الجيش العثماني في اليمن بسبب تأخر صرف مرتباتهم ورغبة الجند الرديف العرب والأتراك على السواء في العودة الى بلادهم بمجرد انقضاء مدة تجنيدهم ، قد أوجد دون شك تخلخلا في صفوف الجيش العثماني في اليمن أضعفه عن مواجهة الثورات المستمرة التي قام بها الشعب اليمني ضد الحكم العثماني . ولا شك أن هذا الموقف قد جعل الأتراك يفكرون من جديد في مفاوضة الامام الزيدى ومحاولة الوصول الى حل مرضى يحفظ للدولة العثمانية ماء وجهها ، ولا يؤثر على مركزها في الولايات العربية الأخرى ، كما يضع حدا للثورات اليمنية المتتالية ، ويهيئ لولاية اليمن العثمانية الأمن والاستقرار .

المرحلة الثانية من مفاوضات الصلح بين العثمانيين واليمنيين ومعالم السياسة العثمانية التي اتبعت لحل أزمة اليمن :

لا شك أن قضية اليمن قد شغلت الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين عن كثير من القضايا الكبيرة التي كانت تهتم بها ، كما أن العمليات الحربية التي قامت بها القوات العثمانية بصفة مستمرة في سهول اليمن وفوق جبالها الشاهقة قد كلفت الدولة العثمانية الكثير من الرجال والمال . وكانت الدولة تهدف الى ايجاد حل لهذه المشكلة المعضلة خاصة بعد أن أثبت أسلوب القوة الحربي فشله الذريع في اقرار الأور في ولاية اليمن النائرة . وكانت الدولة العثمانية تخشى أن تعترف للامام الزيدى بشيء من النفوذ في بلاده لأنها كانت تتوقع أنه سوف يستغل هذا النفوذ تدريجيا ليتمكن في نهاية الأمر من تثبيت أقدامه وتدعيم سلطانه فينقلب على الدولة ويستقل ببلاده عن سيادتها . هذا في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تتبع فيه أسلوب السياسة المركزية في حكم الولايات التابعة لها وتتمسك بتنفيذه بكل صرامة حرصا على بقاء امبراطوريتها . وقد بلغ حرص الدولة الى درجة الشك في أتباعها وموظفيها مما جعلها تضع النظم الخاصة بفصل السلطة المدنية عن السلطة العسكرية في ولاياتها حتى لا يؤدي وجود السلطتين في يد واحدة الى التفكير في الاستقلال والانفصال عن سيادتها على النحو الذي أوضحناه فيما سبق .

(١) الراسمى : المصدر السابق ، ط ١ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

وقد رأت الدولة العثمانية أن تقوم بتجسيرة المفاوضات مع الامام يحيى بدرجة أكثر فعالية عما سبق أن دار بينها وبين والده الامام المنصور الراحل من مراسلات ومفاوضات . وكانت الدولة تهدف بذلك الى ايجاد حل للقضية اليمنية يضمن لها تحقيق مصالحها وتوفير ما تبذله بصفة مستمرة من جهسد ورجال ومال فى قمع الثورات واخماد الاضطرابات منذ عودة قواتها الى اليمن فى سنة ١٨٧٢ . لهذا أرسلت الحكومة العثمانية وفدا الى الامام يحيى لمفاوضته فى شروط الصلح .

وقد رحب الامام يحيى بطبيعة الحال بمبدأ المفاوضات من أجل الاتفاق على شروط الصلح ، لأنه اذا كان قد انتفع بالحرب التى شنها ضد الأتراك فى اجتذاب القبائل اليمنية اليه واكتساب شعبية وتأييد لشخصه على حساب زعامته لتمررد هذه القبائل وثورتها ضد الأتراك ، فانه كان لا يرغب فى استمرار هذه الحرب حتى لا يتعرض لنقمة الدولة العثمانية وانتقامها اذا تخلت عنه القبائل اليمنية يوما لسبب من الأسباب . كما كان يسعد الامام كثيرا أن يكتسب عن طريق هذه المفاوضات مع الدولة العثمانية اعترافا منها بكيانه كزعيم دينى فى شعبه الى جانب منحه قدرا معيناً من السلطة الزمنية بين أتباعه، ولا مانع لديه بعد ذلك من أن تخضع البلاد للسيادة العثمانية فهذا سوف يحمل الدولة مسئولية الدفاع عن اليمن ضد أى عدوان أجنبى قد لا تستطيع قوته الامامية المحدودة أن تتصدى له لهذا كله قدم الامام الشروط التالية للوفد العثماني الذى جاء الى اليمن للاتفاق على الصلح وبدأها بما يلى :

« وافقت مستمدا بعون الله على شرط الصلح ما بينى وبين مأمور سلطان الاسلام الذى أدعوا الله أن يؤيد ملكه لاطفاء نار الحرب الموقدة ، وأن تستبدل الفوضى والعداوة بالصدقة ، لتسلم البلاد من القلاقل وتحقق الدماء ، وتزول المحن من هذه البقعة ، ويستتب الأمن ويربط المؤمنون برباط الاخاء التى لا انفصام لها ، ويرتفع الظلم من بينهم :

- ١ - أن تطبق الأحكام وفقا للشريعة الاسلامية الغراء .
- ٢ - أن يعود الى الامام حق عزل القضاة وحكام الشرع وتعيينهم .
- ٣ - أن تكون معاقبة الخائنين والمرتشين منوطة بالامام .
- ٤ - أن تخصص رواتب كافية للحكام والموظفين كى لا تدفعهم قلة ذات اليد الى الارتشاء .
- ٥ - أن تحال الأوقاف الى عهدة الامام لاهياء المعارف فى البلاد .
- ٦ - اقامة الحدود الشرعية على مرتكبي الجرائم من المسلمين والاسرائيليين

كما أمر الله تعالى بها وأجراها رسوله وهي التي أبطلها المادورون الترك
كانما لم تكن شيئا مذكورا .

٧ - يؤخذ العشر من المزروعات التي تسقى بماء السماء ، وأما التي تسقى
بمياه الآبار فيؤخذ منها نصف العشر بعد أن يقدر ذلك أرباب الخبرة .
وإذا حصل خلاف يرجع الى الأصول التي وضعها عبد الله بن رواحة في
« الخرص » ويؤخذ عن البقر والغنم والابل النصاب الشرعى . وأما
الأراضي التي تغل مرتين أو ثلاثا فيؤخذ عنها نصف العشر أو رבעه ورفع
ما سوى ذلك من التكاليف .

٨ - جباية الأموال المسار ذكرها تكون بوساطة مشايخ البلاد تحت نظارة
مأمورى الدولة ، وإذا تجاسر أحد على أخذ زيادة عن التكاليف المار ذكرها
فعرله أو تحديد الجزاء له راجع الى الامام - ولا يكون للامام علاقة بقبض
الأموال الأميرية .

٩ - تمفى عشائر حاشد وخولان والحداد وأرحب من التكاليف .

١٠ - يسلم كل من الفريقين المتعاقدين الخائنين الذين يلتجئون اليه .

١١ - اعلان العفو العام فى البلاد كى لا يسأل أحد عن ماضيه .

١٢ - ألا يولى أحد من أهل الكتاب على المسلمين .

١٣ - أن تشمل أحكام هذه المواد المار ذكرها صنعا وتعمز وملحقاتها .

١٤ - ألا تتدخل الحكومة فى شئون « آنس » ولا تعارض الامام فى تعيين
المأمورين لهذا القضاء لفقير سكانه وقلة حاصلاتهم ، ولا يخشى من وقوع
محظور فى مخالفة مأمورى الحكومة لهم .

١٥ - أن تكون المحافظة على هذه البلاد من تعديات الدولة الأجنبية راجعة للدولة
العليسة .

ثم يختتم الامام يحيى شروطه هذه لعقد الصلح بين الدولة باظهار مميزات
الصلح فى اقرار الأمور فى اليمن قائلا : « ان تنفيذ هذه الشروط فى البلاد
اليمنية يكون سببا لسلامة الأفراد البشرية وترقى البلاد واحياتها ، فيظهر الأمر
بأبهى مظاهره ويحصل منه خير كثير . ولا يخفى أن البعض يستفيدون من كثرة
سوق العساكر الى البلاد اليمنية ، اذ لا يخلو ذلك من الفائدة المادية لهم ،
ولعلمهم لا يرضون بهذه الشروط لأن باتباعها يستتب الأمن وينقطع ورود العساكر
الى هذا القطر ، فيخسرون بذلك ما كانوا يؤملون . لذلك أطلب صدور فرمان
سلطانى يتضمن قبول الشروط المار ذكرها ، كى يطمئن اليمانيون وتروح

قلوبهم ، ولا يعترضنى المأمورون فى اجراء الاحكام التى تخولنيها الشروط وإحالة
إدارة البلاد الشرقية التى تشابه بلاد « آنس » الى عهدتى .

مؤرخ فى ١٣ من صفر ١٣٢٤ هـ (أبريل سنة ١٩٠٦) (١) .

هذه الشروط التى قدمها الامام يحيى لعقد الصلح مع الدولة العثمانية فى
شهر أبريل سنة ١٩٠٦ (١٣ من صفر سنة ١٣٢٤ هـ) تبين لنا بايجال ما يلى :

- ١ - ان الامام يحيى يعترف بكل صراحة ووضوح بالسيادة العثمانية على
اليمن ، وهو يحدو بذلك حذو الأئمة السابقين الذين ثاروا ضد أسلوب
الحكم العثماني وفسسد الجهاز التنفيذى لهذا الحكم عندما كان يسيء
الإدارة ، ولكنهم لم يعترضوا على تبعيتهم للدولة أو خضوعهم لسيادتها .
- ٢ - يوضح الامام مطالبه التى تلخص فى الاعتراف بزعامته الدينية فى شعبه
مع منحه قدرا من السلطة الزمنية بين أتباعه وهى الأهداف التى حارب
الامام من أجل الحصول عليها .
- ٣ - غلف الامام مطالبه الشخصية بالصيغة الدينية التى تمثل الأساس الذى
تقوم عليه زعامته فى شعبه وبغيرها يفقد كيانه وبالتالي يفقد حقه فى
مطالبه .
- ٤ - طلب الامام فى البند الخامس أن تحال الأوقاف الى عهدته بحجة احياء
المعارف فى البلاد ، ولا شك أن الأوقاف كانت ستشكل سندا ماديا
للإمام يعتمد عليه فى تحقيق أغراضه .
- ٥ - تقرب الامام الى عشائر حاشد وخولان والحداد وأرحب بطلب اعفائهم من
التكاليف فى البند التاسع ، كما تقرب الى أهالى قضاء « آنس » بأن
طلب عدم تدخل الدولة فى شئونهم والا تعارض فى تعيين مأمورى هذا
القضاء بحجة فقر سكانه وقلة حاصلاتهم وما يخشى من سوء إدارة مأمورى
الحكومة لشئونهم ، وفى هذا محاولة من الامام لاكتساب شعبية أعمق
لدى هذه العشائر ونفوذ زمنى أكبر فى قضاء « آنس » مما يحقق له
الكثير من الأهداف التى يرجوها .
- ٦ - أظهر الامام يحيى حسن نيته تجاه الدولة لكسب ودها حتى تسجيب الى
مطالبه الأخرى فأبدى اقتراحاته لتحسين أسلوب الإدارة العثمانية فى
اليمن فى البند الثامن بأن تكون جباية الأموال المشار إليها فى البند
السابع بواسطة مشايخ البلاد وتحت اشراف مأمورى الدولة . وإذا

(١) الراسمى : المصدر السابق ، ط ١ ، ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

تجاسر أحد على أخذ زيادة عن الأموال المقررة فعليه أن يعزله أو يحدد له جزء رادعا على أن لا يكون للامام أى علاقة بتحصيل الأموال الحكومية . كما عرض الامام اقتراحه بمنح الحكام والموظفين رواتب كافية حتى لا تدفعهم قلة ذات اليد الى الاختلاس أو الارتشاء . وقد أوضحت اقتراحات الامام هذه أن أسباب الثورة ضد الأتراك ترجع الى سوء الإدارة واستغلال الموظفين للأهالى ، وأنها لا تهدف الى التخلص من السيادة تجاسر أحد على أخذ زيادة عن الأموال المقررة فعليه أن يعزله أو يحدد العثمانية على اليمن .

٧ - سلم الامام يحيى بحق الدولة العثمانية فى رعاية الشئون الخارجية للولايات وبحقها فى الدفاع عنها ضد أى عدوان أجنبى ، وكان ذلك اعترافا منه بسيادة الدولة العثمانية على بلاده .

غير أن الدولة العثمانية لم توافق على هذه الشروط التى قدمها الامام يحيى لأنها لم تكن حتى ذلك الوقت لتقبل الاعتراف بكيان الامام الزيدى ومشاركته لها فى جزء من السلطة الزمنية فى ولاية اليمن العثمانية . كما أن السلطان عبد الحميد ما كان ليقبل أن تقسم إحدى ولاياته بينه وبين شخص آخر لم يعترف به الا متمردا على سلطة الدولة ومحاربا ضد نفوذها وخارجا عن طاعتها . هذا بالإضافة الى أن الدولة العثمانية فى ذلك الوقت كانت تتبع سياسة الحكم المركزى الذى لا يمنح فرصة كافية لسكان الولايات لتقرير مصيرهم وإدارة دفة الحكم فى بلادهم مما جعل الدولة ترفض بشدة مقترحات الامام يحيى وشروطه لعقد الصلح . ويبدو أن الموظفين الأتراك الذين أنيط بهم مفاوضة الامام لم يخلصوا فى القيام بمهمتهم ولم يوضحوا للباب العالى حقيقة الأوضاع القائمة فى اليمن تقريبا منهم للوالى وللمأمرين العثمانيين باظهار الجهود التى يقومون بها فى حكم البلاد بصورة ترضى عنهم الباب العالى . كما أنهم تجنبوا توضيح مدى الضعف الذى آلت اليه حالة القوات التركية وعدم مقدرتها على مقاومة الثورة اليمنية مما لا يتناسب مع عظمة السلطان العثمانى حتى لا يستثيروا غضبه .

وقد ترتب على فشل مفاوضات الصلح بين الدولة العثمانية والامام يحيى أن اشتعلت من جديد نيران الثورة ضد الأتراك العثمانيين فى اليمن ، فنشبت معارك عنيفة بين الجانبين فى «خولان» و «البعضاء» و «سنعان» و «رجام» و «ذمار» و «حجة» و «آنس» وغيرها من البلاد اليمنية (١) .

وإزاء تجدد الثورة فى اليمن وتفاقم الأمور فيها رأت الحكومة العثمانية أن تعيد الكرة من جديد محاولة الاتصال الشخصى بالامام يحيى ، ومفاوضته

(١) نزيه مؤيد العظم : المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

لايجاد حل مرض للقضية اليمنية . وكان يدفع الدولة العثمانية الى ذلك رغبتها في استتباب الأمور في اليمن حتى تتجنب الحسائر الكبيرة المستمرة التي تنوء بحملها ميزانيتها المجهدة . وكان السلطان العثماني عبد الحميد يبني معرفة الأسباب الحقيقية للثورة اليمنية محاولا ايجاد حل لهذه القضية المزمنة . وكانت وسيلة السلطان في ذلك الوفود التي كان يرسلها لاستطلاع الموقف في اليمن ومحاولة ايجاد نقطة التقاء بين مصالح دولته ومطالب الثوار اليمنيين .

لهذا رأى السلطان العثماني أن يرسل وفدا من كبار علماء مكة مكون من عبد الله بن عباس وتسعة من رفقاته العلماء في منتصف عام ١٩٠٧م (١٣٢٥هـ) تكون مهمته حث الامام يحيى على وقف القتال ضد الأتراك العثمانيين وتشجيعه على عقد الصلح مع الدولة العثمانية . وقد وصل أعضاء الوفد الى مدينة صنعاء وأرسلوا الى الامام يحيى كتابا «معناه النصيحة وترك القتال والحث على الصلح» (١) . فأجابهم الامام يحيى بخطاب طويل عرض فيه وجهة نظره في القضية اليمنية وشرح مطالبه وأهدافه ، وقدم بعض الاقتراحات للوصول الى حل مرض للقضية (٢) .

وسوف نتتبع بإيجاز معالم العلاقات العثمانية اليمنية في مفهوم الامام يحيى كما وردت في خطابه لعلماء مكة الذين أوفدهم اليه السلطان العثماني للتفاوض معه في شروط الصلح . لقد ذكر الامام في خطابه أن الاسلام كان سببا في رفع شأن العرب واعلاء كلمتهم ، غير أنهم بانصرافهم عن الدين تغاذلوا وضعفت شوكتهم وتفرقت كلمتهم حتى قامت الدولة العثمانية للدفاع عن الاسلام واعلاء كلمته « ويمكن الله الدولة العثمانية من الحماية للدين وحفظ حوزته من الكفرة المعتدين » فالامام يحيى كغيره من اليمنيين بل معظم العرب المسلمين في عصره كانوا يقدررون أهمية الدور الذي تقوم به الدولة العثمانية في الذود عن الاسلام والدفاع عن بلاده باعتبارها دولة الاسلام الكبرى ، فكان الامام يحيى يعترف بوضوح بمكانة السلطان العثماني على بلاده .

ثم استعرض الامام يحيى في خطابه دور أسلافه من الأئمة الزيديين الذين حكموا اليمن منذ القرن الثالث الهجري مؤكدا أنهم كانوا مدعين برغبة أهل اليمن في أن « يحكمهم ساداتهم وأولاد نبيهم رضى الله عنهم » . والامام يحيى يظهر لوفد السلطان تمسك اليمنيين بحكم الأئمة الزيديين سلالة النبي وأن

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٠٤ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٩ .

السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٤٨٩ - ٤٩٤ .

(للاطلاع على نص خطاب الامام يحيى لوفد علماء مكة انظر الملحق رقم ١٣)

هذا الحكم ليس أمراً مستحدثاً بل له جذور تاريخية عميقة ترجع إلى ما يقرب من عشرة قرون مضت .

ويتحدث الامام يحيى عن موقف الأئمة من الأتراك العثمانيين الذين عادوا إلى اليمن في سنة ١٨٧٢ فيقول : « لما توجه أحمد مختار باشا من الحضرة السلطانية إلى اليمن ، وكان قائماً في ذلك الوقت الامام محسن بن أحمد وكان بينه وبين المأمورين ملاحم . ثم بعده الامام شرف الدين ولا زال ظلم المأمورين يتضاعف من عام إلى عام ، وتنوعهم في المعاصي وارتكاب الشهوات ظاهراً وبلا حياء ولا احتشام . وكلما ظهر شيء أو زاد كثرت البغضاء في قلوب أهل اليمن للمأمورين ، فالإيمان يمان والحكمة يمانية ، حتى قام والدنا (الامام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين) رضى الله عنه ، وقد ضرب ضلال المأمورين بجرانه ، وتطاردت أفراس شهواتهم في حلبة الفجور وميدانه ، فكان بينه وبين المأمورين ما كان حتى مضى لسبيله ، ولحق بحزب جلده الأمين وجيله ، فانتصبنا (الامام يحيى) لذلك المقام ، حين نفر أهل اليمن من مأموري السلطنة على الدوام ، ولم نقم والله لدرهم ولا لدينار علو ولا فخار » .

فالامام يحيى أشار إلى موقف أسلافه الأئمة من الأتراك العثمانيين الذي تبسّلور في ثوراتهم الدائمة ضد مفاسد الولاة وظلمهم وسوء إدارتهم لشئون البلاد . ثم ذكر أن موقفه هذا هو استمرار لمواقف أسلافه من درء ظلم الأتراك عن الشعب اليمني .

وقد أوضح الامام يحيى في خطابه لمبعوثي السلطان من علماء مكة محاولاته للوصول إلى اتفاق مع الوالي العثماني أحمد فيضي باشا ، الذي كان ينقض عهده ويبدد الاستقرار بمحاربة الامام وأتباعه ، مما كان يؤدي إلى إراقة الدماء وانفاق الأموال دون جدوى . بل إن الوالي حرص القائد التركي يوسف باشا على مهاجمة بلاد حاشد ، ومحاولة اختراق المنطقة التي يقيم فيها الامام وتهديد أتباعه هناك ، مما اضطر الامام أن يصمد عن نفسه عدوان الأتراك ، فاشتعلت من جديد نيران الحرب بين الجانبين .

وقد أشار الامام يحيى إلى تأمر المأمورين الأتراك لاثارة غضب السلطان على أهل اليمن وعلى الامام الزيدى خاصة فذكر انهم : « ما زالوا يثيرون غضب السلطان على أهل اليمن ويستنجدون منه الأجناد المترادفة والأموال المتكاثرة ويشيرون باستئصال أهل البيت النبوي والدين المصطفوي . وينسبوننا عندهم إلى الخوارج والرافضة ، وربما يخرجوننا عن دائرة الملة المحمدية ، ولا والله ما لنا مذهب غير ما كان عليه خير القرون والسلف الصالحون ، وانا لنبرأ إلى الله من الخوارج والروافض وأهل البدع المستحدثين والمأمورين يعرفون ذلك منا ، لكنه حداهم على ذلك ما يجبلوا عليه من حب جمع الأموال والتسليق لأخذها من

غير الوجه الحلال ، ولم يتم لهم ذلك الا باستمرار القتال والتنقل من حال الى حال ، فتراهم يحسبون على الأموال الميرية ما يأخذونه على الأهالي بيد العدوان ، ويضاعفون أجر الحيوانات ، على أنهم كثيرا ما يفتصبونها ولا يعطون أهلها شيئا ، (١) .

ثم يصف الامام يحيى للوفد في خطابه التصرفات الشخصية للولاة والتي تجعلهم بطبيعة الحال في منأى عن الاهتمام بشئون الحكم فيقول ان هؤلاء الولاة كانوا : « على اللذات والشهوات عاكفون ، وعلى الفتن في الفجور يتنافس منهم المتنافسون ، فتتكرهم المساجد والجوامع ، ويجهدهم شهر الصوم الذي هو لكل خير جامع ، وتعرفهم الكتوس والأقداح ، وتصافيهم ربوات القدوح الملاح وكل هذا بين واضح ستروته عيانا ان لم يضرب عنكم الحجاب ، وتوصد الأبواب (٢) » . ويقصد الامام يحيى في العبارة الأخيرة من هذه الفقرة في خطابه لوفد السلطان أن بعض الولاة الأتراك كانوا يتعمدون اخفاء الحقائق في داخل البلاد عن الوفود والرسل التي كان يرسلها الباب العالي لاستطلاع حقيقة الأوضاع هناك ، وكانوا يحولون دون وصول هذه الحقائق الى السلطان العثماني مما يحملهم مسئولية تصرفاتهم الظالمة واستهتارهم وسوء ادارتهم وانشغالهم بملذاتهم الشخصية عن شئون الولاية ، فكانوا « كلما خرج أحد منهم (من مبعوثي السلطان) تلقاه المأمورون بالاحسان وأدخلوا عليه من يتكلم بمرادهم وحالوا بينه وبين ما هو مأمور بامضائه » (٣) . ثم ينبه الامام يحيى مبعوثي السلطان الى تجنب أساليب المأمورين الأتراك في تمويه الحقائق ، حتى ينقلوا للباب العالي صورة صحيحة عن الأوضاع القائمة في اليمن ، خاصة وأن المأمورين نجحوا في منع وصول رسائل الامام واتباعه الى السلطان العثماني فيقول : « وسيكون ذلك أو نوع منه معكم أو قد كان حتى لقد أرسلنا كتبنا عديدة الى الباب العالي من طرق شتى لم يعد لنا جواب رأسا لاحتفال المأمورين بردها عن ذلك الباب » (٤) .

وقبل أن يختتم الامام يحيى اجابته على علماء مكة مبعوثي السلطان يؤكد لهم تمنياته بنجاحهم في مهمتهم مبتهلا الى الله : « أن يجعل على أيديكم (أعضاء وفد مكة) جبر كسر اليمن الميمون وأن يقذف في قلوب سلطان الاسلام الرافة والرحمة » .

ويعود الامام يحيى فيحذر مبعوثي السلطان من دسائس المأمورين بقوله :

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٠٧

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٠٨ :

(٣) (٤) المصدر نفسه والمصنفه .

« وانا نذكركم من دسائس المأمورين فان لهم طرقا الى جلب أمثالكم الى اتباع مقاصدهم » (١) مظهرا أن ذلك ليس قاصرا عليهم وهم ليسوا بطبيعة الحال من أهل اليمن ، بل ان المأمورين خدعوا بعض أهالي اليمن وضللوهم بأن « انتخبوا لخدمة أفكارهم أناسا من أهل اليمن وجعلوهم آلة لهم في كل مكان ، حتى بلغ بهم الحال أن أرسلوهم للوفادة للباب العالي للتعبير عنهم بما علموهم . كما يفعلونه اذا وصل مثل حضراتكم أو مفتش ، فهم يمرون عليه في كل يوم بأماكن الأمراء ويدلسون بأقوال لا يعبثون ولا يسألون بظهور الكذب فيها والافتراء » ثم يوصيهم بأن : « ابعثوا عن العلة الباعثة فان من عرف الداء عرف الدواء » (٢) .

كانت هذه اجابة الامام يحيى على مبعوثي السلطان من علماء مكة ، وبرغم النقاط الهامة التي تعرض لها الخطاب فانه لم يترتب عليه أى تغيير يذكر في صالح القضية اليمنية . ولا شك أن سبب ذلك يرجع الى أن الدولة العثمانية حتى ذلك الوقت لم تكن لتقبل أن تعترف للامام يحيى بوضع خاص في اليمن ، يضمن له ممارسة قدر من السلطة الزمنية على أتباعه الزيديين الى جانب زعامته الروحية لهم ، هذا على الرغم من اعتراف الامام الزيدى واليمنيين عامة بالسيادة العثمانية على بلادهم .

وقد ظلت الأوضاع في اليمن على ما هي عليه ، فالامام والأتراك يحتفظ كل منهما بما تحت يديه من الأراضي مع استمرار المناوشات بين الطرفين ، ولم يتمكن الأتراك من السيطرة على الموقف تماما في اليمن . ولم تقم الدولة العثمانية بعمل ايجابي لاقرار الأمور في اليمن بعد محاولاتها لاستتلاخ حقيقة الموقف سوى عزلها للوالى أحمد فيضى باشا لموقفه العدائى من اليمنيين ، وأرسلت بدلا منه حسين تحسين باشا ليتولى أمور الولاية . وقد أرادت الدولة أن تلتطف من حدة موقفها العدائى من الزيديين وامامهم ، فاختارت تحسين باشا لما عرف عنه من الحكمة والاعتزان ليعمل على تهدئة الموقف في الولاية النائرة . وقد « صلحت في أيامه (تحسين باشا) أحوال اليمن ، وسكنت الفتن ، ولم يتعرض الامام وشيعته وأعوانه بأذيتهم ، وحبس من ظفر به مثل من كان قبله (فيضى باشا) وحصل بينه (تحسين باشا) وبين الامام صلح ، وألا يتعدى أحد على الآخر كل أحد في جهته ، والامام يقيم الشرع في جهته كما يحب » (٣) .

ولا شك أن سياسة تحسين باشا في حكم اليمن جاءت في التوقيت المناسب لأن أحوال الولاية كانت في أشد الحاجة الى التهدئة والتسكين بعد أن

(١) المصدر السابق - نفس الصفحة .

(٢) المقتل : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ من ٥٣٧ .

(٣) الواسع : المصدر السابق ، ط ٢ من ٣٠٩ .

تفاقت الأمور في عهد الوالي أحمد فيضي باشا . وقد رأى الوالي حسين تحسين باشا أن يعترف للامام يحيى بوضعه الخاص داخل الولاية ، وأن يسمح له بإقامة أحكام الشريعة الإسلامية بين أتباعه في المنطقة التي تدين له بالولاء ، واتفق مع الامام ألا يتعدى أحد الجانبين على الآخر ، وكانت هذه السياسة اعترافا بالأمر الواقع ، خاصة وأن الدولة العثمانية لم تستطع أن تخفص لنفوذها سكان المرتفعات الشمالية المتركزين حول مدينة صعدة مركز الامامة الزيدية . ولم يكن هذا الاتفاق صلحا بمعنى الكلمة بل كان بمثابة مهادنة اقتضتها حاجة الدولة لأقرار الأمور في اليمن حتى لا تتعرض لمزيد من الخسائر والتضحيات في سبيل إبقائها ولاية تابعة لسيادتها .

وعندما رأت الدولة العثمانية التجاج النسبي لسياسة التهدئة والتسكين التي اتبعها الوالي حسين تحسين باشا ، فقد آملت أن تحقق الاستقرار الكامل في الولاية عن طريق التفاهم مع اليمينيين أنفسهم في شئون بلدهم . لهذا طلب السلطان العثماني في سنة ١٩٠٨ وفدا من كبار رجال صنعاء على أن يكونوا من ساداتها وعلمائها وأعيانها « ليتكلموا فيما يصلح اليمن » ففرح الناس بذلك « (١) » . وقد وصل الوفد إلى الآستانة عاصمة الدولة وأقاموا في « محل الضيافة » مدة طويلة حتى استطاعوا مقابلة السلطان عبد الحميد . غير أن المقابلة لم تدم الا حوالي عشر دقائق وأذن لهم بالانصراف . ويرجع ذلك الى فشل الوفد اليمني في عرض قضية بلاده على السلطان العثماني ، اذ كان أعضاء الوفد مختلفين فيما بينهم حول نقاط عديدة . وعلى سبيل المثال فان أعضاء الوفد لم يكونوا متفقين على كيفية إيجاد حل للقضية اليمنية ، حتى ان بعضهم اعتقد في حتمية استعمال القوة لطرد الأتراك من اليمن ، بينما البعض الآخر كان يؤمن بالطرق السلمية والرجوع الى الشريعة الإسلامية وسيلة لتهدئة الأحوال في الولاية . كما اختلف الأعضاء أيضا حول الغرض من مجيئهم الى عاصمة الدولة العثمانية . وكان بينهم قليل من الأعضاء يقدرون أهمية الدور الذي يقومون به ، وما سيترتب على ذلك من نتائج خطيرة تؤثر على مستقبل بلدهم . بينما كان العدد الأكبر من أعضاء الوفد قد وجدوا أن المشول بين يدي السلطان العثماني فرصة لا تعوز لتحقيق مآربهم الشخصية ، كطلب تقليدهم وظائف معينة في الولاية أو عرض شكائاتهم الشخصية على الباب العالي . وقد أدت كل هذه الأسباب الى اخفاق وفد رجال صنعاء في عرض قضية بلاده على الباب العالي ، حتى ان السلطان أمر على الفور بإعادتهم الى اليمن ، فأضاعوا بذلك فرصة ذهبية لاطلاع أعلى سلطة في الدولة على حقيقة الأوضاع القائمة في بلادهم ، والتي كان بعض الولاة يموهون معالمها حفاظا على مصالحهم الشخصية .

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٠٩ .

على أن السلطان العثماني كانت لديه رغبة في إيجاد حل للقضية اليمنية بما يحفظ للدولة العثمانية مصالحها في الولاية ويبقيها تابعة للسيادة العثمانية . لهذا طلب السلطان من والي اليمن استقدام وفد آخر من رجال الامام يحيى على وجه الخصوص ، وليس من اهالي صنعاء كما كان الحال في المرة الأولى ، وذلك على ان يصل معهم الى حل حاسم للقضية . فارسل الامام يحيى الى الآستانة جماعة من خاصته من بينهم العلامة عبيد الله بن ابراهيم . وقد احسن السلطان استقبالهم ودارت بعض المناقشات حول القضية اليمنية « بما يزيل الشقاق والشقاق ويصلح البلاد ، ويرضى به الفريقان » . غير أن وفد رجال الامام يحيى عاد الى اليمن أيضا بخفي حنين بعد أن مكث مدة طويلة في عاصمة الدولة . وقد فشلت محادثاتهم في نهاية الأمر لعدة أسباب كان من بينها ما أبداه بعض رجال الدولة العثمانية من أن « اقامة الحدود في اليمن خاصة يخل بالقانون الأساسي في جميع الولايات العثمانية » (١) .

وتجدر الإشارة الى الدور الذي لعبته الصحافة العربية والعثمانية في قضية اليمن في أوائل القرن العشرين فقد ذكر الواسعي أن جريدة المؤيد المصرية قد وصلت الى اليمن في سنة ١٩٠٩ (شهر ربيع الآخر ١٣٢٧ هـ) وأنها كانت أول جريدة مصرية يطلق عليها هناك . وقد كتب على بن يوسف صاحب جريدة المؤيد مقالا ينصح فيه الامام يحيى الى عقد الصلح مع الدولة العثمانية ، كوسيلة لحل القضية اليمنية بما يرضى الجانبين اليمني والعثماني ، ويؤدي الى حقن الدماء ، وتوفير الأموال الطائلة والجهود المضنية التي تبذلها الدولة العثمانية دون جدوى في محاولة اخماد الثورات المستمرة . وقد أرسل الامام يحيى خطابا الى صاحب جريدة المؤيد يجيب فيه على نداء الصلح الذي وجهته جريدته ويوضح موقفه بأنه لم يدخر وسعا للوصول الى عقد صلح مع الدولة بقوله : « لأجل ذلك بحثنا وفدا الى الأبواب السلطانية يرفع عنا ما أودعناه من الأخبار ويقص على ذلك الجمع ما باليمن الميمون من الدواهي الكبار وما اعتورها من مواقع الفتن التي تخللت الديار ومشيت الى كل دار » . غير أن هذا الوفد الذي تحدث عنه الامام يحيى لم يتمكن من الاتفاق على عقد الصلح على الرغم من المفاوضات التي دارت بين أعضائه وبين رجال الدولة في العاصمة العثمانية على النحو الذي سبق أن أوضحناه .

ثم أبدى الامام يحيى في خطابه تعجبه من موقف الدولة في حرصها على السيطرة الكاملة على اليمن وأوضح أن الدولة اذا كانت تعمل ذلك بأنها تقوم بحماية اليمن من العدوان الأجنبي فإن اليمنيين أولى بالدفاع عن بلادهم خاصة وأنهم لم يرتضوا الخضوع يوما لمسلم غشوم فكيف يرضيهم أن يخضعوا ساعة

(١) الواسعي : المصدر السابق . ط ٢ ، ص ٣١٠ .

واحدة للجانب . وإذا كانت الدولة تعطل موقفها هذا من اليمن بحاجة الخزينة العثمانية الى الأموال التي تجمع من هناك فالامام يحيى يجيب على ذلك بأن ما يجمع من الأموال لا يكاد يكفي بنفقات المسكرين والمدنيين من العثمانيين العاملين في الولاية ، الا في حالة ابتزاز الأموال من أهالي اليمن بشتى الطرق والأساليب التعسفية . ثم يشير الامام يحيى الى أن توجيه الجيوش العثمانية المسلحة بأحدث الأسلحة في عصرها الى اليمن ليجهد الميزانية العثمانية ويحملها الكثير من الأعباء . ويضيف الامام يحيى الى كل ذلك تعجبه أيضا من حرص الدولة على البقاء في اليمن الولاية النائية الصغيرة بالنسبة لأملاك الدولة الواسعة ، بينما يوجد فيها الأئمة الذين يمكنهم القيام بحكم البلاد على أفضل وجه مع اعترافهم بالسيادة العثمانية . ثم يذكر الامام يحيى في نهاية خطابه لصاحب جريدة المؤيد المصرية أنه اذا تراءى له نشر هذه الاجابة في جريدته « فذلك من الخير الموافق للمقصد » (١) . وكان الامام يحيى يقصد من ذلك بطبيعة الحال استمالة الرأي العام في الدولة العثمانية الى جانبه للوصول الى حل المتضمية اليمنية يحقق له اعتراف الدولة بوضعه الخاص في اليمن .

وقد ذكر الواسعي أن جريدة « طنين » العثمانية نشرت في نهاية سنة ١٩٠٩ م (١٣٢٧ هـ) في أحد أعدادها مقالا نقل من التركية الى العربية جاء فيه : « أن اليمنيين معروفون بالذكاء والصبر على الشدائد ، وان من كانت فيه مثل هذه الصفات لخليق بأن يكون سريعا تمدينه قريبا تفهيمه وسائل الاصلاح ، ولكن لا بد قبل كل شيء من انتداب المأمورين الأكفاء النشطين الذين يوقفون كل ما أوتوا من المعرفة والاختبار على تنظيم تلك الديار . فلنرسل اذن الى تلك الولاية واليا معاونا من أصحاب الكفاية ومديرين مجربين عارفين الزراعة والتجارة والمعارف ، ثم نصحبهم بمهندسين بارعين ومفتشين صالحين ، وحينئذ نأمن الفتنة وسفك الدماء ، ولا بأس من التكرار وهو أن كل هذه الأمور لا سبيل اليها الا بأمر واحد الا وهو أن يكون لليمن ادارة خصوصية تلائم أخلاق اليمنيين وعاداتهم » (٢) .

ولا شك أن الرأي الذي نادى به جريدة « طنين » العثمانية في مقالها المشار اليه منتصف غاية الانصاف لقضية اليمن ولليمنيين . ويوضح لنا مثل هذا المقال وغيره الدور الهام الذي بدأت تلعبه الصحافة العربية والعثمانية في عرض قضية اليمن على الرأي العام في الدولة العثمانية وفي الولايات العربية التابعة لها . وقد أبرزت الصحافة أخطاء الحكم العثماني في اليمن حتى يمكن

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، من ٣١٠ - ٣١٢ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، من ٣١٣ .

تجنبها ، كما اقترحت الحلول التي يمكن أن تؤدي الى اقرار الاور وحفظ الامن والسلام في اليمن .

استمرت احوال اليمن هادئة نسبيا في عهد الوالي العثماني حسين تحسين باشا نتيجة للسياسة التي اتبعها للتفاهم مع الامام وحرصه على رفع ظلم المأمورين الأتراك عن أهالي اليمن حتى وردت الأوامر من الآستانة بعزله عن الولاية . وقد حزن أهالي اليمن كثيرا على عزل هذا الوالي ، وتوجه وفد منهم الى الآستانة برئاسة السيد محمد علي الاهدلي للمطالبة بارجاع تحسين باشا الى منصبه في اليمن (١) ، غير أن الحكومة العثمانية لم تستجب لمطلب الوفد اليمني وأصدرت الأوامر بتعيين كامل بك متصرف تعز في ذلك الحين واليا على اليمن ، فوصل الى صنعاء في شهر مارس سنة ١٩١٠ م (١٣٢٨ هـ) غير أن كامل بك لم يستمر في منصب الولاية أكثر من ثلاثة أشهر وعزل في يوتية سنة ١٩١٠ م (جمادى الأولى سنة ١٣٢٨ هـ) . وقد تولى من بعده ولاية اليمن محمد علي باشا (٢) وهو أحد رجالات الاتحاديين الذين عرفوا بتمسكهم بالسياسة المركزية وبمبدأ تترك شعوب الامبراطورية .

وتجدر الاشارة الى أن حالة الهدوء النسبي التي وجدت في عهد الوالي حسين تحسين باشا لم تكن ترجع الى سياسته القائمة على التفاهم مع الامام والعدل مع الأهالي فحسب ، بل كانت ترجع أيضا الى حالة عامة من الهدوء النسبي شملت معظم أرجاء الامبراطورية العثمانية ولم تكن مقصورة على اليمن وحدها . وكان السبب في ذلك يرجع الى قيام ثورة سنة ١٩٠٨ التي أعلنت الدستور ، ورغبت في تطبيق مبادئ جديدة تتبلور في محاولة الالتقاء بعناصر الامبراطورية لحل كافة المشكلات المعلقة . وقد علم أهالي اليمن بنبا خلع السلطان عبد الحميد الثاني في أواخر سنة ١٩٠٩ م (١٣٢٧ هـ) وتنصيب أخيه محمد رشاد في مكانه وتسلمت أعضاء جمعية الاتحاد والترقي على سياسة الدولة وعلى رأسهم طلعت ، وأنور ، وجمال . وقد توقع اليمنيون اصلاحا عاما في ديارهم نتيجة لهذا الانقلاب كما عجبوا من سرعة خلع الولاية وتنصيب غيرهم في مكانهم (٣) . غير أن هذه الفترة سرعان ما انتهت عندما اتضح ميل الاتحاديين الى تطبيق « المركزية » والى « تترك » عناصر دولتهم ، فنشبت من جديد المنازعات بين العرب والأتراك ولكنها كانت أعنف وأقسى عما كانت عليه من قبل ، خاصة وأن النزاع بين العرب والسلطان عبد الحميد قبل الانقلاب الدستوري في سنة ١٩٠٨ م كان يدور حول مفاسد الحكومة العثمانية وتعسف

(١) الامرام : العدد ١٧٢٣ الصادر في ١٩١٠/٢/٩ (٢٦ صفر سنة ١٣٢٨ هـ) ص ٢

(٢) الرش : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٣) الرش : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

ولاتها وسوء إدارتهم ، فتحول هذا النزاع بين الجانبين العربى والتركى بعد الانقلاب الى مبدأ أهم وأخطر فى حياة العرب وهو مبدأ « تقرير المصير » (١) .

وقد تمسك العرب بحقوقهم فى الحكم الذاتى والقومية الخاصة . بينما حارب الأتراك هذه الاتجاهات التحررية بكل عنف وشدة . وعملوا على اذابة العناصر العثمانية المختلفة فى بوتقة الجنسية التركية المتزمتة . وقد عين الاتحاديون محمد على باشا فى يونيو سنة ١٩١٠ م (جمادى الاولى سنة ١٣٢٨ هـ) واليا على اليمن لتنفيذ سياستهم هذه فى تلك البلاد . لهذا اتجه هذا الوالى منذ وصوله الى اليمن الى مقاومه كل تمرد ، واخماد أية حركة ثورية يقوم بها الامام يحيى فى المرتفعات الشمالية ، او محمد الاديسى الذى ظهر نفوذه وشكل خطرا كبيرا على الدولة فى عسير . وقد عرف عن الوالى العثمانى محمد على باشا أنه « كان خشن الطباع ، عامل الناس بغلظة وشدة ، كما كان يفعل فيضى باشا بل كان يعبس كل من يكون له أدنى علاقة بالامام . فاثارت أعماله هذه الضغائن والسخائم ، فاستقرت نار الحرب فى « شعوب » ، فحوصرت جميع المدن . وفى جملتها « يريم » . فهجم العرب على من فيها ، وخربوها ، وفعلوا الأفاعيل الغريبة » (٢) . على أن السياسة التى اتبعها الوالى محمد على باشا والتى اتسمت بالعنف والشدة والقمع العسكرى ، قد أدت الى تجديد الثورات. واشمال الحروب فى اليمن (٣) . وقد استمرت أحوال اليمن على ما هى عليه من فوضى واضطراب حتى عزل هذا الوالى ، وتم عقد صلح « دعان » فى سنة ١٩١١ بين الدولة العثمانية والامام يحيى على يد الوالى الجديد أحمد عزت باشا فبدأت بذلك صفحة جديدة من تاريخ العلاقات العثمانية اليمنية اختلفت الى حد كبير عن الصفحات السابقة .

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق . ص ٧٨ ، ٧٩ .

(٢) الدرشى : المصدر السابق . ص ٨٧ .

(٣) الواسمى : المصدر السابق . ط ٢ ، ص ٣١٤ .

الفصل الرابع

السياسة العثمانية في اليمن

في مطلع العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١١)

أولا - سياسة العثمانيين في حكم الولايات،
التابعة لهم في مطلع العهد الدستوري .

ثانيا : موقف الإدارة من الحكم العثماني
في اليمن (١٩٠٨ - ١٩١١) .

ثالثا - موقف العثمانيين من بقية اليمن في
مطلع العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١١) .

رابعا - نضال الشعب اليمني ضد الحكم
العثماني في مطلع العهد الدستوري .

الفصل الرابع

السياسة العثمانية في اليمن في مطلع العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١١)

أولاً - سياسة العثمانيين في حكم الولايات التابعة لهم في مطلع العهد الدستوري

عرضنا في بداية الفصل السابق معالم السياسة المركزية التي اتبناها العثمانيون في حكم الولايات التابعة لهم ، وما آلت إليه هذه السياسة من تطرف في عهد الاستبداد الحميدي مما كان له أسوأ الأثر لدى رعايا الامبراطورية العثمانية . وقد رأينا نتائج اتباع هذه السياسة المركزية في ولاية اليمن منذ عودة العثمانيين إليها في سنة ١٨٧٢ ، وتمثلت في قيام حركات التمرد والثورات المستمرة ضد الحكم العثماني ، كان آخرها الثورة التي أشعلها الإمام يحيى اثر توليه الامامة في سنة ١٩٠٤ م ، وتحملت الدولة العثمانية في سبيل اخمادها الكثير من الأرواح والأموال . وسوف نستعرض فيما يلي الاتجاهات العامة لسياسة العثمانيين في حكم الولايات التابعة لهم في مطلع العهد الدستوري بعد الاطاحة بحكم السلطان عبد الحميد الثاني لتعرف الى أي مدى أثرت تلك السياسة على مجريات الأحداث في ولاية اليمن العثمانية .

الثورة ضد الاستبداد الحميدي وقيام العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨

بدأ في سنة ١٨٨٩ م تأليف الجمعيات المنظمة سواء كانت سرية في داخل البلاد العثمانية ، أو علنية في خارجها ، لمحاربة الاستبداد الحميدي وحمل الناس على استنكار الحكم المطلق ، وطلب الحكم الدستوري عن طريق إعادة العمل « بالقانون الأساسي » الذي صدر في عهد « المشروطة الأولى » في سنة ١٨٧٦

وعظله السلطان عبد الحميد الثانى فى فجر صدوره (١) . تألف طائفة من طلاب « الطبية العسكرية » جمعية سرية فى استامبول فى سنة ١٨٨٩ م غايتها محاربة الاستبداد والعمل على إعادة انحيات الدستورية الى البلاد . كما حصل أحمد رضا - الذى كان يعمل مديرا للمعارف فى بروسة - على رخصة للسفر الى باريس لزيارة معرضها الدولى العام ، ثم قرر البقاء فى باريس للعمل فى سبيل حرية بلاده ، وأصدر جريدة سماها « مشورت » بمعنى « المشورة » ، وقد التف حوله جماعة من الشبان الموجودين فى باريس واتصلوا بشباب الجمعية الأولى فى استامبول لتوحيد العمل تحت اسم « جمهورية الاتحاد والترقى العثمانية » (٢) . وقد نمت هذه الجمعية وتفرعت داخل البلاد وخارجها ، وحقت غايتها الأصلية بإعلان « المشروطية » فى سنة ١٩٠٨ ، وبخلع السلطان عبد الحميد الثانى فى سنة ١٩٠٩ ، كما التخب أحمد رضا هذا رئيسا لأول مجلس نيابى اجتمع فى عهد « المشروطية الثانية » .

على أن هذا النجاح لم يكن نتيجة لجهود جمعية الاتحاد والترقى فحسب ، بل ساهم فيه عدد غير قليل من الجمعيات ، وعدد كبير من الأشخاص . فقد عقدت الجمعيات التى تألفت خارج البلاد العثمانية مؤتمرين فى مدينة باريس فى عامى ١٩٠٢ ، ١٩٠٧ ، واشترك فيهما الى جانب الأتراك والعرب ممثلون عن بعض الشعوب المسيحية التابعة للإمبراطورية العثمانية أيضا . وتتأخص قرارات المؤتمر الأخير فى اجبار السلطان عبد الحميد على ترك العرش وتبديل الادارة من أساسها ، وتأسيس أصول المشروطية والمشورة . وقد تهيأ لجمعية الاتحاد والترقى بعد سنة ١٩٠٥ م مجال واسع للعمل فى الولايات الثلاث : مناستر ، وقوصوة ، وسلانيك التى كانت ادارتها قد تأسست فى أوائل هذا القرن تحت مراقبة خمس من الدول الأوربية العظمى هى : انجلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، والنمسا ، وإيطاليا ، وذلك فى النواحي المالية وشئون الأمن . واجتمع فى هذه الولايات عدد كبير من الموظفين المدنيين والعسكريين ممن يمتازون بالثقافة والاقدام ، نمت بينهم فكرة اصلاح أحوال الدولة العامة بانهاى الاستبداد وإعادة الدستور (٣) .

وبعد انقضاء بعض الأحداث ، انهالت على عاصمة الدولة العثمانية مسباح يوم ١٠ من يوليو سنة ١٩٠٨ أعداد هائلة من البرقيات الصادرة من جميع الوحدات الادارية الموجودة فى الولايات المذكورة تطلب اعلان المشروطية ، وتلتها على الفور برقيات أخرى تعلم بأن البلاد أخذت تحتفل باعلان المشروطية . مع

(١) محمد انيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤ - ١٩١٤) ، ص ٢٤٥ .

(٢) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٣) ساطع الحصرى : المصدر نفسه ، ص ١٠٧ .

إطلاق المدافع ابتهاجا ببدء العهد الجديد . وقد فوجئ السلطان عبد الحميد بهذا الانفجار العام . واضطر الى الرضوخ للأمر الواقع ، وأصدر أمره بإعادة الدستور وإجراء الانتخابات ، وبذلك انتهى عهد الاستبداد الحميدى وبدأ عهد « المشروطية الثانية » وأطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفعت القيود التى كانت مفروضة على المنفيين والمبعدة (١) .

وقد قوبل إعلان المشروطية بتأييد تام فى جميع أنحاء الممالك العثمانية . وصار سببا لإقامة المهرجانات الشعبية التى اشترك فيها جميع المواطنين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وأوضاعهم الاجتماعية . وقد جرت فى هذا الجو الانتخابات النيابية واجتمع المجلس النيابى - الذى كان يسمى « مجلس مبعوثان » - بين مظاهر الأعياد والأفراح . وكان عدد النواب فى هذا المجلس ٢٧٦ ، عدد الأتراك بينهم ١٤٢ ، وعدد العرب ٦٠ ، الألبان ٢٥ ، الأروام ٢٤ ، الأرمن ١٢ ، اليهود ٥ ، البلغار ٤ ، الصرب ٣ ، الفلاح ١ . غير أن الجو المنعم بالحبور والابتهاج لم يلبث أن تلبد بغيوم كثيفة ، وتعرض العهد الجديد إلى عدة صدمات عنيفة ، وجابه كثيرا من المشاكل الداخلية والخارجية .

على أن أخطر الصدمات التى هزت كيان العهد الجديد ، كانت ثورة الرجعية التى قامت فى نهاية شهر مارس سنة ١٩٠٩ فى عاصمة السلطنة قبل أن تتم المشروطية شهرها التاسع ، وكان قوامها الجنود والدرأويش الذين ثاروا بتحريض من الموترين من العهد الجديد ، ومن بينهم عدد كبير من رجال عبد الحميد السابقين . على أن هؤلاء الجنود الثائرين كانوا من الجيش المحتشد فى العاصمة وحدها ، أما جيوش الولايات ، وخاصة جيوش الولايات الثلاث التى كانت مهد المشروطية الثانية فقد ظلت على ولائها للعهد الجديد . لذلك وجهت جمعية الاتحاد والترقى جيشاً نحو العاصمة لتأديب العصاة ، والتضاء على الرجعية . وقد وصل هذا الجيش « لجيش الحركة » إلى أبواب العاصمة . وتمكن من احتلالها بعد بضعة حروب وصدامات مع شرذم العصاة . وقد اجتمع « المبعوثون » مع أعضاء مجلس الأعيان فى « آيا ستفانوس » - الذى كان قد أصبح مقرا « لجيش الحركة » - وعقدوا جلسة رسمية ، قرروا خلالها خلع السلطان عبد الحميد وإجلاس ولي العهد محمد رشاد على العرش باسم « السلطان محمد الخامس » (٢) . وبذلك طويت صفحات تاريخ السلطان عبد الحميد ، وتوطدت أركان العهد الدستورى العثمانى الجديد .

وقد أوقع الانقلاب الأخير رجال السياسة الأوربية فى حيرة وارتباك ، ذلك

(١) سامح الحصرى : المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

(٢) سامح الحصرى : المصدر نفسه ، ص ١١٠ - ١١٢ .

لأن الحركة الانقلابية كانت بمثابة « حركة انتفاض ترمى الى تخليص الرجل المريض من حالة الاحتضار مع تجديد قواه واصلاح احواله » فكان من شأنها أن تسلب الدول الكبرى ما كان لها من وسائل التأثير في الدولة العثمانية ، وحجج التدخل في شئونها » (١) . وقد سارعت بعض الدول الأوروبية للتعجيل في حل مسائلها المتعلقة مع الدولة قبل فوات الأوان . وكان من ذلك نزوع النمسا الى تحويل الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك الى وضع قانوني يلحقها بالامبراطورية رسميا ، مما سيسبب هياجا شديدا في العالم السلافي وخاصة في صربيا ، ويؤزم الاحوال بين النمسا والصرب ، ويشعل نار الحرب العالمية الأولى . كما أن أطماع الدول الأوروبية التقت بالرغبات الجادة في الاستقلال في وقت واحد . فاعلنت بلغاريا استقلالها وانفصالها عن الدولة العثمانية ، كما انزلت إيطاليا جيوشها في طرابلس الغرب سنة ١٩١١ م ، معتمدة على الاتفاقيات السرية المعقودة بينها وبين فرنسا وانجلترا من جهة ، وبين النمسا وألمانيا من جهة أخرى . بل ان دول البلقان رأت في انشغال الدولة العثمانية بالحرب الإيطالية فرصة لاشهار الحرب عليها وتحقيق استقلالها . وخلال هذه الزوامة تحركت فرنسا وطالبت الدولة العثمانية بضمان مصالحها في سوريا ، ودارت مباحثات بين الجانبين لهذا الغرض ، في حين أعلنت حكومة فرنسا عن وجوب احترام الدول لمصالحها التقليدية في سوريا ولبنان (٢) . وعلى الرغم من أن المباحثات مع الدولة العثمانية لم تتقدم بالسرعة المطلوبة فانها انتهت بما يرضى فرنسا قبل نشوب الحرب العالمية الأولى .

وهكذا ورث رجال جمعية الاتحاد والترقي تركة مثقلة وواجهوا بداية صعبة فقدت في أثناءها الدولة العثمانية جميع ممتلكاتها الأوروبية - ما عدا تراقيا الشرقية - الى جانب طرابلس وكريت وجزر الدوديكان . وقد تحملت الدولة في أثناء السلسلة من الحروب الكثيرة والنفقات الباهظة ما ناءت بها خزاناتها المجهدة (٣) .

صلى اعلان الدستور العثماني ونتايجه فى الولايات العربية :

سبب اعلان الدستور العثماني وانهاى الاستبداد الحميدى وقيام عهد المشروطية موجة طاغية من السرور والابتهاج فى جميع الولايات العربية ، وقويت آراء الذين يقولون بوجوب « اصلاح الاحوال وضمان التقدم » عن طريق التآزر

(١) ساطع الحصرى : يوم ميلون ، ص ٢٨ .

(٢) Poincaré, R. : Au service de la France, Vol. V, p. 404.

(٣) جورج اسلونوس : يفتلة العرب (ترجمة على حيدر الركابى) ، ص ١١٣ .

مع أحرار الترك . وكان يحلو للجميع أمل قوى فى تحقيق « الحرية ، والعدالة ، والمساواة » وفق الشعار الذى صارت تردده السنة الجميع فى كل الجهات ، ما دام سيكون هناك مجلس تمثيلى يراقب أعمال الحكومة ويوجهها ، وما دام سيكون فى المجلس المذكور ممثلون عن البلاد العربية ، فسيكون من السهل القضاء على عوامل الفساد واستكمال وسائل النهوض والرخاء . غير أن السياسة التى أخذت تسير عليها جمعية الاتحاد والترقى وحكوماتها ، بعد إعلان المشروطية ، خيبت هذه الآمال ، واضطرت مفكرى العرب وسياساتهم الى تغيير آرائهم واتجاهاتهم على ضوء التجارب والأحداث (١) . إذ تمسكت الجمعية والحكومة بنظام المركزية وأصررت على أن تكون اللغة التركية هى اللغة الرسمية دون اكتراث بما يلحق بالعرب من أضرار فادحة من جراء ذلك . وقد توالى سلسلة طويلة من الاختلافات والمنازعات بين العرب والترك داخل المجلس النيابى وخارجه واستمرت حتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

لقد أراد الاتحاديون فى بداية حكمهم على حد ما ذكر بجريدة الأهرام « أن يقلبوا البلاد التى كانت تتمتع سابقا ببعض الامتيازات فى مدى ثلاث سنين قلبا معبريا فيحولونها من حال ربيت عليه منذ مئات السنين الى حال لم تألفها ولم تتعلمها ، فكانت النتيجة أن الذين لم يالفوا دفع الأموال الأميرية تدمروا من دلعها ، والذين لم يعتادوا الخدمة العسكرية ، صعبت عليهم هذه الخدمة ، والذين لم يخضعوا لنظام المحاكم وأحكام القوانين عدوها يدعة (٢) ، والذين كانوا فى بلادهم سادة مستبدين عدوا مساواتهم بفلاحهم أمرا اذا (٣) . ومن جهة أخرى رأينا الذين تعلموا فى أوربا وعرفوا نظامها ومدنيتها وعمرانها يتمجلون (٤) رجال الحكومة فى الإصلاح ويريدون من حكومة بنت سنين أن تكون حكومة بنت مئات السنين فقالوا أين ما أتاه الدستوريون من اصلاح ؟ والحكومة نفسها أرادت أن تسرع وليس فى يدها مال ودخل فلم تر الا البنوك تطرق أبوابها . وأراد الأتراك نشر لغتهم التى لم تتعلمها الطوائف والأمم التى حكموها سبعمئة سنة فتسرعوا باكرام الناس على تعلمها فأيقظوا الذين لا لغة لهم مدونة بالكتب الى خلق لغة وآداب (٥) ، والذين لهم لغة على الصياح فى

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) كمثال أهل اليمن من الزيديين الذين كانوا يلجأون الى المحاكم الشرعية التى كان يقيمها الامام يحيى .

(٣) كمثال البكوات فى البانيا .

(٤) كمثال المثقفين فى تركيا نفسها وفى سوريا .

(٥) كمثال الألبان والأرمن . الخ .

وجه الحكومة خوفا عليها ، فالتسرع جاء من كل جانب فأفضى الى الشكوى من كل جانب » (١) .

لقد كان مدحت باشا واضع دستور سنة ١٨٧٦ من انصار « توسيع المأذونية » الادارية الواسعة ، القرية من « اللامركزية » (٢) . غير أن الاتحاديين لم يحاولوا حتى أن يفهموا هذا الدستور بنفس الروح التي ألهمت مدحت باشا عند وضعه ، بالرغم من تطور الفكرة القومية لدى أغلب الشعوب العثمانية ، خاصة منها الساكنة في القطاع الأوربي ، خلال المدة التي مضت بين وضعه وتاريخ الانقلاب الدستوري ، فأرادوا أن يحكموا الدولة في العقد الثاني من القرن العشرين وكانهم لا يزالون يعيشون في منتصف القرن التاسع عشر . وفضلا عن ذلك أردوا أن يحكموا البدوي والحضري على السواء بأنظمة تشبه الأنظمة الموحدة التي تطبق في الدولة الأوربية . وكانوا يرون في النظام اللامركزي تفكيكا ودمارا للمملكة العثمانية ، في حين أن العرب وبقية العناصر يرون فيه أساس قوة الدولة ، من حيث أنه يعطي سكان المناطق مجال التشبث الشخصي ويهيئ لهم امكانية تطوير مناطقهم التي هم أعرف الناس باحتياجاتها المحلية ، وتقوية الدفاع عن حدودها وترقيتها اقتصاديا ومعارفها وأموالها الناقصة ، فضلا على كونه يشعرهم بأن لهم شخصية وكيانا في دولة تحترم ارادتهم فيزيد اخلاصهم (٣) .

وقد أوضح أحمد أمين حقيقة الاتحاديين في كتابه عن « تركيا في الحرب العالمية » عندما ذكر أنهم فئة « ... لم تكن خالية من كل وطنية ، ولا من نصيب المثالية الغامضة ، ومع ذلك كانت المعارف والتجربة قليلة ومحدودة جدا عند أعضائها إذ لم يتمكنوا من النظر خلال المسائل الناشئة عن الأوضاع الطارئة ، ولم يتمكنوا أن يروا أن التبديلات الجهورية لأسلوب الحكم يجب أن تتلاءم مع استعداد البلاد الأدبي وأوضاعها الاجتماعية ، فانهم تجاه المشكلات التي كانت تعترضهم باستمرار ، وأمام المعارضة الشديدة التي كانت تواجههم كان همهم الاحتفاظ بسلطتهم السياسية ودعمها كحزب سياسي ، واجبار مختلف عناصر الدولة للخضوع التام المباشر لسلطة الحكومة المركزية ، وبما أنهم كانوا متمسكين بالتعصب القومي في سياستهم الخارجية فقد أطوروا التصلب والتزمت وتعادوا عن كل متطلبات الموقف العملية . هذا وأن السياسة الطائشة التي قضت باكرام مختلف العناصر على ضرورة الخضوع لسياسة مزج العناصر قد لاقت معارضة قوية ، وسببت مشكلات داخلية وخارجية كثيرة ، أوجبت على حكومتهم أن تتخذ

(١) جريدة الاحرام ، العدد ١٠١٥٠ ، في ١/٨/١٩١١ .

(٢) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٣) توفيق علي برو : العرب والترك في العهد الدستوري ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

خطة الاستبداد بحيث أن حكم عبد الحميد المستبد المطلق لم يلبث أن عاد بثوب آخر ، ولم يستمر الفاؤد سوى فترة جد ضئيلة ولم يكن الفرق بين العهدين سوى أن العهد الأخير كانت عليه مسحة المدنية الغربية « (١) » .

وهكذا كانت سياسة الاتحاديين عقب الانقلاب الدستوري تتلخص في تمييز العنصر التركي على باقي العناصر المختلفة في الإمبراطورية العثمانية ، مع محاولة « تترك » جميع العثمانيين مستعملين في ذلك مختلف الطرق من ضغط وارهاب ، الى صبح جميع الادارات والمصالح والمدارس بالصيغة التركية ، واحلال اللغة التركية محل اللغات الأخرى ، مما أشعل نار الصراع بين القومية التركية الصاعدة وبين القوميات الأخرى في الإمبراطورية ، وخاصة العربية التي كانت تتلمس طريقها الى الوجود ، والتي ساعدها ودفعها الى تطوير نفسها ذلك الاحتكاك والصراع بينها وبين القومية التركية واستبداد الأتراك ضد العرب . وسيؤدي هذا الصراع في النهاية الى انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى لتصبح تركيا دولة محدودة المساحة يسودها العنصر التركي وحده . كما تمسك الاتحاديون بفكرة المركزية متأثرين بأفكار الثورة الفرنسية رغم الفرق الشاسع بين فرنسا أيام تورتها في سنة ١٧٨٩ م والسلطنة العثمانية في سنة ١٩٠٨ م . إذ أن تمرکز الإدارة في باريس ، كان استمرارا لتطور تاريخي طويل ، جعل باريس مركزا ثقافيا واقتصاديا ، وأدى الى توحيد فرنسا سياسيا واداريا . لكن الوضع كان على نقیض ذلك تماما في الدولة العثمانية ، لأن القوى التي ولدتها اليقظة القومية . كانت تعمل باتجاه مآكس ، متنافر مع المركز المتمثل في القسطنطينية ، ولأن المناهج التي تفضي القوى المذكورة ما زالت قائمة على فوارق اللغة والعادات والأفكار (٢) ، وسينبذو ذلك جليا في البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية .

ولما كان الاتحاديون يعتقدون أن المركزية وسيادة قومية واحدة يطبعون بها جميع رعايا الدولة هي سبيلهم لانقاذ إمبراطوريتهم وإعادة أمجادها . فقد كان من أول أعمالهم عقب عودتهم الى الحكم بعد انقلاب الرجعية في أبريل سنة ١٩٠٩ م ، إلغاء الجمعيات التي أسستها العناصر غير التركية ، ومن بينها جمعية الأخاء العربي العثماني ، وذلك قبل أن تنقضى ثمانية أشهر على افتتاحها . وقد نتج عن ذلك ارتياب العرب في نيات الاتحاديين نحوهم ، وبدأوا جديا في العمل السري الى جانب الجمعيات العربية العلنية التي سمح لها بممارسة نشاطها علنا في المناطق غير الخاضعة للنفوذ العثماني كما كان الحال في مصر في أثناء

Amin, A. : Turkey in the World War, pp. 44-45.

(١)

(٢) جورج انطونيوس : المصدر السابق ، ص ١١٥ .

الاحتلال البريطاني . وكان العرب يهدفون من ذلك الى حماية قوميتهم النامية
التي أراد الاتحاديون الأتراك القضاء عليها .

الأوضاع الداخلية في الجزيرة العربية في مطلع العهد الدستوري العثماني :

إذا ألقينا نظرة عامة على الأوضاع الداخلية في الجزيرة العربية في مطلع
العهد الدستوري العثماني فإننا نجد أن عرب الجزيرة قد شاركوا باقى اخوانهم
العثمانيين عامة والعرب خاصة فرحتهم وايتهاجم بنجاح ثورتى ٢٠ من يولية
سنة ١٩٠٨ م ١٣ - ٢٦ من أبريل سنة ١٩٠٩ م ، وتمنوا الخير الكثير على
يد رجال جمعية الاتحاد والترقى . غير أن شعورهم هذا وما ترتب عليه من
مواقف عملية اختلف اختلافا بينا في الجزيرة العربية عامة واليمن خاصة عنه
في باقى العالم العربى . ويرجع سبب ذلك الى أن الجزيرة العربية كانت
متخلفة حضاريا وثقافيا عن باقى الجماعات العربية التى فى خارجها ، وذلك
تبعاً للظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية فيها . فالجزيرة العربية تتميز
بأنها وحدة سكانية وحضارية واجتماعية واحدة ، بالرغم من وجود بعض
الاختلافات بين مناطقها . وقد أدى هذا الوضع الجغرافى الاقتصادى الى تحديد
أوضاع اجتماعية خاصة بالجزيرة بوجه عام وأوضاع اجتماعية معينة «مقصورة»
على بعض مناطقها . على أن الوحدة الاجتماعية السائدة فى الجزيرة كلها هى
القبيلة بكل ما لها من صفات فكرية ونفسية وأوضاع اقتصادية واجتماعية ،
تؤدى كلها الى سلوك ومواقف تختلف تماما عما فى العراق والشام ومصر (١) .
وأدى هذا الوضع الاجتماعى بالثالى الى تشكيلات سياسية خاصة أيضا ، فكانت
الوحدة السياسية فى الجزيرة تتمثل فى الإمارة أو المشيخة المحددة المساحة
التي تعتمد على النفوذ الأسرى الاقطاعى المظهر ، أو الامامة التى تقوم على الفكر
الدينى المذهبى وتفرض سلطانها على منطقة يسكنها الأتباع والمريدون الى جانب
غيرهم كما كان الحال بالنسبة للامامة الزيدية فى اليمن (٢) .

والى جانب الأوضاع الخاصة بالجزيرة والتى أدت الى التفتت السياسى
لبسكانها فإن الاستعمار الأوروبى وخاصة الانجليزى كان من العوامل المؤكدة لهذا
التفتت . ذلك لأن بريطانيا أدركت الأهمية الكامنة فى استراتيجية الجزيرة
العربية لتأمين طريقها الى الهند فاحتلت عدن فى سنة ١٨٣٩ وبدأت تتوسع
ليسيطر نفوذها فى السواحل الجنوبية والشرقية للجزيرة العربية ، كما زادت
رغبته فى ذلك بعد افتتاح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ فأصبحت « الشريان

Brémont, E. : Yémen et Saoudia, p. 75.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم : اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) ، ص ٤١ .

الامبراطورى ، لمستهمراتها الآسيوية (١) . وقد أدى التدخل البريطانى فى الجزيرة العربية الى تفتيت وحدتها السياسية الى جانب ما أصيبت به من عوامل تفتيت داخلية . وكان كل ذلك مؤديا بالتالى الى تغيير أفكار ومواقف أهل الجزيرة العربية عن باقى أجزاء العالم العربى العثمانى .

ظهر الاختلاف أساسا فى نوع الأفكار « القومية » وأساليب العمل الإيجابى لتحقيق المطالب القومية ، وذلك بين عرب الجزيرة عن بقية العالم العربى العثمانى . ومن التجاوز حقيقة أن توصف أفكار أهل الجزيرة بأنها أفكار « قومية » فى العشرينات من القرن العشرين ، إذ أنهم لم ينادوا بصورة جديدة للحكم فى بلادهم ، أو بمطالب معينة مثل « اللامركزية » بالصورة التى عرضها حزب اللامركزية العثمانى ، الذى اتخذ القاهرة مقرا له ، أو تحويل الامبراطورية العثمانية الى امبراطورية ثنائية ، كما نادت بها الجمعية القحطانية . لكن الأوضاع الخاصة لأهل الجزيرة جعلت أفكارهم تتبلور حول مطلب واحد تمسكوا به ازاء الاتحاديين ، وهو أن يتركوهم وشأنهم يدبرون أمهم بأنفسهم دون تدخل حكومى . مهما كان نوع هذه الحكومة وجنسياتها - هذا مع رضائهم واعترافهم بالسيادة العثمانية . وكان ذلك استجابة لعقائدهم الدينية المتحكمة . ونظريتهم المقدسة للخلافة الإسلامية التى كان عبد الحميد قد أحيا شأنها معتمدا على أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده اللذين كانا من دعاةها . هذا الى جانب تميز وسائل أهل الجزيرة فى تحقيق مطالبهم عن غيرهم من سكان البلاد العربية الشمالية كالعراق والشام ومصر ، فبينما كان أسلوب القوميين العرب يتشغل أساسا فى تكوين الجمعيات ، والأحزاب السياسية ، وعقد المؤتمرات ، والاتجاه الى التشكيلات السرية ، والاعتماد على المنشورات فى نشر دعوتهم . إذا لم يتمكنوا من الاعتماد على الصحف والمجلات ، فإن عرب الجزيرة عبروا عن عدم رضائهم عن حكم الاتحاديين وموقفهم من العرب بالثورات المستمرة ضد الحاميات العثمانية الموجودة فى أراضيهم ، أى أن الأساليب السلمية فى التعبير عن المطالب القومية كانت مجهولة لديهم ، لهذا كانوا يلجأون الى طريقتهم الخاصة ، التى ألفوها حتى فى منازعاتهم الشخصية ، وهى القتال والكر والفر ، والاتجاه الى الجبال والفلوات أو الهجوم المباغت الى غير ذلك من أساليب القتال الشائعة بين رجال القبائل العربية (٢) . وقد كانت حياة عرب الجزيرة ببساطتها الأولية توحى اليهم بنوع التفكير وأسلوب العمل الذى سنرى أمثلة كثيرة لتطبيقاته عند عرضنا للأحداث التى شهدتها جبال اليمن وسهولها فى أثناء خضوعها للحكم العثمانى فى مطلع العهد الدستورى .

(١) د. جمال حمدان (دكتور) : دراسات فى العالم العربى ، ص ٢٧ .

(٢) السيد مصطفى سلالم : المصدر السابق ، ص ٤٣ .

وقد بدأت علاقة الاتحاديين بالجزيرة العربية بعملين لهما أهميتهما بالنسبة لتطور الأحداث في اليمن في تلك الفترة ، أولهما : افتتاح سكة حديد الحجاز رسميا في شهر سبتمبر سنة ١٩٠٨ م وكان الخط قد بلغ المدينة . وثانيهما : تعيين الشريف حسين بن علي أميرا على مكة . وترجع أهمية هذين العملين الى النتائج العملية التي ترتبت عليهما . فوصول خط سكة حديد الحجاز الى المدينة ، معناه تأكيد سيادة ونفوذ الدولة العثمانية في الحجاز ، لأنه ضمن لها وسيلة فعالة لنقل الجنود والمعدات في أسرع وقت وأسلم طريق . وهذا ما حدث فعلا ، اذ أصبح الحجاز مركزا تنطلق منه الوسائل التنفيذية لاختصاص المتمردين في جهات الجزيرة المختلفة وخاصة في بلاد اليمن . كما أن تعيين الشريف حسين كان له أهميته وخطورته كذلك . اذ أن الاتحاديين عينوه ، بالرغم من ارادة السلطان عبد الحميد ، وكانوا يطمعون كثيرا في أن يكون أداة طيعة في أيديهم . واذا كان الشريف حسين سيساعدهم حريبا ضد الادريسي ، سيساهم بنصائحه واتصالاته بالامام يحيى سعييا وراء الصلح بينه وبين السلطان ، فإن الخلاف سرعان ما دب بين الاتحاديين وبين الحسين نتيجة لشخصيته التي كانت تتصف بالطموح والعناد . اذ عمل الحسين منذ وصوله مكة على جذب القبائل حوله وحول الأشراف ، بعد أن كانوا قد أهملوا في أثناء حكم الأشراف الذين سبقوه . لهذا خشى الاتحاديون من شخصية الحسين الذي يريد أن يثبت وجوده في بقعة هامة داخل امبراطوريتهم ، فرفضوا وساطته بعد ذلك بينهم وبين الادريسي والامام يحيى (١) على النحو الذي سنعرضه في حينه .

وقد أدى وجود زعامات محلية بالجزيرة العربية الى تحديد الخطوط العامة لخريطتها ، وقد استطاع هؤلاء الزعماء أن يستمدوا كياناتهم وسلطتهم من ظروف اجتماعية وتاريخية خاصة بمناطقهم . فكان هناك الشريف حسين في مكة ، وعبد العزيز آل سعود في الرياض ، والادريسي في صيبا في عسير ، والامام يحيى فوق الجبال الشمالية في اليمن ، وآل الرشيد في حائل في شمال الجزيرة ، والصباح في الكويت . والى جانب هؤلاء كانت هناك مشيخات وامارات على الساحل الشرقي والجنوبي للجزيرة العربية .

وقد كان العثمانيون والانجليز يمثلون القوتين الفعالتين في أحداث الجزيرة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وكان نفوذ العثمانيين يختلف قوة وضعفا من مكان الى آخر في هذه البقاع ، تبعا لصلتهم بالزعماء المحليين وتبعا لقوة الحماية العثمانية التي تمثلهم في المنطقة . فبينما كان الشريف حسين في الحجاز ، والدولة ترقب تصرفاته بحذر ، وكانت لها حامية

عثمانية دائمة في المدينة ، فقد كان أمراء آل الرشيد في حائل يعترفون بسيادة العثمانيين عليهم ، وكثيرا ما كانوا يستنجدون بالأتراك ضد عدوهم عبد العزيز آل سعود .

أما عبد العزيز آل سعود فقد كان في خصام مع الترك لأنهم كانوا يساعدون آل الرشيد ضده في القصيم ، لذلك قويت علاقته مع الكويت التي كانت تخضع خضوعا غير مباشر للحماية البريطانية ، إذ كان الشيخ مبارك الصباح يعتمد على مساعدة بريطانيا له وخاصة منذ سنة ١٩٠٣ م . وقد تعاون الصباح مع ابن سعود على مهاجمة عشائر المنتفق في العراق ، وكان الأتراك كثيرا ما يعتمدون عليهم ضد ابن سعود . كما هاجم كلا الأميرين - الصباح وابن السعود - جبل شمر أيضا ، خاصة أن الأمير سعود بن الرشيد الذي تولى الإمارة سنة ١٩٠٨ م كان طفلا صغيرا وتولى الوصاية عليه أبناء عمومته . وكان للعثمانيين السيادة العسكرية في الأحساء إلا أن هذه السيادة لم تدم طويلا . ففي ربيع سنة ١٩١٣ م ، انقض عبد العزيز آل سعود على « الأحساء » وأخذ « الهفوف » ثم بعد فترة قصيرة استولى على « القاطف » ، وأخرج الترك - سواء العسكريين أو المدنيين - من هذه المنطقة ، بعد أن مكثوا بها أكثر من أربعين عاما . وهنا بدأ ابن سعود محاولاته للاتصال بالانجليز والاستعانة بهم ، وكان لأمير الكويت دور في التقريب بين الطرفين .

أما في جنوب غرب الجزيرة فقد كان الإمام يحيى والادريسي يتمتع كل منهما بوضع خاص في اليمن وغسير ويتاوان الحكم العثماني هناك وسيستمر الصراع دائرا بينهما وبين الدولة العثمانية حتى عقد صلح دعان في سنة ١٩١١ م مع الإمام يحيى ، بينما واصل الادريسي ثورته ضد الأتراك حتى بعد قيام الحرب العالمية الأولى . أما نفوذ العثمانيين في الساحل الجنوبي والشرقي للجزيرة العربية فقد كاد يكون معدوما ، إذ كان الانجليز هم أصحاب النفوذ الفعلي المباشر في هذه الجهات عن طريق الاحتلال والسيطرة الفعلية ، أو عن طريق المعاهدات والاتفاقيات مع الزعماء العرب المحليين (١) .

الاتجاهات السياسية العربية في مطلع العهد الدستوري العثماني :

وسوف نستعرض فيما يلي الاتجاهات السياسية العربية قبل الانقلاب الدستوري العثماني الذي حدث في سنة ١٩٠٨ م وتطورها في أثناء العهد

Hogarth, D.G. : Op. cit., pp. 123-124.

الدستوري وحتى قبيل الحرب العالمية الأولى ، حتي يمكننا معرفة موقف العرب عامة واليمنيين خاصة من الأتراك العثمانيين في تلك الفترة . وتتلخص هذه الاتجاهات في خمسة تيارات رئيسية يباينها كالآتي :

- ١ - السعي لإحياء الخلافة العربية لتحل محل الخلافة العثمانية .
- ٢ - الاشتراك مع أحرار الترك للمطالبة بإجراء إصلاحات عامة تشمل الولايات العثمانية كلها .
- ٣ - المطالبة بحق البلاد العربية في إصلاحات خاصة بها .
- ٤ - السعي لانفصال البلاد العربية عن الدولة العثمانية لإنشاء دولة عربية موحدة .
- ٥ - طلب الحماية من دولة أوروبية .

وقد كان التيار الأول خاصا ببعض جماعات المسلمين ، والتيار الأخير كان يضم بعض جماعات المسيحيين ، والتيارات الثلاثة الباقية كان ينتظم فيها المسلمون والمسيحيون على السواء . وكان هذا بالنسبة لأقطار الهلال الخصيب التي ركز الترك فيها حكمهم ونفوذهم وأحكموا ريفها بإمبراطوريتهم المتداعية اداريا واقتصاديا وثقافيا (١) . أما أقطار الجزيرة العربية فقد اقتسمت النفوذ فيها خمس أسر حاكمة ، كانت كل منها تعمل لتوسيع رقعة سلطانها على أراضي جاراتها ، كما أنها كانت غير خاضعة للاستانة مباشرة لأن قبضة الترك لم تكن قوية عليها . فكان الإمام يحيى في اليمن يحجم الزيديين من حوله ويقيم نفوذهم على عضيتهم ، وقد رأينا أن مساعي رجاله تركيا لم تفلح في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في السيطرة الكاملة على جميع أجزاء اليمن وإقرار الحكم العثماني هناك . وفي عسير ظهر السيد محمد الإدريسي في سنة ١٩٠٧ م وأعلن تورته ضد الأتراك واتصل بالإيطاليين قبل الحرب العالمية الأولى فدعموه حتى استطاع أن يفصل نفليا عن سلطان الدولة العثمانية . وفي نجد استرجع سلطانها عبد العزيز آل سعود عاصمتها من أعدائه آل الرشيد وما زال يتوسع فيما حوله حتى احتل الأحساء في سنة ١٩١٣ م وكانت تابعة لنفوذ والي بغداد العثماني . وبينما كان آل الرشيد يحكمون شمال نجد من عاصمتهم حائل وسيطرون على جبل شمر ، وكان الحجاز ولاية عثمانية يديرها إلى جانب الوالي العثماني في المدينة المنورة شريف مكة المكرمة . وكان الشريف الجديد الذي اختاره الاتحاديون في سنة ١٩٠٨ م هو الحسين بن علي بن عون ، وكان طموحا

(١) ساطع الحصري : معاشرات في شبوة الفكرة القومية ص ١٧٦ .

جديداً يعمل من أجل تثبيت دعائم حكمه في العجاز ومند نفوذه على سائر الجزيرة العربية (١).

وفي الوقت الذي أحدثت نمو قبة اليقظة العربية في بداية العهد الدستوري العثماني بدأت تنشط عند الأتراك عصبية تركية ترمي إلى صبح الامبراطورية العثمانية بصيغة تركية . واعتقد معظم أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بعد اسقاط عبد الحميد في سنة ١٩٠٩ م أن سياسة التتريك ستصهر بقية عناصر الامبراطورية العثمانية في بوتقة تركية واحدة . وعندما قام العرب بتأسيس جمعيات علنية ونواد مركزها في الأستانة ، ودمشق ، وبيروت ، مع قروغ لها في الولايات العربية الأخرى ، سارعت السلطة التركية لاعتماد نشاطها واغلاق ابوابها مع أن بعضها كان يدعو إلى الإخاء العربي العثماني . كما تمسك الترك بأسلوب الادارة المركزية الشديدة بدلاً من العمل على تخفيف وطأتها . وعندئذ قام نوع من التفاهم السري بين نفر من رجال الاصلاح العرب المتذمرين ، ومن ضباط الجيش ، كما حدثت أيضاً محاولات من جانب بعض الزعماء العرب للاتصال ببعض الدول الأوروبية (٢).

على أن التشدد في المركزية في العهد الدستوري العثماني ، وفي دولة تحالف من قوميات عديدة ، مثل الدولة العثمانية ، كان لابد أن يثير مشكلات كثيرة وخطيرة ، وتوالى هدم المشكلات . كان لابد أيضاً أن يحمل الكثيرين من النواب على المطالبة بـ « اللامركزية » . ولقد اقتضت فكرة اللامركزية المجلس النيابي العثماني اقتراحاً ، وقد تكلت في اجتماع حزبه (المعارضة) الذي سمي بـ « حزب الحرية والائتلاف » . وأخذ النواب الأقاليم « غير التركية » ، يفصلون شيئاً فشيئاً عن الحزب الاتحاد والترقي ، وينضمون إلى حزبه الجزئية والائتلافية . وقد بقى الحزب الاصلاح والترقي قابضاً على زمام الحكم حتى أدت الأحداث التي أعقبت الثورة الألبانية في سنة ١٩١٢ إلى سقوط الحكومة الاتحادية ، والتقالى بالتقالى بالحكم إلى حزب الحرية والائتلاف . وفي اتجاه الوزارة التي فيها الحزب الأخير إلى تطبيق مبدأ اللامركزية . ودعت « المجالس البلدية » في الولايات « إلى الاجتماع » لا ينفصلوا عما كانت الولايات . وتقديراً لعمادتها أمن اصلاحات . ولكن عمر هذه الوزارة لم يطل كثيراً إذ أن زعماء الاتحاد والترقي بلغتهم خلال اجتماعها في الباب العالي ، وقتلوا وزير الحرية مع مرافقه ، فاضطروا رئيس الوزراء إلى الاستقالة . وقد أصدرت الوزارة التي ألفوها بعد هذه الحادثة أمراً بإبطال الخطوات التي كانت بخطتها « وزارة الحرية والائتلاف » في سبيل

(١) أحمد طربين : الوحدة العربية (١٩١٣ - ١٩٢٥) ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٢) أحمد طربين : الوحدة العربية (١٩١٣ - ١٩٢٥) ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) أحمد طربين : الوحدة العربية (١٩١٣ - ١٩٢٥) ص ١٧٠ - ١٧١ .

اللامركزية ، وهكذا عادت فكرة المركزية الى الحكم والسلطان . وقد أحدث هذا رد فعل شديد في البلاد العربية مما أدى الى نتائج خطيرة (١) . اذ أخذ سياسة العرب وشبابهم يتوسعون في تكوين الجمعيات السرية في كل الجهات . كما أقدم جماعة منهم على عقد مؤتمر علني خارج البلاد العثمانية ليعلموا مطالب العرب على رؤوس الأستهاد . فانعقد المؤتمر العربي في باريس في ١٧ - ٢٣ من يونية سنة ١٩١٣ م واشترك فيه ممثلون عن مختلف الجمعيات العربية القائمة في العالم العربي ، وعن مهاجري العرب في المكسيك وفي الولايات المتحدة الأمريكية (٢) . وتلقى المؤتمر برقيات تهنئة وتأييد كثيرة من المدن التي لم تستطع أن ترسل ممثلين . وألقيت في المؤتمر عدة خطب ، جرت حولها مناقشات انتهت جميعها الى اتخاذ عدة قرارات توضح مطالب العرب . وكان هذا أول صدام علني وصريح بين العرب والترك (٣) .

وتجدر الإشارة الى أن الحكومة العثمانية لم تكثر في بادئ الأمر بما حدث في المؤتمر العربي في باريس ، وحاولت أن تحمل بعض الجماعات في الولايات العربية على استنكار سلوك الاصلاحيين بوجه عام وأعضاء المؤتمر بوجه خاص ، واستطاعت أن تحرض على تحرير المقالات وارسال البرقيات لهذا الغرض . غير أنها رأت في آخر الأمر ، أنه من الأصلح لها أن تتصل بزعماء المؤتمر ، وأن تتفاوض معهم في شئون الاصلاحات وأوفدت لباريس - لهذا الغرض - أحد أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي ، الذي اتصل هناك بزعماء الحركة الاصلاحية ، وناقشهم في مختلف المسائل والمطالب . وعندما رأى هذا العضو تقارب وجهات النظر في معظم المسائل الأساسية ، عاد الى استامبول ، وبرفقته عبد الكريم خليل الذي كان « رئيس المنتدى الأدبي ومعتد الشبيبة العربية » في عاصمة الدولة ، وذلك لاتمام المفاوضات مع طلعت بك نفسه - الذي كان اذ ذاك وزيرا للداخلية - وهذه المفاوضات انتهت باتفاقية وقع عليها طلعت بك باسم المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي وعبد الكريم خليل باسم الشبيبة العربية . وقد رأينا أن نورد فيما يلي نص هذه الاتفاقية ، كما نشره ساطع الحصري (٤) - نظرا لأهميتها في تفسير تطور العلاقات العثمانية العربية في مطلع العهد الدستوري العثماني :

(١) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٧٦ .

(٣) ساطع الحصري : المصدر السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٤) ساطع الحصري : المصدر نفسه ، ص ١٢٤ - ١٣٥ .

« صورة الاتفاقية المعقودة بين المركز العام للاتحاد والترقي وبين هيئة الشبيبة العربية : »

المادة ١ - يكون التعليم الابتدائي والاعدادي (أى الثانوى) باللغة العربية فى جميع البلاد العربية ، كما يكون التعليم العالى أيضا بلغة الأكثرية .
وأما يكون تعليم اللغة العثمانية إجباريا فى المدارس الاعدادية .

المادة ٢ - يشترط فى رؤساء المأمورين بوجه عام أن يكونوا واقفين على اللغة العربية . وأما سائر المأمورين فسيعينون من قبل الولاية ، إلا أن الحكام ومأمورى المدلية الذين يتولون أعمالهم بإرادة سنية (أى بإرادة ملكية) سيعينون من المركز . وأما الولاية فمستثنون من القيد السابق الذكر .

المادة ٣ - أن المقررات والمؤسسات الوقفية المشروطة صرفها الى الجهات الخيرية المحلية ، ستترك الى مجالس الجماعات المحلية ، على أن تدار من قبلها وفق شروطها الخاصة .

المادة ٤ - الأمور النافعة ستترك الى الإدارة المحلية .

المادة ٥ - أن الأفراد العسكريين سيؤدون خدماتهم العسكرية - فى وقت السلم - داخل البلاد العربية . فى دوائر مناطق الجيش التى ينتسبون إليها . إلا أن الجتود الذين لابد من إرسالهم فى الحالة الحاضرة (سنة ١٩١٣) الى الحجاز والعسير واليمن ، سيرسلون من جميع الولايات العثمانية ضمن نسبة معينة .

المادة ٦ - أن المقررات التى تتخذها مجالس المديريات المسماة ضمن صلاحيتها القانونية ستكون نافذة على كل حال .

المادة ٧ - سيقبل كمبدأ أساسى ، أن يكون فى الوزارة ثلاثة من العرب على الأقل ، كما أنه سيكون فى الدوائر المركزية عدد مماثل لذلك من العرب بصفة مستشارين أو معاونين ، وسيعتبر من الأساس المقررة : أن يكون فى كل لجان المأمورين ، وشورى الدولة ، ومجلس المشيخة الإسلامية ، ومجالس سائر الدوائر المركزية اثنان أو ثلاثة من العرب ، كما يكون فى كل وزارة أربعة أو خمسة موظفين من درجات مختلفة أيضا من العرب .

المادة ٨ - سيكون فى الحالة الحاضرة (سنة ١٩١٣) خمسة ولايات وعشرة متصرفين من العرب ، كما أنه ستزال المقصوريات التى قد تكون لحقت بالموظفين فى الدوائر الملكية والمدلية والعلمية الذين لم يرفعوا بالنسبة الى سائر زملائهم . أما فيما بعد فسيكون تعيين الموظفين وترقيتهم وتأديبهم وفق قانون خاص .

المادة ٩ - سيعين في مجلس الأعيان من العرب بنسبة اثنين عن كل ولاية عربية .

المادة ١٠ - سيعين في كل ولاية ، مفتشون مختصون من الأجانب في الدوائر والمصالح التي تحتاج الى ذلك . وستقرر صلاحيات هؤلاء المفتشين وواجباتهم بنظام خاص ، يكفل الحصول على الفوائد الانضباطية والإصلاحية المطلوبة والمتنظرة منهم .

المادة ١١ - التقص الموجود حاليا في ميزانيات الدوائر التي تركت إدارتها الى الولايات ، بسبب عن طريق إضافة اللوارد الكافية لميزانية الولاية . وسيخصص نصف حصيلة ضريبة المبيعات الى الإدارات المحلية على أن تصرف لأمور المعارف .

وقد رأت الدولة العثمانية الى تحقيق هذه الاتفاقية سرية ، لكي تتخذ جمعية الاتحاد والترقي التدابير اللازمة لوضع واصدار القوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات التي تقتضيها المبادئ المقررة شيئا فشيئا ، بالاستناب التي تراها الحكومة ، مع ملاحظة احوال العناصر العثمانية الأخرى . وبعد هذا الاتفاق ، أقام « معتمد الشبيبة العربية » عبد الكريم الخليل مائدة عشاء - باسم هيئة الشبيبة العربية - تكريما لوزير الداخلية طلعت بك ، ولسياس أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي . وألقيت خلال هذه المائدة خطاب جديدة ، وكان مما قاله طلعت بك في هذه المناسبة : « أود أن أصرح للبلاد بأن موقفنا من نظام اللامركزية كان مبنيًا على أوضاع الشعوب الهلالية . اننا كنا نعلم نزعات تلك الشعوب ونواياها . وكنا نخشى أن يؤدي نظام اللامركزية الى تسهيل وتسريع انفصالها عنا ولكن الآن وقد انفصلت تلك الشعوب عن الدولة فعلا ، لم نعد نرى ما يستوجب الاستمرار في سياستنا المركزية التي كنا نشتعلها قبلا - لاننا نعرف نزعاتكم الحقيقية ، فلا نتردد في المضي معكم الى آخر حدود التساهل في سبيل تطبيقكم على صيانة حقوقكم . لاننا نعتد على اخوتكم ، فنستطيع أن نتفاهم معكم في جو من المودة الصحيحة ، على سياسة جديدة » (١) .

وقد ظهر واضحا من هذه التضرعات الرسمية أن الدولة العثمانية أصبحت في السنة ١٩١٣ على أبواب حياة جديدة ، تقوم على التقاض والتعاضد بين العرب والأتراك . غير أن الحوادث التي توالى بعد ذلك ولا سيما الحرب العالمية الأولى التي نشبت قبل أن تقطع الحكومة شوطا كبيرا في تنفيذ أحكام الاتفاقية غيرت مجرى الأمور تغييرا كبيرا . والسبب في ذلك يعود في الدرجة الأولى الى اختلاف الأتراك أنفسهم في هذه القضايا . وعدم إطمئنان الكثيرين منهم على نظام اللامركزية . فقد أمنت جماعة منهم بضرورة تغيير الأوضاع على أساس الإدارة

(١) ساطع الحمري : المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

اللامركزية . غير أن كثيرين منهم كانوا على العكس من ذلك إذ تمسكوا بمقدساتهم الأصلية ، مستسلمين إلى نزعتهم القديمة ، معتقدين بضرورة الاستمرار في حكم البلاد العربية ، بالقوة والقسر . وهذه الأسباب لم تظهر الحكومة العثمانية في تنفيذ المبادئ المتفق عليها النشاط الضروري لكل حركة إصلاحية جسيمة . فصارت تماطل وتسوف ، ولا تغير الأوضاع الا شيئا فشيئا وببطء كبير جدا . بل إن أعمال التنفيذ التي كانت تسير بطيئة قيل نشوب الحرب العالمية الأولى ، توقفت تماما بعيد إعلان التعبئة العامة ، ولا سيما بعد إعلان الحرب بصورة رسمية .

غير أن تصرفات الحكومة في الشؤون العربية لم تتوقف عند حد ، تأجيل الإصلاحات التي كان قد تم الاتفاق عليها سابقا ، بل تعدت ذلك إلى « الانتقام من زعماء الحركة التي آلت إلى هذا الاتفاق » . حتى أن جمال باشا الذي كان قد عين قائدا عاما على جبهة القتال ، مع سلطات فوق العادة ، لحكم سوريا بأجمعها ، كان من المثبتين بالدرجة الطورانية . فالترزم سياسية الأرحاب وأخذ يعقل ، ويحكم وينقي ، ويشفق الكثيرين من زعماء العرب ، وتعرض لذلك زعماء « التفاهم » أمثال عبد الحميد الزهراوى الذى رأس المؤتمر العربى الأول المنعقد في باريس ، والذى كان قد عين بعد ذلك في عضوية مجلس الأعيان ، فكان من جملة الذين أعدوا شيئا بقرار من الديوان العرفى الذى ألفه جمال باشا . وكذلك عبد الكريم الخليل الذى وقع على اتفاقية « التفاهم » ، والذى أقام المادبة المشهورة تكريما لأعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقى بمناسبة عقد تلك الاتفاقية ، كان هو أيضا ممن لفظوا أنفاسهم الأخيرة على أعواد المشائى التى نصيها جمال باشا في بيروت وفي دمشق (١) . وقد كانت هذه الأعمال الارهابية والانتقامية التى أقدم عليها جمال باشا من أهم العوامل التى أدت إلى انقطاع العلاقات بين البلاد العربية وبين الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى ومهدت لقيام الثورة العربية في سنة ١٩١٦ ، وسأتعرض لذلك بشكل مبسّط من التفصيلات فى الفصل القادم عند عرضي موضوع الحكم العثمانى فى اليمن فى أثناء الحرب العالمية الأولى .

ثانيا - موقف الإدارة من الحكم العثمانى

فى اليمن (١٩٠٨ - ١٩١١)

بعد أن استعرضنا الاتجاهات العامة لسياسة العثمانيين فى حكم الولايات التابعة لهم فى مطلع العهد الدستوري فى الفترة بين ١٩٠٨ - ١٩١٢ ، يجدر بنا قبل دراسة أحداث اليمن فى تلك الفترة أن نبين الظروف التى استجشت على

(١) ساطع الحصرى : المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

مسرح الواقع اليمني ، وخاصة ظهور الأدارسة في عسير والمخلاف السليماني
بشمال اليمن ، تهيئنا لمرضى الدور الذي قاموا به في مقاومة الحكم العثماني
هناك .

بداية ظهور الأدارسة في عسير :

يرجع تاريخ الأدارسة في عسير الى وصول كبير بيتهم ومؤسس ملكهم
السيد أحمد الادريسي الى مدينة (صيبيا) في مطلع القرن التاسع عشر . وقد
ولد أحمد هذا في بلدة العرائش التي كانت من أعمال فاس ببلاد المغرب في سنة
١٧٥٨ م (١١٧٢ هـ) . وبلاد المغرب تعد هي وإيران القطبين الرئيسيين للموردين
للسوفية في العالم (١) الاسلامي . وقد أخذ السيد أحمد العلوم الدينية عن
شيوخ عهده وأهمهم عبد الوهاب النازي ، ثم توجه من وطنه بطريق البحر الى
مكة في سنة ١٧٩٩ م (١٢١٤ هـ) وكرس نفسه للعبادة والاشتغال بعلوم
الدين (٢) . وفي أثناء إقامته في مكة كانت « تجرى بينه وبين علمائها المناظرة ،
وكان ملحوظا بعين الاحترام من أمرائها ، ويعجبا حياة عليية من سعة العيش »
تبعا لما أوضحه تلميذه حسن بن أحمد عاكش في ترجمة لحياته ضمنها كتابه
« حدائق الزهر في ذكر أشياخ أعيان الدهر » . وقد ذكر مؤلف الكتاب أن
السيد الادريسي كان يقول « نحن ضيوف الله في أرضه والضيوف بوجه مضيقهم ،
ومن حمل الزاد الى منزل الكريم أو سأل شيئا منه وهو في منزله عد لؤما » .
غير أن هذه النزعة الصوفية لا تنطبق بطبيعة الحال وجوهر الدين الاسلامي
الذي يبحث على الكسب المشروع والعمل المثمر (٣) .

وعلى أية حال فقد التقى السيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل مفتي زبيد
في ذلك الوقت بالسيد أحمد الادريسي في مكة ووجد أنه « كالعافية للسقيم
وكالشماء للجرح الأليم » ، كما أورد ذلك في ترجمته للسيد الادريسي ضمنها
كتابه « النفس اليماني والروح الريحاني » . ولما عاد الأهدل الى زبيد تحدث عن
الادريسي وأثنى عليه كثيرا (٤) . وكان مهتما لاستقباله في اليمن .

وقد توجه أحمد الادريسي من مكة الى اليمن فمر بمدينة (جيزان) في
طريقه الى (الحديدة) وكان منتهى سيره الى (زبيد) فاستقبله السيد الأهدل

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٥٣ .

(٢) شرف عبد المحسن البركالي : الرحلة اليمنية للشيخ حسين « بانسا » أمير مكة
المكرمة ، ص ٣ - ٤ .

(٣) محمد بن أحمد عيسى العقيل : المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ ،

ج ١ ق ٢ ، ص ٦٥٠ .

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٠ .

عبد الرحمن (١) . وقد أخذ الادريسي يبشر بعقيدته ويدعو الى طريقته . وكان حيثما نزل محترما مبعولا حتى نظم في مدحه القصائد شعراء زبيد وبيت الفقيه وتعز ووصاب ، والتف حوله العلماء والمشايخ وتهاافت عليه عامة الناس وخاصتهم . وكان زبيد مركز نشاطه يطوف في تهامة ثم يعود اليها حتى اخذ الناس يتسابقون الى اعتناق دعوته ونشر طريقته . وقد أجاز الادريسي طريقته للسيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل هو وأولاده اجازة عامة ، فتسلسلت زعامتها بعد ذلك في بيت الأهدل (٢) . وقد سمي السيد أحمد طريقته « أحمدية » نسبة الى اسمه ، وهي تدعى كذلك في تهامة وعسير ، أما عنوانها فعنوان الطريقة الشاذلية لأن أتباعها يسلكون بالتهليل والأدعية مسلك الشاذليين .

ويذكر أمين الريحاني أنه ما كان يوجد في تهامة كلها في ذلك الوقت شاعرا واحدا ينظم باللغة العربية الفصحى على الرغم من كثرة الشعراء والعلماء في مدن تهامة وقراها قبل ذلك بمائة عام (٣) . وكان هذا نتيجة لخضوع البلاد للحكم التركي ، أو لانتشار التصوف الذي تحول فيما بعد عند أهالي المنطقة فصار طرقا وحلقات . على أن السيد الادريسي أتجه بعد ذلك شمالا فقام بزيارة الحديدة ومرواغة وباجل ثم توجه الى صبيبا التي كانت تابعة لحكم أشرف أبي قریش فاستقر فيها واستوطنها (٤) . وكانت اقامته هناك خاتمة لرسالته الصوفية ، وفاتحة لطريقته الأحمدية ، واعتبر وليا من الأولياء المحليين عند وفاته في سنة ١٨٣٧ م (١٢٥٣ هـ) . وقد خلف السيد أحمد الادريسي لأوده ثروة مادية ومعنوية هائلة . اذ عاشت أسرته من بعده تتمتع بنفوذ كبير وسلطان عريض يمتد أساسا على قبره اعتبر مزارا من بعده ، فظلت أسرته يحفظها هذا الاجلال الديني العميق مما أكسبها مكانة خاصة (٥) اعتمد عليها حفيده محمد بن علي ابن أحمد الادريسي الذي أسس فيما بعد حكومة الادارسة في عسير وشكل خطرا كبيرا على النفوذ العثماني في اليمن .

واذا كان يذكر عن السيد أحمد الادريسي أنه قال : « واجعلني يا الهى لك عبدا محضا عبودية خالصة لا رائحة ربوبية فيها على أحد من خلقك » أى ان الرجل كان صالحا لا يرغب في غير العبودية لله الخالصة المجردة من الربوبية على أحد من خلق الله فيرفع الى مقام الأولياء ، فان ضريحه أخذ منه حجر الزاوية لملك عربي جديد ، وكانت تهامة وعسير تنعم بالاستقرار النسبي في ظل الادارة المصرية على

(١) الثقل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦١ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 120.

(٤)

(٥) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٢٢ .

الزعم من قديم بعض سكان المنطقة بالتمرد والثورة بين حين وآخر (١) ضد الحكم العثماني الذي يحمل المصيريون لواءه في اليمن بتكليف من الباب العالي . وترجع أسباب ثورة هؤلاء إلى أن كثيرين منهم - اقتداء بزعيمهم أبي نقطة - اعتنقوا المذهب الوهابي وكانوا من أنصار الأمير سعود الكبير الذي استولى على معظم أجزاء الجزيرة العربية . وقد كان انتشار الوهابية في تهامة أحد الأسباب في نجاح الطريقة الأحمدية ، فبالقائمة - على أحد قول أمين الريحاني - تظهر القوى الكامنة في المذاهب وفي الجماعات . ولكن السيادة الروحية الغربية فازت نهائياً على السيادة الوهابية - لأن « توهيب الناس » يؤمنه في تهامة لم يكن غالباً عن اعتقاد ، بل كرها للحكم الغريفي المحلي الذي اعتبروه حكماً ظالماً ساجراً .

وعندما قررت الدولة العثمانية أن تسحب جنودها من تهامة وعسير في سنة ١٨٤٤ ، كان يطمح بالسيادة فيها ثلاثة من أمراء الغرب ، هم الشريف محمد بن عون في مكة ، والشريف حسين بن علي بن حيدر من أشراف أبي عريش في شمال اليمن ، والأمام الزيدي في صنعاء . وكان أقرب الثلاثة وأدهمهم وهو الشريف حسين قد تسلم زمام الحكم في تهامة ، بعد جلاء المصريين عنها ، على أن يدفع سنوياً للدولة قيمة من المال . غير أن طموح الحسين ورغبته في الاستيلاء على اليمن بأكمله أدت إلى تشوب الحرب بينه وبين أمام صنعاء واستمرت بضعة سنين تناوبت فيها الهزيمة والنصر ، فوقع مرة في يد الزيديين أسيراً وبسط بعدئذ سيادته على منطقة تهامة كلها حتى المخا (٢) ثم ناء الحسين بعبد الحكم بعد أن واجهته مشكلات كثيرة مما جعله يستنجد بالدولة العثمانية التي عادت فاستولت قواتها على تهامة وعسير بقيادة توفيق باشا في سنة ١٨٤٩ . وقد استقر توفيق باشا في الجديدة بينما قنع الشريف حسين بالعودة إلى مقره الأول في أبي عريش .

وقد عرضنا في الفصل الأول الظروف التي أحاطت بمحاولة الترك السيطرة على صنعاء في سنة ١٨٤٩ بقيادة توفيق باشا وما آلت إليه حملتهم من فشل . ففي ذلك الوقت عادت تهامة إلى ما كانت عليه من اضطراب ، ولم يكن يحكمها فعلاً إلا الترك ، ولا أشراف أبي عريش . فجاء ابن إدريس يشيد بين ظلال السيادة المتداعيتين حكماً روحياً ومادياً ، كما أخذ يثبت دعائمه في شمال البلاد وجنوبها لتوسيع نطاق ملكه الجديد .

وإذا كان أحمد بن إدريس قد وُجد السبيل مهيئاً لإنشائها بطريقة وتثبيت مركزه الروحي ، فقد تفرق بعد موته معظم أصحابه ومريديه ، ولم يكن لابنه في

(١) (٢) أمين الريحاني : المختار السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .

قوة شخصية وألفة فغاش على حشائرك تلك التراث الصوفي الموثوق . ولم تكن المدة التي عاشها السيد أحمد بن إدريس بكافية لربوحي جذور طريقته في نفسية الشعب اليمني في عسير ، إذ كان تأثيرها القوي في مدينة صيبا وضواحيها ، ولم يكن تأثيرها بقوة إيمان في نفوس مريديه ، وإنما عن اعتقاده في صلاح وتقوى شخصيته ، وفرقا واضحا بين العقيدة والاعتقاد . وقد توجه ابنه محمد ابن أحمد بن إدريس - خليفته في طريقته - إلى المدينة واستقر بها ، ولم يعد إلى صيبا إلا قبل وفاته بشمائية أيام ، وخلفه ابنه علي بن محمد بن أحمد ابن إدريس الذي كان قليل الاختلاط بالناس وقد توفي في سنة ١٩٠٦ م (١٣٢٤ هـ) . وكان علي هذا قد أنجب أربعة أبناء هم : محمد والحسن وأحمد والحميد . وقد توفي الأخيرين في أول الحركة التي قام بها أخوهما الأول محمد ابن علي بن أحمد بن إدريس ، والتي يستعرض تفاصيلها فيما يلي بعد توضيح معالم شخصيته (١) .

النور الذي قام به محمد بن إدريس في تأسيس ملكة الإدارة في عسير منذ سنة ١٩٠٧ .

ولد السيد محمد بن علي بن أحمد بن إدريس في صيبا في سنة ١٨٨٦ م (١٢٩٣ هـ) ، وتلقى تعليمه على يد أساتذة الأزهر في مصر ، وفي مدينة الكفرة مقر السنوسيين في برقة بالمغرب ، وبناءً منها إلى السودان فأقام في أرجو ، بدتلة حيث تزوج بأبنة الشيخ هارون الطويل شيخ الطريقة الاحتشائية . ثم عاد السيد محمد إلى عسير مسقط رأسه في أوائل القرن العشرين حيث كانت البلاد تعاني من الفوضى والاضطراب . وكان الترك في عسير يحكمون المناطق التي يستطيعون فيها حماية أنفسهم ، كما كانوا يستميلون رؤساء العشائر بمشاهرات لا يدفعون منها غير اليسير مما أدى إلى انقلاب أصحاب الديون عليهم . وقد نجح الإدريس في أن يستميل إلى جانبه رؤساء العشائر في عسير (٢) ، كما استغل فرصة النزاع القائم بين مشايخ البلاد فأعان بعضهم على بعض حتى كانت له السيادة عليهم ، فأخذ منهم الرهائن ليأمن منهم الردة والحيانة على نحو ما كان يفعل معهم أمام صنماء . ثم مد الإدريس سيادته شمالا وشرقا في الجبال المخيطة بعسير فجمع عدة أفخاذ ويطون من العشائر تحت لوائه الذي رفع فترة من الوقت عتير الحصن أبها وعلى حدود حاشد ويكيل (٣) . وعلى أية حال فقد أصبح

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

الادريسي في سنة ١٩٠٧ شخصية قوية لها خطورتها في عسير وشمال اليمن (١) .

وهكذا استطاع الادريسي عقب عودته الى صبيا أن يستغل ثقافته الواسعة ومقدرته الادارية والسياسية حتى استطاع أن يجتنب من حوله قبائل المنطقة مما زاد من قوته وخطورته . أما باقي القوى الأخرى في اليمن وأهلها العشمايون فإنهم لم يهتموا بأمره عند بداية ظهوره إذ اعتبروه أحد رجال الدين العديدين أو المتصوفين الذين سرعان ما تنطفئ نجومهم . بينما تجاهله الشريف حسين أمير مكة واعتبره « حديث نعمة » سينتهي أمره سريعا ، إذ كان الشريف يتمتع ببعض النفوذ الاسمي على قبائل المنطقة . أما الامام يحيى فكان أكثر إدراكا للحقيقة . محمد الادريسي وخطورة حركته ، وكان الامام يحيى يعتبر عسير جزءا لا يتجزأ من اليمن (٢) . فعندما رأى الامام يحيى أن الادريسي نجح فعلا في نشر دعوته خارج المخلاف السليماني ، وبسط نفوذه شمالا وجنوبا حتى أن بعض القبائل المنتشرة حول صنعاء - مركز الزيدية في اليمن - اعتنقت تعاليمه وأبدت ولاءها لسيادته ، فقد رأى الامام يحيى مضطرا أن يرحب بالتحالف مع الادريسي ، حتى يحمي مؤخرته عندما يخوض معركته ضد الأتراك في صنعاء وتجبره خطة الحرب أن يزحف جنوبا من معاقله في شمال الهضبة اليمنية . وسيؤدي هذا لفترة محدودة الى تحالف الامام يحيى مع الادريسي في أثناء صراعهما المشترك ضد الأتراك العشمايين في اليمن (٣) .

ويوضح أمين الريحاني صفات الادريسي وسياسته بقوله : « كان السيد محمد (الادريسي) حقيقا ذكيا ذا حنكة ودهاء ، يستعين على عدوه بكل ما حوله من زعامات وشقاقات ، بالزرائيق مثلا على الأتراك ، وبالشوافع على الزيديين ، وبالمشائير على الأشراف ، وبالأنكليز على الجميع . وكان له عون كبير في ازدهار الروحي ضاعف نفوذه الشخصي وزاد ذكاؤه الفطري لمعانا » (٤) .

ثم يذكر الريحاني « أن نجم السيد محمد لم يعل ويتلأأ في سماء آل ادريس الا خلال حربين بين الدولة العثمانية ودول الفرنج ، أي حربها سنة ١٩١٢ مع إيطاليا ثم اشتراكها في الحرب العظمى على الأحلاف . فقد كان في العربيين خصم الترك اللدود ، والحلف الذي لا ينقض الدهود . وأخذ من الإيطاليين سلاحا فاستخدمها نارا وسياسة على عدوها وعدوه . وأخذ من الإنكليز مالا وسلاحا فخدم الأحلاف في الجزيرة خدمة ، وإن صغرت ، لا تشوبها الأطماع ، ولا يفسدها الخداع . وقد كان لا يزال له غير الأتراك

Jacob, H. F. : Kings of Arabia, p. 70.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٨١ .

Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 181.

(٣)

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٧٢ .

عدوا . فحارب هذا العدو كذلك بما جاء من الحليفتين . ولكن انتصاره على
الزيديين في ذلك الحين كان يعد انتصارا على الأتراك (١) .

ويواصل الريحاني حديثه عن الادريسي فيقول : « وما يجهله الافرنج
والعرب أن السيد محمد كان أول من انضم إلى الأحلاف من أمراء العرب ، وأول
من حمل في البلاد العربية على دولة الترك خليفة الألمان » (٢) . على النحو الذي
سوف نوضحه فيما بعد .

وقبل أن يعود محمد الادريسي إلى وطنه ومسقط رأسه في صبيا كان على
اتصال بمحمد على علوى مترجم السفارة الإيطالية بالقاهرة في سنة ١٩٠٥
(١٣٢٣ هـ) (٣) وهو الوقت الذي كانت إيطاليا في أثنائه تعد العدة لغزو
طرابلس الغرب التي كانت تابعة للدولة العثمانية حينذاك . وقد أرادت إيطاليا
أن تشغل الدولة العثمانية بأشغال نار حرب في جهة من الجهات التابعة لها
لأحداث خلخلة في الجبهة العثمانية في طرابلس الغرب مما يتيح لإيطاليا فرصة
السيطرة عليها دون جهد كبير . وكانت إيطاليا في ذلك الوقت تستعمر أريتريا
في شرق أفريقيا ، كما كان لها قاعدة حربية في مدينة مصوع الواقعة على الضفة
الغربية للبحر الأحمر المواجهة لتهامة . فكان طبيعيا أن يكون لديها معلومات تامة
ودراية كاملة بأحوال عسير والمخلاف السليمانى وما للأدارة هناك من نفوذ
روحي . وقد رأت إيطاليا أن تعتمد على الادريسي وتقدم له العون المادى والحربى
في سبيل مناوآته للدولة العثمانية ، وفتح جبهة حربية تستنفذ الدولة فيها
مجهودات كبيرة ، مما يسهل على إيطاليا مهمة تحقيق مخططاتها الاستعمارية
بالسيطرة على طرابلس الغرب .

وقد التفت رغبة إيطاليا في تحريض الادريسي على محاربة الأتراك في
اليمن مع رغبته الشخصية في بناء ملك عريض في عسير والمخلاف السليمانى ،
مستفيدا من مكانة أسرته ، وبروز شخصيته ، وما تحلى به من العلم والتقوى
والخبرة بأحوال مسقط رأسه ، وبطباع القبائل اليمنية هناك ، فضلا عن
اطلاعه على مجريات السياسة العالمية . وقد ألهمته مشاهداته في السودان
وما خلفته ثورة المهدي من شهرة مدوية ، ومشاهداته في مصر ، وما أبقاه
محمد على لأسرته من ملك موروث يعد أن كادت جيوشه تسيطر على الآستانة
لولا وقوف الدول الكبرى في وجهه حفاظا على مصالحها الاستعمارية في أراضي
الدولة العثمانية ، ألهمته هذه المشاهدات على أن يحاول بدوره أن يحقق أهدافه
بالاستعداد لمحاربة العثمانيين في اليمن . وقد رأى الادريسي أن يستعين باتفاقه
مع إيطاليا التي شاركت في عداوته للترك في أثناء هجومها على طرابلس الغرب ،

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٧٣ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٧٣ .

(٣) البركاني : المصدر السابق ص ٤ .

وإن ينتهون فرجحة أعمال الحكومة التركية للشئون الداخلية في عسير والمخلاف
السليمانى حتى شاعت الفتنة بين القبائل اليمنية هناك وانعدم الأمن وسيادته
القوضى (١).

وكانت اليمن بما فيها عسير والمخلاف السليمانى تعاني من فوضى شاملة
واضطراب مستمر في الوقت نفسه الذي ظهر فيه الادريس على مسرح الأحداث
اليمنية في سنة ١٩٠٧ . وكانت أسباب الاضطراب ترجع الى عوامل خاصة
باليمن مثل جغرافيته واحواله الاجتماعية ، وعوامل أخرى خاصة بطبيعة الحكم
العثمانى مثل ضعف القوات العثمانية وقصورها عن القيام بالمهام الملقاة على
عاتقها . وعدم تمكن الأتراك بالتالى من احكام قبضتهم على زمام الأمور في أرجاء
البلاد وقبيل بعض موظفي الإدارة العثمانية . وكان كل ذلك يهيئ الفرصة
للإمام يحيى وللادريس للاتصال بالقبائل اليمنية واثارتها وتحريضها ضد
الترك . وقد استمرت أحوال اليمن بصفة عامة في فوضى واضطراب حتى بعد
بداية العهد الدستوري العثمانى في سنة ١٩٠٨ ، وخاصة بعد أن أصبح
الاتحاديون عن حقيقة مقاصدهم وأوضحوا معالم سياستهم ازاء الولايات التابعة
للدولة والتي شكلت صورة متطرفة لسياسة عبد الحميد في ثوب جديد .
وقد نشرت جريدة الأهرام في ١٣ من مايو سنة ١٩٠٩ خطابا عبر فيه أحد
أشراف اليمن عن حالة الفوضى والاضطراب هناك جاء فيه :

« اليمن الآن ليس دار توطن بل هو دار حرب وقتال بين هيئتين تديران
أمورها ، وأهاليها ضياع بين الهيئتين لا يعرفون إلى أية حكومة يرتكبون ،
حكومة الامام او الدولة العلية . كلا الحكومتين تقبض الخوالة الشوقية والعرفية
فخرانهم ، فخر أهائهن ، وفى كل قضية داخلية أو خارجية مثل فتنة الامام
ايضا ، فخرانهم وعنايتهم ، وللدولة منطلون للثان ينطوفون القزى للتخصيل ، والامام
قباضون في كل قرية » .

وقد أخذ هذا الشريف اليمنى بعدد غنى خطابه يسود حالة الولاة والموظفين
الأتراك وأنه يحيد على الدولة تغييرهم حتى تستقيم الأمور في البلاد . كما عبر
عن أسفه لأن دور الدستور العثمانى لم يصل حتى ذلك الوقت الى اليمن ، على
أن هذا الشريف لم يكن على الرغم من ذلك يحقد على الترك جهدا يجمعه من
أهملاتهم بل انه لم ينس أن يخطبهم بخطابه بوصفهم بالطبيعة وحب الخير
للبنين (٢) . ولعله كان يقصد بذلك ألا يغفل ذكر بعض الولاة المصلحين منهم

(١) التعليق : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٦ ، ص ٥٧ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٤٧٠ ، الخميس ١٤ من مايو ١٩٠٩ ، (٢٣ من ربيع الثاني ١٣٢٨ هـ) .

الذين كانوا لا يجدون تعاضدا في الحفاظ على مصالح دولتهم ورعاية شئون
اليمنيين في وقت واحد .

بل ان الادريسي نفسه عبر عن حالة الفوضى التي كانت تصبى اليمن في
خطاب أرسله في يوليو سنة ١٩٠٩ (٩ من رجب سنة ١٣٢٧ هـ) الى أحد
أصدقائه في مصر ، ميرزا نفسه من تهمة ادعائه المهدية ، مؤكدا حرصه على
« ائتلاف العرب والدولة » ، ومحاولة اقرار الأمور ووضع حد للفوضى التي
بلغت على حد تعبيره « الى درجة أن الانسان لا يولع مزاج بيته بالليل مخافة
من عدو يراقبه فيبضره على النور فيضربه بالرصاص » . كما أشار الادريسي
في خطابه الى أن « القبائل تطاولت على الحكومة نفسها وعلى القوات العثمانية » ،
وأنه رأى من واجبه بذل كل الجهود الممكنة لاصلاح أحوال القبائل وتحكيم
الشريعة الإسلامية في معاملاتها . وعبر الادريسي عن احساسه أحيانا باليأس
والقنوط لصعوبة مهمته ، مما كان يدفعه الى التفكير في الخروج للحج والبروب
الى مصر وعدم العودة الى عسير . غير أن احساسه بتعلق الناس به والتفافهم
حوله شجعه على البقاء بينهم فكانوا على حد قوله : « يسمعون الى ما أقول بأجاء » .
لتلحق الذكر ، والتزام الطنائة الواجبة ، والتوبة بما هم عليه ، والامتثال لما
يقربهم من الله .

وأرجع الادريسي أسباب الفوضى في اليمن الى وجود أتاس وصفهم في
خطابه المذكور بأنهم « لا يرتاحون إلا اذا كانت فيه فتنة بين الدولة والعرب
لأجل ما هم تجهيزات الدولة - يتكسبون مالا بخدمة المسافر ، والأمر الثاني
أن بعضا ممن يريدون مجادلة رعية الدولة حتى يستولوا على البلاد يستأمنهم
التي تخفي عليهم (أى على صديقه) ومع حالتها هذه انتظمت البلاد وفات
الفرص . ثم ان هؤلاء الوشاة لم يقف بهم الحال حتى يهملوا (أى الادريسي)
بدعوة المهدية للاستخفاف بنا ولغتصاب الدولة : على أن الادريسي احتتم خطابه
هذا مبدئا بتمنياته أن يدرك الدولة العثمانية المقسد من المصلح ويتحقق صدقها
من عدوها (١) .

ويعلق العقيلي عن حالة الفوضى التي كانت تعم المخلاف السليماني في ذلك
الوقت الذي ظهر فيه الادريسي هناك بقوله أن « الأتراك في مركز جازان »
لا يتعدى حكمهم أول السبخة ، بل القبائل تغزو جازان ذاتها وتشتاق جمال
الماء بين فينة وأخرى ، وكان قيل ذلك لهم حاكم صوري في صيدا قابعا في
قلمتها لا يتعدى نفوذ حكمه أسوارها ، ثم رفع وأكتفى بمركز جازان التي اذا
غربت الشمس مسك الأتراك النوب (مبنى مستدير على هيئة حصن صغير)

(١) الأبرام : العدد ٩٥٦ ، السبت ٢١ من أغسطس ١٩٠٩ (٥ من شعبان ١٣٢٧ هـ) ص ١

والقلاع ومن خرج لاقى حتفه » . كما استعرض العقيل قصصا مختلفة في كتابه
توضح حالة الفوضى والاضطراب التي عانت منها البلاد في أثناء خضوعها للحكم
العثماني ، وكلها تبرز ضعف الحكومة العثمانية عن تركيز سلطتها واحكام
قيضتها على زمام الأمور في اليمن (١) .

ومن الصعوبات التي تواجهنا لمعرفة حقيقة الأوضاع القائمة في اليمن في
تلك الفترة أن الحكومة العثمانية كانت لا تسمح بتسرب أخبار الولاية الشائرة
الى الخارج ، كما أنها لم تسمح بوجود مراسلين يوافون صحفهم بأنباء الثورات
اليمنية مما جعل الصحف لا تبرز الا القليل عن حقيقة الأحداث الداهية هناك .
وكانت الأنباء التي تتسرب من اليمن ترد الى الصحف متناقضة للغاية بحيث
أن من يلقي نظرة على البرقيات الواردة اليها يجسد نفسه أمام سلسلة من
الانتصارات تتلوها سلسلة أخرى من الاندحارات . فما أن تقرأ يوما أن قوات
الحكومة العثمانية انتصرت ، وطلب الثوار الصلح حتى تجد في اليوم التالي
نبا آخر يعلن تكذيب النبا السابق ، وأن الثوار يزدادون قوة من يوم الى آخر .
بل ان الحكومة العثمانية كانت تعتمد الى التصريحات الرسمية لتطمس بها
الحقائق والى بث الاشاعات الكاذبة لتزور بها الوقائع . ولم يصاحب الجيوش
العثمانية باليمن مراسلون حربيون ، وكان الأتراك يفعلون ذلك عمدا ، وبناء
على سياسة مرسومة ليبقى الرأي العام في الدولة العثمانية وخارجها لا يدري
شيئا عن أخبار الثورات اليمنية ضد الأتراك لتكون لهم حرية التصرف في اليمن
كما يريدون (٢) . ولا أدل على ذلك مما ذكرته جريدة الأهرام بأنه لا يمكن
الاعتماد على الأنباء الواردة من اليمن لاضطرابها وتناقضها (٣) . على أن بعض
الدول الأجنبية وخاصة إيطاليا كانت تعرض على معرفة حقيقة الأمور في اليمن
لاتصال ذلك بمصالحها وبأطماعها الاستعمارية . ومما يؤكد ذلك من جهة ويؤكد
حالة الفوضى والاضطراب في اليمن من جهة أخرى ، تلك المذكرة التي أرسلتها
حكومة إيطاليا الى الباب العالي تطلب منه اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لحماية
وعاياها في الحديدة وسائر أرجاء اليمن (٤) .

وعلى أية حال فقد أدت هذه الفوضى الى تهيئة أرض خصبة ينمو فيها
الادريسي ملكة الجديد ، فبدأ بالدعوة أمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر حتى خلب

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٢ - ٦٤ .

(٢) Wavell, A. J. B. : A Modern Pilgrim in Mecca and a siege in Sanaa. (٢)
p. V, (The Preface).

(٣) الأهرام : العدد ٧٩١٠ ، الثلاثاء ٢٢ من فبراير ١٩١٠ (١١ من سفر ١٣٢٨ هـ) .

ص ١ .

(٤) الأهرام : العدد ٩٥٦٦ ، الخميس ٢ من سبتمبر ١٩٠٦ (١٧ من شعبان ١٣٢٧ هـ) .

ص ١ .

الباب الجماهير ببلاغة لفظه وسحر بيانه وقوة منطقته ونبرات صوته الجمهوري ، والجماهير أشد تأثرا وأسرع انقيادا . وقد انثالت عليه الوفود من البلاد المجاورة وأخذوا يروجون له في ظهور الكرامات ووقوع المعجزات في عهد سادت فيه الجهالة وراجت البدع . وكان الناس ينظرون الى الدين من خلال شخصيات لها من الصلاح يزعم ما روج لها بين العامة واستحكم في عقول بعض الخاصة في كثير من البلاد ، من قدرة على التصرف واحداث المعجزات ، ما شئت لهم أوهامهم أن تخلق في دنياهم ، التي بعست حينئذ عن حقيقة الدين وحقائق العسolum . وقد استغل الادريسي بذكائه الوقاد وعقله النير سداجة الميسول واستخدمها في انجاز مهمته التاريخية (١) .

وبعد هذا التمهيد الأولي الذي قام على أساس نشر الدعوة لجأ الادريسي الى دور آخر هو دور التطبيق والتجربة العملية . فبدأ بأن حض الناس على ختان السنة فاتبعوه ، كما أمرهم يقتل الكلاب المنمرة فأفنى ذلك النوع في وقت قصير . وقد لمس الادريسي من خلال طاعة الناس لأوامره أن سلطانه قد تغلغل في النفوس وأن جذوره أخذت في التشبث بتجربة الحياة . فاتجه بعد ذلك الى المرحلة الثالثة بالتهية العمل للثورة ، ووجد أنه لا بد من الاستعداد قبل اعلانها باستقدام مؤن وعناد عن طريق مفتوحة له السلطان المباشر عليها . لهذا عمل الادريسي على عقد الصلح بين أهل صبيا وبين قبائل الجعافرة التي تسيطر على (قوز الجعافرة) المرمى الطبيعي لصبيا ، حتى يأمن على وصول السلاح الذي ينزل في ساحلهم الى مدينة صبيا . وقد ترتب على نجاحه في عقد هذا الصلح ان امتدت سيادته على أهالي صبيا والمخلاف السليماني والجعافرة وحلفائهم ، فأصبح نفوذه يمتد من « بيش » شمالا الى « سبعة بندر جيزان » ، كما افتتحت طريق مواصلاته بحرا مع « مصوع » حيث أمكنه الحصول على مساعدات حليفته ايطاليا في أثناء صراعه ضد الترك في اليمن (٢) .

وقد توالى بعد ذلك اعلان قبائل المخلاف السليماني طاعتها للادريسي قبيلة بعد أخرى ، كما قام باخضاع المعارضة التي اعترضت طريقه . وقد تمكن الادريسي من تشكيل حكومة جعل له فيها أربعة وزراء وذلك في سنة ١٩٠٨ م (ذي الحجة سنة ١٣٢٦ هـ) ، كما أقام محكمة شرعية عليا شكلها من خمسة قضاة شرعيين للنظر في القضايا ، والبت في الخصومات ، ولتقرير الأحكام بالوجه الشرعي . وعلى أثر ذلك تدفقت عليه وفود القبائل من رجال « المع » و « حلي بن يعقوب » و « قنا والبحر » و « القحمة » و « الشقيق » وغيرها ، وعاهدته جميعها على الطاعة والولاء (٣) .

(١) القليل : المصدر السابق ، ج ٢ ص ٥٩ .

(٢) القليل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥ .

(٣) القليل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٣ .

وقد قال أمين الريحاني أن الإدريسي كان « يستنفر في الحرب القبائل بوساطة المشايخ والمقدمين ، فيلبيه ثلاثون ألف مقاتل ويزيد . وهم يحاربون على الطريقة الأولى حرب البسدر ، فتجئ كل قبيلة أو بطن أو فخذ بزادهم وركائبهم وما عندهم من السلاح ، فيعطيهم الإدريسي ما يحتاجون إليه زيادة ، ويمدهم بالذخيرة ، ويدفع فوق ذلك رواتب مرضية . ولكن الغنائم هي الجاذب الأكبر في حروب العرب كلها ، لولاها لما كان جند في تلك البلاد يذكر . أما الأمير الكريم الذي يصدق على المشايخ والزعماء فهو الفائز على زملائه في السياسة ، والمنتصر على أعدائه في الحروب . ولم يكن في سلاح السيد محمد الإدريسي وقواته في حروبه كلها أمضى من هذا السلاح أي الكرم . فقد كان يحسن كذلك إلى السباهنة والمشايخ الذين يؤمنون صبيبا من بلاد المغرب ومن مصر » (١) .

ومن بين أصوات المعارضة التي واجهت محمد الإدريسي كان صوت أحمد شريف سليل أسرة الأمراء الخواجيين الذين أسسوا مدينة صبيبا ، والذين انتهى على أيديهم حكم أمراء « آل خيرات » ، وإن أصبح الخواجيون وقت ظهور الإدريسي مجرد عشيرة من عشائر صبيبا المعروفة . وقد برزت شخصية أحمد شريف هذا ، واتصل بالأتراك العثمانيين في اليمن حتى اختير ليمثل « صبيبا » في مجلس المبعوثان العثماني : فكان أحد ثلاثة أشخاص اختيروا ليمثلوا المخلاف السليماني في الآستانة وهم :

- ١ - أحمد شريف الخواجي عن صبيبا .
- ٢ - ومنصور الصعدي عن أبي عريش .
- ٣ - وعلى سويدي الانصاري عن جيزان .

وقد مكث أحمد شريف مع زميليه في الآستانة حتى انفض المجلس والى ، فعاد إلى صبيبا وقد انطبعت في نفسه عظمة تركيا وخلافتها (٢) . وقد اشتغل أحمد شريف بالأعمال التجارية ، وعقد صفقات تجارية مع أشهر بيوت التجارة في مصوع وعدن والحديدة ، ومهد له الحصول على تلك الصفقات مركزه كعضو سابق في مجلس المبعوثان .

لم يكن أحمد شريف صاحب فكرة اجتماعية أو مبدأ سياسي أو دعوة دينية أو حتى سيادة قبلية قوية لها من الخطورة والقوة بحيث تفرض وجودها ، أو تملأ أروادها على مدينة « صبيبا » بأسرها فضلا عن المخلاف . ولكن تصرفاته الجريئة ومعارضته للإدريسي كانت مستمدة من شجاعته قبل كل شيء ، واستماتته.

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٤ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧٤ .

بعاشية تسيرهم ارادته القوية في الايعاز الخفى بما يريد ، ثم مكانته عند الأتراك ، ثم عشيرته المعروفة المكانة في صيبيا وان لم تكن تشاركه في معارضته للادريسي . ولقد أحس أحمد شريف أنه أضعف من أن يقاوم الادريسي وليس لديه القوة لكي يعلن معارضته المسلحة العلنية فاضطر أن يلزم بيته حائقا متفوها بعبارات الاهانة للادريسي كقوله الذي أورده العقيلي في تاريخه : « يا أهل صيبيا أنتم خبلان مثل هذا العبد (يقصد محمد الادريسي) يقاوم الدولة العثمانية ، كأنى بالدولة قد قادته مكتوبا وحرقوا بيوتكم وشردوا عيالكم » . غير أن الادريسي كان قد أصبح ذا سلطان شرعى يحوطه ولاء الجماهير في المخلاف السليماني ، لهذا صرح الادريسي بأن أحمد شريف « ممن يسعون في الأرض فسادا وأنه جاسوس للأتراك المشركين ومثل ذلك ، فتحاماه الكثير ، وأصبحت حركاته وسكناته تلاحظ بكل دقة ، وتفسر على أشرف تفسير (١) » .

وقد انتهز الادريسي حادثة شراء أحمد شريف الذي كان يتاجر في الرقيق لامة باعها لأحد التجار في صيبيا . . وحضر شقيقها مستنجدا بالادريسي ومحكمته لتخليص أخته الحرة التي سرقت واستولى عليها أحمد شريف وباعها . وقد رفض التاجر تسليم الامة لشقيقها الا بعد استرداد قيمتها من أحمد شريف ، وأحمد شريف لا يرى بدوره الا أن جارية دخلت في حوزته وباعها فعلى المشتري إذا لم يرغب الجارية أن يعيدها اليه وهو يدبر له أمر القيمة ، ولا يعترف بالمحكمة وحكمها ولا بالادريسي نفسه . وقد استدعى أحمد شريف للمحكمة فامتنع فأخذت الدعاية تروج عدم اذعانه للادريسي برفضه للشرع ، وأن هذا تعطيل لحكم الشريعة إذا لم تنفذ عليه مثل غيره . وكان امتناع أحمد شريف في داره نقطة تحول ضده ، فروقت حركاته وأصبح شبه محصور حتى تعذر عليه الخروج بينما الادريسي كان يلهب المشاعر ويهيئ الرأي العام ضده (٢) . وأخيرا رأى الادريسي أن يتصيد أحمد شريف بأقرب الناس اليه من عشيرته حتى لا يثير غضبهم إذا هاجمه غريب واقتاده اليه ، كما يصبحون شهودا على شريف إذا امتنع عن مصاحبتهم لمقابلته . وقد ألحوا على أحمد شريف حتى رافقهم ووصلوا به الى الادريسي الذي أمر بحبسه تمهيدا لمحاكمته وانتهت المحاكمة بقطع يديه وكان لهذا الحادث وقع شديد من الرعب حسم كل معارضة أو خلاف . على أن اقبال أحمد شريف على التضحية المحتملة بهدوء الصابر ورزاة التجميل جعلته يصبح مثالا من أمثلة البطولة قصار « أنه ذكرنا وأبعد صيتا » (٣) .

(١) العقيلي : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨١ .

(٣) العقيلي : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٢ .

وهكذا أقام الادريسي ملكه الجديد في عسير والمخلاف السليماني ، وأخذ يبذل جهوده لتدعيم نفوذه على قبائل المنطقة ، مما سيؤدي الى تصادمه مع الأتراك العثمانيين أولا ، يسائده في ذلك حليفه الامام يحيى ، كما سيصطدم بعد ذلك للمرة الثانية معهم ومع الامام يحيى أيضا عقب الصلح الذي سيعقد بين الامام والدولة في سنة ١٩١١ ، ثم يواصل الادريسي نضاله ضد الأتراك العثمانيين في اليمن حتى يتم جلاؤهم عنها في نهاية الحرب العالمية الأولى .

علاقة الأدارسة بالترك في اليمن في مطلع العهد الدستوري العثماني :

سوف نستعرض فيما يلي علاقة الادريسي بالترك في عسير والمخلاف السليماني في الفترة التي أعقبت ظهوره . وسوف نوضح بإيجاز محاولات الادريسي لتدعيم حكمه في عسير والمخلاف ونجاحه في ذلك مما ساعده في مفاوضات مع الدولة العثمانية التي انتهت بعقد اتفاقية الحفاثر بينهما واعترفت فيها الدولة ضمنيا بوضعه الخاص في عسير . غير أن تطور نفوذ الادريسي وتزايد خطورته سيؤدي الى انقلاب الدولة عليه ، كما سيجعل حليفه الامام يحيى الذي شاركه الجهاد ضد الترك يخشى امتداد نفوذه في بقية اليمن فيتحول منافسا له وعدوا . ولهذا سينقلب الامام عليه بالتالي ويتصافى مع الأتراك مما يضع الادريسي أخيرا في مواجهة عدوين في وقت واحد تمثل في الدولة العثمانية والامام يحيى ، ولهذا سوف يضطر الادريسي الى الاستعانة بإيطاليا أولا ثم بإنجلترا ثانيا حفاظا على كيانه حتى تم جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ .

بعد أن قضى الادريسي على منافسيه وأقر حكمه في المخلاف السليماني رأى أن سهول تهامة سهلة الاكتساح متى اتجهت اليها قوة الأتراك العثمانيين . ففتلح الى جبال « هروب » في الناحية الشمالية الشرقية من « صبيا » وأخذ في شراء بعض الأراضي الزراعية ، كما أسس حصنا لحماية هذه الأراضي هناك . غير أنه شعر أن جبال المنطقة الشمالية للمخلاف ليست من المناعة والخصوبة بحيث تصلح للاعتصام في حرب قد يطول أمدها . لهذا اتجه الى جبال الناحية الجنوبية الشرقية من المخلاف والتي كانت من المناعة والخصوبة ، وكثرة السكان والسداجة الفطرية ، وتخلي الأتراك عنها ، وبعدها عن النفوذ الروحي للامام يحيى آنذاك ، بحيث كان يتسنى لنفوذه أن يتغلغل فيها ثم يحكم سيطرته عليها . فبعث الادريسي دعائه هناك فاستجابت قبائل المنطقة وطلبت دخولها في طاعته . وقد أرسل البعض رهائنهم كما هي العادة في القسم النجلى ، وأبدوا استعدادهم لأداء الزكاة ، فوجه الادريسي اليهم من يتسلمها مع مراعاة

التساهل في عدم الزيادة ، كما أمر بأن يوزع نصفها على المؤلفات قلوبهم بالنسبة لاتباعه وخاصة ذوي النفوذ والحاجة فيهم (١) .

وفي ذلك الوقت علم الادريسي بأن الأتراك جادون في الاستعداد للقضاء عليه خاصة بعد أن تمكنت قواتهم بمساعدة أمير مكة من الزحف إلى قمم السراة. لفك الحصار المضروب حول مدينة أبيها ، فأخذ الادريسي يتطلع إلى ميدان جديد ومنطقة غير متطوعة عسير يعمق فيها خط دفاعه شرقا ليتمكن من الصمود في وجه الترك فيما لو حاولوا غزو المخلاف السليماني . وقد قام الادريسي باستدعاء كبار رؤساء قبائله وزعماء الأسر ذات المكانة في المنطقة الجنوبية الشرقية من عسير ، فوفد إليه معظم شيوخ « رازح » وقدموا إليه الرهائن . عند ذلك أمر بتعيين عمال له في تلك الجهات ، فكان عبد الله بن حسين نجم الدين عاملا لرايح ومركزه جبل « النضير » ومظهر بن عبد الله عاملا لجبل « شذا » . كما قام الادريسي بجولة تفقد فيها المنطقة واستقبل هناك بمظاهرات رائعة وحماسة ملتبة وخاصة في جبل شذا وقرية الضيعة (٢) وفي جبل النضير أوقدت النيران ليلا في كل مرتفع وثنية في الجبل فأمسى يتوهج في حلة من النيران. ابتهاجا بمقدم الادريسي .

وكان لجولة الادريسي هذه رد فعل شديد لدى الامام يحيى — من جهة — الذي اعتبر المنطقة الجبلية في الجنوب الشرقي لعسير مجال نفوذه الروحي ، ولدى الأتراك العثمانيين — من جهة أخرى — الذين قابلوا أنباء نجاح الادريسي بالفيظ والتحفز . وقد اتفقت جهود الطرفين على مقاومة الادريسي وتصفية نفوذه الذي وصل في المنطقة الجبلية إلى حدود « فلة عذر » شرقا ، وامتد من « الظاهر » جنوبا إلى بلاد « سحار » شمالا . وقد بعث الامام يحيى بقوة من رجال قبائل حاشد وهمدان بقيادة محمد الهادي أبو نيب للتنكيل بقبائل خولان التي والت الادريسي ورضخت لطاعته (٣) . وقد استطاعت هذه القوة الامامية إلى جانب الامدادات التي وإلى الامام يحيى ارسالها إلى صعدة ونواحيها أن توقف الزحف الادريسي الصاعد الذي كاد أن يستولى على صعدة مركز الامامة الزيدية في اليمن .

أما الأتراك العثمانيون فلم يكن يدور في خلد ولاتهم أن الادريسي سوف يحصل على ما حصل عليه من نجاح ، على الرغم من أن مخابراتهم علمت باتصاله بحكومة إيطاليا فراقبته في أثناء وجوده في الحديدة غير أن الادريسي استطاع بمسلكه الديني وعزلته الصوفية أن يبدد شكوكهم بانفراده بمسجدهم للعبادة

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٤ — ٨٥ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٦ — ٨٧ .

(٣) العقيل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٨ .

والعزله وبعده عن كل ما يمت الى السياسة بسبب ، حتى توجه الى صيبا حيث قام بدوره كاملا . وكان رجال الدولة العثمانية في ذلك الوقت قد شغلوا بالصراع الحزبي بين حزب (الاتحاد والترقي) وحزب (الائتلاف) وبالتنافس على كراسي الحكم ، ولم تكن عسير والمخلاف السليمانى من الأهمية بالقدر الذى يشغل بالهم . حتى برز خطر الادريسي ورفعت المذكرات للدولة عن نشاطه المتزايد ، فاستفاقت الحكومة العثمانية حينذاك وتمخضت كل اجراءاتها عن ارسال وفد الى جيزان ترافقه قوة تكون على استعداد لمباشرة أعمالها اذا رأى الوفد ذلك (١) .

على أن مهمة هذا الوفد العثماني كانت تتلخص في دراسة الحالة في المخلاف السليمانى بصفة عامة من جهة ، واستطلاع حركات الادريسي ومعرفة حقيقة مقاصده والوقوف على نواياه من جهة أخرى . وقد تكون هذا الوفد برئاسة سعيد باشا وعضوية توفيق الأرناؤوطى شيخ الطريقة الأحمدية في الأستانة . وقد وصل الوفد الى جيزان في أوائل سنة ١٩١٠ م (١٣٢٨ هـ) ومنها بعث الى الادريسي وفدا فرعيا برئاسة توفيق الأرناؤوطى لاستطلاع حقيقة أمره ودراسة الحالة في مستقرها .

وصل الوفد العثماني الفرعي الى مدينة صيبا فاستقبله الادريسي بحنكته السياسية ودعائه المعروف . وذكر لهم أنه رجل من رعايا الدولة ليس له مطمع في إمارة أو ملك ولم يدفعه الى ما قام به سوى غيرته الدينية (٢) ، فرائده دائما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الأمر الذى اشتهرت بمباشرته أسرته منذ وصول جده الأول (أحمد بن ادريس) . وأوضح الادريسي للوفد أن الدولة العثمانية أهملت المخلاف السليمانى اهمالا نتج عنه قيام الفتن والحروب بين القبائل ، وأنه رأى من واجبه أن يصلح بينهم ويرشدهم لحقيقة الدين ، وأنه بذلك قدم خدمة كبيرة لدولته العثمانية باقرار الأمن وتصفية الضغائن والأحقاد واحياء معالم الشريعة الاسلامية . وكان طبيعيا أن يكون تأثير الادريسي على رئيس الوفد بالغا اذ كان الأرناؤوطى شيخ الطريقة الأحمدية الادريسية في الأستانة فقام بزيارة ضريح شيخه وتمسح بالاعتاب وتبرك بحفيده ، وعاد بعد ذلك مقتنعا راضيا بمهده السبيل للاجتماع المقبل بين محمد الادريسي وسعيد باشا .

وقد تقرر موعد الاجتماع بين الادريسي ورئيس الوفد العثماني وتحديد مكانه قرية « الحفائر » . فبعث الادريسي الى جميع رؤساء المخلاف للحضور على مقربة من مكان الاجتماع زيادة في الحيلة ، وحضر سعيد باشا من جيزان

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩١ .

(٢) البركاتى : المصدر السابق ، ص ٦٠٥ .

واجتمع الجانبان فى قرية الحفائر . وقد أكد الادريسي ما سبق أن أوضحه لتوفيق الأرناؤوطى من قبل وتمكن بلباقته من اقناع سعيد باشا بحسن نواياه تجاه الدولة . وانتهت المفاوضات بالاتفاق على ما يأتى (١) :

١ - أن يعترف الادريسي بالتبعية العثمانية وشرعيتها على المخلّاف السليماني .

٢ - أن يمنح الادريسي رتبة قائمقام ويقوم كموظف عثماني بشئون صيبيا وما يتبعها أى من سامطة جنوبا الى حلى شمالا .

٣ - يتعهد الادريسي بمد السلك (أسلاك البرق) عبر المخلّاف السليماني بين اليمن والحجاز .

٤ - أن يسمح الادريسي للدولة بمراكز جمركية فى موانئ المخلّاف يديرها مأمورون من قبل الدولة .

٥ - تتعهد الحكومة بالناء الضرائب - بناء على اقتراح الادريسي - وتكتفى بحاصلات الزكاة الشرعية للحبوب والمواشى ، وينوب الادريسي عنها فى الاستحصال مقابل أن يكون له الثلث ، لنفقاته ولنفقات جيش وطنى لاقرار الأمن الذى تعهد باستقراره فى المخلّاف .

وهكذا كانت الاتفاقية المرنة فى صالح الادريسي ، اذ حصل بموجبها على اعتراف الدولة العثمانية ضمنيا بكيانه ، كما اعترفت بسلطته الشرعية على المنطقة التى يحكمها من « سامطة » جنوبا الى « حلى بن يعقوب » شمالا . ما عدا مدينة جيزان الأمر الذى لم تكن قد اعترفت به الدولة من قبل ، بل ان الدولة فوضت الادريسي فى تأليف جيش وطنى للمحافظة على الأمن فى المخلّاف السليماني ، كما سمحت له بأن ينوب عنها فى تحصيل الزكاة الشرعية للحبوب والمواشى مقابل أن يكون له الثلث الذى كان يمثل مصدرا ماليا هاما لتدعيم مركزه وتغطية مصروفاته . وفى مقابل كل ذلك اعترف الادريسي بالتبعية العثمانية وشرعيتها على المخلّاف السليماني واعتبر كموظف عثماني برتبة قائمقام ، وتعهد بمد أسلاك البرق (٢) عبر المخلّاف السليماني بين اليمن والحجاز ، والسماح للدولة بمراكز جمركية فى موانئ المخلّاف يديرها مأمورون من قبل الدولة . ولم يكن هذا كله ليضير الادريسي فى شيء وهو السياسى الذى يعرف كيف يصرف أموره ، ولهذا اعتبرت الاتفاقية كسبا له ومغنا .

وقد سلم سعيد باشا لتصرف عسير العثماني نسخة من هذه الاتفاقية

(١) العنبر : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٢ .

(٢) البركاني : المصدر السابق ، ص ٧ .

والزومه التصرف على ضوئها ، مع مراعاة تبعية قبائل ألمع لمنطقة حكم الادريسي .
وقد عمل الادريسي لساعته على تنفيذ بنود الاتفاقية وبدأ أولى خطواته بتوزيع
نوابه (١) في أرجاء المنطقة التي يحكمها .

وقد رأى متصرف عسير العثماني أن الادريسي بناء على اتفاقية الحفائر
بينه وبين الدولة العثمانية قد أصبح أشد خطرا وأكثر قوة وأثبت مركزا ،
خاصة بعد أن اعترفت الدولة بمكانته . وقد أخذ هذا المتصرف يرفع للمستولين
في الدولة من آن لآخر ما يلفت نظرهم لخطورة الادريسي وقوته المتزايدة .
غير أن الادريسي لم يعر تصرفات متصرف عسير أدنى اهتمام لثقتة بنفسه وبقوة
مركزه . أما الموظفون الذين أرسلتهم الدولة للمراكز الجمركية بغية حجز
الادريسي في داخلية البلاد وقطع وصول المؤن والامدادات اليه من إيطاليا ، فقد
أعادهم الادريسي بكل سهولة من حيث أتوا بعد أن أثار عليهم ثائرة رجال
القبائل وجعلهم في شبه عزلة مما اضطر بعضهم الى الاحتماء بنواب الادريسي ،
بيئما لاذ بعضهم بالفرار ناجيا بنفسه . وقد كتب الادريسي للدولة العثمانية عن
هؤلاء المأمورين ، بأنهم لم يتمسكوا بأهداب الدين وأنهم ارتكبوا كثيرا من المعاصي
أمام أعين أهالي البلاد الذين نفروا منهم وثاروا عليهم (٢) .

ولما رأى متصرف عسير أن مذكراته للدولة لتحذيرها من خطورة الادريسي
لم تأت بالنتيجة المرجوة ، بل وجد أن اتفاقية الحفائر بدأت تشبخر على حرارة
الدهاء الادريسي . فإن هذا المتصرف توجه من السراة باليمن مارا بصيبيا لدراسة
الموقف والوقوف على مجريات الأمور ، فراعاه قواعد الدولة التي أشادها الادريسي ،
والامكانيات الضعيفة التي تنهال عليه وتزيد من قوته ، فتوجه الى جيزان ومنها
الى كمران حيث اتصل بالآستانة عن طريق البرق البحري ، ثم ذهب الى
الحديدة . ولم تفلح محاولات متصرف عسير لاثارة الدولة العثمانية ضد
الادريسي ، أو لتدبيره الأمر مع ولاية الأتراك في اليمن للتخلص منه . فرأى
أخيرا أن يفاوض الادريسي حول التصريح للدولة باقامة معسكر في أبي عريش ،
غير أن هذه المحاولة المكشوفة لم تطل على دهاء الادريسي الذي أجابه بقوله :
« ان هذا يخالف نصوص الاتفاقية ، ولم يكن داع هناك لما يوجب ذلك ، فقد
أمننا المقاطعة ، وتعهدنا باستحصال الزكاة وتوريدها للدولة ، ومد السلك ،
وكفينا الدولة أمر سوق المعسكر والحساسة في الأموال والأرواح ، ولا نسمح
باحداث أي شيء ، والتبعة على من أخل بتعهدنا » (٣) .

فأسقط في يد المتصرف وعاد الى عسير ، ورأى أن يجرب اللعب بآخر ورقة

(١) المجلد : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٣ .

(٢) المجلد : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٤ .

(٣) المجلد : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٤ - ٩٥ .

فى يده بأسلوب يستر غرضه ليأمن عاقبته اذا لم يحالفه التوفيق . فوجه كتيبة من الجنود العثمانيين من السراة على هيئة بدل غيار للحامية العسكرية فى جيزان ، وكان هدفه الحقيقى أن تقوم هذه الكتيبة بالدخول الى صيبيا ومفاجأة أهلها والقبض على الادريسي . وكان يفتدى اقتناعه بنجاح هذه الخطة تأكده فى أثناء مروره بصيبيا من عدم وجود معسكرات نظامية أو مراكز حراسة ثابتة بالقرب من مقر الادريسي . وتنفيذا للخطة فقد توجهت الكتيبة العثمانية وقوامها خمسمائة جندي تقريبا مسلحة بالحراوب والمسدسات دون أن يحس الادريسي ونوابه بتحركاتها حتى اشرفت على قرية الملحا على مسافة ساعتين من صيبيا . وقد أحس بوصول الكتيبة العثمانية أهالى القرى القريبة من الطريق ، فأخطروا شيخ المخلاف الشامى الذى استصرخ أهل الملحا وقراها ، فاستنجدوا بأهالى المحلة وغيرها . وقد ضربت كل هذه القبائل نطاق الحصار حول الكتيبة العثمانية وأوقفوا تقدمها ، وأخطروا الادريسي بشأنها . وقد أدرك الادريسي بطبيعة الحال الخطة المقصودة فأرسل قوة من قبله ترافق الكتيبة العثمانية ، بعد أن أمر قبائل المخلاف بفك الحصار عنها . وقد وصلت الكتيبة العثمانية الى جيزان لتكون فقط بدل غيار لحاميتها ودون أن تحقق الغرض المقصود منها وذلك تحت حراسة ومراقبة رجال الادريسي (١) .

والى جانب محاولات متصرف عسير لمحاربة نفوذ الادريسي ، فهناك دور آخر فى هذا السبيل قام به خصمه السابق أحمد شريف الذى تمرد عليه فى صيبيا . وقد سبق الإشارة الى أن الادريسي استطاع أن يقضى على تمرد أحمد شريف وقدمه للمحاكمة التى قضت بقطع يديه ، فمكث فى داره بصيبيا حتى شفى من جروحه . غير أن هذا الحادث لم يمنع أحمد شريف من مكتابة الأتراك حتى واثته فرصة الرحيل سرا من صيبيا الى عائلته فى أبى عريش ، وتوجه منها الى حرض ثم الى اللحية ، فأقله طراد عثمانى الى المدينة حيث استقبل استقبالاً حافلاً ، وبعد أن مكث فترة أبحر الى الآستانة عاصمة الدولة العثمانية . وقد أوضح أحمد شريف لرجال الدولة فى العاصمة ما أصابه نتيجة اخلاصه لدولته ، وأظهر ما بلغه أمر الادريسي وتفاصيل علاقته بإيطاليا . فصدرت أوامر الدولة بطلب حضور الادريسي الى العاصمة العثمانية بصفته أحد موظفيها للتحقيق معه فى قضية أحمد شريف ومحاكمته (٢) . ولما كان الادريسي يعلم

(١) المقبل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٥ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، هامش ص ٩٥ - ٩٦ .

وبعد امتناع الادريسي عن التوجه الى الآستانة جردت الدولة عليه حملتها والتحت معه فى مواقع المعائن فأعاد جيشها على الاعتاق . وقد اضطر أحمد شريف الى العودة الى الآستانة ، وظل بها حتى عين محبى الدين باشا لولاية عسير ، فبعثت الدولة أحمد شريف الى أبها ، غير أن خصومة ظلوا يلاحقونه بوساياتهم حتى اشتد الخلاف واحتدمت الخصومة بينه وبين هذا الزوال .

ما وراء طلب استدعائه من خطورة فقد امتنع عن تلبية الأمر ، خاصة وأنه قد أصبح من القوة بحيث يستطيع أن يقاوم الحكومة العثمانية ولو إلى حين ثم ينسحب إلى الجبال حيث يمكنه المقاومة حتى يحصل على صلح يحقق له بعض ما يريد حتى يبلغ كل ما يريد . على أن الدولة العثمانية لم تكن بطبيعة الحال من الغفلة بحيث تظن أن الإدريسي سوف يسارع إلى تلبية أوامرها ، وإنما أرادت في حالة رفضه أن تقيم عليه الحجة وتعلن عصيانه الذي يبرر تجريد حملة لأرغامه على الانصياع لأوامرها ، وإن اعتقد الكثيرون أن الدولة مع جزمها بعدم إجابته إلا أنها ما كانت تعتقد أنه أصبح من القوة بالقدر الذي يملكه .

وقد جردت الدولة العثمانية حملة قوية بقيادة محمد راجب وخولته أن يبدأ بمراسلة ومفاوضة الإدريسي عسى أن تلين قناته تحت تأثير تجريد هذه الحملة ، فإذا لم يفد ذلك شيئا فليزحف على صبيها . وقد وصلت الحملة إلى جيزان وأخذ قائدها في مراسلة الإدريسي طبقا للتعليمات ، غير أنه وجد أمامه شخصية داهية في السياسة وغاية في الشجاعة . وقد قال البعض ممن أدركوا ذلك المهد أن الإدريسي استطاع أن يشتري ضمير هذا القائد العثماني الذي فر بعد هزيمته ولجأ إلى الإدريسي . وقد كان الإدريسي على علم تام بهذه الحملة ، فما كادت تصل إلى جيزان حتى أصدر أوامره لاستدعاء رجال القبائل من « حلي » إلى « بني شميل » ، كما استدعى قائده في المنطقة الشمالية وهو حمود سرداب الذي عاد على رأس قواته فانضم إليه رجال القبائل فمروا بقرية الحفاثر وحاصروا جيزان على شكل نصف دائرة تبدأ من تل التجارة إلى رأس السويس في الجنوب . بينما خرج الإدريسي بنفسه من صبيها ورابط بجيش احتياطي في قرية « الغراء » وأناط قيادة الميدان بمحمد طاهر وضوان أحد رجاله المخلصين من أهالي صبيها (١) .

وعندما أخفق أسلوب المراسلة صدرت الأوامر للقائد التركي بالزحف فبدأ يستعد لذلك ، بينما أخذ الجيش الإدريسي يشدد نطاق الحصار ويمنع الماء عن جيزان وكل ما يرد إليها برا . وقد ضاقت الأتراك ذرعا بهذا الحصار وإن عملت البواخر التركية على تزويد المحصورين بالماء من جزيرة فرسان ورحل السكان إلى هذه الجزيرة وغيرها بحرا . وقد هاجم الجيش التركي مدينة جيزان بينما كانت تحميه نيران المدافع من القلاع والبواخر التركية . وقد تم الهجوم وقت عتمة الفجر في ثلاثة اتجاهات ، الجناح الأيمن اتجه عبر طرق المضاي في

« ونسبنا أعلن الشريف حسين ثورته على الأتراك وقطعت المواصلات بين أجزاء الامبراطورية العثمانية يقال أن أحمد شريف اتصل بالشريف حسين . وأن الوالي التركي قبض على مكاتبة بينه وبين الشريف تدينه . فألقى الوالي القبض على أحمد شريف وحاكمه محاكمة عسكرية انتهت بقتله . (١) المقيب : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٧ .

الجنوب ، وقلب الجيش اتجه الى قرية الجفائر حيث آبار الماء ، بينما الجناح الأيسر كان اتجأه نحو منطقة المنجاة الواقعة بطريق صيبا . وعندما انحسر الظلام كانت مقدمات الأتراك قد بلغت نهاية منطقة السبخ التي كانت أرضا مكشوفة ، فتقدمت قواتهم في بسالة وهم يطلقون نيران رشاشاتهم وينادقهم على جنود الادريسي المختبئين خلف الروابي المحيطة بمنطقة السبخ المكشوفة . وكان قائد الأدارسة قد أمر جنوده بعدم اطلاق نيرانهم حتى يقترب الأتراك من مواقعهم . وقد زاد ذلك في جراءة الأتراك فواصلوا السير يتقدمهم ضابط عثماني يدعى « مشرم » حتى بلغت المسافة بينهم وبين الأدارسة ستين مترا تقريبا فاطلق الأدارسة نيرانهم بشدة وعنف فقتلوا « مشرم » هذا وتمكنوا من هزيمة الأتراك ، وقد أصدر القائد العثماني أوامره بالتراجع ، فانطلق النفير يبلغ الجنود أمر التراجع السريع ، مما جعل رجال القبائل يحملون على الأتراك بالسلاح الأبيض ويتعقبون فلولهم المتراجعة في أرض مكشوفة ، فنالوا من الأتراك كل منال حتى غطيت المنطقة بجثث قتلاهم التي قيل أن عددها بلغ ألف قتيل . وقد تمكنت قلوب الأتراك من دخول جيزان تحت حماية نيران مدفعية القلاع والبواخر ، وتحصنوا في جبالها واستحكاماتها وعززت بمدد عن طريق البحر . غير أن الجيش الادريسي بقي في مراكزه يوالى الغارات الليلية على مواقع الأتراك (١) .

على أن حصار الأدارسة للأتراك في جيزان لم يستمر مدة طويلة اذ وصلت أوامر الدولة العثمانية بجلاء الأتراك عن جيزان الى القنفذة نظرا لأن الأسطول الايطالي قام في ذلك الوقت بحصار وضرب المراكز الساحلية ، فخشى على حامية جيزان التركية من الابدادة . وقد رحلت الحامية التركية بحرا بعد أن حملت معها من الذخيرة والعتاد والمؤن ما خف حملته ، وأضرمت النار في بعض ما تبقى منها عند رحيل آخر دفعة من الجنود الأتراك . وقد رأى الجيش الادريسي الدخان يتصاعد من جيزان وعلم بجلاء الترك عنها ، فدخل المدينة واستولى على كل ما وجدته فيها ، وقد وصل الى جيزان الادريسي نفسه بعد ذلك .

وعقب انسحاب الأتراك من جيزان وصلت اليها القطع الحربية الايطالية ،

(١) العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٨ .

اعتمد العقيلي في تقدير قتلى الأتراك في المعركة المذكورة على الفصيلة التسمية لمحمد الله السلامي . وان كان في الشرح شيء من المبالغة فقد رآه مصدرا يمكن الرجوع اليه ، عل أن الكثيرين من الرواة يبالغون في كثرة خسائر الأتراك فالبعض يقدرها بألف وخمسمائة والبعض بالالفين ، وان كان الادريسي نفسه يقدرهم في أحد رسائله الموجهة الى قائده في الشمال - ونشرها العقيلي في كتابه - بالفين قتيل ، الا أن العقيلي يذكر ان هذه الرسالة تعتبر كمنشور للنداية لذلك .

وعلمت برحيل الترك الى قنفدة ، فتوجهت بسرعة اليها ، وضربت بها بقذائفها ، وحطمت ثلاثة طرادات تركية راسية في ميناء القنفدة ، كما حطمت غيرها من القطع البحرية العثمانية . وكانت القوات الادريسية في منطقة « حلى بن يعقوب » على أهبة الاستعداد لمهاجمة القنفدة برا في نفس الوقت الذي كانت فيه قطع الأسطول الايطالى ترميها بقذائفها من البحر ، وكان ذلك التنسيق في الحركات الحربية قد اتفق عليه بين الادريسي وبين القيادة الإيطالية في البحر الأحمر (١) .

وقد سبق أن أشرنا الى أن الادريسي بعد توقيع اتفاقية الحفائر بينه وبين سعيد باشا قد بعث نوابه الى الجهات الشمالية والجبال الشرقية في المخلاف السليمانى وعسير في بداية سنة ١٩١٠ (١٣٢٨ هـ) . وقد ظل نواب الادريسي في مراكزهم حتى أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في سنة ١٩١٢ فانضمت القوات الادريسية الى جانب ايطاليا لتنفيذ خطة الحروب المشتركة ضد الأتراك (٢) .

وقد أصدر الادريسي أوامره بمهاجمة الأتراك فتحركت قواته وتمكنت من تطويق أبها وجبل عسير تطويقا كاملا وذلك في سنة ١٩١٠ (ذى القعدة ١٣٢٨ هـ) . واستمر الحصار مدة اشهر فيهما وطائنه على الأتراك حتى اضطرتهم المجاعة الى اكل القلط ، وقد استسلمت المعامية العثمانية في عقبة شمسار ، واستحوذ قادة الادريسي على المدافع والمؤن الموجودة في ذلك المركز الممتاز .

على أن الدولة العثمانية أرسلت بعض قواتها بحرا الى القنفدة لنجدة حاميتها المحاصرة في عسير . وقد توالت الامدادات على الأتراك في الوقت الذي ظلت فيه قواتهم مرابطة في عسير تنتظر بقية الامدادات التي كانت في طريقها اليهم بحرا . كما كان الأتراك يترقبون تحرك قوات شريف مكة الحسين ابن علي الذي عرض على الدولة خدماته للاشتراك في فك حصار أبها ومحاربة القوات الادريسية (٣) . وكان الحسين يهدف من تصرفاته هذا تبديد الاشاعات التي بدأت تنتشر حول اتصالاته السرية بالانجليز حتى يتجنب إثارة الدولة العثمانية ضده قبل أن يستعد للتصدي لها (٤) -

وقد سار الحسين على رأس جيش من العربان والجنود الأتراك النظاميين ويرافقه أبناؤه فيصل وعبد الله . وبدنوه من حدود القنفدة فقد تحرك الجيش.

(١) المقييل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٩ .

(٢) المقييل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٩ .

(٣) البركاتى : المصدر السابق ، ص ١١ .

(٤) المقييل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

العثماني الم رابط بها بقيادة نشأت باشا ، والتقى بها في « وادي حلي » وتقدموا إلى منطقة « قوز أبي العير » . وقد التحم الجيشان مع طليعة الجيش الادريسي في منطقة « القنع » فدحروه ووالوا تقدمهم . كما التحم الجيش العثماني مع الجيش الادريسي في وادي « عجلان » فانهزم الأدارسة بعد أن أبلوا بلاء حسنا ، وتراجعوا إلى قاعدتهم في منطقة « القوز » بعد أن قتل منهم خمسمائة مقاتل تقريبا . وقد تقدم جيش أمير مكة والأتراك تجاه « قوز أبي العير » . يساندتهم طرادان تركيان قصفا بمدافعهما الموانى الادريسية وهي « البرك » و « القحمة » و « الشقيق » (١) .

وقد استولى الأتراك على منطقة « القوز » وتقدموا إلى وادي مشرف وكان يربط فيه جيش ادريس بقيادة يحيى بن عرار النعمي فأرغمه الأتراك على التراجع إلى « بارق » وتعقبوه حتى استولوا عليها . كما نجح الأتراك في استمالة قبائل بني شهر اليهم ، وتمكنوا أخيرا من دخول أبها بعد أن فكوا عنها حصار الأدارسة . وقدم إلى أبها في ذلك الوقت الشريف حسين شريف مكة لمساندة القوات العثمانية التي كانت قد سيطرت على المدينة (٢) .

وقد تراجعت الجيوش الادريسية إلى مواقعها الأولى حتى أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في سنة ١٩١١ وذلك بعد أن أخفقت في التوغل داخل طرابلس الغرب . وقد قامت إيطاليا بضرب الموانى التابعة للدولة العثمانية مما ساعد القوات الادريسية على استعادة منطقة وادي « حلي » وبدأت في مهاجمة القنفذة في الوقت الذي كان الأسطول الإيطالي في البحر يرميها بقذائفه (٣) . وسوف يؤدي اتفاق الصلح الذي سيعقد بين الدولة العثمانية والامام يحيى في سنة ١٩١١ م والذي ستعترف الدولة للامام فيه بوضعه الخاص في اليمن دون أن يكون لديها قابلية لعقد اتفاق مماثل مع الادريسي . سوف يؤدي هذا الاتفاق إلى انفراد الادريسي بالنضال ضد الترك ، بل وضد الامام يحيى صديقه بالأمس الذي حالهم . وسوف نوضح ذلك مفصلا عند تعرضنا لموقف العثمانيين في اليمن عقب الصلح مع الامام يحيى في ثانيا الفصل التالي .

ثالثا : موقف العثمانيين من قضية اليمن في مطلع العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١١)

علمنا في بداية الفصل السابق أن الأتراك العثمانيين منذ عودتهم إلى اليمن في سنة ١٨٧٢ حتى مطلع العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ :

- (١) البركاتي : المصدر السابق ، ص ٢٣ - ٢٦ .
- (٢) البركاتي : المصدر السابق ، ص ٥٢ - ٥٩ .
- (٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٢ .

كانوا يتبعون السياسة المركزية في حكم الولايات التابعة لهم ، وقد تمكنوا من اخماد الثورة اليمنية المتتالية واستعمل بعض الولاة الأتراك مع الشوار اليمنيين مختلف أساليب العنف والشدة والقمع . وقد استتبشّر اليمنيون بإعلان الدستور في سنة ١٩٠٨ وقيام العهد الجديد ، فأطلق الامام يحيى الأسرى من الضباط والجنود العثمانيين للتعبير عن حسن نيته تجاه الدولة العثمانية ، كما شرع في مخابرة الباب العالي للوصول الى اتفاق حول الصلح والاصلاح .

غير أن العهد الجديد على النحو الذي أوضحناه في بداية هذا الفصل لم يختلف في سياسته المركزية عن العهد السابق ، بل بالغ الاتحاديون في تنفيذ المركزية والتتريك مما كان له أسوأ الأثر في الولايات العثمانية . فالاصلاح الذي كان ينشده اليمنيون من العهد الجديد لم يتم بالسرعة التي كانوا يتوقعونها ، واليمنيون كانوا قد صبروا السنين الطوال يكابدون مساعي الحكم العثماني واستبداد عبد الحميد ، واعتقدوا أن أثر اعلان الدستور سيكون له فعل السحر في ازالة المظالم ، ولكنهم أدركوا أخيرا أن الحال في بلادهم لم يتبدل فزالت من نفوسهم هيبة الحكم الجديد ، وعادوا الى الشغب وعلان الثورة . وقد بدأت في ذلك الوقت بعض الدول الأجنبية تتدخل في بعض المناطق كما فعلت إيطاليا عند تحريضها للدريسي في عسير ومساعدتها له لمحاربة النفوذ العثماني في اليمن . وسوف نستعرض فيما يلي موقف الرأي العام العثماني من قضية اليمن في مطلع العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ وذلك قبل أن نتبع أحداث اليمن في أثناء خضوعها للحكم العثماني في ذلك العهد .

موقف الرأي العام العثماني من قضية

اليمن في مطلع العهد الدستوري :

كان موقف الأتراك من قضية العرب بصفة عامة ، وقضية اليمن بصفة خاصة موقفا عدائيا صريحا . اذ توهم الاتحاديون أن سياسة المركزية والتتريك هي أفضل الوسائل وأكثرها فعالية لحل قضاياهم . ورأى الاتحاديون أن الشدة وحدها ، أو بالأحرى الانخضاع قبل الاصلاح ، لا العكس ، هو الذي يتوجب عليهم القيام به . بل وصل تفكير الأتراك الى درجة متطرفة فاعتبروا الولايات العربية بما فيها اليمن مستعمرات يمكن مقارنتها بالمستعمرات الانجليزية والفرنسية . وقد قال أحد غلاتهم في مقال نشرته جريدة « سنجان » التركية وترجمته الأهرام الى العربية ان « الانجليز والفرنسيين والهولنديين يحتلون بلادا اسلامية واسعة ، وأن عساكرهم في هذه الولايات من أهالي البلاد

أنفسهم وأنهم يحكمون هذه المناطق بكل راحة ويريحون منها ويدخلون إليها أسباب المدنية » ثم يتساءل هذا المتطرف عما فعله العثمانيون في ولاياتهم ويجيب على نفسه قائلا : « ان باليمن أربعة ملايين مسلم ، ومع ذلك قد خسرت الدولة عليهم مئات الألوف من الرجال والملايين من النقود دون أن تستفيد منهم شيئا » . وبعد أن يذكر الثورات العديدة والخسائر الفادحة التي تواجهها وتحملها الدولة في الولايات يتساءل قائلا لماذا اعمالنا تخيب وأعمال الأوروبيين تنجح ، ولماذا يقوم الأهالي وهم مسلمون ويشبهون في وجه عساكرنا السلاح . ولماذا لا يفعل ذلك المسلمون في الأراضي والبقاع التي يتولاها الأجانب » . ثم يتدارك هذا التركي ما أغفلت حكومته عن استعماله من وسائل يستخدمها الأجانب لتحقيق أهدافهم فيقول : « فيعتبر اليمنيون وغيرهم أن الرحمة بهم ضعف ، أما الأجانب فيتخذون في أحكامهم طرقا عملية حكيمة ، فيدرسون حالة البلاد وطبيعتها ، وعادات أهلها وأخلاقهم وتمطي عساكرهم المرسله إليها كل التعاليم اللازمة حتى لا يكون وجودهم في البلاد وصمة عليها وعلى أهلها » . غير أن نزعته المركزية المتطرفة تعود فتغلب عليه فيطالب دولته بأن ترسل فرقا عسكرية الى العواصم العربية مثل بغداد والبصرة واليمن لاختاد العناصر المتمردة وذلك بأن : « يحتلوا نقطا حربية ويعلنوا الادارة انعرفية ، ويهتسوا في ضبط أحوال القبائل والعشائر حتى تخضع خضوعا تاما » (١) .

وهكذا كانت النزعة المركزية والعنصرية المتطرفة المسيطرة على كاتب هذا المقال هي السائدة عند معظم الأتراك وخاصة الاتحاديين في أثناء العهد الدستوري العثماني . كما كان الاتجاه القومي قد غمر الأتراك وكاد يفقدهم فكرة الوحدة الاسلامية (٢) . بل ان المثقفين من الأتراك عارضوا فكرة الجامعة الاسلامية لأنهم شعروا أن هذه النزعة تباعد بينهم وبين العناصر غير الاسلامية وخاصة في البلقان (٣) .

وكان هذا الاتجاه الحديث في الدولة العثمانية نتيجة للاحتكاك السياسي والفكري بأوروبا . غير أنه كان يخالف الأصول التاريخية التي قامت عليها الامبراطورية العثمانية ، ويناقض الأسباب الحقيقية لاستمرار بقائها بأطرافها المترامية على مر القرون ، ويحطم الأسس الواقعية للعلاقات العربية التركية طوال هذه الفترة . إذ أن الفتح العثماني للبلاد العربية لم يكن فتحاً بالمعنى السياسي المعروف ، الذي يتبعه انتصار وسيادة لغة ، وثقافة ، وتقاليده ، ونظم ، وادارة الدولة المنتصرة على الشعب المغلوب ، بل كان الفتح العثماني

(١) الأهرام : العدد ٩٥١١ ، الأربعاء ٣٠ من يونيو ١٩٠٩ ، (١١ من جمادى الثانية

١٣٢٧ هـ) ، ص ١ .

(٢) محمد أليس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٨٦ .

انتصارا حربيا لقوة عسكرية اسلامية على قوة عسكرية اسلامية أخرى ، أو بالأحرى انتصار السلطان العثماني على سلطان مصر والشام المملوكي وصاحب السيادة والنفوذ في الجزيرة العربية .

على أن الشعب العربي صاحب التقاليد والثقافة والتراث القديم لم يتأثر بهذا الانتصار أو بتلك الهزيمة ، بل أكد العثمانيون بقاء هذه الأوضاع المتوارثة فلم يغيروا شيئا من مظاهر المجتمع العربي ، وتركوه كما هو ، ولم يشعر العرب الا بتغير الادارة والأجهزة المملوكية بأخرى عثمانية . ثم صارت الحياة العربية كما هي وعاد العرب الى حياتهم السالفة تحت اللواء العثماني ، بعد أن اختفى اللواء المملوكي . ولكن عند الانقلاب الدستوري سنة ١٩٠٨ كان التطور السياسي والفكري داخل الامبراطورية ، الذي سار هادئا مترددا ، قد وضحت معالمه وبرزت آثاره (١) . وقد أكد ساطع الحصري ذلك بقوله : « ان استيلاء السلطنة العثمانية على هذه البلاد العربية لم يكلفها حروبا كثيرة ، لأنه لم يستلزم محاربة سكان البلاد وانما استلزم محاربة الدول المسيطرة عليها فقط » (٢) .

وقد تغلبت على تفكير الترك بشكل واضح نبرة الاخضاع بالقوة في أثناء العهد الدستوري العثماني وانعكست هذه النبرة في مقال كتبه أحد الضباط الأتراك الذين خدموا في اليمن مدة طويلة — وقد نشرته جريدة « زمان » التركية ونقلته بعد ترجمته جريدة « الأهرام » — وقد عرض فيه أحوال اليمن والطريقة التي يراها لمعالجة أزمته فقال : « ان الزعيم السيد يحيى قد عرف أن يستفيد من الأغلاط العديدة التي ارتكبتها الحكومة السابقة ، وهكذا توصل (الامام يحيى) الى جراءة كبيرة حتى انه ليس من الحكمة أن تتفق الحكومة الحاضرة معه على الشروط التي كانت قد وضعت منذ مدة . على أنه يكفي ارسال فرقتين من الجنود النظامية تحت قيادة ضابط نشيط لاختداد هذه الثورة . ولكن يجب العمل بحكمة وسرعة ، لأن الحامية موزعة في تلك البلاد من باب التهذب حتى تخوم الحجاز ، وعليه فليس بالامكان الاستفادة منها في أول الأمر . ولذلك ينبغي أن تكون الفرقتان المشار اليهما ، بمثابة قوة نقالة (متنقلة) لاعادة الأمن ، وبعد ذلك تحشد الجنود في نقطة مركزية يمكنها تأييد الشروط التي توافق الدولة . وأهمها أن يسلم الامام يحيى كل السلاح والخيرة ، وأن يحل اللجنة التي يرأسها ، وهي أشبه بالعصابات المقدونية ، ثم تجري عاجلا ما تحتاج اليه البلاد من الاصلاحات الادارية ، والا لما دام الامام يحيى زعيم

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٢) ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، ص ١٥٨ .

عصايات تامة العدد فان تلك البلاد تبقى مهددة للأمن والنظام العام (١) .

وتبدو واضحة من هذا المقال الروح العسكرية ونعرة الاخضاع بالقوة التى تعبر عن موقف الرأى العام التركى ازاء قضية اليمن . كما أن هذا المقال تضمن بعض المتناقضات فمثلا يرجع كاتبه أسباب الثورات المستمرة فى اليمن الى أخطاء الحكومة السابقة ، على الرغم من أن حكومة الاتحاديين التركية فى ذلك الوقت كانت ترتكب نفس الأخطاء السابقة الناتجة عن عدم فهمها لحقيقة الأوضاع فى اليمن (٢) . كما أن كاتب المقال يشبه الامام يحيى وأتباعه الزيديين « بالعصايات المقدونية » ولعله كان يقصد التشابه بينهما فى النزعة الثورية اذ من الواضح الفارق الشاسع بين الفريقين . ويؤكد كاتب المقال أيضا نعرة الاخضاع بالقوة التى تسلطت على أفكار الرأى العام التركى فى ذلك الوقت. فينصح دولته باستخدام القوة فى اخماد ثورات اليمنيين وبعد ذلك يمكنها اجراء بعض الاصلاحات الادارية . وكان أولى به أن ينصح دولته بمحاولة الاتصال بالشعب اليمنى (٣) والتقرب اليه عن كثب لمعرفة الأسباب الحقيقية للثورة ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة المجدية لمعالجة قضية اليمن .

موقف الحكومة العثمانية والأوساط

الرسمية من قضية اليمن :

كان هذا هو موقف الرأى العام التركى من قضية اليمن ، وكان هذا الموقف مطابقا للاتجاهات السائدة فى الأوساط الحكومية الرسمية . والحكومة العثمانية - أمام ضغط الثورات اليمنية المستمرة - كان عليها أن تجد حلا للقضية اليمنية . فوضعت لجنة « مجلس المبعوثان » لائحة تخول الامام يحيى ادارة شئون بعض الأقضية الداخلية فى جبال اليمن مدة عشر سنوات تحت رقابة حاكم يعينه الباب العالى ، وقوات عسكرية عثمانية تعسكر فى تلك الأقضية ، فيكون شأن الامام يحيى فى اليمن كشأن أمير مكة فى الحجاز من بعض الوجوه ، غير أن « مجلس المبعوثان » لم ينته من دراسة هذا المشروع الى النتائج المرجوة (٤) . وترجع أسباب ذلك الى عدم استقرار الحكومة العثمانية على رأى معين ازاء قضية اليمن بوجه عام ، وعدم رضاها واطمئنانها الى هذا المشروع ، الذى سيترتب عليه الاعتراف بوضع خاص للامام الزيدى ، وبمركز

(١) الأهرام : العدد ٩٥٧٥ ، الصادر فى ١٣ من سبتمبر ١٩٠٩ (٢٨ من شبان

١٣٢٧ هـ) . ص ١ .

Revue du Monde Musulman, Vol: XV, 1909, p. 279.

(٢)

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٤) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

معين له في احدى بقاع الامبراطورية . مما يشجع غيره من الزعماء المحليين بالمطالبة باوضاع خاصة في بلادهم ، الأمر الذي لا يتفق مع النزعة المركزية المسيطرة على تفكير الأتراك في ذلك الوقت . كما يرجع هذا أيضا الى قيام ثورة العناصر الرجعية ضد حكم الاتحاديين في أبريل سنة ١٩٠٩ (١) فتعطلت أعمال المجلس ، حتى تمكن « جيش الحركة » من اخماد ثورة الرجعية ، فعاد الاتحاديون الى كراسى الحكم وأنهوا عهد عبد الحميد وبدؤوا يعملون على توطيد دعائم العهد الدستوري العثماني الجديد .

وقد استلمت طلعت بك وزارة الداخلية في حكومة الاتحاديين عقب اخماد الثورة الرجعية المضادة ، وصرح بأن أول واجب عليه هو توطيد الأمن ، وذلك في الوقت الذي ظهرت فيه بوادر الثورة في اليمن وعسير والبياتيا والعراق وتجد وحوران ، اما لأسباب محلية ، أو لعدم تحسن أحوال بلادهم كما توقعوها في العهد الجديد ، أو لسقوط هيبة الحكومة التركية عند قيام ثورة الرجعية ، أو لتشجيع بعض الدول الأجنبية للثوار في بعض مناطق الامبراطورية أو لكل هذه الأسباب مجتمعة . ولما كان الأتراك يؤمنون في ذلك الوقت بسياسة الشدة والاضطاع قبل الاصلاح . لا العكس ، فقد وجه طلعت بك منشورا الى الولاة بالقاء مسئولية الأمن في الولايات على عاتقهم ، وأندهم فيه بأنه سوف لا يكتفى بعزل المقصر منهم بل سيحيله الى المحاكم المختصة ، وأنه سيعرض قريبا على مجلس النظار مشروعا يقضى بتوسيع نطاق السلطة أو الصلاحية او « للماذونية » للولايات (٢) . وقد عرف عن طلعت بك هذا أنه من أشد الاتحاديين نفوذا وخلصا لجمعيتهم ، وأكثرهم شدة وصلابة وتطرفا ، كما كانت تصرفاته يهيبا في كثير من التساعب لرعايا الدولة العثمانية العرب بصفة خاصة .

وقبل استلام طلعت بك لوزارة الداخلية في حكومة الاتحاديين كانت وزارة حليمي باشا قد أعدت مشروعا حكيما وافيا للاصلاح في اليمن ، غير أن طلعت بك بعد توليه وزارة الداخلية قضى على هذا المشروع .

وقد سبق أن اشرنا الى أن العرب ومن بينهم اليمنيون استبشروا باعلان الدستور وقيام العهد الجديد ، وتجدد الأمل لدى الامام يحيى في الاتفاق على الصلح مع الدولة العثمانية واتجاه الأتراك الى اصلاح أمور اليمن ، فاطلق

(١) الامرام : العدد ٩٨٥٤ ، ٢٩ من سبتمبر ١٩١٠ .

(٢) الامرام : العدد ٩٥٠٨ ، السبت ٢٦ من يونيو ١٩٠٩ ، ٨ جمادى الثانية

١٣٢٨ هـ ، ص ٦ .

الأسرى من الضباط والجنود العثمانيين لإثبات حسن نيته تجاه الدولة ، وشرع في مخابرة الباب العالي لجل قضية اليمن . وقد طلبت الحكومة العثمانية الجديدة من الامام يحيى ارسال وفد من قبله الى الأستانة للمفاوضة والاتفاق على عقد الصلح (١) . وقد استجاب الامام يحيى لطلب الحكومة العثمانية ، ووصل وفد الامام يحيى الى الأستانة برئاسة عبد الله بن ابراهيم السياسي المحتك حيث بدأت المفاوضات . وعمل البكباشي عزيز على المصري وعزت باشا الأرناؤوطي وكان رئيسا عاما لأركان الجيش العثماني ، على انجاح المفاوضات وكاد الجانبان يتفقا على الصلح لولا قيام ثورة ابريل المضادة . وبعد أن قمعت هذه الثورة انتخب مجلس مبعوثان لجنة من النواب لاصلاح اليمن تحت رئاسة مصطفى عاصم أفندي مبعوث الأستانة ، وسكرتيره المبعوث حسين جاهد (المعروف) ، وعضوية المبعوثين : أحمد ماهر أفندي (قسطنطيني) عبد القادر أفندي الهاشمي (المدينة المنورة) ، محمد عبد الرحمن أفندي (اليمن) ، رضا بك الصلح (بيروت) ، مصطفى أفندي المتنبلي (حلب) ، طاهر أفندي رجب (اليمن) ، علي بن حسن (البشير) ، الشيخ علي المطاوع (صنعاء) ، الشيخ علي الحلال (صنعاء) ، أحمد ضياء (أرضروم) . الشيخ محمد المعجني (اليمن) ، علي بن حسين (اليمن) ، سليمان أفندي البستاني (بيروت) .

وقد اجتمعت هذه اللجنة مرارا ، وفي ٧ من أغسطس سنة ١٩٠٩ م (٢) أقرت مشروعا من ست مواد :

المادة الأولى : تقسم اليمن الى ولايتين ساحلية وجبلية ، على أن تضم الولاية الساحلية تهامة والسهل الساحلي ، وتضم الولاية الجبلية أفضية عمران والحجة وطويلة وحجور وذمار وپريم وآيس .

المادة الثانية : تفوض الولاية الجبلية الى الامام يحيى حميد الدين ، والولاية الساحلية الى أحد ذوى الكفاية والاختيار .

المادة الثالثة : يفوض متولو زمام الادارية في الولاية تفويضا تاما بانتخاب القضاة والعمال والمأمورين ونقضا للأحكام التشريعية ، وانتخاب رجال الدرك (الجندرية) من الأهلين ، على أن تعرض أسماء القضاة والمأمورين على مركز السلطنة .

المادة الرابعة : تفرض الولاياتان بالاتفاق من الأموال التي تجبئها ، فإن بقي رصيد يرسل الى مركز السلطنة ، ويبدل قسم منه في سبيل الترقيات المحلية .

(١) المزيد : الممد ٦٠٣٧ في ١٣ من ابريل ١٩١٠ ، والممد ٦٥٩٥ في ١٦ من يناير ١٩١٢ .

(٢) المزيد : الممد ٥٨٤٣ في ١٥ من أغسطس ١٩٠٩ .

المادة الخامسة : يكون قضاء (مناخه) مركزا للجيش مع ابقاء قوة كافية في صنعاء تحت امره أحد القواد المقتدرين للمناظرة على الأمن العام ، ولكن لا يترك جند في القصبة التي يتخذها الامام مركزا له . بل توضع قوة من الجند في تهامة (لتوطيد) الأمن العام .

المادة السادسة : يتطلب من النواب (الأشخاص) الذين يعينون في الولايتين أن يقدموا لمركز السلطنة في نهاية كل سنة ميزانية تبين فيها الايرادات والنفقات فصلا فصلا (١) .

ومن الملاحظ أن واضعي هذا المشروع أثبتوا درايتهم التامة بحقيقة الأوضاع القائمة في اليمن في ذلك الحين ، حيث كان الامام يحيى يتمتع بنفوذ كبير لدى اليمنيين الزيديين الذين كانوا يعتقدون أن الامامة هي حق لا منازع فيه للامام يحيى باعتبار أنها يجب ألا تكون لأحد من غير قریش (٢) . وكان بإمكان هذا المشروع أن يخلص اليمن من الفوضى والاضطراب اذا كان قد قدر له التنفيذ . وكانت الأحوال في اليمن قد ساءت للغاية كما اتضح ذلك من مقال كتبه السيد مقبول مصلح الحسيني (اليمني) في « المؤيد » ذكر فيه أن اليمن كان يعاني ضروبا من الاستبداد والجور والتعسف في عهد الحرية والدستور والمساواة ، « التي لم يجن أهل اليمن من ثمارها غير ازهاق الأرواح وسلب الأموال ، وفقدان الأمن في أرضهم ورميهم بعد ذلك بكل تهمة شنيعة » . ثم يذكر هذا اليمني في مقاله عدم جدوى ما رفعه أهالي اليمن من تظلمات إلى الأستانة لانقاذهم من ظلم الموظفين الأتراك فيقول : « ان أهالي اليمن ملوا من التشكي من رجال حكومتهم المستبدين الذين رقتهم الحكومة السابقة إلى أعلى المراتب واتخذتهم لسلب أموال الأمة واذلالها » (٣) .

القضية اليمنية في « مجلس المبعوثان » :

أقر مجلس الوزراء العثماني المشروع المقدم من اللجنة التي انتخبها « مجلس المبعوثان » من بين نوابه لحل قضية اليمن واصلاح شئونهم ، ثم حول الى « مجلس المبعوثان » الذي عرضه بدوره على لجنة خاصة قامت بدراسته وأدخلت عليه بعض التعديلات . وبعد المصادقة على هذا المشروع تم طبعه . ووزعت نسخه على أعضاء « مجلس المبعوثان » ، وأعلنت في الجرائد نصوصه

(١) الامرام : العدد ٩٥٦٠ في ٢٦ من أغسطس ١٩٠٩ .

(٢) توفيق يرو : المصدر السابق ، ص ١٥١ .

(٣) المؤيد : العدد ٥٨٧٥ في ٢٢ من سبتمبر ١٩٠٩ ، ص ١ .

التي أوضحتها . غير أن طلعت بك ما كاد يستلم منصبه كوزير للداخلية في حكومة الاتحاديين حتى طلب في « مجلس المبعوثان » استرداد المشروع . واقتراح على النواب أن يهدوا اليه بإيجاد حل لقضية اليمن في أقرب وقت ، فأجابوه الى طلبه (١) . ولكن طلعت بك أهمل المشروع لمدة ستة أشهر ووقف بعدها في « مجلس المبعوثان » يشرح للنواب قضية اليمن في إحدى جلسات المجلس في فبراير سنة ١٩١٠ . وقد قال طلعت بك بعد أن أوضح أنه كان أحد أعضاء اللجنة التي كلفت بإصلاح اليمن : « ثم استدعيت الى الوزارة ، فلم أترك أحدا من الواقفين على القضية من اليمنيين حتى استدعيتهم لبيتي ، واستوضحت ، ودققت ، وتحريت ، غير أنه ، من بعد مكوثي في نظارة الداخلية ، تغيرت الحال بفتة في اليمن اذ وردت لي رسالتان برقيتان ، الأولى تنبئني بهجوم أشياخ الادريسي على قافلة ، واستشهاد ١٢ عسكريا ، والثانية تتضمن استشهاد أحد القائمين ، وتهديد الحديدة من قبل العصاة ، الأمر الذي اضطرني الى ترك تنظيم القوانين واستعمال القوة » (٢) .

وهكذا أثرت قضية اليمن في « مجلس المبعوثان » ، وفرضت القضية نفسها عليه ، فكانت مشار مناقشات عديدة جادة بين النواب العرب وبين الوزارة الاتحادية وخاصة مع طلعت بك وزير الداخلية حينذاك . فقد حدث أن قام السيد محمد عبد الله مبعوث اليمن في « مجلس المبعوثان » وأعلن أنه مطالب بانتخابه حقة عادلة ، فهم لا يطلبون شيئا لا يسع الحكومة أن تمنحهم اياه ، اذ يريدون أن تفتح لهم مدارس وأن تكون الأحكام بموجب الشريعة الغراء ، وأن تنشأ مجالس صلح تراعى عادات البلاد وتقاليدها . كما يريدون أن تجبى الضرائب عندهم حسب الطريقة الجارية في سائر ولايات السلطنة ، وأن تضمن الحكومة للمشايخ والأعيان المكلفين بذلك رواتب كافية ، وأن تعهد بمناصب الوالي والقائمقام والمدير الى أعيان اليمن في النواحي التي ليس لهم فيها أملاك ، وأن تنشأ جندرية محلية وتفتح الطرق وسبل المواصلات ، ثم أعرب عن وجوب تعيين راتب مقرر من الحكومة للسلادة من سلالة النبي ، لأن فقرهم الحالي يضطرهم الى طلب المساعدة من القبائل . وقد قوبل حديثه بالتصفيق الحاد عندما قال ان اليمنيين لا يريدون الانفصال عن الدولة بل هم يفخرون أن يعيشوا في سلام مع اخوانهم العشائريين تحت راية واحدة .

وقد كان طلعت بك حينئذ مجبرا على الاجابة على مبعوث اليمن في « مجلس المبعوثان » فقام بشرح خطة الحكومة في بلاد العرب عامة وفي اليمن

(١) المؤيد : المجلد ٦٠٣٧ في ١٣/٤/١٩١٠ . ص ١ .

(٢) المؤيد : المجلد ٥٩٩٤ في ٢١/٢/١٩١٠ . ص ١ .

خاصة ، وذكر أن المجلس كان مهتما بدراسة مشروع اصلاحى خاص باليمن
عندما انفجر بركان الثورة هناك ، فهُوجمت القوات العثمانية واجتاحت
القوافل البلاد نهبا وسلبا مستجيبة لتخريض « الشيخ يحيى والمهدى الادريسى »
على حد تعبيره - مما اضطره الى سحب المشروع من المجلس حتى يتمكن من
الدفاع عن اجزاء السلطنة ، ووجه حملة عسكرية الى اليمن . كما أعلن
طلعت بك أن المجلس وافق على هذه « التحولات » وأن الجنود العثمانيين
استطاعوا اخضاع القبائل الثائرة . وان الحالة هادئة فى اليمن الآن . وقد
اختتم طلعت بك حديثه قائلا بأن مقترحات السيد محمد عبد الله محل اعتبار
الحكومة ، غير أن الحكومة فى حاجة الى فترة من الزمن لا يمكن تحديده مداها
لتنفيذ برنامج اصلاحى فى اليمن . وكادت المناقشة تنتهى عند هذا الحد خاصة
بعد أن صفق أغلب من فى المجلس حتى المعارضين منهم لطلعت بك ، الا أن
السيد عبد الحميد الزهراوى - وهو نائب عربى من رجالات حزب اللامركزية -
قد تابع الحملة ضد طلعت بك وأعرب عن أسفه لارسال حملة عسكرية الى
اليمن ، واتهم طلعت بك ناظر الداخلية بجهله بالأمور ومحاولة اخفاء الحقيقة .
وهنا ثار طلعت بك ونهض صارخا ، وقال أنه لو سلم بجهله بحقيقة الأمور
ودقائقها فى اليمن ، الا أنه لا يسمح باتهامه بالكذب مطلقا - ويعنى بذلك
اتهامه بأنه يعتمد اخفاء الحقائق وتشويهها - ثم قال مدافعا عن نفسه : « أما
الكذب فانا لا أعرفه البتة ، بل أعيده الى من حاول الصاقه بى » . فصفق
الجميع لطلعت بك وأجبروا الزهراوى على أن يكف عن حملته (١) .

وجدير بالملاحظة أن الاتحاديين عموما يلجأون الى التهريج الخطابى فى
« مجلس المبعوثان » وتعمد احراج المعارضين لهم فى كثير من الاحيان . وكانت
تشكيلات البرلمان العثمانى تساعدهم على كسب هذه المواقف ، والقوز بتأييد
مشروعاتهم وقوانينهم فى هذه المجالس النيابية ، التى حرصوا على ضمان
أغليبيتها الى جانبهم . فبرغم أن الأتراك لم يكونوا أكبر عنصر فى الامبراطورية
العثمانية عددا ، وكان العرب متفوقين عليهم فى هذه الناحية اذ كانوا يشكلون
أكبر عنصر داخل الامبراطورية ، الا أن الترك بما كان لهم من سيادة وتسلط
حرصوا على أن تكون أغلبية « مجلس المبعوثان » من الأتراك . فعندما التأم
المجلس فى ديسمبر سنة ١٩٠٨ وهو أول مجلس نيابى بعد الانقلاب ، كان
يضم ٢٤٥ عضوا منتخبا كان منهم ١٥٠ من الأتراك ، ٦٠ من العرب ، أى
رجحت كفة الترك بنسبة ٥ الى ٢ . أما باقى الأعضاء فكانوا من الأقليات التى
يمكن التأثير عليها وضم أصواتها الى جانب الأتراك . بينما لوحظ فى مجلس

(١) الأهرام : العدد ٩٧١٠ فى ٢٢ من فبراير ١٩١٠ (١١ من سفر ١٣٢٨ هـ) ، ص ١٠ .

الأعيان (الشيخ) الذى كان يضم أربعين عضوا يعينهم السلطان أن عدد العرب من بينهم بلغ ثلاثة أعضاء فقط (١) .

وقد كرر طلعت بك تصريحاته السابقة فى جلسة تالية مجيبا على سؤال يتعلق بمطالب اليمنيين فقال : « انى توليت نظارة الداخلية والحكومة مشغولة فى ذلك العهد بمشروع ينظم شئون اليمن وادارتها ، ولكن علمت بعد أيام أن قبيلتين يمانيتين هاجمتا قافلة وسلبتاها سبعة آلاف ليرة ، وقتلتا ١٦ عسكريا ، وأن الثوار احتلوا عشرة ، واتح هناك واضرموا نار الثورة فى نهاية وعسير وأن ادريس يتهدد الحديدة . فرجوتكم على اثر ذلك كله أن نؤجل كل اصلاح فى تلك البلاد الى ما بعد توطيد الأمن فى ربوعها ، وبلاد مثلها تعاقبت فيها الثورات لا يمكن اخمادها فى أشهر » . ثم أشار الى أنه أرسل إحدى عشرة أورطة الى هناك وأنها استطاعت تهدئة الحالة نسبيا ، وأنه لا يمكن الاصلاح الا بعد نشر الأمن » ولكن لا يمكن تحديد الزمن الذى يكفى للبدء فى الاصلاحات ، وقد حدث أن حاز طلعت بك ثقة المجلس بخصوص هذه القضية وأقرت أثنائية المجلس الحكومة فى خطتها (٢)

وتجدر الإشارة الى أن النواب العرب فى « مجلس المبعوثان » احتجاجوا على موقف الحكومة العثمانية من قضية اليمن ، وأعلن بعضهم فى المجلس ذلك الاحتجاج ، وناقشوا طلعت بك ناظر الداخلية الذى سحب مشروع اصلاح اليمن ، واحتلت المناقشة بينه وبين بعضهم دون جدوى . وقد لجا طاهر وجب - أحد نواب اليمن فى « مجلس المبعوثان » والوحيد الذى يعرف التركية - الى تقديم استقالته من المجلس للأسباب التالية :

- ١ - أن الحكومة لا تعمل شيئا لليمن .
- ٢ - أنه يشس من زملائه النواب اليمنيين لأنهم يجهلون التركية ، فهم لا يستطيعون الاعراب عن آمانيهم وآرائهم (لأن اللغات التركية كانت اللغة المسموح بها فى المجلس) .
- ٣ - أن أعماله فى اليمن معطلة فهو لا يستطيع البقاء فى الأستانة وإهمال تلك الأعمال .

وقد قبل « مجلس المبعوثان » استقالة النائب اليمنى بعد بحثها ووافق عليها بناء على السبب الثالث فقط (٣) ، وتنصل من الاعتراف بالسببين الأولين

(١) جورج الطونويس : المصدر السابق ، ص ١١١ .
(٢) الأهرام : العدد ٩٧٢٥ فى ٢٨ من فبراير ١٩١٠ (١٧ من صفر ١٣٢٨ هـ) ، ص ١ .
(٣) الأهرام : العدد ٩٦٧٣ فى ١٠ من يناير ١٩١٠ (٨ من رجب ١٣٢٧ هـ) ، ص ١ .

لما فيهما من مساس بموقف الحكومة العثمانية ازاء قضية اليمن ، وبتعصب الأتراك العنصرى الذى جعل مناقشات « مجلس المبعوثان » حكرا للغة التركية دون غيرها .

ولا شك أن استعمال القوة لم يكن هو الحل الصحيح لقضية اليمن .

وهكذا دقن الاتحاديون مشروع اليمن الاصلاحي لأنهم اعتبروه شبه تقسيم للدولة (١) ، وكانت سياستهم تقضى بالألا يمتنعوا امتيازاً لولاية ما دون أخرى ، بدعوى أنهم كانوا جادين فى سن قانون عام للولايات يطبق فى جميع مناطق الدولة على السواء بناء على قاعدة توسيع الماذونية . كما تذرع الاتحاديون فى الفاتهم لهذا المشروع الى ما نسبوه لمحمد الادريسي من الأعمال العدائية للدولة فى عسير وتهامة ، على الرغم من أن هذه الأعمال كانت ناتجة عن الدسائس التى كان يحركها عملاء الحكومة من أمثال محمد نجيب متصرف لواء الحديدة ، والسيد أحمد شراعى باشا رئيس البلدية فيها وعضو « مجلس المبعوثان » ، والشيخ عبد الله البونى باشا ، أحد شيوخ القبائل ، الذى طغى ظلمه على القبائل الأخرى ، وأهلك منهم الحرث والنسل . وقد رفع رجال القبائل شكواهم الى والى اليمن العثمانى ومتصرف الحديدة فلم ينصفاهم حتى يتسوا من عدالة رجال الدولة فلجأوا الى منطق القوة ووقفوا الى جانب الادريسي . ورغم تدخل الشراعى باشا الذى كان يشترك مع القبائل فى معاداته للشيخ عبد الله البونى ، فإن محاولاته فشلت فى تهدئة الموقف بل زاد تأزم الأمور بين رجال القبائل وموظفى الدولة فى اليمن (٢) .

ويبدو أن الادريسي الذى كان من زمن على وفاق مع الامام يحيى ووقف الى جانبه فى ثورته ضد الأتراك العثمانيين فى اليمن ، قد شعر بأن الدولة ستنبيل الامام يحيى من الحقوق ما لا ترضيه له هو مما جعل الادريسي يعمل لحسابه الخاص ، فأظهر الجفاء للدولة بعد ما كان بينه وبينها من علاقة نظمتها اتفاقية الحقائق التى سبق الإشارة اليها ، وبدأ يتحرش بجندها وقتل رجاله منهم الكثيرين (٣) . وقد كان ذلك ذريعة لتصرف طلعت بك بسحب المشروع الاصلاحي فى اليمن لأنه رأى أن أحداث عسير من شأنها أن تؤخر الترتيبات الخاصة باليمن . وقد أيدته فى ذلك أكثر الاتحاديين تعقلاً كخليل بك ، نائب مفتشه ، ورئيس الحزب البرلماني لجمعية الاتحاد والترقى ، والذى سيخلف

(١) الأهرام : العدد ٩٩٩٧ فى أول فبراير ١٩١١ .

(٢) المؤيد : العدد ٥٨٧٥ فى ٢٢ سبتمبر ١٩٠٩ (مقال بقلم مقبول محمد صالح الحسينى)

(٣) المؤيد : العدد ٥٨٨٢ فى ٣٠ من سبتمبر ١٩٠٩ (مقال بقلم ظاهر الهنارى) .

Revue du Monde Musulman, Vol. X, Janvier 1910, No. I, p. 110.

طلعت بك في وزارة الداخلية ، اذ قال : « كان قد وضع لليمن نظام خاص .. ولكن طلعت بك أوقفه بشجاعة كبيرة ، ووطنية صادقة ، ولو أنه نفعه لما عرفنا حد الصعاب التي كانت تتجهم عنه » (١) . وكان يعنى خليل بك بالصعاب التي ذكرها هو خوف الاتحاديين من أن يقوم السيد محمد الإدريسي ، بعد هتيع اليمن الامتيازات التي وردت في المشروع الاصلاحى ، وقد علق توفيق برو على موقف طلعت بك من القضية اليمنية بقوله : « لقد فات طلعت أن قضية الاضطرابات في اليمن داء مزمن . كما أجمع رجال السياسة العقلاء على هذا الوصف لها ، وأن التدابير القائمة لا تجدى نفعا في القضاء عليها ، وطالما أن الدولة لم ترسل الى هذه المنطقة الا كل مرتزق ليس له من هم الا ابتزاز الأموال ، ولا تعين اليها الموظفين الشرفاء ، فسيظل هذا الداء ينخر في العظام ، وطالما كانت تتمسك بروح السيطرة ، وعدم اعتبار مطالب السكان العادلة ، وارضائهم ، فستظل الثورات قائمة (٢) » .

ويدهشنا أن « جريدة الأهرام » نشرت تعليقا أرجعت فيه أسباب عدم تنفيذ المشروع الاصلاحى في اليمن الى الاضطرابات الناتجة عن « الطبيعة القبلية لأهل هذه الجهات ، وما طبع عليه العرب والقبائل من حب للقتال ، وأخذ الثأر والحروب المستمرة » ، وذلك دون أن تشير الى فساد الادارة العثمانية في اليمن أو الى موقف الاتحاديين بنزعته المركزية ، ونعسرتهم الى اخماد الثورات بالقوة ، وإلى الاخضاع قبل الاصلاح ، لا العكس ، على النحو الذى سبق أن أوضحناه . وفي هذا اغفال من « الأهرام » للحقيقة ، وان أسرع فتداركت في مقال تال - ذكرت فيه أن الضرائب المتعددة وسوء الادارة التركية ولدت ثورات اليمنيين ، غير أنها دافعت عن حكومة الاتحاديين وحشت العرب على الهدوء . بل ان المقال كاد يهدد العرب في صورة اسداء النصيحة اليهم عندما ذكر فيه أن « حكومة اليوم » (العثمانية) عامدة الى استئصال جرثومة الثورات » ، كما عدت الاستعدادات « التحوطات » التي صرح طلعت بك وزير الداخلية الاتحادى باتخاذها ، ثم نوهت عن القوات والفرق التي كانت الحكومة العثمانية بصدد ارسالها لخماد الثورة اليمنية ، وحاولت « الأهرام » في مقالها هذا أن تنصح الشوار العرب بأنه من الأفضل لهم الخلود الى السكينة ومسألة الحكم العثمانى في بلادهم فتقول : « ولو فكر العرب في هذه الأمور حق التفكير لترددوا كثيرا قبل مجاهرتهم بشق عصا الطاعة ، والهجوم على جنود عازمة على مقاتلتهم لا على الانضمام اليهم كما كان يحدث سابقا » (٣) . ولعلنا نلتبس العذر للأهرام عندما نذكر عدم وجود مراسلين للصحف المختلفة في اليمن ينقلون الى الراى

(١) الأهرام : العدد ١٠٠٩٢ فى ٢٥ من مايو ١٩١١ .

(٢) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٣) الأهرام : العدد ٩٥٦٩ فى ٦ من سبتمبر ١٩٠٩ (٢١ من شعبان سنة ١٣٢٧) ، ص ١

العام في الدولة العثمانية وخارجها حقيقة المؤقف ، الذي صنمت حكومة الاتحاديين على طمس معالمه ، وأصدورت البلاغات الرسمية لاختفائه (١) ، حتى لا تشجع الولايات الأخرى التابعة لها على التمرد والثورة وحتى تحفظ ماء وجهها وكيانها أمام الدول الأجنبية التي كانت تترصد لها .

فيطالب هو الآخر يمثل ما ناله الامام يحيى . والحقيقة أن الاتحاديين توجسوا من أن تحذو سائر الولايات العربية حذو اليمن (٢) فتثور مثلها مطالبة بنفس الامتيازات أو أكثر منها .

وقد اشتعلت نيران الثورة من جديد في اليمن نتيجة لرفض الاتحاديين للمشروع الاصلاحى هناك ، واشترك فيها الامام يحيى في جبال اليمن ومحمد الادريسي في عسير والمخلاف السليمانى . وكان الادريسي قد بلغ من النفوذ في تلك المنطقة ، بفضل دعائه المخلصين والحزم والعدل الذي برهن عنهما في معاملة السكان ، مبلغا جمع حوله كافة أهالى تلك البلاد وقبائلها . وعلى النحو الذي سبق أن أوضحناه كانت الأمور في عسير فوضى ، والأمن مضطربا ، نتيجة لتعدى رجال القبائل بعضهم على بعض (٣) ، فعمد الادريسي الى مقاتلة المعتدين ، حتى فاءوا الى الهدوء والسكينة وأصبح السيد المطاع في تلك المنطقة . غير أن الاتحاديين توجسوا من خطورة الادريسي وألصقوا لوشايات الحاقدين عليه بمن شوهوا حركته وصوروها للمستولين بأنها دعوة الى ما يشبه النبوة وبأنه ادعى « المهدوية » ، الأمر الذي أنكره الادريسي تمام الانكار في رسائله الى أصدقائه وإلى المسئولين في الدولة العثمانية ، مظهرا ولاءه لها وتعلقه بها . وقد فاضلت الدولة الادريسي أحيانا وقاطعته أحيانا أخرى ، حتى عقدت اتفاقية الحفائر التي كانت بمثابة اتفاق مبدئى بينهما . وما لبثت الدولة أن نقضت هذا الاتفاق بعد رفض الاتحاديين للمشروع الاصلاحى في اليمن ، واتجاههم الى المركزية المتطرفة والاختضاع قبل الاصلاح ، حتى لا تتيح الفرصة للولايات الأخرى بالمطالبة بأية امتيازات مماثلة . هذا على الرغم من أن مطلب الادريسي الذي أوضحه في كتابه الى الامام يحيى في سنة ١٩١١ م (١٦ من ربيع الأول ١٣٣٠ هـ) جاء فيه « هو أن نكون في جهاتنا آمريين بالمعروف ، ناهين عن المنكر ، ضابطين للبلاد من الفساد ، مع بقاء مراكزهم (أى مراكز العثمانيين) ، واليهم تساق الحاصلات ، وعليهم القيام بما يلزم من معاش القضاة . . . ولا يحدثوا زيادة من الفرقة في البلاد . . . وهذه . . . لبساطتها ، لا تكاد أن تكون مطالب ،

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٢) توفيق يرو : المصدر السابق ، ص ١٥٤ .

(٣) الأمراء : المجلد ٢٤٧٩ في ٢٤ من مايو ١٩٠٩ .

المجلد ٩٥٥٦ في ٢١ من أغسطس ١٩٠٩ (من كتاب الادريسي الى أحد أصدقائه في القاهرة) .

ولكن أدانا الى ذلك حب الراحة للبلاد والعباد » . ثم يشير الادريسي الى تناقض سياسة الأتراك وسرعة تغيرها فيقول : « كلما أرادوا عقد ذلك لقضوه ، وكفى بما كان في هذه المدة الأخيرة ، فان المذاكرة حصلت بيننا وبينهم في هذا الموضوع ثلاث مرات ، بل أربعاً بعد وصول رسلهم الينا ، فاذا أجبتنا بما فيه الوفاق ، أعرضوا تيتها وكبرا واحتقاراً لنا » (١) .

وهكذا أحدث رفض الاتحاديين للمشروع الاصلاحى فى اليمن رد فعل شديد لدى اليمنيين ، وكانت الشكوى فى اليمن عامة عن استهتار الموظفين الترك وقضاتهم بأمور الشرع الاسلامى ، وعدم حكمهم بموجبه ، وهو الأمر الذى يقوم على أساسه حكم الامام يحيى الدينى فى اليمن وزعامته لاتبسطه الزيديين وقد أركى نيران الثورة وأغضب اليمنيين كثيراً تعسف الحكام الأتراك فى جباية الضرائب حتى فى سنن القحط ونضوب موارد الأرض (٢) . كما أدى جنوح الاتحاديين الى مركزية الحكم ، وصهر العناصر ومزجها فى البوتقة العثمانية ذات الطابع التركى الصرف ، والتلويح من وقت لآخر لليمنيين باستعمال القوة والتهديد بالضغط الحربى ، والاستعدادات العسكرية الهائلة ، وارسال الجيوش وحشدها فى اليمن ، أدى كل ذلك الى حماسة اليمنيين وتقائهم فى الحروب ضد القوات العثمانية التى أرسلتها الدولة لاختضاعهم . وقد صرحت الحكومة العثمانية على سبيل المثال بأنها أدرجت فى ميزانية عام ١٩١٠ م مبلغاً كبيراً من المال لشراء ٢٤ زورقاً عسكرياً « لخفر سواحل اليمن » (٣) . كما وعدت بارسال ٤٨ زورقاً حربياً أخرى ، الى تلك الجهات ، لمنع تهريب السلاح (٤) . وكانت الحكومة العثمانية تخشى تماماً من تهريب السلاح الى القبائل اليمنية وتبذل كل جهدها لمنع ، وكانت تشك دائماً فى أن انجلترا وإيطاليا تعملان على تهريب الأسلحة الى تلك الجهات ، وإلى رجال القبائل الأشداء المتمردين . كما لجأت الحكومة العثمانية الى وسيلة أخرى ضمنيتها مخططها لتدعيم قواتها فى اليمن لتقوى على مواجهة الثورات اليمنية العنيفة هى رفع الروح المعنوية لدى أفراد قواتها المتوجهة الى اليمن بشتى الأساليب الممكنة « فكانت ترفع رتب الضباط اغراء لهم على السفر الى اليمن ، وتعهد الى ترقيةاتهم قبل ترحيلهم الى هناك » (٥) حتى تضمن حسن قيامهم بواجبهم ، وحتى لا تعلم رجالاً ينفذون أوامرها ويخلصون الولاء لها فى هذه الولاية النائرة النائية .

(١) المنار : مجلد ١٦ ، ج ٤ ، فى ٧ من ابريل ١٩١٣ ، ص ٣٠٠ (من كتاب الادريسي الى

الامام يحيى) .

(٢) Revue du Monde Musulman, Vol. IV, No. I, Janvier 1908, p. 96.

(٣) الأهرام : العدد ٩٦٥٠ فى ١٠ من ديسمبر ١٩٠٩ (٢٧ من ذى القعدة ١٣٢٧) ، ص ١ .

(٤) الأهرام : العدد ٩٦٥٢ فى ١٣ من ديسمبر ١٩٠٩ (٣٠ من ذى القعدة ١٣٢٧) ، ص ١ .

(٥) الأهرام : العدد ٩٧٢٢ فى ٨ من مارس ١٩١٠ (٢٥ من صفر ١٣٢٨) ، ص ١ .

حملات الصحافة التركية ضد قضية اليمن وتصدي الصحافة العربية للدفاع عنها :

لم تقتصر سياسة الاتحاديين على ارسال الحملات العسكرية الى اليمن لاختياد ثورتها بل عبأوا صحفهم وغيرها من الصحف التركية المتطرفة لجنسيتها لشن حملة دعائية مركزة على العرب بصفة عامة وعلى اليمن على وجه الخصوص .
فتفتت جريدة (طنين) الاتحادية حقدها على اليمن ، واقرحت له مشروعا استعماريًا أرادت أن يطبق فيه . وكان صاحب هذه الجريدة ومدير تحريرها قد نسي أنه كان سكرتيرا للجنة البرلمانية التي وضعت المشروع الاصلاحى الخاص باليمن والذي سحبته طلعت بك من « مجلس المبعوثان » . فأعلنت الجريدة أنه : « لا وسيلة لاصلاح اليمن غير اتباع الأسلوب الاستعماري الانجليزى ، انه لعار على العثمانيين أن يكونوا أقصر باعا وأقل نجاحا . ان ثلث فيلق ، تام الأهلية ، مدربا تدريبا حسنا ، اذا اقترن بانتداب المأمورين الاداريين الكفاة ، كان كافيا لتنفيذ الاصلاحات الموافقة لحالة البلاد . . » . على أنه يجب انتقاء المأمورين الملكيين من قوم نزهاء مثقفين اقوياء عارفين العربية واقفين على أساليب الاستعمار الادارى الانجليزى ، وبغير ذلك لا يرجى اصلاح » (١) .

والأدهى من ذلك أن الصحافة التركية لم تكتف بالدعوة الى اتباع الأسلوب الاستعماري الانجليزى في اليمن بل هاجمت جريدة « اقدام » فى أحد أيام شهر فبراير سنة ١٩١٠ أهالى اليمن فى مقال بتوقيع خليل حامد ، وهو اسم مستعار لأحد الضباط ، نشرته تحت عنوان « رسائل من اليمن » جاء فيه : « أن أهل اليمن يعبدون المال ، وأنهم فى سبيل المال يضحون بكل شيء حتى بأعراض نسائهم » (٢) . غير أن هذا الهجوم البذى فجر غيرة العرب الموجودين فى الأستانة من ضباط ونواب وطلاب وشباب وأهلب حميتهم ، وقام الطلاب العرب بمظاهرة صاخبة ، واندفعوا الى ادارة جريدة « اقدام » وحطموا مكتبها ، وحرقوا صاحبها وأهوانه ، كما ثارت ثائرة المبعوثين العرب ، وذهب وفد منهم الى الصدر الأعظم حقي باشا ، وكان قد استلم الصدارة العظمى عقب استقالة حلمى باشا ، وطلبوا ايقاف تلك الجريدة ومحاكمة صاحبها أمام المجلس العرفى العسكرى ، فأخذ حقي باشا يلطف من حديثهم وأحال أحمد جودت مدير جريدة « اقدام » الى ديوان الحرب العرفى . وقد حكم الديوان بتعطيل

(١) الأهرام : العدد ٩٥٢٨ فى ٢١ من يولية ١٩٠٩ (من مقال منقول عن جريدة طنين بعنوان : المسألة اليمنية) .
(٢) ساطع الحصرى : نشوء الفكرة القومية ، ص ١٩٨ . المنار : ج ٣ ، مجلد ١٣ ، ص ٢١٩ الأهرام : العدد ٩٧٣٠ فى ١٧ من مارس ١٩١٠ .

الجريدة الى أجل غير مسمى ، مع فرض «ألة ليرة جزاء نقديا (١) » .

وما لبث خبر هذا التهجم أن امتد الى الولايات العربية فعقد الشباب العربي في بيروت ودمشق وحلب وغيرها الاجتماعات وأرسلوا برقيات الاحتجاج على جريدة « اقدم » . كما اندفعت الصحافة العربية ترد الهجوم فكتبت إحدى الصحف السورية تقول « في عاصمة السلطنة العثمانية جريدة تركية تدعى « اقدم » ما زالت تنفث سم الشقاق بين الترك والعرب ، وتعزى الى العرب أنواع الرذائل . وقد بلغت القحة ببعض ممن يكتب بها . . أن نسب الى العرب تلك النسبة الشنعاء . . خست لا أبالك ما أصدق المثل العربي القائل : رمثني بدائها وانسلت . . » .

كما كتبت جريدة « الرقيب » البغدادية تصف كاتب المقال بالجهل المطبق فتقول : « ان الكاتب لابد وانه يجهل العرب وأحوالهم كل الجهل ، ويرى أن ناموسه هو لديه أقل شيء يمكن بيعه بأبخس ثمن » (٢) .

وتصدت الأهرام ترد على جريدة « اقدم » في مقال كتبه وصفي بعنوان « العرب والترك وأقدم والأهرام » جاء فيه : « بماذا عسى أن نخاطب « اقدم » وكتاب جريدته ، أصحاب الأقلام المسمومة ، وقد أظهروا انهم لم تنضج الأيام تربيتهم الاجتماعية بل شاءوا أن يساهموا أحط الطبقات الدنيا في تعبيراتهم وتوجيه الانتقادات الى من ليسوا عنه يراضين ، الا « كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون الا كذبا » (٣) .

كما أسهم الشعر العربي بدوره في رد اهانة جريدة « اقدم » وغيرها للشعب اليمني ، وراح شعراء العرب يهجون سفاهة الاتحاديين ، فمثلا جاء في قصيدة للشاعر يوسف افندي حيدر البعلبكي هذه الأبيات ضد الترك « بعد أن سال وجال في تكريم الأخلاق العربية :

فقل لجهول زاح يلثم عرضهم	ولم يدرك أن الويل من جهلهم طرا
فهل أمة الأتراك أضحت غيورا	عليهم وكل الأرض من فعلهم غبرا
ولم يبعث الرحمن فيكم محمدا	وفي لغة الأتراك لم تنزل الذكرى
بخلافكم كانت بقايا فخارهم	ونلتهم هدى الإيمان من فضلهم طرا

(١) المنار : ج ٣ ، مجلد ١٣ ، ص ٢٢٠ .

Correspondance d'Orient : 2ème Année, 15-12-1910, p. 498.

(٢) أحمد عزت الاعشى : القضية العربية ، ج ١ ، ص ١١٥ - ١٠٦ .

(٣) الأهرام : العدد ٩٧٣٥ في ٢٣ من مارس ١٩١٠ .

كما عرض بدوره بأعراض الترك قائلا :

هم القوم (١) ما كانوا مماليك غيرهم ولا اتخذوا أعراضهم للبلات تجرا (٢)

وهكذا كان لهذه الحادثة أسوأ الأثر في العلاقة بين الترك والعرب ، وأخذت الحرب الصحفية تتزايد بين الأمنين باستمرار ، بالرغم من أن صاحب جريدة « اقدم » أراد أن يبرر سلوك جريدته بمقال كتبه في جريدة « طنين » محاولا أن يوهم العرب أن المقال المشنوم كتب في غفلة منه (٣) . غير أنه لم يكن حكيما في محاولته إقناع قرائه من الأتراك بأن العرب يتهمونه بالاندفاع والتحيز ضدهم بدافع من جنسيته التركية ، وبأن العرب يعتبرون الترك أعداء لهم (٤) ، وأن اتهام جريدة اقدم بالتعصب الجنسي التركي ، مما دفعها الى كتابة هذا المقال . لئلا اتهام للترك بأجمعهم . ثم أقحم صاحب جريدة « اقدم » نفسه بالخوض في قضية اليمن قائلا بأن « الترك ضجوا في اليمن وغيرها بمئات الألوف من أولادهم من أجل ألا يفترقوا عن العرب » وأنهم خلصوا جزيرة العرب من الاحتلال الأجنبي أيام الصليبيين . فكيف يكونون خصما للعرب سالكين سبيل الحاكمية العنصرية ؟ . فهل هذه التهم هي مكافأة على الدماء التي أراقها الترك في سبيل العرب (٥) . فكان قوله هذا يظهر تمنبه على العرب متبجحا بفضيل الأتراك عليهم ، مما أثار مشاعر العرب ونفرهم من تصرفات الأتراك .

كما أن مقال أحمد جودت هذا في جريدة طنين أثار نفوس الشباب التركي عندما صور اهانة الطلاب العرب له في جريدته اهانة للأمة التركية بأجمعها قائلا انها « اهانة لم يسمع بأن ملة من الملل أهينت بمثلها » ولم يقع من عنصر من العناصر العثمانية اهانة لعنصر آخر بمثل ذلك . . . » وقد أوضحت ذلك مجلة المنار عندما ذكرت أن أحمد جودت صاحب اقدم كبر الدعوى وهول فيها : « وأجبار بالنقاط الى ما طواه ، فوق ما قاله تصريحها وتلميحا » (٦) .

كان لهذه القضية دوى عظيم لدى الشباب العربي وهي وغيرها من الحوادث التي سببتوا الى فيما بعد ، ستكون أسباب نمو العاطفة القومية عند الجيل العربي الجديد ، الذي اتخذت أفكاره السياسية طريقا تمليه ظروف العلاقات العربية -

(١) يقصد بذلك أن العرب لم يكونوا مماليك لغيرهم تباع وتشترى أعراضهم ، أي لساؤهم معهم ، كما كان شأن المماليك الترك .

(٢) أحمد عزت الأعظمي : المصدر السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) الأهرام : العدد ٩٧٣٠ في ١٧ من مارس ١٩١٠ .

(٤) المنار : مجلد ١٣ ، ج ٣ ، ص ٢٢٠ .

(٥) أحمد عزت الأعظمي : المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٦) المنار : مجلد ١٣ ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ .

التركية ، بعد اعلان الدستور يوما بيوم ، كما ذكر ذلك توفيق على برو (١) .
 اذ أن صاحب جريدة اقدام لجأ الى القضاء للانتقام بواسطته من الاهانة التي
 لحقته على أيدي الطلاب العرب في الآستانة ، حتى لاحقهم ديوان الحرب العرفي ،
 وصار يستدعي شبابهم ورجالاتهم للتحقيق في هذه المسألة التي البسها ثوب
 التعصب الجنسي . كما أن بعض الصحف العربية لم تحجم بدورها عن إثارة
 شكوك العرب وتحذيرهم من تصرفات الترك المنطوية على التعصب العنصري .
 وبأيديا لذلك أشارت مجلة المنسار الى طلب ديوان الحرب العرفي للطلاب
 العرب بقولها : « اذا كانت نتيجتها عقاب كثير من الطلاب بالحبس أو غير
 الحبس ، أو يتوسل بها الى اقفال « المنتدى الأدبي » الذي يجتمع فيه جمهور
 أولئك الطلاب للمدارسة والمذاكرة وتعلم اللغات القومية والأجنبية ، لينموا
 من أسباب الترقى ... ويكتفى من معاقبة جريدة اقدام بإضافة لفظة « ينى » (٢)
 (أي جديد) الى اسم جريدته ، فلا يعلم الا الله ماذا يكون لذلك من سوء
 التأثير عند الأمة العربية » (٣) .

على أن صاحب جريدة « اقدام » ادعى بأن مقاله الذي انطوى على اهانة
 للعرب قد نشر في جريدته سهوا منه بغير قصد ، وأن جريدته ليست داعية
 للفكرة العنصرية ، وأنه يحترم العرب ويكرهم . وأعترف بأن التوفيق جانبه
 في نشر مقال اعتذاره في جريدة « طنين » العنصرية المعادية للعرب ، والتي
 كانت تدعو الى استعمار أراضيهم ومن بينها اليمن بصفة خاصة ، مما أتاح
 لصاحب « طنين » حسين جاهد ، عدو العرب اللدود ، أن يعلق على الاعتذار ،
 ويجرح به عواطف العرب ويتحدى شعورهم . وقد حدث ذلك قبل أن يمضي
 وقت طويل على الحملات الصحفية التي شنتها جريدة « طنين » على شخصية
 دينية من العرب هو السيد محمد المهدي السنوسي ، فقد جعلت الجريدة من هذا
 الرجل الصالح « مجرما من كبار المجرمين » ، هو وعبد الحميد سواء بسواء ،
 عندما اتهمته بالتآمر مع السنوسية ، وقالت عن محمد المهدي بأنه أتى بالكثير
 من الأعمال التي تحط من شأن الاسلام وجعلته عدوا للدين ، وأن هذين

(١) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٢) كان الديوان الحربي العرفي قد حكم بتعليق جريدة اقدام الى أجل غير مسمى عقب
 الأزمة التي أحدثتها ، مع مائة كيرة جزاء نقديا ، فلم يلبث صاحبها أن أصدرها بعدئذ من جديد
 مضمينا الى اسمها كلمة « ينكي » (وتلفظ ينى) فأصبحت « ينكي اقدام » أي (اقدام الجديدة) ،
 وكان يحمل لها رخصة اضافية ، كما كان يفعل كثير من أصحاب الصحف ، حتى أن البعض كان
 لديهم رخص لشريين جريدة ، فإذا ما عطلت واحدة أصدر أخرى بدلا منها باسم جديد أو بالاسم
 الأصلي مضمينا كلمة « ينى » حسبما تنص الرخصة .
 Correspondance d'Orient : 2ème Année, 15-12-1910, p. 498.

(٣) النار : مجلد ١٤ ، ج ٣ ، ص ٢٤٥ .

« المجرمين الكبيرين » كان لهما أهداف مختلفة ، لكنهما كانا يسيران في نفس الاتجاه (١) .

وقد صاحبت الحرب الصحفية بين العرب والأتراك أمور أخرى ولدت سخط الشعب العربي ضد الحكم العثماني في العهد الدستوري ، كهضم حقوق العرب في الوظائف ، وتجاهل الاتحاديين إياهم في سياسة الدولة وإدارتها ، ومحاربتهم لمبعوثي العرب المحررين تحت قبة البرلمان العثماني ، وإرسالهم الحملات العسكرية المتتالية لإحكام قبضتهم على الولايات العربية عامة واليمن خاصة . فكان طبيعيا أن يزداد انطلاق أقلام كتاب العرب وينشط صحافتهم في مهاجمة الاستبداد التركي العنصري ، وسوف تستمر هذه الحرب الصحفية بين العرب والأتراك حتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

وحتى عام ١٩١٠ - ١٩١١ ، لم تكن بعد الفكرة اللامركزية قد أخذت مجراها القوي بين الاصلاحيين العرب ، وإن يكن قد ظهر أثر لها في بداية العهد الدستوري ، غير أنها جوبحت كما لم تحارب أية فكرة أخرى ضارة في نظر من حاربوها من الأتراك . أما الفكرة القومية العربية فقد كان سريانها محدودا بين فئات الشباب العربي الناشئ ، وخاصة من طلاب المدارس العالية ، الذين ألفوا « المنتدب الأدبي » في الآستانة بعد أن ألفى الترك جمعية الاخاء العربي العثماني ، بدعوى أن أعضائها كان لهم ضلع في الثورة المضادة . غير أن الأفكار القومية واللامركزية كانت تسير قدما الى الأمام جنباً الى جنب ، وتتغلغل في نفوس السواد الأعظم من الاصلاحيين العرب شيئا فشيئا ، تبعا لتطورات الحوادث التي دارت بين العرب والترك . على أن الاصلاحيين العرب لم يخرجوا مرة واحدة عن دائرة الرابطة العثمانية طيلة الفترة التي نتحدث عنها في هذا الفصل وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩٠٨ - ١٩١٤ م) . وكانت الاحتكاكات والمطالبات بحقوق العرب محدودة النطاق يكتنفها التردد حتى في « مجلس المبعوثان » ، الذي لم يتخذ النواب العرب فيه خطة منظمة لإنجاح المطالب العربية . فكانت بعض القضايا تثار أحيانا من قبل قلائل من النواب العرب ، فيلقون بعض التأييد من قبل قسم من بنى جنسهم فيه ، غير أن القائمين على شئون المجلس من الاتحاديين ونوابهم سرعان ما كانوا يتخذون التدابير اللازمة لاسكاتهم وحرمانهم من حق الكلام وحرية القول . وكانت الصحف العربية تثير بعض القضايا المتعلقة بحياة السكان عامة والعرب خاصة من خلال انتقاد الحكومة في سياستها الخارجية والداخلية . وكانت بعض صحف القاهرة خاصة ، وبعض صحف بيروت ودمشق تشتد أحيانا في انتقاد حكم الاتحاديين ، فتثور نائرة

الجرائد التركية فتشستد بدورها في طعنها متحدية شعور العرب وكرامتهم القومية (١) .

والى ما قبل حملات جريدتي « طنين » و « اقدام » المسعورة ضد العرب كانت الحرب الصحفية هادئة نوعا ما ، حتى اثارها مقال « اقدام » التي طعنت اعراض العرب كما سبق أن اوضحت ، وعند ذلك ردت الصحف العربية هجوما بهجوم ، وتحركت افلام الصحفيين العرب في باريس ومن بينهم شكري غانم وهو مسيحي من لبنان . وقد احدثت مقالاته ضجة كبرى في الأوساط الصحفية العثمانية ، وخاصة ما نشر منها في جريدة (الطان) الفرنسية ، ففي ٥ أبريل سنة ١٩١٠ م كتب يقول : « لم يهتم الترك منذ أن استولوا على البلاد العربية وعلى الخلافة بالتفاهم مع العناصر التي يحكمونها ولا سيما العنصر العربي ، وقد جعل هذا العنصر بعد ثورة ١٩٠٨ يشكو من سوء ما يعامل به ، وكيف أن المراكز التي جعلت للعرب في الوزارات المتعاقبة كانت ثانوية لا تتكافأ مع أهميتهم ، مع أن ما نالهم من الاجحاف في مجلس النواب والأعيان جعلهم يظنون بأن ثمة حركة ترمى الى القضاء عليهم » . ثم بين شكري غانم بالأرقام حق العرب المهضوم في مجلس الأعيان والنواب والمناصب الادارية الكبرى والصغرى وختم مقاله بقوله : « كان الترك يخافون منا ، ومن عدونا ، ومن فسكرتنا الاستقلالية » (٢) . كما لم ينس شكري غانم الدفاع عن اللغة العربية فقال : « ان لغتنا لغة عبقرية ، انها لغة نصف القارة الآسيوية ، وكل القارة الافريقية تقريبا ، فضلا عن كونها لغة القرآن ، ومع ذلك فليس لها من الاعتبار أكثر ما لاية لهجة اقليمية ، في حين أن اللغة الرسمية هي اللغة التركية ، هذه اللغة الضعيفة التي تدين للغة العربية بكونها تقدم لها النجدة كلما اقتضى الأمر أن ترتفع فوق مستوى الحياة اليومية . أفليس في ذلك انكار مزدوج لحقوق العرب » (٣) .

ولم تكذ صحافة الاتحاديين تقرأ ما كتبه شكري غانم في جريدة « الطان » الفرنسية حتى اندفعت مهاجم الكاتيب والجريدة الغربية معا . فكتب أحمد اشابيف الداعية الطوراني ، القوقازي الأصل ، مهاجما الغربيين بقوله :

« انكم تاخذون علينا أسلوب معاملتنا للعرب ، فلتسمحوا لي أن أقول لكم .. انكم لا ترون الخشبة في أعينكم ، وتنظرون الى القشة في أعيننا ، وطالما أن أمامكم قضايا مثل قضايا ايرلندا ، وفنلندا ، والجزائر ، فالأفضل

(١) توفيق عل برو : المصدر السابق ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) خير الله خير الله : مضلة الشرق : الأقطار العربية المعروفة ، (ترجمة عارف النكدي) ،

ص ٤٠ .

Correspondance d'Orient, 15-4-1910, pp. 315-316.

Correspondance d'Orient, Ibid., p. 318.

(٣)

الا تقيموا من أنفسكم أساتذة للفضائل .. » ثم أضاف الى ذلك قوله أن اللغة العربية تلقى ما تستحق من الاجلال باعتبارها لغة مقدسة ، « لكنها بالاضافة الى ذلك لغة ميتة » (١) . وأما التهم التي كملت لشكري غانم فأقل ما فيها وصفه بأنه « دساس ، انتهازي ، طامع في وظيفة » .. الى غير ذلك مما يظهر حقد الأتراك عليه .

وقد تلقت الصحافة العربية مقال شكري غانم الذي دافع فيه عن حقوق العرب بعضها بالترحيب مع الاعتدال وبعضها بالتهليل والحماس . على أن شكري غانم نفسه انبرى يرد على حملات الصحف التركية التي هاجمته وافترت عليه شتى الافتراءات وذلك في خطاب أرسله اليها ورفضت أن تنشره فأرسل نسفا منه الى أشهر الجرائد الفرنسية والمصرية (٢) والسورية . وكان هذا الجواب أكثر اعتدالا وتعقلا ، إذ أوضح فيه كيف سرح الموظفون العرب من وزارة الخارجية ، وكيف خلت مقاعدة مجلس الأعيان منهم الا من أربعة أو خمسة قائلا : « ولا أرغب في الحديث عن مجلس المبعوثان هذا المجلس المنتخب انتخابا من قبل الشعب ، مع أنه في الامكان مناقشة هذه الكلمة (الانتخاب) والطريقة التي تمت بها هذه العملية ، غير أنه لم يكن بالمستطاع أن يتم ، وهي تجري لأول مرة ، غير ما تم وقد أفهم العرب ذلك ، وبروح من الولاء الهادي أثروا السكوت والانتظار لفرصة أخرى .. وأخيرا جاء دور إعادة تنظيم الدوائر ، وكان الملاحظ أن بين مائة اسم تركي لم تكن تستطيع إيجاد اسم واحد عربي . عندئذ قامت الصحافة العربية داخل الدولة وخارجها في الأمريكتين ، ترفع صوتها بالاحتجاج » .

« هل تسمحون لي (مخاطبا مدير طنين) بأن أذكركم بهذا الجواب الذي قيل لنوابنا في مجلس المبعوثان ؟ : « اذا لم يكن في الوزارة أعضاء من العرب فإن ذلك يعود الى أنه لا يوجد بين نوابهم رجال أكفاء يجمعون كل الشروط المطلوبة لملء هذه المناصب » . اني أقدم اذا بكل خشوع الى اعتابكم طالبا العفو والمغفرة ، فلم أكن في الواقع أظن أن الجنس العربي قد وصل الى هذا الحد من الفقر في الرجال والانحطاط عن باقي أجناس السلطنة ، فمن البديهي اذا ، من باب الأدب ، في هذه الحالة ، ألا يجلس ، في مجلس الوزراء ، الصيصان مع النسور وأقراخ النسور .. » .

« لقد قالت (طنين) أيضا : أيستطاع أن يؤتى بمجرد انسان «Premioveru»

Corresp. d'Orient.

(١) نشر هذا الخطاب في الأهرام ، والمؤيد ، ومجلة

(٢) المؤيد : العدد ٦٠٧٧ في ٢٦ من مايو ١٩٦٠ بعنوان « الترك والعرب » .

فيولى ولاية ؟ - - مجرد انسان ؟ - نعم بلا شك وهذا بالطبع في نظر جريدة طنين التي استمرت في التفتن بمداواة اخوانها العرب ، ولكن ألم تقل هي ذاتها في معرض آخر انه يوجد في صفوف الجيش كثير من الضباط العرب اللامعين ؟ اذا لماذا لم يستحق أحد من هؤلاء شرف تعيينه واليا على غرار الجنرال حسنى باشا والى دمشق مثلا ، أو الأميرالاي جمال بك والى أطنه ، أو الأميرالاي محمود مختار بك والى أزمير ؟ . .

ثم يتطرق شكري غانم في رده على الصحافة التركية الى موضوع اللغة العربية فيقول : « في الواقع أن حكومة برلمانية ليست جديرة بهذه التسمية الا اذا سارت بقدر المستطاع ، وفقا للقوانين التي أعلنتها هي نفسها ، والتي تعمل منها حكومة نيابية حقة . انسا لا ننكر أن أصدقاءنا الأتراك يريدون جاهدين أن يكونوا دستوريين ، ولكن فقط ضمن الحدود التي يسمح لهم بها طبع التسلسل المتقلب عليهم من كونهم فاتحي البلاد ، وليس باستطاعتهم نسيان ذلك . . انهم لا يريدون أن يفهموا أنهم ، منذ اللحظة الأولى التي أعلنوا فيها الحكم الدستوري ذا النظام البرلماني ، قد أعطوا الحق لكل جنس من الأجناس أن يتمتع بالحقوق الناتجة عنه وأن يطالب بالمساواة الحقة التي تكلمت عنها في جريدة « الطان » غير أنهم قرروا أن تكون اللغة التركية وحدها هي اللغة الرسمية ، وهانحن نرى هذه الأشياء الغريبة : موظفون وحكام في ولايات يجهلون تمام الجهل لغة أهلها وحاجاتهم ومتطلباتهم ، وتشاهد أكثر من هذا مسرحيات في منتهى الهزلية ، ذلك أن ثمة قضية من الترك تجري المرافعات أمامهم بلغة يجهلونها ، ومع ذلك يصدررون في النهاية أحكامهم وفق ما فهموه . فهل لنا أن نتجاسر على أن نوصي بالتلفت حولنا لترى ما عملته في هذا الشأن الدول المشابهة في هذا الوضع ؟ . . اننا اذا فعلنا ذلك نوصم بعبارات دسائس وانتهازيين ، (١) . .

وقد أخذ شكري غانم يعدد اللغات المستعملة في مجالس نواب بعض الدول على أنها رسمية فقال ان في النمسا ست لغات مقبولة بكونها رسمية وفي سويسرا ثلاثا وفي بلجيكا لغتين . ثم تعرض لصعوبة تعلم التركية ، كي يستطاع العربى اجادتها حتى يصبح موظفا ، وأشار الى أنه لابد من مضي ربع قرن حتى يمكن ايصال جيل من العرب يتقن التركية ، وانتهى الى أن معنى ذلك حرمان العرب طوال هذه المدة من المشاركة في حياة الدولة العامة (٢) .

(١) Correspondance d'Orient, 3ème Année, 15-6-1910, pp. 287-291.

(من خلال شكري غانم ردا على حملة جريدة طنين عليه)

(٢) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ١٧١ .

وتأكيدا لما ذكره شكري غانم عن خلل الأحكام التي تصدر عن القضاة الأتراك الذين تجرى المرافعات أمامهم بلغة يجهلون بها أسواق مثالين لذلك ، فقد جاء في جريدة « العصر الجديد » بدسحق أنه في أثناء إحدى المرافعات باللغة التركية استحال على المدعى والمدعى عليه والشهود الفهم والتفهم بها ، فاستدعى المترجمان لكي يكون وسيطا ، وأخذت الأسئلة والأجوبة تجتمع لدى المترجمان ، وبهذه الطريقة كان كثير من دقائق الدعوى تخفى على القضاة (١) .

كما جاء في جريدة « اقدام » من حديث بين مندوبها وبين مستشرق نمسوي ، ان هذا المستشرق شاهد بعينه وسمع بأذنه مرة شكاية لأحد اليمانيين ذكرها للوالى التركى بوساطة المترجم فعكسها المترجم عكسا حتى « جعل العنقلى عسلا » (٢) . وقد كان ذلك نتيجة طبيعية لتمسك الأتراك باللغة التركية كلغة رسمية فى الولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية مما أثار ثائرة الرعايا العرب ضد الأتراك واللغة التركية وجعلهم يتمسكون بلغتهم ويعملون على النهوض بكادهم العربية .

ومما تجدر الإشارة اليه أن الاتحاديين قد ضاقوا ذرعا بالصحافة العربية فى مصر وبجريدة « المؤيد » بصفة خاصة ، لأنها كانت تنتقد حكمهم وتفسح المجال واسعا لكتاب العرب الذين يهاجمون حكمهم ، وكذلك بمجلة « المنار » التى كان يصدرها الشيخ رشيد رضا والتى منعوا دخولها أراضى المملكة العثمانية أيضا ، إذ انقلب صاحبها عليهم بعد أن كان يثق بهم ويؤيدهم فى مطلع العهد الدستورى ، وبعد أن لمس استبدادهم وعدم إخلاصهم فى تطبيق الدستور ومعاملة العناصر بالديمقراطية .

وحاول الأتراك أن يجابها هذه الصحف العربية بصحف أخرى عربية الاسم والمظهر تركية التوجيه ، فاستعانوا ببعض رجالات العرب المعروفين مثل الشيخ عبد العزيز جاويش ، التونسى الأصل المصرى الإقامة ، الذى أعانوه بالمال ليصدر جريدة عربية باسم « الهلال العثمانى » ثم « الحق يعلو » واشتروا له مطبعة بمبلغ (١٥٠٠) ليرة عثمانية . وقد حملت عليه مجلة « المنار » وجريدة « المؤيد » حملات شعواء ، كما حملتا على الزعيم محمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى لتعاونهما مع الاتحاديين (٣) . على أن محمد فريد بك وعبد العزيز

(١) الأهرام : العدد ٩٦٠١ فى ١٣ من أكتوبر ١٩٠٩ .

(٢) رفيق (بك) العظيم : الجامعة العثمانية والعصبية التركية ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(٣) المنار : مجلد ١٦ ، ج ١ . فى ٨ من يناير ١٩١٣ .

المؤيد : العدد ٦٩٥٠ ، لى ٢ من أبريل ١٩١٣ .

جاويش كان يحركهما في هذا الاتجاه على عكس غيرهما ايمانها بفكرة الجامعة الاسلامية ووجوب مساندة الدولة العثمانية لتقف قوية منيعة الجانب ، لا تززعها الأعصار الداخلية . أما الخطر الأجنبي ودسائس الانجليز الذين كان الشعب العربى فى مصر حربا عليهم . وعلى الرغم من ذلك لم يتورع بعض الأعضاء الرسميين فى جمعية الاتحاد والترقى من القاء تصريحات ضد الحزب الوطنى المصرى كما فعل سليمان نظيف بك الاتحادى والى البصرة الذى عينه طلعت بك لهذه الولاية فور استلامه وزارة الداخلية ، مع من عينهم من الولاة الجدد ، اذ طعن فى هذا الحزب لاحدى الجرائد فى أثناء مروره فى مصر وهو فى طريقه الى مقر عمله الجديد . كما صرح هذا الاتحادى بتهديد للعرب عامة كقوله فى معرض الحديث عن الثورات المشتعلة فى الجزيرة العربية بأن الدولة مستعدة لسحق أولئك العرب بالقوة القاهرة ، فان لدينا سبعة فيالق من الابطال (١) . غير أن هذا التهديد وغيره كان من شأنه أن يزيد ثورة العرب اشتعالا ضد الأتراك على النحو الذى بدا واضحا فى بلاد اليمن فى ذلك الحين .

رابعاً : نضال الشعب اليمنى ضد الحكم

العثمانى فى مطلع العهد الدستورى

انفجار ثورة اليمن ضد الحكم العثمانى فى سنة ١٩١٠ :

نتج عن سياسة الحزم والعنف التى اتبعها طلعت بك الاتحادى المتطرف فى أثناء توليه وزارة الداخلية العثمانية ، وسحبها لمشروع اصلاحات اليمن أن أصبحت البلاد اليمنية مسرحاً لحروب وثورات عنيفة . وقد تزعم الامام يحيى الجهاد ضد الأتراك فى جبال اليمن وأصدر نداه للقبائل اليمنية بالانضمام اليه ، كما شاركه السيد محمد الاديسى فى محاربة الأتراك فى عسير واعلان الثورة عليهم وقد بدأ الثوار اليمنيون يفتكون بعساكر الأتراك فتكا ذريعاً بين الحديدية وصنعاء ، واستولوا على الأسلحة والمدافع والذخيرة التى كانت فى أيديهم وذلك ليتخلصوا من دفع الضرائب لحكومة الولاية ، ومن الادارة التركية على شكلها الراهن حينذاك ، وطالبوا بحكام وطنيين (٢) ، وبالحكم بموجب الشرع الاسلامى . وكان اليمنيون يهتمون بتطبيق الشريعة ويركزون عليها أهمية خاصة الى درجة أن المحاكم الحكومية الرسمية لم يكن

(١) الثار : مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، عدد يناير ١٩١٠ . ص ٩١٧ .

توفيق على برو : المصدر السابق . ص ١٧٦ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٥٦٦ فى ٢ من سبتمبر ١٩٠٩ .

يتقدم اليها أحد انما كان السكان يلجئون الى القضاء الذي كان الامام يقيمه هو بوساطة قضاة يعتمدون لذلك . وجدير بالذكر أن اليمنيين وحدهم بين العرب هم الذين لم يعترفوا لسلطين آل عثمان بخلافة المسلمين بدعوى أنها يجب ألا تكون الا لقرشى ، وأن أجدر من يتولاها هو الامام يحيى الذي ينتسب الى بيت النبوة ، وقد كان الخاتم الذي يستعمله الامام يحيى يحمل العبارات التالية : « السيد يحيى حميد الدين أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ، نصره الله (١) » ، دليلا على تمسكه بالخلافة ، وكان يختتم به مراسلاته الى أصدقائه وإلى بعض الصحف المصرية .

ولقد كانت صدور اليمنيين ممثلة بالنزعة الى الاستقلال والفخر بالجنسية ، وبالتفوق من نير الترك الذين كانوا يطلقون عليهم اسم « الروم » (٢) وان أبدى اليمنيون استعدادهم مرارا للاعتراف بالسلطان العثماني في حالة حصولهم على الامتيازات الخاصة لولايتهم . وكان الموقع الجغرافي لليمن مهيئا للشوار اليمنيين الحصول على السلام بأيسر سبيل عن طريق التهريب بحرا . وقد عبر عن ذلك كاتب انجليزى فى جريدة « التايمز » البريطانية بقوله ان الشوار اليمنيين « كانوا مسلحين ببنادق ماوزر من عيار ٧٤ شديدة الفتك ، وان السلاح فى الجزيرة العربية أرخص منه فى أوروبا ، وان السلاح والذخيرة متوفرة لديهم » (٣) .

وقد دارت المعارك الدامية بين الثوار اليمنيين والعساكر العثمانية وتفاقمت الأمور بحيث اضطرت الدولة أن تسحب جيوشا من البانيا كانت قد استقدمت معظمها أو ما يبلغ سبعة آلاف جندي منها من طرابلس الغرب لقمع ثورة الألبانيين (٤) . ونظرا لأن هذه النجدة لم تكف فان الدولة اضطرت الى استقدام البقية الباقية من جندها فى طرابلس الغرب ، ثم ضمت اليهم ثلاثة أفواج من الأستانة علاوة على الاحتياطي ، الذى دعت له للخدمة من ولاية اسكوب فى ألبانيا ، أى ما مجموعه (٣٥) طابورا أزمعت ارسالها الى اليمن (٥) . كما أن الاتحاديين لجأوا بالاضافة الى استخدام القوة - الى أسلوب الدسائس وإيقاع زعماء العرب بعضهم ببعض ، فكلقوا الشريف حسين أمير مكة الذى عينه الأتراك

(١) المؤيد : العدد ٥٧٢٧ فى ٢٩ من مارس ١٩٠٩ . النار : مجلد ١٥ ، ج ٢ ، فى ١٨ من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٥٤ (من حديث صحفى عن صليح اليمن للاميرلاى احسان بك رئيس اركان حرب فيلق اليمن) .

(٢) الامرام : العدد ٩٦٥٩ فى ٦ من سبتمبر ١٩١٢ .
Correspondance d'Orient, 4ème Année, 15-1-1911, p. 155.

(٣) النار : مجلد ١٥ ، ج ٢ ، فى ١٨ من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٤) Revue du Monde Musulman, V. XXI, Décembre 1912, p. 187.

(٥) Correspondance d'Orient, 4ème Année, 1-2-1911, p. 135.

في سنة ١٩٠٨ م بالسير مع عشائره في جهتين : الأولى نحو نجد لقصال ابن السعود وارجامه على طاعة السلطان العثماني ، والثانية في اتجاه العسير لقتال السيد محمد الادريسي حليف الامام يحيى . وكان ابن السعود في ذلك الوقت قد قام بمعدة حركات مربية في المنطقة منذ شهر مارس ١٩٠٩ م ، اذ بلغ الدولة انه قام على رأس أربعين ألفا من اليسدو المسلحين يحرص العرب على الثورة وعدم دفع الضرائب (١) ، وأثيرت القضية في مجلس المبعوثان فبادر عبد العزيز بن سعود الى اعلام وكيله في المدينة المنورة يبين له ان ما قام به من حركات ليست الا مسائل قبلية بينه وبين بعض القبائل ، ثم ابلغ الدولة ما يطمئنها ، معلنا اخلاصه لها هو وجيشه وأنه رهن أوامرها (٢) .

وهكذا وجدت حكومة الاتحاديين نفسها في النصف الثاني من عام ١٩٠٩ م ، والنصف الأول من عام ١٩١٠ م ، أمام ثورات ضارية نشبت في كل مكان من الولايات (الآسيوية - العربية - والأوروبية - الألبانية) ، بحيث أرسلت الى البانيا القائد جاويد باشا على رأس حملة كبيرة ، والفريق ناظم باشا الى العراق ، واللواء سامي باشا الفاروقي الى حوران ، أما بالنسبة لليمن فقد قررت الدولة ارسال عزت باشا الأرناؤوطي اليها ثم أوقفت ارساله ، وأخيرا عادت وقررت ارسال الفريق محمد علي باشا واليا جديدا لليمن وقومندانها للفيلق السابع لاختضاع الامام يحيى وزميله محمد الادريسي ، والقيام بالاصلاحيات الواجب ادخالها في تلك البلاد وفي الفيلق ، وقد خول صلاحيات واسعة في العزل والتعيين ، فاختر عددًا من الضباط البارعين ليرافقوه (٣) .

وقد وصل الوالي الجديد محمد علي باشا الى اليمن في مايو ١٩١٠ م (١٢ من جمادى الأولى ١٣٢٨ هـ) (٤) في الوقت الذي تجددت فيه الاضطرابات والفوضى بعنف وقسوة . ومحمد علي هذا باعتباره أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تمثل أفكار الاتحاديين العنصرية وسياستهم المركزية المتطرفة كان يؤمن بسياسة خاصة في الحكم تقوم على العنف والشدّة في قمع كل اضطراب يحدث في اليمن ، والقضاء معنويا وماديا على نفوذ الامام يحيى ومحمد الادريسي واستقرار الأمور في البلاد مهما كلفهم ذلك ، وعليه أخيرا أن يقوم ببعض الاصلاحات الضرورية اذا سمحت له الظروف بذلك . وقد وضعت سياسة محمد علي باشا هذه تدريجيا عقب وصوله الى اليمن ، فقد مال الى استخدام العنف والشدّة ، وبالح في الشك والارتياب وايداع كل من اشتبه

-
- (١) الامرام : العدد ٩٤٢٥ في ١٨ من مارس ١٩٠٩ ، ٩٤٢٠ في ٢٤ من مارس ١٩٠٩ .
(٢) الامرام : العدد ٩٤٩٨ في ١٥ من يونيو ١٩٠٩ ، ٩٦٧٨ في ١٥ من يناير ١٩١٠ .
(٣) الامرام : العدد ٩٧٧٠ في ٦ من مايو ١٩١٠ .
(٤) الواسعي : العدد السابق ، ط ٢ ، ص ٣١٤ .

في تصرفاته المعادية في السجن . وكان يهدف من ذلك بطبيعة الحال الى اشاعة الخوف والرهيبة لدى اليمنيين ليضمن استسلامهم للادارة العثمانية ، وقد أوضح الواسعي معالم السياسة التي اتبعها الوالي العثماني محمد علي باشا في اليمن فقال : « وكان فكره ألا يصلح اليمن الا الشدة والقسوة فما زال يحبس هذا ويضرب هذا من دون سبب مع تسليمهم (اليمنيين) لحقوق الدولة ، وخضوعهم للأوامر والنواهي ، ورجع الى ما كان عليه الوالي فيضي باشا في حبس من كان بينه وبين الامام علاقة ولو ادعاء بلا صحة ، وفرج بعض المأمورين (الأتراك) بهذا للسعي لمن بينهم وبينه أدنى خصومة ، القوا الى الوالي هذه الفكرة أن هذا الشخص يحب الامام يحيى فعند ذلك يؤتى بذلك الشخص ويضرب ثم يحبس ، وكانت هذه الدعوى مصدقة من دون بينة بل قولاً كذباً . فلما كثر الظلم والفساد ، وحصل لأهل اليمن الجور والاضطهاد قام الامام المتوكل على الله رب العالمين الامام يحيى أيده الله وبث القبائل في جميع مراكز اليمن ، فقام (فقامت) القبائل محاصرين لجميع مراكز اليمن صنعاء وغيرها حصاراً شديداً ، وما زال الوالي في صنعاء يخيف الناس ويمنعهم من الخروج وشدد عليهم وأغلق أبواب المدينة وأمر البوليس يدورون في الأزقة . واذا وجدوا شخصين يتكلمان أو يمشيان مما ضربا وحبساً ، واذا وجد البوليس في الليل مكاناً مرتفعاً مضيقاً بالمصباح في أحد البيوت هجموا على صاحب البيت وضربوه وحبسوه ، يزعم الوالي أنهم في الليل يشيرون للمحاصرين بالهجوم على المدينة . وما زال الناس في الخوف والوجل من الوالي هذا كله سوى ما الناس فيه من المحاصرة والضيق وانقطاع الطعام عنهم وسائر المحتاجات وامتلاء السجن محابيس ظلماً ، وأراد الوالي من جرأته أن يعلم خمسين رجلاً من أهل صنعاء من سادات وعلماء وتجار ، وختم تصديقاً له بعض المأمورين الا نائب المحكمة الشرعية العالم الفاضل خليل أسعد أنهى قلم يساعده على هذه « الرزية » وقال : « لم ترض ذمتي بأهراق دم مسلم واحد دون حكم شرعي » (١) .

واذا تساءلنا عن الأسباب التي أدت الى تجدد اضطراب الأمور في اليمن وعودة القوضى اليها بعد الهدوء النسبي الذي نعمت به في عهد الوالي حسين تحسين باشا ، بل نعمت به أيضاً معظم بلدان الامبراطورية العثمانية وخاصة البلاد العربية في مطلع العهد الدستوري نتيجة لاعلان الدستور ومحاولة الالتقاء بعناصر الامبراطورية لحل المشكلات المعلقة ، فإن الاجابة تتمثل في تسلط أفكار المركزية ، والتتريك ، والقهر والاضطهاد قبل الاصلاح على عقلية الاتحاديين تسلطاً كائناً ما طبع سلوكهم السياسي وأعمالهم العسكرية والادارية . كما أن العامل الدولي لعب دوراً هاماً في تشجيعهم على اعتناق هذه الأفكار

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢ ، ص ٣١٤ - ٣١٥ .

ووضعها موضع التنفيذ ، إذ كانت الهزائم السياسية والحربية التي أصابت
الامبراطورية في هذه الفترة في ولاياتها الأوروبية ، ثم قيام العلاقات الألمانية
العثمانية السلمية ، وتغلغل ألمانيا في السياسة والادارة العثمانية من العوامل
التي أوحى الى رجال الآستانة وأقنعتهم بأن قوتهم وسر بقضاء امبراطوريتهم
احكام سيطرتهم على الولايات العربية ومن بينها اليمن فعملوا على اخماد كل
ثورة ، والقضاء على كل مناصرة أو تمرد (١) . ويؤكد هذا الرأي ما نقلته
الأهرام عن جريدة « الديلي ميل » من مقال كتبه « وليم مكسويل » عن بلاد
العرب جاء فيه « والسبب في هذه الثورة الأخيرة (في اليمن) بسيط . فان
الجنرال فون درجولتز (٢) ولم يكن أول الذين أوضحوا السبب وأشاروا على
الترك بأن قوتهم الحقيقية هي في آسيا الصغرى وبلاد العرب أكثر مما هي
في أوروبا » (٣) .

على أن الصراع بين العناصر المحلية في اليمن وعسير التي تزعمها الامام
يحيى والادريسي وبين الوالي العثماني محمد علي باشا قد تدرج من التراشق
بالتهم ثم تحول تدريجيا الى نشوب المعارك العنيفة التي خسر فيها الجانبان
كثيرا من الأموال والأرواح . وقد بدأ الوالي يتهم الامام الادريسي بالخروج على
الدولة وبالتمرد على الدين الاسلامي نفسه . بينما كان الامام والادريسي يتهمان
الدولة بعدم وفائها بالعهد الكثيرة التي أخذتها على نفسها ، ويشكوان دائما
ظلم الوالي العثماني وفساد الموظفين الترك . ودليلنا على ذلك ما جاء بالخطاب
الوارد من صنعاء الى أحد التجار اليمنيين في مصر ونشرته « المؤيد » : « ان
الوالي اشاع أنه أرسل الكتيب الى الامام يأمره فيها بجمع السلاح من قومه
وارسالة الى صنعاء والا اعتبره خارجا على الدولة العلية وجرده عليه حملة تسحقه
سحقا » (٤) . كما جاء في مقال طويل كتبه « الطان » الفرنسية في عددها
الصادر في ٢٤ من يناير ١٩١١ م ونقلته عنها « المؤيد » : « ان السلطان أبلغ
الصحف تأكيد في بدء الاصلاحات وذكر أن الامام يحيى والسيد الادريسي
قد مالا الى العصيان على الرغم من دلائل الرغبة للاصلاح من جانب
الحكومة » (٥) .

على أن الامام يحيى والادريسي لم يكونا متصلبين في آرائهما أو راغبين

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٢) (الجنرال فون درجولتز كان يدرب الجيش العثماني الحديث حينذاك) .

(٣) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ في ٦ من ديسمبر ١٩١١ (الاثنين ٧ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص ٤٠ .

(٤) المؤيد : العدد ٦٢٦٩ ، السبت ٢١ من يناير ١٩١١ (٢٠ من محرم ١٣٢٩ هـ) ، ص ٤٠ .

(٥) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ ، الاثنين ٦ من ديسمبر ١٩١١ (٧ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص ٤٠ .

في مقاطعة الدولة على خط مستقيم ، بل كانا مستعدين للمصافحة والصلح إذا توافر حسن النية لدى المسئولين العثمانيين ، واعترفت الدولة لكل منهما بوضعه الخاص في منطقته . غير أن أهل الدس والوقية كانوا يلعبون دورهم في تعزيز الجو بين الأتراك واليمنيين (١) ، مما أدى الى تجدد الصراع الدموي العنيف بين الجانبين بعد فترة الهدوء النسبي التي صاحبت بداية العهد الدستوري . ويؤيد هذا الرأي ما ورد برسالة أرسلها الامام يحيى الى أحد علماء الآستانة ممن انبروا يكيلون للامام التهم ويسبون مذهب الزيدية فتصدى الامام للإجابة عليه قائلا : « .. أما مسلكنا فهو السعى لإعلان كلمة الله . والعمل بما في كتاب الله وسنة رسوله ، ونصرة الضعيف ، وإغاثة اللهيء . والأخذ على يد الظالم .. وقد علم هذا اخوان الدين وجماعة الموحدين ، كما علموا بالتبعية كذب ما ينسب إلينا من الرفض والخروج والبغى والعدوان ، وأنه اعتدى علينا وبني علينا فخرت بغير حق ديارنا ، وقتلت ظلما وعدوانا رجالنا . وانتهت بأيدي الجور أموالنا ، واغتصبت حقوقنا ، وقد وقف كثير من علماء الأمصار على كتب مذهبنا في الأصول والفروع ، فتيقنوا افتراء الطاعنين في مذهبنا ، وأمرهم الى الله هو أعلم بمن ضل عن سبيله » . ثم يشير الامام يحيى الى موقف الدولة العثمانية : وتمسكها باستعمال أساليب العنف ضد اليمنيين فيقول انها : « لا ترسل لهم الا آلات الحرب والجنود التي تخمل راية الموت والدمار » . ويستطرد الامام يحيى مبرئا نفسه من التهم التي توجه اليه ومدافعا عن منهجه فيقول : « .. على أنه لا ذنب لنا الا ما نيينه من وجوب اتباع الشريعة ، وندعوا اليه من السلوك في مناهجها الوسيعة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .. » . ويختتم الامام يحيى رسالته بتوضيح محاولاته السلمية لعقد الصلح مع الدولة العثمانية وعرض قضية بلاده أمام الباب العالي ، ولكن دون جدوى غير أنه يؤكد في نهاية خطابه أن المسلمين أجرة ، ويجب عليهم أن يتحملوا ويتأزروا (٢) .

كما أن الادريسي أوضح — في إحدى الرسائل التي بعث بها الى أحسنه أصدقائه في مصر — تفاصيل قضيته مع الدولة وتطور أحداثها . وذكر أن الدولة العثمانية تقضت عهودها نتيجة لعدم ثبات موقفها من القضية العربية بوجه عام ولهذا أعلن ثورته من جديد عليها وبرأ نفسه من اتهامها له بالتمرد وبتعريض بلاده لسيطرة النفوذ الأجنبي . وقد أشار الادريسي الى فترة الصلح والتوافق بينه وبين الدولة عندما كان سعيد باشا متصرفا على عسير وأن الدولة تبكنت في ظل الهدوء والسلام النسبي في أثنائها من جباية الضرائب ومد أسلاك البرق بين المراكز المختلفة وإنشاء المحطات التلفرافية . وذكر الادريسي أنه عمل على

(١) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .

(٢) المؤيد : المجلد ٦٢٨٩ ، الاثنين ١٣ من فبراير ١٩١١ (١٤ من صفر ١٣٢٩) ، ص ١ .

تهدة القبائل وساعد الدولة في تنفيذ أوامرها بما له من نفوذ وتأثير وسلطان وأوضح الادريسي أن سعيد باشا كان يسنه دائما على لسان الباب العالي بالإصلاح والاعتراف بوضعه الخاص في عسير حتى عزل سعيد باشا وعين بدلا منه سليمان باشا ، « . الذي غير طريقة المصالحة واتبع طريقة العنف ، وعدم ملاحظة عادات البسلاد ولفتها » ، وأنكر على الأهالي ما سبق أن وعدهم به سعيد باشا عندما سعى مأجورو السوء للافساد والوقية بين الجانبين ، فتغيرت سياسة الدولة وحولت مكاتب التلغراف الى « قشلاقات عساكر » بدلا من كونها مكاتب للموظفين . وقد أبرز الادريسي خطورة ذلك لوقوع المكاتب بين الأهالي وداخل جماعاتهم ، فكانت فرق الجنود تخرج الى القرى وتحرقها وتؤذي الأهالي بالضرب والسجن ، لهذا تمرد الأهالي اليمنيون الذين ألفوا الحرب بطبيعتهم القبلية ضد الأتراك العثمانيين حفاظا على حريتهم ودرءا لهذا العدوان الفاشم . وهكذا تتفاقم الأمور « وتحشد القوات من ناحية الدولة ، ورجال القبائل من ناحية أخرى لتصبح حركة » ، وذكر الادريسي أن من العوامل التي أدت الى ثورة اليمنيين ضد الأتراك فداحة ما تفرضه الإدارة العثمانية من ضرائب وعلم علامتها لحالة البلاد . واختتم رسالته بتأكيد مقدرة اليمنيين على حماية أنفسهم وعدم تأثرهم بأي نفوذ أجنبي بقوله : « ان البلد الذي لم يألفوا الترك لما يرونه من ضعف الدين في بعضهم ، كيف يمكن أن يألفوا الفرنج وهم على غير دينهم » (١) .

كما سبق أن أشار الادريسي الى ذلك أيضا في كتاب آخر أرسله الى صديق له في القاهرة ونشرته جريدة الأهرام في ٢٤ من مايو ١٩١٠ . ففي هذا الكتاب لا يبدو تحذير الادريسي للدولة من خطر استنفادها لجميع قواها في الجزيرة العربية ، بينما تراقب الموقف قوى أخرى غير الترك والعرب للوثوب على ممالكها . كما أظهر الادريسي عدم ارتياحه لمبعوثي اليمن والحجاز والوالي حسين تحسين باشا الذي صار سببا في هذه الفتنة حتى انها لم تسكن نوعا ما الا بعد عزله . واستشهد الادريسي على اخلاصه للدولة مستندا الى كتاب صدر من رئيس أركان حرب جيش اليمن ونشر في « الأهرام » وفي جرائد الأستانة ، اتهم فيه رئيس الأركان أهل الأغراض والمصالح الخاصة ونوه بجهود الادريسي ومساعاه الجاد لوضع حد للفساد غير منه على الدين (٢) . كما أبدى الادريسي استعدادا للاتفاق على شروط الصلح مع ممثلي الدولة العثمانية .

ولقد شارك الامام يحيى زميله الادريسي في الاعراب عن رغبته في الاتفاق

(١) المؤيد : العدد ٦٣٢٤ ، الاثنين في ٢٧ من مارس ١٩١١ (٢٦ من ربيع الاول ١٣٢٩) .

ص ٢ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٧٨٥ في ٢٤ من مايو ١٩١٠ (من نصوص الكتابين المتروكتين) .

على شروط الصلح مع الدولة وضرورة التصافى معها وتدعيم قواعد السلم والوفاق وإزالة سوء التفاهم ، كما يبدو ذلك من خطاب بعث به الامام يحيى الى الادريسي ونشرته جريدة « الأهرام » فى ٢٧ من مايو ١٩١٠ . وقد اختتم الامام يحيى خطابه هذا بحمد الله أن الحكومة العثمانية قد وفقت فى ذلك الوقت الى « حسن المسالك » واستعمال أسباب المصالحة « (١) » .

وإذا كان يتضح من كل هذا أن جميع الأطراف المعنية راغبة فى الصلح لأسباب مختلفة تخص كلا منهم ، فإن الشك والريبة والتوجس كانت تسيطر على أفكار كل طرف إزاء الآخر ، ويبدو ذلك من كتاب مرسل من قبل الادريسي الى الامام يحيى فى سنة ١٩١٢ م ذكر فيه أن طلب الترك للمصافاة والصلح معه لم يكن الا خديعة لكي يعطيهم طريقا يملكون بها من الساحل الى اليمن ، وأن الاتحاديين يريدون أن يجعلوا منه تابعا لامارة مكة (٢) .

على أن التفكير فى الصلح بالنسبة للأتراك كان مقرونا بمحافظتهم على مصالحهم الخاصة فى اليمن بما لا يمس مركزهم العام فى الامبراطورية العثمانية وخارجها ، وكانت رغبتهم الملحة فى الانخضاع التام للحركات الثورية تطفى على تفكيرهم فى عقد الصلح كوسيلة لاقرار الأمور فى اليمن ، لهذا كانت الحكومة العثمانية تتبع وسائل ملتوية من حرب ومهاجمة الى سلام ومراوغة ، دون أن تستجيب فى النهاية لمطالب اليمنيين . وقد نقلت « المؤيد » نصيحة صادرة عن جريدة « جون ترك » الى حكومتها العثمانية لمحاولة الوصول الى نقطة التقاء مع المطالب اليمنية حفاظا على النفوذ العثماني فى اليمن . والجريدة التركية تعبر بذلك عن موقف الراى العام العثماني أو جانب منه على الأقل إزاء القضية اليمنية ، فقالت الجريدة العثمانية : « .. ان الحكومة اذا دامت على اصرارها ، وعدم اجابتها لمطلب الامام فانها لا شك تكون قد أضاعت كل نفوذها .. وعلى كل فعواقب الأحوال وخيمة لأن أكثر موظفى الحكومة هناك غير أكفاء فهم لا يزالون يسيئون استعمال وظائفهم .. » (٣) كما صرح أيضا أحد المبعوثين فى الاستانة لمحرر جريدة أجنبية بأن أهم أسباب ثورة اليمنيين ضد الأتراك هو صدور وعود كثيرة من الحكومة العثمانية لليمنيين دون أن تحقق الدولة أيا من هذه الوعود (٤) .

(١) الأهرام : العدد ٩٧٨٨ فى ٢٧ من مايو ١٩١٠ (من مجموع كتاب الامام يحيى) .

(٢) أسعد داهر : ثورة العرب ، ص ١١٧ (من كتاب الادريسي الى الامام يحيى) .

(٣) المؤيد : العدد ٦٢٥٩ فى ٨ من يناير ١٩١١ (٧ محرم ١٣٢٩ هـ) ، ص ١ .

(٤) المؤيد : العدد ٦٢٩٠ فى ١٤ من فبراير ١٩١١ (١٥ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص ١ .

«وقف الراى العام اليمنى والعربى والأجنبى من قضية اليمن فى العهد الدستورى العثمانى :

أما الراى العام اليمنى فقد عبر عن موقفه ازاء قضية بلاده التى جاهد من أجلها بمختلف الطرق والوسائل الممكنة . فقد تناول القضية بالبحث والمناقشة والاعلام كثير من الكتاب والمتحدثين اليمينيين ، بعضهم من رجال الامام يحيى أو الادريسى ، أو من الطبقة التى كانت تطمح فى الحكم فى ظل الهدوء والسلام وفى نطاق الاستقلال الداخلى تحت السيادة العثمانية ، أو من رجال القبائل التى تمسكت بالاستقلالية حفاظا على مذاهبها المختلفة ومصالحها الخاصة . وفى مقال لعبد المحسن الحسينى الرصاصى اليمنى المقيم بمصر فى ذلك الوقت نشرته جريدة « المؤيد » ردا على مقال آخر نشرته جريدة « العلم » التى رفضت نشر مقاله لديها — دافع فيه عن الامام يحيى ضد ما اتهمته به « العلم » من الخروج والعصبية الجاهلية — فقال فى نهايته : « نحن كتبنا غير مرة فى مسألة اليمن واقترحنا على دولتنا العلية حفظها لله من كيد الأعداء بمعانيته الربانية أنها لو جعلت ولاية اليمن تحت أحكام الامام كما سبق — والقوة العثمانية تكون منفذة لأحكام الامام الشرعية ، ويكون مركزها الحديدية ، وبهذه الطريقة تضارع ولاية اليمن ولاية الحجاز فى السلطة والقوة ، وبهذا تنحسم الاشتكالات وتحافظ على هذين العضوين المهابين فى الاسلام ، الترك والعرب ، وتستغل باسترجاع ملحقاتها بقوة الرجال من الترك والعرب فتعز وتترقى ، وذلك لا يكون الا بجمع كلمة الأمة ولم شعئها ، أو ألا تشغل مركزها وكتابها الحريصين عليها بمسألة اليمانيين المساكين المسترحمين خليفتهم ورجال الدستور العادلين .. (١) » .

كما وردت لجريدة « المؤيد » المصرية خطابات كثيرة من أهالى عمان يشكون فيها من اهمال الدولة العثمانية لشئون بلادهم ، وتقاعسها عن حمايتهم ضد العدوان البريطانى على سواحل عمان . فكتبت الجريدة مقالا قارنت فيه بين سياسة الدولة العثمانية وسياسة بريطانيا فى الجزيرة العربية ، وأوضحت موقف الحكومة العثمانية المضطرب المتناقض فى هذه الجهات ، وذكرت بأن المسئولين فى الدولة لا يرسلون العرب الا السيف والنار لاختضاعهم بدلا من أن يقدموا لهم يد المعونة والمساعدة المادية والمعنوية . وقالت المؤيد : « أما القائمون بإدارة الدولة العلية فى هذه الأيام فانهم — ساء بهم الله — لا يسمعون عن العرب الا كلمة السوء فتراهم اذا أرسل لهم امام اليمن مثلا وقد لا يتفاهم معهم ويناقشهم فى الحل المعقول الذى يمكن أن ينفع المسألة اليمنية يضعون أصابعهم فى آذانهم ويتملقونه بالكلام الفارغ الى أن يعييه الانتظار فيقفل راجعا

(١) المؤيد : العدد ٦٢٧٤ فى ٢٦ من يناير ١٩١١ (٢٥ من محرم ١٣٢٩ هـ) ، ص ١ .

من حيث أنى . وإذا كثر الضغط وسامت الإدارة فى أرض الجزيرة وتهددت إلى اليمن أمامها لجميع السلاح من قبائله التى لم تظا الدولة أرضهم فى زمن من الأزمان ، عندئذ تصل كلمة السوء عن العرب إلى آذان الدولة على أجنحة البرق، فتجيش الجيوش من العثمانيين لآبادة إخوانهم فى الوطن والدين كما فعلت فى هذه الأيام ، إذ جهزت عشرين طابورا ، وستتبعها بثلاثين أخرى متفق عليها - من المال الذى رهننت مستقبل الدولة عند استقراضه . . . فانظر سامحهم الله . . . وكيف لا يحسنون استعمال رابطة الوطن ورابطة الدين التى بين جزيرة العرب، وبين الآستانة ، وكيف يعملون على إمامة ذلك الحب الذى تأصل فى قلوب الأمة العربية تحوهم ويقطعون أوصاله من حيث لا يشعرون . هذا فى الوقت الذى تستميلهم البوارج الانجليزية (المقصود هنا أهل عمان) باللين والحيلة والهدايا لقبول راية ترفع أو يريد يؤسس فلا يقبلون فتسلط نارها الحامية على ثغورهم من غير حق » (١) .

كما وردت لعبد المحسن الحسينى الرصاصى اليمنى بمصر السابق ذكره رسالة وجهها عبد الله يحيى البدرى من بلاد حاشد باليمن إلى علماء المسلمين مؤرخة فى (٢٨ من ذى الحجة ١٣٢٨ هـ) يناير سنة ١٩١٠ م . وقد شرح لهم فيها قضية اليمن واستتحت الهمم للدفاع عنها ودعا علماء المسلمين إلى « الوساطة بين السلطان وبين هذين الرجلين » ويقصد بهما الامام يحيى والادريسى بطبيعة الحال (٢) .

ولم يقتصر بحث القضية اليمنية والادلاء بالرأى عنها على اليمنيين والعرب من جهة والأتراك العثمانيين من جهة أخرى فحسب ، بل أن الأجانب هم الآخرون اهتموا اهتماما كبيرا بمصير الامبراطورية العثمانية وبدقائق أحداث الولايات التابعة لها ومن بينها اليمن بطبيعة الحال . وكان هذا الاهتمام من الأجانب تحفزا لآلتهاام أجزاء من الامبراطورية العجوز أو (الرجل المريض) على حد تعبيرهم من ناحية ، وتحفزا من كل منهم أمام الآخر للمحافظة على التوازن الدولى من ناحية أخرى . وكانت إنجلترا فى أثناء القرن التاسع عشر ومطلع القرن الحالى من أكبر الدول اهتماما بالجزيرة العربية ، وفضلا عما كانت تسيطر عليه من أجزاء الجزيرة بواسطة الاحتلال الفعلى أو المعاهدات والاتفاقيات فى تلك الفترة ، فإنها كانت تحزص على بسط نفوذها وسيادتها على أجزاء أخرى . وسوف أعرض فيما يلى مثالين لآراء الأجانب حول قضية اليمن يوضحان إلى حد ما وجهة نظر الراى العام الأجنبى إزاء هذه القضية .

(١) المزيد : العدد ٦٢٧٣ فى الأدباء ٢٥ من يناير ١٩١١ (٢٤ من محرم ١٣٢٩ هـ) ص ١١٠

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

فقد نقلت « المؤيد » عن جريدة « الطان » الفرنسية في عددها الصادر في ٢٤ من يناير سنة ١٩١١ م رأى أحد الأساتذة بجامعة فيينا وهو من المهتمين بالمسائل العربية ، ان الامام يحيى صاحب النفوذ العظيم في البلاد الجنوبية تحت أمره على الأقل ٥٠٠٠٠ رجل وأن السيد الادريسي جمع في أول يناير (١٩١١ م) ٤٠٠٠٠ من الفرسان ، وأن جميع هؤلاء الرجال مسلحون بالبنادق الحديثة بالرغم من المجهودات التي تتخذها الحكومة في السهر على منع تهريب الأسلحة . وقد وهنت عزيمة الدولة نظرا لشدة بأس العرب وصعوبة بلادهم ، وأن الجنود التركية تفر من الحرب فرقا فرقا ، وأن تلك الفرق الفارة يتراوح عدد أفرادها بين العشرين والخمسين تاركين سسلاحهم وذخائرهم الحربية للشائرين » (١) . كما نقلت « المؤيد » أيضا ما كتبه « السير وليم مكسويل » عن بلاد العرب في « الدلي ميل » حيث قال عن اليمن : « .. وبسبب خصوبة أرضها تختلف أخلاق أهلها عن أهالي باقي بلاد العرب فأنهم سكنوا الدور .. وهم يحقدون على ساداتهم الأتراك الذين لم يأتوا الى اليمن للعمل لما فيه فائدتهم ونفعهم ، ولكن لاستنزاف ما في أيديهم . واليمنى ككل عربى يخفى في نفسه احتقاره للتركي ، وينظر اليه كالهمجى حيث جرد بلاده من مدنياتها ، وإذا جلست الى جانب اليمنى يذكر لك عن بلاد العرب أنها كانت مركزا للعلوم ، والمعارف كما هي اليوم للدين .. وقد جرى أكثر من جيلين وهما في تنازع وما سمعت أوروبا بأعمالهما الا همسا ، ولم تحول نظرهما التفاتا حتى في هذا الوقت الذى أرسلت فيه الحكومة العثمانية ثلاثين طابورا وتتساوم فيه مع ألمانيا على أجرة نقله » (٢) .

وعلى الرغم من المبالغة في حقيقة العدد الذى ورد في المقال الأول من جنود كل من الامام يحيى والادريسي ، ثم المبالغة والتعميم في وصف مشاعر العرب نحو الأتراك العثمانيين في المقال الثانى ، فإن هذين المقالين يعبران عن رأى العام الأجنبى في قضية اليمن ويوضحان جوانب عديدة من أحداث اليمن في أثناء هذه الفترة (٣) .

وجدير بالملاحظة أن الصحافة المصرية كانت برآة انعكست فيها أحداث اليمن ، وقامت بدور هام وخطير في الاعلام بقضيته ، كما فتحت صفحاتها لنشر مقالات ورسائل العرب بصفة عامة واليمنيين بصفة خاصة ، بل ترجمت ونشرت

(١) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ ، الاثنين ٦ من فبراير ١٩١١ (٧ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص ٤ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ ، الاثنين ٦ من فبراير ١٩١١ (٧ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص ٤ .

(٣) السيد مصطفى سالم : المصنن السابق ، ص ١٠٥ .

ويتضح من هذا العرض لمساعي الشريف حسين الدور الذي قام به للتقريب بين الجانبين العثماني واليماني لعقد الصلح بينهما . فقد استعمل الشريف حسين مع الامام يحيى أسلوب الترهيب عندما ذكره بضخامة القوات التركية ومناعتها ، كما استعمل معه أسلوب الترغيب عندما ذكره برسائله الدينية السامية وبأهمية الوحدة الاسلامية وضرورتها (١) .

أما العامل الثاني الذي كان ذا أثر فعال في الاسراع بعقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى في سنة ١٩١١ الى جانب تدخل المعنيين بالأمر للوساطة بين الجانبين ، هو هجوم ايطاليا على طرابلس الغرب بعد أن ضربتها بالقنابل من البحر وأنزلت جنودها الى الشاطئ في صباح اليوم الأول من أكتوبر سنة ١٩١١ م ، ثم احتلت معظم مدنها في خلال عشرين يوما . وكانت طرابلس الغرب ولاية عثمانية نائية محصورة بين مصر المحتلة من الانجليز وبين تونس المحتلة من الفرنسيين في ذلك الوقت ، بينما كانت المواصلات بينها وبين سائر اقسام الممالك العثمانية لا تتم الا بالطرق البحرية الطويلة والمكلفة ، ولم تكن الدولة قد استطاعت أن تؤسس خطا ملاحيا واحدا يضمن هذه المواصلات ولو في الشهر مرة واحدة . وكانت ايطاليا تطمح في امتلاك واستعمار طرابلس الغرب منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، غير أنها كانت تخشى تدخل الدول الأوروبية لمنعها عن تحقيق غايتها . وأخيرا استطاعت ايطاليا بواسطة عقد بعض الاتفاقيات مع هذه الدول أن تحصل على الاعتراف بحقها في طرابلس من بريطانيا مقابل مصر ، ومن فرنسا مقابل مراكش ، ومن روسيا مقابل المضايق ، كما حصلت على الاعتراف من ألمانيا والنمسا دون تعويض معين ، ولكنه في نطاق اتفاق عام ، يشمل جميع العلاقات الخارجية الأساسية . بل ان طائفة من هذه الاتفاقيات ضمنت لها التأييد والمساعدة عند الاقتضاء (٢) . كما سعت ايطاليا من جهة أخرى الى بسط نفوذها على تلك البلاد عن طريق توسيع العلاقات التجارية معها ، وانشاء المؤسسات الاقتصادية والثقافية فيها . وكانت القوة العثمانية المربطة في طرابلس الغرب عبارة عن بضعة آلاف من الجنود العثمانيين ، بل ان بعض الكتاب يقولون انها كانت أقل من ثلاثة آلاف . ذلك لأن الحكومة كانت قد سحبت قسما من القوات العسكرية المخصصة لتلك الولاية ، وأرسلتها الى اليمن ، بغية محاربة الامام يحيى وارغامه على الاستسلام . وهكذا كان الجيش المربط في الولاية قليل العدد وقليل العتاد ، وما كان في

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٧٣ .

(٢) ساطع الجبوري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٢ ، ص ١٧٧ .

امكان الدولة أن ترسل اليها قوة عسكرية جديدة ، لحرمانها من أسطول يستحق الذكر ، فوُضعت طرابلس الغرب فريسة في يد إيطاليا (١) .

ومن الملاحظ أن الدول الأوروبية تطبقا لخططها الاستعمارية في مؤتمر برلين الذي عقد في سنة ١٨٧٨ والتي كانت تهدف منها الى تقسيم أملاك « الرجل المريض » فيما بينها ، لم تثر الاحتجاجات التقليدية ضد إيطاليا عند هجومها على طرابلس الغرب في سنة ١٩١١ ، كالمحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية او المحافظة على توازن القوى الدولية وغيرها ، بل ان إيطاليا ضمنت الى جانبها موقف هذه الدول الأوروبية بناء على الاتفاقات التي سبق الاشارة اليها . وقد أوضحت جريدة « اللواء » المصرية هذا السكوت غير الحيادي من جانب الانجليز على أعمال إيطاليا الحربية بطرابلس الغرب بقولها انه « في أثناء الحرب الطرابلسية ، وكانت إنجلترا تحتل مصر ، أعلنت إنجلترا أن مصر تبقى على الحياد » . وكانت إنجلترا تقصد من ذلك أن تحول دون اختراق الترك للأراضي المصرية للوصول الى طرابلس حتى تؤمن جانب الطليان من ناحية مصر . وقد حدث ذلك في الوقت الذي كان الانجليز في أثناءه « يسمحون للطليان بشراء الجمال من عدن على يد وكيل لهم فيها » وهذا الوكيل يبتاع الجمال من العرب ، دون أن يعلم العرب الى أين ترسل تلك الجمال ، وكانت الحكومة المحلية في عدن تفرض النظر عن شراء الطليان الجمال ، وتأذن لهم بشحنها . فهل يعد هذا خرقا للحياد أم لا ؟ وهل يصح أن يضيق الخناق على العثمانيين في مصر لحفظ الحياد ؟ ثم تسكت الحكومة الانجليزية عن اختراق الطليان للحياد في عدن « (٢) » . وعلى أية حال فقد كان اتفاق الدول الأوروبية على تقسيم أملاك الدولة العثمانية فيما بينها من العوامل التي لم تساعد الأتراك على انقاذ مركزهم في طرابلس الغرب .

وقد أدى انهزام الجيوش العثمانية في طرابلس الغرب ووقوعها في أيدي الايطاليين الى زيادة نفمة العرب على الحكومة العثمانية . وتقدم نواب طرابلس الى « مجلس المبعوثان » بتقرير مفصل ذكروا فيه براهين عديدة على تهاون الحكومة العثمانية في اعداد وسائل الدفاع عن بلادهم في الوقت الذي كانت فيه الأطماع الإيطالية معلومة للجميع . كما أوضح النواب العرب في المجلس أن الخطة التي اتبعتها الحكومة في معالجة شئون اليمن بالقوة أدت الى اضعاف الحامية العسكرية القائمة في طرابلس الغرب وسهلت بذلك للطليان سبل الاستيلاء على القطر المذكور . كما أكد النواب العرب خطل سياسة

(١) ساطع الحصري : المصدر نفسه ، ص ١٨١ .

(٢) اللواء : العدد ٣٨٢٢ في ٥ من مارس ١٩١٢ (١٦ من ربيع الأول ١٣٣٠ هـ) ، ص ٤ .

٧ - يؤسس في مركز الولاية مجلس يدعى « مجلس مصالح القبائل » ويؤلف من رؤساء العشائر وأشرف الوطنيين لحل المشاكل وفصل المنازعات التي تحدث بين القبائل بحسب عرف البلاد ، ويكون قائد الجندرية عضوا في هذا المجلس ليكون عوناً في تنفيذ أحكامه .

٨ - تؤلف طوابير عسكرية من الأهالي والقبائل ، يقوم على قيادتها ضباط من رؤساء القبائل ممن يشق الشعب والحكومة بهم .

٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، الخ ٠٠٠ - والى جانب هذه المواد نصوص أخرى بشأن تعزيز المدارس ورفع مستوى التعليم والزراعة ، وتخصيص رواتب لأبناء الأئمة السابقين ، وإيصال الخط الحديدي حتى اليمن (١) .

غير أن الاتحاديين قد أصموا آذانهم عن سماع أى اقتراح أو لائحة تقول بوجوب وضع الإصلاحات الملزمة لليمن ، فكانت نصيب هذه اللائحة وغيرها من الاقتراحات مجرد إحالتها الى لجنة الإصلاح اليمنية ، ولكن دون أن تعطى لها أية نتيجة (٢) . بل وأنه حدث في إحدى جلسات « مجلس المبعوثان » ، خلال شهر فبراير ١٩١١ م أن قدم كل من الأمير أمين أرسلان « اللاذقية » ، ولطفى فكرى بك « درسيم » ، وأحمد المقحفى « صنعاء » تقريراً الى المجلس طلبوا فيه استجواب الحكومة عن مسألة اليمن ، ولكن حزب الاتحاد والترقى عقد جلسة خاصة قرر فيها عدم سؤال الوزارة عن شيء ، والاكتفاء بما يقوله وزير الداخلية فى ذلك (٣) .

على أن المعارضة فى ذلك الوقت من مبعوثى العرب بصفة خاصة ، كانت قد اشتعلت على الاتحاديين ، وعلى طلعت بك بالذات ، وتعددت المواقف المثيرة ، واحتدت المناقشات ، بحيث أصبح موقف طلعت بك حرجاً فاضطر الى تقديم استقالته من وزارة الداخلية فى أثناء اجتماع عقده مجلس النظار فى منزل حقى باشا للتداول فى بعض الشئون وأهمها المسألة اليمنية فقبلها المصدر الأعظم ، وقرر تعيين خليل بك ، مبعوث منتشه ، ورئيس حزب الاتحاد والترقى البرلماني ، مكانه ناظراً للداخلية (٤) ، وذلك فى ١١ من فبراير سنة ١٩١١ . وقد أوضح طلعت بك فى كتاب استقالته أنه أصبح « عرضة لهجمات وانتقادات متواصلة من كل طرف ، وكانت كل أعمالى تفسر أسوأ تفسير ليكون من ذلك

(١) المؤيد : العدد ٦٠٣٧ فى ١٣ من ابريل ١٩١٠ ، (من نصوص اللائحة المقدمة من

مبعوثى اليمن الى المستولين) .

(٢) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .

(٣) المؤيد : العدد ٦٢٩٠ فى ١٤ من فبراير ١٩١١ .

(٤) المؤيد : العدد ٦٢٩٨ فى ٢٣ من فبراير ١٩١١ .

باعثا على كسر شوكة حزب الاتحاد والترقي وجميعيته ، حتى أنني اضطررت
لطلب الثقة في أقل المسائل أهمية » (١) .

وهكذا كانت مسألة اليمن بالذات ، التي بنى طلعت بك مجده الوزاري
عليها ، هي التي جرفته وسببت استقالته (٢) ، وكان للمعارضة العربية خاصة
وهجوم المبعوثين العرب عليه وعلى جميعيته أكبر الأثر في هذه الاستقالة . وسوف
تحل القضية اليمنية بعد ذهاب طلعت بك ، غير أن هذا لا يعنى أن خلفه قد
أبدى من حسن النية ما سهل حل هذه المسألة ، بل كان التشدد رائد الحكومة
العثمانية على الدوام ، ولم يضع حدا لأعمال العنف والقمع الا ما أظهره اليمنيون
من البسالة في المقاومة مما عرض الجيش العثماني المقاتل في اليمن لكثير من
الهزائم الرهيبة (٣) .

على أن موقف طلعت بك من قضية اليمن لم يتغير حتى بعد استقالته من
وزارة الداخلية اذ أصبح رئيسا لحزب الاتحاد والترقي . وقد حدث أن أجاب
طلعت بك في إحدى الجلسات على ثلاثة من نواب اليمن - طلبوا وضع مشروع
معين موضع التطبيق وتعيين حلمي باشا واليا على اليمن مع أوسع الصلاحيات ،
واذا رفض فتعيين لجنة برئاسة فريد باشا رئيس ديوان المشاة في نظارة
الحربية - أجابهم طلعت بك بعد استقالته وبعد أن أصبح رئيسا للحزب ، بقوله

(١) المؤيد : العدد ٦٢٠٢ في ٢٨ من فبراير ١٩١١ .

تجدر الإشارة الى أن المعارضة اشتمت على طلعت بك اشتدادا لم يشهد له مثيل . دخل
سياسته تجاه العناصر غير التركية وليداء لسانه فان أخف كلمة يواجه بها النائب الذي
ينتقده هو كذاب أو « جورناجي » . ففي إحدى الجلسات تناقش مع نائب وقال له - كلامك
كذب - فأجابه النائب : انت الذي تنطق بالكذب ، ولا قال له : انت رجل ملوم الحال ، أجابه
النائب : « نعم لا شك في ذلك وليس بين العثمانيين من لا يعرفني . أنا الذي تعلم أن ناسيتي
بيضاء وصحيفتي بيضاء ، أما أنت فرديل نصاب ، قليل الأدب ، يوما تحترق هذا ويوما تشتم
ذلك ، الى متى هذه الحال ؟ وما معنى هذه الأعمال ؟ نحن ليس لدينا دستور ، بل ما زلنا راسلين
في قيود الأسر وسلاسل التحكم مادام في مناصبنا أمثالك من السفهاء » . فعلت الظروف واضطر
الرئيس الى فتح الجلسة . وفي جلسة أخرى انهم طلعت بك مبعوثا يكونه « جورناجي » فأجابه :
« عليك أن تبحث بين تقارير الجواسيس عما يخصني منها فان وجدت واحدا منها أنا مستعد أن
أستقيل من المبعوثية وأهجر السياسة ، أما اذا لم تجد شيئا فانت أذول من وجد على وجه الارض
وأسط مخلوقاته اطلاقا » .

المؤيد : العدد ٦٢٥٧ في ٥ من يناير ١٩١١ .

الأهرام : العدد ١٠٢٩٢ في ١٥ من يناير ١٩١١ .

(٢) الأهرام : العدد ١٠٠١٥ في ٢٢ من فبراير ١٩١١ .

(٣) توفيق على برو : المصدر السابق . ص ٢٣٦ .

انه لا يجوز تعيين الأشخاص على الحكومة ، وبعد جدال أحيل المشروع الى لجنة الإصلاح اليمنية التي سبق الإشارة اليها (١) .

وقد حاول خليل بك أن يحدو حدو سلفه طلعت بك في مواصلة استعمال القوة ، فأرسل عزت باشا الأرناؤوطي قائدا للجيش المقاتلة في اليمن بصلاحيات واسعة يولى ويعزل ويجري الإصلاح اللازم . وكان عزت باشا قبل اعلان الدستور فريقا على الفرقة الرابعة عشرة في الحديدة ، وله صلة وثيقة باليمنيين ، واكتسب محبتهم في أثناء اقامته بين ظهرانهم (٢) . مدة خمسة عشر عاما تقريبا ، وقد عينته الدولة على قيادة فيلقها بعد وفاة قائده السابق عبد الله باشا .

وفي ذلك الوقت قدم الى عسير من الحجاز الشريف حسين شريف مكة الذي عينه العثمانيون هناك يرافقه في رحلته أولاده وسبعة آلاف مسلم بعد أن ألقى خطابا في أعيان وأشراف مكة ، قائلا انه يسافر مع أولاده وقبائله بأمر جلالة السلطان ، للتضحية بنفسه في سبيل بلاده ووطنه وسلطانه الذي نذر نفسه لخدمتهم (٣) . على أن الشريف حسين كان يهدف من تصرفه هذا الى تبديد الاشاعات التي بدأت تنتشر حول اتصالاته السرية بالانجليز حتى يتجنب إثارة الدولة العثمانية ضده قبل أن يستعد للتصدي لها على النحو الذي سبق أن أوضحته (٤) . وقد اصطحب شريف مكة في حملته أحمالا من كساء الجوخ الأحمر ليقدمه هدية للأمراء وذوي الشأن ، وكميات كبيرة من الريالات « ماركة أبو طاقة » المفضلة على غيرها ليوزعها على الناس لاجتذابهم اليه ، وأطلق مناديه بين القبائل ينادى بأن من يطعم السلطان يتبرأ من الادريسي ، وكان في طريقه اليه يقبض على بعض المراكب الشراعية التي تحمل الأسلحة للثوار اليمنيين (٥) .

وقد استعد الادريسي لمواجهة هذه الجيوش في عسير وحاول الوقوف حائلا دون مرورها الى اليمن ، وازدادت حدة مقاومته وشدة اجراءاته ضد الترك ، اذ ألقى القبض على عدد من الضباط العثمانيين وقطع أسلاك التلغراف وقبض على مديري الجمارك ، واعتقل سيويدي أفندي مبعوث العسير وتناه الى جبيل النضير (٦) . وصمد الادريسي أمام قوات الشريف حسين الذي أتى بقواته وقبائله وقوات الدولة يحاربه عسكريا ومعنويا ، مما اضطر الادريسي بعد مقاومة عنيفة أن يفك الحصار عن بلدة (أبها) عاصمة عسير ، والتجأ الادريسي الى

(١) الأهرام : العدد ١٠٠٧٧ في ٨ من مايو ١٩١١ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٣٩٨ في ٢٤ من يونيو ١٩١١ .

(٣) الأهرام : العدد ١٠٠٧٧ في ٨ من مايو ١٩١١ .

(٤) المقييل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠١ .

(٥) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

(٦) الأهرام : العدد ١٠٠٦٢ في ٢١ من أبريل ١٩١١ .

الجبال المجاورة واعتصم فيها (١) . على أن شريف مكة لم يكن دوما حليف التوفيق في حربه مع الادريسي ، بل كانت أكثر وقائعه فاشلة هزم فيها وجرح أحد أولاده في واحدة منها وأراد أن يأخذ بثأره فلم يستطع (٢) .

وهكذا أوقع الترك بين الادريسي وأمير مكة ، كما استخدموا شتى الوسائل لإيقاع الفرقة بين العرب ، واستثمروا الأحقاد الشخصية بينهم . إذ حرض الأتراك أحمد شريف ضد خصمه الادريسي ، وقد سبق أن أشرت إلى معارضة أحمد شريف هذا للادريسي حتى أمر الأخير بقطع يديه وأحمد معارضته ، فهرب إلى الحديدة ومنها إلى الآستانة (٣) . وهناك طلب أحمد شريف ثمانية طوابير من الدولة لينتقم من خصمه (٤) فرحبت حكومة الاتحاديين بمعاوضته له ، ومساعدته في اجتذاب القبائل الموالية للادريسي ودعوتهم للالتفاف حوله (٥) ، كما اتفقت مع المدعو صالح الضحيانى وهو من عائلة منافسة للإمام يحيى ، ونظمت بالاتفاق معه خطة محكمة للقضاء على خصمه والحلول مكانه في الإمامة (٦) .

حصار الإمام يحيى والقبائل

اليمنية لمدينة صنعاء في سنة ١٩١١.

تجددت ثورة اليمنيين ضد الحكم العثماني بصورة عنيفة قاسية اثر تولية الوالى العثماني محمد علي باشا حكم ولاية اليمن في شهر مايو سنة ١٩١٠ (١٢ من جمادى الأولى سنة ١٣٢٨) وذلك بعد فترة الهدوء النسبي الذي نعمت به البلاد في عهد سلفه الوالى حسين تحسين باشا . وقد سبق أن أشرنا إلى أن سياسة محمد علي باشا كانت نموذجاً لحكم الاتحاديين الاستبدادى بنزعاته المركزية والعنصرية المتطرفة ، مما أثار مشاعر الشعب اليمنى ضد الحكم العثماني فانضوى تحت قيادة الامام يحيى فوق جبال اليمن وفى سهول تهامة من جهة ، ومحمد الادريسي فى عسير والمخلاف السلیماني من جهة أخرى لمحاربة الأتراك العثمانيين . وقد نقلت جريدة المؤيد عن وكالة رويتر أن : « الامام يحيى أشهر الحرب على الأتراك ، وقطع أسلاك التلغراف بين صنعاء والحديدة ، وينتظر

(١) المنار : مجلد ١٤ ، ج ٩ ، ص ٧١٩ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٧٨٥ فى ٢٤ مايو ١٩١٠ (من كتاب الادريسي الى صديقه) .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٦ .

(٤) الأهرام : العدد ١٠٠٧٨ فى ٩ من مايو ١٩١١ .

(٥) أحمد عزت الاعظم : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨ .

(٦) الأهرام : العدد ١٠٠٩٣ فى ٢٦ من مايو ١٩١١ .

أن تنور اليمن ثورة عمومية » ، وأصبح المتصرف والجنود فيها كمسجونين من أول ديسمبر الماضي (سنة ١٩١٠) ، والعصابات (هكذا) الثائرة تتحرك في كل جهة من جهات اليمن ، وأن متصرف عسير الجديد لا يزال مقيما في الحديدة ، لأنه عاجز عن متابعة سفره الى مقر متصرفية عسير . كما ذكرت جريدة المؤيد أن جريدة « طنين » التركية المتطرفة في تحيزها للعنصر التركي كتبت تعليقا على هذه الأخبار الواردة من اليمن جاء فيه « أن السلطنة سترسل لهم (دشا) باردا كالذي أرسلته الى الألبان في مقدونيا » (١) . هذا فضلا على أن تقارير قناصل الدول الأجنبية في الحديدة أيدت نداء الأنباء القائلة بأن « الامام يحيى قد زحف برجاله نحو صنعاء ، وهو الآن (في يناير سنة ١٩١١ م) أوشك أن يصل الى صنعاء ، وقد وقعت بينه وبين العساكر عدة مصادمات ، ولم يعرف حتى الآن مقدار القتلى والجرحين منها » (٢) .

على أن الدولة العثمانية لم تقف مكتوفة الأيدي ازاء هذه الحركات الثورية التي هزت دعائم حكمها في اليمن ، فاستجابت فورا لمطلب واليها العثماني هناك بسرعة امداده بالجنود والمعدات ، وتتابعت امدادات الدولة لنجدة واليها ليقوى على مجابهة الثورات الضارية والعمل على اخمادها . وقد تقلت « المؤيد » عن جريدة (الطان) الفرنسية في عددها الصادر في ١٤ من يناير سنة ١٩١١ وهو الشهر الذي اشتدت فيه وطأة الثوار على الادارة العثمانية في اليمن ما يوضح « أن حكومة الباب العالي قررت أخيرا أن ترسل الى اليمن ٣١ أورطة ، ٨ بطاريات مدفعية ، مصممة على استعمال الشدة في قمع الثورة التي تاججت نيرانها في هذه الأيام » . كما علقت الجريدة على خطورة هذا المشروع الحربي الذي تنوى الحكومة العثمانية اتخاذه فقالت : « وهذا مشروع خطير يحتاج الى المال الوفير ، بل هو مشروع من الصعوبة بمكان ، ولا تقوم به تركيا الحديثة الا بمشقات جسيمة وضحايا وافرة » (٣) .

والى جانب هذه العمليات الحربية التي قامت بها الحكومة العثمانية لخماد ثورة اليمنيين ، كان هناك جانب سلمى تمثل في الاجتماعات التي عقدت لدى الباب العالي لمناقشة الموقف في الولاية الثائرة . كما شكلت لجنة خاصة مؤلفة من قدماء المأمورين الملكيين والأمراء العسكريين لهذا الغرض . وقد أشار الى ذلك مراسل جريدة « المؤيد » في الأستانة في ٢ من فبراير سنة ١٩١١ بقوله : « انه ما زالت تتوالى الجلسات في الباب العالي للمذاكرة بشأن المسألة اليمنية كل يوم ، كما أنه عينت لجنة مخصوصة مؤلفة من قدماء المأمورين الملكيين ، والأمراء العسكريين للبحث في شأن المسألة ، وقد بلغنى من مصدر يوثق به

(١) المؤيد : العدد ٦٢٦٩ في ٢١ من يناير ١٩١١ (٢٠ من محرم ١٣٢٩) ، ص ٤ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٢٧٣ في ٢٤ من يناير ١٩١١ (٢٤ من محرم ١٣٢٩) ، ص ٢ .

(٣) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ في ٦ من فبراير ١٩١١ (٧ من صفر ١٣٢٩) ، ص ٤ .

ان الحكومة قررت نهائيا قبول مطالب الامام جميعها ، وأن ما يرسل من الجيش الى اليمن انما هو للمحافظة على القسم الساحلى ، واطهار هيبة الحكومة فى اليمن تجاه الأجانب ليس الا ، وهذا ما كنت نوهت به فى الرسائل الماضية بقولى ان المقصود من سوق الجيش هو عمل استعراض لا حرب ، والمستقبل كشاف الحقائق ، (١) .

أما بالنسبة لأحداث الثورة فان القبائل اليمنية زحفت الى المدن تحاصرها وتغريها ، وتنهب كل ما تصل اليه أيديهم . وقد نشر مقال فى التيمز نقلته عنها جريدة « المقطم » وكتبه شاهد عيان انجليزى أتاحت له فرصة مشاهدة حصار القبائل اليمنية لمدينة صنعاء فى يناير سنة ١٩١١ م جاء فيه : « قد أتبع لى أن أكون فى صنعاء لما كان الامام محاصرا لها ، وظل الحصار من يناير الى آخر أبريل من العام الماضى سنة ١٩١١ . وكان عدد المحاصرين يتراوح بين عشرة آلاف وخمسين ألف مقاتل (هذا العدد تقريبي بطبيعة الحال) ، ولو هجم الثوار على المدينة بغتة لتيسر لهم فتحها عنوة لأن حاميته — كانت مؤلفة من خمسة آلاف من المشاة وبعض الفرسان ونحو ٣٠ مدفعا — لم يكن فى استطاعتها الدفاع عن السور الذى يبلغ محيطه اثني عشر كيلو مترا ، بل ان عددا من الجنود العثمانيين — ويرجح أن معظمهم من رعايا البلاد العربية المجندين بالجيش العثمانى — هربوا من طوابيرهم وانضموا الى الثوار اليمنيين كما يوضح ذلك كاتب المقال المذكور بقوله : « وحدث أنه لما عصفت ربيع الثورة خرج بعض الجنود المحليين من العرب من المدينة ، وانضموا الى الثوار ، فشدد ولاة الأمور على من تخلف من هؤلاء الجنود فى المدينة واعتقلوهم هم وسائر الذين اشتبهوا فيهم من الأهالى ، الى أن انتهى الحصار ، ولم يشددوا الا فى هذا الأمر ، وتجاوزوا عن سعى الذين سعوا فى نسف الثكنات . ويؤول تسامحهم هذا بخوفهم من قيام الحرب عليهم اذا سقطت صنعاء وانتقامهم منهم ، وحرصهم على حياة الجنود الكثيرين الذين أسره العرب » (٢) .

ويعرض الواسعى فى تاريخه صورة واضحة المسالم لثورة اليمنيين ضد الأتراك فى سنة ١٩١١ بقيادة الامام يحيى الذى اكتسب شعبية كبيرة على حساب التمرد الشعبى ضد الحكم فى اليمن كما يتصور حالة صنعاء فى أثناء الحصار فيقول : « فلما كثر الظلم والفساد وحصل لأهل اليمن الجور والاضطهاد قام الامام المتوكل على الله رب العالمين الامام يحيى أيده الله وبث القبائل فى جميع مراكز اليمن فقام (أى قامت) القبائل محاصرين لجميع مراكز اليمن صنعاء

(١) المؤيد : العدد ٦٢٨٤ فى ٧ من فبراير ١٩١١ (٨ من صفر ١٣٢٩) ، ص ٤ .

(٢) المنار : المجلد ١٥ ، الجزء ٢ ، الصادر فى ١٨ من فبراير ١٩١٢ (أول صفر ١٣٣٠ هـ) ،

ص ١٠٦ - ١٠٧ .

وغيرها حصارا شديدا ، وما زال الوالى فى صنعاء يخيف الناس ويمنعهم من الخروج ، وشدد عليهم ، وأغلق أبواب المدينة ، وأمر البوليس يدورون فى الأزقة ، وإذا وجدوا شخصين يتكلمان أو يمشيان معا ضربا وحسبا ، وإذا وجد البوليس فى الليل مكانا مرتفعا مضيئا بالمصباح فى أحد البيوت هجموا على صاحب البيت وضربوه وحبسوه ، ويزعم الوالى أنهم فى الليل يشيرون للمحاصرين بالهجوم على المدينة وما زال الناس فى الخوف من الوالى ، هذا كله سوى ما الناس فيه من المحاصرة والضيق ، وانقطاع الطعام عنهم وسائر المحتاجات وامتلاء السجون محابس ظلما . . « (١) » . ثم يشير الواسعى الى محاولة الوالى العثماني اعدام خمسين رجلا من سادات وتجار وعلماء صنعاء من ذوى المكانة فى قومهم ليشيع الذعر والارهاب بين أهالى المدينة لمنع أى تمرد قد يدبرونه ضد الادارة العثمانية ، غير أن نائب المحكمة الشرعية عارض الوالى فى هذا الأمر ورفض التصديق عليه على الرغم من أن بعض المأمورين أيدوا الوالى فى ذلك ، اذ يقول الواسعى : « وأراد الوالى من جرائته أن يعذب خمسين رجلا من أهل صنعاء من سادات وعلماء وتجار ، وختم تصديقا له بعض المأمورين الا أن نائب المحكمة الشرعية العالم الفاضل خليل أسعد أفندى ، لم يساعده على هذه الرزية وقال : لم نرضى ذمتى بأهراق دم مسلم واحد من دون حكم شرعى » (٢) .

وإزاء شدة وطأة الحصار على مدينة صنعاء فقد تعطلت أعمال الناس اليومية على أشكالها العادية ولجأوا الى المساجد يقضون فيها يومهم كما يقول الواسعى : « من الصباح الى ما بعد صلاة العشاء يلازمون درس القرآن والذكر لأنه لم يبق لهم شغل الا ذلك . » وصارت أبواب المدينة مغلقة والأسواق مغلقة الا نادرا والبوليس يستكون من أرادوا ، فلم يجدوا راحة وأمانا الا المساجد . » ولهذا كانت محاصرة صنعاء فى سنة ١٩١١ على حد قول الواسعى « أشد محاصرة مضت باعتبار مضايقة الوالى وستوء معاملته لأهل صنعاء ومنعهم من الخروج » (٣) .

بل ان الوالى العثماني فرض على أهالى صنعاء على الرغم مما يعانون من الشدة والفقر معونة مالية قدرها سبعون ألف ريال ، استحصلها منهم لينفق على جنوده المحصورين فى المدينة ، وليغطي نفقات استعداداته لمقاومة الحصار . وكان من بين هذه الاستعدادات قيام الوالى بتخريب البيوت المحيطة بمدينة صنعاء فى « شعوب » و « الصافية » كما خرب المساجد وقتل الأشجار وبث حول صنعاء حقلا من الألغام لآبادة القبائل المهاجمة وقد تحدث الواسعى عن هذه الألغام بقوله : « ووضع (الوالى) حول صنعاء دفائن من البسارود تسمى

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٢) الواسعى : المصدر نفسه ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٣) الواسعى : المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

«ديناميت» ، وأهلكت من أهل صنعاء نفوسا كثيرة لم يكونوا يعلمون بها ، اذا وضع أحد رجله عليها صعقت به ، وصيرته قطعاً ، انما فعل هذا الوالى خشية من العرب اذا هجموا على صنعاء . وفى آخر مدة من الحصار قرب العرب الى حول صنعاء ، وعرفوا الدفائن وكانوا يحفرون التراب حفرا لطيفا ويستخرجون تلك الدفائن ويأخذونها فندم الوالى وحزن على ذلك « (١) » .

وقد استمرت المناوشات بين القبائل اليمنية المحاصرة وبين الأتراك المحصورين فى صنعاء من أواخر سنة ١٩١٠ م حتى أوائل سنة ١٩١١ م (من أواخر شهر ذى الحجة حتى شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٩ هـ) ، وكان يخرج فى اثنتائها الوالى من صنعاء من وقت لآخر لملاقاة رجال القبائل المحاصرين للمدينة . وكثيرا ما كان يحدث التشابك بين الجانبين وجها لوجه بعد أن يتبادلوا إطلاق نيران ينادقهم ، وقد بلغت هذه المعارك درجة من العنف والوحشية حتى كان « بعض الجنود يحضرون معهم عند عودتهم رؤوس بعض القتلى العرب الى المدينة » (٢) ليبيتوا الارهاب والفرع فى قلوب أهالى صنعاء .

على أن مدينة صنعاء لم تكن وحدها فريسة لهذه الحياة الرهيبة التى تسبب فى خلقها الحكم العثماني فى اليمن والصراع الدامى بين القبائل اليمنية ، اذ تعرضت كثير من المدن اليمنية المحاصرة للقبائل للحاميات التركية فيها ، كما حدث فى مدينة « يريم » حيث طوقت الحامية التركية فيها جموع من رجال قبائل ذى محمد وذى حسين (٣) وهى من أقوى القبائل اليمنية وأكثرها عداوة للأتراك . وعلى الرغم من أن « المقدمى » زعيم هذه القبائل أمرهم بالاكْتفاء بمحاصرة « يريم » ، وحذرهم من النهب والقتل والهجوم على المدينة ، وأمن كل من يخرج من المحصورين فيها من العرب أو الترك على السواء ، فان رجال هذه القبائل العنيفة « لم يسمعوأ بل هجموا على هذه المدينة ، وحصل منهم الأفعال الشنيعة من النهب والقتل ثم الخراب » (٤) .

حملة الترك بقيادة عزت باشا لاخماد ثورة اليمن فى سنة ١٩١١ :

أشرنا فيما سبق الى أن نيران الثورة اشتعلت ضد الحكم العثماني فى اليمن فى سنة ١٩١١ ، واجتاح تيارها العنيف معظم أرجاء البلاد ، فكان الادريسي

(١) الواسعى : المصدر نفسه ، ص ٣١٥ .

Wavell, A.J.B. : Op. cit., p. 277.

(٢)

(٣) وهما فرعان من قبيلة بكيل ، وكانا من اتباع الامام يحيى :

(٤) الواسعى : المصدر السابق ، ص ٣١٦ .

يقود أتباعه في عسير ضد الأتراك ، بينما كان الامام يحيى يحرض جموع رجال القبائل ضدهم في جبال اليمن ، فحاصروا الحاميات التركية في صنعاء ويريح ومعظم المدن اليمنية . وازاء تفاقم الأمور في الولاية الثائرة فان الدولة العثمانية قامت باستعدادات حربية هائلة لاختاد الثورة اليمنية . وكان يدفع الدولة الى ذلك نزعة القمع والاضطهاد التي سيطرت على عقلية الاتحاديين دعاة العنصرية التركية والمركزية الادارية ، هذا فضلا على حرص الدولة على المحافظة على مركزها في اليمن حتى لا تنتقل عداوة الثورة الى الولايات المجاورة ، في وقت شعرت فيه الدولة بان مستقبلها في الولايات العربية بعد النكسات المتتالية التي منيت بها في ولاياتها الأوربية . على أن سياسة القمع والاضطهاد هذه ما كانت تناسب الدولة العثمانية في ذلك الوقت الذي أصيبت فيه بضعف عام اعترافا في أواخر أيامها . كما كان طاقتها الحربية المتمثلة في قواتها الموزعة في ولاياتها النائية محدودة للغاية ، فكان سحب أى قوات عثمانية من إحدى الولايات الى ولاية أخرى يعنى بالضرورة خلق فجوة جديدة في الولاية الأولى مما يترتب عليها ضعف النفوذ العثماني هناك . وكان من الأفضل للدولة العثمانية بدلا من سوق آلاف الجنود العثمانيين بسعداتهم الحربية لاختاد الثورة اليمنية أن تحاول الالتقاء مع رغبات اليمنيين في عقد الصلح مكثفية باعترافهم بسيادتها على أراضيهم . فاتباع الامام الزيدى من اليمنيين الذين حاربوا الأتراك كانوا على استعداد للتصافى مع الدولة اذا اعترفت لامامهم بوضعه الخاص وترك لهم حرية تطبيق الشريعة الاسلامية في مناطقهم ، كما أن القبائل الشافعية التي ثارت ضد الأتراك كانت تثور ضد أوضاعهم الفاسدة وادارتهم المستبدة ، وهى أمور يمكن تلافيها اذا حرص الأتراك على تعديل وتنسيق علاقاتهم مع الشعب اليمنى .

وقد حاول خليل بك وزير الداخلية العثمانية في ذلك الوقت أن يحدو حذو سلفه طلعت بك في مواصلة استعمال القوة (١) فصمم على ارسال حملة عسكرية ضخمة الى اليمن لاختاد ثورتها دون مبالاة لما ستكلفه خزينة الدولة العثمانية المجهدة من أعباء كبيرة . وقد توجهت هذه الحملة العثمانية الى اليمن بقيادة المشير عبد الله باشا الذي توفي وهو في طريقه من الحجاز الى اليمن نتيجة لما « كان يعتريه من النزلات الصدرية » (٢) ، فعين الباب العالي عزت باشا الذي كان رئيسا عاما لأركان حرب الجيش العثماني لقيادة هذه الحملة بدلا من زميله الراحل . كما منح صلاحية واسعة يولى ويعزل ويحاكم ويجرى الاصلاحات اللازمة . وقد تميز عزت باشا القائد الجديد عن غيره من القادة العثمانيين بحنكته السياسية وبفصاحته وحذقه وكريم أخلاقه وكان لجهوده

(١) توفيق علي برو : المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١١١ .

المتربة أكبر الأثر في عقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى .
 وشخصية عثمانية لها هذا الدور الخطير في العلاقات العثمانية اليمنية للخدمة
 بالتعريف والتقدير ، لهذا قالت جريدة « المؤيد » المصرية أن عزت باشا كان
 من أعلى بيوت المجد والشرف في البانيا ، وقد تربى تربية عسكرية عالية في
 ألمانيا حتى أن الامبراطور غليوم كان يفتخر بأن المدارس الألمانية أنجبت مثله
 من العثمانيين . وكان السلطان عبد الحميد قد نفاه في سوريا في أثناء حكمه
 لمدة طويلة ، إذ كان يخشى الشخصيات القوية المستقلة ، ولما زار غليوم سوريا
 قال في حديث له إلى والي بيروت إذ ذاك : إذا كان الجيش العثماني يستغنى عن
 عزت باشا فإن الجيش الألماني في حاجة إليه « فاضطر السلطان عبد الحميد
 أن يرقى رتبته بعد ذلك ، وأن يرسله إلى اليمن فريقا على الفرقة الرابعة عشر
 المقيمة بالحديدة . وقد سار سيرة حسنة في بلاد اليمن ، وأحب أهلها حبا
 شديدا ، ولكنه لم يلبث أن أعيد إلى منفاه في سوريا قبل إعلان الدستور بزمان
 قليل . ولما أعلن الدستور عين على الفور رئيسا عاما لأركان حرب الجيش
 العثماني باجتماع رجال الدولة ، على أنه ليس هناك أكفا منه لهذه الوظيفة
 العالية » (١) .

كما ذكر أمين الريحاني في حديثه عن الصلح الذي عقد بين الأتراك والامام
 يحيى في سنة ١٩١١ م أن عزت باشا سعى « بما كان له من حنكة وفصاحة
 وكرم أخلاق إلى مصالحة الامام . . . وقد كان عزت كريما وجوادا . . . واستمال
 الامام بصفاحته » (٢) .

بل إن الواسعي وهو من اليمنيين الزيديين أظهر تقديره لعزت باشا عند
 حديثه عن دور هذا الرجل في عقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى
 بقوله : « وتوفيق هذا الدواء (يقصد الصلح) الرجل المرموق القيور عزت
 باشا (٣) » . فكان الواسعي بذلك منصفاً في حكمه على أحد قادة العثمانيين
 الذين أسهموا بقدر ما سمحت به طاقتهم لإيجاد حل للقضية اليمنية .

وقد أبدى عزت بك على المصري وكان حينئذ برتبة بكباشي ، رغبته في
 مرافقة هذه الحملة المتوجهة إلى اليمن بقيادة عزت باشا فأجيب إلى طلبه (٤) .
 وقد تكونت هذه الحملة من عشرات الطواير تنقلها البواخر ومعها نسبة
 وطراة . وقد سبق أن أشرت إلى أن محمد الإدريسي تصدى للأتراك في عسير

(١) المؤيد : العدد ٦٢٩٨ ، الخميس ٢٣ من فبراير ١٩١١ (٢٤ من صفر ١٣٢٩ هـ) .
 ص ٢ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٣١ .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .

(٤) مذكرات جمال باشا : ص ٩٨ ، الأهرام العدد ١٠٠١٣ من فبراير ١٩١١ .

وحاول منع مرور حملتهم الى اليمن بل ان مقاومته ازدادت حدتها ضد الترك ، اذ القى القبض على عدد من الضباط وقطع أسلاك التلغراف وقبض على مديري الجمارك واعتقل سويدي أفندي مبعوث العسير ونفاه الى جبل النضير . كما صمد الادريسي أمام قوات الشريف حسين المشتركة مع قوات الدولة في الهجوم على اليمن لاختاد ثورتها ضد الحكم العثماني والتي جعلت مدينة « الليث » نقطة التقائها وانطلاقها . فواجه الادريسي حربا عسكريا ومعنوية اضطرته الى فك الحصار عن مدينة أبها عاصمة عسير والتجأ الى الجبال المجاورة واعتصم فيها . وقد اشتبك عزت باشا في معارك عنيفة مع قوات الادريسي التي عرقلت طريقه الى اليمن وعملت في كثير من الأحيان الى قطع مياه الشرب عن المدن والقرى التي نزلت فيها القوات العثمانية ، فسببت لها متاعب ومشاكل كثيرة عرقلت سرعة تقدمها (١) . على أن أروع الوقائع وأشهرها ، تلك الموقعة التي جرت عند مضيق « جيزان » بمنطقة العسير ، التي تكبدت فيها جيوش الدولة من الخسائر ما يضعف كيانها ، ومما أدى الى استجواب خليل بك ، ناظر الداخلية ، من قبل النواب في مجلس المبعوثان ، عن سبب الانكسار الذي حل بالجنود العثمانيين فيها ، فأجاب بكلام مختصر يفيد أنهم وقعوا في كمين نصبه لهم ثوار اليمن (٢) . والواقع أنه كان لهذه الموقعة أثرها المباشر في مفاوضات الصلح بين الطرفين اذ بلغت خسائر الجيش العثماني فيها ما يقارب ٢٨ ألف جندي بين قتل وجريح وأسير (٣) .

على أن الادريسي صمم على استخلاص عسير من الأتراك واجباؤهم على الاعتراف بوضعه الخاص أو باستقلاله الذاتي هناك حتى « يمكنه من اسعاد أهلها » ورفع الظلم عنهم (٤) . وقد شجع الادريسي على مواصلة الحرب ضد الأتراك ذلك التقارب الذي حدث بينه وبين الامام يحيى خاصة بعد أن أعلن الأخير ثورته ضد الحكم العثماني وبدأ زحفه لمحاصرة الحامية التركية في صنعاء (٥) . على أن العلاقة التي توثقت بين الادريسي والامام يحيى في أثناء كفاحهما المشترك ضد الأتراك العثمانيين في اليمن سوف تنقسم عراها عندما يتصافى الامام يحيى مع الأتراك بعقد الصلح بينهما في سنة ١٩١١ م . وعند ذلك سينفرد الادريسي بمحاربة الترك في اليمن مستعينا بالايطاليين أحيانا وبالبريطانيين أحيانا أخرى ، بل وبعض القوى العربية التي ستتمرد على الترك

(١) الأهرام : العدد ١٠١٥٠ في ١ من أغسطس ١٩١١ .

(٢) الأهرام : العدد ١٠١٢٧ في ٥ من يولية ١٩١١ .

(٣) محمد المهدي البصير : تاريخ القضية العراقية ، ص ٢٦ .

(٤) حافظ ومب : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٤٢ .

Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 121.

(٥)

أمثال ابن سعود من جهة ، والشريف حسين بعد اعلان الثورة العربية في سنة ١٩١٦ م من جهة أخرى .

بعد أن تجمعت القوات العثمانية بقيادة عزت باشا في الحديدة فقد زحفوا الى داخل اليمن قاصدة صنعاء لفتح حصارها ولطرد القبائل اليمنية التي تجمعت حولها . ولم يكن الطريق بين الحديدة وصنعاء سهلا مفتوحا أمام القوات العثمانية ، بل واجه الأتراك عبره مقاومة مستمرة من القبائل اليمنية التي تقع مراكزها على طول الطريق . وقد أشار الواسعي الى بعض المعارك التي واجهها عزت باشا قبل وصوله الى صنعاء بقوله : « وخرج عزت باشا من الحديدة والحرب في طريقه لم يزل منها في حرب الى « مفتح » ثم حرب عظيم في « بيت السلاحي » و « قملان » وذهبت نفوس كثيرة وكان العرب المقاتلون هنالك عشرة آلاف ، ثم في قرية شعبان مقابل محطة متنة التي يسميها الأتراك « سنان باشا » - حرب عظيم حتى اختلط العرب والترك ووقع الضرب بالسيوف والمدي - وفي ذلك يقول عزت باشا : لو كان للدولة ألف رجل من هذه الرجال لأخذنا أوروبا بأسرها ، ثم لم يزل الجرب في الطريق الى « رأس عصر » مقابل مدينة صنعاء وجلست (يقصد ظلت) الطرقات أياما منتنة ، من القتلى بعد دفن ما دفن منها » (١) . ويتضح من قول الواسعي ان الأتراك واجهوا في طريقهم بين الحديدة وصنعاء مقاومة عنيفة من رجال القبائل اليمنية حتى ان عزت باشا امتدح شجاعتهم ومقدرتهم على القتال . كما ان الجانبين اليمني والعثماني متباينين بخسائر فادحة في أثناء هذه المعارك ، ولا يخفى ملاحظة ما كانت تسببه هذه المعارك ، ولا يخفى ملاحظة ما كانت تسببه هذه الحروب وما تخلف عنها من القتلى - التي كان يتعذر دفنها لكثرتها ولا تشغيل المقاتلين بالدفاع عن أنفسهم وسرعة التقدم تجاه أهدافهم - من أمراض وأوبئة أنهكت قوى الجانبين ، وأضعفت معنوياتهم لمواصلة النضال وزادت من رغبتهم في الهدوء والسلام .

على أن كثيرا من القبائل اليمنية عند ما كانت تحس بضعفها أمام القوات العثمانية المتقدمة الى صنعاء كانت تفضل الانسحاب الى معاقلها في الهضبة اليمنية ، وخاصة في الشمال . وقد أدى هذا الى أن البعض اعتقدوا أن عزت باشا في زحفه تجاه صنعاء « لم يلق المقاومة التي كان يتوقعها » ، فرغم أنه حارب كثيرا في طريقه الا أن الثوار لم يدافعوا عن معقل من معاقلهم العديدة بين الحديدة وصنعاء مدافعة تستحق الذكر ، ثم يتدارك أصحاب هذا الرأي فيعلقون عليه بأنه لم يكن سلبية من الامام وأتباعه بل كان خطة حربية حكيمة

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٣١٦ - ٣١٧ .

اتبعوها ليستنفذوا قوى الأتراك الذين لم يتمكنوا من التقدم خطوة فيما وراء العاصمة اليمنية ، ولهذا قالوا : « وقد دلت النتائج على أن تقاعدهم (أى اليمنيين) عن مقاومة الجيش (العثماني) كانت حكمة من الامام وليس بجبا منه ومن رجاله ، اذ لما بلغ الجيش صنعاء رأى أنه لا يستطيع أن يخطو الى ما وراءها (١) » .

غير أن هذا الاعتقاد وتداركه لا يثير الشك في أن الأتراك لاقوا مقاومة عنيفة في أثناء تقدمهم من المدينة تجاه صنعاء ، ويؤكد ذلك أن جزءا كبيرا من القبائل اليمنية الشائرة التي كانت تحاصر صنعاء حينذاك توجهت في حوالى منتصف شهر فبراير سنة ١٩١١ م لملاقاة قوات عزت باشا المتقدمة من المدينة ولتعضيد حركات المقاومة اليمنية التي اعترضت طريق الأتراك ، هذا في الوقت الذي ظل الجزء الأكبر من القبائل اليمنية محاصرا صنعاء للابقاء على التخامية التركية المحصورة في المدينة تحت رحمتهم (٢) - بل ان رجال الامام يحيى المحاصرين لصنعاء هاجموا في النصف الثاني من شهر فبراير سنة ١٩١١ م قافلة عثمانية « مؤلفة من ثمانين رجلا تحمل أرزاقا ومؤونة الى الجند (العثمانيين المحصورين في صنعاء) من حامية مدينة حجة . وقد قتل اليمنيون خمسين نفرا من الجنود الذين حاولوا الدفاع عن القافلة وانهمزم الباقون » . هذا فضلا عن أنه جاء في تلغراف رسمي من متصرف المدينة الى الباب العالي بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩١١ م أن الأميرالاي رضا بك قاد ستة طوابير الموجودة في « عبال » الى مناخة (٣) - لهذا كله فإن زحف الأتراك من المدينة الى صنعاء كان يحقه من كل جانب وعلى طول الطريق معارك وحروب ومناوشات عديدة استمرت حتى قرب نهاية شهر مارس سنة ١٩١١ م .

وقد نجحت القوات العثمانية في طرد القبائل اليمنية الشائرة من «مناخة» بعد أن تكبد الجانبان خسائر فادحة ، كما وصلت مقدمة الجيش العثماني الى « سوق الخميس » ، وقد كان هذا يعنى اقتراب موعد دخول الأتراك الى مدينة صنعاء بعد طرد القبائل المحاصرة لها . وقد حاول الوالى محمد علي باشا المحصور داخل صنعاء أن يقوم بدوره في معاونة جيش النجدة العثماني الذي يقوه عزت باشا ، فأظهر نشاطا مفاجئا داخل المدينة وعند الأسوار تسهيلا لتقدم العثمانيين في الوقت الذي اشتدت فيه وطأة القتال بين جيش النجدة وجموع القبائل اليمنية المحاصرة للمدينة . وفي صباح ٥ من أبريل سنة

(١) الثار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ص ١٠٧ (الصادر في أول سفر ١٣٣٠ هـ) ، ١٨ من

فبراير ١٩١٢ .

Wavell, A.J.B. : Op. cit., p. 269.

(٢)

(٣) المزيد : العدد ٦٣-٤ الخميس ٢ من مارس ١٩١١ ، (أول ربيع الأول ١٣٢٩ هـ) .

١٩١١ م تركت القبائل اليمنية الثائرة مراكزها حول صنعاء (١) وانسحبت نحو الشمال بعد أن اقتنعت بعدم جدوى المقاومة إزاء قوة الجيش العثماني المزود بأحدث الأسلحة ، والمدرّب على أحدث أساليب الحرب ، والذي كان يقوده عزت باشا الذي تميز بمهارته الفائقة في وضع الخطط الحربية الناجحة ، وقيادة جنده الذين توفرت لديهم كافة الامكانيات العسكرية للفوز بالنصر . وهكذا تمكن عزت باشا من دخول صنعاء على رأس جيشه العثماني في مساء نفس اليوم . وفي صباح اليوم التالي أقيم استعراض كبير للحامية والجيش النجدة العثماني في الميدان الفسيح الواقع أمام مبنى مقر حكومة الولاية ، وذلك احتفالاً بالنصر وابتهاجا بانتهاء الحصار . وقد شهد هذا الاستعراض جموع أهالي المدينة الذين استمعوا الى خطاب ألقاه عزت باشا في هذه المناسبة . وقد استقبلت مدينة صنعاء القائد المنتصر بالفرح والابتهاج ، وأقيمت الزينات وأقواس النصر تعبيراً عن ذلك ، كما خرج أهالي المدينة وقد لبسوا أحسن ملابسهم لتحية القائد العثماني الذي خلصهم مما عانوه في أثناء الحصار ، ولم يتمتعهم بطول الأمطار في ذلك اليوم من التعبير عن فرحتهم بزوال الحصار (٢) . ومن الطبيعي أن يفعل ذلك أهالي مدينة صنعاء ولم يكن هذا ضعفاً في وطنيتهم واخلاصهم لقضية بلادهم لأنهم كانوا يخشون مغبة نجاح القبائل اليمنية في دخول المدينة إذ كان ذلك سيعرضهم لانتقام القبائل الذين اعتقدوا في تعاونهم مع الأتراك ، كما أنه سيعرضهم أيضاً للسلب والنهب والتخريب الذي اعتادته القبائل اثر كل هجوم ، بل ان الأئمة أنفسهم كانوا يسمحون للقبائل التي عاونتهم على استرجاع صنعاء باستباحة كل شيء في المدينة فترة من الوقت كانت تتعرض في أثناءها للخراب والدمار .

على أن وصول عزت باشا الى صنعاء وانهايته لحصار القبائل الذي كان مضروباً حولها لم يكن سوى خطوة أولى في سبيل ايجاد حل للقضية اليمنية ، حتى تستقر أحوال الولاية الثائرة وترتاح الدولة من ضرورة ارسال حملات عسكرية مستمرة لاختماد الحركات الثورية ضماناً لبقاء الولاية تابعة لسيادتها الفعلية . وإذا كان عزت باشا قد استطاع أن يؤكد نفوذ الدولة في ساحل اليمن المطل على البحر الأحمر ، وخاصة في مدينة الحديدة من جهة ، كما تمكن من السيطرة على المدن والمراكز اليمنية الواقعة في الطريق من الحديدة الى صنعاء من جهة أخرى ، فإن هذا لم يكن يعنى خضوع اليمن بأكمله للحكم العثماني . إذ ظل الامام يحيى يتمتع بنفوذ كبير في معظم مدن الهضبة ويتزعم قبائلها وخاصة في المنطقة الشمالية حول مدينة صعدة مركز الامامة الزيدية في اليمن . كما كان الادريسي معتصماً في جبال عسير المجاورة لعاصمتها ، أيها ، التي

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

Wavell, A.J.B. : Op. cit., pp. 275-278

(٢)

اضطره الأتراك الى رفع حصاره عنها . وكان بطبيعة الحال يتحين الفرص ويعد العدة للانتقام من الأتراك في عسير ويضع حدا للحكم العثماني هناك . لهذا لم يكن الأمر هينا أمام عزت باشا بعد وصوله الى صنعاء ، ومن حوله أكثر من عدو يتربصون به شرا وانتقاما ، وقد جمعهم جميعا هدف واحد هو كراهيته للحكم العثماني في اليمن وحرصهم على التخلص منه . ويبدو أن هؤلاء جميعا قد نسوا أو تناسوا خلفاتهم المذهبية والقبلية في شمرة كراهيتهم للأتراك العثمانيين ، فتعاون الامام الزيدى مع الإدريسي السنى ، وانضمت اليهما القبائل الشافعية في الهضبة وفي عسير وفي المنطقة الساحلية كقبيلتي « الزرائقي » و « القحرا » (١) المعروفتين بشدة البأس وقوة الشكينة وحرصهما على الاستقلال حتى عن نفوذ الامام الزيدى .

وقد كان السيد الإدريسي يتمتع بفهم عميق لطبيعة الروح القبلية مما جعله يدرك أن قبائل عسير والمخلاف السليمانى التى يتزعمها لن تستمر بصفة دائمة على ولائها وتحمسها لفكرة دينية جامدة ، كما أنه لم يقنع باستجابتهم الطبيعية لخوض غمار الحروب فى أى وقت من أجل هدف عارض يتعلقون به ، بل أنه أراد أن يحدد هدفا ثابتا له صفة الواقعية وطابعها لحركته الدينية ، فصبغها بصبغة وطنية شعارها « عسير للعسيريين » ، وأخذ يدعمها بما طبعته عليه حياة البدو من تعلق بالنار ، والحرية الذاتية ، والاستحواذ على الغنائم ، والرغبة فى القتال (٢) . ومن هنا أحس الأتراك بخطورة الإدريسي وكانوا يترقبونه ويخشونه ويبدلون جهدهم لكسر شوكته بعد أن طغت فى النماء فى غفلة منهم .

أما قبائل الهضبة اليمنية فمنهم الزيدون أتباع الامام يحيى الذين جمعهم حول الامام اخلاصهم المذهبى وفقرهم فكانوا لذلك رهن إشارة الامام فى خوض الحروب من أجل المعطايا والغنائم . أما قبائل الهضبة من غير الزيديين فكان يدفعهم الى مجازية الأتراك والثورة عليهم سوء الادارة العثمانية ، ومظالم الموظفين الأتراك ، والضرائب المرتفعة التى لم يعتادوها ، ثم رغبتهم فى الحرية والاستقلال . على أن الامام الزيدى استطاع أن يجتذب قبائل الهضبة عامة لمحاربة الأتراك عن طريق اغرائهم بما سوف يستحوذون عليه من غنائم وأسلاب ، مما جعل بري Bury يؤكد هذا المعنى بقوله : ان الامام الزيدى « استطاع أن يكسب الى جانبه سكان شرق اليمن السنيين بواسطة اغرائهم بالغنائم ضد الأتراك السنيين » (٣) اخوانهم فى المذهب والعقيدة ، ولكن الحركات الثورية التى كانت تقوم فى صنعاء ما كانت تنتشر فى ريف الهضبة

(١) القحرا - أو القحراء - أو القحوى .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 36.

Bury, G.W. : Op. cit., p. 33.

بسهولة ، لأن رجال التلال شغلوا فى حراث الأرض وتتبع تغير فصول السنة وسقوط الأمطار والأعمال المرتبطة بالزراعة التى كان عليهم إنجازها يوميا ، وكانت بطبيعة الحال لا تحتل الأهمال أو الإهمال بل تتطلب دائما رعاية ويقظة بصفة دائمة . وهكذا ارتبطت حياتهم بالأرض الزراعية فكانوا لا يعيرون الحركات الثورية أدنى اهتمام الا اذا مستهم بصفة شخصية (١) . فعدا هؤلاء الأتراك كان ينجم عن سوء الادارة العثمانية فى الولاية وارتفاع الضرائب وتدخل الأتراك المستمر فى شئونهم ، فاذا تلافى الأتراك ما يغضبهم ويثيرهم فقد ضمنوا بذلك ولائهم للحكم العثمانى .

وهكذا كانت مهمة عزت باشا تستلزم معاملة الأطراف اليمنية ، الامام يحيى والادريسي والقبائل ، كل بقدر وبأسلوب يحفظ للحكم العثمانى فى اليمن بقاءه واستقراره . واذا كان ثمة طريقان أمام الأتراك لاختيار أحدهما وسيلة لحل القضية اليمنية ، أولهما مواصلة الحرب لاضطاع اليمنيين بالقوة ، رغم ما كان يستلزمه ذلك من نفقات باهظة تنوء بحملها الدولة فى وقت قصرت فيه امكانياتها عن تغطية الالتزامات الضرورية ، ورغم فشل هذا الأسلوب الذى تمسكت به الدولة منذ عودتها لليمن فى سنة ١٨٧٢ حتى وصول عزت باشا الى صنعاء فى سنة ١٩١١ م . أما الطريق الأخرى فهى أكثر واقعية وأدعى للسلم والاستقرار فهى توفر على الدولة ما تنفقه من أموال وما تضحي به من أرواح وما تبذله من جهد ضائع ، ألا وهى المفاوضة والاتفاق على الصلح مع الامام يحيى باعتباره رأس المقاومة (٢) ومحاولة تحقيق مطالب الشعب اليمنى بصفة عامة .

وهكذا ستفضل الدولة العثمانية ، بل انها ستضطر الى أن تسلك طريق الصلح والاتفاق مع الامام يحيى ، الذى التجأ الى جبال « شهبارة » المنية عقب دخول عزت باشا مدينة صنعاء فى أوائل شهر أبريل سنة ١٩١١ م ، ولم يخلد بطبيعة الحال الى الهدوء حتى أن الكمائن التى كان ينصبها رجاله للفصائل العثمانية عند اجتيازها مضائق الجبال اليمنية كانت تقض مضاجع العثمانيين ، وتفنى طلائعهم فى بعض الأحيان عن آخرها . وقد أدرك الأتراك أنهم سيدوقون الأمرين دائما استمرار العداء بينهم وبين اليمنيين مما سيجعلهم يلجأون الى الصلح لتفادى هذه المقاومة الضارية . ولقد قال توفيق على برو : « وقد حدثنى عزيز باشا المصرى ، خلال مقابلتى له فى القاهرة ، عن ضراوة اليمنيين فى القتال واستبسالهم وفتكهم بالجند العثمانى ، حديثا طويلا ، وألح بصورة خاصة

Bury, G. W. : Ibid., p. 34.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١١٧ .

على قضية قطع المياه عنهم اذ كان لها أثرها الحاسم على موقف الجيش » (١) ، بل زاد من اقتناع الأتراك العثمانيين بحاجتهم الى الصلح والمهادنة مع الثوار اليمنيين ذلك الفشل الذريع الذي منيت به حملتهم التي قادها والي اليمن العثماني محمد علي باشا - بعد دخول عزت باشا مدينة صنعاء - لمحاربة الامام يحيى في المنطقة الشمالية ، واضطر الأتراك بعد هزيمتهم أن يعودوا الى صنعاء دون أن يحققوا أية نتائج تستحق الذكر (٢) . وقد تجمعت كل هذه الأسباب الى جانب عوامل أخرى سنخوضها فيما بعد لتدفع الدولة الى التفكير جدياً في عقد الصلح مع الامام يحيى كوسيلة لحل القضية اليمنية ولاقرار الأمور في الولاية النائرة .

(١) توفيق على بركي : المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .

(٢) Wavell, A.J.B. : Op. cit., p.285.

(٣)

الفصل الخامس

موقف العثمانيين في اليمن في أعقاب الصلح مع الامام يحيى (١٩١١ - ١٩١٤)

- أولا - الصلح بين الدولة العثمانية والامام يحيى في سنة ١٩١١ .
- ثانيا - موقف القوى المحلية في اليمن من العثمانيين في أعقاب الصلح مع الامام يحيى في سنة ١٩١١ .
- ثالثا - اتفاقات الحدود بين الدولة العثمانية وبريطانيا في جنوب اليمن .

موقف العثمانيين في اليمن في أعقاب الصلح مع الامام يحيى (١٩١١ - ١٩١٤)

أولا - الصلح بين الدولة العثمانية والامام يحيى في سنة ١٩١١

تبينا في نهاية الفصل السابق أن الدولة العثمانية اضطرت في سنة ١٩١١ الى اختيار طريق الصلح والمهادنة مع الثوار اليمنيين بعد أن تأكدت من خطل سياسة القهر والقمع والاختضاع الحربى كوسيلة لاقرار الأمور في اليمن ، خاصة بعد أن ذاق جنودها الأمرين في أثناء الحروب والمعارك العنيفة التي التحموا فيها مع رجال القبائل اليمنية العاتية . وقد ساعد الدولة على أن تنحو هذا الاتجاه السلمى عدد من خيرة الرجال العثمانيين الذين اخلصوا في أداء واجبهم نحو « دولتهم العلية » من جهة ، ونحو رعاياهم واخوانهم أبناء العروبة من جهة أخرى . وكان على رأس هؤلاء وأكثرهم فاعلية القائد العثماني أحمد عزت باشا الذي ساعدته مقدراته العسكرية والادارية وذكاءه الفطرى وفصاحته وبلاغته واخلاصه في أداء واجبه على أن يختار طريق الصلح وسيلة لاقرار الأمن والسلام في ربوع ولاية اليمن العثمانية . وقد بذل عزت باشا جهودا المثمرة لاقتناع المسئولين في الآستانة من جهة (١) ، والامام يحيى وأتباعه من جهة أخرى ، بضرورة عقد الصلح بين العثمانيين واليمنيين ، ضمانا لمصلحة الجانبين (٢) ، وابقاء على العلاقات التاريخية والاسلامية ذات الجذور العميقة بينهما . وسوف نعرض فيما يلى المراحل التمهيدية لعقد الصلح بين الدولة العثمانية والامام يحيى في سنة ١٩١١ قبل أن نقوم بدراسة وثيقة الصلح ذاتها والنتائج التي ترتبت عليها .

(١) Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 16.

(٢) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 121.

العوامل الممهدة لعقد الصلح بين العثمانيين والامام يحيى :

كانت الدولة العثمانية قد منحت قائدها فى اليمن أحمد عزت باشا صلاحيات وسلطات واسعة لاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاقرار الأمور فى الولاية . فرأى عزت باشا بما تحلت به أخلاقه من شجاعة أدبية ضرورة الاجتماع مع الامام الزيدى للتفاوض فى الأمور المتعلقة بعقد الصلح ، وقد توجه عزت باشا وبرفقته حاشية صغيرة قاصدا الامام يحيى فى قرية « دعان » التى أحاط بها آلاف من الجنود الزيديين الذين كانوا يهتفون بحياة امامهم فى مظاهرة عسكرية متعمدة لاطهار قوتهم أمام ممثلى الدولة العثمانية . وقد اختيرت قرية دعان هذه ، وهى قرية صغير تقع على قمة جبل فى الشمال الغربى من عمران ، لتكون مقرا للاجتماع بين الامام يحيى وعزت باشا لتوسطها بين منطقتى نفوذ الامام فى الشمال فيما حول صنعاء ونفوذ الأتراك فى الجنوب فيما حول صنعاء . وقد أعد الامام يحيى منزلا بالقرية المذكورة لاقامته ، كما جهز منزلا آخر لاقامة عزت باشا فى أثناء المفاوضات . ويعرض الواسعى صورة واضحة المعالم لهذا اللقاء الدبلوماسى بين ممثلى الجانبين اليمنى والعثمانى فى قرية « دعان » اليمنية فيقول : « وقد جمع الامام بعض قواده ورجاله الى هذا المحل (دعان) مع عشرات الألوف من العساكر ، وخرج عزت باشا ومعه جملة من أركان الدولة من العرب والترك منهم القاضى العلامة عبد الله بن حسين العمري . ولما وصل عزت باشا ومن معه الى عمران ، أطلقت المدافع من القلعة فرحا لاستقباله لهذا السعى العظيم الذى فيه حياة أمتين ، عربية وتركية ، وكان الامام قد وصل الى دعان قبل وصول عزت باشا ، وقد أرسل الامام لاستقبال عزت باشا جملة من رؤساء القبائل والمشايخ ، ولما كان بينهم وبين دعان ساعة ونصف ، استقبلهم ألوف من العساكر وهم يطلقون بنادقهم فى الفضاء ، وهى علامة التحية ، وهم ينشدون الأناشيد الحربية الحماسية وفيها المدح للامام وللدولة وللوطن ، وتسمى يعرف اليمن « الزامل » ، والشجاعة تلوح على وجوههم ، وقد عم الناس الفرح والسرور لما رأوا فى الصلح من حقن للدماء وحفظ الأموال وتأمين السبل ودفع الأحوال ، (١) :

ويستطرد الواسعى قائلا انه عقب وصول عزت باشا الى دعان وكان يوم وصوله يوافق يوم الجمعة فقد « خطب الخطيب خطبة بليغة تليق بهذا المعنى ، فيها الثناء على الله ورسوله والشكر على الاتفاق وجمع الكلمة ، وحث الناس على الاتفاق وعدم الافتراق ، وذكر الآيات والأحاديث فى ذلك » . ثم يضيف

(١) الواسعى : تاريخ اليمن المسمى فرقة الهموم والمزق فى حوادث وتاريخ اليمن ، ط ٢

الواسعى موضعاً أحداث ذلك اليوم التاريخى الذى عقد فيه الصلح قائلا : « وبعد ساعتين قصد عزت باشا المنزل الذى نزل فيه الامام ، وحول الباب ثلة من العساكر وقوفا حاملين السلاح ، ثم بعد السلام وتبادل التحية وطيب الكلام وقع الامضاء من الطرفين على شروط (الصلح) » (١) .

وكان للقائد العثمانى عزت باشا ممثل الدولة فى مفاوضات الصلح مع الامام يحيى هيئة اركان حرب مؤلفة من عدد من الرجال المخلصين الممتازين . وعلى الرغم من أن هؤلاء جميعا كانوا من رجال السلك العسكرى العثمانى ، فقد كانوا يتمتعون بخبرة واسعة فى المجالين الادارى والسياسى مما ساعدتهم على النجاح فى أداء مهمتهم على خير وجه . وكان على رأس هذه الهيئة عصمت باشا الذى سيسلط نجه عندما يصبح فيما بعد رئيسا للجمهورية التركية . كما كانت الهيئة تضم عضوين من خيرة ضباط العرب فى الجيش العثمانى هما عزيز على المصرى وسليم الجزائرى اللذين لعبا دورا خطيرا فى انجاح المفاوضات التى انتهت بعقد الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية (٢) . ويلقى لنا ضوءا على الدور الذى قام به عزيز المصرى خاصة ذلك الحديث الذى دار بين أحد الضباط الأتراك وبين مندوب جريدة « المفيد » البيروتية والذى نقلته « المنار » ، فقد قال الضابط التركى : « التحق عزيز بك المصرى بحملة اليمن وفى النية أن يوفق بين عزت باشا والامام يحيى حقنا للدماء . وهذه العاطفة التى وجدها عزيز بك فى قلب عزت باشا سهلت عليه سبيل الاتفاق مع الامام . وعزير بك هو بطل هذا الاتفاق ، وأؤكد لكم أن هذا البطل هو من أصدق الرجال الذين خدموا الدولة والأمة معا ، فإن خوفه على دولته من الانقراض لاشتغالها عن الأمور الخارجية بتجريد الحملات على أبنائها ، وحبه بقاء العرب ذخرا للدولة تستصرخهم عند الحاجة ، حملاه على عقد الاتفاق . وقد تمكن بطلاقة لسانه من اقناع الامام بأن القتال اذا استمر بينه وبين الدولة فإن الأجانب الذين يتربصون بنا الدوائر سوف يستولون على هذه البلاد ، وعلى هذه الفكرة بنى أساس الاتفاق بين عزت باشا والامام يحيى » (٣) .

على أن ما ذكره هذا الضابط التركى لمندوب جريدة « المفيد » البيروتية كان يعبر عن الروح التى سادت هيئة اركان حرب عزت باشا ، وليس تعبيرا عن دور العضوين المذكورين فحسب ، مما سيؤدى فى نهاية المفاوضات الى عقد الصلح بين الجانبين العثمانى واليمنى . كما كان من بين مرافقى عزت باشا

(١) الراسمى : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٢) أمين سعيد : اليمن تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى ، ص ٣١ .

(٣) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨ من فبراير ١٩١٢ (أول صفر ١٣٣٠ م) ، ص ١٥٣ .

شخصية عامة ذات أثر فعال في تاريخ اليمن الحديث لم يقتصر على الفترة التي خضعت فيها اليمن للحكم العثماني ، بل استمر بعد استقلال اليمن في عهد الامام يحيى ، تلك هي شخصية محمود نديم بك السورى الأصل والذي كان يجيد اللغة العربية بطبيعة الحال . وقد اعتمد عليه عزت باشا كل الاعتماد في أثناء مفاوضاته مع الامام يحيى ، كما كلفه بإدارة اليمن نيابة عنه (١) في أثناء ذهابه الى استامبول لعرض شروط الصلح على الباب العالي والحصول على موافقته ، فقام نديم بمهمته في الولاية في أثناء غياب عزت باشا على خير وجه .

والى جانب الدور الذى قام به عزت باشا ورجاله للاتفاق مع الامام يحيى على شروط الصلح كانت هناك مجهودات تبذل خارج ولاية اليمن وفى عاصمة الدولة العثمانية ذاتها من أجل حل القضية اليمنية . وإذا كان فريق من العثمانيين قد آمنوا بمنطق القوة وسيلة لاقرار الأمور فى اليمن ، فقد كان فريق آخر ينادى باتباع الوسائل السلمية وبذل الجهود للاتفاق مع الامام ، والالتقاء مع مطالب الشعب اليمنى . وقد تمثل هذان الاتجاهان فى الصراع الحزبى الدائر فى « مجلس المبعوثان » العثماني ، فأثيرت المناقشات وقدمت المشروعات تبعا لاختلاف كل فريق بفكرته وسياسته لحل المسألة اليمنية . وتتلخص اتجاهات أحزاب المجلس الثلاثة فيما يلى :

١ - حزب الاتحاد والترقى ، الذى كان يمثل أغلبية المجلس وبالتالي كان يتمتع بأكبر قدر من النفوذ نتيجة لتحسكه فى انتخاب أعضاء الوزارة ورجال الدولة . وسبق أن عرضنا موقف هذا الحزب من قضية اليمن وتمسكه بسياسة الاختضاع قبل الإصلاح ، فوجهت فى عهد الحملات المتتالية لاختماد ثورة اليمن ، مما كلف الدولة - دون جدوى - كثيرا من الأرواح والأموال .

٢ - الحزب الحر الائتلافى ، وكان معظمه من العرب والألبان ، فكان ينادى بالحرية والمساواة للمعناصر المختلفة فى الامبراطورية العثمانية ، كما كان يؤمن باللامركزية الادارية . وكان يفتقر هذا الحزب للنظام المحكم مما حال دون تزايد أعضائه وبلوغه المكانة التى يقتضيها برنامجة الثورى وتستحقه خطته التقدمية . وعلى الرغم من أن هذا الحزب لم يصرح برأيه مفصلا عن المسألة اليمنية ، فقد كان يفهم اتجاهه الاصلاحى من مجمل برنامجه السياسى العام الذى نشر عند تأسيس الحزب . على أن موقفه كان يتضح جليا فى معارضته للحكومة فى المجلس ومساءلتها عن أحوال اليمن ومناقشتها فى المشروعات الخاصة بحل القضية اليمنية .

(١) السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

٣ - حزب الأهالي . الذي كانت أغلبيته من الأتراك الاتحاديين الذين انفصلوا عن حزب الأكثرية في عام ١٩١٠ ، وكان يعضدهم بعض الأتراك الذين تمسكوا بحيادهم . وكان هذا الحزب منظما فعلا يضم أعضاء تفرسوا عمليا على الأساليب البرلمانية والجدل السياسي مما جعله أكثر فاعلية من الحزب الثاني ، وإن اتجه الحزبان بصفة عامة الى المعارضة . فقد كان لحزب الأهالي مواقف عملية بالنسبة لقضية اليمن ، وكثيرا ما تقسدم بمشروعات ايجابية مدروسة لحل القضية . وقد نشر لطفى بك فكرى أحد رجال هذا الحزب البارزين في جريدة « اقدام » التركية ، بيانا عن المسألة اليمنية ، نقلته عنها جريدة « المؤيد » المصرية ، تضمن لائحة بقانون أراد عرضها على « مجلس المبعوثان » لتكون أساسا يبنى عليه شكل الإدارة في اليمن : وكان رايه أن الدولة تتبع وسائل التخدير والحلول الوقتية في حل هذه المسألة . ولكنه نصح بأن « يترك تنظيم التفاتات القانونية لولاية اليمن نفسها » ، ويقول : « إن هذا أجدى لأنه يلزم واقع ويتجاوب معه باستمرار عن كذب » .

ثم أخذ لطفى بك فكرى يشرح النظام الإداري الذي رآه مناسباً لليمن فقال : « والطريقة الإدارية التي استحسنها في هذا القانون تدور حول تعيين وال على اليمن من الأستانة تكون له سلطة واسعة ، وهو يناظر على مجلس عمومى يعقد في مركز الولاية مؤلفا من سادات القبائل ومشايخها وفقائها ، ومن مندوبي البلاد اليمنية ، ويعهد الى هذا المجلس العمومى بسن تلك القوانين الخاصة بالولاية ، وأوجه جباية الأموال اللازمة للحكومة ، وعلى مركز السلطنة أن يسد عجز ميزانيتها اذا كان ثمة عجز ، أو يأخذ زيادة وارداتها اذا توافرت الزيادة . واشترط لأجل الاطمئنان على عثمانية الولاية أن تصدر ارادة سنية سلطانية مصدقة على قانون يختص باليمن . وأرى أن هذا القانون اذا أحسن تطبيقه والعمل به لا يلبث بضع سنين حتى يأتى بالثمرات المطلوبة » . ثم سرد لطفى بك فكرى عضو حزب الأهالي المعارض التنظيمات المختلفة التي اقترحها بشسان إدارة الولاية والمجلس العمومى والشئون المالية والمعارف والأمن والعدل (١) ، وكلها تتجه الى تطبيق سياسة اللامركزية الادارية وتمثل جميعها مشروعا تقديميا لحل قضية اليمن بالطرق السلمية .

تلك كانت اتجاهات الأحزاب العثمانية الثلاثة في « مجلس المبعوثان » ومواقفها المتباينة ازاء القضية اليمنية . أما عن موقف الحكومة العثمانية نفسها فقد تبلور أخيرا في تشكيل « لجنة اصلاح اليمن » بعد اخفاق أسلوب استخدام القوة وحدها لحل القضية اليمنية . اذ قرر مجلس النظار العثماني تأليف لجنة

(١) المؤيد : العدد ٦٣٠٨ ، الثلاثاء ٧ من مارس ١٩١١ (ربيع الأول ١٣٢٩ هـ) ،

لدراسة مسألة اليمن ، وتقديم الاقتراحات أو التوصيات والمشروعات لحل هذه القضية . وقد عهد برياسة هذه اللجنة الى توفيق بك رئيس دائرة المالية قى شورى الدولة ، وكان قبل ذلك واليا على اليمن عندما سقطت صنعاء فى يد الامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٠٥) ، أما أعضاء اللجنة « فهم سماحة الشيخ محمود أسعد أفندى ناظر الدفتر الخاقانى ، وفريد باشا رئيس دائرة المشاة ، واسماعيل حقي رئيس دائرة اللوازم العسكرية ، وغالب بك مدير الأمن العام ، وعبد المجيد بك محاسب صندوق التقاعد العسكرى » . وكان لهذه اللجنة حق استدعاء مبعوثي اليمن عند الحاجة لأخذ معلوماتهم عن اليمن والحالة فيها ، وعقد أول اجتماع لهذه اللجنة يوم الأحد ١٩ من مارس سنة ١٩١١ ، وكان عليها أن تقدم ما تصل اليه الى وزارة الداخلية (١) .

وقد انضم الى هذه اللجنة بعد ذلك بعض الأعضاء الجدد مثل الفريق يوسف باشا . وكان يعمل من قبل قائدا فى اليمن فكانت لديه خبرة عن أحوال الولاية . وقد عبر الشيخ محمود أسعد « أفندى » أحد أعضاء اللجنة النقابية عن هدفها والمنهج الذى تتبعه لدراسة القضية اليمنية وذلك فى التصريح الذى أدلى به الى محرر جريدة استامبول الفرنسية - ونقلته عنها جريدة المؤيد - بقوله : « ان الإدارة التى تضع الآن خطة للجري عليها فى اليمن ليست من قبيل الإستقلال الإدارى ، وان كانت ذات سلطة واستقلال أوسع من سائر الولايات واستقلالها » . ثم أضاف قائلا : « ان اللجنة ستطلع على جميع المستندات والتقارير المقدمة سابقا ، مثل تقرير حسين حلمى باشا الصدر الأعظم السابق ، وبعض الآراء المفيدة مثل رأى فيضى باشا الذى مكث طويلا فى اليمن . وأن اللجنة ستبدأ المداولة فى هذا الشأن فى ٢٧ من مارس ١٩١١ » (٢) .

وجدير بالملاحظة أن هذه اللجنة شكلت وبدأت أولى جلساتها وشرعت فى العمل لحل القضية اليمنية بالطرق السلمية فى الوقت الذى اتجهت فيه حملة عزت باشا الى اليمن لاختصاص ثورتها بالقوة والقمع الحربى . فقد وصل عزت باشا الى الحديدة فى شهر فبراير سنة ١٩١١ ، ثم زحف الى صنعاء وفك حصارها فى أوائل شهر أبريل سنة ١٩١١ ، بينما عقدت « لجنة اصلاح اليمن » أولى اجتماعاتها فى الآستانة فى ١٩ من مارس ١٩١١ . وهذا يعنى أن الدولة العثمانية أرادت أن تستعمل فى وقت واحد أسلوبين متناقضين لحل أزمة اليمن ، الأسلوب الحربى والآخر السلمى ، وقد سار كلا الأسلوبين جنبا الى جنب ، بل كان كل

(١) للمزيد : المجلد ٦٣٢٤ ، الاثنين ٢٧ من مارس ١٩١١ (٢٦ من ربيع الاول ١٣٢٩ هـ) . ص ٤ .

(٢) للمزيد : المجلد ٦٣٢٥ ، الاثنين ٢ من ابريل ١٩١١ (٤ من ربيع الثانى ١٣٢٩ هـ) . ص ٢ .

منهما مكملًا للآخر . فما كان عزت باشا بإمكانه أن يحصل على موافقة الباب العالي على الصلح إلا إذا كان في العاصمة تفكير واستعداد لعقد هذا الصلح (١) فالصلح كان التقاء بين أهداف الحملة العسكرية الموجهة إلى اليمن وبين المجهودات السلمية التي تبذل لحل القضية اليمنية في العاصمة العثمانية . ويؤيد هذا الرأي القائل بأن إرسال الجيوش العثمانية إلى اليمن كان بغرض الارهاب والتخويف وإظهار هيبة الدولة فحسب ، حتى يمكنها عقد صلح مشرف مع الثوار اليمنيين ، لا يترقب عليه اهتزاز مركزها في ولاياتها العربية الأخرى .

وإذا نظرنا إلى موقف الجانب اليمني من الصلح في سنة ١٩١١ ، نجد أن أكبر ممثل للمقاومة اليمنية ضد الحكم العثماني وهو الإمام يحيى كان يبذل كل الجهود الحربية والسلمية على السواء للوصول إلى عقده الصلح مع الدولة والتصافى معها . وقد عرضنا فيما سبق الحروب التي خاضها الإمام يحيى ضد الأتراك في اليمن مستعيناً بالقبائل الزيدية والشافعية على السواء التي استطاع أن يجندبها إلى جانبه ويكتسب بينها زعامة وشعبية على حساب ثورتها ضد الإدارة العثمانية ، بعد أن أساء بعض موظفيها إلى تقاليد اليمن وعاداته ونظمه الموروثة وتدخلوا في شئون القبائل اليمنية بطريقة أثارت استنكارهم وثورتهم . على أن مطالب الإمام يحيى تبلورت أساساً حول « مطالبته برقع ظلم الموظفين الأتراك في اليمن ، وتخفيض الضرائب التي يبالغون في فرضها ويشتهدون في تحصيلها حتى في سني القحط ونضوب موارد الأرض ، وإقامة الشريعة ، وتغيير الموظفين الفاسدين » (٢) . غير أن الإمام يحيى كانت له مطالب شخصية أخفاها وراء مطالبته بحقوق الشعب اليمني وبرقع الظلم والضرائب الواقعة على كاهله وتحكيم الشريعة الإسلامية في معاملاته ، وكانت هذه المطالب الشخصية تتمثل في إجبار العثمانيين على الاعتراف بوضعه الخاص كإمام لليمن له سلطات زمنية إلى جانب ما يتمتع به من زعامة دينية على أتباعه الزيديين . ولا يشير الإمام يحيى بعد ذلك أن يعلن ولاءه للسلطان العثماني وتبعية الدولة العثمانية وثقله وشعبه اليمني بالخلافة واعترافهم بها ما دامت الدولة تضمن لهم امتيازاتهم الخاصة في بلادهم (٣) . ذلك ما أفصح عنه الإمام يحيى في الشروط التي عرضها على والي اليمن العثماني فيضى باشا لعقد الصلح في سنة ١٩٠٦ دون جدوى ، وهي نفس المطالب التي حوّاها كتابه المستفيض إلى وفد مكة ولم يترتب عليه أي تقدم في علاقاته مع الدولة .

أما في سنة ١٩١١ فالإمام كان يحاول عن طريق الحرب أن يكسب انتصارات متتالية أمام الأتراك ليجبرهم على النظر إلى الصلح نظرة جدية

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٢٨

(٢) Revue du Monde Musulman, Vol. IV, No. 1, Janvier 1908, p. 96.

(٣) Correspondance d'Orient, 4ème Année, 16-2-1911, p. 155.

يعترفون فيها بمركزه الخاص في اليمن وبحقوق شعبه ومطالبه . فالجرب لم تكن هدفا في حد ذاتها من وجهة نظر الامام ، بل كانت وسيلة لتحقيق مطالبه . وكان يفضل أن يوفر جهوده في محاربة الدولة اذا حققت له مطالبه ، وتوجيهها ضد منافسيه من مدعى الامامة الزيدية الذين اعترضوا على امامته وثاروا عليه في فترات مختلفة ، بدأت منذ توليه الامامة واستمرت حتى بعد توصله الى عقد الصلح مع الدولة في سنة ١٩١١ م . وكان من مصلحة الامام الا يحارب عدوين ويجابه جبهتين في وقت واحد ، فكانت رغبته في مصالحة الأتراك أكيدة حتى يتفرغ للقضاء على منافسيه في الامامة . هذا فضلا عن أن احساس الامام بقوة الترك الذين كانوا يفوقون قواته عددا وعدة وتدريباً وخبرة ويمثلون إحدى الدول الكبرى حينذاك ، هذا الاحساس الذي لم يقلل من عمقه انتصاراته المتواضعة على الأتراك بين حين وآخر ، أو تمكنه من دخول صنعاء في سنة ١٩٠٥ م ، ثم نجاحه في حصارها لمدة أشهر في سنة ١٩١١ م ، فقد كان ذلك انتصارا على حاميات مجاهدة لا تمثل القوة الحقيقية لجنود دولة الخلافة التي كان سرعان ما ينسحب امامهم الى معاقله الجبلية في الشمال عندما كانت تتوالى على ولاية اليمن النجيدات القوية (١) . وإذا كان هذا الانسحاب يعتبر خطوة حربية تناسب الموقف ، فإن خوف الامام واحساسه بقوة الترك ، هما امران لا يمكن اغفالهما عند توضيح موقف الامام يحيى في ذلك الوقت . لهذا كان الامام يحيى يعمل من جانبه من أجل مصالحة الدولة العثمانية القوية ، متبعا في ذلك الطرق الحربية والسلمية على السواء ، مع حرصه على أن تعترف له الدولة بوضعه الخاص في اليمن .

ويمكننا أن نضيف الى ما تقدم بالنسبة لموقف الامام يحيى من الصلح مع الدولة العثمانية أن الوضع القبل للمجتمع اليمني كان يدفع الإمام الى عقد هذا الصلح في أقرب فرصة ممكنة . ذلك لأن الامام كان يجهد نفسه في استرضاء القبائل الزيدية المختلفة حتى لا تتخلى عنه وتلتف حول غيره من مدعى الامامة ، كما كان يبذل كل طاقته لاجتذاب القبائل السنية الى جانبه واغرائهم بالهدايا والأسلاب ليقوى بمساندتهم له على محاربة الأتراك ، وما كان فعل الغنائم بطبيعة الحال دائم التأثير ، بل كان أثرها مؤقتا تكاد تذرره الرياح . ومن هنا ، كان الإمام يفضل أن يصل الى عقد صلح مع الدولة يجنبه استعطاف هؤلاء وأولئك ، خاصة وأن الترك - بناء على شروط الصلح - كان عليهم أن يدفعوا لهذه القبائل وشيوخها رواتب شهرية متفق عليها ، كان الامام مضطرا من قبل الى توفيرها لهم مهما كلفه ذلك (٢) ، ضمانا لولائهم الذي لم يستمر على حال واحد فترة من الوقت غير قصيرة .

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

(٢) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 70.

وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق الى موقف الدولة العثمانية من جهة ، وموقف الامام يحيى من جهة أخرى ، بالنسبة لرغبة الجانبين في عقد الصلح وقرار السلام في ربوع اليمن ، فقد كان ثمة عوامل أخرى ذات تأثير فعال لدى الجانبين لعبت دورها في حملهما على الاسراع بعقد الصلح في سنة ١٩١١ .

أول هذه العوامل هو تدخل بعض المعنيين بالأمر كوسطاء لتقريب وجهات نظر الجانبين اليمنى والعثمانى ، مثل الشريف حسين أمير مكة ، وأحمد العبدلى سلطان لحج ، فقد قام الاثنان بمجهود يذكر في هذا السبيل . فقد كتب الشريف حسين الى السلطان أحمد فى مارس سنة ١٩١١ يخبره أن عزت باشا وصل على رأس قوات ضخمة لاعادة النظام فى اليمن ، كما أخبره أن الحكومة العثمانية طلبت منه أن يلعب دورا معيناً ضد تمرد الادريسي فى عسير . ثم طلب الشريف حسين من السلطان أحمد أن يكتب للامام يحيى بالآ يتحدى فى عدائه للترك ، لأن هذا سيعود بالضرر عليه مما قد يعطيه نهائياً فى وقت قريب ، كما أخبره أن الحكومة العثمانية ستتهم بشئون الاصلاح فى اليمن . وكتب الشريف حسين أيضاً وبصفة مباشرة الى الامام يحيى يحدثه عن ضخامة القوات العثمانية التى يقودها عزت باشا ، غير أنه ذكره برسائله الثانية كالامام دينى وحاول أن يقتنع بأهمية اتحاد المسلمين وخطورة انقسامهم على أنفسهم فى ذلك الوقت الحرج ، وأنه من واجب كل مسلم أن يعضد خليفة الاسلام « ولو يقال بعيره » وأنه من الجرم أن تبثر قوى الخليفة فى ميادين جانبية ، وأن هذا ضد العاملين من أجل الدين ، كما أشار الى أن اراقة الدماء تغضب الجدد الأعظم وهو النبى عليه السلام . ثم أضاف الشريف حسين فى نهاية خطابه ، أنه هو نفسه على وشك التوجه الى عسير لاختتام ثورة الادريسي . وكان الادريسي فى ذلك الوقت يتلقى العون الحربى من إيطاليا عدوة الدولة العثمانية فى أثناء حروبه ضد الأتراك فى عسير والمخلاف السليمانى بشمالى اليمن .

وقد أجاب السلطان أحمد على رسالة الشريف حسين ، ووعده بأنه سيكتب الى الامام يحيى ، وعبر عن فرحه واستبشاره بدخول جيش الباب العالي صنعاء منتصراً وأبدى رأيه فى بقاء القائد التركى العام فى صنعاء حتى لايتجدد القتال بين اليمنيين والأتراك . كما أظهر السلطان أحمد خطورة تقدم الترك الى الشمال تجاه أقاليم الامام يحيى ، لأن ذلك سيثير ضدهم بطبيعة الحال القبائل الزيدية ويحدث تصادماً عنيفاً بينها فتشتعل من جديد نيران الحرب ويسود الاضطراب فى اليمن . وقد حرص السلطان أحمد فى خطابه الى الشريف حسين على أن يشير الى خصائص الزيديين ، وأن المتاعب التى يثيرونها لن تنتهى الا اذا زالت هذه الأسرة . كما عبر عن اعتقاده بأن الشريف حسين هو خير وسيط بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى (١) .

ويتضح من هذا العرض لساعي الشريف حسين الدور الذي قام به للتقريب بين الجانبين العثماني واليماني لعقد الصلح بينهما . فقد استعمل الشريف حسين مع الامام يحيى أسلوب التهريب عندما ذكره بضخامة القوات التركية ومعانتها ، كما استعمل معه أسلوب الترغيب عندما ذكره برسائله الدينية السامية وبأهمية الوحدة الاسلامية وضرورتها (١) .

أما العامل الثاني الذي كان ذا أثر فعال في الاسراع بعقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى في سنة ١٩١١ الى جانب تدخل المنيين بالأمر للوساطة بين الجانبين ، هو هجوم ايطاليا على طرابلس الغرب بعد أن ضربتها بالقنابل من البحر وأنزلت جنودها الى الشاطئ في صباح اليوم الأول من أكتوبر سنة ١٩١١ م ، ثم احتلت معظم مدنها في خلال عشرين يوما . وكانت طرابلس الغرب ولاية عثمانية نائية محصورة بين مصر المحتلة من الانجليز وبين تونس المحتلة من الفرنسيين في ذلك الوقت ، بينما كانت المواصلات بينها وبين سائر أقسام الممالك العثمانية لا تتم الا بالطرق البحرية الطويلة والمكلفة ، ولم تكن الدولة قد استطاعت أن تؤسس خطا ملاحيا واحدا يضمن هذه المواصلات ولو في الشهر مرة واحدة . وكانت ايطاليا تطمح في امتلاك واستعمار طرابلس الغرب منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، غير أنها كانت تخشى تدخل الدول الأوروبية لمنعها عن تحقيق غايتها . وأخيرا استطاعت ايطاليا بواسطة عقد بعض الاتفاقيات مع هذه الدول أن تحصل على الاعتراف بحقها في طرابلس من بريطانيا مقابل مصر ، ومن فرنسا مقابل مراكش ، ومن روسيا مقابل المضائق ، كما حصلت على الاعتراف من ألمانيا والنمسا دون تعويض معين ، ولكنه في نطاق اتفاق عام ، يشمل جميع العلاقات الخارجية الأساسية . بل ان طائفة من هذه الاتفاقيات ضمنته لها التأييد والمساعدة عند الاقتضاء (٢) . كما سمعت ايطاليا من جهة أخرى الى بسط نفوذها على تلك البلاد عن طريق توسيع العلاقات التجارية معها ، وانشاء المؤسسات الاقتصادية والثقافية فيها . وكانت القوة العثمانية المرابطة في طرابلس الغرب عبارة عن بضعة آلاف من الجنود العثمانيين ، بل ان بعض الكتاب يقولون انها كانت أقل من ثلاثة آلاف . ذلك لأن الحكومة كانت قد سحبت قسما من القوات العسكرية المخصصة لتلك الولاية ، وأرسلتها الى اليمن ، بغية محاربة الامام يحيى وادغامه على الاستسلام . وهكذا كان الجيش المرابط في الولاية قليل العدد وقليل العتاد ، وما كان في

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

(٢) ساطع البصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٢ ، ص ١٧٧ .

امكان الدولة أن ترسل اليها قوة عسكرية جديدة ، لحرمانها من أسطول يستحق الذكر ، فوُضعت طرابلس الغرب فريسة في يد إيطاليا (١) .

ومن الملاحظ أن الدول الأوروبية تطبقا لخططها الاستعمارية في مؤتمر برلين الذي عقد في سنة ١٨٧٨ والتي كانت تهدف منها الى تقسيم املاك « الرجل المريض » فيما بينها ، لم تثر الاحتجاجات التقليدية ضد إيطاليا عند هجومها على طرابلس الغرب في سنة ١٩١١ ، كالمحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية أو المحافظة على توازن القوى الدولية وغيرها ، بل ان إيطاليا ضمنت الى جانبها موقف هذه الدول الأوروبية بناء على الاتفاقات التي سبق الإشارة اليها . وقد أوضحت جريدة « اللواء » المصرية هذا السكوت غير الحيادي من جانب الانجليز على أعمال إيطاليا الحربية بطرابلس الغرب بقولها انه « في أثناء الحرب الطرابلسية ، وكانت إنجلترا تحتل مصر ، أعلنت إنجلترا أن مصر تبقى على الحياد » . وكانت إنجلترا تقصد من ذلك أن تحول دون اختراق الترك للأراضي المصرية للوصول الى طرابلس حتى تؤمن جانب الطليان من ناحية مصر . وقد حدث ذلك في الوقت الذي كان الانجليز في أثناءه « يسمحون للطليان بشراء الجمال من عدن على يد وكيل لهم فيها » وهذا الوكيل يبتاع الجمال من العرب ، دون أن يعلم العرب الى أين ترسل تلك الجمال ، وكانت الحكومة المحلية في عدن تفض النظر عن شراء الطليان الجمال ، وتأذن لهم بشحنها . فهل يعد هذا خرقا للحياد أم لا ؟ وهل يصح أن يضيق الخناق على العثمانيين في مصر لحفظ الحياد ؟ ثم تسكت الحكومة الانجليزية عن اختراق الطليان للحياد في عدن « (٢) » . وعلى أية حال فقد كان اتفاق الدول الأوروبية على تقسيم املاك الدولة العثمانية فيما بينها من العوامل التي لم تساعد الأتراك على انقاذ مركزهم في طرابلس الغرب .

وقد أدى انهزام الجيوش العثمانية في طرابلس الغرب ووقوعها في أيدي الايطاليين الى زيادة نفمة العرب على الحكومة العثمانية . وتقدم نواب طرابلس الى « مجلس المبعوثان » بتقرير مفصل ذكروا فيه براهين عديدة على تهاون الحكومة العثمانية في اعداد وسائل الدفاع عن بلادهم في الوقت الذي كانت فيه الأطماع الايطالية معلومة للجميع . كما أوضح النواب العرب في المجلس أن الخطة التي اتبعتها الحكومة في معالجة شتون اليمن بالقوة أدت الى اضعاف الحامية العسكرية القائمة في طرابلس الغرب وسهلت بذلك للطليان سهبا الاستيلاء على القطر المذكور . كما أكد النواب العرب خطل سياسة

(١) ساطع المصري : المصدر نفسه ، ص ١٨٩ .

(٢) اللواء : العدد ٢٨٢٢ في ٥ من مارس ١٩١٢ (١٦ من ربيع الأول ١٣٣٠ م) ، ص ٤ .

المركزية التي اتبعتها الحكومة العثمانية في حكم ولاياتها مما جعلها ترفض من قبل اقتراحا بشكوتين حرس وطني في طرابلس الغرب بعد أن زعمت بأن تكوين جيش محلي هناك قد يؤدي الى انفصال الولاية واستقلالها عن الدولة (١) .

حصلت هذا كله في الوقت الذي بدأت فيه الحركات العسكرية من جديد في اليمن لا تؤدي الى النتائج التي كانت تتوقعها الحكومة ، مما جعلها تدرك في آخر الأمر ضرورة الاتفاق مع الامام لتسوية قضايا اليمن . لهذا أسرع الباب العالي فوافق على الاتفاق الذي عرضه الامام يحيى بعد ادخال بعض التعديلات الطفيفة عليه ، وقد أسسارت « المؤيد » الى ذلك بقولها : « أعاد الباب العالي لعزت باشا قائد الحملة اليمنية متن مطالب الاتفاق التي عرضها الامام يحيى . بعد أن عدل الباب العالي فيها بعض التعديل » (٢) .

وهكذا كانت حرب طرابلس الغرب في أواخر سنة ١٩١١ (١٣٢٩ هـ) من العوامل التي ساعدت على اسراع الباب العالي بالموافقة النهائية على اتفاق الصلح الذي عقد بين الامام يحيى وعزت باشا ممثل الدولة العثمانية في اليمن .

وبالاضافة الى العوامل التي أوضحناها والتي ساعدت على تقريب وجهات نظر الجانبين اليمني والعثماني الى عقد الصلح في سنة ١٩١١ ، فاننا لا يمكن أن نغفل الدور الهام الذي قام به القائد العثماني عزت باشا في هذا المجال . ولقد نجح هذا القائد عقب وصوله الى اليمن في احراز الانتصارات العسكرية المتتالية على الثوار اليمنيين حتى اضطر الامام يحيى والقبائل الملتفة حوله من انها حصارهم لمدينة صنعاء ورحيلهم الى المنطقة الجبلية الشمالية المحيطة بمدينة صعدة معقل الامامة الزيدية في اليمن على النحو الذي سبقته الإشارة اليه . وكان يهدف عزت باشا من ذلك أن يؤكد للامام يحيى قوة الأتراك العثمانيين في اليمن ، ومقدرتهم على مواصلة الحرب ضد الثوار ، واستعداداتهم الهائلة لتدعيم الحكم العثماني في الولاية والقضاء على كل تمرد . كما كان يريد أن يشعر الامام أنه على الرغم من سيطرة العثمانيين على زمام الموقف فانهم على استعداد للتفاهم من أجل الاتفاق على شروط الصلح بما يحقق للولاية الأمن والسلام . وعزت باشا بتصرفه هذا كان يحفظ للدولة العثمانية كرامتها وعلو مكانتها في إحدى ولاياتها الثائرة ، مظهرا أن الدولة لم تلجأ الى الصلح مع الامام ضعفا منها واستسلاما ، بل فعلت ذلك وهي مهيمنة على زمام الأمور في الولاية ، راغبة في المحافظة على الأمن والسلام . وكان يقصد عزت باشا ألا يؤدي هذا الصلح الى اهتزاز مركز دولته في اليمن أو في ولاياتها الأخرى على السواء التي كانت تطالب في الوقت نفسه بالأخذ بمبدأ اللامركزية .

(١) ساطع الحمري : المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٤٦٨ ، الخميس ١٤ من سبتمبر ١٩١١ (٢١ من رمضان ١٣٢٩) ، ص ٢ .

• وإذا كان عزت باشا قد أكد بانتصاراته العسكرية قوة العثمانيين ليحصل على اتفاق مشرف مع الامام يحيى يحفظ للدولة مكانتها في اليمن ويهيئ الأمن والسلام للولاية ، فإنه لجأ بعد ذلك الى طريق خطى قوامه المفاوضات والاتصالات الشخصية التي قام بها بنفسه ، وساعده فيها هيئة أركان حربه التي كانت تضم نخبة من الرجال الممتازين المتخصصين الذين أزالوا كل العقبات ومحووا الخلافات ، فكان للجهود التي بذلها عزيز بك المصرى في التقريب بين وجهات نظر الامام والدولة ، ولحسن تفهم عزت باشا للوضع القائم ، ولوثوق اليمنيين بهذا القائد العثماني أثره الكبير في الوصول الى عقد الصلح (١) . ويذكر توفيق على برز في هذا المجال : « ولقد استنتجت من حديثي مع الفريق عزيز باشا المصرى أن سيادته تمكن من اقناع الامام ، بعد مقابلات كثيرة معه ، بوجود عقد الصلح ، من خلال التأثير عليه بالعاطفة الدينية التي استشارها في نفسه » (٢) .

وفضلا عن اظهار القوة العسكرية العثمانية واستعراضها في اليمن من جهة ، واستعمال أسلوب المفاوضات والاتصالات الشخصية من جهة أخرى فقد استخدم عزت باشا وسيلة ثالثة كانت تناسب الموقف الى حد كبير ، وكان قوامها الهدايا التي قدمها الى الامام الزيدى وأتباعه من أجل الوصول الى عقد صلح مشرف للدولة يحفظ لها مصالحها في الولاية وسمعتها ومركزها العام في الخارج . ولقد ذكر « جاكوب Jacob » الذي كان من أهم الشخصيات الانجليزية في حكومة عدن الذين عاصروا هذه الفترة ودرسوا أحداث المنطقة وكتبوا عنها - أن كثرة ما أنفقه عزت باشا على الهدايا من أجل الوصول الى عقد الصلح دعا رؤسائه في الآستانة الى اتهامه بالاسراف والتبذير . ثم برز جاكوب تصرف عزت باشا بأنه كان مناسبا في مجتمع كان من مثله العليسا « تهادوا تحابوا » ، وإن عزت باشا استطاع عن طريق الهدايا التي قدمها الى الامام وأتباعه أن يقرب كثيرا من وجهات النظر المتباينة (٣) . كما أكد ذلك أيضا الصحفي والأديب العربى الزحالة أمين الريحاني بقوله « وقد كان عزت باشا كريما جوادا فاستغوى العرب بالمال » (٤) . وكانت الحروب المستمرة وما ترتب عليها من خراب ودمار وقحط وفاقة وغلاء للأسعار الى جانب ما يتحمله الأهالي من ضرائب مرتفعة ، ازدوجت أحيانا عندما كان يحصلها الترك من جهة والامام من جهة أخرى ، من الأسباب التي أدت الى تأثر اليمنيين بمن يلوح لهم ببريق المال ، بينما كانوا في أشد الحاجة اليه كمحتاجهم الى الأمن

(١) المنار ، مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ص ١٨ من فبراير ١٩١٢ . ص ١٥٣ .

(٢) توفيق على برز : العرب والترك في العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١٤) ، ص ١٥٣ .

(٣) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 121.

(٤) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٣١ .

والسلام . وقد أجسنت عزت باشا إستغلال عامل الهدايا للتأثير على الامام يحيى وأتباعه للوصول الى تحقيق غايته بعقد الصلح فى نطاق الشروط التى قبلتها الدولة . وذلك للحفاظ على مكانتها فى اليمن وعلى مركزها أمام الراى العام فى أرجاء الامبراطورية العثمانية وخارجها .

اتفاقية الصلح بين العثمانيين والامام يحيى فى سنة ١٩١١ :

بعد انقضاء تلك المراحل التمهيدية التى أشرت اليها فيما سبق فقد تم عقد الصلح فى قرية « دعان » اليمنية بين القائد العثمانى عزت باشا وبين الامام يحيى فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩١١ وذلك لاقرار الأمن والسلام وانتظام الأمور فى بلاد صنعاء ، عمران ، حجة ، كوكبان ، حجور ، آنس ، ذمار ، يريم ، رداع ، حراز ، تمز ، التى يقطنها الزيديون الذين هم تحت ادارة الدولة « على حد تعبير الراسمى » (١) وقد تضمنت هذه الاتفاقية البنود التالية :

- ١ - ينتخب الامام حكاما للذهب الزيدية وتبلغ الولاية ذلك وهذه تخبر الاستانة لتصدق المشيخة على ذلك الانتخاب .
- ٢ - تشكل محكمة استئنافية للنظر فى الشكاوى التى يعرضها الامام .
- ٣ - يكون مركز هذه المحكمة صنعاء وينتخب الامام رئيسها وأعضاءها وتصدق على تعيينهم الحكومة .
- ٤ - يرسل الحكم بالقصاص الى الاستانة للتصديق عليه من المشيخة وصدور الارادة النسبية به وذلك بعد أن يسمي الحاكم فى التراضى ولا يفلح ولا ينفذ الحكم الا بعد التصديق عليه وصدور الارادة بشرط ألا يتجاوز أربعة أشهر .
- ٥ - اذا إساء أحد المأمورين (الحكام والعمال) الاستعمال فى الوظيفة يحق للامام أن يبين ذلك للولاية .
- ٦ - ينحق للحكومة أن تعين حاكما للشرع من غير اليمنيين فى البلاد التى يسكنها الدين يتمذهبون بالمذهب الشافعى والحنفى .
- ٧ - تشكل محاكم مختلطة من حكام الشافعية والزيدية للنظر فى دعاوى المذاهب المختلفة .
- ٨ - تعين الحكومة « محافظين » تحت اسم « مباشرين » للمحاكم السيارة التى

(١) الراسمى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

- تتجول في القرى لفصل الدعاوى الشرعية ، وذلك دفعا للمشقات التي يتكبدها أرباب المصالح في الذهاب والاياب الى مراكز الحكومة .
- ٩ - تكون مسائل الأوقاف والوضايا منوطة بالامام .
- ١٠ - الحكومة تنصب الحكام للشافعية والحنفية فيما عدا الجبال .
- ١١ - صدور أمر عفو عام عن الجرائم السياسية والتكاليف والفرائث الأميرية التي سلفت .
- ١٢ - عدم جباية التكاليف الأميرية لمدة عشر سنوات من أهالي « أرحب » و « خولان » ، لفقرهم وخراب بلادهم وارتباطهم التام بالحكومة .
- ١٣ - تؤخذ التكاليف الأميرية بحسب الشرع .
- ١٤ - اذا حصلت الشكوى من جباة الأموال الأميرية لحكام الشرع أو للحكومة فعلى هذه أن تشترك مع الحكام في التحقيق وتنفيذ الحكم الذي يحكم به عليهم .
- ١٥ - يحق للزيدية تقديم الهدايا للامام اما توا واما بوساطة مشايخ الدولة أو الحكام .
- ١٦ - على الامام أن يسلم عشر حاصلاته للحكومة .
- ١٧ - عدم جباية الأموال الأميرية من (جبل الشرق) (١) لمدة عشر سنوات .
- ١٨ - يخل الامام سبيل الرهائن الموجودين عنده من أهالي صنعاء وما جاورها وحرار وعمران .
- ١٩ - يمكن لأموري الحكومة وأتباع الامام أن يتجولوا في أنحاء اليمن بشرط ألا يخلوا بالسكينة والأمن .
- ٢٠ - يجب على الفريقين ألا يتعديا الحدود المعينة لهما بعد صدور فرمان السلطاني بالتصديق على هذه الشروط .
- وبناء على هذه الاتفاقية عين الامام يحيى حكاما وكتابة للمراكز والنواحي ونظارا للوقف الداخلي والخارجي والموضايا (٢) .
- وعقب عودة عزت باشا والوفد العثماني المرافق له الى صنعاء أقر بأن يجتمع سكان المدينة في الميدان الفسيح الواقع أمام مقر حكومة الولاية وأذيع

(١) (جبل الشرق) هو مختلف من مخالب (أنس) وقد عانى أهله من الفقر بعد أن خربت منازلهم نتيجة للجروب الكثيرة .

(٢) الواسطي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٢٠ .

عليهم نية عقد الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية وتوقيع الاتفاق الخاص بذلك . وقد ألقى مفتي الولاية الشيخ علي بن حسين المغربي خطاباً هاماً في جموع الأهلين من سكان المدينة الذين احتشدوا في الميدان ، أشاد فيه باتفاق الامام يحيى مع عزت باشا على الصلح بناء على رغبة السلطان العثماني وبالجهد المشكورة التي بذلها كل منهما حتى تم توقيع الاتفاق ورسم بالاتحاد بين اليمينيين واخوانهم العثمانيين ودعا الى نبذ الشقاق والأحقاد وقال : « هذا ، وأنه بحمد الله تعالى قد قام بنصيحة الاسلام والمسلمين وبذل سعيه في رضاء رب العالمين ، حضرة صاحب الدولة الأفخم وملاذ العز الشامخ الأتم (أحمد عزت باشا) أناله الله من الخير ما يشاء . وقابل سعيه الحميد بالقبول مولانا الامام (يحيى) المتوكل على الله رب العالمين نجم آل الرسول لا يرح بدر لا يعتريه أقول فوقهما الله لا فيه صلاح العباد وهو ان شاء الله تعالى نهج بين السداد . فعند ذلك زالت عن قطر اليمن المحن وقرت عيون طالما نفر عنها الوسن ، فيا لها من نعمة بها الاسلام كل يوم في ازدياد ، ومنه انتظم بها شمل الاتحاد . وتم ذلك بالارادة السنية من مولانا سلطان العرب والعجم سلطان الملة الاحمدية وحامي حرم الله والشرعية الحمديدية أعزه الله بعزة الاسلام وأهلك به الكفرة الطغام . فله الحمد على هذه النعم وله الشكر على دفع النقم (١) .

وجدير بالذكر أن أهالي صنعاء استقبلوا خبر الصلح بالفرح والابتهاج وعبروا عن فرحهم هذا عندما أذيع الأوامر السلطاني عقب صدوره في سبتمبر سنة ١٩١٣ معلنا تحالف الامام يحيى مع الدولة العثمانية ، « فسار الأهالي في الشوارع مهللين يطلقون نيران بنادقهم ابتهاجا بهذا فرمان (٢) » .

وقبل أن نقيم اتفاق « دعان » لنعرف مدى فائدته وأهميته للامام يحيى من جهة وللعثمانيين من جهة أخرى ، فإننا سنقارن بينه وبين مشروع الصلح الذي سحبه طلعت بك من « مجلس المبعوثان » ، فلعل ذلك يلقي مزيداً من الضوء على قيمته لكل من الجانبين اليمنى والعثمانى ، وقد أوضحت لنا المقارنة الأمور التالية :

١ - تضمن المشروع السابق تفويض الولاية الى الامام (المادة الثانية) ، وأغفل الاتفاق الحالي الإشارة الى ذلك ، بل يستدل من ثانياً سطره أن الوالى يظل تركيا .

٢ - أشار المشروع السابق (*) الى تفويض متولى زمام الادارة في الولاية (أى الامام) تفويضاً تاماً بتعيين القضاة ، بالإضافة الى العمال والمأمورين

(١) الواسع : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٢٠ - ٢٢٢ .

(٢) Bury, G.W. : Op. cit., p. 38.

(*) ص ٢٢٥ .

وتعيين رجال الدرك .. بينما المشروع الجديد لا يفوضه الا بتعيين
الحكام لتطبيق احكام الشرع اى القضاة فقط .

٣ - ظهرت افضلية المشروع السابق بوضوح عندما فوض الولاية بالاتفاق
من الاموال التى تجبىها ، برغم اشتراطه ارسال الرصيد الذى قد يبقى
الى مركز السلطنة ، بعد ان يبدل قسم منه فى سبيل الترقيات المحلية
(المادة الرابعة) . ولكن الاتفاق الجديد ليس فيه شئ من ذلك الا ان
الامام يدفع عشر حاصلاته للحكومة .

وهكذا يتضح ان الاتفاق الجديد منسوب على ناحية القضاء الشرعى فقط
دون ان يشير الى شئ يتعلق بالادارة المدنية ، بل انه ترك التصرف فى هذه
الناحية لمشيشة الامام فيما يخص الزيديين دون غيرهم ، كما انه قيد تصرفه
فى الوقت نفسه بسلطة الأستانة وتصديقها دون ان يحدد مدى هذه السلطة .
بل ان نصوص الاتفاق حوت غموضا عميقا يمكن معه استغلالها الى مدى بعيد ،
هذا علاوة على ما فى الاتفاق من ازدواج سلطة الوالى والامام مما لا يمكن معه
تجنب نشوب الخلاف . وفى بعض مواد الاتفاق لم يعط الامام أكثر من دور
الشكاى ، بينما أعطى الحق فى الكلمة الأخيرة لكل من الولاية فيما يخص
المأمورين والحكام المسيئين (المادة السادسة) ، وللمحكمة العليا التى يعين
الامام رئيسها وأعضائها ، وللحكومة فيما يختص بالشكاوى المرفوعة من قبل
الامام . وليس فى الاتفاق أى نص يحدد موقف الامام ولا حقوقه وصلاحياته
فيما اذا رفضت الولاية أو الحكومة تأييد وجهة نظره التى قد تكون محقة كل
الحق فلا تأخذ بها لأرب ما أو غاية فى نفسها (١) أو لأمر تقتضيه مصالحها
الخاصة يتعارض مع مصالح الامام واتباعه .

ويهمنا أن نستعرض بعض التعليقات التى نشرت عقب توقيع هذا الاتفاق
لما تلقى من الضوء على مواده المختلفة . فقد نقلت جريدة « المقطم » عن جريدة
« التيمس » مقالا نشرته عنها جريدة (المنار) جاء فيه : « عقد الحكومة العثمانية
صلحا غير مجيد مع الامام يحيى بعدما رشحت زعماء الشسورة بالأموال
العائلة ، ووعدتهم بالأصلاح ، فنال الامام بذلك أكثر مما كان يطمح فيه .
وثبت فى مركزه حاكما على القبائل الزيدية ، ولم يتغير الحال فيما سوى ذلك
عما كانت عليه قبل بدء القتال . فالأتراك يملكون صنعاء ، وقد استرجعوا معظم
المراكز التى كانوا يحتلونها فى الماضى . والامام يملك « شهبارة » وسائر المعازل
التي كانت له . وقد أطلق الامام أخيرا سراح خمسمائة أسير من الجنود ، ولكنه

(١) تولى على يرد : المجلد السابق ، ص ١٤٢ .

لم يعد المدافع التي ضمنها في هذه الثورة ، أو في ثوراتها السابقة ، واضطرت الحكومة أن ترسل خمسين ألف عسكري بقيادة عزت باشا ، وهو من أكبر قوادها ، للحصول على هذه النتائج ، (١) .

كما علق جريدة اللواء المصرية على هذا الاتفاق بقولها : « ... فيستدل من هذا الاتفاق ، أن الحكومة اعتبرت الامام حاكما مستقلا لا تتعرض للبلاد الواقعة تحت سلطته ، وأنها تكفلت له بإصلاح حال الزيدانيين المقيمين في بلادها . وقد كتب جلال نوري بك مقالة في « الجون ترك » انتقد فيها هذا الاتفاق ، وقال انه لا قوة بعد الآن تمنع الامام من عقد اتفاق مع أية حكومة شاءها بعد هذا الاتفاق الذي عقدته الحكومة العثمانية معه » (٢) .

وفي هذين التعليقين مبالغة واضحة تبعد عن الحقيقة . فقد ذكرت « التيمس » في المقال الأول أن الصلح الذي عقد بين الامام والدولة كان « غير مجيد » بينما نراه محاولة للانتقام مع الواقع اليميني تتصف بالاعتدال ولا تقلل من مكانة الأتراك أو ترفع من شأن الامام الا بالقدر الذي يتقف من حدة التوتر بين الجانبين . كما نظرت الجريدة الى الأموال التي أعطيت للامام على أنها رشوة ، بينما كانت وسيلة لإظهار الود وتلطيف النفوس . بعد أن لوح الأتراك للامام بمظاهر القوة التي قادها عزت باشا والتي بلغت خمسين ألف عسكري على حد قول الجريدة ، بل إن بعض الانجليز ممن خيروا عادات أهالي المنطقة أشاروا الى أن تبادل الأموال وإلهاديا كان وسيلة متبعة لربط أواصر المحبة بين الأهالي الذين ذاقوا الفاقة والفقر نتيجة للحروب الكثيرة وما كان يصحبها من خراب ودمار ، وقد سبق أن أشرت الى أن « جاكوب » الانجليزى ذكر في كتابه أن العرب كانوا يعتزون بمبدأ « تهادوا تحابوا » حتى تصلح أمورهم .

كما وضحت المبالغة في تعليق جريدة « اللواء » في المثال الثاني عندما ذكرت أن الحكومة اعتبرت الامام حاكما مستقلا لا تتعرض للبلاد التي تحت سلطته ، بينما يؤكد الاتفاق بوضوح خضوع الامام وبلاد له للسيادة العثمانية ، وبضرورة الرجوع الى الاستانة حتى في الموافقة على تعيين حكام المناطق الزيدية بعد أن يختارهم الامام . ولهذا كان تعليق جريدة « جون ترك » مجافيا تماما للواقع عندما ذكر جلال نوري بك كاتب المقال أن الامام لا تمنعه أية قوة من عقد اتفاق مع أية حكومة شاءها بعد هذا الاتفاق .

وإذا كان هذان التعليقان قد بعدا عن الواقع نسبيا فقد اقترب من الحقيقة

(١) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٢ . العدد الصادر في أول صفر ١٣٣٠ هـ ، ١٨/٤/١٩١٢ . ص ١٠٦ .

(٢) اللواء : العدد ٣٧٧٩ الصادر من ٧ من يناير ١٩١٢ (١٧٠٠ من المحرم ١٣٣٠ هـ) ص ١٠١ .

وال جانب ما نشرته الصحف من تعليقات عن اتفاق الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية في سنة ١٩١١ م فقد أشار اليه أيضا عدد من الكتاب والرحالة ممن قاموا بزيارة اليمن وذلك في مؤلفاتهم التي يمكننا أن نستخلص منها بعض المعلومات الهامة . فقد كتب أمين الريحاني في سنة ١٩٢٤ م يقول : « ... فعمدت معاهدة سنة ١٩١١ م لمدة عشر سنوات ، وكان من شروطها أن يعترف الامام بالسيادة التركية ، وتقبل الدولة ألا يكون في البلاد غير المحاكم الشرعية التي يعين الامام قضاتها . وقد تعهدت الدولة أن تدفع للامام ولرجال السادة ومشايخ (حاشد) و (بكيل) مشاهرات مالية مقدارها ألفان وخمسمائة ليرة ذهبيا . وبما أن الزيديين بموجب مذهبهم لا يتوجب عليهم دفع الزكاة لغير الامام امامهم ، كان موظفو الترك يجمعونها باسمه ويقدمونها له بعد خصم اثنين ونصف في المائة بدل الجباية » (١) .

وهكذا أشار الريحاني الى جوهر الصلح الذي تبلور في اعتراف الامام بسيادة الدولة واعتراف الدولة بوضع الامام الخاص بين أتباعه الزيديين . كما أوضح الريحاني الناحية المالية في الاتفاق والمشاهرات التي تعهدت الدولة بدفعها للامام وأتباعه وبلغ مقدارها ٢٥٠٠ ليرة ذهبية . هذا فضلا عما أوضحه الريحاني من أن الموظفين الأتراك كانوا يجمعون الضرائب باسم الامام نظرا لأن مذهب الزيديين كان يشترط عليهم دفع الزكاة لامامهم دون غيره ، وأن الموظفين كانوا يقدمونها للامام بعد خصم ٢٥٪ نظير أتعاب التحصيل .

أما الرحالة الألماني « هانز هلفرتز » فقد ذكر أن هذا الصلح كان لمدة عشر سنوات بصفة مبدئية وأنه كان نتيجة طيبة للأحداث التي سبقته ، كما أشار بصفة خاصة الى أن اليمنيين والأتراك كان لابد لهم أن يتضامنوا بعد أن هدد الاسلام نفسه بهجوم إيطاليا على طرابلس الغرب ، فقال : « ... إذ تم عقده (اتفاق الصلح) عندما هدد الاسلام نفسه ، عند هجوم إيطاليا على طرابلس » (٢) .

وكتب الرحالة الإيطالي « سلفاتور أبونتى » الذي عاش في اليمن فترة من الوقت اطلع فيها على شئونه ، تعليقا على هذا الاتفاق ركزه على الجانب الإداري في شروط الصلح جاء فيه : « ... وأخيرا اضطر الباب العالي الى الصلح مع الامام ، وأمضى معه اتفاقا في سنة ١٩١٢ م ، تركت للإدارة التركية بمقتضاه مدينة صنعاء ومعظم الأراضي الساحلية ، أما المناطق الأخرى أو الأقاليم الزيدية ، فإنها تركت تحت إدارة الامام وسلطته الدينية والإدارية ، وعندئذ استبدل

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

Hodgkin, H. : The Yemen, A Geographical Journey, p. 124.

(٢) .

بالقانون التركي الذي كان معمولاً به في البلاد الشريعة الإسلامية ، و لكل إدارة القضاء موظفون كان يعينهم الامام . . . (١) .

ومن الملاحظ أن « سلفاتور أبونتي » قد جانبه الصواب عندما حدد تاريخ الاتفاق في سنة ١٩١٢ اذ اجمعت المصادر على أن الاتفاق تم عقده في سنة ١٩١١ م . كما أن تحديد المناطق نفوذ العثمانيين والامام لم يكن تحديدا دقيقا لأن العثمانيين احتفظوا لأنفسهم بالسلطات الادارية في سائر أرجاء الولاية بما فيها المناطق التي يسكنها الزيديون بدليل أنهم كانوا يجمعون الضرائب في أرجاء الولاية بما فيها المناطق الزيدية ، وان فعلوا ذلك هناك باسم الامام الزيدي على أن يقدموها اليه بعد خصم نسبة « بدل الجباية » التي سبق أن أشرت اليها . أما نفوذ الامام فقد كان دينيا يمتد في المناطق الزيدية دون غيرها ، وإذا كان له قدر ضئيل من السلطات الادارية فقد كان ذلك ضمنيا فقط ، بدليل أن اختياره حتى لموظفي القضاء في المناطق المذكورة كان مقرونا دائما بموافقة الدولة وتصديقها طبقا لنصوص الاتفاق .

ولعل كل ما تقدم من تعليقات وتفسيرات يجعلنا نميل بشئ من التحفظ الى رأى توفيق على برو عند تقييمه لاتفاق الصلح بين الامام يحيى وعزت باشا في سنة ١٩١١ فيقول ان هذا الاتفاق ليس فيه كسب يذكر للامام ، وأنه يعد الى حد ما انتصارا لفكرة الدولة ، ولا ينطبق على فكرة اللامركزية في الحكم ، حتى ولا على اصول توسيع الماذونية الكاملة الا من ناحية حكم الشريعة بالنسبة للزيديين ، وهي نقطة يعلق هؤلاء عليها أهمية كبيرة . ثم يشير توفيق على برو الى أن المادتين التاسعة والعاشر في انشاء المحاكم السيارة وقيام الامام بأعمال الأوقاف والوصايا هما المادتان اللتان يمتد بهما في هذا الاتفاق وتعطيانه بعض القيمة من حيث توسيع الادارة المحلية في ناحية واحدة فقط ، أما الادارة المالية والمشروعات الحيوية العمرانية النافعة والصحية والتعليمية فلا شئ عنها البتة . ومن هنا ينتهي برو الى أن هذا الاتفاق لم يكن ليحل مشكلات اليمن حلا حاسما (٢) ، وأن حكومة الاتحاديين وافقت على ما جاء به مرغبة بعد أن علمت بأن عزت باشا قائد القوات المحاربة لم يكن باستطاعته أن يفعل أكثر مما فعل أمام استبسال اليمنيين ، ولأنها تعرضت لحملات شديدة من المعارضة ، كما فوجئت بهجوم ايطاليا على طرابلس الغرب . فكانت الدولة بهذا الاتفاق تهدف الى تسكين الثورة اليمنية دون أن تقصد القيام بمحاولة أكيدة وحاسمة لحل قضية اليمن .

أما رأى السيد مصطفى سالم في اتفاق الصلح بين الامام يحيى والدولة

(١) سلفاتور أبونتي ، مشكلة الامام يحيى ، (ترجمة طه فوزي) ، ص ٤٦ .

(٢) توفيق على برو ، المصدر السابق ، ص ٧٤٧ .

العثمانية في سنة ١٩١١ فإنه يمثل تحفظنا على رأى توفيق على برو . فقد ذهب الأول الى أن هذا الصلح يعتبر استجابة منطقية للواقع العثماني واليمنى فى آن واحد ، فالى جانب الظروف الصعبة التى تعرضت لها الدولة واضطرتها الى عقد الصلح فقد رأت أنه لا يضرها كثيرا أن تعترف بوضع الامام الخاص ، لما للامامة الزيدية من جذور تاريخية عميقة فى أرض اليمن قبل مجىء العثمانيين اليها بتاريخ طويل . كما يوضح السيد سالم أن بعض مواد الاتفاق عبرت عن الرغبة فى اصلاح الأمور فى اليمن فأخضعت قيمة الضرائب المفروضة للأسس الشرعية ، كما اتخذت المحاكمة والعقوبة على من أساء جمعها من موظفى الحكومة . وقد أعفيت بعض مناطق معينة من الضرائب لفقرها ولاضطراب أحوالها وذلك لمدة عشر سنوات ، كما صدر عفو عام عن الضرائب المتأخرة وعن مرتكبى الجرائم السياسية فيما قبل الاتفاق ، واشترط على الامام اخلاء سبيل من لديه من الزهائن ، وسمح للأمورى الحكومة وأتباع الامام بالتجول فى أنحاء اليمن بشرط ألا يخلوا بالسكينة والأمن فى الولاية . ولا شك أن هذه كلها نتائج محدودة ترتبت على عقد هذا الاتفاق وأدت الى وجود فترة من الهدوء النسبى والسلام المؤقت . بما يترتب على ذلك من القيسام ببعض الاصلاحات فى المنطقة التى يسكنها أتباع الامام الزيدى ، فضلا عن المناطق التى انفردت بحكمها الدولة . ولا يعنى هذا أن اليمن قسمت الى قسمين ، قسم يخضع للعثمانيين وآخر يتبع الامام ، فهذا التقسيم لم يحدث سواء من الناحية الادارية أو غيرها . بل أن الزيديين الذين ينظمون حياتهم طبقا لمذهبهم وفى الوقت نفسه يعترفون بالسيادة العثمانية أرادوا أن تعترف الدولة بوضعهم الخاص وتترك لهم حرية ممارسة حياتهم بطريقتهم فى نطاق تبعيتهم للدولة . وهذا يشبه الى حد كبير وضع الاشراف فى مكة ، فهم يتمتعون بقدر من الاستقلال الذاتى أو بوضع خاص فى بلدنهم بينما يخضعون للسيادة العثمانية ، فكانت توجد قوة عثمانية فى المدينة فى الوقت الذى يقوم فيه شريف مكة بخدمات جليلة لتأكيد السيادة العثمانية فى هذه الجبهات .

ويستطرد السيد سالم قائلا ان هذا الاتفاق قد أكسب الامام بعض الحقوق، مثل منحه حق انتخاب حكام المذهب الزيدى ، وانتخاب رئيس وأعضاء المحكمة الاستئنافية بصنعاء . كما أصبح للامام حق الاشراف والمراقبة على الأسلوب الادارى للمأمورين وموظفيهم فكان عليه أن يعرض على والى ظاهر اساءات الموظفين وكيفية استغلالهم لنفوذهم اذا فعلوا ذلك . وقد جعل الاتفاق المسائل للتبعية بالنسواحى الشرعية كالأوقاف والوصايا منوطة بالامام . كما سمح للزيديين بتقديم هداياهم لآمامهم - مباشرة أو عن طريق ممثليهم الدولة وحكامها فى الولاية - وذلك تعبيراً عن ولائهم للمذهب ، وهذه الهدايا تشبه الى حد ما الاشتراكات ، التى يدفعها أعضاء الأحزاب السياسية والجمعيات المختلفة

لتمويل عمليات تنفيذ برامجها ومخططاتها ، وقد رأت الدولة أن يقر هذا الوضع حتى لا يتم سريرا مما يخفى عليها حقيقة المركز المالي للإمام وامكاناته المادية (١) . ويمكن أن ينظر الى بنود هذا الاتفاق على أنها تنظيمات تؤدي الى اقرار الأمور في الولاية ، لأن الدولة التي منحت هذه الحقوق للإمام وأتباعه لتضع حدا لثوراتهم المتتالية ، احتفظت لنفسها بالتصديق على ترشيح الإمام للحكام والقضاة الزيديين ، والتصديق على أحكام القصاص ، وتعيين حكام الشافعية والحنفية ، الى غير ذلك من الأمور التي تضمن استمرار تبعية اليمن وتخضوعه للسيادة العثمانية .

النتائج المترتبة على الصلح بين العثمانيين والإمام يحيى في سنة ١٩١١ م :

تمتع اليمن بفترة قصيرة من الهدوء النسبي عقب عقد اتفاق الصلح بين الدولة العثمانية والإمام يحيى في سنة ١٩١١ م . وقد حرص كلا الجانبين العثماني واليمني على الافادة من اتفاق الصلح الى أبعد مدى ممكن ، وكان يمثل الجانب اليمني في هذا الاتجاه الإمام يحيى على وجه الخصوص . وقد أراد الترك أن يمحوا ذكرى الحروب والمعارك السابقة التي دارت بينهم وبين الثوار اليمنيين ، وأن يبدؤوا صفحة جديدة في تاريخ حكمهم لليمن تتسم بطابع الأمن والاستقرار والسلام . وتصميما منهم على ذلك فقد عزلوا الوالي العثماني المستبد محمد علي باشا وعينوا بدلا منه محمود نديم بك والذي قام بدور هام في التقريب بين وجهتي النظر العثمانية واليمنية في أثناء المفاوضات التي انتهت بعقد الصلح .

وإذا كان الواسعي قد اعتاد أن يذكر في حولياته أخبار الحروب والمعارك التي دارت بين اليمنيين والأتراك قبل عقد الصلح في سنة ١٩١١ ، فإن ما نقرأه في حولياته بعد عقد الصلح يبين لنا أن أحوال اليمن قد صلحت وأن الفتن قد زالت وأن الإمام كان يقيم حدود الشرع على مرتكبي الجرائم المختلفة . كما أشار الواسعي الى أن الجنود العثمانيين كانوا يبذلون جهودهم لحفظ الأمن في اليمن والقبض على المشايخين ، الى جانب توضيحه لما أعقب الحروب السابقة من ارتفاع في أسعار السلع وانتشار الأمراض وتفشي الفقر . وسأعرض فيما يلي بعض الفقرات التي اخترتها من حوليات الواسعي توضح أحوال اليمن عقب عقد الصلح تبعا لما أشرت اليه .

فقد ذكر الواسعي أنه : « في صلح جمادى الأولى سنة ١٣٣٠ هـ (مايو

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٤٢ - ١٤٥ .

سنة ١٩١٢ م) عزل الوالي محمد علي باشا وعين وكيله له رجب أفندي الذي كان
مكتوبجي ، وفي شهر ذي القعدة عين محمود نديم بك واليا في اليمن (١) .

« ثم بعد حصول الصلح بين الامام يحيى - عليه الله - والترك صلحت
اليمن وزالت الفتن ، وكان بعض الزارعين من القبائل لا يصلحهم الا الجور ولم
يراعوا هذه النعمة ، صار القتال بين القبائل بعضهم بعضا لأجل الحدود في الكلا
والمرعى للمواشي ، اول فتنة حدثت بين « الحداة » و « خولان » ، وكل قبيلة
تجارب من بازائها » (٢) .

« ثم حصلت فتنة في صنعاء من بني الحارث وحصل جرحي من الطرفين ،
وسبب ذلك أن رجلا من بني الحارث ، وهي قبيلة شمال صنعاء شعوب وما وراها
الى بلاد أرحب مسافة يوم ، تخصصم ذلك الرجل مع رجل حداد من أهل صنعاء
وحصل من كل واحد جناية على الآخر ، وحصل بينهما الصلح وبنفخ كل منهما
عن الآخر ، فخرج القبيلي من صنعاء وهو مضمر للشر ، فاستغاث بقبيلته فوعده
الى يوم معلوم . فلما كان ذلك اليوم دخل بني الحارث نحو ألف رجل متفرقين
وعزموا على الفتك في صنعاء يقتل من وجدوه ، والناس على حين غفلة بعد صلاة
الظهر . فشرع (رجال) القبائل في سوق الحدادين والتجارين وسوق الخطب
فحصلت جنايات من أشخاص معلومين ، فقام الناس قومة رجل واحد ، وخرج
الحدادون والتجارون بالآلات الحديدية من قدوم وغيره ، وضربوا من وجدوا من
القبائل ، فتفرقت القبائل هربا شذرا شذرا في الأزقة والخرابات ، وحصل في
صنعاء صولة عظيمة ، وخرجت المسكر والضباط والبوليس في الأزقة والشوارع
وأمنسكوا من وجدوا ، فأمنسكوا خمسين رجلا وأودعهم في السجن ، وهرب
البقية وفيهم جراح كثيرة ، وبعد ثلاثة أشهر أخذت الدولة منهم أربا ألف ريال
لتعديدهم بالقتل في وسط صنعاء غدرا والناس غافلون ، ثم أدخل القبائل ثلاث
بقرات وعقروها في صنعاء ، أرضها لأهل صنعاء ، واعتزافا باسمائهم ، فذبحوا
رأس بقرة في سوق الحدادين والتجارين ، ورأسين في دار الجامع » (٣) .

« ثم دخلت سنة ١٣٣١ هـ (ديسمبر سنة ١٩١٢ م) وأجوال اليمن صالحة
ما خلا ما بين القبائل من الحدود ، ونزغ الشيطان بينهم . وكانت الأمطار في
هذه الأيام قليلة والأسعار غالية » (٤) .

« ثم دخلت سنة ١٣٣٢ هـ (٣٠ من نوفمبر سنة ١٩١٣ م) والجندب

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٢٢ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٢٢ .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٤) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٢٥ .

والقحط عن اليمن وحصل مرض في الأطفال والاكثر من الجندى ، ومات كثير من الأطفال ، وفي هذه السنة قلت الأمطار ، وقلت الأشجار ، وأغاث الله الناس بخروج الدقيق والقمح من الهند والحبش والسودان . وقبض على سارق وقد هجم على بيت فاجر بما سرق فقطعت يده حدا بعد الحكم عليه . ورفع الى الحاكم رجل شرب خمرأ وأقر بما شرب اقرارا شرعيا ، وبعد الثبوت أقيم عليه الحد . وأقيم على زان الحد الشرعى بعد ثبوته عليه بالأقرار واستيفاء الشروط . وحضر قاتل للقصاص ، وحضر خلق كثير خارج صنعاء فى باب اليمن وأحضرت الدية لأولياء المقتول ليغفروا عن القاتل ، وتشفع الحكام وجمع من الناس لأولياء المقتول بقبض الدية ليسقطوا القصاص ، فبعد جهد جهيد قبلوا ذلك ، وأقيمت هذه الحدود جميعها فى شهر صفر فى السنة المذكورة ، (١) .

وهكذا تخلو حويلات الواسعى عقب الصلح من ذكر أنبياء الحروب والمعارك بين الترك وأتباع الامام ، وتنصب كلها حول توضيح الأحوال العامة فى اليمن التى تميزت بالهدوء النسبى ، سوى ما كانت تشهده مشاغبات القبائل فيما بينها ، وهجومها على الأمنين فى مدينة صنعاء . ولقد أظهر الواسعى الدور الذى كان يقوم به الترك فى حفظ الأمن والقبض على المشاغبين ومعاقبتهم بالغرامات المالية وغيرها . كما أوضح الواسعى أن اليمن كان يعاني فى ذلك الوقت مما يعقب الحروب عادة من نقى الفقر ، وانتشار الأمراض ، وارتفاع الأسعار . وأضاف الواسعى الى ذلك كله أن أحكام الشريعة كانت تطبق فى اليمن وبخاصة فى معاقبة المذنبين فى الفترة التى أعقبت عقد الصلح بصفة خاصة مظهرا أن نفوذ الامام الدينى أصبح أكثر فاعلية عن ذى قبل بموجب هذا الاتفاق . وما نلاحظه أن تحكيم الشريعة فى ذلك الوقت فى اليمن تمثل بدرجة كبيرة فى تنفيذ العقوبات دون أن يصاحبها الاهتمام بالإصلاحات الضرورية ، التى تلزم الشريعة العادلة بها الحاكم قبل أن تعاقب المحكومين .

ويلقى لنا كثيرا من الضوء على النتائج التى ترتبت على عقد الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية فى سنة ١٩١١ م ذلك التصريح الذى أدلى به أمير الآلاى احسان بك ، الذى كان رئيسا لأركان حرب الفيلق اليمنى ، لصحيفة « المفيد » البيروتية ، أثناء وجوده فى بيروت عائدا من اليمن . ونقلته مجلة « المنار » - عندما سألته مندوب « المفيد » عن قوائد هذا الاتفاق ، فقال : « ان الامام وزع منشورا على جميع القبائل الموالية له يحذرهم من الخروج على الدولة والتعدي على الجنود النظامية ، والانصراف عن مناوأة الدولة الى الاهتمام بزراعة الأرض فكان من ذلك أن الجندى النظامى أصبح يروح ويقود بسلاحه الكامل فى أنحاء اليمن دون أن يعارضه معارض » . فمعنى ذلك أن الامام أخذ يحث

(١) الواسعى : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

اتباعه على طاعة الدولة ويجذبهم من مغبة التعدي على جنسودها ويبدعوهم الى
الإهتمام بزراعة الأرض للنهوض باقتصاديات اليمن ، وأن الجنود العثمانيين
يدهوا يتجولون في أرجاء اليمن مطمئنين الى اخوانهم اليمنيين .

ويستطرد احسان بك في تصريحه قائلا : « أما الرسوم الأميرية فتجيبى
بوساطة رجال الامام الذين يصحبون « الجندرمة » (الشرطة) ، ولم نسمع
بعد عقد الاتفاق بشيء مما كان يقع بين الحجة وبين العربان ، الأمر الذى كان
يفضى الى امتشاق الحسام وسفك الدماء بين الفريقين » . فهذا يوضح لنا مدى
التعاون الذى وجد بين رجال الامام ورجال الادارة العثمانية فى اليمن عقب
الاتفاق ، بل يفسر أيضا مدى استجابة الأهالى الى دفع الضرائب ، الأمر الذى
ما كان يتم من قبل الا بعد صراع دموى عنيف بين رجال الحكومة ورجال القبائل
اليمنية .

كما أشار احسان بك فى تصريحه الى أن بلاد اليمن أصبحت بعد اتفاق
الصلح من أكثر بلاد الدولة استقرارا ، غير أنها فى حاجة الى مشروعات عمرانية
كثيرة تتناسب مع ثرواتها الطبيعية الممتازة ، وقد أوضح أن الدولة تبذل جهودها
فى هذا السبيل لاستثمار كنوز اليمن وخيراته فقال : « أكثر بلاد الدولة أمنا
اليوم هو القطر اليماني ، غير أن اليمن هى اليوم فى حالة البداوة ، وأن فى
خصب أرضه وتربته ما يساعد الدولة على نقله من حال الى حال . والدولة
تمد اليوم خطا حديديا من « الحديدية » الى « جميلة » وما مدته الى الآن يقدر
بثلاثة كيلو مترات ، الا أنها ساعية بتسوية الأرض وبسط الطريق ، ولكن مد
السكة الحديد لا يجدى الأهالى نفعا ، اذا لم تكن البلاد غنية ، واذا أتيح لهذه
البلاد أن تقنى ، فأرضها ستكون كنز هذه الثروة » (١) . ولا شك أن تصريح
احسان بك هذا يعبر لنا عن النتائج الهامة لعقد الصلح بين الامام والدولة وعن
حالة الأمن والسلام التى أعقبت ، وعن التفكير فى اصلاح الولاية الذى وجد
عنده الامام والأتراك ، بل بعض الخطوات التى اتخذت فى هذا السبيل
كمشروع مد السكك الحديدية لأول مرة فى بلاد اليمن . وقد أشار الى هذا المشروع
احسان بك فى ختام تصريحه كما أوضح ما يجب أن تفعله الدولة لاستثمار
خيرات اليمن بقوله : « ... ان الخط الحديدى يسهل نقل الجنود ، الا أن
الدولة اذا جرت على سياسة عزت باشا ، أصبحت هذا الخط اقتصاديا أكثر منه
عسكريا . فإن اليمنيين متى قعدوا عن قتال الدولة وتعاهدوا معها ، انصرفوا
الى الزراعة والصناعة . وأن ذلك هؤلاء القوم يساعد كثيرا على انتشار المدنية فى »

(١) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨ من فبراير ، ص ١٩١٢ ، (من حديث لاحسان بك الى
جريدة المنار البيروتية) .

تلك الربوع ، وأن من مصلحة الدولة أن يساهم هؤلاء سنياسة الجلم ، لا سنياسة العنف والشدة ، ففي بعض أنحاء اليمن ، تنبت الأرض أربع مرات في السنة ، وبعضها تنبت مرتين ، فإذا عثيت الدولة بزراعة البلاد اليمنية ، كان لها مورد جديد يزيد في ماليتها . وأنه ليؤسفني أن أصرح لكم بأن الحكومة أرسلت كثيراً من الأدوات الزراعية ، ولكنها لم ترسل معلمين زراعيين حتى الآن ، وهذا الإهمال كان السبب في تعطيل هذه الأدوات ، (١) . وهكذا كان من نتائج عقد الصلح بين الامام والدولة ، وتهيئة جو مستقر نسبياً في ولاية اليمن ولو لفترة قصيرة كانت من أكبر المكاسب التي ترتبت على الاتفاق بالنسبة للجانبين اليمنى والعثمانى على السواء . وكان هذا الاستقرار والسلام كفيلين بثفجير الطاقات العمرانية في اليمن ، ودافعا الى الإصلاح والتعمير في الولاية دون أن يكون ذلك نتيجة لنصوص مكتوبة أو اتفاقات معقودة (٢) ، خاصة وأن الجانبين اليمنى والعثمانى كانا في حاجة الى النهوض باقتصاديات اليمن التي أثرت فيها وعطلتها عن التقدم حالة الفوضى والاضطراب والحروب والثورات المستمرة التي سبقت عقد اتفاق الصلح في سنة ١٩١١ م .

ثانياً : موقف القوى المحلية في اليمن من العثمانيين في أعقاب الصلح مع الامام يحيى في سنة ١٩١١

اتخذت القوى المحلية في اليمن من العثمانيين في أعقاب الصلح الذي عقده مع الامام يحيى في سنة ١٩١١ م عدة مواقف متباينة تبعاً لما كانت تقتضيه المصالح الذاتية لكل منها ، وكان على رأس تلك القوى اليمنية الامام يحيى الذي شكل الطرف الثاني لاتفاق الصلح مع العثمانيين فنال بذلك بعض المكاسب التي كان يسعى للحصول عليها . بينما كان يليه من ناحية المكانة بين القوى اليمنية محمد الادريسي في عسير الذي سيزيد عداؤه للدولة العثمانية كما سيتقلب على حليفه بالأمس الامام يحيى بعد مصالحته للعثمانيين واتفاقه معهم . وسوف نرى بين القوى المحلية اليمنية طبقة التجار اليمنيين التي استبشرت خيراً من الصلح آملة في الاستقرار الذي يروج تجارتها ويزيد من أرباحها : بينما كانت هناك القبائل اليمنية التي اعتادت الحرب واتخذتها مهنة وعملاً وكادت تفقد معاشها بعد أن خبت الأعمال الحربية للامام يحيى في أعقاب الصلح ، فبدأت تلك القبائل تبحث عن مقاتل آخر يقودها للحرب والمغانم ، فالتفت حول الادريسي الذي بقى على عداوته للعثمانيين وواصل الحرب ضدهم لاجلئهم عن البلاد على النحو الذي سنوضحه فيما يلي .

(١) المنار ، المجلد ١٥ ، ص ٢٤٠ ، ١٨٠٠ من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٢) المبدع مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

موقف الامام يحيى من العثمانيين فى اعقاب الصلح :

عبر « سلفاتور أبونتى » عن موقف الامام يحيى عقب اتفاق الصلح بينه وبين الدولة العثمانية بقوله : « ... أما الامام يحيى فانه بعد أن ضمن اعانة سنوية لشخصه وكبار موظفيه من خزانة الدولة العثمانية ، اتخذ لنفسه مقرا فى « خم » حيث أخذ يباشر سلطته وينشر نفوذه وييسطه فى الاراضى التى خصصت له بمقتضى الاتفاق وفى الماصمة نفسها (صنعاء) ، بينما كانت عيونه وجواسيسه يتوغلون فى محميات عدن وفى حضرموت . ومن ذلك الوقت أصبح الامام يحيى هو الملك الحقيقى فى البلاد » (١) . واذا كانت المبالغة تبدو واضحة فى قول « سلفاتور أبونتى » عن الامام يحيى بأنه أصبح الملك الحقيقى فى اليمن ، ذلك لأن الامام لم يكن قد بلغ بعد هذا الملك ، ولكنه كان يطمح فى الوصول اليه ، لهذا وضع برنامجا للعمل فى شتى المجالات ومختلف الطرق لتحقيق اهدافه . ولقد بدأ الامام الصلح فى تنفيذ مخططة فانتهاز فرصة اتفائه مع الدولة لتثبيت نفوذه فى اليمن ، والقضاء على منافسيه المحليين . وقد أرسل الامام دعاة ومبعوثيه الى أرجاء البلاد لكسب ود القبائل ، وجمع شملها حول دعائمه وان كان الادريسي فى عسير يعوق نشاطه ويبدد جهود أتباعه (٢) . ويعمل هو الآخر بجهد كبير وخطة محكمة لتدعيم كيانه ، حتى يقوى على مجابهة الأتراك بعد أن تحالف معهم صديقه بالأمس يحيى . هذا فى الوقت الذى ادخر فيه الامام أمواله ورجاله بعد أن ساسم الأتراك ورضى من الغنيمة باعترافهم بوضعه الخاص ، وكان يتلقى منهم هو وأتباعه « المشاهرات » المالية التى كانت تزيد من امكاناته ، الى جانب الهدايا التى كان يقدمها اليه الزيديون تعبيرا عن ولائهم المذهبى . وحرص الامام على ألا يضطدم بجيرانه الآخرين مثل الانجليز فى الجنوب اليمنى أو بالشريف حسين وعدوه ابن سعود على الحدود الشمالية لليمن ، بل ان الامام يحيى كان يرقب الصراع الدموى بين صديقه بالأمس الادريسي وبين خلفائه الأتراك وقلبه مغمور بالفرح ، لأن الامام كان يبشئ القضاء على كل منافسيه المحليين مما جعله يضطدم مع بعضهم وجها لوجه كما حدث مع « الضحيانى » ، أو عن طريق غير مباشر كما كان الحال فعلا مع الادريسي . وكان يهم الامام أن يسبق خروج الترك من اليمن ابادتهم لمنافسه الادريسي حتى يصكته وحده أن يرث نفوذهم فى اليمن . ويؤيد « جاكوب » هذا الراى بقوله : « كان هدف الامام هو أن يرث نفوذ الترك فى اليمن ، وقد وضع ذلك نصب عينيه دائما ، بل كان يؤمن أنه سيصل الى ذلك فى يوم من الأيام » (٣) . ويعبر « جاكوب » عن منطق الامام بقوله : « اذا كان الترك أقوىاء بدرجة تكفى لآباداة

(١) سلفاتور أبونتى : المصدر السابق ، ص ٥٦ .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 133.

(٢)

Jacob, H.F. : Ibid., p. 137.

(٣)

الادريسي والقضاء عليه فلا اختصاص لى فى هذه الملحمة ، أما اذا لم يستطيعوا وتعشروا فى ذلك فعلى أن أساندهم « (١) » . ثم استطرد « جاكوب » موضحاً موقف الامام عقب الصلح مع الدولة بقوله : « لم يكن عند الامام رغبة فى التصادم حينذاك مع بريطانيا فى الجنوب ، بل اكتفى بزعامته الدينية تحت السيادة العثمانية ، وكان عدد كبير من الشوافع ، حتى من الذين كانوا يتقاضون المرتبات الشهرية من الانجليز (فى النواحي الجنوبية من اليمن) كثيراً ما كانوا يتقربون الى الامام ، يسألونه أن يفصل فى منازعاتهم الشخصية ، خاصة وقد الهبت الحرب الايطالية التركية الشعور الدينى لديهم ، فكان رأى هؤلاء الشوافع أن العرب للعرب ، لأن هذه الحروب قد حددت وجود الاسلام ذاته » (٢) . وهكذا كانت سياسة الامام يحيى عقب الصلح تتركز حول تجنب الصدام بالقوى التى تفوقه أو يمكنها أن تضعفه ، ولا مانع لديه من مساندة احدها على الأخرى بقدر معين وبمقتصد ابادة منافسيه ، هذا اى جانب محاولاته المستمرة وحرصه على اكتساب مزيد من النفوذ المادى والروحى داخل اليمن وخارجه ، ليساعده كل ذلك على أن يرث الحكم العثمانى فى اليمن عندما تحين الفرصة المناسبة .

وجدير بالذكر أن ايطاليا بعد أن استولت على طرابلس الغرب فى أكتوبر سنة ١٩١١ م قامت بمحاصرة سواحل اليمن الواقعة على البحر الأحمر ، وقد ترتب على ذلك كساد التجارة فى ميناء المدينة ، بل ان الايطاليين قصفوا هذا الميناء بمدافعهم حتى يشغلوا الدولة عن توجيه حملة عثمانية لاسترداد طرابلس الغرب ، وقد أخطر عزت ياشا الذى كان مقيماً فى صنعاء فى ذلك الوقت تلفرافيا بالباء ضرب الايطاليين لميناء المدينة اليمنى ، وقد فر سكانه العزل فى أرجاء تهامة حرصاً على حياتهم . وقد رأى الامام يحيى بعد أن عقد الصلح مع الدولة وأصبح حليفها الجديد أن يبرهن على ولائه لها وعن استعدادها لمساندتها ضد أعدائها الايطاليين ، فبعث برسالة الى العالى يعبر فيها عن استعدادها لارسال « مائة ألف من العرب كاملة العدة والعدد » (٣) للاشتراك مع اخوانهم العثمانيين فى طرد الايطاليين من طرابلس الغرب . وقد ورد للامام يحيى خطاب من الباب العالى يشكره على ما أبداه من استعداد لمساعدة الدولة ومساندتها ضد أعدائها الايطاليين .

على أن هذا الموقف الايجابى المظهر من الامام كان مشكوكاً فيه ، اذ كانت سلطة الامام الفعلية لا تمتد الا على بعض القبائل الزيدية التى يشك فى تحمسها للحرب خارج اليمن ويشك كذلك فى مقدرة الامام على توجيهها هذه الوجهة ،

Jacob, H.F. : Ibid., p. 134.

(١)

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 136.

(٢)

(٣) الواسع : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٢٣ .

هذا فضلا عن أن بعض قطع الأسطول الايطالي كانت تحاصر الشواطئ اليمنية وحطمت فعلا بعض قطع الأسطول العثماني الهزيلة التي كانت تخفر هذه السواحل ، مما كان يحول دون خروج أية قوات من اليمن لتحرير طرابلس الغرب ، هذا الى جانب عدم توفر الامكانيات لدى الدولة لنقل أية قوات يمنية بحرا الى هناك ، بل ان الدولة العثمانية نفسها كانت تعتمد على بعض قطع الأساطيل الأجنبية لنقل جنودها الى اليمن . ويؤكد ذلك الرأي كاتب انجليزى شهد بنفسه حصار صنعاء والأحداث التي تبعت ذلك وأوضحها في مقال نشر في جريدة التيمس عقب عودته الى انجلترا ونقلتها عن التيمس جريدة « المنار » جاء فيه : « ولا يستطيع الواقف على حقيقة أحوال اليمن ، أن يقابل الأنباء التي وردت من الآستانة عن استعداد الامام لتقديم مائة ألف مقاتل ليحاربوا الايطاليين في طرابلس الغرب الا بالابتسام ، وذلك لأن سلطة الامام اسمية أكثر مما هي فعلية ، ولأن الحكومة العثمانية تعجز عن نقل هؤلاء المتطوعين الى ساحة الحرب » (١) .

وقد ترتب على الموقف الجديد للامام يحيى من الدولة العثمانية وتضامنه معها عقب اتفاق الصلح بينهما في سنة ١٩١١ م اهتزاز مركزه كزعيم للمقاومة الشعبية في نظر أتباعه الزيديين ، وبخاصة أهالي اليمن بوجه عام . فقد ذكرنا من قبل أن الامام يحيى اكتسب زعامة شعبية لدى معظم اليمنيين على اختلاف مذاهبهم على حساب ثورتهم الشعبية ضد الأتراك ومظالم العثمانيين في اليمن ، ولقد بدأ يفقد زعامته هذه والتفاف القبائل اليمنية من حوله بعد أن اتفق مع الأتراك الذين قاد بالأمس الثورة ضدهم واستشهد في سبيل ذلك كثير من رجال القبائل اليمنية الثائرة ، وقد ترتب على ذلك أن أصبح مركز الامام يحيى أقل قوة وسلطانا على اليمنيين على اختلاف مذاهبهم بعد اتفاقه مع الدولة العثمانية عما كان عليه حاله من قبل في أثناء ثورته عليها وصراعه ضدها . وقد أراد معظم اليمنيين أن يكون امامهم زعيما للثورة وقائدا لها ضد الحكم العثماني في اليمن ، بدلا من أن يتحول الى مولى للحكومة العثمانية وتابعا لها ، كما انتهى أمره الى ذلك فعلا من وجهة نظرهم بعد اتفاق الصلح (٢) . فالامام وأتباعه المقربون فضلا عن تحالفهم مع الأتراك العثمانيين ، قد تقاضوا منهم راتبا شهريا بلغ ٥ ألفا ومائة ليرة عثمانية مشاهرة (للامام) وكان لمشايخ العربان (أتباع الامام) رواتب مقننة أيضا ، (٣) فاتفق الصلح بذلك قد أحدث رد فعل مخالف أثر في مركز الامام برغم أنه كان اعترافا من الدولة بوضعه الخاص في اليمن . ولا شك أن تاريخ الامامة الزيدية الطويل في اليمن يؤكد دائما صراعا

(١) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨ من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٠٦ .

(٢) Buyr, G.W. : Op. cit., p. 134.

(٣) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨ من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٥٥ .

المستمر ضده القوى المخيلة على البلاد باعتبار الامامة كانت تمثل اكبر قوة سياسية يتجمع اليمنيون حولها ويتحركون تحت قيادتها . ولقد مر بنا تاريخ الصراع الطويل بين الامامة الزيدية وبين الأتراك العثمانيين منذ بداية وصولهم الى اليمن في النصف الأول من القرن السادس عشر ، وفي أثناء الحكم العثماني الأول الذي استمر قرابة قرن من الزمان اضطر الأتراك بعده الى الرحيل عن اليمن . ولم يهادن اليمنيون تحت زعامة الامامة الأتراك العثمانيين الذين عادوا الى اليمن في منتصف القرن التاسع عشر ، بل ان بعض الأئمة خاب أملهم في التحالف مع التتريك الذين كانوا ينفون السيطرة على البلاد ، مما أكد ضرورة الثورة والتمرد على الحكم العثماني . ولقد قاد الثورة اليمنية ضد الأتراك الامام المنصور على النحو الذي سبق أن أوضحناه ، وورث الامام يحيى زعامة اليمنيين في أثناء صراعه المستمر ضد الحكم العثماني . ولا شك أن هذا الصلح بين الامام يحيى والأتراك أحدث تناقضا فكريا لدى كثير من اليمنيين الذين اعتادوا الصراع المستمر والثورة الدائمة ضد الحكم العثماني ، فكان لابد أن يؤثر ذلك في نظرهم للامام ويؤدي ذلك الى اهتزاز مركزه أمامهم . وكان على اليمنيين أن يبحثوا بعد ذلك عن زعيم جديد يؤمن باستمرار الثورة وبضرورة الصراع ضده الأتراك . فالامام يحيى لم يعد بعد « أميرا منفيا » اغتصب الأثر حقه الشرعي بل انه أصبح حليفا لمن اعتبرهم اليمنيون دخلاء على البلاد . ولم تكن نظرة أتباع الامام فحسب بل ان العسيريين في شمال اليمن لم ينسوا تعاون الامام مع الطواير العثمانية لاختصاصهم كما لم ينس أهالي شرق اليمن موتاهم الذين استشهدوا في أحوال « مناخة » العيوس القاسية (١) تحت قيادة الامام الذي تنكر لذكراهم في النهاية بعقده الصلح مع من قتلوه بالأمس ، بل بدعوته الى مهادنتهم مما سيحول دون حصول قبائل المشرق على الفنائم التي كانوا يخوضون هذه الحروب من أجل الاستحصال عليها . هذا بينما انصرف سكان اليمن الأوسط عن الامام بعد أن حقق لهم الاتفاق بغيتهم الكبرى في تحكيم الشريعة الاسلام بينهم ، كما تخلت عن الامام كذلك القبائل الشافعية التي ناصرته في ثوراته السابقة ضد الحكم العثماني ، بل ان بعض القبائل الزيدية انسلخت من تبعيتها للامام بعد أن ضعف مركزه العام في اليمن (٢) .

وهكذا أدى الصلح بين الامام والدولة الى أن أصبح الامام في مركز لا يحسد عليه مما اضطره الى اتخاذ سياسة ذات وجهين (٣) : فهو كزعيم للزيديين عليه أن يظهر دائما غيرته على تطبيق الشريعة ومحاربته للفساد ومعارضته لظالم

Buray, G.W. : Op. Cit., pp. 37-38.

(١)

Brémond, E. : Yémen et Saoudia, p. 76.

(٢)

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، من ١٥٣ .

الموظفين الأتراك وسوء إدارتهم في اليمن ، وهو كحليف للترك يحرص على اعترافهم بوضعه الخاص ويتقاضى هو وأتباعه منهم رواتب شهرية كان عليه أن يهادنهم وأن يتعاون مع قواتهم لاختاد كل تمرد حتى لو اقتضاه الأمر أن يحارب أصدقاءه بالأمس ، كالادريسي في عسير ، وأن التقى هذا مع هواه ومخططة حتى يكون هو الوريت الوحيد للترك إذا ما اضطرتهم الظروف الى الجلاء عن اليمن .

ويؤكد ما وصلنا اليه ذلك التصريح الذي أدلى به أحد الأتراك الرسميين - وكان قد شغل من قبل منصب قائمقام لمدينة (اب) - لجاكوب الانجليزى ، عندما تقابلا معا في يناير سنة ١٩١٣ م موضحا أهداف الامام يحيى من عقد الصلح مع الدولة بقوله : « ان الامام كان يتصرف لدى كبير تبعا لخطة في ذهنه ، وكان يعمل هذا ما دام خصمه الادريسي موجودا دون أن يقهر ، ولكن بعد أن ينهار الادريسي فان الأمور ينبغي أن تتغير ، ما دام كل من الترك والامام لا يثق كل منهما بالآخر ، فكلاهما - على أى حال - كانا متفقين تحت ضغط ضرورة القضاء على البيت الادريسي » (١) . وبين هذين الاتجساهين المتضادين كان موقف الامام حرجا ومركزه مهتزا ، غير أنه وجد في اتخاذ الموقف السلبي من القوى المتصارعة في اليمن وسيلة لادخار جهوده وامكاناته للفادة منها في وقت مناسب يتضح فيه الموقف فيحقق أهدافه الى أبعد مدى ممكن .

أما التوار اليمنيون قد أخذوا يبحثون عن يدٍ للامام يكون أكثر ايجابية منه واستمرارا على المبدأ يقود ثورتهم ضد الأتراك ، وبحثت القبائل اليمنية الطامعة في السلب والنهب والغنائم الى من يتزعمها في حروب تحقق أغراضها ، وتمسك المتعصبون من رجال القبائل بمحاربة فساد الترك « وفجورهم » وبلغت حساسيتهم الى أن اعتبروا ارتدادهم للزى الأوربي أحد مظاهر هذا « الفجور » (٢) . فاندفعوا في مواصلة التمرد ضد الترك والالتفاف حول كل من يحاربهم . وقد التقى اتجاه هؤلاء وأولئك مع تصميم الادريسي في عسير على مواصلة النضال ضد الحكم العثماني في اليمن ، فالتفوا حوله وشاركوه جهاده ضد الأتراك ، واستفاد الادريسي من جهودهم لتدعيم مركزه ومواصلة نضاله ، بعد أن تخلى عنه حليفه بالأمس الامام يحيى باتفاقه مع الدولة وعقد الصلح معها في سنة ١٩١١م .

وهكذا لم يكن اتفاق الصلح بين الامام يحيى والدولة في سنة ١٩١١ ليحل مشكلات اليمن حلا حاسما اذ ما لبثت هذه المشكلات أن قامت من جديد ، وبخاصة بعد ازدواج السلطة التي حددها الاتفاق (٣) . فقد تذر أهالي صنعاء وضواحيها وأرسلوا الى حكومة الأستانة في يونيو سنة ١٩١٤ برقيات احتجاج

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 150.

(١)

Bury, G.W. : Op. cit., p. 38.

(٢)

(٣) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .

طلبوا فيها أحد أمزين : اما أن تجبى الحكومة الضرائب وتدفع للامام ما يترتب دفعه اليه ، أو أن تترك للامام أن يقوم بالحماية وبتدبير أمرة مع الحكومة ، لأن الأهالي لا يستطيعون دفع الضريبة مرتين (١) . وفى ذلك الوقت كان الأهالي قد فقدوا ثقتهم بالامام ، وبدءوا يتذمرون منه لضعف نشاطه ، بل انهم مالوا الى الادريسي الذى أصر على مواصلة الثورة ، فانضمت اليه بعض القبائل حتى من الزيديين الذين كانوا يشكلون قوة الامام الرئيسية ، مما دعم المركز العام للادريسي وساعده على مواصلة النضال ضد الحكم العثماني في اليمن .

موقف الادريسي من العثمانيين في اعقاب الصلح الذى عقده مع الامام يحيى :

اوضحنا فيما سبق أن اتفاق الصلح الذى ترتب عليه مهادنة الامام يحيى للترك وتحالفه معهم قد أدى الى اهتزاز مركز الامام أمام عامة اليمنيين بل أمام بعض أتباعه من الزيديين ، بينما أدى فى الوقت نفسه الى تدعيم مركز الادريسي الذى واصل الثورة على الترك فى عسير وحمل لواء النضال ضدهم ، وبخاصة بعد أن علم باتفاق حليفه السابق معهم . وقد دعم مركز الادريسي انسلاخ كثير من القبائل التابعة للامام وانضوائها تحت لوائه (٢) ، بل أن بعض أتباع الامام بدءوا فى عام ١٩١٢ م يتصلون بالادريسي ويبدون رغبتهم فى مبايعته وذلك بعد أن اصطدم رجاله بقوات الامام يحيى وتغلبوا عليها واستولوا على ثلاثة حصون هدمتها مدافعهم ، وبدأ نفوذ الادريسي يزدح من عسير الى داخل اليمن ، هذا فضلا عن أن قبيلة حاشد التى كان الامام يحيى يعتمد عليها فى أثناء جهاده ضد الترك تحولت عنه وبايعت الادريسي ، وأرسل شيخها «منصور بخيت» عددا من أبناء زعماء القبيلة الى جيزان عاصمة الادريسي ليكونوا لديه رهينة وتأكيدا لمبايعتهم له (٣) .

ولقد اشتعل حماس الادريسي فى محاربة الترك منذ اللحظات الاولى لعقد الصلح بينهم وبين الامام يحيى . ويبدو أنه أحس بانفراده فى ميدان الجهاد الذى آمن به بعد أن رفض الترك الاستجابة لمطالبه ، بل انه أحس بالظعنة التى وجهت اليه من حليفه السابق الامام يحيى الذى اعترفت له الدولة بوضعه الخاص فى اليمن . وإذا كان اتفاق الصلح قد عقد فى أوائل مايو سنة ١٩١١ م فإن الادريسي فى اليوم الثالث عشر من هذا الشهر قام بقطع خطوط البرق التى كان يعتمد عليها الترك ، وحاصرت قواته بقيادة السيد مصطفى عاصمة عسير «أبها»

Correspondence d'Orient, 1-6-1914, p. 521.

(١)

(٢) الأمام : العدد ١٠٦٦٦ فى ٣ من ابريل ١٩١٣ .

(٣) المؤيد : العدد ٦٩٦٦ فى ٢١/٤/١٩١٣ .

التي اتخذها العثمانيون مركزا لهم . وقد تمكن الادريسي من أسر عدد كبير من الأتراك كما غنم كميات من الأسلحة العثمانية (١) .

ولا شك أن أمل الادريسي قد خاب في صديقه بالامس الامام يحيى ، وأحس أن الامام كان يضادقه فقط ليحمي ظهره في أثناء هجومه على المراكز التركية في وسط اليمن ، وفي أثناء حصاره للحامية العثمانية في صنعاء عاصمة الولاية . على أنه لا ضير لدى الادريسي من ذلك في الوقت الذي كان فيه هدف الصديقين واحدا وهو محاربة الحكم العثماني في اليمن . أما وقد فوجئ الادريسي بالامام وقد تخلى عن مبدئهما المشترك باتفاقه على الصلح مع الأتراك ، فقد جعله ذلك يشمر بتخلي صديقه الامام عنه ، وبأن الدولة قد أعطت الامام من الحقوق ما لم ترتضه له هو ، فكان طبيعيا أن يتحرش الادريسي بجنود الدولة (٢) ويظهر في الوقت نفسه جفاهه لصديقه بالامس الامام الذي تنكر لجهادهما المشترك ضد الترك .

ولا شك أن الأتراك العثمانيين والامام يحيى كانوا يتوجسون خوفا من تطور نفوذ الادريسي في عسير ونموه المستمر مما شكل خطرا على كيان كل منهما في اليمن . فقد نجح الادريسي نجاحا ساحقا في اجتذاب القبائل اليمنية في عسير الى جانبه ، وبخاصة وأن البيت الادريسي الذي اشتهر اهله بالتقوى والصلاح كان موضع اجلال اليمنيين واحترامهم . وكان الادريسي « يخاطب الناس بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، ويحثهم على اتباع قواعد الدين ، والرجوع الى الاسلام في أصوله وبساطته ، كما أمر بالمعروف ونهى عن المنكر ، ومنع الغزو ، وأزال الشقاق والخلافات القديمة بين القبائل والعشائر ، وطبق العدالة والمساواة بين الجميع ، ولم يستملهم ، كما اتهمه البعض باستعمال الفسفور ، والكهرباء وغير ذلك من الاختراعات العصرية الجديدة ، التي لم ترها عربان اليمن بقصد اقناعهم بولايته أو نبوته ، وكانوا يحبونه لدرجة العبادة والتقديس وينفذون أوامره بكل طاعة وارتياح ، والسعيد منهم هو الذي يتشرف بمقابلته ويتبرك بتقبيل يده وركبته » (٣) . وهكذا كان تقدير القبائل اليمنية في عسير للادريسي يرجع الى تمسكه بأهداب الدين والفضيلة ، وتعمقه في فهم مشكلات مجتمعهم ، وقيامه بمجهودات قوية لوضع حد للفوضى التي كانت تسود المنطقة والتقريب بين قبائلها وتدعيم الأمن والسلام بينهم ، بل انه تمكن من اقامة حكم قسوى على أساس من الشريعة ، وكان حازما في تطبيق أحكامها وعقوباتها على المخالفين من رجال القبائل فأعدم حوالي المائتين قصاصا ، وقطع

(١) Brémont, E. : Op. cit., p. 77 ; Jacob, H.F. : Op. cit., p. 121.

(٢) Revue du Monde Musulman, V, IX, Sept, 1909, p. 173.

(٣) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٦ ، ٥ من يونيو سنة ١٩١٣ (٣٠ من جمادى الآخرة ١٣٣١ هـ) ، ص ٤٦٥ - ٤٦٦ .

أياد كثيرة إقامة لحد السرقة ، وأحل الأمن والاستقرار مكان الفوضى والاضراب . كما اتجه إلى ما هو أعمق من ذلك وأدعى إلى بناء ملك مستقر وذلك بتنظيم حياة البدو اليمنيين من النواحي الإدارية والقضائية والاقتصادية ، فوضع على كل قبيلة عسيرية قاضيا وأميرا من قبله ، ينظر الأول في الشئون القانونية ، ويتولى الثاني الشئون الإدارية والحربية ويجمع الزكاة الشرعية باسمه ، وقد حرص الإدريسي على دوام الصلة بينه وبين القبائل المختلفة وثيقة منتظمة مهما بعدت الشقة بين مراكزها وعاصمته . بل إنه نظم الموائم التي كان يحتلها ، وجعل في كل ميناء جمركا يديره « عمال » وموظفون من قبله يحصلون الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات ، وكان يحرص على أن تكون الرسوم التي يتقاضاها أقل من الرسوم التي تجبها الدولة ليظهر عدالته وتميزه عنها ، وقد أدى هذا الاستقرار والتنظيم إلى رواج التجارة بين موائم الأدراسة . ميدى ، وشفيق ، وحبل ، وبركة ، والغور وبين مينائى عدن ومصوع ، فكانت السفن الشراعية - التي كانت تسمى سنابك - تحمل البضائع المختلفة بين هذه الثغور المتقاربة . ولكي يستكمل الإدريسي للملك الجديد مظهر الدولة فقد جعل لنفسه وكيلا يسمى « يحيى زكريا » كان بمثابة « رئيس الحجاب » أو « الصدر الأعظم » ، كما عين « محمد يحيى » أمينا لبيت المال وكان بمثابة وزير المالية . هذا فضلا عن تنصيبه لعدد من القواد على قواته الأدرسية كانوا يحملون شارات خاصة كل واحد حسب رتبته (١) . وقد أدى هذا التنظيم المحكم الذي وضعه الإدريسي للملك الجديد في عسير إلى انزعاج كل من الأتراك العثمانيين والامام يحيى ، وجعلهما يتفقان معا على بذل الجهود لتحطيم دولته الفتية لما لهما في ذلك من مصلحة مشتركة وبخاصة بعد أن عقد اتفاق الصلح بينهما في سنة ١٩١١ م . وعندما رأى الإدريسي حليفه بالأمس الامام يحيى يصادق الأتراك وينقلب عليه مشتركا مع قواتهم العثمانية في محاربته ، فقد أخذ يعد نفسه لمواجهة قواتهما المشتركة . وقد استعان الإدريسي بأهالي عسير الذين التفوا حوله وحاربوا معه بكل ما لديهم من قوة ، كما أيدته في جهاده ووقفت إلى جانبه كثير من القبائل اليمنية - كان بعضها من الزيديين الذين تضامنوا مع الامام في أثناء صراعه ضد الترك ثم تخلوا عنه بعد اتفائه معهم حفاظا على رغبتهم في الغنائم واستنكارا منهم لتحويله عن مبادئه ومصالحته الأتراك وتقديرا منهم للإدريسي الذي أصر على مواصلة النضال ضد الحكم العثماني في اليمن .

ولقد جرب الإدريسي حظه مع العثمانيين دون جدوى وقاسى الأمرين منهم ، فكلما كان يحاول الاتفاق معهم لتسوية الخلافات فانهم كانوا سرعان ما ينقضون وعودهم ويعلنون من جديد الحرب عليه ، لأنهم كانوا يؤمنون في أعماقهم بالحكم المركزي الذي لا يسمح للقوى المحلية بأن ترفع رأسها وتتمتع بكيانها الخاص

(١) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٦ ، ص ٦٦٩ ، من يونيو ١٩١٢ ، ص ٤٦٨ - ٤٦٩ .

ولو تمت سيادة الدولة ، وإذا كانت الدولة قد قبلت تحت ضغط ظروف القاهرة أن تتفاوض مع الادريسي والامام في شأن الوصول الى حل لقضية اليمن ، فانها سرعان ما كانت تضع على عينيها غشاوة تخفي عنها الواقع والحقيقة وتجعلها تركب رأسها متمسكة بسياسة « المركزية والتتريك » . وإذا كانت الدولة تحت ضغط الظروف القاهرة وبتأثير من بعض المخلصين من رجالها عقدت الصلح مع الامام يحيى في سنة ١٩١١ م حتى توفر على نفسها الخسائر الباهظة في الأرواح والأموال التي كانت تتحملها في أثناء اخماد الثورات اليمنية المستمرة ، فقد حاولت الدولة أن تجعل الامام يرأس الادريسي ويحاول التأثير عليه ليقبل الصلح مع الدولة والتراضي معها من أجل « خدمة الاسلام » ، وليحثه على عدم التعاون مع الايطاليين « أعداء الدين » ، وبخاصة بعد أن احتلت قواتهم طرابلس الغرب وانتزعتها من دولة الخلافة .

وقد أجاب الادريسي في خطاب طويل على الامام يحيى في شهر مارس سنة ١٩١٢ م (١٦ من ربيع الاول سنة ١٣٣٠ هـ) أي بعد أن عقد الصلح بين الامام والدولة مؤكدا له قدم رغبته في عقد الصلح مع الدولة ، غير أن الأتراك لم يصدقوا معه في وعودهم التي قطعوها على أنفسهم بقوله : « أما مادة الصلح بيننا وبين الحكومة ، فمن أول يوم وما ندعو اليه هو الوفاق ، وكلما أرادوا عقد ذلك نقضوه . وكفى بما كان في المدة الأخيرة ، فإن المذاكرة حصلت بيننا وبينهم في هذا الموضوع ثلاث مرات ، بل أربع مرات ، بعد وصول رسلهم الينا ، فإذا أجبتنا بما فيه الوفاق ، أعرضوا ثيها وكيدا واحتقارنا لنا . فأولى المرات بوساطة محمد توفيق (١) في مجيئه الأخير . فأجبناهم ذاكرين مواد بسيطة ، لأن في ذلك الوقت لم يكن قد وقع بيننا وبينهم سفك دماء . وتلك المواد هي أن نكون في جهاتنا أمرين بالمعروف ناهين عن المنكر ، ضابطين للبلاد من الفساد ، مع بناء مراكزهم ، واليهم تساق الحاصلات ، وعليهم القيام بما يلزم من معاش القضاة والمتبردين في مصالح البريات ، والا يحدثوا زيادة من القوة في البلاد وأن يفك أمير مكة صالح بن حسن ، وصاحبه من الحجاج . وهذه المواد مما يضحك منها ، لأنها لبساطتها لا تكاد أن تكون مطالب ، ولكن أدانا الى ذلك حب الراحة للبلاد والعباد . فما كان الجواب إلا بنقيض ذلك ، فساقوا تلك القوة التي يقدمها محمد راغب بك ، ومحمد علي باشا في « جيزان » وملثوه بالآلاف ، وازدادوا عدوانا على طلب الحجاج لحبسهم ، كما وقع في الحبس بعض رجال « الملح » في

(١) كان محمد توفيق الإريادوي الأصل ، من علماء الترك وقد تعرف على السيد محمد الادريسي في أثناء دراستهما في الأزهر الشريف في مصر . ولهذا اختاره الاتحاديون للتفاوض مع الادريسي أكثر من مرة . وكان محمد توفيق يرقى إلى الادريسي مخلص للدولة يبقى الاتساق معها ، غير أن الاتحاديين أصموا رايه هذا ولم يأخذوا به ، مما أدى إلى استمرار الهدنة والحروب بين الادريسي والدولة العثمانية .

حج هذا العام ، واشعروا أن العسيري تابع لامارة حسين بن عوف (أمير مكة) ، وأرسلوا اليها بطريق مصر في حين وصول القوة العامة برفق عزت (باشا) ، أنى ان أردت السلامة أفتح لهم الطريق الى الأمام التي تمر على طرف البلاد التي يديننا ففوضنا الأمور الى الله ، واستعنا به في مدافعتهم ، وبحمد الله قد كان ما كان ، .

واستطرد الادريسي في خطابه الى الامام يحيى موضحا تطور علاقته بالأتراك في عسير وعدم استجابتهم مرارا لرغبته في عقد الصلح حتى تستقر الأمور في عسير والمخلاف السليمانى فقال : « ثالى المرات بوساطتكم (يقصد الامام يحيى) عندما وصل اليكم عزيز (يقصد عزيز المصرى) ، ووافقنا لكم ، فكان منهم الجواب بالتعليق على ما هو في حكم المستحيل ، وهو اجابتنا لحضور الآستانة . وقد تحقق لكم من هذا نهاية الاعراض مع أنكم قد بذلتهم الجهد ، كما أخبر عزيز عند وصوله مصر لبعض أصدقائنا بذلك ، وبما كررتموه من المراجعة فيما هنالك . ومنع عزت ، وأخذ في تجهيز نحو تسعة وثلاثين طابورا ، الى أن حال بيتنا وبينهم الله ، بما تداركنا من رحمته ، فكشف عنا الغمة ، ونجانا كما هي سنته مع عباده المؤمنين ، وعكس عليهم القضية » .

« ثالثها (أى ثالث هذه المفاوضات بين الادريسي وممثلى الدولة) كان بوساطة السيد « الشراعى » مع بعض اخواننا ، فأجبنا ، فكان الجواب منهم بالسكوت » .

« رابعها مع سليمان (باشا) متصرف عسير » (١) .

وهكذا استعرض الادريسي في خطابه للامام يحيى استجابته المستمرة لمحاولات العثمانيين التي أشار اليها للاتفاق على الصلح ، غير أنه كان يصدم دائما بمراوغتهم أحيانا ورفضهم لشروطه العادلة أحيانا أخرى ، وصمتهم السلبي عندما يتذكرون ما انطبوعوا عليه وتمسكوا به من سياسة المركزية فى الحكم والادارة ، مما جعلهم لا يعترفون للعناصر المحلية بوضع خاص الا اذا اضطروا الى ذلك اضطارا واضطرت عليهم الظروف الصعبة من كل جانب كما حدث مع الامام يحيى فى سنة ١٩١١ م

وتجدر الإشارة الى أن الادريسي لم يكن يعتبر اتفاق الامام يحيى مع الترك كسبا مما جعله يقول فى خطابه للامام : « أما ما أشرت اليه أن لو اقترن ما بيننا وبينهم بصلح ما بينكم وبينهم ، فاعلم أيها الأخ الامام أنى عندما أتلو ذلك ، أجده خاطرى ينكسر مما هنالك ، لأنه حين أرادوا أن يفتنموا الفرصة فى ، وإن كنتم جزاكم الله خيرا ، كررتم التوسط فى الصلح ، لكن لا على طريق الشرطية ، بخلاف الآن (مارس سنة ١٩١٢ م - ١٦ من ربيع الأول ١٣٣٠ هـ) . لما كان

(١) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٤ ، ص ٣٠٠ - ٣٠٣ (من كتاب الادريسي للامام يحيى) .

الصلح لمصلحتهم أوفق . أثرتهم على مع أنى الصاحب القديم ، والخل الذى هو على العهد الى المبات مقيم ، (١) . فالادريسي لم يكن ليقبل الصلح بمثل الشروط التى تمت مع الامام يحيى ، وبخاصة بعد أن اتسعت سلطته وقوى نفوذه .

على أن موقف الترك من الادريسي لم يكن قد بلغ بعد ما يجبرهم على عقد الصلح معه على غرار ما حدث مع الامام يحيى - زعيم الزيدية فى اليمن بما كان لها من ترات تاريخى قديم لا يخفى على الترك معرفته وتقدير كيانه . ويوضح حقيقة موقف الأتراك من الادريسي ذلك التصريح الذى أدلى به الاميرالاي العثمانى احسان بك لندوب جريدة المفيد البيروتية ، والذى نقلته عنها جريدة المنار المصرية ، موضعا فيه سياسة القائد العثمانى عزت باشا مع الادريسي بعد عقد الصلح مع الامام يحيى بقوله : « ان فى عزم عزت باشا أن يجرى عليه (على الادريسي) قوة من الجيش اليمنى (أى الجيش العثمانى فى اليمن) ويستبدأ عما قريب الحركات العسكرية فى عسير . ومن رأى عزت باشا أن الادريسي قد ادعى « المهديّة » حديثا ، أما الامام يحيى ، فنسبه ثابت والامامة وراثية فى عائلته ، فاذا عقد القائد معه (مع الادريسي) فانه يخشى من ظهور منات أمثال الادريسي ، (٢) . وهكذا كانت الدولة العثمانية ترى أنه طالما كان فى امكانها حربيا أن تخضع الادريسي وتقضى على حركته « المهديّة الحديثة » التى تقتدر الى الجذور العميقة والتراث التاريخى القديم بعكس ما كان عليه الحال مع امام الزيدية . فانه يجب عليها التمسك باخماد حركته حتى لا يحذو حذوه ويتمثل به كثيرون غيره ممن لهم بعض النفوذ على قبائلهم ومناطقهم فى أرجاء الامبراطورية الفسيحة ، فيطالبون الدولة بالاعتراف بأوضاعهم الخاصة مما يقضى على وحدتها وتأسسها ، على أنه كانت فى امكان الدولة أن تعين الزعماء المحليين الذين يعترفون بسيادتها عليهم كولاة لها فى مناطقهم أو كموظفين تابعين لادارتها ، فهم أكثر خبرة بطبيعة أحوال البلاد وأقرب الى قلوب أهلها وأقدر على احكام قبضتهم عليها من الولاة والموظفين الأتراك الذين كانت تصر الدولة على ارسالهم لحكم هذه البلاد الغريبة عنهم فى لغتها وعاداتها وتقاليدها ، الى جانب شعورهم بأنهم منفزيون فى الولايات البعيدة عن عاصمة الدولة ، مما جعلهم لا يقبلون على فهم مطالب الأهالى وحاجاتهم ، بل انصرفوا عن كل ذلك الى مصالحهم الخاصة وانشغلوا باللهو عن أمور الولاية حتى يضيعوا الملل من نفوسهم ، وكان ذلك يؤدى بطبيعة الحال الى كراهية الأهالى وحقدهم وثوراتهم المستمرة على الحكم العثمانى . غير أن الدولة ما كانت لتقبل هذا الرأى لتمسكها بسياسة المركزية

(١) أسعد داغر : ثورة العرب ، ص ١٢٣ (من كتاب الادريسي الى الامام يحيى) .

(٢) المنار : المجلد ١٥ ، ص ٢٥٠ (من حديث الاميرالاي احسان بك لجريدة المفيد

البيروتية) .

والتثريك وحرصها على إخضاع عناصر الامبراطورية بالقمع والاستبداد جرحا منها على كيانها ووحدتها ، غير أن هذه السياسة أدت في النهاية الى انهيار الحكم العثماني في اليمن .

وإذا كان الادريسي قد تعاون مع الامام يحيى في الفترة من ١٩٠٧ م ١٩١١ م (١٣٢٤ - ١٣٢٩ هـ) عندما وجدت الغاية المشتركة بينهما وهي مقاومة الحكم العثماني في اليمن ، فقد افرق الصديقان واختلعا عندما عقد الامام يحيى الصلح مع الدولة العثمانية في سنة ١٩١١ م (١٣٢٩ هـ) وهي السنة نفسها التي حدثت فيها معركة الحفائر التي هزم فيها الأتراك هزيمة ساحقة في جيزان أمام القوات الادريسية . اذ أسف الادريسي لتحول صديقه الامام يحيى عن مشاركته في محاربة الترك ، بل انه أصبح حليفا لهم بعد أن عقد معهم اتفاق الصلح ، فشكل بذلك خطرا جديدا على الادريسي بعد أن كان عوناً له وسندا ، وإذا كان الترك قد سعوا لدى الامام يحيى لكي يحث الادريسي على الاتفاق مع الدولة خاصة بعد أن لقيت دعوته في عسير رواجاً وتوفيقاً وأصبح يهدد تفوذ الأتراك في المنطقة بعد أن انتصرت قواته عليهم في جيزان ، فإن الامام يحيى بالتالي كان يأمل أن يكون الادريسي تابعا لنفوذه ، لا سيما بعد أن توصل الامام قبل صاحبه الى الحصول على اعتراف من الدولة بوضعه الخاص في اليمن . ولكن الادريسي كان من سعة الأفق وبعد المطمع والحنكة السياسية بحيث أصر وأثبت فعلا وجوده مستقلا وغير تابع لأي من الامام يحيى أو الدولة العثمانية على السواء (١) . وإذا كان الادريسي قد رحب من قبل بالاتفاق مع سعيد باشا منعوث الدولة اليه في سنة ١٩٠٩ م (١٣٢٧ هـ) على أن يبقى حاكما على المخلاف السليمانى باسم « قائمقام » وكموظف عثمانى تابع للدولة ، فإن الادريسي قد قبل ذلك بصفة مبدئية أو مؤقتة كاعتراف ضمنى من الدولة بنفوذه حتى يمكنه عندما تتاح له الفرصة في المستقبل أن يجبر الدولة على قبول مطالبه جميعها دون قيد أو شرط . وقد تطور فعلا نفوذ الادريسي وامتد تدريجا الى منطقة نفوذ الامام يحيى حتى « صعدة » وأرسلت القبائل اليمنية في المنطقة رهائنا الى الادريسي في صبيبا معبزة عن ولائها لسيادته . وكان في تلك المنطقة عدد من المراكز التركية وعدد آخر من المراكز التابعة للامام يحيى ، وقبل ثار معظم أهلها وانضموا الى الادريسي ، فاضطدم منذ ذلك الوقت النفوذ الادريسي بالنفوذ الامامي ، كما اتفقت مصلحة الترك ومصلحة الامام في صد تيار النفوذ الادريسي ووضع حد لتوسعه . وقد نشب قتال عنيف بين الجانبين في « رازح » رجحت في نهايته كفة الادريسي (٢) ، فأنى للادريسي بعد ذلك أن يقبل تبعيته

(١) القليل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤١ .

(٢) القليل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .

ويعلمن ولائه لأى من الجانبين الامامى أو التركى. بعد هزيمتهما أمام قواته المنتصرة .

وبعد هذا الانتصار الذى أحرزته القوات الادريسية على القوات الامامية والعثمانية فى رازح فان العداء أخذ يشتد بين المنتصر والمهزومين وبخاصة بعد أن عقد الصلح بين الامام والأتراك فى سنة ١٩١١ م (١٣٢٩ هـ) ، وهى نفس السنة التى هزم فيها الترك فى معركة الحفائر فى جيزان . ولم يخدع الادريسي أو يغتر بانتصاره على أعدائه ، بل كان يعلم حقيقة قوتهم التى كان يمكن أن تصل اليها الامدادات من أرجاء الدولة العثمانية . وإذا كان الادريسي قد رأى صديقه بالأمس الامام يحيى يحالف الأتراك ويستعين بهم فى محاربته ، فإنه رأى - والموقف أصبح أشد خطورة أمام تضامن أعدائه - أن يوطد صلته بالاطاليين أعداء الدولة العثمانية ، بل وبالانجليز فيما بعد محالفا إياهم من أجل تحقيق غايته وهى محاربة الأتراك واجلائهم عن اليمن على ألا يمس ذلك استقلال بلاده فى المستقبل (١) . وهكذا كان الادريسي أول من انضم الى الأحلاف من أمراء العرب ، وأول من حمل فى البلاد العربية على دولة الترك حليفة الألمان (٢) فى الحرب العالمية الأولى كما سنوضح ذلك عند دراستنا لموقف العثمانيين فى اليمن فى أثناء الحرب العالمية الأولى فى الفصل التالى .

وهكذا اتجه الادريسي الى محاربة الأتراك العثمانيين فى اليمن بكل ما لديه من قوة ، فقام السيد مصطفى عم الادريسي بمحاصرة مدينة أبها التى كانت مركزا لتجمع القوات التركية فى عسير وذلك بعد أن تم الصلح بين الامام يحيى والدولة فى سنة ١٩١١ م . واستمر الأدرسة فى تشديد الحصار حتى تمكنوا من احتلال أبها التى كانت فيها حامية تركية مؤلفة من ثلاثة آلاف جندي وثلاث بطاريات ، وعدة مدافع كبيرة . كما هزم شريف مكة الذى تعاون مع الأتراك وأسرع لاتخاذ حاميتهم فى أبها (٣) . ولقد هاجم العسيريون مقدمة الجيش التركى التى كانت تعسكر على بعد ثلاثة أميال من جيزان . وكانت مقدمة الجيش هذه مؤلفة من أربع بطاريات ، وأربعة مدافع ، فقتلوا منها الكثير بعد أن اشتبك الطرفان وجها لوجه . وقد هربت قلوب الجيش التركى فى حالة ذعر واضراب الى جيزان فتتبعهم الأدرسة وقد استولوا على عدد من البنادق والمدافع العثمانية ، بالإضافة الى كثير من الذخائر والمهمات . وازدادت الأمور سوءا عندما ظهرت الكوليرا فى هذه المنطقة ، وأصيب بها حوالى الثمانين وتوفى فعلا أربعة وثلاثون ، كما انتشر الوباء أيضا فى طوابير الجيش العثمانى المربط فى

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .

(٢) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .

(٣) المزيد : العدد ٦٣٨٠ السبت ٣ من يونيو ١٩١١ (٦ من جمادى الثانية ١٣٢٩ هـ) .

Brémont, E. : Op. cit., p. 77.

ص ٦ .

مدينة قنفذة (١) . ولكن الامدادات بدأت تتوالى على عسير من خارج اليمن . وفى اليوم العشرين من شهر يوليو سنة ١٩١١ م ، استطاع الأتراك بمعاونة بعض القبائل اليمنية الموالية لهم زحزحة ستة آلاف من البدو اليمنيين من اتباع الادريسي كانوا معسكرين حول اللحية ، ولكن الثوار الادارسة كانوا لا يزالون يحتلون آبار جيزان مما كان يجبر الجنود الأتراك على جلب مياه الشرب اللازمة لهم من عدن (٢) فى أقصى الجنوب فكان ذلك يحملهم عناء كبيرا ونصبا . وأخيرا استطاعت القوات العثمانية أن تسترجع مدينة أبها واضطر الادريسي أن يتراجع الى المرتفعات الجنوبية فى عسير (٣) .

أما الدولة العثمانية فقد حاولت فى سنة ١٩١٢ م أن تطوق الادريسي من الجنوب ومن الشمال وذلك بأن تاتى من الشمال بقوة من الحجاز تحت قيادة فيصل ابن شريف مكة - الحسين ، وتطبق عليه من الجنوب قوتان عثمانيتان تخرج احدهما من صنعاء والثانية من اللحية ، غير أن هذه العمليات الحربية المشتركة ضد الادريسي منيت بالفشل الذريع ، ويرجع هذا الى ضعف اقدام القوة الشريفة وانعدام الحافز لديها . وفى تلك السنة رابطت قوات عثمانية على طول ساحل عسير الممتد من اللحية الى زهران وذلك لتأمين المدينة من اغارات القوات الادريسية التى كانت ايطاليا تساعدنا من البحر . كما كان الترك يهدفون من وجود هذه القوات أن يمنعوا أى اتصال محتمل بين الادارسة فى عسير وبين قبيلة الزدانيق فى تهامة ، تلك القبيلة التى تميزت بقوتها وشدة بأسها وتمردتها على الأتراك (٤) ، وقد ارادوا بذلك ألا يزيّدوا من متاعبهم ومشكلاتهم فى المنطقة . أما ما دفع فيصل بن الحسين الى الاشتراك فى الصراع الدائر بين الادارسة والأتراك فى اليمن ، فقد كان نتيجة لوقوعه تحت اغراء الأتراك ، بعد أن وعدوه بأنهم سيولونه حكم امارة عسير اذا تمكن من القضاء على الادريسي . غير أن فيصل برغم محاولته استنفار القبائل ضد الادريسي ومحاربته ، فإن قواته منيت بالفشل وعاد الى الحجاز فى أوائل سنة ١٩١٣ م بخفى حنين (٥) .

وجدير بالذكر أن ايطاليا بعد احتلالها لطرابلس الغرب فى سنة ١٩١١ م خشيت من سريان نار الحرب ضدها الى باقى العالم العربى تلبية لدعوة الخلافة العثمانية . لهذا أسرعت ايطاليا الى فتح جبهة حربية أخرى فى اليمن وعسير

(١) المؤيد : العدد ٦٣٦٨ فى ٢٤ من يوليو ١٩١١ ، ص ٦ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٤٣٢ فى ٢٧ من يوليو ١٩١١ ، ص ٦ .

(٣) المؤيد : العدد ٥٤٤٠ فى ١٢ من أغسطس ١٩١١ ، ص ٦ .

(٤) Bury, G.W. : Op. cit., pp. 35-36.

(٥)

(٥) المؤيد : العدد ٦٩٦٦ فى ٢١/٤/١٩١٣ ، ص ٦ .

لاشغال الدولة العثمانية واضعاف مقاومتها بتشتيت مجهوداتها الحربية . واقتضى ذلك أن تحاصر بعض قطع الأسطول الإيطالي الموانئ اليمنية ماعدا تلك التي في قبضة الادريسي . وضربتها من البحر فخربت المدينة وفر أهلها في أرجاء تهامة ، كما حُرِّبَت مدينة الشيخ سعيد المقابلة لبريم بقليل من القنابل غير أنها لم تحدث خسائر كبيرة (١) ، كما ذكر الادريسي في خطابه للإمام يحيى الذي سبق أن اشترت إليه أن الإيطاليين أغرقوا بعض القطع البحرية العثمانية الخاصة بخفر السواحل ، بل أن إيطاليا في الوقت نفسه قصفت بمدافع أسطولها ميناء بيروت ، وذلك بحجة وجود سفينتين حربيتين صغيرتين في الميناء ، وأغرقتهما فعلا ، وإن كانت الدول الأوروبية كلها قد احتجبت على مهاجمة ميناء بيروت خاصة لأهميته التجارية الدولية (٢) .

على أن هدف إيطاليا من محاربة الأتراك في اليمن ومساندة الادريسي ضدهم لم يكن يقصد منه فقط فتح جبهة حربية جديدة تشغل العثمانيين عن استرداد طرابلس الغرب ، بل أن إيطاليا كانت تهدف أيضا إلى بسط نفوذها على البلاد اليمنية . ويرجع ذلك إلى أن الادريسي بعد أن نشر الأمن في عسير ونظم موانئها وشجع تجارتها ، فقد راجت هذه التجارة وانتظمت بين موانئ اليمن وبين عصب ومصبوع الميناءين الإيطاليين على الشاطئ الأفريقي المواجه لعسير . ولهذا لم يكن غريبا حينذاك أن تتطلع إيطاليا في لهفة إلى الوثوب على الشواطئ اليمنية المواجهة لمستعمراتها في أريتريا على الساحل الأفريقي . وقد ذكر جاكوب أن كاتيا ألمانيا قد عير عن هذه الرغبات الإيطالية في سنة ١٩١٣ م بقوله : « منذ قرن مضى استطاع الانجليز أن يجعلوا أنفسهم أسيادا في عدن . . . والآن ترمي إيطاليا نظراتها المتطلعة إلى شاطئ العربية الأخضر » (٣) . ولهذا فإن رغبة إيطاليا في احتلال شواطئ اليمن كانت رغبة قديمة رأت أن الظروف قد سنحت لتحقيقها بظهور الادريسي في عسير فحاولت التقرب إليه للاستفادة من موانئه ومن منتجات بلاده . وكانت إيطاليا بسياستها هذه تحافظ على تجارتها من الضياع إذا ما وقعت موانئ عسير في أيدي الأتراك . غير أن هدف إيطاليا الحربي كان أهم بكثير من هدفها التجاري إذ كانت تخشى من استيلاء تركيا على هذه الموانئ وتستخدمها في إثارة المتاعب ضدها في مستعمراتها الأفريقية في أريتريا . وهكذا حرصت إيطاليا على توطيد علاقتها بالادريسي ومساندته ضد الأتراك لهذه الأسباب جميعها .

أما الادريسي فقد رأى أن الموقف يحتم عليه ضرورة الاتصال بإيطاليا والاستجابة لرغبتها في توطيد التعاون بينهما وبخاصة بعد أن تركته الدولة

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 126.

(١)

(٢) اللواء : العدد ٢٨٢٢ في ١٩١٢/٣/٥ (١٦ ربيع الأول ١٣٣٠ هـ) ، ص ٤ .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 127.

(٣)

العثمانية « خارج الحلقة الاسلامية » (١) وتخلي عنه حليفه بالأمس الامام يحيى ، بل ان الدولة قبلت أن تعقد صلحا مع الامام تعترف بوضعه الخاص في اليمن في سنة ١٩١١ م ، بينما رفضت أن تفعل ذلك مع الادريسي برغم ما كان يتمتع به من مكانة ونفوذ بين قبائل عسير والمخلاف السليمانى . هذا فضلا عن أن الدولة تعاونت مع الامام يحيى في سبيل القضاء على الادريسي نهائيا مما يؤكد أن المفاوضات أو التقارب الذى كان يحدث بين الدولة والادريسي لم تكن الدولة تقصد به الا كسبا للوقت ، أو تمييزا للثورات العنيفة التى كان الادريسي يثيرها ضارية ضد الترك (٢) . ووجد الادريسي نفسه يواجه عدوين متعاونين هما الدولة والامام في وقت اتحدت فيه أهدافهما للقضاء عليه . ومما زاد الأمر سوءا تعاون الشريف حسين معهما لمحاربة الادريسي فكانت القوات الشريفية تعاود على الادريسي من الشمال المرة تلو الأخرى ، لا سيما بعد أن أغرت الدولة الحسين بتولية ابنه فيصل أميرا على عسير اذا نجح فى القضاء على الادريسي (٣) . لهذا واجه الادريسي موقفا صعبا وأعداء متعاونين في وقت واحد مما جعله لا يجد حرجا — برغم اتجاهاته الاسلامية — فى الاستعانة بالايطاليين لفض الحصار المضروب حوله من جميع الجهات . وهذا ما دفع جاكوب الى القول بأن الادريسي « كان يتحين الفرصة للحصول على مساعدة ايطاليا » (٤) ، بل ان ايطاليا فى الوقت نفسه كانت تمد يدها للادريسي لتتعاون معه تحقيقا لمصالحها الاستعمارية التى سبق أن أشرت اليها .

وقد أوضح أمين الريحانى معالم السياسة التى اتبناها الادريسي فى الاستعانة بالأجانب لمحاربة الترك وحلفائهم بقوله أن الادريسي « أخذ من الايطاليين سلاحا استخدمه نارا وسياسة على عدوها (عدو ايطاليا) وعدوه (ويقصد به الترك وحلفاءهم) » . ولكن انتصاره على الزيديين فى ذلك الحين كان يعد انتصارا على الأتراك ، ثم يستطرد الريحانى قائلا : « ان من فضائل السيد محمد (الادريسي) ثباته منذ بداية أمره على مبدأ واحد . فقد كان عربيا صميما ، جسورا فى سبيل ما يبغيه ، يحالف أية دولة كانت على أعدائه الترك ومن كان خلفهم من أمراء العرب عليه . فما تذبذب فى مبدئه ، ولا تحول عن عزمه . حارب الأتراك وحليفهم الشريف ، وصديقهم الامام ، فكان فى الغالب منتصرا ودائما عزيزا . ولا أنكر أن الأحوال كانت حليفته ، ولكنه سلحها من لدنه بالعزم والمضاء » (٥) .

Jacob, H.F. : Ibid., p. 125.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ص ١٦٧ .

(٣) المؤيد : العدد ٦٩٦٦ فى ٢١ من ابريل ١٩١٣ ، ص ٦ .

Jacob, H. F. . Op. Cit., p. 127.

(٤)

(٥) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٢ — ٢٧٣ .

ويواصل الريحاني عرضه لسياسة الادريسي بقوله : « كان السيد محمد (الادريسي) حسيفا ذكيا ذا حنكة ودهاء ، يستعين على عدوه بكل ما حوله من زعامات وشبقات ، بالزرائيق مثلا على الأتراك ، وبالشسوافع على الزيديين ، وبالعشائر على الأشراف ، وبالأنكليز على الجميع . وكان له عون كبير في ارضه الروحي ضاعف نفوذه الشخصي وزاد ذكاه الفطري لمعانا » .

ويجيب الريحاني على ما يبدو من تناقض في سياسة الادريسي ، ان كيف له كزعيم ديني مسلم أن يتعاون مع الايطاليين في سنة ١٩١١م ، ومع الانجليز في أثناء الحرب العالمية الأولى ضد الترك اخوانه في الدين فيقول : « ولا تستغرب سياسته (أي سياسة الادريسي) الروحية والمدنية واستعانتة بالانجليز (وينطبق ذلك على الايطاليين أيضا) وهو (أي الادريسي) ، في تجهيز العساكر والدفاع عن نفسه في بلد يعسد فيه دخيلا ، يحتاج دائما الى المال والسلاح ، فخراج عسيرا لا يتجاوز المائة ألف ريال أي اثني عشر ألف جنيه شهريا ، منها ثلاثون ألف ريال من الحديدة (١) (التي استولى عليها في نهاية الحرب العالمية الأولى) . أما جندة فلا يتجاوزون في أيام السلم الخمسمائة نفر وهم يقسمون اذ ذاك مقام الشرطة في البلاد » .

وأخيرا يوضح الريحاني مصدر القوة المحلية التي كان يستعين بها الادريسي في حروبه بقوله : « ولكن الادريسي يستنفر في الحرب القبائل بواسطة المشايخ والمقدمين فيلبه ثلاثون ألف مقاتل ويزيد ، وهم يحاربون على الطريقة الأولى حرب البدو . فتجني كل قبيلة أو بطن أو فخذ بزادهم وركائبهم وما عندهم من السلاح ، فيعطيهم الادريسي ما يحتاجون اليه زيادة ، ويمدهم بالخيرة ، ويدفع فوق ذلك رواتب مرضية ، ولكن الغنائم هي الجاذب الأكبر في حروب العرب كلها . لولاها لما كان جند في تلك البلاد يذكر . أما الأمير الكريم الذي يفتد على المشايخ والزعماء فهو الفائز على زملائه في السياسة ، والمنتصر على أعدائه في الحروب . ولم يكن في سلاح السيد محمد الادريسي وقواته في حروبه كلها أمضى من هذا السلاح أي الكرم . فقلد كان يجسبن كذلك الى الكثيرين من السباهلة والمشايع الذين يؤمنون صبيبا من بلاد المغرب ومن مصر » (٢) .

على أن الادريسي نفسه يبرر سياسته في التعاون مع الأجانب لمحاربة الأتراك وذلك في كتابه الى الامام يحيى - الذي سبق أن اشرنا اليه - ردا على خطاب الامام الذي كان يدعو فيه الى الاتفاق مع الدولة وعدم التعاون مع الأجانب . وقد اشرنا الى أن الادريسي أوضح في كتابه للامام المحاولات الأربع

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق - ج ١ ، هامش من ٢٧٤ ، (أي أن خراج السنوي نحو مائة وخمسين ألف جنيه منها ١٥ في ثلاثة عشر أي حيوب وغيره و ٨٥ في المائة ذهب وفضة) .

(٢) أمين الريحاني : المصدر نفسه - ج ١ ، من ٢٧٤ .

التي سعى فيها من أجل الاتصال بالدولة والاتفاق معها دون جدوى ، بل ان الدولة كانت تصده دائما وتحاول أن توقع به في شركها . ثم يبور الادريسي موقفه بعرض تطورات علاقته بالترك مما جعله يضطر في النهاية الى التعاون مع الايطاليين ضدهم بقوله :

« تم في هذه المادة (في سنة ١٩١١) مع ما رأينا من فتك الطليان لهم (يقصد بالترك) ، اخذنا العطف فامسكنا كل حركة ، وكتبنا لمن في مفرزة « ميدى » (١) ان دهمكم شيء فلکم منا عون ، فكان منهم أن محمد علي (والي اليمن العثماني) مر بطريق « القنفذة » .. وأخذ يحرق ما وجد في طريقه من بيوت السادات العلماء ، لأن هذا الرجل أكبر عداوته لأهل الدين ، لأن ما ناله من شرف في الآستانة (كان) بسبب شقيقه لعالم في « أطنة » أيام تنازع وقع بين المسلمين والنصارى هناك . ولما قدم « جيزان » بالعساكر لم يختر لهم « خسته خانه » الا جامع تلك البلدة ، ولا يهمه أن تلوث بالنجاسة ، وتعطلت اقامة الجمعة فيه ، وكأنه يظن أن هذه الأسباب في ارتزاقه النياشين والرتب من باب « من رزق من شيء فليلزمه » ، وهذا هو السبب في تجهيز ما وجهناه من الجند الى الشام (٢) ، لأجل مدافعة هذا الطغيان ، والمحافظة على مراكز أهل الدين والایمان . »

ثم يستعرض الادريسي في خطابه ما دار بينه وبين مبعوثي الامام يحيى الذين حملوا اليه خطاب الدعوة الى مهادنة الترك بقوله : « وقد حصلت المذاكرة بيننا وبين هؤلاء الاخوان (٣) في هذه الأحوال ، الى أن ساء بنا الكلام الى مفرزة « ميدى » ، واخبرناهم أن الطليان قد ضرب (هكذا) قلاع الدولة ومراكزها من باب المندب الى جدة ، وهد (هكذا أيضا) تلك الحصون بمدافعه ولم يبق الا هذه القلعة ، مع أن شيخ البلد التي فيها قد سبقت له جناية من الطليان بوساطة شهادة سنبوك (سفينة شرعية) طال الخلاف بين الترك والطليان فيه ، وتوقف الامر على شهادة هذا الشيخ وتهديته الدولة بالشهادة لها فشهد ، فاذا قصد الطليان هذه المفرزة ، لا يقتصر عليها بل يتعداها الى تلك البلد لما جناه شيخها عليهم ، وسابقا قد ضربوا هذه البلدة كما عرفت ، ومن المشاهد أن هذه العساكر ، كجملة من في كل موضع ، اذا ضرب الطليان المواقع هربوا من مواقعهم تلك الى محلات العامة ، ولم يدافعوا ولا يضرب مدفع واحد . وقد ضربت هذه القلعة من نحو شهر ، وخرجوا منها كما ذكرنا ، وهذا مما أوقع الناس

(١) « مفرزة » تعني طامية صغيرة ، أما « ميدى » فهو ميناء يقع على حدود اليمن الشمالية الآن

(٢) « الشام » تعني الشمال ، ويقصد بها هنا الحدود الشمالية لسيبر .

(٣) يقصد الادريسي بمبعوثي الامام الذين حملوا الرسالة اليه وتحادث معهم في موقفه

من الترك .

في العجب ، فان الدولة كما عجزت عن اصلاح الداخلية كما يرجى منها ، عجزت عن حفظ الخارجية ، والقيام بالدفاع على الرعايا ممن قصدهم بسوء ، فعجزت الدولة الآن عن هذا وهذا فما بقي لهم الا أن يسعوا الناس بحسن الخلق لو كانوا يعقلون .

والادريسي يوضح بذلك أن الدولة العثمانية عجزت عن القيام بمسئولياتها ازاء البلاد اليمنية التابعة لها ، فهي فضلا عن أنها لم تقم باصلاح الشئون الداخلية في هذه البلاد فانها لم تكن من القوة بحيث يمكنها حمايتها من العدوان الخارجي . وهذا التفسير يظهر عدم جدوى تبعية اليمن للسيادة العثمانية طالما بلغت الدولة من العجز ما بلغت في ذلك الوقت ، وأنه أولى بالترك أن يتركوا اليمن لأهله (يدفعون عنه العدوان) بدلا من أن يعرضوه للمخاطر نتيجة وجودهم فيه . ويؤكد الادريسي هذا المعنى مستشهدا بما حدث في طرابلس الغرب فيقول : « ثم انه قد اشتد الخطب من الطليان بمحاصرتهم للحديدة الى حالة يخشى معها أن تحتل الحديدة ، فتكلمنا مع العسكر الذين في القلعة بأن في بقائهم بها ضررا على الاسلام والمسلمين لأن الحديدة اذا احتلت يتبعها ملحقاتها ، من ذلك هذه القلعة ومن المعلوم حسب أصولهم انه اذا احتلت الحديدة ، وجاء المحتلون ببوابيرهم لاستلام هذه النقطة تبعا للمركز ، ومعهم الاذن بالتسليم من كبراء الترك ، فان من هذه النقطة لا يلتفت الى الاسلام ولا الى المسلمين ، ولا يهتمون بأمر الوطن بل حالا يعملون الترتيب اللازم في التسليم الى المحتلين ، ولو بطريق الحرب مع أهل الوطن بأن يضربوا من القلاع ، وتضرب البوابير من الساحل حتى يتصلوا بالمحتلين ، ويدفعوا لهم موقع الحرب ويسلموا أهل الوطن الى الأسر ، كما فعلوا في بني غازي احدى متصرفيات طرابلس فان أهلها عشية احتلال الطليان لما رأوا « بوابير » الطليان بالساحل أسرعوا الى مركز الحكومة ليستعدوا للقتال ويودعوا أهاليهم وأموالهم في مكان أمين فمنعهم الأتراك ، وألزمهم العثمانية فرجعوا الى بيوتهم ، فلما جن الليل لم يشعروا الا والمتصرفية بأجمعها صارت عساكر طليانية فقاموا للدفاع ، ولم يكن الخروج من المنازل الا للرجال دون النساء والذرية ، وهم الآن تحت قبضة الطليان ، واشتهر أن هذه المعاملة من العساكر بأسباب ما أخذه كبرائهم من الطليان خفية ، وبأسباب ذلك استقال الصدر (يقصد رئيس الوزراء العثماني) فتبين أن بقاءهم حينئذ في المواقع الحربية ، لا للدفاع وحماية الثغور ، كما هو اللازم لمن يتولى امانة المسلمين ، بل للأغراض الفانية ، وبيع البلاد للمصلحة الشخصية فمن ينزع الاسلام فلينع من الترك . فلما خاطبناهم في النزول معا ليلقوا مع العساكر العربية جنبا الى جنب ، حتى اذا احتلت « الحديدة » ويكون موقع المفزة « الميدية » بأيدي المسلمين ، يؤدون فيه ما أوجب الله عليهم ، وإن امتنعوا فلا الزام ، وإن أرادوا اللحاق بكبرائهم فلمن ذلك ، فأبوا هذا وهذا ولا يحق المكر السيء الا بأهله . »

وهنا يدحض الادريسي الاتهام الذى تذرعه به الترك بادعائهم أن الادارسة
شككوا خطرا عليهم من الداخل . بينما كان الايطاليون يحاربونهم من جهة
البحر . وأن ذلك كان سببا فى انسحابهم من ميناء « ميدى » حتى لا يصلون
بنارين فى وقت واحد . فيقول : « والعجب من هؤلاء الناس يذكرون أننا السبب
فى تركهم للمدافعة . كما روى عنهم السادة الواصلون ، فليت شعري من أى
وجه . وأى قرب بيننا وبينهم فى المسافة أن يقولوا نخشى أن تصل بنارين .
اذ فى الأقل بيننا وبين « الحديد » ثمانية أيام . ولو سلم هذا فما يكون جرابهم
فى احتلال الظليان لطرابلس وما المانع من المدافعة هناك ، مع أن أهل تلك
الجهة من المخلصين للحكومة ، بل هم قائمون بالقتال للمحتلين من (حتى)
الآن . ومن العجائب أن الحكومة قبل أن يحتل المحتلون ، رفعت الأسلحة والوالى
والعسكر الا شيئا قليلا ، وبعد ذلك لم تمد المجاهدين ولا بدرهم أو نفر ٠٠ » (١) .

وهكذا أوضح كتاب الادريسي بجلاء محاولاته المتصلة للاتفاق مع الأتراك
ولكنه كان يصطدم دائما بعدم استجابتهم لكل هذه المحاولات ، كما هاجم
الادريسي بشدة سياسة الترك المتتوية مع زعماء اليمن ، وعدم قيامهم باصلاح
شئون البلاد فى الداخل الى جانب عجزهم عن دفع العدوان الأجنبى عن البلاد
التابعة لهم . كما بين الادريسي أن وجود الترك فى اليمن كان يعرض البلاد
لهجوم أعدائهم الأجانب فلا يتمكن اليمنيون وحدهم لسلبية الترك فى الدفاع
وجنبهم عن مواجهة هذا العدوان الأجنبى بأن يصدوه عن البلاد . وحاول
الادريسي فى ثانيا خطابه أن يبرر اتصاله بالايطاليين بعد أن ظهر جليا عداء الترك
له وتخاذلهم عن حماية البلاد التى يدعون سيادتهم عليها ، مؤكدا أن بقاءهم فى
البلاد لم يكن « للدفاع وحماية الثغور » كما هو اللازم لمن يتولى امارة المسلمين ،
بل للأغراض الفانية ، وبيع البلاد للمصلحة الشخصية . . فمن ينح الاسلام
فليمنعه من الترك . . وقد دعم الادريسي أقواله هذه بالأدلة القاطعة والبراهين
الواضحة التى تؤكد بما لا يدع مجالا للشك لباقتة وذكاء وسعة اطلاعه ونبوغه
السياسى .

ويهمنا أن نعرف رأى الامام يحيى فى موقف الادريسي هذا من الأتراك
وعلاقته بالايطاليين ، تلك العلاقة التى كانت تحرك الادريسي - الى جانب رغبته
فى تحقيق أهدافه - لمحاربة الأتراك العثمانيين خاصة بعد أن عقدوا الصلح مع
الامام يحيى . ولا شك أن المؤرخ الواسعى اليمنى الزيدى المذهب يعبر عن وجهة
نظر الامام فى هذا الموضوع فنجدته يقول : « عند اقامته (يقصد الادريسي)
بمصر كان له صلة بمحمد علوى بك ، مترجم ايطاليا فى دار المفوضية الايطالية
بالقاهرة ، وهذه الصلة والصدقة كانت هى السبب فى ظهور نجه فى عالم

(١) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٤ ، ص ٢٠٣ - ٢٠٦ (من رسالة الادريسي الى الامام يحيى) .

السياسة . وفي هذا التاريخ ١٣٢٣ هـ (وصحته سنة ١٣٢٩ هـ أى سنة ١٩١١ م) كانت الدولة العثمانية مشتبكة بحرب مع إيطاليا لأجل طرابلس الغرب ، ولما كانت حكومة إيطاليا أرادت اشغال الدولة عنها ، رغبت فى اشغال نار جديدة فى جهة من الجهات التابعة للدولة ، فسعى رئيس وزرائها فى اضرار نار فى تهامة ، وقام محمد على علوى بك بمذاكرة السيد محمد الادريسي فقبل تنفيذ هذا المشروع . خصوصا وأن تهامة تخضع لهذه العائلة (الادريسية) ، لما لجده السيد أحمد من الاعتقاد المشهور لديهم ، ومع كون أهل تلك البلاد نافرة غاضبة على المأمورين من الدولة العثمانية من الظلم والجور والفسق وارتكاب المنكرات وترك الواجبات ، فمن هنا عرف السيد محمد سنوح هذه الفرصة ، فوافق على القيام بمنايذة الدولة فى تهامة ، بعد أن كفلت له الحكومة الإيطالية كل ما يحتاجه من مال وذخيرة وسلاح ومؤازرة ومناصرة فى البر والبحر . وكانت تملئه من « مصوع » بوساطة بعض مسلميها كالشيخ سالم مدير الجمرى ، والشيخ طاهر الشنيتى الخبير باليمن ، والصديق الحميم للأدارسة . . ونشپ (هكذا) القتال فأخذ « ميدي » و « جيزان » وكانت الحكومة الإيطالية تساعد من البحر برمي القنابل والرصاص ، وهو يحاصر العساكر العثمانية من البر حتى استولى على تهامة ، والأكثر من سواحلها ، وجرت حروب كثيرة ، (١) .

ولا شك أن الواسعى فى كتاباته يتميز بدافع من زيديته ضد الادريسي ويحاول أن يظهره بمظهر الخارج المتمرد على الجماعة الإسلامية كما يحاول أن يصوره كأداة فى يد الإيطاليين يسخرونها لمحاربة الترك حتى يشغلوهم فى جبهة جديدة لا تمكنهم من استعادة طرابلس الغرب . وهذا التحيز يستوجب منا التحفظ عند تناولنا لكتابات الواسعى بالدراسة والتحليل . لأن الواسعى يعبر بذلك الى حد كبير عن ادعاءات الامام يحيى حول منافسه الادريسي وبخاصة بعد اتفاق الامام مع الدولة العثمانية . ولكن هذا التحيز لا يجعلنا نغفل الدور الايجابى الذى قام به الادريسي فى أثناء تأسيسه لدعائم حكمه فى عسير والمخلاف السليمانى فى أثناء صراعه ضد الأتراك العثمانيين وحليفهم الامام يحيى فيما بعد . كما أنه لا يجعلنا نعتقد أن الادريسي كان متواكلا ومعتمدا كل الاعتماد على إيطاليا كما توحي بذلك كتابات الواسعى ، بل ان الادريسي كان يعرف خطورة المهمة التى حددها لنفسه ، وازاء تجمع أعدائه رأى أن يستفيد من التنافس القائم بين إيطاليا والدولة العثمانية وذلك بالحصول على المساعدات الإيطالية الممكنة التى تقويه وتسانده لتحقيق أهدافه فى طرد الترك من اليمن وعندما تخاذلت عنه إيطاليا بدأ يبحث عن حليف جديد وتمثل له ذلك فى انجلترا فى أثناء الحرب العالمية الأولى . فقد كانت إيطاليا وانجلترا سواء عند

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ص ١١٦ .

الادريسي طالما أنه كان يحصل على مساعدتهما لتحقيق أهدافه بتصفية النفوذ التركي في اليمن . ويؤكد « جاكوب » الانجليزى ما وصلنا اليه بقوله أن الادريسي لم يساعد الايطاليين مساعدة فعالة لأنه كان مشغولا بمجاربة العثمانيين في أبها عاصمة عسير حيث كان يحاصر حاميتها ، وأن القوات المكية والعثمانية التي أتت لرفع هذا الحصار وجدت عند وصولها الى حالى (الواقعة بالقرب من أبها) كميات كبيرة من الأسلحة كان الادريسي قد حصل عليها من ايطاليا وانجلترا أو من « الحكومات التي يهملها انهيار الحكومة التركية » كما قال المكيون حينذاك (١) . وهكذا كان هدف الادريسي هو هزيمة الترك بأى ثمن وهذا جعله مستعدا للتعاون مع أى حليف بالدرجة التي تساعد فقط على تخليص اليمن من الحكم العثماني . وإذا كان يفهم من قول « جاكوب » ما يقلل الدور الذى قام به الادريسي فى مساعدة الايطاليين . فان حسب ايطاليا من المساعدة تلك الهزائم التي أوقعها الادريسي بالقوات التركية فى عسير فقد كانت بالقدر الكافى الذى شغل العثمانيين عن توجيه قواتهم هناك لطرد الايطاليين من طرابلس الغرب .

أما الامام يحيى فلم يكن فى صالحه كما لم يكن فى امكانه أن يستعين بايطاليا أو بانجلترا لتحقيق أهدافه فى الاستحواذ على الزعامة والسلطة فى اليمن على النحو الذى كان يفعله الادريسي . والسبب فى ذلك يرجع الى أن الامام كان يعرف أن ايطاليا وانجلترا كانتا أقوى وأكثر تنظيما وحيوية من الدولة العثمانية ، ولهذا كان يخشى أن يؤدى تحالفه مع احدهما ومناصرتها على الدولة العثمانية الى سيطرة هذه القوى الأجنبية عليه بالتالى ، مما لا يتيح له الفرصة لتحقيق أهدافه التوسعية الاستقلالية فى اليمن والتي رأى أنه فى امكانه أن يحققها فى ظل الدولة العثمانية الآيلة للسقوط . هذا من جهة تعارض هذا الاتصال مع مصلحة الامام يحيى ، أما من جهة عدم تمكنه من الاتصال بهذه القوى الأجنبية فانه لم تتوفر للامام صلة الصداقة مع العاملين لدى هذه القوى على النحو الذى حدث مع الادريسي . نتيجة صداقته مع محمد على علوى المترجم بدار المفوضية الايطالية بالقاهرة مما سهل له الاتصال والاتفاق على تلقي المساعدة ، وفضلا على ذلك فان الامام كان يخشى أن يؤدى اتصاله بهذه القوى الأجنبية وتحالفه معها الى اضعاف مركزه فى اليمن بين أتباعه الزيديين الذين كانوا يعترفون بزعامته الدينية ويأثفون من التعاون مع الأجانب غير المسلمين ضد دولة الخلافة الاسلامية . كما رأى الامام يحيى وخاصة بعد أن عقد الصلح بينه وبين الترك فى سنة ١٩١١ م . أن مصالحه الخاصة وكل امكانيات تحقيقها كانت تتمثل فى بقاءه الى جانب الدولة العثمانية . فالدولة قبلت أن تدفع له

مرتبا شهريا عاليا يساعده على «واجهة أعبائه المتزايدة» ، كما اعترفت بوضعه الخاص بين أتباعه الزيديين وكانت تقوم في نفس الوقت بمحاربة منافسه الادريسي في عسير . لهذا فإن الامام فضل أن يتضامن مع الترك بعد اتفائه معهم في سنة ١٩١١ م ، ولم يكن في حاجة حينذاك الى التعاون مع أية قوى أجنبية ايطالية كانت أو انجليزية . طالما كانت أهدافه في طريقها الى التحقيق تدريجا ليرث الحكم العثماني في اليمن الذي كان متوجها الى نهايته المحتومة .

أما عن موقف الادريسي من الامام يحيى والعثمانيين بعد الصلح في سنة ١٩١١ م فقد تبلور في حقد الادريسي على الترك الذين اعترفوا بوضع الامام الخاص في اليمن دون أن يمنحوه نفس هذه الحقوق برغم ما كان له من مكانة بين سكان عسير والمخلاف السليماني . كما حقد الادريسي أيضا على حليفه بالأمس الامام يحيى الذي تخلى عنه واتفق مع الترك وأصبح حليفا لهم ، واشترك بقواته معهم في مهاجمة قوات الادارة التي انفردت بمقاومة الحكم العثماني في اليمن . وقد أسرع الادريسي باعلان الثورة على الترك في نفس الشهر الذي عقد فيه الامام يحيى الصلح معهم . ونجح الادريسي في احتلال (أبها) عاصمة العثمانيين في عسير ، وإن تمكنوا من استعادتها بعد ذلك بمعونة الشريف حسين . وقد تعددت الحروب واشتدت بين الادريسي والترك الذين نجحوا في اخراجه من (أبها) فاضطر الى أن يلجأ في أغسطس سنة ١٩١١ م (شعبان ١٣٢٩ هـ) الى جبال عسير الجنوبية واتخذها حصنا لقواته . ولم يطرأ على الموقف أى تغيير يستحق الذكر حتى اشتعلت نيران الحرب الايطالية العثمانية في طرابلس الغرب في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩١١ م (٦ من شوال ١٣٢٩ هـ) فبدأت ايطاليا أعمالها الحربية على سواحل اليمن وعسير لتفتح على الدولة العثمانية جبهة حربية أخرى تشغلها عن المقاومة والدفاع عن طرابلس الغرب . وفي ذلك الوقت رأت الدولة العثمانية أن تهدى الأمور في اليمن حتى لا تفقد مركزها هناك ، لا سيما إذا تعاون الثوار اليمنيون مع ايطاليا التي كانت تقوم بإمدادهم بالأسلحة الأوربية الحديثة ليحاربوا بها الترك ويخرجوهم من البلاد . وإذا كانت الدولة قد تصافت مع الامام يحيى بعقد الصلح فقد ضمنت بذلك أحد قطبي المعارضة والمقاومة اليمنية ضد الحكم العثماني ، وقد أرادت في نفس الوقت أن تضمن الى جانبها ، أو على الأقل تحصل على مهادنة القطب المعارض الآخر وهو الادريسي ، الذي ظهرت خطورته بتقبله للمساعدات الايطالية على أوسع نطاق لمحاربة الترك في اليمن . ولهذا أرسل سليمان باشا متصرف عسير وممثل الدولة العثمانية فيها . خطابا طويلا الى الادريسي في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩١١ م (٢١ من شوال ١٣٢٩ هـ) يدعو فيه الى «التصالح مع الدولة العثمانية ضد أعداء الدين» (يقصد الايطاليين بطبيعة الحال) . وقد بدأ سليمان باشا خطابه هذا للادريسي بالبسملة ، وتوجيه بعض الألقاب وعبارات

التحية لتكريمه . وبعض الآيات القرآنية التي تحض على الاتفاق ونيل الشقاق ،
ثم خاطب الادريسي في الموضوع بقوله :

« ولا نريدكم علما بهذه العجالة . فأنتم لستم بغيركم بل أنتم بدرجة من
العلم . فهل أيها الأخ في الدين ، نسعى بما فيه صلاح المسلمين ، وقد باقنا
ما حل باخواننا المسلمين في الجهات ، فواجب علينا معشر الاسلام ، الدب عن
الوطن ، الدب عن المعرض ، عن النفس ، عن الدين » .

« ويعفو الله عما سلف ، فبادر لندفع هذه البلية ، ونكون يدا واحدة على
حفظ حقوق المسلمين . ان الأمة الاسلامية في أقطار الدنيا ناطرة اليها ، وعندها
الظن الجميل بتعاوننا وتناصرنا ، وها أنا أنتظر منك الجواب الشاق الذي
يكون فيه حفظ شرف الاسلام ، فان أجبت فأرسل لنا بسرعة هيئة تعتمدون
عليها لنتخابر معها بما يصلح ، وان شئت بين لنا معالمكم لدفع أعداء الدين ،
فيجتمع الرأي المصيب بما فيه الصلاح ان شاء الله . واني عازم بحول الله على
مدافعة أعداء الدين ، والجهاد أمام المسلمين مع ما لدى من قوة تزيد عن عشرين
ألفا . ونحن بهذا العزم ، ولو فنى منا الصغير والكبير ، وعلى الله توكلنا واليه
المصير ، فأسرعوا اليها بالجواب وفقنا وإياكم للصواب ، والسلام » (١) .

ويلاحظ في خطاب سليمان باشا الى الادريسي التنويه الدائم عن الناحية
الدينية وما تدعو اليه من تعاون واتحاد للذود عن الاسلام والمسلمين . وكان
سليمان باشا يدرك أنه عندما يذكر الادريسي بالناحية الدينية فإنه يلمس بذلك
الوتر الحساس لديه ولدى أتباعه الأدارسة ، فيلتفتون حول دولة الخلافة ويلفظون
إيطاليا ومساعداتها ، في وقت تعرض فيه الاسلام للخطر بهجوم إيطاليا على
بلادها مبتدئة بطرابلس الغرب ثم بضرب الموانئ اليمنية الواقعة على البحر
الأحمر .

وقد أجاب الادريسي دون توان على خطاب سليمان باشا متصرف عسير في
نفس الشهر (أكتوبر سنة ١٩١١ م - شوال سنة ١٣٢٩ هـ) . وبدأ خطاب
الادريسي بداية دينية تحمل عيسارات الود الأخوي لسليمان باشا ، ثم أعرب
الادريسي عن حزنه وأسفه لتنازع المسلمين فيما بينهم وأورد كثيرا من الآيات
القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو الى التآخي والتآزر بين المسلمين ، وطرق
موضوع الاتفاق بينهما بقوله : « .. وبينما النفوس في قلق والأنفاس تتصاعد
بنيران الأرق ، مما فعل المسلمون بأنفسهم ، اذ ورد كتابكم الكريم ، مسفرا
عما تحدوا اليه الرغائب من الدعوة للاتحاد فانشرح البال وأسرعت الى داعيك ..
وما ذكرتم من الهيثة ، فقد أرسلنا اليكم أخانا محمد بن يحيى ، ومعه جماعة

(١) النار : المجلد ١٦ ، الجزء ٥ ص ٣٨٨ - ٣٨٩ (من كتاب متصرف عسير للادريسي) .

يتوجهون الى « رجال الملح » ولا تطمئن نفسه بالدخول الى « أبها » ، فيتفق بجانبكم بأطراف « الملح الشام » ، وتحصل المذاكرة (أى المفاوضة على الصلح) .
وان شرفتم بالقدوم قاهلا وسهلا ، وغيرنا وغيركم لا يكاد بهذه المقاصد أن يقوم ،
ولعلنا أن تكون السبب في كشف هذه المشاكل من جميع الوجوه في أقرب وقت عاجل ، فترتاح الدولة لا في هذه الديار بل في جميع الأقطار والأمصار ،
والأمور وان تشعبت فان مرجعها الى الله وبيده الحركة والسكون . (١) .

وهكذا وجد نوع من التقارب بين الادريسي والدولة عبرت عنه هذه المكاتبات وذلك عقب تعدى ايطاليا على أراضي دولة الخلافة . وهذا التقارب الذي قام من أجل « خدمة الدين والاتحاد ضد أعداء الاسلام » كان يمكن أن ينمو ويطرد في صالح الدولة العثمانية اذا كانت قد حاولت مخلصنة الوصول به الى غايته المنشودة . كما أن هذا التقارب كان يعنى بالتالى أن الحرب الطرابلسية كانت - عند قيامها على الأقل - دافعا لتلاقى الطرفين الادريسي والعثماني للمفاوضة والصلح لمواجهة هذا الخطر الايطالي (٢) .

ويدعم هذه الرغبة في التقارب والاتفاق على الصلح بين الأدارسة والعثمانيين ويؤكددها في ذلك الوقت تلك الرسالة التي أرسلها الادريسي الى قائد حامية « ميدى » العثمانية يقدم فيها عروض الصداقة والتعاون في نفس الشهر الذي تبودلت فيه الرسائل بين الادريسي ومتصرف عسير سليمان باشا أى فى أكتوبر سنة ١٩١١ م (شوال سنة ١٣٢٩ هـ) . وقد أجاب القائد العثماني على الادريسي بخطاب أوضح فيه أنه أرسل صورة من كتاب الادريسي المشار اليه الى الآستانة ، وأنه سيخطر به رأيها عقب وصوله اليه . واختتم القائد العثماني كتابه الى الادريسي بقوله : « وربنا يؤلف بين القلوب ويصلح ذات البين ويعيد الاسلام » (٣) .

غير أن هذا التقارب بين الادريسي والعثمانيين والرغبة التي عبر عنها الجانبان للاتفاق على الصلح عقب عدوان ايطاليا على الأراضي العثمانية والتي ظهرت واضحة في المراسلات التي تبودلت بين الادريسي وكل من متصرف عسير سليمان باشا من جهة ، وقائد حامية « ميدى » العثماني من جهة أخرى خلال شهر أكتوبر سنة ١٩١١ م (شوال سنة ١٣٢٩ هـ) ، لم تحاول الدولة مخلصنة أن تصل - بهذا التقارب وبذلك الرغبة في الصلح - الى غايتها المنشودة . ولم تحاول الدولة العثمانية جادة الاتفاق مع الادريسي لتمسكها حينئذ بالسياسة المركزية التي جعلتها تنفادى دائما الاعتراف بالقوى المحلية وبالأوضاع

(١) المنار : المجلد ١٦ ، الجزء ٥ ، ص ٣٨٩ - ٣٩١ .

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٣) المنار : المجلد ١٦ ، الجزء ٥ ، ص ٣٩١ .

الخاصة للزعماء المحليين الا اذا أجبرتها الظروف على ذلك قسرا ، كما حدث مع الامام يحيى زعيم الزيدية التي أذاقت قبائلها الأذنين للترك في وقت تعرضت فيه طرابلس الغرب للهجوم الايطالي مما اضطر الدولة الى الاتفاق مع الامام والاعتراف بوضعه الخاص في اليمن بين أتباعه الزيديين .

وقد أشار الادريسي الى تخاذل الدولة عن الاتفاق معه وذلك في كتابه الى الامام يحيى في شهر مارس سنة ١٩١٢ م (١٦ من ربيع الأول سنة ١٣٣٠ هـ) الذي سبق أن عرضته (*) عندما ذكرت محاولة الامام يحيى التأثير على الادريسي ودعوته لعقد الصلح مع الدولة ، اذ قال الادريسي في كتابه هذا :

« ورابعها (أى رابع المحاولات للتفاوض من أجل الصلح) مع سليمان متصرف عسير لما أتانا جوابه بعد أن قامت عليهم فتنة الطليان يدعوننا فيه الى الوفاق ، وأن نكون اخوانا ونهجر الشقاق ، فأجبنا عليه بالترحيب والتسهيل فأرسلنا بعض خلص أصحابنا ، فكان يساجل الى أن تمكن من ارزاق ومعايش (١) ، لان في ذلك الوقت كان عادما . فلما رأى أنه استغنى تكبر ، وأجاب بالغلظة واعساد الطواير للمخالفين ، فرجع صاحبنا بذلك » (٢) . ومعنى هذا أن العثمانيين كانوا يقصدون من مفاوضاتهم مع الادريسي كسب الوقت وتمييع الموقف (٣) ، حتى يؤجلوا قيامه بأية حركة عدائية ضدهم وذلك الى أن تصل الامدادات اللازمة الى متصرف عسير العثماني .

ويستطرد الادريسي في خطابه الى الامام يحيى موضعا تطورات علاقته بالترك وعدم استجابتهم للاتفاق على الصلح بقوله : « فلما جاء جواب سليمان (متصرف عسير) لذلك الأخ (يقصد مندوبه) بالتهديد واعداد الطواير للثربية ، تعجبنا من ذلك ، وما زلنا نتوقف عن عمل أية حركة رجاء أن يهتدوا الى الصواب . فما كان الا مرور محمد علي (والى اليمن العثماني) في شهر ذي الحجة ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) يحرق بيوت السادات والعلماء وأفاضل الناس ، كما قد ذكرنا لكم أول الكتاب ، فليت شعري ما نصنع بعد هذا . وهل فيه انصاف أعظم من هذا الانصاف . حتى من كان لنا بالأمس عدوا لدودا أصبحنا نتقرب اليه بالودة ، لا شيء بل كان حبا للصلاح مزيدا ، وهل من العقل بعد ذلك لنا أن نرمى بأنفسنا اليه ولو على المهالك ؟ وهل هذا من الدين ؟ كلا واصدق القائلين يقول : «ولاتهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون ان كنتم مؤمنين» (٤) .

(*) من ٣١٠ -

(١) يقصد وصول الامدادات الى سليمان باشا .

(٢) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٤ ، ص ٣٠٣ .

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

(٤) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٤ ، ص ٣٠٧ .

وبهذا يؤكد الادريسي للامام يحيى نية ترك العدائية نحوه وعدم جدوى محاولاته للاتفاق معهم ، كما يبين للامام أن الدين - وهو الذي تقوم عليه زعامتهما في اليمن - لا يرتضى مهادنة المعتدين والثقة فيهم بينما تصرفاتهم ليست من الدين في شيء .

ولا شك أن اصرار الدولة العثمانية على عدم الاعتراف للادريسي بوضعه الخاص في اليمن على النحو الذي اعترفت به الامام يحيى في سنة ١٩١١ م هو الذي دفع الادريسي الى توطيد علاقته بإيطاليا ومواصلته السير في تلقي المساعدات منها لمحاربة العثمانيين . وقد يكون الادريسي قد تردد كثيرا قبل أن يتحدى في تلقي المساعدات الإيطالية ، غير أنه إزاء مطاردة الترك في الاتفاق معه ، وإزاء غدرهم به واعتصامهم على قواته ، فإنه آثر - مدفوعا بحرصه على الدفاع عن نفسه - أن يتعاون مع إيطاليا ضد أعدائه العثمانيين في اليمن . بل وضد حليفهم الامام يحيى بعد أن عقد الصلح معهم في سنة ١٩١١ م . وقد تمثلت المساعدات الإيطالية للادريسي في امداده بالأسلحة الصغيرة (البنادق) ، وبأنواع من الذخيرة الحربية ، وبكميات من الذهب (١) . كما أدت تحركات الأسطول الإيطالي أمام سواحل اليمن وقصفه لبعض الموانئ اليمنية بمدفعه ، الى حصول الادريسي على كميات من الأسلحة والذخائر العثمانية التي تركتها قوات الدولة خلفها في أثناء هروبها من المناطق الساحلية التي تعرضت لقذائف الإيطاليين . وقد حدث هذا مع حامية جيزان العثمانية التي لاذت بالفرار الى المدينة عقب إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في سنة ١٩١١ م . وقد تركت هذه الحامية وراءها كميات من السلاح والمؤنة والذخائر الحربية والحياض وغيرها في جيزان . بعد أن حال دون نقلها « ضيق الوقت وقلة وسائل النقل » (٢) . وقد استولى الادريسي على هذه الغنائم عقب دخوله مدينة جيزان ، وكانت من أهم العوامل التي زادت من قوته وشجعته على مهاجمة الحاميات العثمانية في تهامة وعسير ، وفوزه بالنصر عليها في كثير من المواقع .

وكان الادريسي مقتنعا تمام الاقتناع بعسالة موقفه العدائي من الدولة العثمانية بعد أن استنفد كافة الأساليب السلمية للوصول الى عقد الصلح معها دون جدوى . ولهذا يوضح الادريسي في خطابه الى الامام يحيى أن الدولة تهاونت كثيرا في أيامها الأخيرة في رعاية شؤون البلاد التابعة لها ، فكانت بذلك مسؤولة عن ضياع ممتلكاتها وعن طمع الأجانب في بسط نفوذهم على ولايتها . وأضاف الادريسي يقول في كتابه للامام يحيى : « قد عرفناكم بمنشأ هذه الأحوال ، لتعرفوا من هم السبب في محاق البلاد الإسلامية والاضمحلال ، فهم (أي

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 125.

(١)

(٢) المدار . المجلد ١٦ . ج ٦ . ص ٤٦٧ .

الأتراك العثمانيون الأحق بالمسالة والتفريع والتوبيخ وسلب الكرامة .
ويا ليت شعري ما المراد منا في الرابطة التي أشرتم إليها ، فإن كان المقصد
التسكين المجرد الى أن توافق معهم الأمور ثم يثبتوا كان لم يكن بيننا وبينهم
صدقة كما كان بالعام الماضي ، اذ قدمنا لهم عشرة آلاف عود للسلك (يقصد
أعمدة التلغراف) وأما لهم الطرق وتعهدنا لهم بالإصلاح حتى صاروا دولة
حقيقة ، يروحون ويغدون بكل شرف ، فما كان منهم الا تدبير الحيلة في الهجوم
للقبض علينا فنجانا الله ، وآل الأمر الى ما هم فيه من الإهانة والحيرة ، ولا حول
ولا قوة الا بالله » (١) . وهنا يؤكد الإدريسي للامام يحيى عدم صدق الترك في
وعودهم ، ويستدل بذلك على فترة السلم بينه وبين الدولة ، عندما كان سعيد
باشا متصرفا لعسير ، وكيف قدم الإدريسي مساعداته للترك في إنشاء خط
البوق الذي كانت أهميته بالغة في تقريب المسافات بين الحاميات العثمانية وفي
ربط اليمن بعاصمة الدولة ، هذا فضلا عن تأمين الطرق للموظفين الترك والقيام
ببعض الإصلاحات . وفي سبيل ذلك كان يتلقى الإدريسي من سعيد باشا على
لسان الباب العالي وعودا لم يكن في نية الترك تحقيقها ، مما أدى بالإدريسي في
نهاية الأمر الى نبذ الدولة العثمانية التي تنكرت له ، واقباله على تلقي المساعدات
الإيطالية للدفاع عن كيانه ضد مؤامرات الترك وأعدائهم في اليمن .

ولقد تحولت صداقة الإدريسي للامام يحيى تدريجيا الى عدااء سافر بعد
اتفاق الامام مع الدولة العثمانية في سنة ١٩١١ ، ومحاولاته الضغط على الإدريسي
عن طريق المراسلات أولا ثم الصدام الحربي ثانيا ليدفعه الى مهادنة الترك وقبول
صلح غير مشرف معهم . فوجد الإدريسي نفسه يواجه عدوين في وقت واحد :
هما الأتراك العثمانيون يعاونهم الشريف حسين بقواته الملكية من جانب ، ثم
الامام يحيى الذي كان يساند الترك بعد الاتفاق معهم ويطمح في السيطرة على ملك
الأدارة في عسير والخلاف السليمانى من جانب آخر . وكان عدااء الامام يحيى
للإدريسي وتحالفه مع الترك الدخلاء سببا في أحداث ثغرة في جبهة المقاومة
اليمنية ضد الأتراك العثمانيين في اليمن مما كان يحز كثيرا في نفس الإدريسي ،
ويجعله يحس بأن الامام خان قضية اليمن وسدد خنجرا من الخلف للثورة
اليمنية التي قادها أجداده ضد الترك منذ مطلع العصور الحديثة . لهذا حرر
الإدريسي رسالة أمر بنشرها وتوزيعها على القسم الجبل من اليمن أوضح فيها
تطور علاقته بالامام وكيف انتهت بتحول الامام عنه ومساندته للأتراك المعتدين
وتخاذله عن الكفاح من أجل تحرير اليمن ، وذلك عقب احتلال جيش الإدارة
لمدينة (ميدى) . ووصول الإدريسي نفسه اليها من (حرص) في سنة ١٩١٢ م

(١) المنار : المجلد ١٦ . ج ٤ . ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(١٣٣٠ هـ) • ويعد هذا المنشور الادريسي (١) سجلا تاريخيا هاما ، تم توزيعه على رؤساء وقادة الرأي في القسم الجبلي من اليمن ، وقد أوضح فيه الادريسي تطور العلاقات بينه وبين الامام يحيى • وبرغم ما تضمنه المنشور من دعاية للادريسي وتبرير لاستعانتة بالأجانب خاصة بعد تحالف الامام مع الترك ، فقد عبر عن مدى العداء الذي أصبح يكنه الادريسي لحليفه بالأمس الامام يحيى • وفي هذا المنشور خاطب الادريسي سكان القسم الجبلي من اليمن باللغة التي يفهمونها والتي تستند الى الناحية الدينية وكانت تمثل الوتر الحساس لديهم ، فبدأ المنشور بالبسملة والشهادتين وبعض الآيات القرآنية ثم أوضح مدى الصلة الطيبة والتعاون الذي كان بينه وبين الامام يحيى من قبل بقوله :

« اعلموا هدانا الله واباكم أن ابن حميد الدين (الامام يحيى) لما رأى الدولة التركية بصدده وأخذت تهتم باستئصاله وقصده ، التجأ اليها بارسال (أحمد بن يحيى عامر) و (حسين العرشي) للتفاهم معنا • بأن الدولة التركية لا بد أن تقبض على ابن حميد الدين وعلينا ، ويرغب في أن نكون يدا واحدة ، وأن نشايعه في مقاومتهم بالحرب ، فوافقناه على ذلك الصنع مع الشروط المضروبة وقواعد مقررة لا يتخطاها أحد منا ولا منه » • ثم أشار الادريسي في هذا المنشور الى وقوع الامام يحيى تحت تأثير الترك واغرائهم له بالأموال ليحولوه عن مشاركته في الجهاد ضدهم ، وأن الامام قبل ذلك تنكر لأبناء بلده الذين استشهدوا في أثناء الكفاح ضد الترك ، ونسى الجهود والأموال اليمينية التي بذلت في هذا السبيل ، كما تناسى ما كان ينادى به والده وأئمة اليمن السابقون بضرورة قتال الترك وطردهم من اليمن ، فأخذ يرسل الأتراك ويتعاون معهم للقضاء على مقاومة الادارسة للحكم العثماني في اليمن ، فيقول : « فلما وقعت ما بيننا وبين الأتراك واقعة (الحفائر) استماله الأتراك وجعلوا له ثلاثين ألفا من الريالات وغير ذلك العشرين والنصابين المكلف بأدائهما الأهالي في جهة (صنعا) وما والاها فوافقهم على ذلك ليكون ضدنا ، ومع أن تلك المواد مضادة للدين وهي (العشرين والنصابين) ، مع أن هذا الدين الحق ما زال يخفف في مقادير الزكاة حتى أدنى من العشر والى ربع العشر » •

« ويا ليت شعري بماذا يجيب اذا سئل عني وعن أولئك ، لما حركنا للجهاد حتى ذهب في ذلك الألوف من الرجال في كل موطن من موطن الحروب ، وما لا يحصى من الأموال ، واشتداد العداوة بين العرب والعجم واستطال الشأن بين الفريقين لولا أن الله قد وعد لينصرون من ينصره ، وقد قال صلى الله عليه وسلم (من غشنا فليس منا) و (من عمل عملا أظهره الله عليه) » •
« ويا ليتة اقتصر على غشه ، ووقف موقف الغاشين فقط ، بل قام باعانة العدو علينا ، حتى أخرج في الأيام الماضية أحد نواظره (محمد بن شريف الدين)»

(١) المقييل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٧ - ١٤٠ •

(للاطلاع على النص الكامل لـ منشور الادريسي المشار اليه انظر ملحق رقم ١٤) •

يجية (الشام) أما في الظاهر فيقصد ذلك الرجل المكين (القاسمي) (١) في (أم ليل) ، وأما في الباطن فليفتح الحرب على أصحابنا في (الشام) في جهة الجبال مع القواعد المضروبة بيننا وبينه ، آخرها بخط العلامة صفى الاسلام (أحمد بن يحيى عامر) وأنه يجتنب ألا يعقد اتفاق ضدنا مع العدو ، كما بينت تلك الجوابات التي تروح وتجيء بينه وبين الأتراك ، وقد ضبطنا بعضها والله الحمد ، وحيثما أراد بعضهم الإنكار للاعتداء الزمناهم بحجة قوية أن الاعتداء كان منهم في بلادنا ووسط أهل طاعتنا ، خصوصاً حين أن « انضباطا إليه محابيس من أهل طاعتنا كصنو (عمير بن مغيث) الموثوق بالسلاسل ، وقد تجرف أنه من أهل طاعتنا » .

« ولطالما كان يكاتبنا الناظر لنا هناك بالالتفاف إليه بأعداد القوة لأنه كان يرى من جاره الخيانة وإن تظاهر لدينا بالأمانة فما كنا نلتفت إليه ، لأن المسلم أخو المسلم ولا يجوز أن يستعد له بسلاح ، حتى وقع منهم الواقع فاجتمع اخوان الحق وكان نصر الله والفتح . وكان (ابن حميد الدين) وأصحابه لم يتذكروا قريباً ، وهم ينادون بتكفير الأتراك ووجوب قتالهم ، كما كانت تنادى بذلك رسائل والده ، الموجودة عندنا . وعند غيرنا . كما كان أئمة الجبال من قبل على ذلك إلى أيام الامام (القاسم بن محمد) ، ولعل لديكم شيئاً من نصوص تلك الرسائل » .

وينتقل الإدريسي في منشوره لسكان القسم الجبلي من اليمن إلى تبرئة نفسه من موالة الأجانب الذين وصفهم (بالنصارى) موضحاً أن هدفه انحصر أساساً في التعاون مع الامام يحيى ليكونا معاً يداً واحدة على من سواهم « من أعداء الدين » وليقوموا « بجهادهم » إن أرادوا الدخول إلى هذه الديار الإسلامية سواء كانوا تركاً أو طلياناً أو انكليزاً أو غيرهم » فيقول : « ومن العجائب أننا وقعنا على جملة من رسائله يكفروننا فيها ويتسبون إلينا موالة النصارى حتى أننا نستبدل (الجمعة) بـ (الأحد) ومن أين لهم هذا مع أن باب التكفير والتفسيق لا بد فيه من البيان والدليل القطعي حتى يتبين الأمر والا عاد على «مفتريه ، لأن من كفر مسلماً فقد كفر » .

« انكم على يقين أننا في العام الماضي نبجهد نحن وابن حميد الدين ، لا لدسياسة نصرانية ، بل لما ترابطنا عليه من إعلاء كلمة الله ، مع أنه في ذلك الوقت كان (الأتراك والانكليز والطيالان والفرس) وغيرهم اخواناً لم تحدث بينهم الحوادث إلا بعد أن مضى لنا في الجهاد ثلاثة أعوام » .

« على أن هذه الأوهام قد حسنتا شبهتها أيام حضر لدينا السادة (محمد

(١) يقصد القاسمي الذي دعا الناس لإمامته في ناحية « أم ليل » المجاورة لصعدة .

الشراعي الحوثي) و (أحمد بن يحيى عامر) ورفقاؤهم الأفاضل ، كل ذلك لو أراد (ابن حميد الدين) أن تكون يدا واحدة على من سوانا من أعداء الدين . ونقوم بجهادهم أن أرادوا الدخول الى هذه الديار الاسلامية سواء كانوا تركا أو طليانا أو انكليزا أو غيرهم ، ولو يعلم أعداء الدين بهذا الاجتماع لم يظهر منهم أدنى نزاع ، ولا أجراهم على العمل الا حين ظهر لهم منا معاشر أهل الدين النزاع والقتال » .

« فما كان من ابن حميد الدين الا الجواب باعانة (الأنراك) ونشر تلك الرسائل المشحونة بالهزم والضمز كما هو شأن (. . .) متقاضيا عن الصواب ، كأن يظن أن شمس الحق يضرها طفل الباطل وهيئات هيئات ، وقد وعد الله بأن يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون » .

وأخيرا أشار الادريسي في منشوره هذا الى أن تسليح قواته بمختلف الأسلحة استعدادا لمواجهة أي عدوان أمر يقتضيه الدين الاسلامي ويحث عليه . وأن الدين لا يمنع استخدام الأسلحة من الأجانب للمسلمين خاصة لو انفردوا بصنعها ، هذا فضلا عن أن المذهب الزيدي لا يعارض ذلك . فكان الادريسي يعجب من الامام يحيى الذي عاب عليه طريقته هذه في التسليح كما يبدو ذلك في قوله : « وربما تسألون جميعا عما بأيدينا من (المدافع) والأسلحة ، فهذه هي القوة التي أمرنا الله بتحصيلها يقول تعالى : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) وفي الحديث : (ألا ان القوة الرمي) » .

ويجب تحصيلها شرعا ولو من غير أهل (الملة) ، مع امكان تحصيلها من أهل (الملة) ، فكيف لو انحصرت في غير أهل الملة ، كما هو الآن فانك لا تجد (معبرا) صحيحا سويا يعمل (مسلم) فضلا عما أكبر منه » .

« على أن مذهب (الزيدية) الذين هو منهم يجوزون أبعد من ذلك بمراحل . وهو الاستعانة بالكفار في الجهاد ، كما حكاه كتاب (البحر) عن العترة ، وأبى حنيفة كما صرح أن (قرمان) خرج مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وقتل ثلاثة من بني (عبد الدار) حملة لواء المشركين حتى قال صلى الله عليه وسلم : (ان الله ليأزر هذا الدين بالرجل الفاجر) . وقد جمع بين هذه الأحاديث وأحاديث المنع من الاستعانة بالمشركين بأمر منها أن الاستعانة كانت ممنوعة ثم رخص فيها ، قال ابن حجر وهذا أقربها وعليه نص الشافعي » .

« وليست هذه (كمكينات) ضرب الفلوس و (البقش) التي استجلبها من (الانكليز) ابن حميد الدين من طريق (عدن) مع أن أي ضرورة في الدين الى هذه (المكينات) والتذلل في طلبها » .

« وقد عاش أئمتنا على هذه النقود المقصودة ولنا أسوة بالسلف الصالح

وهل كان الرسول والخلفاء الراشدون كذلك ، اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه والباطل باطلا وارزقنا اجتنابه . . . » (١) .

هكذا كان منشور الادريسي الذي أمر بتوزيعه على سكان القسم الجبلي من اليمن موضحا به تطور علاقاته مع الامام يحيى ، والمنشور منطقي في معظم ما أورده ، غير أن ملاحظته الأخيرة التي استنكر فيها الادريسي استعانة الامام « بماكينات ضرب النقود » التي استوردها من الانجليز في عدن تعد ملاحظة غير مقبولة من وجهة نظرنا خاصة وقد حاول الادريسي أن يستدل بالدين الاسلامي مدعيا أنه للتمسك بما كان يتبعه السلف الصالح بشكل جامد لا يساعد على التطور التقدمي ، الأمر الذي لم تقصده الشريعة بطبيعة الحال . غير أن الادريسي كما سبق أن أوضحنا كان يخاطب سكان القسم الجبلي بالقدر الذي كانوا يفهمونه وبالتزمت الذي كان يسيطر على مفاهيمهم الدينية في ذلك الحين .

ولقد عظم الادريسي وقوى مركزه في عسير نتيجة لحنكته السياسية وسرعة تحسده لموقفه ازاء أطراف الصراع المحيطة به ، ولاقتناعه بضرورة الاستعداد الحربي للدفاع عن كيانه ، فاعد للأمر عدته من أسلحة وذخائر ومدافع ، كما درب جنده على وسائل الحرب الحديثة التي تمكنهم من مواجهة قوات العثمانيين والتغلب عليها . ولقد عبر أحد اليمنيين عن الزيادة المطردة في قوات الأدارسة بقوله : « ولقد تمكن السيد الادريسي منذ نشبت الحرب بين الحكومة العثمانية وإيطاليا الى الآن (نشر المقال في ٧ مايو سنة ١٩١٣ م) من جلب أكثر من مائة ألف بندقية وخمسين مدفعا ، لأن الطليان كانوا أغرقوا وأسروا بواخر خفر السواحل العثمانية كلها ، فخلا للسيد البحر ، وانتهمز الفرصة الثمينة واستعد استعدادا عظيما . ولديه الآن أكثر من عشرين مدفعا من المدافع الكبيرة (مرماها يتراوح بين ١٢ - ١٤ كجم) وهي موضوعة في الحصون التي أنشأها في السواحل ، والثغور التي بيده . وقد تعلمت الجنود الحربية استعمال المدافع واستخدموها في الحروب . ولا يزال عند السيد عشرات من أسرى العثمانيين ، أو الذين التجئوا اليه ، ومعظمهم من المدفعية » (٢) . وهكذا كان الادريسي يعمل جاهدا على تدعيم قواته بأحدث الأسلحة الحربية الخفيفة والثقيلة ، كما كان يستفيد من أسراه العثمانيين وخاصة ممن كان لديهم خبرة في المدفعية لتدريب جنوده ورفع كفاءتهم الحربية هذا فضلا عن الحصون والقلاع التي أنشأها في السواحل والثغور الخاضعة لنفوذه . وبذلك كان الادريسي يعد نفسه دائما لمواصلة الحرب ضد العثمانية وحلفائهم في اليمن . وإلى جانب هذا الاستعداد الحربي حرص الادريسي على الاهتمام بشئون عسير

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٢٠ .

(٢) النار : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٧ - ٤٦٨ .

وبإصلاح الأمور فيها ، فنظمها إداريا ، واهتم بموائمها التابعة لنفوذه • كما بذل جهوده لتنشيط الحركة التجارية هناك •

وعندما علمت الدولة باستعدادات الأدريسى الحربية وتنظيمه لشئون عسير وخطورة تعاونه مع إيطاليا ونجاحه المستمر في تدعيم حكمه ، حاولت أن تعاود الاتصال به للاتفاق على عقد الصلح ، وبخاصة بعد أن عين محمود نديم بك واليا لليمن في مايو سنة ١٩١٢ م (جمادى الأولى سنة ١٣٣٠ هـ) وكان يعرف هذا الوالى باتزانة وحكمته وحرصه على مصلحة الجانبين العثماني واليمنى على السواء • وقد بدأت محاولة الدولة لفتح باب المفاوضات بينها وبين الأدريسى عندما أرسل قائمقام « لحية » إبراهيم بك خليل كتابا للأدريسى بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩١٣ . يطلب فيه أن يأذن له بمقابلته • وعندما تقابلا أوضح القائمقام العثماني للأدريسى بأن والى اليمن محمود نديم بك تلقى من الباب العالي أوامره بالتفاوض معه لعقد الصلح ، « وحسم المشاكل وقض الاختلافات التى بينه وبين الدولة » • وقد رأى الأدريسى أن لا مانع لديه من فتح باب المفاوضات من جديد ، فأسرع القائمقام الى « لحية » وأبرق الى محمود نديم بك الذى غادر صنعاء ، وبصحبه سعيد باشا ، ووصلا الى « لحية » فى ٢٧ من مارس سنة ١٩١٣ • وقد أرسل الأدريسى يطلبان فيه حضوره لشغل « ميدى » ليقترب منهما ، فأرسل الأدريسى هيئة من رجاله على رأسها أمينه « محمد يحيى » وقد حمله رسالة من قبله الى الوالى محمود نديم بك طالبا فيها إبلاغ أمينه بكل المطالب العثمانية ، وسوف يوصلها اليه ، وعبر الأدريسى عن ذلك بقوله : « حتى أعلم ما تريدون » (١) •

وقد أشار الواسعى فى تاريخه الى هذا اللقاء بين الجانبين العثماني والأدريسى بقوله : « وفى هذا الشهر (مارس سنة ١٩١٣ - ربيع الأول سنة ١٣٣١ هـ) ، عزم المذكورون الى السيد محمد الأدريسى لنصحه وإجراء الصلح بينه وبين الامام ، ويكون (الأدريسى) رئيسا على تلك الجهات ، بماهية كافية شهرية ، ويكون تحت طاعة الامام يحيى ، وكان الامام قد أرسل مع هذا الوفد رسولا من « السود » - شمال صنعاء - التى كان يقيم بها حينئذ ، فلما وصلوا الى « جيزان » اعتذر الأدريسى عن مقابلتهم ، ثم لما لم يجد بدا من مقابلتهم قابلهم ، ولم يساعد بالصلح ، (٢) • ومن الملاحظ أن الواسعى يعبر عن وجهة نظر الامام يحيى ويحاول أن يظهر وضع الامام الخاص ودوره فى هذه المفاوضات وذلك عندما أشار الى أن الامام أرسل من قبله رسولا من « السود » ليرافق الوفد العثماني المتجه لمفاوضة الأدريسى ، ثم أضاف الى ذلك قوله بأن شروط

(١) المنار : المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٤٦٩ •

(٢) الواسطى : المصدر السابق ، ص ٣٢٦ •

الصلح التي عرضها الترك كانت تفرض تبعية الادريسي وطاعته للامام يحيى ،
واخيرا أكد أن الادريسي لم يساعد على نجاح مفاوضات الصلح كيوحى بذلك الى
أن الادريسي كان متمردا على الدولة ناكرا لفضلها بعد أن قدمت له عروضاً
مجزبة .

ولكن الادريسي لم يكن ليقبل مثل هذه الشروط التي عرضتها الدولة كما
لم يرض أن يكون تابعا للامام يحيى وذلك لأنه أصبح في سنة ١٩١٣ م في وضع
اختلف كثيرا عما كان عليه من قبل بعامين أو ثلاثة على الأكثر ، عندما كانت
ترضيه هذه الشروط أو أقل منها في وقت لم يكن عوده قد اشتد بعد ، ومركزه
لم يكن قد دعم من الداخل أو من الخارج . أما في سنة ١٩١٣ م فقد أصبح
الادريسي يحتل مكانة مرموقة ومركزا ممتازا بين قبائل عسير والمخلاف
السليمانى فضلا عن انضمام كثير من قبائل اليمن الى جانبه وكان من بينها
بعض القبائل الزيدية التي تخلت عن الامام يحيى بعد مهادنته للترك ، ورات
في الادريسي زعيما للمقاومة وقائدا للنضال . وقد أولى الادريسي حكمة اهتماما
وجهدا ورعاية وتنظيما مما جعل « نفوذه خلال هذه المدة انتشر بين القبائل
انتشارا هائلا واحواله انتقلت ، ورجاله تسلحت ، وقبائله استعدت » (١) .
فكيف وقد أصبح للادريسي كل هذا النفوذ حينذاك أن يقبل تبعية للامام يحيى
أو يقنع بصلح مع الترك لا يرقى الى طموحه وآماله ؟ ولماذا يضع الادريسي نفسه
في قوقعة تفرضها شروط الصلح عليه بعد أن أصبح في امكانه أن يملى هو
شروطه على الدولة العثمانية ؟ فالى جانب مركز الادريسي المدعم بين القبائل
اليمنية ، ومساندة ايطاليا له في عداوته للترك فان الدولة العثمانية نفسها كانت
تعانى من ظروف قاسية حرجة في اثناء اشتغالها بحرب البلقان بين عامي ١٩١٢
و ١٩١٣ م . ولهذا لم يكن غريبا أن يدلى أحد كبار رجال الادريسي بتصريح
أوضح فيه الشروط التي كان يعلم أن الادريسي سيتمسك بها في مفاوضاته مع
الترك في ذلك الوقت ، والتي عرضها أحد اليمنيين في مقال كتبه في «مصوغ»
ونشرته « المنار » المصرية ، وتعرض شروط الادريسي هذه فيما يلي :

- ١ - الاستقلال الادارى التام تحت سيادة الدولة .
- ٢ - ألا تتدخل الدولة في شئون موظفى البلاد التي في قبضة يده ، والتي
سببين حدودها في المعاهدة .
- ٣ - أن تكون الراية والهِلال والنجم مع كلمة التوحيد من جهة ، ومحمد
رسول الله من الجهة الأخرى .
- ٤ - أن تكون الجنود محلية ، وعددها كاف لحماية البلاد في زمن السلم
والجرب .

(١). المنار : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٧٠ .

٥ - أن تكون الجمارك في الثغور راجعة الى الامارة الادريسية ، والمعاهدات التجارية مع الدول من حقها أيضا .

٦ - أن تكون الأحكام طبق الشريعة الغراء ، واللغة الرسمية هي اللغة العربية فقط ، بحيث لا تعرف لغة سواها في التعليم والقضاء والادارة ، وفي المخابرات الرسمية مع الأستانة .

٧ - كل ما ينشأ من المنافع العمومية كالسكك الحديدية والتلغراف في جهات عسير ، يجب أن تكون لمنفعة الامارة ، وخاصة بها وخاضعة لها .

٨ - أن يصدر بهذا الاتفاق فرمان سلطاني ، قبل أن يجتمع مجلس المبعوثين العثماني ، يؤتي به من الأستانة على يد مندوب عال ، وعلى سفينة حربية ، ويقرا باحتفال عام في المكان الذي يختاره الأمير الادريسي .

هذا فضلا عما كان هناك من مسائل أخرى خصوصية وفرعية » (١) .

وقد أوردت مجلة المنار تعليقا على هذه الشروط التي تمسك بها الادريسي في مفاوضاته مع الترك في سنة ١٩١٣ م جاء فيه : « لم يبق للدولة مع هذه المطالب الا اسم السيادة ، فلا يعقل أن تقبلها ، فان كانت تعجز عنه (أى عن الادريسي) الآن ، فانها تفضل السكوت على اعطائه فرمانا تقيد نفسها به . والمعقول أن يكون للدولة مع الاستقلال الاداري بعض الحقوق العامة . كاشتراط موافقتها على العهود التجارية مع الدول ، واخذ شيء مما يزيد على نفقات البلاد من دخلها (٢) . ولا شك أن هذا التعليق منطقي ومعقول ، فالدولة العثمانية لم تكن لتقبل هذه الشروط القاسية التي ستفقد نفوذها الفعلي بكل مظاهره في عسير فضلا عن جزء كبير من نفوذها الاسمي هناك . فاشتراط الادريسي الاستقلال الاداري التام عن الدولة ، وعدم تدخلها في شؤون موظفي البلاد . وتميز علمها عن علم الدولة ، والاكتفاء بالجند المحليين لحماية البلاد في زمن السلم والحرب ، وزجوع دخل البلاد من الجمارك وغيرها الى الادريسي فضلا عن تبعية كل ما ينشأ من المنافع والمشروعات العامة كالسكك الحديدية والبرق لادارته ، كل هذا يفقد الدولة سلطانها الحقيقي في البلاد . والأقصى من ذلك بالنسبة للدولة عدم الرجوع اليها في عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأخرى مما كاد ينفي تبعية الادريسي الاسمية للسيادة العثمانية ولا يبقى للدولة أي سلطان عليه ، الأمر الذي لم تكن الدولة لتقبله على الإطلاق ، مما سيؤدي الى فشل مفاوضات الصلح بين الجانبين الادريسي والعثماني ، واستمرار العداء

(١) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٩ - ٤٧٠ .
Correspondence d'Orient, 1er Octobre 1913, p. 334.

(٢) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٩ - ٤٧٠ .
Correspondence d'Orient, 1er Octobre 1913, p. 334.

قائما بينهما مع انقطاع الأمل في عقد الصلح لتمسك كلا الطرفين بمطالبه (١) .
وواضح أن الادريسي كان يبغى استقلالا كاملا لبلاده ، وتصفية للنفوذ العثماني
هناك ، وتطبيقا للشريعة الاسلامية في الحكم ، وتمسكا واعتزازا باللغة العربية
بحيث تصبح اللغة الرسمية للبلاد ، فلا تعرف لغة سواها في التعليم والقضاء
والادارة ، وحتى في المخابرات الرسمية مع الأستانة ، مما يجعلنا ننظر الى
مطالب الادريسي جميعها بالتقدير والاعجاب .

وهكذا كان طبيعيا أن تفشل مفاوضات الصلح بين الأدارسة والعثمانيين.
في اليمن لتمسك كل جانب منهما بمطالبه وعدم محاولته الالتقاء مع مطالب
الجانب الآخر . وقد انقض الاجتماع الذي تم بين الادريسي من ناحية ، وبين الوالي
العثماني محمود نديم بك ورجاله ومعهم مندوب الامام يحيى من ناحية ثانية ،
وذلك دون أن يتم اتفاق ما بين الجانبين . بل كانت هذه آخر محاولة للالتقاء
بينهما من أجل التوصل الى عقد الصلح . بينما استمرت بعدها الحروب
والمناوشات بين الادريسي من جهة ، والأتراك يساندتهم الامام من جهة أخرى .
وقد اضطلم الادريسي باتباع الامام يحيى في بلاد « حجور » و « خولان الشام »
و « رازح » وغيرها (٢) . وقد استمر هذا الصراع بين الادريسي والعثمانيين في
اليمن حتى تم جلاؤهم عنها في سنة ١٩١٨ م . بينما انحصر بعد ذلك الصراع
بين الأدارسة والامام يحيى هناك ، واستمر في عنفوانه حتى بعد انهيار الدولة
العثمانية نفسها .

وعلى أية حال فقد كان الادريسي في وضع ملائم جعله لا يخشى مواجهة
ما ترسله الدولة من جيوش لمحاربته لأنه أصبح قادرا على مقاومتها . واستمر
الجلاف ناشيا والحروب مستمرة بين الأدارسة والترك في اليمن حتى أعلن شريف
مكة ثورته على الحكم العثماني في صيف عام ١٩١٦ م . فعندئذ نشط الادريسي
في محاربة قوات الدولة واحتل القنفذة وأسر حاميتها التي هرب من عسكرها
ثمانية ضباط ومائة وخمسون جنديا بطريق البحر بعد أن رجحت كفة الأدارسة ،
وكان طبيعيا أن ينشأ التقارب بين الثائرين الادريسي والشريف حسين (٣) في
أثناء اشتعال الثورة العربية في سنة ١٩١٦ ضد الحكم العثماني مما دعم
مركزهما . على أن أسباب القوة التي كان الادريسي قد حصل عليها بفضل حنكته
السياسية الفائقة هي التي عصمت من تسلط الاتحاديين الترك واستبدادهم .
خاصة بعد أن تصافى معهم الامام يحيى منذ عام ١٩١١ م وتحول عنهم الى معادات
الادريسي . وقد أحدث هذا العداء بين الامام يحيى والادريسي تصدعا في جبهة
المقاومة اليمنية ضد الحكم العثماني ، وحمل الادريسي وحده عبء التضال ضد

(١) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

(٢) Correspondance d'Orient, 25-7-1916, p. 170.

(٣) توفيق يزو : المصدر السابق ، هامش ص ٢٥٠ .

الأتراك العثمانيين في اليمن (١) حتى تم جلاؤهم عنها في سنة ١٩١٨ م عقب هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى ، على النحو الذي سوف نستعرضه في الفصل التالي .

ثالثاً - اتفاقات الحدود بين الدولة العثمانية وبريطانيا في جنوب اليمن

معالم السياسة البريطانية في جنوب اليمن :

سبق أن أوضحنا أنه من بين الأسباب التي أدت الى عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن في منتصف القرن التاسع عشر هو محاولتهم ملء الفراغ الذي خلفه بجلاء القوات المصرية عن الجزيرة العربية ليحولوا دون توسع نفوذ البريطانيين الذين سيطروا على عدن في سنة ١٨٣٩ م واعتبروها «كافاة لهم على مساعدتهم للباب العالي ضد أطماع محمد علي (٢)» . غير أن الانجليز لم يقنعوا بسيطرتهم على عدن بل اتبعوا ذلك بعقد سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات مع حكام الامارات والمشيخات المجاورة خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ليربطوهم بعلاقات ودية مع بريطانيا فيكونوا لها منطقة نفوذ حول عدن لا يسمح لغيرها بالتدخل فيها أو السيطرة عليها . وهكذا عقد الكابتن هينس Capt. Haines أول وكيل سياسي لبريطانيا في عدن معاهدة مع سلطان الحجة ، أعقبها عدة اتفاقيات مع رؤساء قبائل « الصبيحة » و « الفضلي » و « يافع السفلي » و « الحوشبي » .

وكانت هذه الاتفاقيات التي عقدها البريطانيون مع حكام الامارات والمشيخات المجاورة لعدن في جنوب اليمن بمثابة النواة التي نمت حولها بالتدريج ما يسمى « بمحمية عدن البريطانية » ، أما معاهدات الحماية الرسمية فلم يبدأ عقدها الا في سنة ١٨٨٦ م وكان أولها مع سلطان « سقطرة » . وكانت بريطانيا تهدف من توسعها حول عدن الى تأمين هذه المدينة لتضمن بواسطتها سلامة خطوطها البحرية الى الهند والشرق الأقصى .

ومن الملاحظ أن المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع حكام الامارات المجاورة لعدن تتخذ معظمها في جوهر واحد ، ينحصر في تحمل بريطانيا مسئولية حماية الامارة وحاكمها ضد أي عدوان خارجي ، مقابل تعهده بعدم اقامة أية علاقات مع دولة أخرى غيرها . وقد استمرت هذه الحماية قائمة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى وفي أثناء هجوم الترك على لحج دون أن تتصدى لهم أية فرق عسكرية

(١) محمد جميل بيزم : توافل العروبة ومواكبها ، ج ٢ . ص ٢٢٢ .

(٢) Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, p. 126.

بريطانية نظرا لانشغال الانجليز عن هذا الميدان المحلى بالميادين الحربية العالمية .
وقد ترتب على عدم وفاء بريطانيا بالتزاماتها نحو « الامارات المحمية » فقدان
هذه الحماية لفعاليتها (١) .

اما من حيث ثقل تلك الحماية ومدى تعمق النفوذ البريطاني فان ذلك
اختلف من امانة لأخرى ، وتبعاً لذلك اختلفت نسبة المشاهرات التى تدفعها
بريطانيا لحكام تلك الامارات وشيوخها . وهذه المشاهرات فى حد ذاتها ليست
ذات بال الا انها فى نظر هؤلاء الشيوخ كانت بمثابة تقدير لهم ، بينما كانت
للانجليز ابلغ وسيلة لوضع يدهم على تلك الربوع وأربابها من باب الحماية على
الرغم من أنهم لم يتخذوا فيها وسائل دفاع عسكرية تدرأ عنها أى عدوان
خارجي .

ويوضح الواسعى تاريخ تلك الامارات واتجاه السياسة البريطانية فيها
معبراً عن وجهة النظر اليمنية بقوله : « وهذه الامارات التسع كانت سابقاً بيد
الدولة العثمانية ، وأئمة اليمن اعتبرها (اعتبروها) ولا تزال تعتبرها نواحي ،
من حيث تقسيماتها الادارية ، وقد اشترط فى المعاهدة التى عقدت بين بعض
النواحي وبين الانكليز شرطان مشهوران وهما :

الأول : أن يقيد رئيس تلك الناحية بالانكليز ، دون سواهم من الدول ،
ولا يحق له أن يفاوض دولة ، أو يرأسها ، أو يعاهدها ، أو يقبل مساعدات
مالية منها ، بدون اطلاع الدولة البريطانية العظمى عليها ، أو اجازتها .

الثاني : لا يحق لذلك الرئيس أن يبيع أو يؤجر أو يهب أو يرهن شيئاً من
أرضه أو ملكه ، لغير الحكومة البريطانية ، وإذا أخل المعاهد بأحد هذين الشرطين ،
فان الراتب يقطع عنه ، ذلك الراتب الذى شرع يدفع له منذ ذلك الحين . وفى
بعض تلك المعاهدات لبعض النواحي ، زيادة عن هذين الشرطين ، « وأن يدعى
لما توجهه السياسة الانكليزية » (٢) .

وعلى الرغم من أن معالم السياسة البريطانية فى جنوب اليمن مع الأُمراء
المحليين كانت تتغير من آن لآخر تبعاً لتغير حكام عدن البريطانيين أنفسهم . فان
هذه السياسة كانت تتميز بأنها تلتزم « أقل ما يمكن من التدخل » (٣) . كما
كانت هذه السياسة البريطانية تتصف بالرونة التمر وضحت فى المعاهدات
الولائية ، والمشاهرات المالية ، ومدافع الترحيب والتوديع احتفاء بزيارة السلاطين
لعدن ورحيلهم عنها ، وتقليدهم الألقاب والنياشين ، ومساندتهم لبيت طامع فى

Reilly, B. : Aden and the Yemen, pp. 15-17. (١)

(٢) الواسعى : المصدر السابق ، ص ٥٦ - ٥٨ .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 252. (٣)

الملك ضد بيت مالك ، حتى تكون لهم السيادة عن طريق التفريق بين الأمراء والسلطين وتعميق الهوة بينهم ، وتحريض بعضهم على البعض الآخر ومحاولة استغلال كل أمير على حدة متبعين سياسة « فرق تسد » . فالحكومة البريطانية أو بالأحرى إدارة شركة الهند الشرقية البريطانية اتبعت منذ البداية مع القائد هينز « Capt. Haines » أول حاكم بريطاني لعدن التقليل من امداده بما يحتاج اليه من الجنود لحماية عدن ، فكان اذا قامت على الانجليز قبيلة من القبائل يثير الحاكم الانجليزى قبيلة أخرى عليها ، لان التعليمات التى كانت ترد اليه من الشركة المذكورة كان مضمونها : « حرّض القبيلة الموالية على القبيلة المعادية فلا تضطر (تحتج) الى جنود بريطانية » . . . « واذا كان هدر الدماء أمرا يؤسف له فمثل هذه السياسة تفيد الانجليز فى عدن لانها توسع التلمة بين القبائل » (١) .

ويؤكد أمين الريحانى أن الانجليز فى عدن ونواحيها ما كانوا يبغون غيرهم من الأوربيين هناك ، وقد وجدوا بعض أمراء العرب الذين قبلوا أن يعاهدوا على ذلك لقاء مشاهرات يقبضونها ذهباً وفضة وحماية عند اللزوم بما لدى الانجليز من جند وسلاح . ويضيف الريحانى الى ذلك قوله ان كلمة الانجليز وعهدهم يتلخص فى « سنساعدك يا حضرة الأمير لتحفظ استقلالك قندفع عنك كل صائل من الداخل ومن الخارج » . وكان هدف بريطانيا من هذه الحماية واضحا فى جميع المعاهدات وهو على حد قول الريحانى أيضا : « لا يحق للأمير أو السلطان ، أو الشيخ أن يفاوض ، أو يرأسل دولة أخرى ، أو يعاهدها ، أو يقبل مساعدات مالية منها بدون معرفة بريطانيا العظمى واجازتها كما لا يحق لهذا المتعاقد معهم أو ذاك أن يبيع أو يؤجر ، أو يهب أو يرهن شيئا من أرضه أو ملكه لغير الحكومة البريطانية » (٢) .

على أن هذا التقييد الذى فرضته الحماية البريطانية على النواحي التسع فى جنوب اليمن لم يكن ليضسر أهالى تلك النواحي من ناحية مصالحهم القريبة والمباشرة ، ما دامت بريطانيا تغريهم وتقدم لهم المشاهرات المالية ، ومظاهر التبجيل والاحترام ، وتظهر لهم استعدادها لحمايتهم من أى عدوان خارجى (٣) . وكانت العشائر القبلية التى تقطن هذه النواحي تتصف بحرصها الشديد على الاستقلال الذاتى ، وتمسكها بالتفكير المحلى المحدود ، والمخضوع المطلق لرئيس القبيلة أو شيخها والتمود على حياة الفقر والقناعة بالقليل . وقد أدركت بريطانيا طبيعة سكان تلك النواحي فتركتهم يتمتعون بحريتهم الذاتية المحدودة ومنحتهم المال ومظاهر الاحترام ، ولم تطالبهم الا بعدم الارتباط بغيرهم ، ولم يكن هذا

Jacob, H.F. : Ibid., p. 45.

(١)

(٢) الريحانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٤١ .

(٣) الريحانى : المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤١٧ .

ليسوءهم لدرجة كبيرة لا سيما وأن علاقاتهم الخارجية كادت تكون معدومة . بل ان بريطانيا حرصت من جانبها على ابقاء تلك النزعة المحلية الاستقلالية التي تفصل كل ناحية عن الأخرى ، حتى تتمكن من تحقيق مآملها وأهدافها الاستعمارية من خلال هذا التفتت السياسي في جنوب اليمن (١) .

وتلقى لنا بعض الضوء على موقف الحكام المحليين في النواحي التسع من البريطانيين في جنوب اليمن تلك المناقشة التي دارت بين أمين الريحاني الذي زار اليمن في العشرينات من القرن الحالي وبين السلطان علي بن مانع الحوشبي أحد حكام تلك النواحي . وبرغم أن هذه الزيارة تمت بعد جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ م وتغير ظروف الموقف هناك في ذلك الوقت ، إلا أن هذا الحديث يفسر أيضا ما كانت عليه علاقة الحكام المحليين بالانجليز في أثناء وجود الترك هناك ، لأن هذه العلاقة لم تتغير طبيعتها عما كانت عليه من قبل ، كما تفسر هذه المناقشة علاقة السلاطين بعضهم ببعض وموقفهم من الامام يحيى في جبال اليمن . فقد قال سلطان الحواشب للريحاني : « أنا بين أربعة يا أمين ، والأربعة يقصرون حياتي ، هذا ابني وهذه لحيتي البيضاء ، هو ابني الوحيد يا أمين ولكنني أذبحه والله ولا أسلمه رهينة لأحد . أما الأربعة فالواحد منهم فوق (يقصد الامام يحيى) يشهر علينا الحرب لأننا هادئون ساكتون لا نعتدى على أحد ، والآخر تحت (يقصد شيخ قبيلة الصبيحة وهي إحدى قبائل النواحي التسع) يفزونا لأنه يظن أننا أغنياء وأن خزانة الانجليز تحت أمرا ، والثالث هناك (يقصد شيخ قبيلة الضالع في إحدى تلك النواحي وهي تقع شرقي الحواشب) ، والرابع (سلطان لحج) عدونا اليوم صديقنا غدا لا نعرف والله متى ينقلب ولم ينقلب ، وعلينا أن نحاربهم كلهم ، واننا والله نحاربهم يا أمين حتى نفتيهم أو يفنونا . لا والله لا نأخذ من القوافل الا مجيديا واحدا على كل جمل ، والامام يأخذ مجيدين ، وصاحب لحج يأخذ ثلاثة » .

ثم سأل الريحاني سلطان الحواشب عن مقدار المشاهرة التي يأخذها من الانجليز ، فنظر السلطان علي بن مانع الحوشبي اليه ، بينما وضع يده على لحيته ورفع ثلاث أصابع من اليد الأخرى وقال : « ثلاثمائة روبية . . وهي والله غير كاملة يدفعونها كل ستة أشهر . . ونحن علينا أن نؤمن للقوافل الطرق ، وأن نطعم أهلنا وربالنا » . ثم أضاف الى ذلك : « الانجليز ضرورة يا أمين » . وقد سأل الريحاني عما اذا دفع له الامام مشاهرة على النحو الذي يفعله الانجليز فهل يتركهم ويواليه . فأجاب الحوشبي على الفور بقوله : « لا والله أنا متعاهد والانجليز فلا أخلف ، وسأبقى صديقهم دائما . الانجليز يا أمين يعقلون ، عندهم حكمة كما عندهم مال ، نعلم أنهم غير مسلمين ، والمسلمون اخوان ،

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

ولكن القلب يعرف الأخ يا أمين ، والسياسة لا تعرف غير الضرورة » (١) .

ونلاحظ في هذه المناقشة أن روح المنافسة والعداء كانت سائدة بين حكام النواحي التسع في جنوب اليمن وأن كل حاكم منهم كان يحاول السيطرة على النواحي الخاضعة لجيرانه من الحكام الآخرين . كما يتضح أيضا عداؤهم للامام يحيى وعدم رغبتهم في الانصواء تحت لوائه واستنفارهم من التبعية له ورفضهم تسليمه الرهائن للتعبير عن ولائهم . وجدير بالذكر أن هذه المناقشة حدثت في الوقت الذي كان فيه الامام يدبر زحفه على هذه النواحي لضمها الى ملكه الذي ورثه عقب جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ م . ويهمني في هذه المناقشة أن تشير الى أن حكام هذه النواحي اعتبروا البريطانيين ضرورة كما أكد ذلك سلطان الحواشب الذي كان يتقاضى منهم هو وجيرانه مشاهرات مالية تخفف من حدة الفقر الذي كان يعاني منه سكان تلك الجهات نتيجة لقلة مواردها ، واعتمادهم فقط على جباية الأهوال من القوافل العابرة التي لم تكن لتفي بحاجاتهم . كما أنه يبدو أن مظاهر الاحترام والتبجيل التي أظهرها البريطانيون لهؤلاء الحكام جعلتهم يفضلونهم على الامام يحيى الذي كان يفرض عليهم نظام الرهائن البغيض . كما أن تمسك الانجليز والتزامهم بأقل قدر من التدخل في الشئون الداخلية لتلك النواحي جعل الحكام المحليين يتمسكون بصسداقتهم للانجليز بينما كانوا يخشون سيطرة الامام واستحواده على مقدراتهم مما جعلهم يرفضون صداقته رغم ما بينهم وبينه من روابط الدين والوطن . وقد عبر الحواشبي عن صداقته للبريطانيين بقوله : « أنا متعاهد والانجليز فلا أخلف ، وسأبقى صديقهم دائما » ، وبرر موقفه هذا منهم بقوله ان « السياسة لا تعرف غير الضرورة » .

كما يوضح لنا موقف العبادلة حكام لحج من البريطانيين في جنوب اليمن ذلك الحديث الذي دار بين نزيه مؤيد العظم وبين السلطان محسن بن علي بن مانع نجل سلطان لحج الذي عاصر هجوم العثمانيين على بلاده في سنة ١٩١٥ ، ومات برصاص الانجليز الذي أطلق عليه خطأ في أثناء فراره الى عدن ظنا من القوات البريطانية هناك أنه ورجاله يمثلون طلائع الترك . وقد تولى السلطان محسن أمور السلطنة بعد وفاة أبيه وعاد اليها بعد جلاء العثمانيين عن لحج في نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ . وقد دار بين نزيه العظم والسلطان محسن هذا الحديث على النحو التالي :

نزيه العظم : كيف أنتم والانجليز ؟

السلطان محسن : الانجليز أصحاب أينا من قبلنا ، ونحن وإياهم أصحاب ،

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٧ .

وهم يدفعون لنا معاشا كل شهر ، وإذا ذهبنا الى عدن يطلقون المدافع حين وصولنا ، وذلك للترحيب بنا .

نزيه العظم : كيف حالكم والامام ؟

السلطان محسن : حالنا حسنة لا أخذ ولا عطاء ، نحن في أرضنا وعمال الامام في أرضه فإذا تجاوزوا على حدودنا ، نحاربهم والله ، نحاربهم حتى نفنى جميعا .

نزيه العظم : هل يجوز لكم وأنتم مسلمون أن تحاربوا اخواتكم المسلمين ؟ ألا تخافون الله ومن يوم الله ؟

السلطان محسن : والله نخاف من الله ومن يومه ، ولكن عمال الامام قوم ظالم ، ونحن لا نريد أن نعاملهم بشيء .

نزيه العظم : ألا تفضلون عمال العرب المسلمين على الأجانب الانجليز ؟

السلطان محسن : نحن لا نفضل واحدا على واحد ، وقد عقد أبائنا مع الانجليز اتفاقات ، وما دام الانجليز محافظين على هذه الاتفاقات فنحن معهم .

نزيه العظم : وإذا اتفق الامام معكم ، ألا ترغبون أن تشقوا معه . وهو أفضل من الانجليز ؟

السلطان محسن : والله نتفق معه ونحارب الانجليز أيضا ، لأنفسنا لستنا قبيلة أحد ، وليس علينا سلطان ، فمن يملأ كفتنا قروشا فهو سلطاننا الحقيقي (١) .

ويتضح من بداية هذا الحديث علاقة البريطانيين بحكام لحج الذين كانوا يتقاضون منهم معاشا شهريا ، كما كانوا يتلقون مظاهر الاحترام والتبجيل عندما كانوا يزورون عدن . هذا بينما كانت علاقة حكام لحج بالامام يحيى علاقة جوار لا يربطها تحالف مما جعلها عرضة للانهيأر اذا اعتدى أحدهم على الآخر . وقد كان الامام يتمسك بملكية أجداده للنواحي التسع في جنوب اليمن مما كان يؤدي به الى الاعتقاد بتبعية هذه النواحي لسيادته وكان ذلك يؤدي بالتالى الى إثارة المشاكل بين حين وآخر . على أن الأمور سويت تقريبا بعد أن أخرج الانجليز الامام يحيى من النواحي التي سيطر عليها بعد جلاء العثمانيين عن اليمن ، وعقد الامام مع البريطانيين معاهدة في سنة ١٩٣٤ م (٢) ترتب عليها اقرار الأمور نسبيا في المنطقة . ومن الملاحظ أن حكام لحج الذين

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السميدة ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٢) Treaty of Friendship and Mutual Co-operation between His Majesty in respect of the United Kingdom and of India and the King of Yemen, White paper, Cmd. 4752, 1934.

كانوا يعانون من الفقر ويهدفون الى الحصول على المساعدات المالية كانوا لا يفرقون بين جهة وأخرى تقدم لهم هذه المساعدات سواء كانت بريطانيا أم الامام الزيدى ، وبخاصة بعد أن كلف الامام عن مطالبتهم بالتبعية لسيادته حين اضطره البريطانيون الى ترك النواحي التابعة لحمايتهم . وقد أشار السلطان محسن فى حديثه مع نزيه العظم الى أن آباءه عقدوا مع البريطانيين اتفاقات يحافظون عليها وعلى وجود العلاقات الودية مع بريطانيا طالما بقيت على الوفاء والالتزام بعهودهما ، وأن هذه الاتفاقات والمشاهرات المالية ومظاهر الود والاحترام هى التى جعلت حكام لحج يقفون الى جانب الانجليز فى جنوب اليمن ويحاولون صد العثمانيين عن بلادهم فى أثناء زحفهم تجاه عدن فى مطلع الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٥ .

اتفاقات الحدود بين العثمانيين والبريطانيين فى جنوب اليمن :

برزت الى الوجود مشكلة الحدود فى جنوب اليمن بين منطقتى نفوذ العثمانيين والبريطانيين بعد أن استقر الجانبان فى أواسط القرن التاسع عشر ، فقد سيطر الانجليز على عدن فى سنة ١٨٢٩ م بينما احتل الترك تهامة اليمن فى سنة ١٨٤٩ م وتمكنوا من السيطرة على صنعاء فى سنة ١٨٧٢ م وجعلوا اليمن ولاية عثمانية . وفى أثناء الفترة التى امتدت منذ سنة ١٨٧٣ م حتى مطلع سنة ١٩٠٢ م كانت الحدود تتذبذب من آن لآخر بين منطقتى نفوذ العثمانيين فى جنوب اليمن (١) . غير أنه فى الفترة الممتدة من يناير سنة ١٩٠٢ م حتى مايو سنة ١٩٠٤ م تم تحديد خط الحدود بواسطة لجنة مختلطة «انجلو - تركية» ، وقد اتفق نهائيا على ارساء تلك الحدود فى الاتفاقية البريطانية العثمانية التى عقدت فى شهر مارس سنة ١٩١٤ م . وهكذا كانت الجزيرة العربية فى مطلع الحرب العالمية الأولى فى بعض أجزائها مقسمة بين قوتين غير عربيتين ، هما بريطانيا والدولة العثمانية . غير أن هذا التقسيم النظرى تجاهل الحقيقة وهى أن الجزء الأعظم فى مجال النفوذ البريطانى والعثمانى فى الجزيرة العربية كان فى يد الحكام العرب والقبائل العربية . وفى جنوب اليمن كان نفوذ السلطات البريطانية لا يمتد أبعد من عشرة أميال من مدينة عدن نفسها ، أى انه كانت توجد منطقة تبلغ مساحتها ٤٢٠٠ ميل مربع تقريبا - خارج منطقة مساحتها ٨٠ ميلا مربعا هى مساحة عدن المحتلة نفسها - مقسمة بين عدد من الزعامات القبلية المحلية ، وإن ارتبطت هذه الزعامات مع بريطانيا بمعاهدات حماية مقابل مساعدات معينة . ولم يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للعثمانيين ، فلم يكن لهم

نفوذ فعلي في كل ممتلكاتهم ، بل انحصر نفوذهم في المناطق التي لهم فيها حاميات مقيمة ، وان اعترفت بريطانيا بمجال نفوذهم في تلك الممتلكات العثمانية (١) .

وعلى الرغم من أن اتفاقية الحدود البريطانية العثمانية التي وقعت في لندن سنة ١٩١٤ م قد أقرت تسوية مشاكل الحدود بين بريطانيا والدولة العثمانية في الجزيرة العربية (٢) فإن العثمانيين كانوا يتمسكون بالسيادة النظرية على الجزيرة العربية بأكملها ، وإن كانوا يعترفون من الناحية العملية بخضوع تسع قبائل متاخمة لعدن « للحماية البريطانية » ، حتى عرفت المناطق التي تسكنها تلك القبائل في المعاملات الدبلوماسية « بالحميات التسع » . وقد ظل هذا التعريف متداولاً لمدة طويلة برغم أن مجموع القبائل التي أصبح لها علاقات مع الحكومة البريطانية في جنوب اليمن قد زاد بمرور الوقت كثيراً عن القبائل التسع الأصلية (٣) . وهكذا ارتضى الجانبان العثماني والبريطاني حدوداً معينة تنظمها معاهدة متفق عليها ومعترف بها ، وإن أغفل فيها جانب اليمنيين أصحاب البلاد الذين لم يعترفوا بتلك الاتفاقية باعتبارها عقدت بين مفتصبين للأراضي اليمنية .

وترجع أسباب الاتفاق بين الدولة العثمانية وبريطانيا على الحدود بين منطقتي نفوذهما إلى أن الدولة العثمانية كانت قد تعرضت في الفترة التي أعقبت عقد الصلح بينها وبين الامام يحيى في سنة ١٩١١ م لأزمات عصيبة متتالية ، كان أولها الحرب الطرابلسية التي رجحت في نهايتها كفة إيطاليا وانحسر النفوذ العثماني دون رجعة عن طرابلس الغرب ، وكان ثانيها الحرب البلقانية في سنة ١٩١٢ التي انتهت بخروج الولايات البلقانية من ممتلكات الدولة بعد أن تكبد الترك خسائر فادحة . أما ثالث هذه الأزمات فقد تبسّلور في اقتناع الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا بضرورة اتساع سياسة جديدة لحل « المسألة الشرقية » ، وذلك بالاتفاق على تحديد مناطق نفوذ كل منها في البلاد العثمانية استعداداً واحتساباً لليسوم الذي يصبح فيه اقتسام الامبراطورية العثمانية المنهارة أمراً محتسوماً ، حتى لا يتعرض الجميع فجأة لكارثة خطيرة إذا نشبت المنافسة بينهم . وكانت كل دولة من الدول الأوروبية الكبيرة تطمح في امتلاك بعض الأقطار من الممالك العثمانية ، وهذه المطامع كانت تتعارض وتتصادم في معظم تلك الأقطار ، وكانت كل دولة تتمسك بموقفها تمسكاً شديداً ، فلا تتنازل عن شيء من مطامعها ترضية لمنافساتها . ومع ذلك ، لم تكن هذه الدول تجد لزوماً للتمجيل في حل الأمور ، بل كانت تكتفي بالعمل على توسيع نفوذها ،

(١) Survey of International Affairs, 1928, pp. 309-310.

(٢) جان جاك بيربي : جزيرة العرب - (ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز) ، ص ١٢٧ .

(٣) Sir Bernard Reilly, : Aden and Yemen, p. 16.

انتظارا لحلول الفرص المواتية لتحقيق مطالبها بكاملها ، وكانت انجلترا من أولى الدول التي تؤمن بذلك وتحرص على تمامية الدولة العثمانية .

فلما انتهكت الحروب الطرابلسية والبلقانية قوى الدولة العثمانية رأى سياسة أوروبا ومن بينهم سياسة الانجليز وجوب التعجيل بالاتفاق على تقسيم ممتلكات الدولة بعد أن اعتقدوا أن عمرها لن يطول كثيرا . كما أن خروج الولايات الأوروبية من حوزة السلطنة العثمانية غير تركيبها الداخلى تغييرا جذريا جعل من المستحيل عليها أن تبقى على حالتها السابقة طويلا ، فقد زادت النسبة بين العرب وبين مجموع سكان السلطنة زيادة كبيرة ، كما أن نسبة الأرض الى المجموع أيضا زادت زيادة محسوسة ، فكان لابد أن ينتج عن ذلك صعوبات وأزمات جديدة قد تؤدي احداها الى انهيار السلطنة بصورة فجائية تثير حربا كبرى بين الدول الأوروبية التي تنتظر سقوط « الرجل المريض » لتتقض على أملاكه . بل أن رجال الحكومة العثمانية أيضا أدركوا وجوب تسوية المسائل المتعلقة بين دولتهم وبين الدول الأوروبية حتى يصونوا بلادهم من خطر الاضمحلال . وكان حقى باشا - الذى أحرز مناصب وزارة الخارجية فالصدارة العظمى - على رأس القائلين بذلك والداعين الى اتباع « سياسة الترميم » للوصول الى اتفاق مع الدول الأوروبية ، وعلى الأخص مع بريطانيا (١) .

ولقد بدأت سلسلة من المفاوضات بين الحكومة العثمانية وكل من روسيا ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وألمانيا من جهة ، وبين كل واحدة من الدول المذكورة والدول الأخرى من جهة ثانية . كما تقدمت إيطاليا بعد ذلك ببعض المطالب ودخلت فى المفاوضات التى جرت فى جو ملائم للتسوية وانتهت بالتوقيع على عدة اتفاقيات . وقد كانت هذه الاتفاقيات جميعها سرية فلم تدع حين عقدها ، بل أن الأتراك أنفسهم لم يذيعوها الا فى سنة ١٩٥١ م عندما خصص « يوسف حكمت بابور » أحد مجلدات كتابه « تاريخ الانقلاب التركى » لبحث هذه المفاوضات والاتفاقيات ، مستندا الى محفوظات وزارة الخارجية . وقد نشر هذا المجلد فى السنة المذكورة ، بين مطبوعات « لجنة التاريخ التركى » ويقع فى ٥١٢ صفحة من القطع الكبير . وقد تولى حقى باشا المفاوضات مع البريطانيين فى لندن ومثل بلاده هناك . وقد نجمت عن هذه المفاوضات مجموعة من الاتفاقيات مع عدة بيانات تم التوقيع عليها فى تواريخ مختلفة فى عامى ١٩١٣ م ، ١٩١٤ م ، ويهمننا منها بشكل مباشر اتفاقية المحميات وحضرةوت ، وهى الاتفاقية التى عقدت بين الحكومتين العثمانية والبريطانية لتحديد الحدود بين المنطقة التى يسعى الانجليز حمايتها وحدود الممتلكات العثمانية التى اغتصبها الترك فى اليمن . وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من حقى باشا عن الدولة

(١) ساطع الحصرى : المصدر السابق ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

العثمانية و « السير ادوارد غراي » عن بريطانيا في ٩ من مارس سنة ١٩١٤م (١)، وهي تتضمن الأمور التالية :

١ - تم تعيين الحدود بين ولاية اليمن ، وبين عدن والنسواحي التوسع المحمية » .

٢ - منطقة « جبل نعمان » (وتشمل ٥٥٠ ميلا مربعا) بقيت داخل حدود السلطنة العثمانية . غير أن الحكومة العثمانية تعهدت بأن لا تترك المنطقة المذكورة الى دولة أخرى .

٣ - تخلت الدولة العثمانية عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في حضرموت (٢) .

وهذا يعني أن الدولة العثمانية اعترفت بحماية بريطانيا على جنوب الجزيرة العربية وتخلت عن المطالب المتعلقة بحضرموت ، كما وافقت على تحديد الحدود بين ولاية اليمن وبين « المحميات البريطانية » . وجدير بالذكر أن اليمنيين لا يعترفون بهذه الاتفاقية التي استغل فيها الانجليز كعادتهم ضعف الدولة العثمانية عقب الحربين التي خاضتهما مع ايطاليا في سنة ١٩١١ ، ومع دول البلقان في سنة ١٩١٢ م فحملوها بأساليبهم على توقيع هذه الاتفاقية التي تنازلت فيها عن حقوق الشعب اليمني التي اغتصبها في أثناء فترة الحكم العثماني في اليمن . بل ان الأتراك أنفسهم شعروا بما في هذه المفاوضات والاتفاقيات من مساس بحقوق السيادة العثمانية غير أنهم حاولوا أن يعالجوا الأمر بصورة غربية عندما كتب الصدر الأعظم سعيد حليم باشا في إحدى رسائله الرسمية : « ان المفاوضات التي تجرى بين الدول الأوروبية حول الأمور التي تتعلق ببلادنا تخل بحقوق سيادتنا اخلاقا كليا ، ولذلك يجب علينا أن لا نتبلغ نتائج تلك المفاوضات ، بل يجب علينا أن نتجاهلها تماما » . غير أن تجاهل رجال السلطنة العثمانية لهذه المفاوضات لم يكن ليغير شيئا من حقائق الأمور لأن مفاوضات الدول الأوروبية فيما بينها كانت توجه المفاوضات التي تجرى بين الدول العثمانية وبين كل واحدة من تلك الدول . وقد ذكر « يوسف

(١) سيتون وليز ، م - ق : بريطانيا والدول العربية ، عرض للملادات الانجليزية العربية (١٩٢٠ - ١٩٤٨) ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

بعد التوقيع على هذه الاتفاقية في التاريخ المذكور ، تم التصديق عليها في لندن في ١٠ من يونيو سنة ١٩١٤ ، وكانت قد سبقتها عدة بروتوكولات لتحديد الحدود في جنوب اليمن وقعت في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٠٣ - ١٩٠٥ .

Aitchison, C.V. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and the Neighbouring Countries, Vol. XI, p. 42.

(٢) أمين سعيد : اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري ، ص ١٥٤ - ١٥٩ . (للاطلاع على النص المترجم للاتفاقية انظر الملحق رقم ١٥) .

حكمت بابور ، فى مؤلفه المشار اليه أن تجاهل العثمانيين للمفاوضات المذكورة يشبه « عمل النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال وتتوهم أنها خفيت عن الأبصار » .

وقد وضعت هذه الاتفاقيات « أسس اقتسام آسيا العثمانية من الوجهتين الاقتصادية والسياسية » ورسمت خطوط اقتسامها بصورة فعلية ، مما جعل ساطع الحصرى يقول : « إن أسس اقتسام البلاد العربية - التابعة للدولة العثمانية - كانت قد تقرر قبل الحرب العالمية الأولى ، تحت علم الحكومة العثمانية نفسها » (١) .

وجدير بالذكر أنه فى أعقاب جلاء العثمانيين عن اليمن فى نهاية الحرب العالمية الأولى كتب الامام يحيى الى السلطات البريطانية فى عدن بأنه لم يعترف باحتلال العثمانيين لليمن وأنه بالتالى لا يعترف ولن يلتزم بالمساهمات التى عقدها مع بريطانيا . وقد أكد الامام أن كل هذه الأقاليم التى اغتصبها العثمانيون والبريطانيون فى اليمن هى ملك لأسلافه الذين كانوا يحكمونها قبل مجيء الأجانب اليها وأنه الوريث الشرعى لكل تلك المناطق . وقد اعتبر الامام الاحتلال العثماني والبريطسائي لبعض مناطق اليمن فى القرن التاسع عشر اغتصابا غير شرعى لهذه المناطق ، وأن الحدود تم تخطيطها بين جانبين مختصين لا يملكان الصلاحية القانونية ، وأن احتلاله لبعض مناطق النفوذ البريطانى فى جنوب اليمن إنما هو استرجاع لأماكنه السليبة .

غير أن بريطانيا كانت لها وجهة نظر مخالفة لوجهة النظر اليمنية التى أبدىها الامام يحيى كما أنها قدمت حججا مقابل الحجج التى أوضحها ، اذ رأت بريطانيا أن أملاك الأئمة الزيديين قبل القرن السابع عشر كانت محصورة فى المنطقة المحيطة « بصعدة » فى مرتفعات اليمن الشمالية . كما أنها رأت أن نفوذ الأئمة وسلطتهم لم تكن فعالة على الإطلاق عندما كان ميدان اليمن كله خاليا أمامهم فى أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر . هذا فضلا عن أن السلطة التى أسسها الأئمة كانت عوامل الانهيار قد اعترتها قبل ظهور بريطانيا على مسرح الأحداث اليمنية بشكل واضح منذ احتلالها لعدن فى سنة ١٨٣٩ م . وقبل عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن فى سنة ١٩٤٩ بناء على استنجد بعض الزعماء اليمنيين الذين كانوا يأملون فى استقرار الامور على ايدى العثمانيين بعد أن عمت الفوضى فى أرجاء البلاد نتيجة لتنافس الأئمة وتصارعهم طمعا فى الاستئثار بالإمامة . وأخيرا كان البريطانيون يحتجون بأن المذهب الزيدى الذى يقبل اتباعه حكم الأئمة الزيديين ليس سائدا فى كل أرجاء اليمن ، وأن ثمة مذاهب أخرى عديدة يؤمن بها جزء كبير من الشعب اليمنى ولا يرتضون الخضوع

(١) ساطع الحصرى : المصدر السابق ، ص ٢٠٣ - ٢٢٧ .
Jacob, H.F. : Op. cit., p. 242.

لحكم الأتمة الزيديين ولا يقبلون ذلك الا كرها (١) . ونعمل راي « السير برنارد رايلي » أحد حكام عدن في الفترة المتحدة ما بين عامي ١٩٣١ م الى ١٩٤٠ م يكمل وجهة نظر بريطانيا في هذا الموضوع . فهو يعتبر أن الامام يحيى بصفته وريثا للامبراطورية العثمانية في اليمن عليه أن يلتزم بالاتفاق العثماني البريطاني بخصوص تحديد حدود « المحميات » . وذلك طبقا للقانون الدولي . ولهذا يعتبر الامام من وجهة نظره البريطانية في موقف المعتدى عندما هاجم « الضالع » في سنة ١٩٢٠ م . و « البيضاء » في سنة ١٩٢٣ م . و « العوذلي العليا » في سنة ١٩٢٤ م ، و « العوذلي السفلي » في سنة ١٩٢٦ م (٢) بعد أن تم جلاء العثمانيين عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ م .

وقد حاولت بريطانيا دائما أن تتخذ من المعاهدة التي عقدت بينها وبين الدولة العثمانية بشأن تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ كل منهما في جنوب اليمن سندا تتمسك به لابقاء تلك الحدود المتفق عليها على ما هي عليه لأنها كانت تحرص كل الحرص على جعل المنطقة الخلفية لعدن خالية من كل نفوذ أجنبي يهدد حاميتها في عدن نفسها (٣) ، التي كانت تعتبر مركزا للتموين والتأمين لطريقها البحري الهام الى الهند والشرق الأقصى . وقد بلغ الأمر ببريطانيا أن اعتبرت أن أي نفوذ عربي يمتد من اليمن نفوذا أجنبيا يستحق المقاومة وبخاصة بعد المحاولات العربية لاجراج البريطانيين من عدن في الفترة التي أعقبت سيطرتهم عليها في سنة ١٨٣٩ م ، وبعد التجربة المريرة التي مرت بها بريطانيا في سنة ١٩١٥ م عندما هاجم العثمانيون التواحي الخاضعة لحمايتها في جنوب اليمن وسيطروا على لحج وطرقوا أبواب عدن نفسها في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا مشغولة في الميادين الأخرى العديدة في أثناء الحرب العالمية الأولى كما سنوضحه في الفصل التالي .

Survey of International Affairs, 1928 p. 311.

(١)

Sir Bernard Reilly : Op. cit., p. 17.

(٢)

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

الفصل السادس

العثمانيون في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)

- أولا - موقف العثمانيين والبريطانيين في جزيرة العرب عند قيام الحرب العالمية الأولى .
- ثانيا - السياسة العثمانية في مطلع الحرب العالمية الأولى .
- ثالثا - التحركات العسكرية العثمانية في أثناء الحرب العالمية الأولى .
- رابعا - جلاء العثمانيين عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى .

العثمانيون في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)

أولا - موقف العثمانيين والبريطانيين في جزيرة العرب عند قيام الحرب العالمية الأولى

قبل أن تجف الدماء العثمانية التي أريقت في حرب البلقان ، كان التفغل الألماني في شئون الدولة العثمانية قد بلغ أوجه وبخاصة عندما عقدت الحكومة العثمانية مع ألمانيا معاهدة دفاعية سرية في ٢ من أغسطس سنة ١٩١٤ م ، وهو نفس اليوم الذي أشهرت فيه ألمانيا الحرب على روسيا . وقد تعهدت الدولة العثمانية في هذه المعاهدة بمساعدة الألمان ضد الروس ، كما تظاهرت بالحيدة فترة من الزمن ، حتى بدا لها أن استعداداتها الحربية قد اكتملت بدرجة كافية أرسلت أسطولها لضرب في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩١٤ الموانئ الروسية على البحر الأسود . وقد ردت روسيا على هذا الاعتداء العثماني بأشهار الحرب على الدولة العثمانية ، وهكذا أقحم العثمانيون أنفسهم في الحرب العالمية الأولى .

وكانت إنجلترا قد ارتابت في الاستعدادات الحربية التي أجراها العثمانيون في الجزيرة العربية في مطلع سنة ١٩١٤ م بعد التقارب الذي تم بينهم وبين الألمان مما جعلها تحس بخطورة التفغل الألماني في شئون الدولة العثمانية على مصالحها ومواصلاتها إلى الهند . ولما كانت المصالح البريطانية متضاربة مع المصالح العثمانية في الجزيرة العربية مما أثار الاحتكاك والنزاع الدائمين بين الجانبين فإن ميدان الحزب كان سيصل حتما إلى هناك ، لا سيما وأنه كان واضحا منذ البداية انحياز الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء . وعندما أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على الامبراطورية العثمانية في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ م أثر هجوم الأسطول العثماني على الموانئ الروسية ، فإن الدولة العثمانية أعلنت بدورها الحرب على الدولتين في ١١ من

نوفمبر سنة ١٩١٤ م (٢٢ من ذى الحجة ١٣٣٢ هـ) (١) وأشهرت انضمامها الى ألمانيا ، فأصبح العداء صريحا بينها وبين الحلفاء . فكانت الامبراطوريات الألمانية والنمساوية والعثمانية في جنانب وروسيا وفرنسا وبريطانيا ومستعمراتها واليابان والبلجيك وصربيان والجبل الأسود في الجانب الآخر ، وشملت الحرب في فترة لم تزد على أشهر ثلاثة من ٢٨ من يوليو الى أكتوبر سنة ١٩١٤ خمساً من قارات العالم . ومنذ بداية هذه الحرب حرص الجانبان المتصارعات على اتخاذ الخطوات الحربية والدبلوماسية لكسب المعركة ، فكانت الجزيرة العربية أحسد ميادينها ، وان انحصر الصراع فيها بين العثمانيين والبريطانيين نظرا لما كان لهما هناك من نفوذ ومصالح عديدة .

على أن كسب معركة العالم العربي كله وليس الجزيرة العربية وحدها أصبح هدف الجانبين المتصارعين في الحرب العالمية الأولى ، إذ ان موقف العرب ازدادت أهميته في ترجيح كفة الحلفاء على أعدائهم ، وأصبح أمرا ذا أهمية مباشرة للحلفاء عامة وللمصالح البريطانية بصفة خاصة . وكانت تركيا في مركز تستطيع معه أن تهدد مصالح بريطانيا في نقطتين هامتين بفضل استيلائها على الشام والعراق . فكانت تسيطر على قناة السويس من جانب ، وعلى رأس الخليج العربي من جانب آخر ... حيث تقع آبار النفط الهامة التابعة للشركة الانجليزية الفارسية . وكانت بريطانيا تدرك الخطر الذي يهددها في الجزيرة العربية نفسها ، إذ كان الترك يستطيعون اتخاذ مراكز عديدة على طول ساحل البحر الأحمر لبيت الألفام التي تدمر البواخر البريطانية كما كان يمكنهم أن يبعثوا برسولهم من هناك الى مصر والسودان وداخل افريقيا لامتداد أهالي البلاد بالسلاح واثارة مشاعرهم ضد الحلفاء . هذا فضلا عن وجود الحامية العثمانية في اليمن التي كانت مؤلفة من فرقتين وكان يخشى تهديدها للبريطانيين في عدن . وثمة أمر خطير كان الحلفاء يهتمون به ويتوجسون من نتائجه لتعلقه بالدعاية السياسية ضدهم وهو : « الخليفة السلطان اذا أعلن الجهاد ، ونال تأييد شريف مكة له ، تمكن من تحويل الحجاز الى مركز لبيت الدعاية المهيجة ، لا لتثير البلاد العربية فحسب ، بل لتحرك كذلك الأقوام الكثيرة الاسلامية وغير العربية التي تعيش تحت حكم الحلفاء ، أو على أطراف المناطق التابعة لهم » (٢) . ومن هذا كانت الجزيرة العربية مسرحا للمنافسة في المجالين الحربي والدبلوماسي على السواء في أثناء الحرب العالمية الأولى وخاصة بين العثمانيين والبريطانيين مما جعل كلا الجانبين يستميتان في محاولات كسب ود الأمراء والزعماء المحليين على اختلاف درجات قوتهم وأهميتهم . وكان يزيد من عنف هذه المنافسة اعتماد الترك على ما لخلافتهم من نفوذ معنوي في الجزيرة ، وساميات عثمانية موزعة

Brémond : Yémen et Saoudia, p. 78.

(١)

جورج الطوبوس : بقطة العرب (ترجمة سيد الركابي) ص ١٤٨ - ١٤٩ .

فى أرجائها ، واستناد بريطانيا الى مناطق نفوذها ومستعمراتها الواقعة على بعض سواحل الجزيرة ، الى جانب سلسلة من المعاهدات والاتفاقات التى عقدها مع بعض الزعماء المحليين أمثال آل العبادلة فى لحج .

على أن النفوذ العثمانى فى الجزيرة العربية كان يمتد على مساحات أوسع وأبعد مدى من النفوذ البريطانى ، فقد كانت بريطانيا تختار النقاط الاستراتيجية التى يهملها الاستيلاء عليها دون أن تهتم كثيرا بضيق الرقعة المحتلة أو اتساعها ، وهذا ما فعلته عند سيطرتها على عدن . وقد كان هذا الفارق المساحى يعتمد على أساسى تاريخى فضلا عما كان يصاحبه من نفوذ منسوى للخليفة العثمانى فى الجزيرة ، ولهذا كانت الجزيرة خاضعة للنفوذ العثمانى أساسا ، بينما كان النفوذ البريطانى لا يمثل الا منافسا زاحفا يحتل نقطا معينة لحماية خطوط مواصلات الامبراطورية البريطانية (١) .

غير أن النفوذ الفعلى للعثمانيين فى الجزيرة العربية كان ضعيفا بوجه عام ، ولم يكن يبدو واضحا الا حيث وجدت القوات العثمانية . وكانت الحماية التركية الموجودة حينذاك فى الجزيرة مؤلفة من أربع فرق موزعة بين الحجاز وعسير واليمن . وكانت سلطة الحسين شريف مكة على القبائل فى الحجاز كافية لتشكيل قوة كبيرة من بينها يمكنها الاشتراك فى الهجوم على مصر اذا أراد الحسين ذلك . بل كان باستطاعته أن يجند من البدو ما لا يقل عن الأربعين ألفا ببنادقهم ، بينما كان يستحيل على الترك أن يتوصلوا الى اثاره البدو بدون مساعدته . وكانت الحماية التركية فى الحجاز وعسير مؤلفة من فرقتين ، ولكن تمرد القبائل هناك كان قد وصل حدا لم يتجرا معه الترك على التوغل فى داخل البلاد بل ظلوا محصنين فى قلاعهم ومراكزهم البعيدة . وقد فرض هذا الوضع على الأتراك ضرورة الحصول على مؤازرة الحسين اذا أرادوا أن يتوصلوا الى تجنيد العشائر العربية . وكان تأييد الحسين للترك سيمكنهم من توجيهه حامياتهم المحصورة كيفما شاءوا ، كما سيساعدهم على تشكيل قوة كبيرة من رجال العشائر يمدون بها القوى التى تتألف منها الحملة الموجهة الى قناة السويس حينذاك لمحاربة البريطانيين فى مصر والسيطرة على القناة .

أما نفوذ الادريسى فى عسير فلم يكن له قيمة عسكرية فى مطلع الحرب العالمية الأولى الا فى نطاق حدوده المحلية . فقد كان باستطاعته أن يعطل خطوط المواصلات التركية بين الحجاز واليمن ، وأن يهدد مؤخرة الترك اذا هاجموا عدن . على أن فائدة الادريسى الكبرى للحلفاء انحصرت فى سيطرته على المنطقة الساحلية مما جعله يتمكن من الحيلولة دون استعمال الترك لشواطئ عسير الطويلة كقاعدة بحرية معادية .

(١) السيد مصطفى سالم : اليمن والامام يحيى . ص ١٩٠ .

وكان موقف الامام يحيى بالنسبة لطرفي النزاع في الحرب العالمية الاولى يعد من أخطر المسائل التي أثارت اهتمام البريطانيين في عدن . ذلك لانه بدا واضحا أن الصلات الظاهرية للحامية العثمانية في اليمن - التي كانت تتألف من فرقتين كاملتين - مع الأهالي اليمنيين كانت ودية وبخاصة في الفترة التي أعقبت الصلح بين الامام والدولة في سنة ١٩١١ م مما كان يخالف تماما طبيعة العلاقة التي كانت بين حكام الحجاز العثمانيين وأهله والتي كانت تكتنفها البغضاء والكراهية . ولما كان هجوم الأتراك على عدن أمرا محتمل الوقوع ، فإن الأمل في نجاح هذا الهجوم سيقوى ويتحقق اذا وقف الامام من الترك موقفا مؤيدا أو اشترك معهم أتباعه في هذا الهجوم .

أما في الجهات المتاخمة للخليج العربي فإن موقف ابن الرشيد في شمر وابن سعود في نجد ، كان يتوقف بالدرجة الاولى على النزاع القائم بينهما ، وكان من المسلم به أن ابن الرشيد سيقف في صف الترك حالما تعلن الحرب . ولهذا عندما انضمت الدولة العثمانية الى جانب ألمانيا في الحرب ، أسرعت انجلترا تفاوض أمراء الغرب للوقوف الى جانبها أو لتضمن على الأقل حيادهم وعدم انحيازهم للدولة العثمانية وحلفائها . واستمرت المفاوضات في سنة ١٩١٥ م بين انجلترا وكل من الادريسي والشريف حسين ، وعبد العزيز آل سعود . وكان هدف بريطانيا من هذه المفاوضات مع الأمراء العرب هو محاربة الترك في الجزيرة العربية نفسها ، وصدهم عن تأليف كتلة عربية يقفون بها في وجه النفوذ البريطاني أو يقطعون على بريطانيا الطريق الى الهند (١) .

ولقد كان محمد الادريسي أول من لبى دعوة الانجليز فحالفهم في أبريل سنة ١٩١٥ ، وتلاه في ذلك ابن سعود فعقد مع الانجليز معاهدة بعد ستة أشهر تقريبا أي في ديسمبر سنة ١٩١٥ . وكان الشريف حسين ثالث الأمراء العرب الذين تحالفوا مع الانجليز في مطلع الحرب العالمية الاولى فحالفهم في يناير سنة ١٩١٦ وأعلن الثورة العربية ضد الحكم العثماني (٢) . وقد اختلفت هذه الاتفاقات بعضها عن البعض الآخر ، وإن اتحدت معاهدة الانجليز مع الادريسي وابن سعود في الغرض الذي طمحت اليه بريطانيا ، إذ لم يكن في وسع الأميرين العربيين القيسام بدور أكبر من طاقتهم العسكرية والروحية ضد الأتراك العثمانيين . ولهذا كانت القيمة الفعلية لهاتين الاتفاقتين مبنية بالدرجة الاولى على نتائجها السلبية ، إذ قضيا نهائيا على أي أمل في التحالف بين هذين الأميرين والدولة العثمانية . ولا يعني هذا التقليل من أهمية العمليات الحربية التي قام بها الادريسي ضد الأتراك العثمانيين في اليمن وبخاصة في منطقتي عسير

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٩١ .

(٢) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ .

وتهمة • ولكننا نهدف الى القول بأن تحالف الانجليز مع الشريف حسين كان أكثر فعالية واكبر أهمية بالنسبة لبريطانيا تبعاً لما كان يتمتع به الحسين من مركز كبير ومكانة دينية مرموقة بين أمراء العرب في ذلك الحين ، جعلته يعتقد في نفسه وجعلت كثيرين من العرب يعتبرونه زعيماً للنضال العربي ضد الاستبداد العثماني •

وإذا كانت بريطانيا قد بذلت جهودها لجذب الأمراء العرب للوقوف الى جانبها أو لضمان حيادهم على الأقل في مطلع الحرب العالمية الأولى ، فإن الأتراك العثمانيين قاموا بدورهم بالمجهودات الضرورية للحصول على تعهد العرب بمساندتهم ضد بريطانيا وحلفائها في الحرب المذكورة • ولهذا بعثوا برسلكهم في أرجاء الجزيرة يحملون الهدايا والعبارات المسؤولة الى أمراء العرب وزعمائهم • وكان طبيعياً أن أثمرت مفاوضاتهم فوراً مع ابن الرشيد الذي كان تواقاً الى محالفة الترك ، وإن لم يؤد ذلك الى نتيجة ذات فائدة كبيرة سوى تأييدهم له ضد ابن سعود الذي كان يخشى بأسه • ولم ينتفع الترك كثيراً من الامام يحيى الذي فضل البقاء على الحياد في هذا الصراع الدائر بين القوتين الكبيرتين • وكما يشي الترك من الاديسى قبل نشوب الحرب ، بل أصبح عدوهم اللدود بعد تحالفه مع الانجليز في أبريل سنة ١٩١٥ ، فانهم يتسوا كذلك من الشيخ مبارك بن الصباح أمير الكويت الذي كان مرتبطاً بمعاهدة مع بريطانيا في سنة ١٨٩٩ (١) ، وعقد معها معاهدة ثانية عندما قامت الحرب ، تقضى بقيام التحالف الفعلي بين الطرفين وذلك في ٣ من نوفمبر سنة ١٩١٤ •

ولم يفز رسل الترك أيضاً الذين زاروا ابن سعود بأي وعد قاطع منه للوقوف الى جانبهم ، وكانت حجته في ذلك ادعائه الخوف من هجوم بريطانيا على سواحله في الخليج العربي ، بل إن ابن سعود في ذلك الحين كان يتفاوض مع حكومة الهند الانجليزية ، وانتهت هذه المفاوضات بمقدد معاهدة بينهما في أبريل سنة ١٩١٥ م • وكان الترك يأملون حتى بداية الحرب العالمية الأولى في انضمام الحسين الى جانبهم وكانوا يعرفون أهمية مركزه بين الأمراء العرب في ذلك الحين ، غير أن علاقة الحسين بالترك كانت تتحدد دائماً برغبته الشخصية في الاستقلال ، وانتهت اتصالاته السرية مع الانجليز في القاهرة الى اعلانه الثورة ضد الترك في يناير سنة ١٩١٦ •

كان هذا هو موقف كبار أمراء العرب الستة في الجزيرة العربية في مطلع الحرب العالمية الأولى من القوى المتصارعة ، وبخاصة الامبراطوريتين العثمانية من جهة والبريطانية من جهة أخرى لما لهما من حاميات ومناطق نفوذ ومطامع واسعة في الجزيرة • وقد رأينا ابن الرشيد وقد انحاز الى تركيا ،

Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, (١)
p. 219.

وابن الصباح وقد انحاز الى بريطانيا ، بينما وقف الامام يحيى على الحياد. وان
وضح تقربه للترك وتضامنه معهم ، هذا فى الوقت الذى كان الشريف حسين
وابن السعود والادريسي يقبلون على محالفة بريطانيا وينتظرون أن تحقق لهم
وعودها المخزية ثمن تورثهم وخروجهم على الدولة العثمانية (١) .

وسنمحصر بحثنا فيما يلى على تتبع العلاقات بين الأتراك العثمانيين وبين
زعماء اليمن وقادته الذين تمثلوا فى سلطان لحج فى جنوب اليمن ، والامام يحيى
فى جبال اليمن ، والادريسي فى عسير والمخلاف السليماني فى شمال اليمن ،
مع توضيح موقف هؤلاء جميعا من الصراع الدائر بين الترك والانجليز فى أثناء
الحرب العالمية الأولى ، وحتى تخلص اليمن نهائيا من الحكم العثماني .

ثانيا - السياسة العثمانية فى اليمن فى مطلع الحرب العالمية الأولى

قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بعدة أشهر كان الأتراك العثمانيون قد
بدءوا يستعدون لخوض غمار هذه الحرب منذ فبراير سنة ١٩١٤ على وجه
التحديد وقبل أن تعلن دولتهم انضمامها لدول وسط أوربا . ونشبت عمليات
الاستعداد لدى الحامية العثمانية المرابطة فى اليمن فى ذلك الوقت ضمن خطة
الاستعدادات العامة فى الدولة . فاشترى الترك هناك كميات من الأسلحة
والذخيرة من ميناء جيبوتي فى شرق إفريقيا ، وتمكن وكيلهم فى عدن من نقل
هذه الكميات الى الحديدية على إحدى السفن المحلية ، فضمت الى كميات الأسلحة
والعتاد التى اكتظت بها اليمن فى ذلك الوقت نتيجة للحروب الكثيرة التى
خاضها الترك لتدعيم حكمهم فى البلاد (٢) .

وقد قدرت قوة الجيش العثماني فى اليمن فى أبريل سنة ١٩١٤ بحوالى
خمسة آلاف جندي وذلك بعد أن نقلت قوات كبيرة منها الى ميادين الحروب
الأخرى التى خاضتها الدولة العثمانية فى أوروبا وآسيا الصغرى ، لا سيما بعد
عقد صلح دعان مع الامام يحيى فى سنة ١٩١١ م . أما عن توزيع القوة العثمانية
المرابطة فى اليمن فقد كان يتغير من وقت لآخر حسبما تقتضيه طبيعة الأحوال
السياسية وتطورات الأحداث المحلية . وبصفة عامة كان يعسكر فى صنعاء
العاصمة جزء كبير من القوة العثمانية ، بينما كانت القوات العثمانية المرابطة فى
الحديدة تقل عن سابقتها تبعا لوقوع الحديدة فى المرتبة الثانية من ناحية
أهمية مركزها الحربى . وكانت تخرج من الحديدة فرق عثمانية منتظمة
للمحافظة على « اللحية » وعلى المراكز الواقعة بين « اللحية » و « زهران » التى

(١) جورج الطوبس : المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 154.

(٢)

تعتمد على طول الحدود العسيرية . أما في « مناخة » التي كانت تمتاز بمناعتها الطبيعية فقد كان يعسكر فيها طابور عثماني موزع بين القلاع والمراكز التي عرفت بحصانتها ، التي كانت تخرج منها السرايا الى كل من منطقة « حراز » و « حجيله » لضبط الأمن واخماد حركات التمرد ومرافقة محصيل الضرائب وتدعيم الادارة العثمانية هناك . هذا بينما وضعت باقى الفرق العثمانية فى المدن اليمنية الرئيسية سواء كانت فى تهامة أو فى وسط الهضبة . فضلا عن ذلك فقد كان هناك مركز تركى قوى فى « الشيوخ سميد » ، كما كان هناك خط دفاع يمتد من « مخا » عبر « تعز » و « ماوية » ويصل الى « قعطبة » وكان الترك يعسكرون فيه وتعبه دورياتهم بصفة دائمة فى طرق مهدة تربط هذه المراكز بعضها ببعض (١) .

ولقد زادت هذه القوة العثمانية المرابطة فى اليمن عندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى مما جعل « جاكوب » المعاون الأول لحاكم عدن البريطانى يذكر على لسان أحد الضباط الأتراك أنه كان يعسكر باليمن خمسة وثلاثون طابورا عثمانيا يقدرون بحوالى أربعة عشر ألفا من الرجال كان أغلبهم من السوريين المجتدين فى جيش الدولة (٢) . وقد ازدادت الاستعدادات الحربية تدريجيا عقب اعلان الحرب فوفد كثير من الضباط الأتراك الى الحديدة ومعهم جميع المعدات الحربية اللازمة . كما قام بعض الضباط من أركان حرب القوات العثمانية فى اليمن يرافقهم بعض مشايخ البلاد بالطواف على الحدود الممتدة والمتاخمة لمنطقة نفوذ بريطانيا فى جنوب اليمن لاستطلاع حقيقة الموقف هناك ومعرفة كل جديد ، بل ان الأتراك أرسلوا رسلاهم الى داخل لحج لمعرفة آخر الأنباء ، كما قاموا بنقل عدد من المدافع من صنعاء الى تعز لتدعيم قواتهم فى الجنوب (٣) . هذا فضلا عن أن الترك استحصلوا على تعهد من بعض المشايخ اليمنيين وحس أحمد نعيمان ومحمد ناصر والسيد أحمد باشا بحماية الحدود الجنوبية لليمن من أى عدوان بريطانى ولم يطلبوا من الدولة من أجل ذلك الا امدادهم بالأسلحة والذخيرة . ويبدو واضحا أن تعهد هؤلاء المشايخ اليمنيين كان مرجعه الى عدم رغبتهم فى أن ترسل اليهم الدولة جنودا من الترك يهينون فسادا ويحولونها ميدانا للحرب والدمار .

ولم يكتف الترك بهذه الاستعدادات الحربية فى اليمن وبهذه التعهدات من بعض المشايخ اليمنيين لحماية حدودهم وذلك لمواجهة الموقف فى مطلع الحرب العالمية الأولى ، بل قاموا بمحاولات سلمية لجذب سلطان لحج الى جانبهم بشتى الوسائل والدعايات الممكنة . فاعز الوالى العثمانى محمود نديم بك الى الامام

Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, pp. 178-179, (١)

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 168. (٢)

(٣) أحمد فضل البعلل : هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

يحيى أن يسعى لاستمالة سلطان حج الى دولة الخلافة ، وأن يكفل لأهالي الحج وفاء الترك بالوعود والتعهدات التي سيقطعونها لسلطانهم علي بن أحمد العبدلي . وكان السلطان علي هذا قد بعث كتابا الى الامام يحيى من قبل يخبره فيه بأن الدولة العثمانية خاطرت بكيانها عندما قبلت الدخول في هذه الحرب ، كما أشار الى « أن معظم أهل الاسلام يكرهون ذلك ، لأن مصالح المسلمين والاسلام مرتبطة بمصالح بريطانيا العظمى وحلفائها وعلى الأقل فليس للمسلمين في هذه الحرب ناقة ولا جمل » . ووضح من خطاب السلطان على انحيازه لجانب الانجليز نتيجة للمعاهدات الموقعة بينه وبينهم ، وعدم رضائه عن دخول الدولة في حرب ضدهم لاقتناعه بعدم جدواها للاسلام والمسلمين . وعلى أية حال فقد قام الامام يحيى بمراسلة السلطان على بناء على مطلب الوالي محمود نديم بك واسترضاء لمخاطره وحمل مندوبه السيد محمد علي الشريف كتابا الى سلطان الحج ، كما كلفه بأن « يكتشف الأحوال في هذه الجهة » (١) . وكانت هذه هي المحاولة الأولى التي قام بها الترك لاجتذاب سلطان الحج الى جانبهم واستعانوا فيها بصديقهم الامام يحيى الذي انحصرت سياسته حينذاك في التآني والتمسك بالحياد المشرب بالعطف والميل الى حكومة محمود بك نديم والى اليمن دون أن يعرض نفسه لعداء بريطانيا وحلفائها . وكان الامام يحيى بسياسته هذه ينتظر الفرص المناسبة للاستفادة من هذه الحرب بمقتضى تغيير الأحوال ومساعدة الظروف .

وقف العثمانيين من سلطان حج في جنوب اليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى :

على أن سلطان الحج علي بن أحمد بن علي حاول من جهته أن يجنب أهالي اليمن مصائب هذه الحرب التي ليس لهم فيها أية مصلحة خاصة . وكان اتجاهه هذا نابعاً من اقتناعه الشخصي بعدم جدوى هذه الحرب لشعب اليمن ، ومن اطمئنانه للانجليز في عدن وكان قد ارتبط معهم بمعاهدات واتفاقات تعهدوا له فيها بحمايته من أي عدوان تتعرض له بلاده . كما أن « الجنرال شو » حاكم عدن البريطاني كان قد أبلغ السلطان علي في سنة ١٩١٤ م (ذي القعدة سنة ١٣٣٢ هـ) بأنه « من سوء الحظ أن أصبحت دولة بريطانيا العظمى في حالة حرب مع دولة تركيا » ، كما أصدرت حكومة عدن منشورا وعدت فيه العرب بالمحافظة على حرمة البلاد المقدسة وحرمتها وذلك محاولة منها لاكتسابهم الى جانبها . ويتضح مما ذكره العبدلي من أن دعاية بريطانيا انطلت على سلطان الحج وأوقع نبا نشوب الحرب الاستياء في نفسه اذ يقول : « واستاء السلطان السير علي بن أحمد بن علي لهذا النبا ، وتعجب من مسلك الأتراك ، كما سره وعد

(١) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

بريطانيا العظمى باحترام حرية الحرمين الشريفين والمحافظة على كرامة البسلاد المقدسة ، وأن ذلك مما يزيد ويؤكد إخلاصه للدولة البريطانية العظمى » (١) .

ولهذا فاتح سلطان لحج مشايخ اليمن المتصلين بالترك في أمر تجنب هذه الحرب وتخابر بصفة خاصة مع محمد ناصر باشا قائمقام « القماجرة » وتمت بعد ذلك مقابلة بين مندوب سلطان لحج وهو السيد علي بن محمد الجفري ، وبين الحاج علي الكمراني مندوب محمد ناصر باشا وذلك في بلدة المسيير في أوائل سنة ١٩١٥ (محرم سنة ١٣٣٣ هـ) . وقد أوضح الجعفري مندوب سلطان لحج نتيجة هذا اللقاء بقوله : « وبعد أن تخابرت مع الحاج علي الكمراني اتفقنا جميعا على أن ضرر نزول الأتراك لمحاربة عدن سيكون ضرا عابدا على أهل بر اليمن بسبب الحصار البحري الذي تضربه بريطانيا العظمى على سواحل اليمن . والأولى أن يسعى مشايخ اليمن في تسكين حركات الأتراك ويقنع السلطان حكومة عدن ألا تحاصر سواحل اليمن ، وتعتبر ولاية اليمن أرضا عربية محايدة . وختمنا المقابلة باستصواب هذا التدبير ووجوب نزول الباشا محمد ناصر الى لحج لمقابلة السلطان علي وإتمام هذه المكرمة . وبعد مدة جاء الحاج علي الى لحج ومعه مندوب الباشا محمد ناصر وأشاروا على سلطان لحج أن تظهر حكومة عدن نفسها بمظهر القوة لكي يتمكنوا من اقناع الأتراك » (٢) ومعنى ذلك أنه قد وجد اتجاه لدى بعض اليمنيين لتجنب الدخول في حرب ضد بريطانيا وتفضيل حياد اليمن حتى لا تتعرض سواحلها للحصار البريطاني البحري بما يسببه من مشاكل اقتصادية . غير أن ضغط الترك على هؤلاء الشيوخ اليمنيين لمشاركتهم في محاربة الانجليز كان يؤدي بالكثيرين منهم الى السير في ركب الترك حيثما يذهبون ، ولعل ذلك هو ما دفع الحاج علي الكمراني والسيد علي الجفري أن يشيرا على سلطان لحج بأن تظهر حكومة عدن البريطانية نفسها بمظهر القوة ، حتى يمكنهما اقناع الترك عن طريق إرهابهم بقسوة الانجليز أن يخلدوا الى السكينة ، فيبقى اليمن محايدا لطرفي النزاع في هذه الحرب الكبرى .

غير أن الأتراك عاودوا محاولتهم للمرة الثانية لاجتذاب سلطان لحج الى جانبهم لمهاجمة الانجليز في جنوب اليمن ، وذلك بأن أرسلوا اليه عددا من المشايخ اليمنيين أمثال محمد ناصر باشا والقاضي عبد الرحمن ، والشيخ أحمد نعمان ، والشيخ فايد صالح الطيري باشا ، فوصلوا الى « جول مدرم » الواقعة في أرض « الحواشب » وطلبوا مقابلة سلطان لحج أو مندوبه فقابلهم الصنو محسن فضل نيابة عن السلطان علي بن أحمد ، وكان هدفهم : « استمالة سلطان لحج بالوعد والوعيد وتشويقه الى أن يشترك معهم في الحرب ضد حكومة

(١) العبدل : المصدر السابق ، ٢٠٧

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٠٩

بريطانيا العظمى وحلفائها . بل ان الوالى العثمانى حمل هؤلاء الشيوخ اليمنيين رسالة من قبله الى سلطان لحج حاول فيها اجتذابه الى جانب الترك وذلك بمخاطبته بعبارات الود والاخاء ودعوته « لنصرة الدين الحنيف » وذلك بالتفاوض مع وفد المشايخ اليمنيين بما يرضى الله ورسوله واعزاز دين الاسلام واتحاد الكلمة (١) .

والى جانب محاولة الترك اثارة الحمية الدينية لدى سلطان لحج ليقف الى جانب الدولة فى حربها ضد الانجليز فى جنوب اليمن ، فان بعض أعضاء الوفد وعدوا الصنو «حسن بتسليم عدن لسلطان لحج بعد فتحها وطرد الحامية البريطانية منها . كما لوح البعض الآخر بقوة الترك بصفة عامة وحلفائهم الألمان عندما أدركوا أن الحامية العثمانية فى اليمن لا تقوى على مهاجمة حصن عدن الحصين . ولم يتطل هذا الوعد والوعيد على سلطان لحج مما جعل الصنو «حسن يقول انهم : « حاولوا أن يجربوا مغالطات لا أعلم هل كانوا يعتقدونها حقاً أم كانوا يموهون بها على البسطاء فقالوا ان الأسطول الألمانى سيهاجم عدن من البحر يوم يهاجمها الأتراك من البر ، وقالوا ان أسراباً من الطيارات تصل يومئذ من برلين الى عدن وتجعلها رماداً ، وأن فيالق عديدة شاهانية زاحفة برا الى اليمن ، وأن مدافع حصن الشيخ سعيد العظيمة ستترسل مقذوفاتها الجهنمية فتحرق حصون عدن » . ولذلك كانت روح المبالغة والدعاية واضحة فى كل ما عرضوه . بل قد نبين للعضو «حسن عندما التقى بأعضاء الوفد أفراداً أن مشايخ اليمن الشافعيين حينذاك لم يقبلوا طوعاً على الاشتراك مع الترك نى حربهم ضد بريطانيا فى الجنوب اليمنى ، ولكن الترك دفعوهم الى ذلك بعد أن وصلتهم الأوامر مشددة من أنور باشا لاشغال الانجليز فى عدن واجبارهم على توجيه جزء كبير من قواتهم اليها ، وخاصة من الامدادات التى ظنوا أن حكومة الهند البريطانية ستترسلها الى السويس لصد حملة أحمد جمال باشا عن مصر .

كما أخبر بعض أعضاء الوفد الصنو «حسن بأن على سعيد باشا هو الذى اشار بمهاجمة لحج والاستيلاء عليها لأنه خشى أن يتعطل القيلق العثمانى الموجود باليمن فى فترة الحرب التى لا يعرف مداها مما قد يؤدي الى عدم كفاية حاصلات اليمن المحصورة لحاجة جنوده فيتعرضون بذلك للمجاعة ، لهذا رأى « أن يستولى على لحج المشهورة بكثرة حبوبها وأرزاقها فى اليمن لضم حاصلاتها الى حاصلات اليمن لسد حاجة القيلق وعائلات الضباط » (٢) . وتوضح المكاتبات التى تبودلت بين القائد العثمانى على سعيد باشا والقومندان أحمد توفيق وبين الوالى محمود نديم بك أن الأتراك - على الرغم مما نهبوه وسلبوه واقترضوه واستولوا عليه بأى وجه كان من حاصلات وأمالك السلطنة العبدلية ورعاياها ومن غيرها

(١) العبدل : المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ (انظر الملحق رقم ١٦) .

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

من بلدان اليمن والنواحي التسع في أثناء الحرب العالمية الأولى - كانوا في صائقة شديدة في اليمن ، كما يفهم ذلك من النزاع الذي قام بينهم بخصوص توزيع الحاصلات بين ، الفرق العسكرية والملكية ، (١) .

وهكذا كان هدف الترك في اليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى أن يجتذبوا الى جانبهم سلطان لحج ليحولوه عن تحالفه مع بريطانيا ، وليكونوا عن طريق تضامنه معه - الى جانب غيره من شيوخ القبائل اليمنية - جبهة عثمانية تحارب الانجليز في عدن وتناوئهم وتشغلهم عن توجيه قواتهم ضد تركيا وحلفائها في الميادين الحربية الأخرى ، وبخاصة حكومة الهند البريطانية التي كان من المتوقع أن تصد حملة الترك على السويس . كما أراد الترك أن يضموا استحواذهم على خيرات لحج مما يجنبهم المجاعة اذا ما ضعف انتساج ما تحت أيديهم من أراضى اليمن عن سد حاجات الحامية العثمانية أثناء تعرض اليمن للحصار في فترة الحرب التي قد يطول أمدها . وقد استعملوا مع سلطان لحج مختلف الأساليب من وعد ووعد واغراء وتهديد ودعايات واشاعات أظهروها في رسائلهم وحملوها رسلهم ، غير أنها لم تجد نفعا مع السلطان على بن أحمد الذي منعه من الاتفاق معهم ثقته في الانجليز ، وارتباطه معهم بعهود ، واطمئنائه لقوتهم ومقدرتهم على حمايته ، هذا فضلا عن معرفته بأطماع الترك ، ورغبتهم في السيطرة على بلاده ، واستنزاف خيراتهما ، والتحكم في مقدراتها . وسيؤدي عدم الاتفاق بين الترك وسلطان لحج بالإضافة الى ما فرضته استراتيجية الحرب العثمانية في ذلك الوقت ، الى هجوم الترك على لحج وفرض سيطرتهم عليها في مطلع سنة ١٩١٥ (١٣٣٣ هـ) ، على النحو الذي سنوضحه عند عرضنا للعمليات الحربية في اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى .

موقف العثمانيين من الامام يحيى في جبال اليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى :

والى جانب الاستعدادات الحربية التي قام بها الترك لتعزيز حاميتهم باليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى ، واستحصاليهم على تعهد بعض المشايخ اليمنيين بحماية الحدود الجنوبية من أي عدوان بريطاني نظير تزويدهم بالأسلحة والذخائر اللازمة ، وفضلا عن المحاولات المتعددة التي قاموا بها لاجتذاب سلطان لحج للوقوف الى جانبهم دون جدوى ، فان الأتراك العثمانيين كانوا من قبل كل هذه الخطوات ، وفي أثناء القيام بها ، قد آمنوا جانب الامام يحيى زعيم أكبر قوة مناهضة لهم في اليمن قبل عقد صلح دعان في سنة ١٩١١ ، وأرضوه بكل ما أراد ليبقى على العلاقات الطيبة التي تولدت بينهم وبينه عقب اتفاق الصلح ،

(١) المبدل : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وحتى لا يتنكر لهم وينقلب عليهم في وقت تكاثر فيه أعداؤهم ، وكانوا أخرج ما يكونون الى استقرار الأمور داخل اليمن حتى لا يستبدد اليهم خنجرا في القلب . ولهذا « فازوا » بأن يركنوا اليه في ضبط جانب من بلاد اليمن واحتمال جملة من المهام ، بصفة مفوض من طرف الخليفة ، وهي خدمة ثمينة مكنتهم من أن يتفرغوا لمحاربة أعدائهم ، وتمكنوا أن يقترضوا منه ما احتاجوا اليه من الحب والنقد ، (١) .

على أن الامام يحيى لم يستغل فرصة دخول الدولة العثمانية في معترك الحرب العالمية الأولى ليضرب ضربته للتخلص من الحكم العثماني في اليمن ، كما أنه في نفس الوقت لم يناصر مناصبا منافسيها الانجليز العداء ، بل تميز موقفه من الجانبين المتصارعين بالتزام الحياد ، دون أن يقوم بعمل ايجابي واضح لمساعدة احدى القوتين على الأخرى ، وإنما تصرف بكل حذر ودقة تبعا لما أملت عليه مصالحه الخاصة ، على النحو الذي سنوضحه فيما يلي .

هناك رأى لا يخلو من المبالغة يصور الامام شخصية تجمع بين المثالية والتعصب لمبادئه ، وقد ذكره سلفاتور أبونتي بقوله : « وفي أثناء الحرب العظمى الأولى ، رفض الامام يحيى بشم واثاء ، كل محاولة اقترحها عليه الانجليز ، وبرغم أنه حارب الأتراك لضمان استقلال بلاده ، إلا أنه أثر أن تقطع رقبته ورقاب أولاده على أن يحالف الكفار » . (٢) . ولكن الامام يحيى لم يكن من المثالية والتعصب كما وصفه هذا الرأى ، بل كان يتصرف من وحي الدوافع المادية للبقاء على كيانه ، وللاستفادة بأكبر قدر من الفائدة التي كان يتوقع أن تتمخض عنها نتائج هذه الحرب الكبرى ، التي تورطت فيها الدولة العثمانية نفسها باعتراف كبار سياستها ومن بينهم طلعت باشا ، فقد عبر عن ذلك في مذكراته التي نشرت بعد مقتله وجاء فيها : « لما صدقنا على تلك المعاهدة (معاهدة التحالف بين الدولة العثمانية وألمانيا في أول أغسطس سنة ١٩١٤) لم يكن منتظرا قط وقوع الحرب ، ولكن عندما وقعت تلك الحوادث الهائلة علمنا أن ألمانيا لم تطلب الاتفاق معنا إلا لأنها ظنت أن الساعة قد دنت ، وأنها نظرت الى المستقبل بعين تخترق حجب الغيب . ولم تمض بضعة شهور حتى رأينا بوق الحرب يتفج في دول أوربا فيهب . وللحال شعرنا بحرج موقفنا ، لأنه بمقتضى المحالفة التي عقدناها قبل وقوع الحرب كان يجب علينا أن ننضم الى أحد الفريقين المتحاربين فكان يزورنا في كل يوم سفيرا ألمانيا والنمسا ليسألانا : « متى تخوضون غمار الحرب معنا ، فتبرهنون بذلك على اخلاصكم وتوفون بوعدهم » ، لو شئنا لكان في إمكاننا أن نجيب أن حكومة إيطاليا أحد أعضاء

(١) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٢) سلفاتور أبونتي : مملكة الامام يحيى ، (ترجمة طه فوزى) ، ص ٥٧ .

المحالفة الثلاثية لم تشهر الحرب على أعدائكم ، والمانيا أيضا لم تحترم امضاءها في المعاهدة التي تقضى ببقاء البلجيكيك على الحياد ، ولكن كنا نتعاضد بجوابا مثل هذا لأنه بمثابة رفض بات لمعاهدتنا الجديدة » (١) .

فالامام يحيى كان يربطه بالدولة العثمانية صلح دعان المنعقد في سنة ١٩١١ ، الذي كان يقضى بأن يدفع الترك مرتبسا شهريا له ولبعض كبار رجال قبائله . ولقد حافظ الترك على دفع هذه المرتبات حتى قيام الحرب العالمية الأولى التي أدت الى عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المالية قبل الامام ورجاله ، مما كان يعنى اخلال الترك بشروط الهدنة ، ويمنع الفرصة للامام - اذا اراد - للتوصل من اتفاق الصلح - غير أن الامام يحيى لم ينقلب على الترك ولم يعلن من جديد ثورته عليهم ، برغم أن فرصة دخولهم الحرب كانت ستترجح كفته . لانشغال قوات الدولة في ميادين القتال الأخرى ، ولتعدد وصول الامدادات الى الحامية العثمانية في اليمن في زمن الحرب ولما قد تتعرض له من هجمات الأساطيل المعادية . ولم يحاول الامام يحيى أن يساعد الانجليز ضد الترك ، كما لم يحاول أن يساعد الترك ضد الانجليز ، بل اقتصرت المفاوضات التي حدثت بينه وبين سلطان لحج والتي كانت تعتبر مفاوضات مع الانجليز أنفسهم بطريق غير رسمي لأنها تمت بواسطة حليفهم سلطان لحج وفي داخل بلاده وليس في عدن (٢) ، اقتصرت هذه المفاوضات فقط على جس نبض الانجليز ومعرفة نياتهم حتى يساعد ذلك في تقرير موقفه من القوى المتصارعة بما يحقق له مصالحه الخاصة .

وعندما حاول العثمانيون تعويض الامام يحيى عن عدم وفائهم له ولأتباعه بالمرتبات الشهرية حرصا منهم على ارضائه حتى ينحاز الى جانبهم ، وذلك بأن اقترحوا عليه أن يخلوا له صنعا وضواحيها ، وأن ينقلوا مركزهم الى تعز في الجنوب ، فإن الامام يحيى رفض هذا العرض الذي قدمه له الترك برغم اغرائه . ويرجع سبب ذلك الى أن الامام كان يرى أن انتقاله الى صنعا تاركا « شهارة » مركزه المذهبي المحصن حيث كان يتجمع من حوله أتباعه الزيديون بقبايلهم العاتية ، كان سيؤدي الى اضعاف مركزه نتيجة لابتعاده عن منطقة تجمع القبائل التابعة له التي كانت تدعم نفوذه ، كما كان يمكن أن يؤدي ذلك الى خروج تلك القبائل عن طاعته ، ويفقده ولاءها وتأييدها ، بل ان الامام كان يخشى الى مدى بعيد هذا الانتقال الذي عرضه الترك لأنه كان يرى أنهم كانوا يدفعون « المشاهرات » الى هذه القبائل مباشرة ، ولم يكن ذلك يتم عن طريقه مما أدى الى تعلق هذه القبائل بالترك ، وفي الوقت نفسه كان ذلك « يبعدهم عن سيدهم

(١) المبطل : المصدر السابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) أمين الريحاني : ملوك العرب ط ٣ ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

الأصل « (١) . هذا فضلا عن أن الامام لم يكن يشرنه كثيرا أن يحصل على صنعاء كمنحة من الترك وتعويض مما لا يليق بمكانته وينضال أجداده الأئمة ضد الحكم العثماني . غير أنه كان يخشى بالدرجة الأولى أن يؤدي انتقاله الى صنعاء الى وقوعه تحت ضغط الترك وتأثيرهم وتدخلهم في كل شئونه وفرض سيطرتهم وارادتهم عليه ، في الوقت الذي يكون فيه بعيدا عن المراكز الحصينة للامامة الزيدية في جبال اليمن الشمالية . على أن رفض الامام يحيى الانتقال من شهارة الى صنعاء لم يكن يعنى عداوه للترك . اذ ظل الامام على مهادنته لهم ، كما بقي على موقفه الحيادي من القوى المتصارعة في أثناء الحرب العالمية الأولى (٢) .

ولقد كان صلح دعان المنعقد بين الامام يحيى والدولة العثمانية في سنة ١٩١١ ، من الأسباب الواضحة التي جعلت الامام يلتزم بموقفه المتهاون من الترك في أثناء الحرب العالمية الأولى . كما كان هذا الصلح ذريعة استند اليها الامام في رفضه لمطلب الانجليز الانضمام اليهم عندما عرضوا عليه ذلك عن طريق سلطان لحج . ولهذا قال العبدلي وهو يوضح مفهوم سلطان لحج عن موقف الامام يحيى : « كان الأتراك قد أمّنوا جانب الامام يحيى وأرضوه بما أراد ، فلذلك لم تظهر من سيادته رغبة في أن يجتنب اليمن مصائب حرب لمصلحة ألمانيا ، ولأنه كان يومئذ مقيدا بميثاق ائتلاف العشر سنوات الذي عقده مع أحمد عزت باشا » (٣) . على أن هذا الصلح لم يكن ليفرض على الامام هذا الموقف المتهاون ، كما لم يكن ليشكل أمامه عائقا كبيرا لو أراد أن ينقلب على الترك منتهزا فرصة دخولهم الحرب الكبرى . بل ان الامام اتخذ هذا الموقف حفاظا على مصالحه الشخصية التي رأى أنها ستتحقق الى أبعد مدى بالتزام سياسة المهادنة والحياد . ولقد رأى الامام يحيى في ذلك الوقت أن منافسه الادريسي أشد خطرا عليه من الترك وأولى بالمخاصمة والعداء ، اذ كان الامام قد أمن جانب الترك ولو أثناء سني الصلح الذي عقده معهم ، بل انه كان يعلم أن دولة الترك في محنة بعد أن تكاثرت عليها أعداؤها ، وأنها مشغولة بالحرب التي تورطت فيها ، وأن حكمها في اليمن سينتهي اذا ما منيت بالهزيمة . أما الادريسي فقد كانت قوته تزداد يوما بعد يوم ، ورقعة نفوذه تمتد تدريجيا على حساب منطقة نفوذ الامام ، كما أن كثيرا من القبائل اليمنية وبعضها من الزيدية انضمت الى الادريسي ورأت فيه زعيما وقائدا لمواصلة نضالها التاريخي ضد الترك بعد أن تحول عنه الامام باتفاقه مع الدولة ، كما أن الادريسي تحالف مع بريطانيا ضد الترك فأخذت تمدّه بالأسلحة والذخائر والمساعدات المالية ، كما كان أسطولها من البحر قادرا على حماية تحركاته الحربية ضد الترك في تهامة ، مما كان

Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 158-159.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٣) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

سبباً في تدعيم قوته وتقوية شوكته . وهذا كله أبرز للامام خطورة الادريسي التي فاقت خطورة الترك في ذلك الوقت بالنسبة له ، مما جعله يتمسك بسياسة المهادنة معهم ، حتى يتفرغوا لدرء خطر الأدارسة في شمال اليمن ، ومحاصرة الانجليز في جنوبه . بل ان الامام تفاضى عن وفاء الترك له ولأتباعه بما تعهدوا به من التزامات مالية ، كما لم يضمن عليهم ببعض المساعدات المستترة التي لم تخرجه عن حياده ، وذلك تقديراً منه لصعوبة العبء الذي كانوا يحتملونه في أثناء الحرب الكبرى . وقد رأى الامام أن مصلحته الشخصية تقتضى تمسكه بالحياد مع الانتظار والاستعداد وترقب مجيء الفرصة المناسبة التي يتمكن فيها من التخلص من أعدائه ، الادريسي ، والترك ، والانجليز ، واحد بعد الآخر .

وعندما قام الانجليز بضرب الشيخ سعيد بالقنابل من البحر في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وذلك رداً على الاستعدادات الحربية التي قام بها العثمانيون هناك التي شملت تحصين المنطقة وتدعيمها بالجنود ، وكانت بريطانيا قد اعتبرت هذه الاستعدادات تهديداً مباشراً لمركزها الهام الحيوى في جزيرة « بريم » من الناحية الحربية ، فان هذا الحادث قد أزعج الامام ، غير أن بريطانيا أسرعت بالاعتذار له مؤكدة أن هذا اجراء فرضته الضرورة العسكرية دون أن تهدف من وراءه الى أية أغراض توسعية .

وعلى الرغم من أن الامام يحيى أجاب على الانجليز بتأكده من عدم رغبتهم في التدخل في شئون العرب ، وعبر لهم عن أسفه لما حدث في الشيخ سعيد ، مؤكداً أن هذا الحادث قد أثار مشاعر العرب في كل مكان (١) ، فان الامام كان يتظاهر بتأكده هذا بحسن نية الانجليز حتى يتجنب عداءهم . أما ما أبداه من أسف وما أوضحه من غضب المشاعر العربية لوقوع هذا الحادث ، فان ذلك كان محاولة منه لاقتناع بريطانيا بالعدول عما يخشاه من قيامها بعمليات توسعية في الأراضي اليمنية تضر بمصلحته ، وذلك حتى لا تثير ضدها الراى العام العربى الذى كانت تحتاج الى مساندته ضد تركيا في أثناء الحرب .

ولكى يتعرف الامام يحيى على حقيقة نيات بريطانيا وأهدافها فانه أرسل مندوباً من قبله الى الحج في يناير ١٩١٥ م ، تمكن من مقابلة السلطان على بحضور « هارولد جاكوب » المساعد الأول لحاكم عدن البريطانى . وقد عبر المندوب عن اعتذار الامام عن الاشتراك في أى أعمال عدائية ضد الترك نظراً لارتباطه معهم بموجب اتفاقية الصلح في دعان في سنة ١٩١١ لمدة عشر

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 159.

(١)

سنوات (١) . ومن الواضح أن اتصالات الامام يحيى هذه بالانجليز عن طريق سلطان لحج ومفاوضاته معهم كان الهدف منها استطلاع نيات الانجليز ، ومعرفة خططهم الحربية التي يزعمون القيام بها ضد الترك في اليمن ، لما سيترتب على ذلك من آثار خطيرة تتصل بمركزه ونفوذه ومصالحه هناك . ولا شك أن الامام كان يخشى أن تؤدي الحرب بين الدولة العثمانية وبريطانيا الى دخول الانجليز الاراضي اليمنية المجاورة للتواحي التسع ، دون أن يتمكن الترك من صددهم على الحدود المشتركة ، مما يؤدي الى سيطرة الانجليز على الاراضي التابعة لنفوذه . وكان أشد ما يخشاه الامام أن يصبح حاكما تحت رعاية بريطانيا ، كما هو الحال في التواحي التسع التي تشكل جزءا من اليمن الكبرى ، والتي كان يعتبرها الامام ملكا لأجداده . ولهذا فان الموقف كان يتطلب من الامام يحيى مزيدا من الحكمة واليقظة جعلته يتجنب الاصطدام بالقوات العثمانية الجاثمة فوق اراضيه حتى لا ينكمش نفوذه فيضعف عن منافسة الادريسي ، كما جعلته يتصرف بحذر مع الانجليز حتى لا يلقي باقى اليمن مصير التواحي التسع في جنوبه (٢) . وقد أرسل الامام يحيى في أواخر سنة ١٩١٥ م رسالة الى « الكولونيل جاكوب » - المعاون الاول في عدن - التزم فيها بعدم عدائه لبريطانيا ، وأكد في نفس الوقت إخلاصه للدولة العثمانية (٣) . ولقد نجح الامام يحيى في التزامه بالحياد ازاء القوى المتصارعة في اليمن في أثناء الحرب العالمية الاولى ، وإن كان كثير من المؤرخين وبخاصة الأوروبيون يذكرون أن الامام يحيى انحاز الى جانب تركيا في الحرب المذكورة (٤) . وأما نميل الى رأى العبدلى في هذا الصدد ونراه معبرا عن حقيقة موقف الامام يحيى في ذلك اذ يقول : « أما سياسة الحضرة الامامية آنذ ، فكانت التآني والتظاهر بالحياد المشرب بالعطف ، والميل الى حكومة محمود بك بنديم والي اليمن ، دون أن يتعرض لعداء بريطانيا العظمى وحلفائها ، وانتظار الفرص المناسبة للاستفادة من هذه الحرب بمقتضى تغير الأحوال ومساعدة الظروف » (٥) .

موقف العثمانيين من محمد الادريسي في شمال اليمن في مطلع الحرب العالمية الاولى :

أوضحنا فيما سبق موقف العثمانيين في اليمن في مطلع الحرب العالمية

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 150.

(١)

Heifriz, H. : The yemen, A Secret Journey, p. 124.

(٢)

Brémond : Op. cit., p. 81.

(٣)

Lenzowski, G. : The Middle East in the World Affairs, p. 455.

(٤)

(٥) العبدلى : المصدر السابق ، ج ٢ - ٢٠٨ .

الأول بالنسبة لسلطان لحج في الجنوب ، وبالنسبة للامام يحيى في وسط جبال اليمن . ويهمننا أن نعرف كذلك موقف العثمانيين من الإدارة في عسير والمخلاف السليماني في شمال اليمن في مطلع الحرب نظرا لخطورة الدور الذي قام به الادريسي ضد الترك في أثناء الحرب ، وبخاصة بعد اتفائه مع بريطانيا التي أمدته بالمال والسلاح ، ودعمت تحركاته الحربية في تهامة بواسطة بعض قطع الأسطول البريطاني في البحر الأحمر .

ولقد عرفنا أن الترك تمكنوا من التفريق بين قطبي المقاومة اليمنية المتمثلين في الامام يحيى من جهة ، ومحمد الادريسي من جهة أخرى ، بعد أن عقدوا مع الامام صلح دعان في سنة ١٩١١ واعترفوا بوضعه الخاص بين أتباعه الزيديين . وحدث ذلك في الوقت الذي لم يصلوا فيه مع الادريسي الى اتفاق مماثل ، مما جعل الادريسي ينفرد بحمل لواء النضال ضدهم وضد حليفهم الامام يحيى صديقه بالأمس الذي تكس على عقبيه واشترك معهم في محاربته . ولقد دفع ذلك الادريسي الى التحالف مع ايطاليا في أثناء حربها ضد الترك في طرابلس الغرب مما زاد من حقد الترك عليه ودفعهم الى محاولة التخلص منه بعد أن حاربهم في عسير بأسلحة الايطاليين وأموالهم ، حتى شغلهم فعلا عن استرداد طرابلس الغرب . وقد وقف الامام يحيى الى جانب الترك في محاربتهم للادريسي ، وكان يسره أن يتمكن الترك من القضاء على الادريسي قبل خروجهم من اليمن ، حتى لا يعكر صفو الجو في المستقبل أو ينافسه في وراثة الحكم العثماني في البلاد . وعندما أحس الادريسي أن ايطاليا استنفدت أغراض تحالفها معه بعد سيطرتها على طرابلس ، فإنه أسرع الى تلبية نداء بريطانيا في مطلع الحرب العالمية الأولى وتحالف معها لتكون عوضا له عن ايطاليا ، ولتشاكره وتوازره في نضاله ضد الترك العدو المشترك لكليهما . فكان الادريسي بذلك أول من انضم الى الحلفاء من أمراء العرب ، وأول من حمل السلاح في البلاد العربية ضد دولة الترك خليفة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (١) .

وقد اختلف موقف الادريسي من الأجانب والأحلاف اختلافا بينا عن موقف الامام يحيى تبعا للأوضاع الخاصة بكل منهما . فمركز الامام يحيى الديني كان يمنعه أمام أتباعه من الانضمام للقوى غير الإسلامية ومحالفتها ضد الأتراك العثمانيين المسلمين ، كما كان اتفاق الصلح المتفق بين الامام والترك في سنة ١٩١١ م يفيد الامام من الناحية المظهرية عن مخالفة أعداء الدولة . بينما اختلف الأمر بالنسبة للادريسي الذي لم يكن ملتزما ومتعصبا لاتخاذ موقف إسلامي معين ، ولم يقلل من مكانته بين أتباعه تحالفه السابق مع ايطاليا ونضاله المستمر ضد الأتراك المسلمين . هذا فضلا عن أن تركن نفوذ الادريسي بصفة أساسية

(١) أمين الريحاني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٨ .

بالقرب من الساحل كان يسهل اتصاله الى مدى بعيد بالقوى المسيطرة على البحر كإيطاليا وبريطانيا - بينما أدى تركيز نفوذ الامام يحيى على الهضبة التي تبعد عن البحر ١٥٠ ميلا الى الداخل الى صعوبة اتصاله بالقوى المذكورة . كما كانت الفرق العثمانية تحيط بالامام بسياس منيع يحول بينه وبين هذا الاتصال ، الى جانب وقوعه تحت تأثير الدعاية العثمانية الألمانية التي تشطت في أرجاء العالم العربي في أثناء الحرب وفي بلاد اليمن بخاصة لوقوعها بالقرب من مناطق النفوذ البريطاني المتفرعة من عدن - على أن السبب الأساسي الذي حدد موقف كل من الامام يحيى والادريسي بالنسبة للأجانب والأحلاف كان يتبع مما تقتضيه مصالحهما الشخصية وأهدافهما الذاتية فهي وحدها التي فرضت على الامام التمسك بالحياد ، بينما فرضت على الادريسي التحالف مع بريطانيا في مطلع الحرب العالمية الأولى .

وقد رحب الادريسي بالتفاوض مع الانجليز عن طريق حكام عدن وسارع الى التحالف معهم لمحاربة الأتراك العثمانيين في اليمن ، وقد انتهت هذه المفاوضات بعقد معاهدة بين الادريسي والانجليز في ٣٠ من أبريل سنة ١٩١٥ . وإذا كان الادريسي قد ضمن بعقد هذه المعاهدة حصوله على المساعدات البريطانية من أسلحة وأموال الى جانب مساعدة الأسطول البريطاني لتحركات القوات الادريسية في تهامة ، فإن الانجليز كانوا يعتبرون تحالفهم مع الادريسي بمثابة اجراء وقائي ضد أية محاولات معادية قد يقوم بها الامام يحيى صديق الترك ضد القوات البريطانية في عدن (١) ، وذلك بعد أن ضمن الانجليز انضمام الادريسي الى جانبهم وقياسا به باغارات مستمرة على القوات التركية في اليمن تشغلها عن منازلة الحلفاء في الميادين الحربية الأخرى وتستنزف قدرا كبيرا من إمكانات الدولة العثمانية . وسوف نستعرض ملخصا لبنود هذه المعاهدة الادريسية البريطانية (٢) التي حددت الأسس التي قام عليها تحالف الادريسي مع الانجليز ، ووقف كل منهما بالنسبة للأتراك العدو المشترك بينهما ، وبالنسبة للامام يحيى صديق الترك الذي حاول أن يلتزم بالحياد ازاء القوى المتصارعة في اليمن في فترة الحرب تبعا لما كانت تقتضيه مصالحه الشخصية ،

فقد تضمنت هذه المعاهدة ما يلي :

- ١ - أن الأهداف الرئيسية لهذه المعاهدة هي شن الحرب ضد الأتراك وتعزيز ميثاق الصداقة بين السيد الادريسي ورجال قبائله وبريطانيا .
- ٢ - يوافق السيد الادريسي أن يشن الهجوم ويحاول طرد الأتراك من

Hurewitz, J.C. : Op. cit., Vol. II, p. 12:

(١)

(٢) العقيل : الخلاف السلیمانی أو الجنوب العربی فی التاريخ ، ج ٢ ، ص ١١٤ - ١١٥ .

قواعدهم في اليمن ، وأن يضايق القوات التركية في اليمن بأقصى قوته
ومن ثم يوسع رقعة امارته على حساب الأتراك .

٣ - أن هدف السيد الادريسي الأول ضد الأتراك فحسب ولا يمس ما يشير
إلى الخصومة والعداء مع الامام يحيى الذي لم يمد يده فعلا للأتراك .

٤ - تلتزم الحكومة البريطانية بحماية امارة السيد الادريسي ضد أى هجوم
بحرى يشنه أى عدو لضمان الاستقلال بامارته ، وتتعهد بريطانيا بأن
تتخذ جميع الوسائل الدبلوماسية للتغلب على المشاكل التى تنشأ بين
السيد الادريسي والامام يحيى وبين أى منافس .

٥ - ليست لدى حكومة بريطانيا أى رغبة فى توسيع حدودها فى غرب
الجزيرة العربية ولكنها لا ترغب الا أن ترى مختلف حكام العرب يعيشون
معا فى سلام ، كل فى نطاق امارته وكلهم يحتفظون بصداقة الحكومة
البريطانية .

٦ - أن الحكومة البريطانية كدليل منها على تقدير العمل الذى سيقوم به
السيد الادريسي أمدته بالمال والمعدات الحربية ، وستستمر فى تقديم
العون له فى الحرب طيلة مدة اشتراكها بقدر التشايط الذى يقوم به
السيد الادريسي .

٧ - أنه فى الوقت الذى تفرض فيه بريطانيا الحصار على الملاحة فى جميع
الموانئ التركية فى البحر الأحمر منذ عدة أشهر فقد أعطت السيد
الادريسي الحرية الكاملة فى الملاحة والتعامل التجارى بين موانئه وعدن ،
وأن بريطانيا اذ تقدم هذا الامتياز رمزا للصداقة القائمة بينهما تتعهد
بأن هذا الامتياز سيستمر ولن يتعرض للتوقف .

٨ - تعلن هذه الاتفاقية حتى يصادق عليها من الحكومة الهندية وتصبح
سارية المفعول .

وقد وقع هذه المعاهدة الادريسية البريطانية السيد مصطفى بن السيد
عبد العلى عن الجانب الادريسي ، كما وقعها عن الجانب البريطانى « الميجر
جنرال شو B. G. L. Show » المقيم البريطانى فى عدن ، وذلك فى يوم
الجمعة ٣٠ من أبريل سنة ١٩١٥ (١٥ من جمادى الآخرة سنة ١٣٣٣ هـ) ،
ثم صادق عليها فيما بعد « هاردنج » حاكم الهند العام فى ذلك الوقت (١) .
وتوضح هذه المعاهدة معالم السياسة التى اتبعتها بريطانيا فى مطلع
الحرب العالمية الأولى لمحاربة النفوذ العثمانى المنافس لها فى اليمن من جهة ،

(١) حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، ط ٢ ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

ولاشغال الترك بحرب محلية هناك تستنفد منهم جهدا. كان يمكن أن يوجه الى ميادين الحرب الأخرى ضد الحلفاء - من جهة أخرى . ولهذا اتفقت بريطانيا مع الادريسي على محاربة الترك عدوهما المشترك ، واشغالهم داخل المنطقة اليمينية ، واستنفاد قوتهم هنساك ، ومنعهم من استخدام موانئ اليمن ضد المصالح البريطانية . وقد تعهدت إنجلترا للادريسي بأمداده بكل ما يحتاج اليه من أموال ومؤن طوال فترة الحرب . كما تعهدت بالمحافظة على أراضيه وحمناية استقلاله من أي عدوان يهدد بلاده . وفي الوقت الذي اختتمت فيه موانئ اليمن بالحصار البريطاني البحري في أثناء الحرب ، فإن بريطانيا تعهدت للادريسي في هذه المعاهدة بفتح موانئه مع عدن مما أدى الى تمتع المنطقة التابعة لنفوذه برواج تجاري . ولا يعني هذا أن بريطانيا تركت للادريسي مطلق الحرية في تصريف هذه المساعدات التي قدمتها له في أية وجهة يراها أو تبعها لما تقتضيه مصالحه الشخصية ، بل انها قيدت تصرفاته وحددت مجال نشاطه ضد الأتراك فحسب دون أن يشير الخصومة والعداء مع الامام يحيى طالما كان موقف الأخير محايدا لا يتحيز الى جانب الترك . وحتى اذا نشب نزاع بين الادريسي والامام ، فإن بريطانيا احتفظت لنفسها باتخاذ جميع الوسائل الدبلوماسية للتوفيق بينهما ، وذلك لأن بريطانيا كان يهمها في ذلك الوقت أن تستقر أحوال الجزيرة العربية بما يحفظ لها مناطق نفوذها ، وأن ترتبط مع حكامها العرب بروابط الصداقة حتى لا يتحولون عنها الى مساعدة أعدائها الترك .

وقد ذكر جاكوب أن بريطانيا أمدت الادريسي بموجب هذه المعاهدة بكميات من الأسلحة الخفيفة والذخائر ، كما سلمته أربعة مدافع للحصار وثلاثين مدفع « هاون » على أن الادارسة كانوا يفضلون استعمال المدافع التي قدمتها لهم إيطاليا في سنة ١٩١١ (١) ويرجع ذلك الى اكتسابهم مهارة فائقة في استعمالها نتيجة تدريبهم السابق عليها . وعلى أية حال استطاع الادارسة المسلحون بأحدث أنواع الأسلحة الإيطالية والبريطانية أن يهاجموا « اللحية » في مايو سنة ١٩١٥ م . وكان على رأس قوات الادارسة القائد مصطفى ابن عبد المتعال الادريسي الذي قسم الجيش الى قسمين :

— القسم الأول بقيادة أحمد الحازمي وتوجه الى « اللحية » بمحاذاة الساحل .

— القسم الثاني بقيادة الحسن بن أحمد بن مسمار وتوجه الى « دير حسين » .

وقد هاجم القسم الأول من جيش الأدارسة ميناء « اللحية » (١) ، غير أنهم لم يتمكنوا بسبب عدم انتظام صفوفهم وترتيب تحركاتهم من التغلغل الى مراكزها الدفاعية الأصلية (٢) . وهنا بدأ تعاون بريطانيا مع الادريسي في تلك الحرب عندما قام الأسطول البريطاني بضرب « اللحية » من البحر في يونية سنة ١٩١٥ . وكان ذلك تأكيداً من بريطانيا لمعاهدتها مع الادريسي التي لم يكن مدداها قد جف بعبء وتشجيعها له على مواصلة النضال ضد الأتراك العثمانيين في اليمن .

ثالثاً - التحركات العسكرية العثمانية في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى

العمليات الحربية في شمال اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى :

عند بداية اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ كانت معظم شبه الجزيرة العربية باستثناء عدن وامارات الخليج العربي خاضعة للسيادة العثمانية على درجات متفاوتة . فكانت السيادة العثمانية في وسط شبه الجزيرة العربية سيادة اسمية فقط ، فنجد والحسا على وجه التحديد كانتا مستقلتين من الناحية الفعلية . بينما كان ولاء الحجاز للحكومة العثمانية مشكوكاً فيه بسبب السياسة الاستقلالية التي كان يتبعها في ذلك الوقت الشريف حسين بن علي ، وذلك على الرغم من وجود بعض الحاميات العثمانية التي كانت تعسكر في المواقع المهمة هناك وبخاصة على امتداد خط سكة حديد « سوريا - المدينة » . أما في أقصى الجنوب في ولاية اليمن العثمانية فكانت الحامية العثمانية المعسكرة هناك تدين بالولاء للحكومة العثمانية وتمثل أداة طيعة لتنفيذ سياستها (٣) . وهذا ما جعل بريطانيا تسارع بالاتفاق مع الادريسي في أبريل سنة ١٩١٥ ، وتوجه أسطولها لمساندة تحركات الأدارسة ضد الأتراك في المنطقة الساحلية ، حتى تشغل تركيا بذلك الميدان عن الميادين الأخرى للحرب الكبرى ، وفي نفس الوقت تضمن عدم تعرض طريقها البحري الى الهند ، ومحطة الفحم الهامة في عدن ، والقاعدة البريطانية الحربية هناك ، لهجوم القوات العثمانية المعسكرة في ولاية اليمن . بل ان بريطانيا كانت تخشى كذلك أن يسيطر الترك على جزيرة بريم Perim التي على الرغم من كونها جزيرة صغيرة الا أنها كانت كانت مركزاً استراتيجياً هاماً عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، كما كانت بريم محطة تلغرافية هامة وحيوية بالنسبة لشبكة المواصلات

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٩ .

(٢) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 127.

(٣) Lenczowski, G. : Op. cit., p. 57.

البريطانية (١) . على أن بريطانيا كانت تحرص على عدم توسيع نطاق العماليات العربية على سواحل اليمن ، كما كانت تحرص على ذلك أيضا في الميدان الجنوبي هناك بصفة خاصة وذلك حتى لا تجهد نفسها أكثر مما ينبغي فتشغل بذلك عن الميادين الهامة الأخرى ذات الأثر الحاسم في تقرير مصير الحرب العالمية في ذلك الوقت .

وقد تمكن الجيش الادريسي من الاستيلاء على « اللحية » بمساعدة الأسطول البريطاني واتخذها القائد مصطفى الادريسي مركزا للقيادة العامة . وكان طبيعيا أن يثير هذا الهجوم الادريسي حقد الأتراك مما جعل القائد العثماني الذي كان يسيطر على المنطقة ويدعى غالب بك أن يقوم بعدة تحركات لتجميع جنوده في « الواعظات » ، وأن يفري بالأموال بعض قبائل وادي « مور » و « الواعظات » للانضمام الى قواته . وقد هاجم غالب بك المعسكر الادريسي في « دير حسين » واستولى على جميع ما به من ذخائر ومؤن وأسلحة بعد معركة عنيفة هزم فيها الجيش الادريسي (٢) . غير أن الأتراك لم يتمكنوا من استعادة ميناء « اللحية » من قبضة الأدارسة ، لا سيما وأن الأسطول البريطاني الذي ضرب الميناء وساعد الأدارسة في الاستيلاء عليه كان يقف بالمرصاد لصمد أي هجوم تركي .

وتجدر الإشارة الى أن الادريسي غضب من ضرب الانجليز لميناء « اللحية » بمدافع أسطولهم وقد كتب اليهم معبرا عن أسفه وما ألم بشعبه من ضيق نتيجة لضرب هذه المدينة العربية (٣) . ولا شك أن الادريسي كان يكره الترك ويدرك قيمة المساعدات البريطانية لترجيح كفته عليهم ، غير أنه ساء كثيرا أن ضرب الانجليز لميناء « اللحية » لم يلحق الضرر بالترك فحسب ، بل سبب أضرارا بالغة لأهالي المدينة في نفس الوقت .

وقد بقيت بعض قطع الأسطول البريطاني في ميناء « اللحية » على استعداد لتقديم أية مساعدات ممكنة للجيش الادريسي . وعندما وقعت معركة « دير حسين » التي هزم فيها جانب من الجيش الادريسي وانقض الترك على معسكر الأدارسة واستولوا على ما به من مؤن وعتاد ، فإن الجانب الآخر من الجيش الادريسي في « العطن » لم يتمكن من الاشتراك في المعركة لوجود مراكز قوية للمدفعية التركية على طول الطريق الممتد بين « العطن » و « دير حسين » وخاصة في جبل « الملح » . وقد بقي هذا الجانب من الجيش الادريسي محتفظا بمراكز في « العطن » حتى باغته الترك بهجوم مفاجئ فانسحبت فلول الأدارسة

Lenczowski, G. : Ibid., p. 60.

(١)

(٢) المقيبل : المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٠٩ .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 164.

(٣)

الى داخل ميناء « اللحية » واتصل قائدهم بالقائد العام مصطفى الادريسي لدراسة الموقف وتقرير المقاومة أو الانسحاب . وقد قرر القائد العام للادارسة الانسحاب عن طريق الساحل الى « ميدى » بعد أن اتضح له عدم جدوى المقاومة . فأسرع الترك بالاستيلاء على معسكر « العطن » الذى كان يحتله الادارسة واستولوا على ما به من عتاد ومؤن اشتد بها ساعد الجيش التركى . وقد تخوف الترك من مهاجمة « اللحية » خشية أن يكون جيش الادارسة المنسحب قد تحصن فى قلاعها واستحكاماتها ، خاصة وأن الأسطول البريطانى كان يحمى تحركات الادارسة من البحر ، غير أن جواسيس الترك أعلموهم بأن المدينة خالية مما شجعهم أخيرا على التقدم اليها واحتلالها . وقد تم ذلك فى الوقت الذى التجأ فيه القائد الادريسي ومن بقى معه من الادارسة الى الأسطول البريطانى الذى نقلهم الى « ميدى » بعد أن ضرب بمدافعه مدينة « اللحية » من جديد ، مما اضطر الترك الى اخلائها والانسحاب بعيدا عن مرمى المدافع فلجئوا الى مدينة « الزهرة » و « جبل الملح » و « الواعظات » . على أن الادارسة برغم انسحابهم من مدينة « اللحية » فانهم احتفظوا بمراكزهم فى الميدان الجنوبى الشرقى لعسير والمخلاف السليماني فى جهتي « البثرى » وبلاد « بنى نشر » (١) .

وعندما رأى الادريسي أن العيب قد ثقل على عاتق رجال قبائل المخلاف السليماني الذين كانوا يمثلون الدعامة الأساسية لقواته ، فانه أراد أن يدخر شيئا من قواهم لما قد يسفر عنه المستقبل . وكان لدى الادريسي من الأموال ما يمكنه من تجنيد حشود المرتزقة من قبائل « يام » و « حاشد » و « بكيل » وعين لهم قائدين من رجال المخلاف أولهما متصور بن هود أبو مسمار ، والثانى أحمد عبد الله بن بكرى المروانى . كما استعان الادريسي بجنود مرتزقة من الصومال شكل منهم حرسه الخاص ، غير أنهم لم يتألفوا مع الأهالى فاضطر الى توزيعهم على المراكز التابعة لسيادته . وعلى أية حال فقد هاجمت قوات الادريسي المراكز التركية فى وادى « مور » غير أن قواته منيت بالهزيمة ، مما شجع قبائل « وادى مور » و « عبس » على الانضمام للأتراك ، فضلا عن قبائل « الواعظات » التى لم تتحول عن ولائها للترك تبعا لمصانعة زعيمها « هادى هيج » معهم (٢) .

على أن الأعمال الحربية التى تلت ذلك فى شمال اليمن فى أثناء الحرب العالمية الأولى بين الادارسة والأتراك لم تتعد بعض التحركات المحدودة للمحافظة على المراكز التى كان يحتلها كلا الجانبين . هذا على الرغم من أن الترك كان لديهم عدد ضخم من الجنود فى هذه الجهة تبعا لتوزيع القوات

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١١ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٢ .

العثمانية في اليمن على النحو الذي سبق أن أشرت اليه . وقد طلبت بريطانيا في أثناء فترة الحرب تسانده الادريسي وتمده بالمساعدات التي حددتها المعاهدة المعقودة بينهما في ٣٠ من أبريل سنة ١٩١٥ م . كما عادت بريطانيا فعقدت مع الادريسي معاهدة ثانية في ٢٢ من يناير سنة ١٩١٧ م ، اعترفت فيها باستيلاء الادريسي على جزر « فرسان » من الترك وبأنها أصبحت جزءا من ممتلكاته . ونظرا لأن بريطانيا كانت تعتبر الادريسي حليفا لها ولم تعتبره أميرا خاضعا لحمايتها فانها أكدت في هذه المعاهدة الأخيرة « استقلاله في جميع تلك الممتلكات » (١) .

ويرجع ضعف النشاط الحربي بين الادارسة والترك في شمال اليمن في السنتين الأخيرتين من سنى الحرب العالمية الأولى الى خوف كل جانب منهما من الجانب الآخر . فالترك كانوا يقدرّون تحالف الادريسي مع بريطانيا التي يهدد أسطولها المراكز العثمانية الواقعة على سواحل اليمن ، مما جعلهم يقتنعون فقط بالدفاع عن هذه المراكز ضد اغارات الادارسة أو الهروب بعيدا عن مرعى مدافع الأسطول البريطاني . أما الادريسي فرغم ما كان يحسه من قوة بتحالفه مع بريطانيا ، وبأن ذلك كان يمكنه من مضايقة الترك خاصة في المنطقة الساحلية التي يمكن أن تدعم تحركاته فيها مدافع الأسطول البريطاني ، فإن الادريسي في قرارة نفسه كان يخشى انتقام الترك اذا ما تخلت عنه بريطانيا . وكان الادريسي يعلم بطبيعة الحال أن بريطانيا كانت دائما حليفة الأتراك قبل انضمامهم لألمانيا التي كانت هزيمتها تبدو في الأفق ، فكان يخشى أن يصفو الجو من جديد بين بريطانيا والأتراك فتبقيهم في اليمن ، فينتقمون منه أشد انتقام . وقد أثار ارتياب الادريسي في نيات الانجليز تراخيهم في سسانده سلطان الحج الذي هجم الترك على بلاده في جنوب اليمن ، ولهذا رأى أن اخلاصه للانجليز واطمئنانه اليهم لن يكون الا اذا تمكنوا من طرد أعدائه العثمانيين من اليمن حتى لا يشككوا هناك خطرا يهدد مستقبله . ويفسر لنا ذلك خوف الادريسي من رفع علمه على جزر « فرسان » بعد استيلائه عليها من يد الترك حتى لا يزيد من تأثيرهم عليه ، فيتعرض لانتقامهم في المستقبل كما خشى في نفس الوقت أن يرفع عليها العلم البريطاني حتى لا يتهم بأنه باعها للانجليز فيثير بذلك على نفسه سخط اليمنيين ولعناتهم (٢) .

وقد استفاد الادريسي من تحالفه مع بريطانيا في انثناء الحرب العالمية الأولى ، وحتى بعد خروج الترك من اليمن في أعقاب تلك الحرب . واذا كنا قد استعرضنا المعونات الحربية التي قدمتها بريطانيا للادريسي في أثناء الحرب ،

Hurewitz, J.C. : Op. cit., Vol. II, p. 12

(١)

Jacob, H.P. : Op. cit., pp. 176-177.

(٢)

فكان الادريسي استفاد من هذا التحالف ايما استفادة في المجال الاقتصادي ايضا عندما حافظت بريطانيا على جعل موانئه مفتوحة للتجارة ، بينما فرض اسطولها حصارا بحريا خانقا على بقية الموانئ اليمنية . وقد احتكر الادريسي بذلك تجارة المنطقة وتصرف في اسعار السلع كما شاء ، وجنب بلاده الضيق والاختناق الاقتصادي الذي عانى منه اليمنيون وحتى مسكان المدن الساحلية اليمنية الاخرى في اثناء الحرب . وقد لجأ بعض مشايخ القبائل القاطنة على ساحل البحر الاحمر الى عرض خدماتهم على الانجليز ، ليخلصوا انفسهم مما حل بهم من فاقة في اثناء الحصار . ومن بين هؤلاء شيخ ميناء « خوخة » - ذلك الميناء الذي عرف بأهميته التجارية وبالخدمات التي كان يقدمها للسفن التجارية العابرة - وقد عرض هذا الشيخ خدماته على الانجليز في عدن بعد أن شنكا اليهم عدم اهتمامهم بمساعدة قبيلته . وحتى قبيلة الزرائيق القاطنة على الساحل اليمني والمعروفة بشدة البأس ، تقربت هي الاخرى للانجليز لتحصل على مساعداتهم وعرضت عليهم موانئها لاستغلالها بعد أن عانت الأمرين من الحصار . غير أن بريطانيا كانت ترفض هذه العروض التي رأت في قبولها توسيعا غير مرغوب فيه لالتزاماتها في فترة الحرب العنيفة . وسيؤدي تخلي الانجليز عن مساعدة قبيلة الزرائيق الى التجائها الى الفرنسيين في « جيبوتي » الواقعة على الساحل الافريقي المواجه لليمن ، غير أن الفرنسيين أحجموا عن مساعدة الزرائيق وأحالوهم الى عدن (١) دون جدوى .

على أن العثمانيين والامام يحيى تعرضوا كذلك لوطاة الحصار الذي فرضته بريطانيا على سواحل اليمن في اثناء الحرب العالمية الاولى . وقد حاولوا الحصول على احتياجاتهم اللازمة بمختلف الوسائل الممكنة ومن مصادر متعددة . وكان من بين أهداف الحملة التي وجهها الترك الى لحج هو توفير الامكانيات الاقتصادية اللازمة للأتراك المحصورين في اليمن ، حتى يتجنبوا الضائقة الاقتصادية التي كانوا يتوقعون حدوثها اذا طالت فترة الحروب ولازها هذا الحصار العنيف . ويؤكد العبدلي هذا الرأي بقوله : « ان على سعيد باشا هو الذي أشار بمهاجمة لحج والاستيلاء عليها لأنه خشي أن يتعطل الفيلق في اليمن ، ولا تكفيه حاصلات اليمن المحصورة فيموت جوعا ، فرأى أن يستولى على لحج المشهورة بكثرة حبوبها وأرزاقها في اليمن لضم حاصلاتها الى حاصلات اليمن لسد حاجة الفيلق وعائلات الضباط » . كما أشار العبدلي الى أن المكاتبات التي تبودلت بين علي سعيد باشا والقومندان أحمد توفيق ومحمود نديم تبين بوضوح بل وتؤكد « أن الأتراك مع ما نهبوه وسلبوه واقترضوه واستولوا عليه بأي حال كان من حاصلات لحج وأملاك السلطنة العبدلية ورعاياها ومن

غيرها من بلدان اليمن والتواحي التسع ، كانوا فى ضائقة شديدة فى اليمن كما يفهم من ذلك النزاع الذى قام بينهم بخصوص توزيع الحاصلات بين الفرق العسكرية والملكية » (١) ، على النحو الذى ستوضحه عند دراستنا للعمليات الحربية فى جنوب اليمن فى أثناء الحرب العالمية الأولى .

وقد عبر الواسعى عن الضائقة الاقتصادية التى اجتاحت اليمن نتيجة لحصار الأسطول البريطانى لسواحل بقوله « ثم فى شهر شوال (أوائل سنة ١٩١٤ م ، ١٣٣٢ هـ) انقطعت البواخر البحرية وعظم الحرب ، ودخلت سنة ١٣٣٣ هـ (نوفمبر ١٩١٤ م) واشتدت الحرب العظمى وامتنعت القطارات والبواخر البحرية وأصاب الناس ضرر شديد بسبب ذلك ومكثت الحرب خمس سنوات الى نهاية سنة سبع وثلاثين هجرية (١٣٣٧ هـ ، ١٩١٨ م) . واليمن فى الزراعة والثمار هذه المدة قد تحسنت حالها ولم ينقطع عنها الا الغاز والسكر . . وأما المأكولات فموجودة ، واليمن استغنى بنفسه مع وجود وفرة الفواكه والثمار ، ويوجد نوع من السكر فى اليمن الأسفل » (٢) . ومن الملاحظ أن الواسعى لا يعبر فقط عن الضائقة الاقتصادية التى نتجت عن الحصار البريطانى الذى عانى منه اليمن فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، بل انه يوضح كذلك أن أهالى اليمن اتجهوا الى العناية بزراعة أراضيهم حتى يهيئوا لبلادهم اكتفاء ذاتيا يقيهم كارثة المجاعة اذا ما استمر الحصار البحرى لسواحلهم سنتين عديدة . وكانت الأرض اليمنية جديرة بالوفاء باحتياجات اليمنيين لثرائها الطبيعى وكثرة خيراتها فأنتجت لهم ما سد حاجتهم وهيا لهم فعلا الاكتفاء الذاتى الذى جنب بلادهم ويلات المجاعة فى أثناء الحصار البرى الايطالى (٣) . والبريطانى للسواحل اليمنية .

العمليات الحربية فى جنوب اليمن فى أثناء الحرب العالمية الأولى :

أشرنا فيما سبق الى أن بريطانيا فى مطلع الحرب العالمية الأولى قامت بمحاصرة السواحل اليمنية بأسطولها المنيح وذلك لكى تقطع المواصلات بين اليمن وبين باقى أجزاء الامبراطورية العثمانية ، حتى تضيق الفرصة على الحامية العثمانية الموجودة هناك من المساهمة فى العمليات الحربية المضادة لقوى الحلفاء فى أثناء الحرب . وقد زاد من ضيق الحصار على العثمانيين فى اليمن التحالف

(١) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

(٢) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) محمد أنعم غالب : نظام الحكم والتخلف الاقتصادى فى اليمن ، ص ٢٢ .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 116.

الذى تم بين ابن سعود وبريطانيا فى سنة ١٩١٥ م ، واشتعال الثورة العربية ضدهم بزعماء الشريف حسين فى الحجاز . وقد أدى ذلك الى قطع الطريق الصحراوى الطويل عبر الحجاز ونجد الذى كان وسيلة الاتصال الوحيدة بعد انقطاع الطريق البحرى ، فكادت الدائرة بذلك تكون مقفلة حول العثمانيين المحصورين فى اليمن . كما يبدو أن الترك أحسوا بقوة البحرية البريطانية ، وأن معركة الساحل سوف يكسبها الانجليز لا محالة ، فالأسطول البريطانى يسيطر تماما على البحر كما أنه كان يساند تحركات الادريسي وعملياته الحربية ضد الترك فى شمال اليمن ، ولهذا اتجه العثمانيون بكامل استعدادهم لمهاجمة لحج ومحاولة غزو عدن ومشاواة الانجليز من ناحية البر . ولا شك أن تحول الترك الى الجبهة الجنوبية فى اليمن كان خطة عسكرية صائبة أبعدت قواتهم عن مرمى قذائف الأسطول البريطانى فى المناطق البحرية فى الساحل الشمالى المواجه لعسير كما جعلتهم يتجهون الى ضرب الانجليز فى المناطق البرية البعيدة عن الساحل حيث تضعف نسبيا جيوشهم واستعداداتهم عن النيل من القسوات العثمانية وهزيمتها (١) . وتجدر الاشارة الى أنه فى ذلك الوقت كانت موارد اليمن التى أنهكتها الثورات والحروب الطويلة قد أصبحت محدودة لا تكاد تفى باحتياجات العثمانيين الذين مكثوا فيها طويلا وينتظر أن تطول اقامتهم نتيجة للحصار المحكم المضروب حول الولاية فى البر والبحر بواسطة بريطانيا وأعوانها . وكان الترك يتوقعون أن اعتمادهم الكلى على موارد اليمن المحلية سيثير بالضرورة أهالى اليمن الذين لم يمنع من ذاكرتهم تاريخ نضالهم السابق وصراغهم الدامى ضد الحكم العثمانى فى بلادهم . ولم يكن الترك كذلك يطمشون تمام الاطمئنان الى موقف الامام يحيى الذى بدا فى مظهره محايدا بل ومساندا لهم فى محتتهم فى بعض الأحيان ، لأنهم كانوا يرونه مترقبا لسقوطهم حتى ينقض عليهم ويرث البلاد بعدهم اذا أتاحت له الفرصة ، وان كان يطمشهم بعض الشئ اتفاق الصلح المعقود بينهم وبينه فى سنة ١٩١١ م ، والمحاولات التى اشترك فيها معهم لاجتذاب سلطان لحج وابعاده عن محالفة بريطانيا . وهكذا كانت هذه العوامل مجتمعة تحث العثمانيين فى اليمن على التحرك والبحث عن مخرج لهم من الضائقة التى واجهوها فى مطلع الحرب الكبرى الأولى فى تلك الولاية المحصورة .

وبهذا قرر العثمانيون فى اليمن أن المخرج الوحيد لهم من تلك الضائقة هو الاتجاه جنوبا ومهاجمة النواحي التسع المحيطة بعدن ، بل ومهاجمة عدن نفسها . وعدن فى ذلك الوقت كما يقول الريحانى « مدينة التجارة والفهم والمضارب العسكرية » فهى من الوجهة الحربية جبل طارق الشرق . ومن

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

الوجهة التجارية مركز توريد وتوزيع مهم في البحر العربي . ومن الوجهة البحرية العمومية هي مستودع فحم لبواخر العالم التي تجرى بين الشرق والغرب . وهي للبواخر الانكليزية المستودع الثالث في الطريق بين الجزر البريطانية والهند . أما المستودعان الأول والثاني ففي جبال طارق والسويس ، (١) . وكانت خطة الدولة العثمانية وحلفائها تهدف الى طرد الانجليز من عدن واحتلالها ، واحتلال جزيرة بريم ، وكلتاها تشرفان على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر . وكان هذا الهجوم جزءا من الخطة العامة التي رسمتها الدولة العثمانية وحلفاؤها لمهاجمة الانجليزية في مصر والاستيلاء على قناة السويس ، وحرمان بريطانيا من الشريان الحيوي في خطوط مواصلاتها الامبراطورية الى الهند والشرق (٢) . وقد أكد العبدلي ذلك عندما ذكر أن العثمانيين في اليمن « وصلتهم أوامر مشددة من أنور أن يقلقوا راحة الانكليز في عدن ويجبروهم على ارسال عسكر اليها ، وأن يشغلوهم في اليمن بقدر الامكان ، وكانهم أرادوا بذلك أن يشغلوا في عدن جانباً من المدد الذي يظنون أن الهند ستترسله الى السويس لكبح جماح حملة أحمد جمال باشا على مصر » (٣) . كما يؤكد أمين الريحاني أن هدف الترك من مهاجمة عدن هو إشغال الانجليز عن الميادين الأخرى للحرب الكبرى الأولى بقوله : « فعول على سعيد باشا الجركسي قائد القوات العثمانية في اليمن على مهاجمة عدن ولم يكن قصده غير اشغال الانجليز هناك » (٤) . وإذا كان هذا هو الهدف العسكري من وراء مهاجمة العثمانيين لعدن والنواحي التسع ، فقد كانوا يريدون أيضا من وراء ذلك الى ايجاد خلل لضاقتهم الاقتصادية المتوقعة خاصة اذا طالت فترة الحرب (٥) ، على النحو الذي سبق أن أوضحناه .

وهكذا تجددت الجبهة التي سوف يزحف تجاهها رجال الحامية العثمانية في اليمن ، سواء كان الغرض من ذلك محاولة الاستيلاء على عدن والنواحي التسع ، وهو هدف صعب لم يتحقق لنهايته نتيجة لمناعة عدن وقوة تحصينها ، أم كان الغرض الاستيلاء على بعض تلك النواحي ، واشغال الانجليز حول عدن ، والاستعانة بمحاصيل المنطقة لسد حاجة الحامية العثمانية ، وهو الأمر الذي تحقق فعلا . وقد كانت هذه الجبهة أفضل للترك وأجدي لهم من الجبهة الشمالية في عسير التي أوضحنا العمليات الحربية التي حدثت فيها في أثناء الحرب العالمية الأولى ضد الإدارة لإبعادهم عن محالفة الانجليز ووضع حد لتوسعهم.

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٢٣ .

(٢) Leńczowski, G. : Op. cit., p. 61.

(٣) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٤) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٠١ .

(٥) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

المدمع بمداخل الأسطول البريطاني على حساب الممتلكات العثمانية . ذلك لأن جبهة عدن على أية حال كانت مجابهة مباشرة من العثمانيين لأعدائهم الانجليز في جنوب اليمن (١) ، وكان سيترتب على نجاح الترك فيها أو فشلهم آثار ذات فعالية أبعد مدى في لحظة الحرب الكبرى من القضاء على الادريسي أو وضع حد لتعاونه مع بريطانيا لاشغال الترك في شمال اليمن . هذا على الرغم من أن « لينوفسكي » يقلل من قيمة العمليات الحربية التي دارت في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى لعدم تناسقها مع العمليات الحربية الرئيسية للمخطط العسكرية التي وضعتها تركيا وحلفاؤها بقوله : « ان التحركات التركية اليمنية لم تكن متناسقة مع العمليات الحربية الرئيسية للمخطط العسكرية التي وضعتها الدولة العثمانية وحليفاتها ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، ولذلك كانت غير ذات تأثير على سير الحرب بصفة عامة » (٢) .

وعلى أية حال فقد قررت القيادة العثمانية في اليمن الزحف على عدن والنواحي التسع ، وكان الانجليز يرون أن تلك النواحي وبخاصة لحج بمثابة خط دفاع أول عن عدن نفسها . ولهذا عندما علمت بريطانيا بخطة الترك أرادت أن تقوم ببعض العمليات الحربية التي قد ترهبهم وتوقف زحفهم على عدن . وتنفيذا لتلك الخطة الدفاعية فقد أوقف الانجليز ثلاثة طوابير من جنودهم في البحر الأحمر كانوا متجهين من الهند الى السويس ، وضربوا في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩١٤ م جزيرة الشيخ سعيد ليدمروا الآبار والحصون والمستودعات فيها . ولكنهم لم يستطيعوا ، لشدة الأنواء ، النزول الى الجزيرة فنزلوا الى البر قريبا منها في حامي مدافع البواخر الحربية البريطانية ، فتقهقر الترك الى داخل البلاد، ثم دمر الانجليز قلعة « تربة » وغيرها من الحصون في تلك الناحية ، وغنموا بعض المدافع ، فظنوا أنهم أوقفوا الترك ومنعواهم من مجرد التفكير في الزحف على عدن . غير أن الترك أوقفوا زحفهم لمدة سبعة أشهر فقط ثم أعادوا الكرة على جزيرة الشيخ سعيد فاحتلوها ، وتوجهت جنودهم من « مأوية » الى « لحج » للهجوم على عدن (٣) . وجدير بالذكر أن اعتداء الانجليز على الشيخ سعيد أغضب الإمام يحيى الذي كان يعتبرها جزءا من أملاك أجداده التي ورثها بحكم امامته . وقد احتج الإمام على هذا العدوان البريطاني مما جعل « الكولونيل جاكوب » معاون الأول يومئذ في دار الاعتماد بـعدن يكتب إليه قائلا أن الضرورة الحربية هي التي حملت الانجليز على ضرب الشيخ سعيد دون أن يكون لهم

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

(٢) Lenczowski, G. : Op. Cit., p. 60.

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

والنفسية التي شنها الترك وصاحبت حملتهم الزاحفة تجاه عدن ، عندما أطلقوا الاشاعات بأنهم قد استولوا على قناة السويس بل على مصر كلها وأقفلوا باب المندب ، ليوجهوا أهالي النواحي بأن عدن هي المحصورة ، فقد لقيت هذه الحملة بعض النجاح مما جعل العبدى يقول ان الترك « كانوا يجدون فى خراف قحطان الضالة كثيرا ممن يصدق ذلك » (١) - وكان الترك يقصدون بحملتهم الدعائية هذه التظاهر بأنهم يهدفون الى مهاجمة عدن فقط - وحاول الترك أن يؤكدوا ذلك عندما بعث القائد العثماني على سعيد باشا الى سلطان لحج يستأذنه بالمرور عبر سلطنته المستقلة ويعده بالمحافظة عليه وعلى ملكه ، فأبى السلطان على « لانه حليف الدولة البريطانية وتحت حمايتها » (٢) على أن العبدى يؤكد أن السلطان على أدرك أن الترك ما كانوا يقصدون الا الاستيلاء على لحج يستأذنه بالمرور عبر سلطنته المستقلة ويعده بالمحافظة عليه وعلى ملكه ، والذين كانوا يتوسطون لتحسين علاقاته مع حكومة ولاية اليمن العثمانية . ثم يضيف العبدى قوله ان نية الترك قد تحققت بعد ذلك عندما أقر القائمقام رعوف بك عند بعض رجال حكومة عدن أنه لم يكن فى عزمهم مهاجمة عدن الا اذا حصلوا على امدادات كبيرة ، وانما كانت خطتهم الاستيلاء على لحج والسيطرة على مقدراتها - ويختتم العبدى رأيه هذا بقوله : « فلذلك كانت مقاومة السلطان والتجاذف الى عدن ضربة على على سعيد باشا ، وسببا لبقاء أكثر عرب المحمية على موالة حكومة عدن » (٣) -

وتجدر الاشارة الى أن أمين الريحاني ، ذلك الأديب الصحفي الرحالة العربى الأصل الأمريكى الجنسية ، الذى قام بزيارة اليمن والبلاد العربية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وكتب عن ملوك العرب الذين قابلهم آنذاك ، قد ذكر أن ما وصل بالطرق الرسمية الى الدوائر الحربية فى الغرب من أخبار تلك الزاوية العربية القصية والتحركات العسكرية التى دارت فيها فى ذلك الوقت لم يكن فيه كلمة عن نكية لحج وعما حل بالاسرة المسالكة وبسلطانها « حليف بريطانيا العظمى » ، وانما تضمن فقط الاشارة الى أن السلطة الانجليزية فى عدن احتاجت للأمر بما لديها من قوات الدفاع القليلة ، وأنها أمرت بنقل الحامية البريطانية من عدن الى الشيخ عثمان ثم بالتقدم الى لحج - وذكر الريحاني أن التقارير الرسمية جاء فيها « ان شدة الحر وقلة الماء وفرار الهجاة المأجورين آخرت الجنود فى الطريق وحالت دون الغاية المقصودة » - ثم أشار الريحاني الى أن طليعة الجيش البريطانى وصلت الى غايتها ونازلت الأتراك خارج لحج قبل أن يصل الجنود اليها ، فدارت الدائرة على الانجليز ، فتقهقروا

(١) العبدى : المصدر نفسه ، ص ٢١٢ -

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٧ -

(٣) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢١٣ -

فى ذلك قصد خفى أو سياسى ، وأن جلاهم عن تلك الناحية فى أقرب فرصة سوف يؤكد ذلك (١) .

وعندما وصلت القوات العثمانية الى « الضالع » فى فبراير سنة ١٩١٥ م (١٢ من ربيع الأول سنة ١٣٣٣ هـ) فقد كتب الأمير نصر الى السلطان على سلطان لحج يصف له حملة الترك وتحركاتهم بقوله : « ان الحركة قوية جدا وجيوشا تركية وامامية ويمانية لا لها قدر (كذا) وأن الدولة العثمانية أخذت مصر والخور (يقصد قناة السويس) وأقفلت باب المندب (كذا) وحصنته بالعساكر . والآن جهزت عساكرها من طريق اليمن وواصلين الى « قعطبة » و « ماوية » و « الراهدة » وطريقهم « الدريجة » و « الدايدة » من حدودنا . والآن الثورة والحركة قوية بالمرّة ظاهرا وباطنا ومتوجهين الى عدن . ونحن قد رفعنا للانكليز بالحقائق وايضا سمعنا انكم عاونتم الدولة البريطانية بخمسين ألف . ورؤساء الترك سمعوا بذلك واغتاثوا للمعاونة منكم للانكليز . وسمعنا من بعضهم ان عند وصولهم قرب لحج بأنهم يطلبون منكم تسليم المعاونة بالثمنى . الآن حيننا اعلامكم بذلك وعندما يصلوا قريب لحج لازم علينا قوام العهد . وتداخل بينكم بموجب المخوة ، وتصلح جميع الأمور ، وتدخل أوجاهنا لكم ولهم » (٢) .

ونلاحظ أن ما ذكره الأمير نصر عن اشتراك جنود الامام يحيى فى الحملة العثمانية على لحج يجانب الحقيقة ، لأن الامام لم يقبل أن يزج بنفسه فى الصراع القائم بين الترك والانجليز ، احتفاظا منه بقوته للانتفاع بها فى تدعيم كيانه بعد تصفية هذا الصراع الذى لا مصلحة له فيه . وقد أكد القائد العثماني سعيد باشا موقف الامام هذا بقوله ان الامام كان يعارض رايه فى الزحف على عدن ، وانه قد كتب للامام يطلب منه المساعدة فلم يلب الامام مطلبه (٣) . غير أنه يمكن القول ان بعض رجال القبائل اليمنية من أتباع الامام قد اشتركوا مع العثمانيين فى الهجوم على لحج بصفتهم الشخصية ومن أجل مصالح خاصة ، وليس بصفتهم ممثلين للامام يحيى الذى رفض أن يقحم نفسه فى تلك الحرب (٤) . وحسب الترك ما استفادوه من الامام يحيى فقد قال العبدلى : « انهم فازوا بأن يركنوا اليه فى ضبط جانب من بلاد اليمن واحتمال جملة من المهام ، بصفة مفوض من طرف الخليفة ، وهى خدمة ثمينة مكنتهم من أن يتفرغوا لمحاربة أعدائهم وتمكنوا أن يقترضوا منه ما احتاجوا اليه من الحب والنقد » (٥) . أما الحرب الدعائية

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 159.

(١)

(٢) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٧ . Jacob H. F. : op. cit., p. 164.

(٤) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(٥) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

عن لحج مهزومين ، فدمرها الاتراك في ٥ من يوليو سنة ١٩١٥ م ونهبوها ، ثم زحفوا على الشيخ عثمان فاحتلوها في اليوم التالي (١) . واختتم الريحاني توضيحه لما وصل الى الدوائر الحربية في الغرب بالطرق الرسمية عن تلك الحرب بقوله : ان النجدة البريطانية التي وصلت بعد ذلك الى عدن اخرجت الترك من الشيخ عثمان في ٢٠ من يوليو ، فعادوا الى لحج وتحصنوا فيها وظلت شذمات منهم في « أم العبد » و « الوهط » ، فحاول الانجليز مرارا أن يخرجوهم منها فلم يتمكنوا من ذلك الا بعد أن قامت بنجدةهم عشائر العرب التي استنجدوا بها . ولكن الانجليز لم يستطيعوا ولا حاولوا بعدئذ أن يخرجوا الاتراك من لحج ، فظلوا فيها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (٢) .

هذا ما وصل بالطرق الرسمية الى الدوائر الحربية في الغرب عن أخبار الصراع الذي دار بين الترك والانجليز في جنوب اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى . ومن الملاحظ اغفال ذكر الكارثة التي حدثت لسلطان لحج حليف بريطانيا على يد الاتراك كان محاولة من الانجليز لاختفاء جريمتهم ، اذ تركوا سلطان لحج يقع ويلاده فريسة في يد الاتراك رغم تعهدهم بحمايته من أي عدوان أجنبي تتعرض له بلاده . ولا شك ان اذاعة أخبار تلك الكارثة كان من شأنه أن يشكك حلفاء بريطانيا في تعهداتها اليهم فيفقدوا الثقة فيها ويتخلوا عن مساعدتها فيضعف جانبها في الحرب الكبرى في ذلك الوقت ، الأمر الذي كانت تتجنب حدوثه بشتى الوسائل الممكنة . على أن تفاصيل هجوم الترك على لحج سنستعرضها فيما يلي بعد التثبت منها من مصادر متعددة .

في السنة الثانية من الحرب العالمية الأولى أي في صيف سنة ١٩١٥ كان للدولة العثمانية في اليمن خمسة وثلاثون طابورا ، أي خمسة عشر ألف جندي ، معظمهم من السوريين ، وكان يعسكر قسم منهم في « ماوية » في جنوب اليمن تحت قيادة أمير اللواء علي سعيد باشا المركسي الذي أضاف الى قواته قوة من العربان اليمنيين . وقد عرف عن سعيد باشا أنه كان كريم الاخلاق جوادا مما جذب اليه عدة آلاف من رجال قبائل « الحواشب » و « اليوافع » و « الصبيحة » (٣) . وقد خرجت جيوش سعيد باشا من ماوية زاحفة تجاه لحج حيث كان السلطان علي بعد العدة لمواجهة الترك وصدهم عن بلاده . وقد استعان سلطان لحج ببعض العشائر المجاورة وحشد قواته التي بلغت نحو ألفي مقاتل في « الدكيم » الواقعة على مسافة عشرة أميال من لحج . غير أن تكاليف الاحتفاظ بهذا العدد الى جانبه كانت باهظة لا تتحملها ميزانيته الصغيرة (٤) .

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٣٦ .

Scott, H. : In the High Yemen, p. 230.

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٦ .

(٣) الريحاني : المصدر نفسه ، ص ٣٦٧ .

Jacob, H. F. Op. cit., p. 165.

(٤)

وكانت حكومة عدن البريطانية قد أرسلت إلى الدكيم فرقة من الحيلة في عدن
Adentroop تحت قيادة « السردار ملك دادخان الهندي » ثم سميتهم
إلى لحج وأبقوا بعض الأشخاص للمخابرة معهم « بالهليو » (١) .

وقد تخلى عن مساندة سلطان شيخ ضد الأتراك عسدد من الأمراء اليمنيين
المجاورين لبلاده ، خوفاً من قوة الترك ولعدم ثقتهم في مساندة الانجليز
وحمايتهم . ومن بين هؤلاء السلطان علي مانع الحوشبي . وقد اكتشف العبدالة
حكام لحج خطاباً وارداً من الأمير علي بن صالح الحوشبي إلى السلطان المذكور
وفي طيه رسالة من علي سعيد باشا قائد الحملة التركية يدعو فيها سلطان
الحواشب للرجوع إلى المسيير والاتصال بالترك لاتمام الاتفاق الذي بدأه مع
الأمير علي بن صالح بشأن إعطاء الحواشب منطقة « زائدة » التابعة للعبدالة حكام
لحج . وقد أكد ذلك عدم إخلاص السلطان الحوشبي لجاره سلطان لحج ، وكان
السلطان الحوشبي هذا قد عاد إلى بلاده بعد أن حصل على أسلحة قليلة من
حكومة عدن ، غير أنه كان يائساً من حماية الانجليز مما جعله يعقد العزم على
الاذعان للترك والاتفاق معهم ، وقد صرح بذلك لمقبل عبد الله القطيبي ومحمد
ابن الأمير حسن اللذين أرسلتا من « الدكيم » لمعرفة اتجاهه ، كما أكد لهم
الحوشبي « أنه ما لم تصل جنود بريطانيا العظمى وعساكر لحج لصد الأتراك
عن بلاده فإنه عثمانى مصالح للأتراك » (٢) .

وقد أرسل سلطان الحواشب في « المسيير » خطاباً لقوات العبدالة في
« الدكيم » بعد أن أحرق أطرافه انذاراً بالخطر ليحثهم على إرسال المدد في أسرع
وقت « والا فإنه لا يلام بعد ذلك » كما كتب مثل هذا الخطاب إلى حكومة عدن
وسلطان لحج العبدلي . ثم عاد سلطان الحواشب فأرسل كتباً أخرى إلى « الدكيم »
تكذب خبر وصول الترك إلى حدوده وتحذر العبدالة من إرسال أي مدد إليه لأن
الأمر لا يستلزم ذلك . ويبدو أن الحوشبي فعل هذا ليتجنب غضب الترك
وليظهر إخلاصه لهم وعدم تعاونه مع العبدالة خلفاء الانجليز بعد أن فقد الأمل
في حمايتهم له وصد الترك عن بلاده . وقد أرسل العبدالة أربعة من الحيلة
إلى « الدريجة » لاستطلاع الموقف فأروا جميع قرى الحواشب قد أخلت وفر
سكانها بمواشيهم وأثاثهم وأزاقهم إلى شوامخ الجبال خوفاً من الترك الذين
تمكنوا من مد أسلاك البرق إلى « الدريجة » وكادت تصل إلى هناك طلائع قواتهم .
وقد أبلغ الكشافون رجال العبدالة في « الدكيم » بأن الترك قد اجتازوا الحدود
وذلك لكي يستعدوا لمواجهةهم .

(١) العبدلي : المصدر السابق . ص ٢٦٤ .

(٢) العبدلي : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وهكذا اصطدم الترك بالعبادلة في « الدكيم » وسرعان ما دارت الدائرة على اللحجيين لأن الترك فاقوهم عددا وعدة . وفي تعبير موجز ذكره العبدل يصف ما حدث في تلك المعركة بقوله : « وحقيقة كان حالنا وحالهم كمن يناطح بالقارورة الجبل » (١) . وترجع أسباب هزيمة اللحجيين الى قلة عددهم وعتادهم الحربي بالنسبة لما كان لدى الترك من رجال وعتاد ، كما أن اللحجيين لم يكونوا على شيء من النظام في تحركاتهم العسكرية ، على عكس ما كان لدى الترك من نظام ودراية بالخطط الحربية . هذا فضلا عن تأخر وصول النجدة الانجليزية اليهم إلا بعد وقوع الهزيمة فعلا . وقد ذكر أمين الريحاني أن التقارير الرسمية وردت فيها أسباب ثلاثة لتأخر وصول تلك النجدة ، هي : شدة القيقظ وتعذر الحصول على الماء ، وفرار الجنود البريطانيين الهجانة على وجه الخصوص . غير أن الريحاني أضاف أنه سمع في عدن أن الجنود الهنود عصوا يومئذ ضباطهم الانجليز لأنهم كرهوا أن يحاربوا اخوانهم المسلمين (٢) . على أن المصادر المختلفة تجمع على أن الانجليز أبطلوا في انجاد اللحجيين ، ثم انهزموا بعد ذلك أمام القوات العثمانية .

وقد أسرع سلطان لحج بإبلاغ نبا هزيمة جنوده في « الدكيم » لرجال حكومة عدن البريطانية ، وأوضح لهم أن قصره سيصبح في اليوم التالي تحت رابل قذائف المدافع التركية . وقد أرسلت حكومة عدن فرقة من جنودها توجهت الى لحج بعد أن قضت ليلتها في الشيخ عثمان . وقد هاجم الترك مدينة « الحوطة » حيث تجمع اللحجيون وأطلقوا عليها المدافع ، واحتدم القتال بين الجانبين . وكان قد وصل الى المدينة جانب من الجنود الهنود والبريطانيين لمساعدة سلطان لحج غير أنهم وصلوا بعد فوات الوقت ولم يتمكنوا من احضار مدافعهم وعتادهم . وقد ذكر العبدل أن عدد الذين دافعوا عن « الحوطة » من اللحجيين والبريطانيين لا يزيد على سبعمائة مقاتل ولكنهم قاتلوا قتال الأبطال ، وأن الترك أنفسهم قد شهدوا لهم بذلك (٣) .

وعندما دخل الأتراك الجانب الغربي من مدينة « الحوطة » كان السلطان على وأسرتة لا يزالون في القصر المقام في الجانب الشرقي من المدينة يدافعون عن أنفسهم ، فاضروا أن يخرجوا منه عندما بدأت الحجارة تتساقط عليهم من الجدران التي كانت تخترقها القنابل ، ثم بادروا بالفرار قبل الفجر متجهين الى بلدة « الشيخ عثمان » إحدى ضواحي عدن . وفي ذلك الوقت كان الجنود البريطانيون قد خرجوا من تلك البلدة لينجدوا اللحجيين ، فالتفوا بالسلطان

(١) العبدل : المصدر السابق . ص ٢١٦ .

(٢) الريحاني : المصدر السابق . ص ٣٦٧ .

(٣) العبدل : المصدر السابق . ص ٢١٧ .

وأسرته تحت جنح الظلام ، فظنّوهم من كشافة العدو ، فأطلقوا عليهم النيران فقتلوا عددا منهم وأصيب السلطان على بسبع رصاصات وقتل فرسه . وقد أعيد السلطان مجروحا الى القصر (١) وبقي فيه الى بعد شروق الشمس ، حيث أخرجه من بقي من جنوده في القصر محمولا على الأكتاف وكان الترك يطلقون عليهم نيران بنادقهم من أطراف المدينة فأصابوا بعض الذين يحملونه بجروح خفيفة . غير أن هؤلاء ساروا بسلطانهم على تلك الحالة حتى وصلوا بالقرب من « الرباط » ، حيث كانت هناك سيارة نقلت السلطان على الى عدن . فتوفي هناك متأثرا بجراحه (٢) . وقد عبر « هارولد جاكوب » عن موقف الانجليز ازاء هذه الكارثة التي حلت بسلطان لحج بقوله : « اننا في اهلنا مستولون عن وفاة السلطان على المبتسرة » (٣) .

وهكذا سيطر العثمانيون على لحج التي قرمتها الى عدن من سلم من أسرة العبادلة الحاكمة وكثيرون من الأهالي . وقد دمر الترك قصور السلاطين ونكلوا بأهل المدينة . وقد عبر العبدلي عن ذلك بقوله : « وأصبحت المدينة خرابا وأهلها فقراء ، ففشيت المجاعة في البلاد وضجت العباد ، واضطر الساهل على سعيد (قائد الترك) أن يبيع الى العبادلة جانبا مما غنم منهم من الحبوب . وكانت الخلائق من الأهالي تتزاحم لشراء ما يسد الرمق بأغلى الأثمان حتى فتح الله لهم الطريق الى سوق عدن » (٤) .

وتجدر الإشارة الى أن القوات العثمانية النظامية التي هاجمت لحج والتي قدرت بنحو ألفين وثلاثمائة جنسدي معظمهم من الترك والسوريين ، كانت مقسمة الى ثلاثة أليات توزيعها على النحو التالي (٥) :

الآلای الأول : ويتألف من : الطابور (١ ، ٢ ، ٣) من الآلای ١١٦
ومن : الطابور (١ ، ٢ ، ٣) من الآلای ١١٨
بقيادة : القائمقام سامي بك

وموقعه : في الجناح الأيمن ويقابل غربي مدينة الحوطة .

الآلای الثاني : ويتألف من : الطابور (١ ، ٢ ، ٣) من الآلای ١١٥
ومن : الطابور (٣) من الآلای ١١٩

(١) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .

(٣) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 167.

(٤) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

(٥) العبدلي : المصدر نفسه ص ٢١٨ - ٢١٩ .

بقيادة : القائم مقام رموف بك
وموقعه : فى القلب .

الآلاى الثالث : ويتألف من : الطابور (١ ، ٢ ، ٣) من الآلاى ١١٧
ومن : الطابور (١) من الآلاى ١١٩
ومن : بلوكين من الآلاى ١٢٠
بقيادة : محمد حسنى بك
وموقعه : فى الجناح الأيسر .

وأما الأسلحة التى زودت بها هذه القوات العثمانية فكان بيانها كالآتى :

العدد	نوع الأسلحة
٨	مدافع سريعة الطلقات
١٢	مدفعا عاديا للجبال
٦	« مانتلى »
٢	« هاون »
٢	« أوبوس »
٢٠	« مترايوز ماشينجن »

هكذا بالاضافة الى طابور كامل للاستحكامات ، وفرقة صغيرة من
السوارى (١) .

وقد رافق هذه القوات فى هجومها على الحج ما يقرب من ستة آلاف مقاتل
من رجال القبائل اليمنية جمعت بين المرتزقة والطامعين فى الغنائم ممن استطاع
الترك اجتذابهم الى جانبهم ، او من وقفوا الى جانب الترك اضطرارا بعد أن
فقدوا الأمل فى حماية الانجليز لبلادهم على نحو ما فعل سلطان الحواشب .
وقد نظم الترك هذه القبائل اليمنية التى شاركهم فى الهجوم على الحج فى
سبع فرق على النحو التالى :

الفرقة الأولى : تحت قيادة القائم مقام محمد ناصر باشا ، وهم قبائل قضاء
القماجرة .

الفرقة الثانية : تحت قيادة السيد أحمد باشا ، وهم من القبائل المحيطة بدمع
ومن جبل صبر .

الفرقة الثالثة : تحت قيادة عبد الله بن يحيى ، وهم قبائل الضباب وجبل
حبشى .

الفرقة الرابعة : تحت قيادة القائم مقام يوسف حسن ، وهم قبائل قضاء العدين .

(١) المبدل : المصدر السابق . ص ٢١٩ .

الفرقة الخامسة : تحت قيادة القائمقام الياس بك ، وهم قبائل اب وجبله ونواحيهما .

الفرقة السادسة : تحت قيادة القائمقام عبد القادر نعمان ، وهم قبائل الحجرية الذين جاءوا من طريق « عقان » والتقوا بالقوة الكبرى في بلاد الحواشب .

الفرقة السابعة : تحت قيادة السلطان علي مانع الحواشبي ، وهم قبائل الحواشب .

الطابور الملى : تحت قيادة اليوزباشى اسماعيل الأسود ، ويتكون من أربعمائة نفر ، ومعهم رجال من قبائل الأصابع ويافع ، والحق هذا الطابور بالفرق العربية (١) .

وعندما دخلت هذه الفرق من رجال القبائل اليمنية الى لحج مع القوات العثمانية فقد امتلأت بهم بيوت المدينة واستنفدوا المؤن والأرزاق مما كاد يؤدي الى احداث مجاعة لدى القوات العثمانية نفسها . وقد رفع « مأمور الأنبار » تقريراً بذلك للقائد العام الذى أصدر أمراً لرؤساء القبائل اليمنية بالرجوع الى بلادهم لكي يحتفلوا مع ذويهم بعيد الفطر ، بينما كان الهدف الأساسى هو الحد من استهلاك المؤن والمخاضيل حتى تبقى بحاجة القوات العثمانية المعسكرة فى لحج حينذاك . وقد عسّاد كثيرون من رجال القبائل اليمنية الى بلادهم ، وقد حملوا معهم من « الفنائم والمحاسن والذخائر والمفارش والأثاث والملابس والكتب شيئا عظيما » (٢) .

وقد أوضح العبدلى صورة لأعمال النهب والسلب والتخريب التى اجتاحت لحج عقب هجوم الترك عليها يرافقهم رجال القبائل اليمنية بقوله : « وقد رثى كثير من أجناف اليمن يلبسون أقمصة نساء لحج المذهبة ، ويتبخثرون بها فى الأسواق . وخسرت البلاد اللحية فوق الخسارة المادية خسارة أدبية عظيمة لما ضاع فى هذه الحرب بأيدي الناهبين من الكتب النفيسة النادرة الوجود ، فلم يتركوا من مدخرات هذه المدينة وثقاتها ومكاتبها شيئا حتى مفارضى المساجد وقناديلها ، وخربوا أكثر جدران بيوت الحوطة بحثا عن الكنوز بين جدرانها ، وارتكبوا من الفظائع ما يتعالى عنه أهل الايمان » . غير أن العبدلى لا يسترسل فى تحيزه ضد الأتراك وأعوانهم من رجال القبائل اليمنية الذين هاجموا بلاده ، بل انه كان منصفاً فى حكمه عندما تجده يعود فيذكر « أنه والحق يقال لم يخطر على بال أحد من هؤلاء المجاهدين أن يسبى ولدا من أولاد اللحجيين لأجل بيعه ، أو بنتا ليتمتع بها بوصفها ملك يمينه كما كان يفعل المجاهدون .

(١) العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

(٢) العبدلى : المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ .

البقارة من أصحاب المهدي والخليفة التعايشي بأهل السودان ولله الحمد ؛ (١) .

وعندما اضطرت الحامية البريطانية تحت ضغط القوات العثمانية الزاحفة إلى إخلاء بلدة « الشيخ عثمان » فقد عاد إليها مباشرة بعض اليمنيين من أهلها ومن غيرهم ونهبوا ما فيها وقتلوا بعض التجار . كما ذهب بعضهم وأخطر الترك الذين أرسلوا عددا من جنودهم تمكنوا من احتلال تلك البلدة ، ووضعوا حدا لأعمال النهب والسلب وأقروا الأمور هناك . غير أن الانجليز تمكنوا ثانية من احتلال « الشيخ عثمان » في ٢١ من إبريل سنة ١٩١٥ بعد أن وصلت إليهم نجدة عسكرية من مصر للمشاركة في الدفاع عن عدن والمحافظة على مركزها الهام (٢) . وكانت حكومة عدن قد استنجدت في ذلك الوقت بفرنسا في جيوتى ، فأمدتها الأخيرة بحوالى ٨٠٠ جندي من مدغشقر ، كما أرسل « الجنرال مكسويل » القائد العام في القاهرة فرقة هندية للمشساركة في الدفاع عن عدن (٣) .

وبعد أن استرجعت بريطانيا مدينة « الشيخ عثمان » فإن العمليات الحربية في جنوب اليمن بين الأتراك والانجليز لم تتعد المناوشات بين الجانبين ، وكان يعقبها الانسحاب إلى المراكز الأصلية . وعلى الرغم من قلة أهمية تلك العمليات الحربية في حد ذاتها ، إلا أن كلا الجانبين التركي والبريطاني حرصا على إبقاء قوات لا بأس بها هناك لتقف كل منها في وجه الأخرى لصده أى هجوم أو اعتداء . وكان يمكن للجانبين أن يستفيدا بقواتهما هذه في الميادين الأخرى العديدة استعدادا للحرب الكبرى الأولى ، بل إن العثمانيين كانت لديهم جبهة أخرى مفتوحة في شمال اليمن يحاربون فيها الأدارسة في عسير ، وكان الأسطول البريطاني في ذلك الوقت يساند تحركاتهم ضد الترك ، وبخاصة في المناطق الساحلية . وقد استمرت هذه الأوضاع على ما هي عليه دون تغيير حتى أعلنت الهدنة العامة سنة ١٩١٨ ، ليس أمام « الشيخ عثمان » فحسب ، بل في الجنوب العربى بأكمله (٤) .

أما بالنسبة لأسرة العبادلة التي كانت تحكم لحج فقد عرفنا أن من سلم منها قد فر إلى عدن وكان معهم كثيرون من أهالي الحج ، ويقول العبدلى أن عددهم بلغ « نحو أربعة آلاف نفس أو يزيدون » ، وهم أعيان البلاد وساداتها وحاشية السلطان وأقاربه ومن رؤساء القبائل ، فتفرقوا في البلاد بين عدن ومعلا ،

(١) العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٢٠

(٢) العبدلى : المصدر نفسه ، ص ٢٢١ .

Jacob, H.F. , Op. cit., p. 169.

(٣)

Brémond : Op. cit., p. 80.

(٤)

وبين أحمد ، والشيخ عثمان ، والعماد ، وابن ، وصهيب ، وتركوا أراضيهم وبيوتهم وأموالهم ومواشيهم ، واستولى الأتراك على جميع ذلك ، وبحثوا على الديون والرهون التي للمهاجرين عند الناس ، وطالبوا بها المراهنين والمدنين ، ونال أذى عظيم خلقا كثيرا لثمتهم بأن لديهم أموالا أمانة أو ديونا لأحد المهاجرين » (١) .

ثم يستطرد العبدى قائلا : « وارتكب الأتراك كثيرا من أمثال هذه الجرائم فلم يتركوا من أموال المهاجرين من العبادلة قفطيرا بل مدوا أيديهم إلى أموال الأتراك الذين بقوا تحت رحمتهم ، فكانوا يأمرؤن أحيانا بالقبض على بعض الأعيان وسجنهم لمجرد تهمة فارغة توسلا للحصول على المال ثم يطلقونه ، فيملنون في جريدة صنعاء أن التاجر فلان تبرع بمبلغ كذا وكذا ألف ريال لمجاريح الجيش أو لبناء مستشفى أو غير ذلك ، كما فعلوا بسعيد على عون من أعيان نوبة عياض وبغيره أيضا ، والله يعلم أنهم إنما أخذوا تلك الأموال قهرا لا تسليما . ولما بلغهم أن الفقهاء ينكرون عليهم نهب أموال المسلمين استصعدوا فتوى من شيخ الإسلام بالاستئذان صرح لهم فيها بإباحة أموال المهاجرين لأنهم فروا من بلاد المسلمين إلى بلاد النصارى ، وبعبارة أخرى من منطقة الخوف إلى منطقة الأمن . فقد تعجب الفقهاء في اليمن من جرأة هذا الرجل على الدين ، وجاهر بعضهم بفساد هذه الفتوى إذ لم نسمع من قبل أن مفتيا يفتى باستحلال أموال المسلمين ودمائهم » (٢) .

وبعد أن توفي السلطان على بن أحمد بن علي بعد نقله إلى عدن متأثرا بجراحه فقد خلفه ابن عمه السلطان عبد الكريم فضل بن علي . وقد كان من أول أعمال السلطان الجديد أنه احتج احتجاجا شديدا على الحكومة البريطانية لأنها لم تقم بواجب المعاهدة بينها وبين أجداده ، فلم تجد حكومة لندن مفر من قبول هذا الاحتجاج ؛ وعزلت حاكم عدن وقائد الحامية البريطانية فيها . وقد أقام السلطان عبد الكريم والأسرة المالكة للحجبة في عدن مدة الحرب كلها وهم يستعينون على الدهر بما كانت تدفعه حكومة عدن لكل منهم ، بينما كانت أملاكهم وقصورهم وبلادهم في حوزة الترك يتمتعون بها ويخيراها (٣) .

وقد ذكر العبدى أن الشيخ فضل بن عبد الله العقربى حاكم « بير أحمد » أراد أن يؤمن ناحيته من عسكوان الترك ، وقد اتفق مع القائد العثماني علي سعيد باشا أن يتعهد له بالامامة مقابل رفع « الراية العثمانية » على حصن

(١) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

(٢) العبدى : المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٣) الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .

بير أحمد . وقد خفقت راية العثمانيين على دار الشيخ فضل أياما حتى رأتها الحياالة الهندية البريطانية فانزلتها على الفور ، وجاءوا بالشيخ فضل الى عدن حيث احتج عليه حاكمها لموالاته للترك . غير أن الانجليز أطلقوا سراح الشيخ فضل بعد أن تعهد لهم بعدم رفع راية العثمانيين في « بير أحمد » . وقد ذهب الشيخ فضل بعد ذلك لمقابلة السلطان عبد الكريم وكان منفلا مدهوشا حائرا حيث التقى بالعبدى وسأله الراى فى هذه المحنة . وقد أوضح العبدى أنه أجاب على الشيخ فضل بقوله : « هذه أيام محنتنا ، والصبر حكمة ، فللصبر عاقبة محمودة الأثر . جاء هؤلاء الأتراك من أهالى جبال اليمن متيقنين بعجزهم عن أن يمسوا عدن الحصينة بسوء فلا يقصدون غير أذيتنا فى بلادنا » (١) . والعبدى يشير فى قوله هذا الى أن الترك كانوا يقصدون من زحفهم فى جنوب اليمن احتلال لحج فقط ، وليس مهاجمة عدن التى كانوا يعلمون بقوة حصانتها ، وبعدم مقدرة قواتهم على اقتحامها .

على أن الشيخ فضل هذا عندما عاد الى « بير أحمد » فإنه لم يسلم من عدوان الترك الذين أرسلوا اليه بلوكين من جنودهم وعددا من أعوانهم قادوه الى سجن لحج ، وأساءوا معاملته فى بادى الأمر ثم أحسنوا المعاملة ، وقد بقى لديهم أسيرا حتى نهاية الحرب . أما « بير أحمد » فقد ظلت مأوى لجواسيس الأتراك وظلائعهم فى فترة الحرب وذلك لقربها من المراكز البريطانية . وقد دعا والى عدن البريطانى أهالى « بير أحمد » الى الإقامة فى عدن ، والشيخ عثمان ، والمعل ، بعد أن هدمت « بير أحمد » بناء على أوامره (٢) . وكان والى عدن يهدف من ذلك الى اجتذاب أهالى المنطقة الى جانب الانجليز بعد أن تخلص من « بير أحمد » التى كانت وكرا لجواسيس الترك ومخابراتهم .

ويمكننا القول بأن الفترة التى أعقبت سيطرة الأتراك العثمانيين على لحج واستيلائهم على مدينة الحوطة عقب معركة « الدكيم » فى ٥ من يوليو سنة ١٩١٥ م لم تحدث فيها عمليات حربية حاسمة سوى بعض المعارك المحلية والغزوات الصغيرة . فالترك لم يحاولوا من جانبهم مهاجمة « الشيخ عثمان » الا فى بداية زحفهم ثم خلدوا الى السكينة بعد أن صددهم الانجليز عنها ، كما لم يحاولوا الهجوم على « عدن » لعلمهم بحصانتها ومنعتها ، ولأن الانجليز كان يمكنهم الحصول على الامدادات اللازمة عن طريق الأسطول البريطانى المحاصر لسواحل اليمن فى ذلك الوقت . أما بالنسبة لموقف الانجليز فانهم لم يروا فى اخراج الترك من لحج فائدة حاسمة لهم فى الحرب العظمى ، وهذا ما أكدته

(١) العبدى : المصدر السابق . ص ٢٢٨ .

(٢) العبدى : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

الجنرال « وليم ولتن » قائد الجيش البريطاني في عدن في المنشور الذي أصدره في مايو سنة ١٩١٦ م ووزعه على تواحي اليمن الجنوبية لتهدة أهلها وترضيتهم ولتوضيح أسباب تقاعس الانجليز عن مساعدتهم لصد الزحف التركي عمن بلادهم . فقد جاء في هذا المنشور الذي أورد العبدلي بعض مقتطفاته : « أنه ليس لضعفنا امتنعنا عن حرب الأتراك الذين في لحج ، ولكن مملكة الدولة الانكليزية واسعة جدا ويلزمنا معاملة الميادين التي فيها العدو واحدا بعد الآخر بالتعاقب بحسب الخطط التي رسمتها الدولة ، فنحن قد استولينا على أرض الكمرن ، وعلى الجزائر الكائنة في البحر الأوقيانوسي ، وعلى أفريقيا الجنوبية الغربية ، والآن نحارب الجرمن في أفريقيا الشرقية ، وعندما ينجز عملنا هناك وسينتهي في مدة أشهر قليلة ، بعد ذلك سيأتي الوقت الذي نفكر فيه بمصير الأتراك في أرض العرب ، وعلى كل حال فلا تكون الموقعة الفاصلة في أرض العرب بل هي في فرنسا » (١) .

كما أورد العبدلي تعليقا (٢) نشرته جريدة « الديلي تيمس » البريطانية في يومي ٢٥ ، ٢٦ من يولية سنة ١٩١٧ م تحت عنوان « أرض حماية لم تحم » وتقصدها النواحي التوسع في جنوب اليمن ؛ وقد شرحت الجريدة جواب « اللورد كرزن » على سؤال « اللورد لمنجتن » في مجلس العموم البريطاني بشأن عدن على النحو التالي :

« ذكرت الرأي العام أن بندر عدن البحري المهم الكائن على الطريق الرئيسية البحرية إلى الهند وأستراليا محصور بالأتراك من الجهة البرية منذ سنتين . قالت فلا يمكن أن يقال أن رواية حركاتنا العسكرية بقرب عدن اكسبت الجيش البريطاني شهرة أو مجدا ؛ بل بالعكس فانا دحرنا إلى حصوننا حيث نقيم الآن ، تاركين جيشا ضعيفا للعدو يطوف في الأرض كيف شاء بين القبائل المشمولة بحماية عدن لأسباب عاجزا عن حمايتهم . فعلى سعيد باشا وإلى الأتراك في اليمن الحذر من الجبال في شهر يونية سنة ١٩١٥ وقاتل في لحج اقرب نقط الحماية لعدن جزءا من حامية عدن القليلة على مسافة خمسة وعشرين ميلا من حصن عدن ، فاندفعت قواتنا إلى الورا واستولى الأتراك على « الشيخ عثمان » الواقعة على مسافة سبعة أميال من حصن عدن . وفي تلك الاثناء قتل سلطان لحج الفيور على مصلحة الدولة البريطانية وتخرب جانب من عاصمته الصغيرة ، وبعد مدة قصيرة طردنا الأتراك من « الشيخ عثمان » إلى مسافة في البر حيث جمعوا قواهم وتمسكوا بلحج واستداموا يجهزون حول البندر » .

(١) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .

(٢) العبدلي : المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .

« ذكر اللورد كرزن في المجلس أن الأتراك قاموا في الستة الأسابيع الماضية بغزوتين عقيمتين وأنهم لا يستطيعون أن يهددوا عدن تهديدا خطيرا وهي الآن أمة مطمئنة » وهذه هي الحقيقة » .

« وقال ان غالب القبائل الذين هم تحت الحماية لا يزالون مخلصين لجانب الدولة البريطانية ، فهذه المسألة هي موضع الاستفسار » .

« لماذا لا ينبغي لهم الاخلاص ؟ لأننا بموجب المعاهدات تعهدنا لهم بالحماية ولكنهم تركوا منذ سنتين تحت ضغط الأتراك ، نحن نحجم أن نشير بأي مظاهر ثانية في جهة الشرق في هذا الوقت الضيق ، ولكن الحالة الحاضرة بفدن مخزية ومعيبة ، فالأتراك يسحبون لحانا حيث يشاءون ، وأصوات مدافعهم تسمح الى سطوح مراكب البريد . في حال كون مخابرات علي سعيد باشا مع دولته مقطوعة ، ولا تصله ذخائر جديدة بسبب الثورة الحجازية ، فهل يمكننا تمزيق جيشه والوفاء بمعاهدتنا مع القبائل . فلولا معارضة اللورد مورلي في مدسكة حديدية ضيقة الى مسافة ستين ميلا في بر عدن لأمكن منع العدو عن احتلال أرض الحماية » .

ويوضح هذا التعليق الذي نشرته « الديلي تيمس » أن قسما من الرأي العام البريطاني كان يشعر بالخزي والعار لتخلي قواته في عدن عن حماية القبائل اليمنية في النواحي التسع من عدوان الترك برغم المعاهدات التي تسببت فيها بريطانيا بحمايتهم . كما يبدو من هذا التعليق أن ثمة دعوة قد وجدت في ذلك الوقت لدى البريطانيين لاجراج قوات سعيد باشا من النواحي « وتمزيق جيشه والوفاء بمعاهدتنا مع القبائل » على حد التعبير الذي ورد بالتعليق المذكور . غير أن الحكومة البريطانية في ذلك الوقت لم تستجب لهذه الدعوة لعدم اقتناعها بخدوى بذل الجهود في اخراج العثمانيين من تلك النواحي بالنسبة لترجيح كفتها في الحرب الكبرى ، بل ان بريطانيا كانت تجد ميادين أخرى عديدة في تلك الحرب كفيلة بتحقيق أهدافها بهزيمة الامبراطورية العثمانية نفسها وليس بهزيمة إحدى حامياتها المعزولة في أقصى الجنوب اليمني .

على أن تلك القوة العثمانية التي كان يقودها علي سعيد باشا والتي نجحت في السيطرة على لحج وكادت تطرق أبواب عدن ، كانت السياسة العثمانية تهدف من ورائها الى جانب اشغال الانجليز في جنوب اليمن عن الميادين الأخرى للحرب الكبرى ، الى ما هو أبعد من ذلك اذا تم النصر لألمانيا وحلفائها ، ذلك بأن تمتد يد الأتراك الى الصومال ومنطقة شرق أفريقيا القريبة من الساحل اليمني . غير أن علي سعيد باشا كان مقتنعا بعدم كفاية القوة العثمانية التي

يقودها . وعدم مقدرتها حتى على اقتحام عدن الحصينة . وكانت الأنباء تسرد نبأها الى علي سعيد باشا بهزيمة العثمانيين في ميادين العراق والشام الى جانب اخفاق ألمانيا وحلفائها ، مما جعله يؤمن بسوء خاتمة دولته . وقد قال علي سعيد باشا يوما لبعض أصدقائه بعد أن مضى عامان منذ بداية الحرب « انقطع الآن رجائي بنصر ألمانيا ، فقد وجدت بريطانيا المدة الكافية لأن تحشد جنودها في ميادين فرنسا » (١) . وكان علي سعيد باشا يرى الأمراض والحييات معتك بجنوده فتكا ذريعا حتى أفنت منهم عددا عظيما وضاعت بهم المقابر اللحية ، مما اضطر الترك الى تشييد مقابر جديدة لقتلهم في أنحاء البلاد . وقد دفعته هذه الكوارث الى عدم التفكير في مهاجمة عدن والقيام بمغامرة خاسرة .

موقف حكام النواحي اليمنية المجاورة لعدين بين العثمانيين وبريطانيا :

سبق الإشارة الى المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية في مطلع الحرب العالمية الأولى بعد انضمامها لدول وسط أوروبا لاجتذاب الأمراء العرب ليقفوا الى جانبها ضد بريطانيا وحلفائها . وقد عرضنا تلك المحاولات التي تمت مع سلطان لحج علي بن أحمد العبدل ، وكانت قد تكررت أيضا مع بقية سلاطين ومشايخ النواحي المجاورة لعدين ، الذين كانوا مرتبطين مع بريطانيا بمعاهدات تحالف ، كما كانت تدفع لهم مرتبات شهرية ، وتبدي لهم مظاهر التبجيل والاحترام عندما كانوا يقومون بزيارة والى عدن البريطاني . وفي نفس الوقت حاول البريطانيون من جانبهم أن يجتذبوا اليهم سلاطين النواحي ومشايخها مؤكدين لهم خطأ دخول الدولة العثمانية تلك الحرب ضدهم ، كما حاولوا أن يقتنعهم بعدم وجود أية أغراض عدائية لدى بريطانيا ضد العرب . وقد أصدر الانجليز منشورا دعائيا بهذا المعنى - سبق الإشارة اليه - ليؤكدوا احترامهم للأماكن الإسلامية المقدسة . وكان لسلطان لحج دور كبير في اقناع سلاطين النواحي ومشايخها بحسن نية بريطانيا لا سيما وأنه كان يتمتع هو وأسرته بينهم بمكانة رفيعة وهيبة واحترام . بل كان لصداقة سلطان لحج مع الامام يحيى أبلغ الأثر في تحديد موقف الامام المهادن لبريطانيا . وكان موقف بعض أهالي عدن من الانجليز قد اتصف بالتأييد والمساعدة مما كان له أكبر الأثر في نشر دعاياتهم في النواحي المجاورة ؛ وتأييد كثير من مشايخها وسلاطينها للسياسة البريطانية . وقد ذكر جاكوب ، أنه ليس أدل على ذلك من مهاجمة

السيد عبد الله عيدروس قاضى عدن وشيخها الأكبر للدولة العثمانية عندما ذكر هذا السيد أن الدولة أقحمت نفسها فى حرب ضد بريطانيا التى وصفها بقوله : « الصديق الحميم للمسلمين ، الصديق الذى طسلا قدم المعونة للياب العالي » . كما قال « جاكوب » أن السيد عبد الله عيدروس هذا قد أكد أن حكومة عدن البريطانية « أحسن وأعدل حكومة عملت من أجل الاسلام ، وأنهم (أى أهالى عدن اليمينيين) أصدقائها منذ احتلالها لعدن فى سنة ١٨٣٩ م » (١) . وواضح أن التحيز بارز فى رواية « جاكوب » هذه مما يجعلنا نميل الى القول بأن بعض أهالى عدن فقط هم الذين أيدوا هذا الاتجاه ضد دولة الخلافة العثمانية ، وهؤلاء البعض ممن اتفقت مصالحهم الشخصية مسح أهواء بريطانيا . ويؤكد ذلك أن بعض سلاطين النواحي الجنوبية فى اليمن ومشايخها سرعان ما غيروا موقفهم هذا من بريطانيا بعد أن دخلوا تحت طائلة الترك الذين جشمت قواتهم العثمانية فوق أراضيهم . بينما كان موقف الانجليز متيحيا سلبيا ، ولم يقدموا لأهالى البلاد المساعدات اللازمة فى الوقت المناسب لصعد هذا العدوان برغم اتفاقات الحماية المعقودة معهم . وقد تكون بريطانيا قد فوجئت بالهجوم التركى على لحج عندما تعهدت لسلاطين النواحي بالحماية بينما لم تكن قواتها فى عدن تكفى للقيام بالتزاماتها ازاء تلك التعهدات . ولا أدل على عجز قوات بريطانيا عن الوفاء بالتزاماتها من ذلك الاخفاق الذى واجهته فى « الشيخ عثمان » عندما تراجعت أمام القوات العثمانية ، ولم تتمكن من استرجاع « الشيخ عثمان » الا بعد أن وضعت اليها النجدة من خارج عدن .

وقد حاول الانجليز أن يبرروا عجزهم هذا عندما ذكر قائدهم بأنهم لم يكونوا مهتمين بميدان الجنوب العربى لقلة تأثيره فى ترجيح كفتهم فى الحرب الكبرى وأنهم شغلوا بالميادين الحربية الأخرى ذات الآثار الحاسمة فى تلك الحرب . وقد رأى الانجليز أن الميادين الصغيرة يمكن أن يعالج أمرها فيما بعد ، ولا يجب أن تبدل فيها جهود لن تعود عليهم بفوائد كبيرة فى ذلك الوقت . وكان الانجليز مطمئنين لعدم خطورة مثل هذه الميادين الصغيرة لأنهم كانوا يسيطرون على البحار ، كما كانوا واثقين من خضاعة عدن وعدم مقدرة القوات العثمانية المهاجمة على اقتحامها ، هذا فضلا عن أنهم رأوا العثمانيين فى اليمن وقد أصبحوا محصورين من قوات بريطانيا وأسطولها وبين حلفائها فى العجاز ونجد . بل أن الانجليز كانت لديهم الرغبة فى الاجهاز على قوة الترك المناوئة لهم فى جنوب اليمن (٢) ، غير أن انشغالهم فى ذلك الوقت أدى الى ارجاء

Jacob, H.F. : Op. cit., pp, 161—162.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

تصفيتهم للنقوذ التركي في المنطقة ، حتى يطمئنوا أولا الى احرار النصر في
الميادين الحاسمة للحرب الكبرى ؛ مما يجعل هذه التصفية نتيجة حتمية لانصار
الحلفاء على تركيا وحلفائها .

غير أن سلاطين النواحي الجنوبية في اليمن ومشايخها لم يكونوا جميعهم
على علم كامل وفهم عميق لأبعاد السياسة البريطانية ، وقد فوجئوا بالترك
يستولون على بلادهم ويسيطرون على مقدراتهم بينما رأوا بريطانيا تقف موقفا
سلبيا متخاذلا متناسية تعهداتها لهم بالحماية والمساعدة . فكان طبيعيا أن
يترتب على ذلك كما قال العبدلي أن « انشطر بعض أمراء المحميات مثل الأمير
نصر ، والأمير علي بن مانع الحوشبي الى منافقة الأتراك والتحالف معهم وذلك
عندما خذلتهم بريطانيا ، وبقي الباقي على ولائه ، وبخاصة أمير لحج ، (١) .
ولعل كل من بقي على ولائه للانجليز كان قد تمكن من الفرار من قبضة الترك
أو كان بعيدا عن الوقوع تحت سيطرتهم ، أو لعله كان قد لجأ الى الانجليز في
عدن حيث كانوا يفرونه بالمشاهرات المالية وبالألقاب السامية ومظاهر الاحترام
والتكريم ، وبمنحه الأمل في استرداد بلاده بعد طرد الترك عندما تحين الفرص
المناسبة ؛ الأمر الذي حدث فعلا مع سلطان لحج وأقاربه من أمراء العبادلة
الذين لجئوا الى حلفائهم الانجليز في عدن .

ويبرر العبدلي موقف الأمير نصر أمير الحواشب بقوله : « الذين قبلوا يد
الأتراك كالأمير نصر على مانع الحوشبي فانما أخذوا بالمثل .. يد لا تقدر
تعصرها بوسها .. وقد كان الأمير نصر وعلى مانع الحوشبي يومئذ في حالة
لا يحسدان عليها ؛ وما عاونا الأتراك عن طيب خاطر وانما .. اذا عكزت العيش
عصرت .. وبلا شك فقد نال الأمير نصر من الأتراك مشاق كبيرة ؛ ولكنه عندما
يشس من مساعدة دولة بريطانيا ؛ وعرف أنه ترك للأعداء ؛ ألزمه الضعف بأن
ينافق الأتراك ، الذين أظهروا أنفسهم في بداية الأمر من خيار المسلمين ،
وتحايلوا بالترغيب والترهيب على كثير من الناس حتى قضوا منهم وطرا . فلما
طلب السلطان على مانع من علي سعيد باشا (قائد القوات العثمانية) الوفاء
بالوعد بخصوص أرض « زائدة » أجابه بأنه قد تحقق لديه ثبوت ملكها للعبادلة
وليس في وسعه أن يملكها للحواشب ، فقتع السلطان على مانع من الغنيمة
بالاياب ، (٢) .

ومن الملاحظ أن العبدلي بعد أن برر موقف الأميرين اللذين انحازا الى
جانب الترك عندما يتسا من حماية الانجليز وقد تركوهما فريسة في يد الأعداء ،

(١) العبدلي : المصدر السابق . ص ٢١٣ .

(٢) العبدلي : المصدر السابق . ص ٢٣١ .

فانه حاول أن يؤكد أن الترك ليسوا أفضل من الانجليز وليسوا أوفى منهم في الالتزام بالعهود ، عندما أوضح كيف تهرب على سعيد باشا من تعهده كسلطان الحواشب بتسليمه أرض « زايدة » ، بحجة ملكيتها أصلا للمبادلة الذين غنم الترك جميع أملاكهم بحق الفتح ، وبخاصة بعد أن لاذوا بالفرار ولجئوا الى حلفائهم الانجليز في عدن .

ولم يقتصر الأمر على هذين الأميرين ، بل ان السلطان الفضلي أذعن كذلك للترك وعاد الى لحج بعد أن رفض الانجليز امداده بالسلاح ، كما فعلت ذلك أيضا عشيرة يافع . بل ان أمير الضالع هاجم الانجليز بجراة عندما رفضوا مساعدته لاسترداد بلاده ، وأعلن انضمامه للترك وأصدر منشورا في ديسمبر سنة ١٩١٥ م أوضح فيه أن « الحكومة (العثمانية) الاسلامية هي حكومته ، وأن السلطان (العثماني) هو خليفته وأنه سيطيع من (كانت) طاعته من طاعة الله ورسوله » . وقد حاول على سعيد باشا أن يكافئ سلطان الحواشب على مانع بأن نصبه سلطانا على لحج ، ولكن الأخير آثر الرجوع الى عاصمته « المسيير » دون أن يشترك مع الترك بدور معين . بينما أعلن زميله الأمير نصر أن مبداه هو مسايرة الاتجاه السائد متمثلا بالمثل القائل « أينما دارت الزجاجة درنا معها » وكان ذلك نتيجة لاحتساسه بوطاة الحكم التركي (١) ، وبعدم قدرته على مواجهته والتصدي لمقاومته ، فلم يجد وسيلة أخرى سوى الاذعان والاستسلام .

ومن ناحية أخرى فان بعض السلاطين والشيوخ في النواحي الجنوبية لليمن التي لم تخضع لسيطرة العثمانيين ، ظلوا على ولائهم للانجليز ، أمثال السلطان العوذلي الذي أبدى إعجابه بالمنشور الذي أصدرته حكومة عدن «مظهرة احترامها للامام ، وقد أكد هذا السلطان أن الانجليز هم أفضل الأصدقاء بالنسبة للعرب ، ومن الواضح أن دعاية الانجليز وأموالهم قد لعبت دورها في إصدار مثل هذا التصريح . بل ان قاضي « بيحان » صرح في المساجد والأسواق العامة بأن العرب جميعا يدينون لبريطانيا وأن الواجب عليهم تقديم المساعدات الممكنة للانجليز . كما بقيت قبائل كثيرة موالية لسلطان لحج المقيم في عدن بين حلفائه الانجليز على الرغم من الدعايات التي كان يبثها الترك ؛ وتحاييلهم الترغيب والترهيب ؛ ومحاولاتهم الافادة من الرابطة الدينية لجذب القبائل اليمنية الى جانبهم . ومن بين هذه القبائل « يافع الوسطة » و « الضبي » و « الجوالق » وقد أرسل شيوخها كتباً عديدة الى السلطان عبد الكريم في عدن تعرض عليه كل امكانياتها للمساعدة في طرد الترك من لحج ونواحيها . غير أن

السلطان عبد الكريم لم يستطع القيام بأية محاولات لاجلاء الترك عن بلاده ، لأن حليفته بريطانيا كانت تحجم عن ذلك لانشغالها بالميادين ذات النتائج الحاسمة في الحرب الكبرى على النحو الذى سبق أن أوضحناه .

وتجدر الإشارة الى أن الادريسى فى عسير ضايقه كثيرا انتصار الترك فى لحج لأنه كان يخشى أن يؤدى ذلك الى انتصارهم ورفع معنوياتهم فى الجبهة الشمالية فى اليمن حيث يقوم بدوره فى محاربتهم . وقد وصف موقف انجلترا السلبى ازاء تحركات الترك ونجاحهم فى لحج بأنه كان تراخيا من الانجليز وليس ضعفا منهم فقد كان يعلم أن لديهم من القوة فى عدن ما يمكنهم من صد الترك ووقف حركاتهم . بل ان شيخا « يافعا » وجه النصيح للانجليز بضرورة التحرك لاجبار الترك على الخروج من لحج حتى لا تفقد بريطانيا ثقة العرب فيها . هذا فضلا عن أن المبعوث المكى الذى قام بزيارة عدن فى نوفمبر سنة ١٩١٦ م عبر عن ضيقه وأسفه لعدم قيام بريطانيا بالدفاع عن لحج ضد عدوان الترك ، والتمس من الانجليز أن يقوموا بعمل فعال لاتخاذ لحج مما يجتذب اليهم قلوب العرب وتأييدهم ويشكل مواجهة ايجابية لمزاعم الدعاية التركية الألمانية (١) ، ولا شك أن هذا المبعوث كان يهدف بذلك الى خدمة الثورة العربية التى تزعمها الشريف حسين ضد الترك فى الحجاز . وكانت هزيمة الانجليز وسلبيتهم فى الدفاع عن المناطق العربية التى تعهدوا بحمايتها كقيلة بأن تضعف ثقة العرب فى بريطانيا التى اعتمد الحسين على مساندتها له فى ثورته . ولهذا كان الحسين بطبيعة الحال يخشى أن يؤدى فقدان الثقة فى بريطانيا الى عدم تأييد العرب لثورته ضد الدولة العثمانية ، والى فقدان الأمل فى كسب أنصار جدد (٢) ، فى الوقت الذى كانت حملات الدعاية التركية الألمانية قد استغلت هذا الموقف لصالحها ضد الحسين وبريطانيا أيضا استغلالا .

تكريم الانجليز لخلفائهم العبادلة حكام لحج اللاجئين اليهم فى عدن :

أشرنا فيما سبق الى أن السلطان عبد الكريم سلطان لحج خلف ابن عمه الراحل السلطان على بن أحمد الذى توفي متأثرا بجراحه بعد أن التجأ الى حلفائه الانجليز فى عدن عقب اقتحام الترك لبلاده . وقد أقام السلطان الجديد وأسرة لحج المالكة فى عدن مدة الحرب كلها وهم يستمعون على الدهر بما

(١) Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 171-172.

(٢)

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

كانت تدفعه حكومة عدن البريطانية لكل منهم (١) . وقد حرصت بريطانيا على ارضاء سلطان لحج واشعاره بالتكريم في أثناء وجوده في عدن ، وذلك لتحافظ على ولاء العبادلة واتباعهم في نواحي اليمن الجنوبية وحتى تحصل على مساندتهم دائما لها ضد النفوذ العثماني . وقد أقام الانجليز في عدن في سنة ١٩١٧ م (٢١ من ذي القعدة سنة ١٣٣٥ هـ) حفلا كبيرا دعى اليه عدد من العسكريين والمدنيين وقناصل الدول وأعيان عدن لتكريم السلطان عبد الكريم واهدائه « حسام الشرف » من « اللورد ويلنجتون » والى ولاية بومباي . واتفق « الجنرال ستيورات Stewart » والى عدن كلمة أشاد فيها بالخدمات الجليلة التي قدمتها للانجليز اسرة العبادلة خلال السبعين سنة الماضية وخص بالذكر السلطان فضل بن علي ، والسلطان أحمد فضل ، والسلطان علي بن أحمد بن علي ، ثم السلطان عبد الكريم بن فضل بن علي نفسه . وقال عن السلطان عبد الكريم : « ان أعماله الشاقة في مراسلاته مع أهل البر قد حفظت جدا مصانع كلا الطرفين (يقصد العبادلة والانجليز) وقد أعاننا في تشكيل شذمة من رجاله الذين هم الآن يشاركون في العمل ضد العدو (الأتراك العثمانيين) » . وقبل أن يقدم « ستيورات » الى السلطان عبد الكريم السيف المهدى اليه قال : « انى أنا وأسلافي وكل من ائتلف مع عائلتكم الكريمة بهذا المقام مرتاحون جدا لاقرار الامتيازات الممنوحة لاجتبابكم ، ونسأل الله أن يرينا عاجلا رجوعكم الى مملكتكم (سلطنة لحج) التي سيكون غيابكم عنها مؤقتا » (٢) .

وقد رايت أن أورد فيما يلى نص الخطاب الذى القاه السلطان عبد الكريم سلطان لحج - ونشره العبدى - ردا على « الجنرال ستيورات » فى هذا الحفل الذى أقامه الانجليز فى عدن لتكريمه ، لما فيه من توضيح لموقف العبادلة من بريطانيا وعدائهم المشترك للأتراك العثمانيين فى ذلك الوقت . فقد قال السلطان عبد الكريم :

« ايها الجنرال ستيورات والجنرال دولتن والكولونيل جيكب والضباط والأعيان الحاضرون . انى لا أدري كيف أشكر سيادة والى بمبى اللورد ويلنجتون شكرا كافيا على اهدائه حسام الشرف الى . بل على اظهار تحننه نحري . وانى كذاك اظهر ثنائى لكم يا حضرة الجنرال ستيورات على ذكركم بالاطناب والخدمات الصادرة من أسلافي فى الماضى والعمل الحقيق الذى صدر منى فى أثناء اقامتى الوقتية ها هنا (يقصد فى عدن) . فانى حقيقة مغمور بالاحسان الذى

(١) الريهاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٨ .

(٢) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

بذلتموه واسلافكم وصديقي الكولونيل جيكب . فالجميع قد قام بالممكن لتطبيب
خواترنا في ملجئنا ، واني لم أتوقع مثل هذه الهدية الكريمة من الدولة
(بريطانيا) مع انه خطر ببالي أن أعمل القليل الذي في استطاعتي عملسه
لمساعدة الدولة وانه ليسوؤني جدا حالة كوني في الحالة التي أنا فيها مبعد عن
وطنى عن قبائلى لست قادرا على القيام بما هو فوق ذلك ، ولكنى اشعر بتسليية
عظيمة لأن الدولة وجنابكم استحسنتم وقائى وان ذلك اربث ورتته عن عائلتى .
واني أرجو بمعاونة الله الكريم أن أتمكن من اقامة البراهين الدائمة على الاخلاص
الذاتى واني لا أشك فى أن هذه الحرب الهائلة ستنتهى بالظفر لجلالة الملك
الامبراطور (ملك انجلترا) وحلفائه الأبطال وان الدول ذات المقاصد السيئة
(يقصد الدولة العثمانية وحلفائها) ستنال العقاب الذى تستحقه ، وأشكر
جميع الحاضرين لتشريفهم هذا المحفل « (١) » .

بل ان السلطان عبد الكريم سافر من عدن الى مصر فى سنة ١٩١٨ م
(جمادى الأولى سنة ١٣٣٦ هـ) فى الوقت الذى كانت فيه الحماية البريطانية
مفروضة عليها وذلك بدعوة من « نائب ملك بريطانيا العظمى الذى حضر الى
مصر خصيصا من قبل ملك بريطانيا ليقبل رجال دولته واصدقائها الأوسمة
والنياشين » وقد رافق سلطان لحج أخوه الصنو محسن فضل بن على ، وابن
عمه أحمد منصر محسن ، والشيخ محمد فضل العزيبى ، والأمير صالح بن سعيد
ابن سالم ، كما رافقهم « الميجر برنارد رايبلى Bernard Reilly » - الذى
أصبح واليا لعدن فيما بعد - نائبا عن حكومة عدن . وقد أقام السلطان
عبد الكريم فى مصر أياما محوطة بكل اكبار واکرام ، ودعى لمقابلة نائب ملك
بريطانيا فى دار النيابة البريطانية ، كما دعى مرة أخرى للاحتفال بتقليده
نيشان امبراطورية الهند من الدرجة الثانية K.C.I.E. مع لقب Sir
وقد اقيمت مأدبة تكريما للسلطان عبد الكريم فى دار النيابة البريطانية
حضرها عظماء مصر وسلطانها أحمد فؤاد بن اسماعيل ، ورجال دولته ، ونائب
ملك بريطانيا حينذاك و « الميجر جنرال ستيوارت » والى عدن و « الميجر ايللى » .
كما قابل السلطان عبد الكريم السلطان أحمد فؤاد سلطان مصر فى قصر
عابدين حيث أكرم وفادته (٢) . وقد ذكر العبدلى انه فى أثناء تلك المقابلات
أوضح السلطان عبد الكريم للمعتمد البريطانى وجوب ضم القسم الششافعى
من اليمن الى القسم الزيدى تحت سيادة الامام يحيى ، وأن بعض أولى الرأى

(١) العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٢٨ - ٢٣٩ .

(٢) العبدلى : المصدر السابق . ص ٢٢٩ - ٢٤٠ .

من العرب والانجليز كانوا يميلون في ذلك الوقت الى عدم ضم القسم الشافعي من اليمن الى حكم امام صنعاء . ويفضلون مساعدة الشوافع على الاستقلال التام عن السلطة الزيدية . واضاف العبدلي قائلا أن السلطان عبد الكريم وأخاه الصنو محسن كانا من ألد خصوم هذه الفكرة (فكرة استقلال القسم الشافعي عن القسم الزيدى) احتفاظا بوحدة اليمن تحت سلطة واحدة ، هي سلطة امام صنعاء ، وانه لولا ما قاما به من الجهود الجدية لكان للشوافع دولة مستقلة داخل اليمن منفصلة عن حكم الامام يحيى بعد جلاء العثمانيين عن البلاد في سنة ١٩١٨ م (١) . ولعل هذا يوضح موقف سلاطين لحج من قضية الوحدة اليمنية ، تلك القضية التي ستثار عقب جلاء الترك عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى .

العلاقة بين الترك في لحج والانجليز في عدن في الثلاثاء الفترة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى :

بينما كانت الاسرة المالكة اللحجية وعلى رأسها السلطان عبد الكريم تقيم في عدن لاجئة لدى حلفائهما الانجليز . فان الأتراك كانوا يتمتعون في لحج بأملاك العبادلة وقصورهم وبخيرات البلاد ومحاصيلها التي جعلتهم في غنى عن تلقي مواد التموين من مركز القياضة العثمانية في داخل اليمن . بل من الفريد فعلا أن يصبح الترك بعد استقرارهم في لحج على شيء من اليسر وجانب من الأمن والاطمئنان ، وأن تنشأ بينهم وبين الانجليز في جنوب اليمن علاقات طيبة يستغرب قيام مثلها في أيام الحرب بين جانبيين متحاربين (٢) .

وأسباب ذلك ترجع في الدرجة الأولى الى بعد الفريقين عن ساحة الحرب الكبرى وعن مركز حكومتيهما ، في الوقت الذي كان الجنود والضباط من الجانبين يسمعون فيه بويلات الحرب وأحوالها ويشكرون العزة الالهية التي أبعدتهم عن تلك الويلات والأحوال مسافات بعيدة . وعندما اطمأن الانجليز على مركزهم في عدن و « الشيخ عثمان » فانهم تركوا لحج للأتراك ، كما أن الترك عندما آمنوا على لحج ونواحيها من محاولات بريطانيا لاستردادها فانهم تركوا عدن للانجليز دون أحداث أية مناوشات . وبهذا قنع كل فريق بما ملكت يده بصفة مؤقتة حتى تنجلي النتائج النهائية للحرب الكبرى ، وقد كللت هذه القناعة بحرص كل جانب منهما على اظهار المودة والتعاون للجانب الآخر . ويبدو أن تجدد الموقف في جنوب اليمن وبخاصة في السنتين الأخيرتين من سني الحرب

(١) العبدلي : المصدر نفسه ، ص ٢٤٠ .

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .

العالمية الأولى قد دفع الترك والانجليز في المنطقسة الى الانصراف للعمل من أجل مطالب الحياة الضرورية والحصول على مستلزماتها . ففى لحج تعاون الأهالي مع الجنود الترك فى فلاحه الأرض فازدهرت بالاحضرار والثمار تلك البقعة الخصبة ولا سيما وادى « دبن » فعاد اليسر الى لحج بعد تكبتها فى بداية الفتح التركى (١) . كما أن القائد العثمانى على سعيد باشا الذى كان قد أمر بمنع دخول القبائل اليمنية الى عدن فى بداية الفتح المذكور عاد فسمح بمرور القوافل بعد أن اكتفى بفرض ضرائب انتقال ذكر عنها العبدى أنها كانت « ضرائب فادحة على البضائع الخارجة من لحج » (٢) ، وكان الانجليز يحرضون على ارسال البضائع المختلفة من عدن الى بعض القبائل المجاورة للمحافظة على ولائها لهم وعدم التحول عنهم الى جانب الترك ، وإن كان « جاكوب » قد عبر عن دوافع بريطانيا فى تسيير قوافل البضائع من عدن الى القبائل المجاورة بقوله انها كانت « من أجل مصالح أسدقائنا الذين يعتمدون على عدن فى الحصول على احتياجاتهم حتى لا يصابوا بكارثة » (٣) . على أن جانباً كبيراً من تلك البضائع الواردة من عدن كان يصل الى يد الأتراك المعسكرين فى لحج وفى بنسبة كبيرة من احتياجاتهم الضرورية (٤) .

ولما كانت عدن الواقعة فى فوهة بركان لا يرى فيها ولا من حولها ما توفر فى لحج من مزارع خضراء ، فقد رأى الانجليز كذلك - وأحوالهم فى عدن متشابهة مع أحوال الترك فى لحج من ناحية العزلة عن مركزى حكومتيهما فى أثناء فترة الحرب بطروفيها الصعبة - أنه لا مانع لديهم من تبادل الحاجات الضرورية مع الترك طالما أن كلا الجانبين فى حاجة الى ما لدى الآخر من امكانات . وهكذا بدأ التعاون بين الترك والانجليز فى جنوب اليمن ، فنقلت كميات من البقول من الانتاج الزراعى فى لحج الى عدن التى أرسلت بدورها الى الترك الارز والسكر والحمور - ولعل الريحاني قد بالغ الى حد ما فى تقدير هذا التعاون عندما ذكر أنه « بينما كانت رحى الحرب تطحن الانسانية فى شمالى فرنسا وتملا الأرض هولا وقبوراً كان الترك والانجليز فى هذه الزاوية المباركة من اليمن السعيد يتبادلان المعروف والاحسان . وكان للقائد الجركسى سعيد باشا الفضل الأكبر فى ذلك بشهادة الانجليز أنفسهم . أما العرب فلا يزالون يذكرونه حتى اليوم بالفخر والاعجاب » . اذ لا يخفى على أحد أن غرض الطرفين من هذا التعاون الى جانب توفير الاحتياجات اللازمة للجنود التى تخفف عليهم وطأة الحرب ومثل الترقب والانتظار ، هو الحصول على معلومات عسكرية مفيدة بشأن الامكانات

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

(٢) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

Jacob, H. F. : Op. cit., p. 189.

(٣)

(٤) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

الحربية للجانبين من حيث أعداد الجنود وأسلحتهم وخططهم وتحركاتهم (١) حتى لا يأخذ أحدهما الآخر على غرة اذا وردت اليه أوامر مفاجئة من حكومته بالهجوم . وكان رجال القوافل يقومون بمهمة التجسس والمخابرات خير قيام نتيجة لانتقالهم الدائم وأسفارهم المستمرة بين منطقتي نفوذ الترك والانجليز في جنوب اليمن .

وعلى أية حال فإن ذلك التعاون الذي حدث بين قوات الترك في لحج وقوات الانجليز في عدن والذي استفاد منه الجانبان اقتصاديا وعسكريا وكانت قد فرضته طبيعة المنطقة وانعزالها عن الميادين الأخرى للحرب العالمية الأولى كما هيئته ظروف العامين الأخيرين من أعوام الحرب والجمود الذي اعتري الموقف في تلك المنطقة ، فإن ذلك التعاون - كما يقول الريحاني وإن كان تعبيره هذه المرة أيضا مبالغيا فيه نسبيا - كان أشبهه بصلح عقد بين الحلفاء والدول الوسطى أو بالأحرى بين ممثلهم في عدن وفي لحج قبل انتهاء الحرب الكبرى الأولى بعامين كاملين (٢) .

رابعاً - جلاء العثمانيين عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى

انتهاء الحرب العالمية الأولى ووصول انباء الهدنة الى اليمن في سنة ١٩١٨ :

استمرت الأوضاع في اليمن قائمة على ما هي عليه في العامين الأخيرين من أعوام الحرب العالمية الأولى دون حدوث تغيرات ظاهرة . فالامام يحيى كان معتزلاً السياسة والحكم مقيماً في جبال « شهبارة » في وسط اليمن ومتمسكاً بالحياد بين القوى المتصارعة حينذاك . بينما كان الادريسي في عسير والخلاف السليمانى يتلقى المعونة والمساعدة من الانجليز الذين كان أسطولهم يحاصر السواحل اليمنية ويدعم تحركات الادارة في المنطقة الساحلية الشمالية ، هذا في الوقت الذي كان فيه سلطان لحج عبد الكريم ومعظم أفراد أسرته يقيمون في ضيافة حاكم عدن البريطاني الذي كان يحاول بدوره اجتذاب قبائل النواحي الجنوبية من اليمن لمناوأة الأتراك العسكريين على مقربة منه في لحج . وكان الوالى العثماني محمود نديم بك دقيماً في صنعاء عاصمة الولاية بينما كان علي سعيد باشا قائد الجيوش العثمانية المحتلة مقيماً في لحج وكان الأتراك يسيطرون على البلاد اليمنية الواقعة من لحج حتى صنعاء ومن اللحية على الساحل حتى المخا . أما اليمنيون من شسوافع وزيديين فقد كانوا على الجملة قانعين بتلك الحال ، راضين عن الترك وسلاطنتهم يومئذ المال (٣) . ولم تطرأ على تلك الأوضاع القائمة في اليمن في

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢١٠ .

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

ذلك الوقت تغيرت ظاهرة الا في أعقاب اعلان هدنة « موندروس Mondrus » في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م بعد أن خرجت الامبرطورية العثمانية من الحرب العالمية الأولى منهجرة واضطر الترك الى توقيع تلك الهدنة مع الحلفاء . وقد أملى الحلفاء المنتصرون شروطهم على الترك مثل فتح الدردنيل والبسفور ، ونزع سلاح الجيش التركي ، وتسليم البوارج الحربية التركية ، واستعمال بواخر الحلفاء للموانئ التركية ، واستسلام الحاميات التركية في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق واستسلام الموانئ التركية في شمال أفريقيا (١) .

وقد ذكر العبدلي أنه قد شاع في عدن - حيث كان يقيم مع بقية أفراد أسرة العبادلة حكام لحج - ظهر يوم ٣١ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م أن الهدنة قد عقدت بين الدولة العثمانية وبريطانيا وحلفائها وأن تلك الاشاعة تحققت في مساء ذلك اليوم، ثم اوضح العبدلي أنه في صباح اليوم التالي أرسل السلطان عبد الكريم سلطان لحج المقيم في عدن كتابا الى والي عدن البريطاني « الجنرال ستيوارت » جاء فيه « انني في قلق عظيم منذ البارحة لعدم اشعاري بكيفية قبول الهدنة مع بقاء بلادنا تحت يد الأعداء » . اذ كان من الطبيعي أن يخشى سلطان لحج أن ينتهي النزاع بين الدولة العثمانية وبين بريطانيا وحلفائها دون أن يسترد بلاده التي سلبت منه نتيجة لتحالفه مع الانجليز وحلفائها ومبادئه للدولة العثمانية . وكان يخشى أن تتخلى عنه بريطانيا أو تتأخر عن مساعدته لاستعادة بلاده كما تركت سلفه من قبل يقع فريسة لهجوم الترك وعدوانهم . غير أن والي عدن البريطاني حرص على تدارك الامر حتى لا يفقد سلطان لحج نهائيا ثقته ببريطانيا فأرسل اليه خطابا شخصيا نشره العبدلي وكان مضمونه على النحو التالي :

« ان الذي بلغني رسميا هو أن الهدنة عقدت أمس بين تركيا وبريطانيا وحلفائها ولم ألق أدنى تفصيل ، انما مما لا ريب فيه أن معنى الهدنة هو أن تركيا قبلت جميع شروط دولتنا . وفي تلغرافات اليوم العمومية أن تركيا سلمت بلا قيد ولا شرط . واني على يقين من أن جنابكم ستكونون قابضين على زمام مملكتكم في أقرب وقت » (٢) .

كما أن « الجنرال ستيوارت » والي عدن أرسل خبر الهدنة رسميا الى علي سعيد باشا قائد القوات العثمانية المعسكرة في لحج مع أحد أفراد أسرة العبادلة حكام لحج وهو عبد الله بن علي بن أحمد البان . وقد قبض الأتراك على هذا الرسول واحتجزوه يوما ثم سمحوا له بالوصول الى علي سعيد باشا واخبراه بنبا الهدنة بصفة رسمية (٣) .

(١) فاضل حسين (دكتور) : محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية ، ص ٩ .

(٢) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

(٣) العبدلي : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وقد تولى أيضا « الكولونيل هوم » حاكم ميون البريطاني إبلاغ حفي بك قومندان باب المنذب ما ترجمته من الأصل التركي المنشور بكتاب العبدلى: « ان الهدنة عقدت بين الدولة العثمانية ودولة الانكليز وحلفائها وقد أعلنت الكيفية الى جميع الجهات بتوقيف المحاربة . ونظرا لاحكام هذا التفراف فان الصلح سيكون فى أقرب وقت حسب ظنى وتخصيى ، فبالطبع أن وقوعها انما لأجل اجراء المذاكرات الصلحية خاصة ، وانى أعرض هذا التفراف مع ابرازى الود لصميم لكم واننى بكل سرور سأقبل كل من يرغب الوصول من ضباطكم الى ميون بالصورة الودية وسيعاملون أحسن معاملة » (١) .

وقد رفع قومندان باب المنذب هذا الاخطار الوارد من حاكم جزيرة ميون البريطاني فى حينه الى سعيد باشا قومندان لحج ليحاط به علما وليقرر التصرف اللازم تبعا لما يراه . وهكذا انتشر نبا الهدنة فى اليمن فى نهاية الحرب العالمية الأولى .

موقف العثمانيين فى لحج فى أعقاب هدنة موندرسوس فى سنة ١٩١٨ م :

بأدر القائد العثماني على سعيد باشا بسرعة الرد على خطاب حاكم جزيرة ميون البريطاني الذى أخطره فيه بنبا عقد الهدنة عن طريق قومندان باب المنذب بخطاب عبر فيه عن سروره واغتباطه بوصول تلك الأنباء (٢) . ويتضح من الخطاب المذكور أن على سعيد باشا ارتضى الاذعان للأمر الواقع بعد أن قبلت الدولة العثمانية الشروط التى فرضها عليها الحلفاء لوقف القتال فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م ، بعد الضربات القاسية التى واجهت القوات العثمانية فى سوريا والعراق وبعد انتصارات الحلفاء المتتالية فى جميع الميادين . ويبدو أن على سعيد باشا كان موقنا بسوء خاتمة ألمانيا وحلفائها ، وبأن الهزيمة بالتالى ستلحق بدولته وستؤدى الى انحسار نفوذها عن ممتلكاتها العربية ومن بينها اليمن فى أقصى الجنوب . وكانت الأخبار تصل اليه تباعا عن طريق عدن ، مما جعله يستجيب على الفور للأمر الواقع بمجرد اخطاره بعقد الهدنة . كما أن على سعيد باشا لم يكن له أغراض شخصية توحى اليه بالبقاء فى اليمن سوى خدمة دولته والقيام بواجبه العسكرى ، وقد رأى أنه استكمالا للقيام بواجبه أن يعاون دولته بالاذعان لأوامرها وتنفيذ تعهداتها وذلك باتخاذ الخطوات اللازمة نحو الاتسحاب من اليمن والجلء عنها تبعا لشروط الهدنة . ولعل على سعيد باشا كان يدرك أن احتفاظه بلحج والتصدى لمقاومة جيوش الحلفاء التى انتصرت فى جميع الميادين الكبرى سيستتفى حتما باكراهه على التسليم أو اخراجه من

(١) العبدلى : المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ .

(٢) العبدلى : المصدر نفسه ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، (انظر ملحق رقم ١٧) .

لحج مشيما بفضيحة الهزيمة . ولهذا لم يتردد في قبول أمر الجلاء عن الحج ،
والتسليم لأقرب وال انجليزى تبعا للأوامر التى وصلت اليه من أحمد عزت
باشا ، التى أكد فيها غاية التأكيد أن الهلاك محقق للقوات العثمانية اذا تباطأت
فى التسليم للحلفاء (١) .

وهكذا توجه على سعيد باشا قائد القوات العثمانية فى الحج تجاه عدن حيث
قابل واليها البريطانى وتحقق من وقوع الهدنة وهزيمة دولته فسلم نفسه
وقواته التى بلغت ألف جندي تقريبا الى الانجليز . وقد استقبل الانجليز على
سعيد باشا فى عدن استقبالا طيبا كان مبعثه تلك العلاقات الطيبة التى قامت
بين الجانبين التركى والبريطانى فى جنوب اليمن فى أثناء العامين الأخيرين من
سنى الحرب التى سبق أن أشرت اليها مما جعل أمين الريحانى يقول : « ولما
أعلنت الهدنة دخل على سعيد باشا الى عدن ليسلم سيفه الى الانكليز ، فاستقبل
فيها استقبالا جميلا . دخل المدينة لا كالمهزوم بل كالفاتح المنصور » (٢) .

كما أشار « جاكوب » المعاون الأول لوالى عدن البريطانى فى كتابه الى
كيفية استقبال على سعيد باشا فى عدن وامتنح شخصيته على الرغم من العداء
العسكرى بينهما بقوله : « وقد دخل على سعيد باشا عدن دخول المنتصر ، فقد
قابلته الجماهير هاتفة له ، وذلك لأنه حارب بيدين نظيفتين . وكان جنديا
ممتازا ، وكذلك اداريا من الدرجة الأولى ، وقد أكسبته شخصيته عند زحفه
الى الجنوب (تجاه عدن) كثيرا من الأصدقاء » (٣) . وقبل أن ينسحب على سعيد
باشا من الحج رأى أن عملية الانسحاب هذه سوف تحمله تكاليف كثيرة مما
جعله يفكر فى الحصول على مساعدات مالية فأرسل برقية تعبر عن غرضه
هذا الى قائمقام الحجرة اليمنى عبد الوهاب نعمان بك فى ٤ من نوفمبر سنة
١٩١٨ م (٤) .

ويلاحظ أن على سعيد باشا فى تلك البرقية حاول أن يؤكد نجا هزيمة
الدولة العثمانية أمام قوى الحلفاء ، ويرجع أسبابها الى قيام الثورة العربية ضد
العثمانيين فى الحجاز وفلسطين وسوريا والعراق (٥) . غير أن هذا - كما
هو معروف - لم يكن السبب الوحيد برغم أهميته فى هزيمة الترك ، بل أن
هناك أسبابا عديدة أدت فى النهاية الى تلك الهزيمة . ولكن على سعيد باشا أشار

(١) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .

(٢) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

(٣) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 182.

(٤) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٥ ، (انظر الملحق رقم ١٨) .

(٥) Lenczowski, G. : Op. cit., p. 59.

ذكر « لينوفسكى » أنه تبعا لتقدير بريطاني كانت الثورة العربية بزعامة الشريف حسين فى
الحجاز مسئولة عن شغل ٦٥٠٠٠ جندي من العثمانيين فى محاولة اشادها .

الى ذلك السبب بالذات ليربرز اخلاص اليمنيين وبخاصة الشوافع للدولة العثمانية ومساندتهم لها ، فى الوقت الذى تخفى فيه عنها عرب الحجاز وفلسطين وسوريا والعراق . وكان يهدف بذلك الى اظهار تقدير الترك لعرب اليمن حتى يستدر عطفهم ويحصل على مزيد من مساعدتهم ، ويؤكد هدفه هذا عندما قال لنعمان بك : « فاذا قدمتم له خيرا ليكون نهاية لخدماتكم فسيستمر اسمكم جليا فى التاريخ ، واذا لم تقدروا فاكتفى بأن أقابلكم بالشكر لخدماتكم التى قد بذلتوها نحونا الى الآن » . كما أشار على سعيد باشا الى أن والى اليمن العثمانى محمود نديم بك وقائد القوات العثمانية فى العاصمة أحمد توفيق بك أوقفوا ارسال المعونات الى الجنود المسكرين فى لحج . واستأثروا لأنفسهم بما حصلوا واقترضاه من الشعب اليمنى ، مما جعله فى حاجة ماسة الى الحصول على معونة أهالى « الحجرية » ، تلك المعونة التى حددوها « بخمسة أو ستة آلاف ريال وسأرسل لكم حالا سندا مخصوصا بذلك » حتى ينفذ ضباطه وعساكره الذين كانوا « فى حاجة الى الدرجة النهائية » . وجدير بالذكر أن العثمانيين حصلوا على مساعدات كثيرة ومتنوعة من الشعب اليمنى عامة ، ومن الشوافع اليمنيين على وجه الخصوص ، فى أثناء الحصار البحرى البريطانى الذى تعرضت له اليمن فى فترة الحرب العالمية الأولى . وقد خففت هذه المعونات كثيرا من وطأة الحصار ، كما ساعدت العثمانيين فى أثناء هجومهم على لحج حتى تم انسحابهم منها فى نهاية الحرب العالمية الأولى .

ويبدو أن على سعيد باشا اضطر الى طلب المعونة المالية من قائمقام الحجرية اليمنى عبد الوهاب نعمان بك ليستعين بها فى تمويل عمليات انسحاب قواته من لحج الى عدن ، دون أن ينتظر المساعدة من والى اليمن العثمانى محمود نديم بك أو من قائد الفيلق العثمانى فى صنعاء أحمد توفيق ، لأنهما عارضا التسليم للانجليز ، وأشاعا فى عاصمة الولاية أن نبا الهدنة تزوير وخديعة انجليزية لاثارة الفتنة والحاق الهزيمة بالعثمانيين . بل انهما عاتبا كذلك على سعيد باشا لمقاومة والى عدن البريطانى ، كما رماه بعض أشياعهما فى اليمن بالخيانة والميل للأعداء . ولهذا فإن على سعيد باشا لم يتوقع منهما المساعدة ، فحاول أن يحصل عليها من قائمقام الحجرية بخاصة وأنه كان من اليمنيين الشوافع الذين كانوا أقرب للعثمانيين من اخوانهم أتباع المذهب الزيدى . وتعتبر البرقية التى أرسلها أحمد توفيق قومندان الفيلق العثمانى الى على سعيد باشا فى لحج عن وجهة نظر الأول ازاء موضوع الهدنة والتسليم (١) . فأحمد توفيق باشا فى تلك البرقية حاول أن يجعل على سعيد باشا يعتقد أن نبا الهدنة المبلغ اليه من الانجليز نبا مصطنع من قبلهم لتشجيع الثورة والتمرد ضد الحكم العثمانى فى اليمن حتى يمكنهم ذلك من استعادة

(١) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٤٥ - ٢٤٧ ، (انظر الملحق رقم ١٩) .

لحجج . ثم يشير القائد العثماني أحمد توفيق باشا الى أنه كان يجب على سعيد باشا أن يكذب نبا الهدنة الذي تلقاه من الانجليز طالما أن الأوامر لم تصل اليه بعد من عاصمة دولته مما يؤكد صدق هذا النبا من عنده . كما أن أحمد توفيق وجه اللوم لعلي سعيد باشا لذهابه الى عدن ومعه أركان حريه وياوره وزعمه صحة الأقوال التي سمعها من القائد البريطاني مما لا يتفق مع المبادئ العسكرية ومع تعليمات القيادة العثمانية . ثم يشير الوالي العثماني الى تصرفات علي سعيد باشا ويظهر أنها على النقيض من تصرفات الضباط العثمانيين في منطقة تهامة « وكذلك الأفراد والضباط والأمراء في الحج » موضحا أنهم كانوا يحبون وطنهم ، ولم يقبلوا الاستسلام أو التقهقر شبرا واحدا عن خطواتهم التي تقدموها .

ثم يشير أحمد توفيق باشا في برقيته التي أرسلها الى علي سعيد باشا الى أنه هو والوالي العثماني محمود نديم بك والامام يحيى موجودون في صنعاء ، وأنهم مسئولون عن الشعب اليمني ويعملون من أجل الحفاظ على حقوقه . ثم يحذر أحمد توفيق زميله علي سعيد باشا من مغبة التصرف في حقوق الشعب اليمني دون انتظار لأوامر العاصمة العثمانية ، وقد عبر عن ذلك عندما خاطبه بقوله : « فأنتم وحدكم المسئولون ماديا ومعنويا عن المواقب الوخيمة التي قد تنتج اذا فعلتم شيئا من ذات أنفسكم بدون أن نأمركم ، وبناء على الأمر الصريح القطعي الذي سيصل من حكومتنا (العثمانية) بالشفرة » . ثم يوضح أحمد توفيق باشا في ختام برقيته أن الأموال التي اقترضها من اليمنيين صرفت جميعها في توفير احتياجات الجنود والموظفين العثمانيين ، وأنه اذا كانت قوات علي سعيد باشا تفتقر الى الماكل والملبس والضروريات فإن ذلك يرجع الى سوء التصرف في موارد الحج الزراعية والجمركية وأموال لواء تعز ، وأنهى أحمد توفيق باشا برقيته بأن طلب من علي سعيد باشا اطاعة أوامره بقوله : « نأمركم بالانقياد الى الأمر ، وباطاعة العسكرية » .

ولكى يؤكد أحمد توفيق قومندان الفيلق العثماني لعلي سعيد باشا قائد القوات العثمانية في الحج تأزر الامام يحيى مع العثمانيين وعدم موافقته على التسليم للبريطانيين ، فقد أبرق اليه بصورة من كتاب زعم أنه قد وصله من الامام يحيى (١) . ويتضح من هذا الكتاب رفض الامام لفكرة التسليم للانجليز رفضا قاطعا لأسباب من بينها : عدم وصول أوامر صريحة تقضى بذلك من عاصمة السلطنة العثمانية ، وعدم ورود أى اخطار للامام بالهدنة من والى عدن البريطاني على النحو الذى ذكره علي سعيد باشا ، ولأن الدولة العثمانية كانت ملتزمة ببعض الالتزامات ومدينة بمسالخ طائلة للامام يحيى ويجب أن تفي بتلك

(١) العبدى : المصدر السابق . ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، (انظر الملحق رقم ٢٠) .

الالتزامات والديون قبل أن يرحل عن البلاد جندي واحد من جنودها . وقد أخطر الامام بذلك والى اليمن محمود نديم بك ، كما أخطر كذلك قومندان الفيلق أحمد توفيق ، هذا الى جانب اخطار والى عدن وقومندانها لحسم الأمر لدى الجهات المعنية والأطراف المتصارعة . وكان أحمد توفيق يعزز وجهة نظره في عدم التسليم للبريطانيين مستندا الى كتاب الامام يحيى لاقناع على سعيد باشا بذلك ليحول بينه وبين التسليم .

وكانت سياسة القائد العثماني في صنعاء أحمد توفيق التي اتجهت الى عدم التسليم للانجليز تتفق مع مصلحة الامام يحيى بطبيعة الحال ، لا سيما وأن الامام كان يعتبر نفسه الحاكم الشرعي للبلاد ، وأن الترك اذا استسلموا فيجب أن يكون استسلامهم له دون غيره لأنه صاحب فضل على الدولة كما قام بمساعدتها في محنتها في أثناء الحرب اذ أمدها بالمال والرجال برغم اعلانه الحياد ازاء القوى المتنازعة في ذلك الحين . ولهذا أرسل الامام يحيى برقية الى على سعيد باشا قائد العثمانيين في الحج يحثه على عدم التسليم للبريطانيين « الكافرين » لأن ذلك على حد تعبيره « يحمل على غير خدمة الدين والوطن » (١) .

ولم تقتصر محاولات التأثير على القسائد العثماني سعيد باشا وتوجيهه الى عدم التسليم للانجليز على تحذير أحمد توفيق باشا بعد مطابقة ذلك لتعليمات الدولة من جهة أو لبرقية الامام يحيى التي أشار فيها الى تناقض ذلك مع خدمة الدين والوطن وعدم الوفاء بالتزامات الدولة ازاء عهودها وديونها للامامة من جهة أخرى ، بل انه فضلا عن ذلك أبدى بعض الموظفين وتجار لواء تعز لعل سعيد باشا « استياءهم من تغير الأحوال وتبديل الحكم العثماني في اليمن وتخوفهم من سوء المصير » وذلك في برقية أرسلوها اليه (٢) عبروا فيها عن تقديرهم لجهاده في المحافظة على منطقة الحج التي كانت عرضة للوقوع في قبضة البريطانيين في أثناء الحرب العالمية الأولى ثم استيائهم لسحب القوات العثمانية منها وتعطيل المستشفى العثماني هناك وبيع الممتلكات الحكومية . كما أبدوا له ولاءهم للدولة العثمانية قديما وحديثا ، واخلاصهم لعاصمة الخلافة الاسلامية ومساندتهم لجهاد « الدولة العلية » وكفاحها ضد أعدائها . وقد طالبوا على سعيد باشا بإبلاغ « مقر الخلافة » بارتباطهم بالدولة وولائهم لسيادتها ، وأكدوا عليه عدم الانسحاب قبل اخطارهم بالأسباب التي تدعوه الى ذلك ، ويمدو صحة الاشاعات التي كانت تصل اليهم .

هذا ما ذهب اليه كل من والى اليمن العثماني محمود نديم بك وقائده

(١) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ، (انظر الملحق رقم ٢١) .

(٢) العبدى : المصدر نفسه ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ ، (انظر للملحق رقم ٢٢) .

العثمانيين في صنعاء أحمد توفيق ، والامام يحيى ، وبعض موظفى وتجار لواء تعز من ارتياهم في صحة الأنباء الخاصة بإعلان هدنة « موندروس » في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م ، واعتبارهم أنها خديعة بريطانية يحاول بها الانجليز بث روح الهزيمة والانكسار بين العثمانيين واليمنيين على السواء . غير أن ناصر عنبري مدير « الشيخ سعيد » كان له رأى آخر يجانب الحقيقة أيضا وإن اتخذ اتجاهها جديدا ، فقد زعم صحة خبر الهدنة وأن الدولة العثمانية تمكنت من خديعة بريطانيا وحلفائها وسحقت أساطيلهم على النحو الذى أوضحه فى البرقية التى بعث بها الى على سعيد باشا (١) .

غير أن الارتياح فى صحة أخبار الهدنة الذى عبر عنه قائد القليل العثماني أحمد توفيق والامام يحيى وموظفو وتجار لواء تعز ، أو تأييد أنبائها على أنها خديعة حاولت بها الدولة العثمانية أن تقتنص أساطيل الحلفاء كما زعم مدير « الشيخ سعيد » ، وقد عبر الجميع عن ذلك فى برقياتهم التى أرسلوها للقائد العثماني فى الحج على سعيد باشا ليقتنصه بمسدم التسليم للانجليز ، فإن تلك المحاولات لم توقفه عن تنفيذه ما اقتنع به وصمم على اتصافه . فقد أعلن على سعيد باشا انتهاء الحرب بينه وبين الانجليز ، وأن مهمته فى اليمن قد انتهت فلم يعد محاربا وأصر على التسليم (٢) على الرغم من علم وصول أوامر صريحة اليه من دولته تقضى بذلك ، بل أنه استند فقط الى الاخطار الذى ورد اليه من والى عدن البريطانى للإفادة بأنباء الهدنة الذى سبق الإشارة اليه . وقد رأى على سعيد باشا أن يسلم ما تحت يده من الأراضى اليمنية الى الانجليز إذا لم يسارع من يومه أمر تلك البلاد فى التوجه اليه وتسلمها منه . وكان على سعيد باشا يعرف أن الامام يحيى باعتباره حاكم اليمن الشرعى حينذاك والوريث الطبيعى للحكم العثماني هناك يجب أن تسلم اليه تلك الأراضى التى يحتلها الترك بعد انسحابهم منها فى أعقاب الهدنة . غير أن على سعيد باشا لم يتيح الفرصة من جانبه للامام الذى تخلف عن مشاركته فى مهاجمة لحج وتمسك بموقفه الحيادى ازاء القوى المتصارعة . وقد رأى الامام يحيى حينذاك أنه لا يستطيع أن يلجأ نداء على سعيد باشا ، فيرسل قواته لتسلم لحج وغيرها قبل أن يسلمها سعيد باشا للانجليز ، لأن أوضاع الامام فى اليمن لم تكن قد استقرت بعد بالقدر الذى يمكنه من القيام بتلك المحاولة . كما أن الامام لم يرغب فى إثارة الانجليز ضده فى الوقت الذى أوشكت فيه بلاده أن تحصل على استقلالها ، بل أنه فضل أن تسير الأمور فى سلام حتى يعد للأمر عدته ، لا سيما وأن الادريسي كان يقف له بالمرصاد فى عسير ويحاول السيطرة على تهامة وكان لديه من القوة ما يمكنه من ذلك .

(١) المبدل : المصدر نفسه ، ص ٢٥١ ، (انظر للملحق رقم ٢٣) .

(٢) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

وإذا كان الوالى العثماني محمود نديم بك قد ارتضى تماما بموقف الامام يحيى الحيادى ازاء القوى المتصارعة فى اثناء الحرب ، الأمر الذى طمأنه على عدم قيام الزيديين بأية أعمال عدائية ضد الترك خاصة فى الوقت الذى زحفت فيه قواتهم على لحج ، فان على سعيد باشا كرجل عسكرى يهيمه النصر فى معركته قىل كل شىء ، كان يريد من الامام أن يشترك بنفسه أو يدفع أنصاره على أقل تقدير لمساندة الترك فى زحفهم تجاه عدن ، الأمر الذى لم يرضه الامام . وامتنع عن تنفيذه . وقد أذكى ذلك الامتناع روح الخلاف بين الامام وعلى سعيد باشا فاندفع الأخير مستسلما للانجليز عقب الهدنة دون أن يحرص كله المحرص على تسليم ما تحت يده من الأراضي اليمنية للامام يحيى مكتفيا بالإشارة الى استعدادده لتسليمها لمن يهيمه الأمر اذا أسرع بالحضور اليه للتسليم ، وذلك فى الخطابين اللذين أرسلهما لكل من القائدين العثمانيين : أحمد توفيق وحسين باشا المتقاعد فى صنعاء عاصمة الولاية . وكان قد أشيع هناك أن على سعيد باشا قد خان وطنه وسلم البلاد اليمنية التى تحت يده للأعداء الذين اشتروه بالرشوة والمال . ولكن على سعيد باشا حاول فى هذين الخطابين أن يرد عن نفسه تلك الاتهامات لأصحابها ، كما رماهم بالجبن والتكاسل ، بينما أشاد بكفاح القوات العثمانية وشدة تحملها من أجل حماية « اليمن المقدس » .

ومن الملاحظ أن أهمية الخطاب الأول الذى أرسله على سعيد باشا القائد العثماني فى لحج الى أحمد توفيق باشا قائد الفيلق العثماني فى صنعاء (١) تتمثل فى توضيحه لحدود الأراضي الواقعة فى قبضة الترك فى جنوب اليمن والتي انسحبوا منها فى نهاية الحرب العالمية الأولى . كما أن هذا الخطاب دافع فيه على سعيد باشا عن نفسه ورد التهم التى وجهت اليه بأنه سلم ما فى حوزته للانجليز ، وأشاد بكفاحه ونضال الجنود العثمانيين وشدة تحملهم للمصعوبات التى واجهوها فى تلك الحرب ، بينما أشار الى أن الامام يحيى والوالى العثماني فى صنعاء لم يكن لهما دور فى ذلك الالقاء التهم واطلاق الاشاعات . هذا فضلا عن أن هذا الخطاب كان يحمل نداء موجها من على سعيد باشا الى الامام يحيى أو من يهيمه أمر تلك النواحي اليمنية من حكامها الأصليين بالحضور لتسليمها منه قبل ضياع الفرصة ، غير أنه يشير فى نفس الوقت الى علمه بتقاعد هؤلاء وتقاعسهم عن محاربة البريطانيين فى جنوب اليمن . وجدير بالذكر أنه الأحرار اليمنيين فى القاهرة كانوا يرون أن الخطاب المشار اليه والخطاب الثانى الذى سنستعرضه فيما يلى ، وثيقتان هامتان تدنيان الامام يحيى بالتقاعس عن تلبية هذا النداء ، وعدم انتهازه الفرصة لاسترجاع النواحي « المحمية » (٢) .

(١) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥١ - ٢٥٥ . (انظر الملحق رقم ٢٤) .

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٤٩٨ .

ومحاولة طرد الانجليز من الجنوب العربي كله وضم تلك البقاع الى اليمن الام كما كانت قبل تعرضها للاستعمار البريطاني الدخيل .

اما في الخطاب الثاني الذي بعث به علي سعيد باشا الى القائد العثماني حسين باشا المتقاعد في صنعاء (١) ، فمن الملاحظ انه عبر عن سروره بأنباء قيام مظاهرات وطنية في عاصمة الولاية لمساندة جنود الدولة العثمانية ، الى جانب تعهدات الامام يحيى بتقديم المعونات للدولة مما يجعله « في غاية الوطنية والديانة » . غير أن علي سعيد باشا يعود فيذكر أن تلك المظاهرات لم تكن فعالة وإيجابية حتى ذلك الحين لأنه لم يترتب عليها تقديم مساعدات مالية أو عسكرية للدولة ترجع كفتها في الحرب . بل انه يؤكد أن أبناء اليمن كانوا خلال سني الحرب الأربع متفرجين وكان شعارهم « نحن نرتاح وعساكر الترك يحافظون على حدود بلادنا » الأمر الذي جعله يطالب وينادي بأن يسعى كل صغير وكبير منهم للوفاء بواجباته الدينية والوطنية على أن تحدوه غيرة « لا تعرف الملل » .

وقد أشاد علي سعيد باشا بكفاح العثمانيين ونضالهم من أجل الدفاع عن اليمن عندهما قال « فجهادنا ملوء بالشرف » بينما أعلن أن هذا الجهاد بالنسبة للترك قد انتهى واختتم، أما بالنسبة لليمنيين فقد بدأ « دور الجهاد حربيا وسياسيا وإداريا لاخواننا العرب » ، وأن الواجب الانساني يحتم على اليمنيين مساعدة اخوانهم العثمانيين بكافة الوسائل الممكنة من أجل « إيصالهم الى أوطانهم وأحضان أمهاتهم سالمين » .

ثم يشير علي سعيد باشا الى أن تلك المساعدة ليست سوى « شكر ومكافأة للعثمانيين للمحافظة على وطنهم (اليمنى) الى الآن ، واستشهاد الآلاف منهم في سبيل دفع العدو من أن يستولى على شبر من أرضهم » . ويرى سعيد باشا أنه قد آن الأوان لأهل البلاد اليمنية صغيرهم وكبيرهم أن يقرروا مصيرهم كما يشاءون ويتمنى أن يسمع عنهم ما يسره . واختتم علي سعيد باشا خطابه هذا بأسلوب ساخر تهكم فيه على الذين لا عمل لهم في صنعاء سوى شرب الخمر واكتناز الذهب « هو ثمن دماء أولاد العثمانيين » ثم يبعثون اليه وهو المجاهد المناضل بتوصياتهم ، وهو يقصد بذلك الامام يحيى والوالي العثماني وأشياعهما حتى قال « ومسببو مصائبنا هم بصنعاء » ثم ذكر أنه سيجادل الانتظار في لحج حتى ترد اليه الأوامر النهائية من الأستانة . ومعنى ذلك أن علي سعيد باشا رفض أن يقسم بأية تحركات تكون مصلحتها لغير حساب دولته (٢) ، وإن كانت علاقته بالانجليز في عدن التي عززها ما حل بالمنطقة

(١) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ ، (النظر الملحق رقم ٢٥) .

(٢) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

من ركود في العامين الأخيرين من سنى الحرب ، كما أن يأسه من حرص الامام على التوجه لتسليم لحجج والنواحي التي في قبضته سيدفعه ذلك في نهاية الأمر الى التسليم للبريطانيين ، وان حاول أن يبرر موقفه هذا بأنه وجه نداء لدوى الشان من اليمنيين بالتوجه الى لحج لتسليم بلادهم على النحر الذى تلاحظه في الخطابين المشار اليهما .

موقف العثمانيين في صنعاء في أعقاب هدنة مونتروسي في سنة ١٩١٨ م :

اختلف الموقف في صنعاء في أعقاب الهدنة المتفق عليها في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م في تفصيلاته عن الأحداث التي جرت في جنوب اليمن في ذلك الحين . فالوالى العثماني محمود نديم بك والقومندان أحمد توفيق قائد الفيلق العثماني في صنعاء - وكانت علاقتهما بالامام يحيى طيبة على عكس ما كان عليه الحال مع علي سعيد باشا - حاولا أن يتيحا للامام يحيى فرصة دخول صنعاء وتسلمه مقاليد الحكم فيها ، وأن يقيم في قصر « غمدان » ويمتلك كل ما فيه من معدات . بل ان قائد الفيلق العثماني أمر بتسليم الامام كل الأسلحة والمدافع والممتلكات الحربية وفاء له بالديون التي اقترضتها منه الدولة في اثناء سنى الحرب الكبرى (١) . كما حاول الوالى العثماني أن يتوسط بنفوذه لخدمة أغراض الامام ، وأن يبرز شخصيته بمركزه الجديد بما له من مظاهر السيادة والسلطة كوارث شرعى للحكم العثماني في اليمن ، فبادر بارسال برقية عن طريق علي سعيد باشا الى والى عدن البريطاني في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩١٨ م (٢) ردا على كتاب الأخير في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٨ م الذى أطلعه فيه على انباء الهدنة .

وتبين من تلك البرقية حرص الوالى العثماني محمود نديم بك على إبراز أهمية الامام يحيى وشخصيته التاريخية باعتباره الوريث الطبيعي للحكم العثماني في اليمن وحاكم البلاد الشرعى بعد جلائهم عنها . كما أكد محمود نديم « أن أمر البلاد في يد حضرة الامام » ، وأن الامام أخطره بعدم خروج أحد من العثمانيين الا بناء على أوامره ، ولهذا فالموقف كان يستلزم وصول مبعوث من قبل الدولة العثمانية يحمل تعليمات بالشفرة المتفق عليها الى الامام يحيى وذلك بعد أن أصبحت « حقوق ايفاء شروط الهدنة اليوم هذا في يد حضرة الامام » . وقد أوضح محمود نديم للوالى البريطاني في عدن أنه على الرغم من تصديقه لانباء الهدنة فإنه مضطر لانتظار تعليمات الباب العالى قبل أن يتحرك عن واقعه ، لا سيما وأن « المادة ١٦ من شروط الهدنة ، وفي المادة ٥ المصرح بها وفي عموم

(١) الجرائد : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٥ .

(٢) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ . (انظر الملحق رقم ٢٦) .

شروط الهدنة لا يوجد ايضاح ولا حتى اشارة بأن تترك الحكومة الملكية أمور الادارة ، هذا فضلا عن أن تأمين البلاد يستلزم ابقاء بعض الجنود العثمانيين تبعاً لما تقتضيه المادة رقم ٥ من شروط الهدنة ولكن على أن يكون ذلك مشروطاً بموافقة الامام يحيى ، وسوف يقوم هؤلاء الجنود العثمانيون بواجبهم بتأمين البلاد الى جانب القوات التابعة للامام . وأخيراً طلب والى اليمن العثماني من والى عدن البريطاني ضمان حقه فى المخابرة الرسمية مع حكومته العثمانية فى الاستانة للقيام بمهام منصبه فى الولاية .

ويبدو واضحاً أن موقف والى اليمن العثماني محمود نديم بك فى صنعاء من الامام يحيى ، فقد اختلف اختلافاً بيناً عن موقف على سعيد باشا قائد القوات العثمانية فى لحج الذى لم يبد أية رغبة أو محاولة لتأكيد حق الامام يحيى فى وراثة الحكم العثماني فى اليمن أو مساعدته فى هذا السبيل . على أن محمود نديم بك لم يكتف فقط بتأكيد حق الامام فى وراثة حكم العثمانيين فى اليمن لوالى عدن البريطاني فحسب ، بل انه حاول كذلك أن يجمع حول الامام شيوخ القبائل التى كانت تفكر فى التحول عنه الى جانب البريطانيين وأعاونهم فى جنوب اليمن ، وكانت بعض تلك القبائل على صلة وثيقة بعلى سعيد باشا . وعن بين هذه القبائل قبيلة « القماعة » التى أرسل والى العثماني محمود نديم بك برقية الى شيخها محمد ناصر يحذره من سماع أقوال « المفسدين » ، ويرغبه فى الالتفاف حول الامام يحيى بقوله :

« الحذر أن تسمعوا أقوال المفسدين ، وتعلموا درجة محبتي لكم منذ خمس عشرة سنة ، حضرة الامام قائم معنا بالمال والروح ، مع اعلاء شأنكم فوق ما أنتم عليه الآن ، قاضى اللوائ قريباً متوجه اليكم وسيفهمكم التفاصيل . الحذر أن تسمعوا أقوال أحد المأمورين أو غيرهم من الآن وصاعداً ان صدر لكم اشعار من المأمورين بأى وجه كان من دون الاستئذان منا بالشفرة لا تعتمدوا وهذا سند بيدكم أماناً منا وتأكيداً لكم ودمتم » (١) .

ولم يكتف والى محمود نديم بك بارسال برقية لشيخ قبيلة « القماعة » محمد ناصر ، بل انه التمس من الامام يحيى أن يحرر برقية من قبله الى شيخ « القماعة » ليجتذبه الى جانبه ، تبعاً للخطة التى كان يهدف بها محمود نديم تدعيم مركز الامام كوريت للحكم العثماني فى اليمن . وقد طلب الامام يحيى من شيخ « القماعة » اعلامه « بمقدار موجود المهمات الحربية والآلات والأفراد وغيرها من الأشياء ، ليستقر بذلك الحساظر » وذلك بعد أن حاول اجتذابه اليه بقوله : « وقريباً ان شاء الله ترون ما يسركم من اعلاء مقامكم فوق ما أنتم فيه وذلك قريباً ، واعتمدوا تلغراف الولاية الصادر اليكم يومنا هذا ، ولا تخدعوا

(١) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

المأثورين الذين هم بجواركم لان بهذا الامر رأينا بعض ميلان الى اعداء الله .
واحفظوا ما لديكم من قليل وكثير ولا تفرطوا بشيء قطيعا » (١) .

وبعد أن تلقى شيخ قبيلة « القماعرة » محمد ناصر يرقيتي الوالى العثماني :
محمود نديم بك والامام يحيى ، فانه رأى أن يرسل صورة البرقيتين الى على سعيد
باشا قائد القوات العثمانية فى طحج ليستطلع رأيه فى التصرف المناسب (٢) .
وكانت العلاقة بين على سعيد باشا وشيخ قبيلة « القماعرة » وطيدة الصلة لدرجة
التبعية ، مما جعل الوالى محمود نديم بك يسارع الى بذل مساعيه ليحول دون
تحول شيخ « القماعرة » بدوره الى البريطانيين . فاراد أن يجتذبه الى جانب الامام
يحيى منيا اياه بأعلى المراتب وأوفر الغنائم ، وبخاصة أن « القماعرة » كان لديهم
مهمات حربية وآلات عثمانية لها قيمتها مما جعل الوالى والامام يحرصان على
كسب وده واجتذابه الى جانبهم . وهكذا يبدو واضحا الدور الذى قام به والى
اليمن العثماني محمود نديم بك فى تهيئة الفرصة للامام يحيى ليرث حكم
العثمانيين فى اليمن ، بل انه حاول أن يساعد الامام كذلك فى تدعيم مركزه
بتجميع القبائل اليمنية من حوله ، وبخاصة تلك القبائل التى كان لديها من
المهمات الحربية والأسلحة العثمانية ما يقوى عضد الامام ويزيد من قوته .

أما بالنسبة لموقف الانجليز من محاولات والى اليمن العثماني محمود
نديم بك ابراز شخصية الامام يحيى كوريث شرعى للحكم العثماني فى اليمن .
حتى يصبح « أمر البلاد فى يد حضرة الامام » فان والى عدن عبر عن موقف
بريطانيا بعدم قبوله توسط محمود نديم للاتصال بالامام يحيى . لأن الأخير
لم يكن طرفا فى الحرب كما أنه اعتبر محايدا لادخل له فى تقرير الموقف . بل
ان والى عدن رأى أن قبول الدولة العثمانية لشروط الهدنة أمر حتمى فرضته
قوانين الحرب التى تدعيها فقط القوة العسكرية . ولهذا فانه لم يجد ضرورة
لاستصدار أوامر أخرى بشأن توقف الادارة المدنية للولاية ، باعتبارها تابعة
بطبيعة الحال للادارة العسكرية وبخاصة فى وقت الحرب . أما بالنسبة للمسائل
المالية المتعلقة ومشاكل الحدود فان الوالى البريطانى فى عدن أوضح أن الحكومة
البريطانية ستوجد حلولا لها فى المستقبل . وقد عبر والى عدن عن وجهة نظر
بريطانيا هذه فى الخطاب الذى أرسله الى والى اليمن العثماني محمود نديم بك (٣)
ردا على كتابه الذى سبق الإشارة اليه .

وجدير بالذكر أن ذلك الاختلاف الملحوظ بين وجهة نظر الانجليز التى
أوضحها والى عدن من جهة ، وبين وجهة النظر العثمانية التى أوضحها الوالى

(١) المبدل : المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ .

(٢) المبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٩ .

(٣) المبدل : المصدر نفسه ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ ، (انظر الملحق رقم ٢٧) .

محمود نديم من جهة أخرى بالنسبة لموقف الامام يحيى في أعقاب هدنة «موندروس» في سنة ١٩١٨ م باعتباره الوريث الشرعي للحكم العثماني في اليمن ، فإن ذلك الاختلاف سيكون سببا مباشرا في المشاكل التي ستثار بعد ذلك بين الامام يحيى والانجليز على تحديد الحدود بين منطقة نفوذه ومنطقة النفوذ البريطاني في جنوب اليمن . بل ان الانجليز سوف يحتلون الحديدة المنفذ الطبيعي للعاصمة صنعاء لتكون في يدهم ورقة رابحة يساومون بها الامام ثم يسلمونها الى منافسه الادريسي على الرغم من العلاقات الودية التي اثار والى عدن الى وجودها بين الامام وبريطانيا . وكانت بريطانيا تهدف من مساعدة الادريسي في أعقاب الحرب الكبرى وبعد جلاء العثمانيين عن اليمن الى الابقاء عليه حليفا لها ومنافسا للامام حتى لا يقوى الأخير بالدرجة التي تشكل خطرا على مصالحها في جنوب اليمن .

انسحاب العثمانيين من اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى :

بعد أن استعرضنا في هذا الفصل موقف العثمانيين في اليمن في اثناء الحرب العالمية الأولى ، فاننا سوف نحاول أن نرتب الملحقات التاريخية الأخيرة في قصة الحكم العثماني في اليمن على النحو التالي .

عندما رأت بريطانيا أن نشاط العثمانيين الحربي في تهامة على الرغم من ضآلته الى جانب سيطرتهم على الخليج ، يعد ذلك جزءا من نشاط دول الائتلاف المعادية للحلفاء ، فان قائدها البريطاني «الجنرال اللنبي» قام بزحفه المعروف على العثمانيين في فلسطين ، وأصبح ضرب الموانئ التي يسيطر عليها الأتراك ومحاصرة الاسطول البريطاني للسواحل العثمانية في جزيرة العرب جزءا من الخطة الحربية للهجوم العام لحملة «اللبني» . وهكذا قام الاسطول البريطاني بضرب الموانئ اليمنية التي يسيطر عليها الترك «كالخديدة» و «المخا» و «الصليف» و «اللمحية» . كما أمدت بريطانيا حليفها الادريسي في شمال اليمن بمزيد من المؤن والعتاد الحربي وطالبته بسرعة الهجوم برا على الأتراك العثمانيين هناك . وفي تلك الأثناء انهارت خطوط دول الائتلاف في جميع الميادين أمام قوى الحلفاء المنتصرة فانهمزمت بذلك الدولة العثمانية وخسرت معركتها وآمالها في نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ م . وقد دخلت جيوش بريطانيا وفرنسا الى الآستانة عاصمة الدولة العثمانية ، وصدرت أوامر سلطان العثمانيين الجديد محمد رشاد بواسطة الوزارة العثمانية الجديدة لجميع القوات التركية في البلاد العربية بالاستسلام والرحيل بواسطة بواخر النقل البريطانية . وقد تسلم الادريسي ميناء «اللمحية» وبلدة «الصليف» وغيرها من البلاد التي كان يسيطر عليها الترك في شمال اليمن . كما خلى الميدان للجيش الادريسي بانسحاب

الأتراك في جهة بلاد اليمن «قيس» و «الحميسين» و «حجور» فاتطلق الادارسة في توسعهم الى قرب «حجة» حيث اصطدموا بمقاومة قوات الامام يحيى وجها لوجه، وأخيرا استطاعت القوات الادريسية أن تدعم مراكزها في تلك الجهات بالقوة (١) .

أما في وسط اليمن فإن الامام يحيى توجه الى «الروضة» إحدى ضواحي صنعاء حيث حضر اليه عدد من مشايخ القبائل اليمنية ذكر عنهم الواسعي أنهم كانوا «من جميع النواحي وصحبتهما البقر والغنم فذبحتها أمام داره فرحا وسرورا بقدومه . وحصل للناس بقدوم الامام (يحيى) سرور عظيم لم يعهد مثله ، ثم خرج أكابر السادة والعلماء والتجار والأعيان من صنعاء الى الروضة لزيارة الامام» (٢) . وقد سبق أن أشرنا الى أن العلاقات كانت طيبة بين الامام يحيى والوالي العثماني محمود نديم بك على عكس ما كان عليه الحال بين الامام والقائد العثماني في لحج على سعيد باشا ، ولهذا فلم يكن مستغربا أن يوجه محمود نديم بك دعوة الى الامام يحيى لدخول صنعاء ويبدى استعدادا لتسليمه مقاليد الحكم باعتباره وريثا شرعيا للحكم العثماني في اليمن . وهكذا دخل الامام يحيى صنعاء في شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ (صفر سنة ١٣٣٧هـ) بناء على دعوة الوالي العثماني (٣) ، الذي أمر بتسليمه «قصر غمدان» وما فيه من معدات . كما أمر القائد العثماني أحمد توفيق بتسليم الأسلحة والمدافع وكل ممتلكاتهم الحربية الامام مقابل ما كان له من ديون عليهم على النحو الذي أعلن في ذلك الوقت (٤) . ويصف الواسعي يوم دخول الامام الى مدينة صنعاء بأنه «كان يوما مشهودا ، وحصل للناس السرور والفرح والحبور ، ونظم الامام أمور صنعاء ، ومنع المأمورين من الظلم والارتشاء ، وأرسل معلمين الى سائر القرى . وأمر بإزالة البدع ، وألحقت على الصلاة في أوقاتها والمحافظة على الجمع والجماعات (صلوات الجماعة) ، وأطاعته جميع البلاد ، وأخذ منهم الرهائن » (٥) .

وبالنسبة للأتراك العثمانيين في جنوب اليمن فإن البرقيات والمكاتبات التي تبودلت بين قائدهم في لحج على سعيد باشا وبين الوالي العثماني محمود نديم بك والامام يحيى من جهة ، ووالي عدن البريطاني من جهة أخرى - التي سبق أن أشرت اليها - قد انتهت جميعها بوصول أوامر العاصمة العثمانية بإخراج « القوة العسكرية والادارة الملكية العثمانية » (٦) من اليمن ، تبعا

-
- (١) المفيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٢ - ١١٣ .
(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٣١ .
(٣) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .
(٤) الجرائد : نفس المصدر ، ص ٢٢٥ .
(٥) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٣٢ - ٣٣١ .
(٦) المفيل : المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .

لشروط هدنة موندروس المنعقدة في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م . ولهذا اتجه على سعيد باشا الى عدن حيث سلم سيفه وعساكره لواليها البريطاني في شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ م (ربيع الأول سنة ١٣٣٧ هـ) (١) . بعد أن باعوا جميع الحبوب المخزونة في المخازن من مزروعات لحج وباع الضباط العثمانيون أسلحتهم وأثاثهم بأبخس الأثمان حتى بلغت قيمة السيف خمسة قروش مصرية وتسلم الجنرال (بتي) لحجا ، وعسكر جنوده البريطانيون في (أم الققع) .

على أنه في الوقت نفسه تقريبا الذي سلم فيه على سعيد باشا قواته لوالي عدن البريطاني كانت الحديدة هدفا لقنابل الأسطول البريطاني ، لأن العثمانيين هناك حاولوا المقاومة نتيجة لتردد الوالي العثماني محمود نديم بك في الاقتناع بالتسليم لبريطانيا ، ثم احتلت القوات البريطانية مدينة الحديدة بعد ضربها مباشرة (٢) . وقد أوضح الواسعي صورة لحادثة ضرب الأسطول البريطاني للحديدة بالقنابل واحتلالها بقوله : « وفي هذه السنة (١٩١٨ م - ١٣٣٧ هـ) ، هجم الانجليز على الحديدة بأحد عشر أسطولا على حين غفلة بعد طلوع الفجر من غير اعلان ولا استعداد ، وضربها بالمدافع وخربها ، وذهبت أموال كثيرة وفر أهلها الى التهائم في حالة يؤسف لها ولم يأخذوا معهم شيئا وكل أحد نجسا بنفسه ، والمدافع تطلق قنابلها ، ثم احتل الانكليز الحديدة وتراجع الناس ، وصار أكثر الناس يسكنون الخرائب وفي البيوت القش وبعضهم صلح منزله بما يقدر عليه » (٣) . ويقول أمين الريحاني أن الحديدة ضربت مرتين من البحر ، المرة الأولى في سنة ١٩١٢ م في أثناء الحرب التركية الإيطالية ، والمرة الثانية في سنة ١٩١٨ م في الحرب العظمى الأولى عندما حمل الجنرال اللنبي على الترك في فلسطين ، فكان ضرب الحديدة جزءا من الهجوم العام . كما ذكر الريحاني أن قنصل الانجليز كان يوهنذ على ظهر البارجة التي كانت تصدر منها الأوامر بإطلاق المدافع . وكانت دار القنصلية ، بأمر القنصل نفسه ، الهدف الأول لقنابل الأسطول ، لأن فيها حسب ادعائه أوراقا سرية ، غير أن الريحاني يذكر أن الاشاعات لا تثبت ذلك الادعاء ، اذ قيل أن القنصل أمر بتدمير بيته لأن فيه أثاثا شاء حرقه طمعا في الحصول على التعويض . وقد دفعت له الحكومة البريطانية أضعاف قيمته تعويضا (٤) ، غير أنها لم تفعل ذلك مع اليمنيين أصحاب الحديدة الذين لاذوا بالتهائم « لا يلوون على شيء ولم يأخذوا معهم

(١) العبدل : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٢) Rihani, A. : Arabian Peak and Desert, Travels in Yemen, p. 228.

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٣٢ .

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

ما يقوم بحاجاتهم ، اذ كانوا يكتفون بالنجاة من الموت المحتوم » (١) .

على أن الانجليز كانوا يرمون من وراء ضريحهم للحدييدة واحتلالها وضع أقدامهم في اليمن لمواجهة الامام يحيى ومساومته عليها ، بعد أن بدا أنه يريد أن يقسوم بدوره كاملا كورث شرعى للحكم العثمانى . وكانت بريطانيا تعلم أن الحدييدة بالنسبة للامام ذات أهمية بالغة لأنها المنفذ الطبيعى لصنعاء . وقد انتهز الانجليز فرصة تردد الترك في الاستسلام ليضعوا يدهم عليها حتى لا يتهموا فيما بعد بأنهم بدءوا بالعدوان . بل أن الانجليز ادعوا أن قواتهم دخلت الحدييدة للمحافظة على الأمن والنظام ، وأنهم سيعيدونها للامام بعد استقرار الموقف ، وذلك تبعا لما ورد بكتاب وإلى عدن المرسل للامام يحيى ردا على احتجاجه على ضرب المدينة وتخريبها (٢) . غير أن الانجليز كانوا يهدفون من سيطرتهم على الحدييدة الوقوف في وجه توسع الامام يحيى حتى لا يشكل خطرا على مصالحهم في اليمن . بل أن العقيل يذكر أن الانجليز كانوا يهدفون أيضا الى اتخاذ الحدييدة نقطة البدء فى الانطلاق لتأسيس مستعمرة جديدة تتصل برا بمستعمرة عدن . وتمهيدا لبلوغ تلك الغاية فانهم ضربوا نطاقا من الأسلاك الشائكة حول المدينة وأخذوا فى استمالة شيوخ القبائل المجاورة (٣) ، على نحو ما حدث مع شيوخ النواحي التى تجاور مستعمرة عدن .

وجدير بالذكر أن الانجليز اضطروا فيما بعد الى تسليم الحدييدة للادريسي على ٣١ من يناير سنة ١٩٢١ م بعد أن فشلت محاولاتهم وبخاصة بعثة « جاكوب » - التى أرسلوها عن طريق الحدييدة وحالت قبيلة القعري دون وصولها الى صنعاء - للاتفاق مع الامام الذى أمر قواته بالزحف على النواحي التسع المجاورة لعدن ليضطر الانجليز ويساومهم على إخلاء الحدييدة (٤) . كما أن القبائل اليمنية هاجمت الانجليز فى الحدييدة مما ترتب عليه تغيير ثلاثة قناصل لم يوفق واحد منهم فى تهدئة الحالة فضلا عن التمكين لسياسة بريطانيا خلال السنة التى احتلوا فيها المدينة (٥) . وقد قام الانجليز باستفتاء أهل الحدييدة فى الانضمام الى الحكومة التى يرغبونها بعد جلاء الأتراك ، فتمسك معظمهم اما بعودة الحكم العثمانى واما الانضمام الى « الحكومة العربية المصرية » (٦) . وأخيرا أوعز المعتمد البريطانى فى الحدييدة للجيش الادريسي

(١) العرشى : بلوغ الترام فى شرح مسك التمام فى من تولى ملك اليمن من ملك وامام ،

ص ٩٢ .

Rihani, A. : Op. Cit., p. 229.

(٢)

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٣ .

(٤) Survey of International Affairs, 1925, Vol. I, 321.

(٥) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٣ .

(٦) الريحاني : المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

فدخل المدينة ، وياشر ادارتها وتم جلاء الانجليز عنها . وعندما تأسست الحكومة الادريسية في المدينة استدعى الادريسي خمسة من زعماء تجار الحديد الذين اظهروا ميلهم الى الأتراك والى المصريين ورحلهم الى عاصمة الادارة في جيزان ، حيث ظاوا سبعة أشهر أسرى في قلعتها ، ثم أعلدوا بذنوبهم وبأجزاء الموقع عليهم فافتدى بعضهم نفسهم بالمال ، وقدم الآخرون أبناءهم للادريسي ردائن الولاء والاخلاص (١) . وعلى أية حال فقد سلم الانجليز المدينة للادريسي على كرد من أهلها « الذين كانوا لا يرغبون في حكم امام صنعاء ولا امام صبيا (الادريسي) » (٢) ، ويرجع ذلك الى أنهم كانوا يشتغلون بالتجارة ويفضلون العمل في هدوء بعيدا عن ضسوء السياسة وخطر الصراع بين الزعماء المتنافسين ، الذين سببوا الخراب والدمار لمدينتهم دون أن يقدموا اليهم أية تعويضات ، بل يجمعون منهم ما يكفي لثثون الادارة ، ويفرضون عليهم ضرائب باعظة ، جعلت كثيرين منهم يفضلون الهجرة الى عدن ، على الرغم من أن الادارة الادريسية قاومت الهجرة وقبضت على بعض البارزين من التجار المهاجرين وأسرتهم في « ميدى » (٣) .

ولاشك أن تسليم الانجليز مدينة المدينة للادريسي كان تدخلا من بريطانيا في توزيع الاراضى والحدود بين الحكام المحليين المتنافسين ، مما أثار الامام يحيى ضد بريطانيا وجعله يتجه الى مهاجمتها في النواحي التسع في جنوب اليمن باعتبارها جزءا من أملاك أجداده ينبغي له أن يسترده . وكان يهدف من ذلك بطبيعة الحال الى اتخاذ تلك النواحي « رهينة مقابل مينائى : اللحية والمدينة » (٤) التى سيطر عليها الادريسي بمساعدة بريطانيا . وقد أكد « جاكوب » ذلك عندما قال : « ان المدينة لم تكن ملكا خاصا لنا حتى نمنحها للغير ، كما أن الادريسي لم يغتنمها من الترك فى أثناء الحرب ، وكان أول واجب علينا بعد عقد الهدنة مع تركيا أن نبعد الادريسي عن منطقة أصبحت بالاكنتساب للامام وحده ، اذ أن المدينة هى الميناء الطبيعى لصنعاء » (٥) .

على أن حكم الادارة سوف يعتريه الضعف والانهيار بعد وفاة محمد الادريسي فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٢٣م . ولم يستطع ابنه الأمير على على تسيير دفة الأمور لصغر سنه (٦) . مما جعل امارة الادارة تمر خلال السنوات التى مضت بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠م فى أدوار اضطراب داخلى ، فصارت مثارا لأطماع جيرانها

(١) الريحانى : المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ .

(٢) العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 249.

Survey of International Affairs 1928, p. 311.

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 241.

Survey of International Affairs, 1925, p. 322.

وبخاصة الامام يحيى الذى تمكن من طرد الأدارسة من الأراضى اليمنية التى كانت تحت يد الترك قبل جلائهم وأن يحصرهم فى عسير فقط . وقد حدد الواسعى انتصارات الامام يحيى على الأدارسة بقوله : « واستلم (الامام يحيى) بأجل ثم الحديدة من دون حرب ، واستلم الموالى التى على ساحل البحر الأحمر » ابن عباس « و « الصليف » و « اللحية » و « ميدى » ، ثم « مدن » الضمى « و « الزهرة » و « الخيرة » و « الزيدية » و « المراوغة » وغيرها ، وعين الامام لهذه عمالا وحكاما ومعلمين » (١) . بل ان الامام يحيى احتل بعض أراضى عسير وواصل الزحف شمالا ، مما حمل الأدارسة على خلع الأمير على ، ووضعوا عمه السيد حسن الادريسي مكانه . وكان ابن سعود قد احتل الحجاز فعقد معه معاهدة تحالف عام ١٩٢٦م ، بوساطة السيد أحمد الشريف السنوسى الكبير ، الذى سارع من ليبيا لينتقد امارة نسيبه حسن الادريسي . وظل الأمر كذلك الى أن ضغطت المطامع على هذا الأمير ، فاضطر فى النهاية أن يطلب ضم بلاده الى ملك حليفه ابن سعود ، فطويت بذلك صفحة الأدارسة (٢) .

وعلى أية حال ، فقد سلم القائد العثمانى فى الحج على سعيد باشا نفسه ورجاله لوالى عدن البريطانى فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٨م (ربيع الأول سنة ١٣٣٧هـ) وأصبح الجنود العثمانيون بطبيعة الحال أسرى فى عدن ، ومكثوا فيها أياما ، حتى لحق بهم زملاؤهم فى بقية أجزاء اليمن ممن تجمعوا فى المناطق الساحلية ، وبخاصة فى « اللحية » و « الحديدة » وحملتهم اليها البواخر البريطانية (٣) . وقد رحلت بعد ذلك القوات العثمانية المستسلمة من عدن الى جزير مالطة بواسطة البواخر البريطانية ، التى أوصلتهم فيما بعد الى بلادهم فى الأناضول .

وإذا كنا قد لاحظنا اختلافا بينا بين موقف والى اليمن العثمانى محمود نديم بك من جهة وموقف القائد العثمانى فى الحج على سعيد باشا من جهة أخرى بالنسبة لشخصية الامام يحيى ، فإن هذا الاختلاف بالتالى أدى الى التأثير فى مجرى حياة كل منهما . فالوالى العثمانى حاول أن يبرز أهمية الامام وشخصيته التاريخية ويمهد له ليكون خليفة للحكم العثمانى فى اليمن ، فكان يؤكد ذلك فى خطابه لوالى عدن ليوحى للانجليز بالتفاهم مع الامام باعتباره الحاكم الشرعى للبلاد بعد خلاء العثمانيين عنها . بينما رفض على سعيد باشا أن يتحسس للامام ، وامتنع عن تقديم أية مساعدة له أو تمهيد ليرث مقاليد الحكم بعد زوال السيادة العثمانية عن اليمن . ورأينا أن «على سعيد» حاول أن يبرى نفسه من

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .

(٢) محمد جميل بيهم : قوافل الدرعية ومواكبها ، ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٣) المقلب : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٢ .

عدائه للامام وميله للانجليز بما ضمنه خطابه للوالى العثمانى وللقائق احمد توفيق فى صنعاء ، معبرا عن استعدادده للتسليم لمن يحمه الأمر اذا أسرع بالحضور اليه لتسلم ما تحت يده من الأراضى اليمنية . غير أنه كان واضحا أن على سعيد باشا لم يرتض موقف الامام الحيادى فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، مما جعله يعتبر الامام متخاذلا عندما رفض الاشتراك مع الترك فى مهاجمة الانجليز فى جنوب اليمن ، ذلك الهجوم الذى انتهى فقط بالسيطرة على لحج . ولهذا فان على سعيد باشا اتجه منذ ابلاغه بأنباء الهدنة الى التسليم للانجليز ، والاسراع بمغادرة البلاد اليمنية التى قاسى هو ورجاله فيها الأمرين ، دون أن يهتم كثيرا بأتاحة الفرصة للامام يحيى لتسلم ما تحت يد الترك من الأراضى اليمنية الأمر الذى سهل على الانجليز وأشياعهم من حكام تلك المنطقة العودة الى تلك الأراضى والسيطرة عليها .

وقد سافر على سعيد باشا الى الأناضول كأحد الجنود الأتراك الذين انتهت مهمتهم فى احدى بقاع الامبراطورية العثمانية (١) . أما محمود نديم بك فكانت علاقاته الطيبة بالامام يحيى تشجعه على أن يؤثر البقاء فى اليمن « هو وبعض الموظفين الآخرين من العثمانيين » بلغ عددهم حوالى تسعمائة - تحت ظل حكومة الامام (المتوكل على الله) . فأقاموا هناك ، وقد أعطاهم الامام الرواتب والمعاشات اللازمة ، وقد عين بعضا منهم فى المناصب الحكومية « (٢) على حدة تعبير الواسعى . وكان محمود نديم بك وراغب بك (٣) من بين العثمانيين الذين استعان الامام يحيى بخبراتهم ، وأسهموا بدور ايجابى وفعال فى خدمة بلاد اليمن المستقلة .

وقد تمت تلك الأحداث الحاسمة فى تاريخ الحكم العثمانى فى اليمن خلال فترة زمنية وجيزة ، وانتهت بانسحاب القوات العثمانية من اليمن بأكمله فى أوائل سنة ١٩١٩ م (٤) ، وبذلك حصل اليمن على استقلاله الذى تأكد وصودق عليه واعترف به دوليا فى ٢٤ من يوليو سنة ١٩٢٣ فى أثناء الدورة الثانية لمؤتمر الصلح الذى عقد بمدينة لوزان لتسوية المسائل التى لم تسو بين الترك والحلفاء (٥) . وقد نصت المادة السادسة عشرة من معاهدة « لوزان » على « تنازل تركيا عن جميع حقوقها فى الأراضى الواقعة خارج الحدود التى عينتها المعاهدة » ، وكانت اليمن خارج نطاق تلك الحدود كما أشارت المادة الستون

(١) السيد مصطفى مالم : المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

(٢) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

Brémont : Op. cit., p. 87.

Scott, H. : Op. cit., p. 120.

Brémont : Op. cit., p. 84.

(٥) نافيل حسين (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥ .

من المعاهدة المذكورة الى أن الدول التي فصلت عن تركيا لها الحق في أخذ
الممتلكات العثمانية الواقعة فيها ، مما منح الامام يحيى الحق في ملكية ما كان
في اليمن من ممتلكات عثمانية بعد جلاء العثمانيين عن بلاده في أواخر سنة
١٩١٨ م . وقد صارت معاهدة « لوزان » نافذة اعتبارا من اليوم السادس من
شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ بعد أن أودعت اليونان وثائق ابرامها في ١١ من
فبراير سنة ١٩٢٤ م ، وتركيا في ٣١ من مارس سنة ١٩٢٤ م . وبريطانيا
وايطاليا واليابان في ٦ من أغسطس سنة ١٩٢٤ م (١) .

وهكذا انتهى الحكم العثماني في اليمن ، وبدأت البلاد عهدا كنولة
مستقلة تحت حكم الامامة الزيدية ، التي كان يمكنها أن تجني ثمار الاستقلال ،
للارتقاء بالشعب اليمني ، وللاحاقه بركب الحضارة الحديثة .

(١) ناسل - حنين (ذكره) : المصنوع السابق من ١٦ - ١٩ .

الغائمة

آثار الحكم العثماني في مقدرات اليمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية

سوف نختتم هذا البحث بمحاولة تقييم الآثار التي تركها العثمانيون في مقدرات اليمن ، تلك الآثار التي كان يمكن أن تكون في مجموعها أساسا معقولا وبداية مناسبة يزدهر بعدها اليمن في أعقاب الاستقلال ، ليرقى الى مستوى شقيقاته من البلاد العربية الأخرى التي انحسر عنها النفوذ العثماني ، ويشاركهن في ركب التقدم والمدنية . غير أننا وجدنا أن الامامة الزيدية بنظامها العتيق ، وعدم تدرجها نحو النظم الدستورية الحديثة ، قد شكلت عقبة كئودا في وجه التطور التقدمي في اليمن . ذلك لأن الامامة لم تستفد من التجديدات التي أدخلها العثمانيون على أوجه الحياة اليمنية المختلفة ، كما لم تواصل اتمام المشروعات الاصلاحية التي وضع العثمانيون أساسها وبدعوا في تنفيذها ، وأقبل عليها اليمنيون بعد أن لمسوا فوائدها وأحسوا بحاجتهم الى المزيد من صنوفها النافعة . ولهذا فإن الشعب اليمني في نهاية الأمر حارب حكم الامامة البالي وأطاح بمقدراته الى الأبد ، وأعلن تحول البلاد الى جمهورية عربية يمنية ، ليأخذ بذلك مكانه تحت الشمس ، وليستعيد مكانته بين أمم العالم بما يتناسب مع حضارته العريقة وأمجادته الخالدة .

ومما لا شك فيه أن الحكم العثماني الأخير في اليمن لم يكن بصفة عامة خيرا على تلك البلاد ، شأنها في ذلك شأن شقيقاتها العربيات التي تعرضت لنير الاستبداد العثماني في أحلك أيامه . ذلك لأن الحكام والمسؤولين العثمانيين الذين كانت توفدهم حكومة الأستانة كثيرا ما كانوا يخططون ويفعلون ما يؤخذون عليه في تصريف شئون اليمن في أثناء تبعيةها للدولة العثمانية . وقد تناولنا بالدراسة في الفصول السابقة الأحداث التي جرت في اليمن في عهد الاستبداد الحميدي والتي تميزت تصرفات العثمانيين فيها باتباع أساليب

العنف والقمع والتعسف ضد الحركات الثورية التي قام بها اليمنيون ، وكذلك في أثناء الفترة الأولى من عهد حكومة الاتحاديين في مطلع العهد الدستوري .
العثماني قبل الاتفاق على الصلح مع الامام يحيى في سنة ١٩١١م . وكان يدفع
العثمانيين الى ذلك - وبخاصة الاتحاديين منهم الذين تمسكوا بالمركزية المتطرفة
وسياسة التتريك العنصرية وفكرة الاخضاع قبل الاصلاح - رغبتهم في الابقاء
على سيادتهم الفعلية في اليمن في وقت تعرضت فيه دولتهم لكثير من الهزات
والانتكاسات في أوروبا . كما كان العثمانيون يحاولون دون تسرب أنباء الثورة
وتيارها العنيف الذي اجتاح اليمن الى بقية الولايات العربية التابعة لهم حتى
لا تفقد دولتهم سيطرتها على تلك الولايات ، وبخاصة ولاية الحجاز التي تضم
الاماكن الاسلامية المقدسة فيفقد العثمانيون بفقدتها مركزهم المرموق بين الامم
الاسلامية باعتبار سلطانهم خليفة المسلمين و « حامي حرمين الشريفين » .
وفي سبيل ذلك استعمل العثمانيون أساليب البطش والعنف والاضطهاد مما كان
يزيد لهيب ثورة اليمنيين اشتعالا ضد الحكم العثماني وممثليه من الموظفين
العثمانيين العسكريين والمدنيين على السواء .

بل ان كثيرا من هؤلاء الموظفين العثمانيين كانوا يعتبرون تكليفهم بالعمل في
بلاد اليمن نفيا لهم وابعادا في تلك الولاية النائية ، فكانوا يكرهون البقاء
هناك ، ويتطلعون دائما الى بلادهم . وكان هذا الفهم وذلك الشعور ينعكس في
تصرفاتهم ، فتحولت كراهيتهم هذه لمهمتهم الى نفقة على الشعب اليمني ، واساءة
في معاملة أبنائه الأبرياء ، مما كان يعمق الهوة ويزيد من عوامل الشقاق
والبلقضاء في كثير من الأحيان بين العثمانيين واليمنيين على النحو الذي سبق
الإشارة اليه على مدار البحث .

وقد فرض العثمانيون على الشعب اليمني أنواعا من الضرائب والرسوم
الجبرائية ليتمكنوا بوساطتها من تغطية نفقات القوات العثمانية في ولاية اليمن
ومرتبات الموظفين العثمانيين هناك ، الى جانب القيام ببعض الاصلاحات واقامة
بعض المنشآت وارسال ما يتبقى بعد ذلك الى خزانة الدولة العثمانية المجهدة
في ذلك الحين . ولا شك أن هذه الضرائب وتلك الرسوم ضايقت اليمنيين
كثيرا نظرا لأنهم لم يعتادوها من قبل ، كما أنهم كانوا يدفعون أنواعا أخرى
منها للامام الزيدى في نفس الوقت تمثلت في ضريبة الزكاة والعشور وغيرها
واستندت فيها الامامة الى نصوص من الشريعة أولتها تبعا لما كانت تقتضيه
مضالها الحاصلة . وقد نتج عن ذلك أن ناء اليمنيون بحملهم وأرهقتهم
الضرائب بأنواعها المختلفة أشد الارهاق مما جعلهم يتهربون من محصيلها
العثمانيين الذين تولوا جمع ما يخص الامام منها أيضا بعد اتفاق الصلح الذي
عقد بين الجانبين في سنة ١٩١١م . وقد استخدم العثمانيون أساليب الضغط
والارهاب في تحصيل هذه الضرائب من أبناء اليمن ، وأساء بعض الولاة

العثمانيين استعمال سلطاتهم في هذا السبيل ، فاستغلوا الشعب اليمني أبشع استغلال ، مما جعل الحكم العثماني يشكل عبئا جاثما على صدور اليمنيين .

بل ان بعض الولاة والموظفين العثمانيين عسكريين ومدنيين على السواء اتصفوا بالجشع والطمع وحاولوا أن يستحوذوا على ثروات طائلة في أثناء بقائهم في اليمن ، وسلخوا في سبيل ذلك مسالك عديدة كان لها أسوأ الأثر لدى اليمنيين . فقد اضطهد بعض الولاة والمأمورين الأتراك عددا من علماء اليمن وأبنائه وصادروا أموالهم ، وتآمروا ضد الأهالي الأبرياء ، وأثاروا حقد الباب العالي على اليمنيين وبخاصة أتباع المذهب الزيدي قبل اتفاقهم على الصلح مع الامام يحيى في سنة ١٩١١ وقد تقشى داء الرشوة بين الموظفين العثمانيين في ولاية اليمن النائية ، حيث ضعفت الرقابة عليهم وازداد تسلطهم على رعاياهم اليمنيين ، بل ان بعض الموظفين العثمانيين كانوا يحاربون الولاة المصلحين في كثير من الأحيان ويتآمرون عليهم للتخلص منهم حتى لا تغل أيديهم عن استغلال الشعب اليمني والاساءة اليه . ولهذا اضطرب بعض الولاة العثمانيين أن يدعوا لرغبة الموظفين الترك وأن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام محاولاتهم للاستحصال على الرشوة وابتزاز الأموال من أهالي الولاية ، وذلك في الأوقات التي ضعفت في أثناءها الإدارة العثمانية المسئولة في اليمن عن معارضتهم ومنعهم من ارتكاب مثل هذه المظالم في معاملتهم للشعب اليمني ، وقد أشرنا الى كل ذلك في الفصول السابقة .

وجدير بالذكر أن الحكم العثماني في اليمن لقي هجوما عنيفا من كثيرين من الكتاب العرب حتى اعتبر في رأيهم أهم الأسباب التي أدت الى تخلف الشعب اليمني ، فقد بالغ أحدهم وهو نزيه مؤيد العظم في تشويه صورة الحكم العثماني بقوله : « ان اليمنيين منذ القدم أهل جد ونشاط ، واذا رأيناهم اليوم متأخرين عن غيرهم من الأمم فلاشك أن ذلك يعود الى الامبراطورية العثمانية التي أهملت شأن اليمن كما أهملت غيره من الأقطار العربية كل الاهمال . وكانت تعتبر بلاد اليمن مستعمرة حقيرة وتعامل أهلها معاملة سيئة ، ولم يكن لها هم غير جباية الضرائب وارسالها الى العاصمة العثمانية اشباعا لبطن عاهلها ورجاله . واذا طاف المرء بلاد اليمن من أقصاها الى أقصاها ، لا يجد للدولة العثمانية أثرا من آثار المدنية غير الحصون والقلاع وبعض المستشفيات العسكرية والأسلاك البرقية ومدرسة أو مدرستين صناعتين . وكان رجال تركيا لا يرسلون الى اليمن الا كل مفضوب عليه من الموظفين الملكيين والعسكريين ، غير ناظرين الى المقدرة العلمية والأهلية والشخصية ، فكان هؤلاء الموظفون يسيئون استعمال وظائفهم ، ويرتكبون الموبقات والمحرمات ويتناولون الهدايا والرشوات وهذا مما أثار خواطر اليمنيين وجعلهم في احتراپ دائم مع الحكومة العثمانية » (١) .

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

على أنه مهما قيل عن الحكم العثماني الأخير في اليمن ، فإن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن العثمانيين حرصوا على ادخال كثير من الاصلاحات الحديثة ، ولكنهم كانوا يصطدمون دائما بالثورات والعناصر الرجعية التي كانت تحركها الامامة مما جعل مدة حكمهم مملوءة بالحروب وقمع الثورات ، وجعلهم يضطرون الى استخدام القسوة في كثير من الأحيان ، فكان ذلك يصرفهم بطبيعة الحال عن مواصلة الاصلاح . وكان بعض أولئك المصلحين من العثمانيين يريدون دفع اليمن الى الامام ليسير مع الزمن ، ولكنهم كانوا اذا فعلوا ذلك وجدوا من يهتمهم من أهل اليمن بخروجهم عن الدين . ولم يحاول العثمانيون بحالة من الأحوال تأخير الشعب اليمني أكثر من غيره من شعوب الشرق العربي التي كانت تحت سيطرتهم ، اذ كانوا جميعا سواء في تحمل الأذى من جراء المظالم في تلك الأيام . وقد خلد التاريخ لبعض الولاة والموظفين العثمانيين في اليمن اعمالا جليلة وعدلا وحبا للشعب اليمني واهتماما بشأنه ، ولكن أمثال هؤلاء كانوا قلة اذا قيسوا بالآخرين (١) .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد لاحظنا أن اليمن قد تمتع في عهد الحكم العثماني الأخير وبخاصة بعد الانقلاب الدستوري العثماني بحكم معتدل كان يتناسب وحالة ذلك العصر ، ثم حرم اليمن من ذلك الحكم المعتدل بعد أن ملكت الامامة زمام الأمور هناك في عهد الاستقلال . وهذا ما حدا بالكثيرين الى القول بأن الحكم العثماني في اليمن لو كتب له البقاء والاستمرار لساعد اليمنيين على التدرج في طئه نحو الحياة العامة المناسبة . ذلك لأن الولاة والمتصرفين وكبار رجال الحكم من العثمانيين لم يكونوا متفردين بالسلطان في معظم الأحيان ، بل كانوا يرجعون الى الدوائر العليا في الآستانة عاصمة الدولة العثمانية ، ويحاسبون امامها عما يكون قد حدث من تقصير في تصريف شئون البلاد . ومعنى ذلك أن الشعب اليمني كان يتمتع نسبيا بحرية شعبية في ظل الادارة العثمانية وكان في استطاعة أبنائه أن يشكروا وأن يقاوموا ظلم العثمانيين مما جعلهم يعتادون على حكم نظامي قائم على علاقات محددة بين الحاكم والمحكوم . وقد وجدت في كل لواء وقضاء مجالس محلية ، يطلق عليها « مجلس الادارة » كانت تضم أعضاء من صفوف أبناء البلاد الواقفين على حاجات مواطنيهم . وكان هؤلاء خير أداة لمعاونة الحكومة في تطبيق العدالة . لأنهم كانوا يعتبرون وسطاء بين الشعب وولاة الأمور المسئولين من العثمانيين . وبهذا كان ميسورا الى حد ما الوقوف على رغبات الشعب ، وكان ميسورا استجابة مطالبه في كل نواحي الحياة .

وكان هناك مجلس شعبي آخر وهو « المجلس العمومي » للولاية ، ومقره

(١) أحمد فخري (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ١٦٠ .

صنعاء عاصمة اليمن ، ورئيسه الوالي العثماني . وتائب الرئيس من الوطنيين ذوي الخبرة في شئون البلاد . وأعضاؤه يبلغون الثلاثين نائبا . وهذا المجلس كان يتمتع بسلطة واسعة كبرلمان صغير ، يفتتح في موعد معين بأحفال شعبية عظيمة . ويلقى فيه الوالي العثماني خطبة الافتتاح ، كما هو معمول به في البرلمانات الكبرى على النحور المعروف . يذكر فيه الوالي ما تم في السنة الماضية ، وما قامت به حكومة الولاية من إصلاحات وتعمير وتعليم ، وبالجملة كل ما أدخل على مرافق البلاد من تحسين ونهوض . وكانت لهذا المجلس عدا سلفته الواسعة ، ميزانية خاصة ، لها أبواب في الاتفاق ذات بنود محددة . كما كانت له إدارة نشيطة وسكرتيرية عاملة طيلة السنة الحكومية .

هذا عدا ما كان لليمن من نواب يمينيين يتمتعون بالوطنية والكفاية . ويمثلون الشعب اليمني في البرلمان العثماني (مجلس المبعوثان) ، يناقشون ويجادلون ويسألون ويستجوبون من أجل المصلحة العامة لبلادهم . فكان للشعب اليمني رهبته لدى الحكام المحليين . المنفذين لقوانين الدولة . ولو بدا منهم أي تقصير نحو الشعب سارع أولئك النواب اليمنيون في توجيه السؤال والاستجواب ومطالبة الحكومة في الاستانة بتطبيق العدالة والنهوض بالبلاد إلى المستوى اللائق بسكانها وتاريخها . وقد أتاح كل ذلك للشعب اليمني فرصة التعود على الحياة المنظمة وعلى السلطان الشعبي نسبيا في تلك الفترة القصيرة . مما ساعد على تنمية الاستعداد الموجود لديه لممارسة تقرير مصيره ، ونهيبته للحياة العامة المستنيرة .

بل انه لوحظ في الحقبة الأخيرة للحكم العثماني في اليمن انه كانت هناك محاكم متنوعة مؤسسة ومنتشرة في أرجاء البلاد ، من شرعية وتجارية ، ووطنية أهلية ، واستئناف لكل هاء ، وتميز خاص (أي محاكم للنقض والإبرام) . كما يضاف إلى ذلك نظام النيابة ، حيث كان يوجد النائب العمومي ومركزه صنعاء ، ووكلاء النائب العمومي في الألوية والأقضية ، وأكثرهم ممن تخرجوا من كلية الحقوق بجامعة الأستانة ، وبعضهم من تدرّب في القضاء ورقي في السالك القضائي حتى وصل إلى رئيس محكمة أو رئيس نيابة . أما كبار القضاة ورؤساء المحاكم الكبيرة فقد كانت الدولة تنتخبهم من كبار رجال القانون والتشريع والفقه ومن يجيدون العربية ويتجملون بالزراعة والخلق (١) . كما شهد العهد العثماني الأخير في اليمن انتشار المستشفيات الصحية في البلاد ، ووجود عدد من الأطباء والصيادلة ، كما أن المدارس انتشرت على اختلاف أنواعها في جميع أنحاء اليمن . وكان التعليم مجانا على نفقة الدولة (٢) . فقد كان في صنعاء ومدينة « أبها » عاصمة عسير ، خمس مدارس ، للصناعة

(١) اليمن النهوبة المكتوبة : (مجهول المؤلف) ، ص ١ - ٣ .

(٢) Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 73.

ولتعليم الأيتام والبنات ، ومدرسة عسكرية للتعليم العسكري الاعدادي الذي يوصل الطالب الى الكلية الحربية بجامعة الآستانة . كما أقام العثمانيون مدرسة للصناعات في الحديدة وقد شاهد أطلالها نزيه العظم الذي قام بزيارة اليمن في سنة ١٩٢٧ م وكانت قد تهدمت اثر المعارك التي دارت حولها بين جيش الامام يحيى وجيش الادارسة في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ولم تعمل الامامة على تجديدهما فيما بعد (١) . هذا عدا ما كان من نظام شائع في ولاية اليمن ، في النواحي الادارية على وجه الخصوص ، فقد كلف بالعمل عدد من كبار الموظفين وصغارهم المتعلمين الذين قاموا بواجبهم في خبرة وكفاية مما جعل الدولاب الحكومي في جميع مرافق الحكومة بالولاية يسير سيره في بقية الولايات العثمانية الاخرى . فضلا عن ذلك وجد التثميل السياسي والتقنيل لكثير من الدول بعاصمة الولاية وبعض الريثا وأقضيتها . وكان بصنعاء كما في بقية الولايات العثمانية مصلحة تدعى « ديوان الشئون الأجنبية » وكان هذا الديوان مرتبطا بالولاية ومديره يتقن عددا من اللغات الأجنبية .

وقد اهتم العثمانيون اهتماما بالغاً بشئون القبائل والعشائر اليمنية ، وحاولوا تنظيم حياتهم ، وتدريب عيشهم ، وتعويدهم حياة السلم والأمن في ظل القانون والنظام ، حتى تنعم الولاية بالسلم ويسودها الاستقرار . وكان الأتمة من قبل يحرضون القبائل بعضها على البعض الآخر من أجل تحقيق مآربهم الشخصية والقضاء على منافسيهم مما كان يثير الفوضى والاضطرابات في البلاد .

كما أولى العثمانيون الشئون العمرانية في اليمن عنايتهم الفائقة . ففي عهدهم كان تجميل صنعاء ، وشفق الطرقات بها ، وأنشئوا أحياء حديثة في عاصمة الولاية . منها حتى « بير العزب » الذي أقامه العثمانيون خارج مسور صنعاء على أحدث طراز في عصره (٢) . وفي هذا الحى كثرت الحدائق حول المنازل الحديثة التي أقامها العثمانيون والتي حوت كل وسائل الراحة ، كما أقاموا عددا من المقاهي في أحد الشوارع المجاورة « للسوق العربي » في صنعاء وكانت كلها ذاخرة بالرواد من عثمانيين ويمتئين على السواء .

وقد اهتم العثمانيون كذلك بشئون الزراعة في اليمن ، وأدخلوا كثيرا من الأساليب الزراعية الحديثة ، واستوردوا ما ليس موجودا باليمن من الخارج لتنمية موارد الولاية ، مما يعود على أهلها وعليهم بالخير والكفاية ولا سيما في الأوقات التي تعرضت فيها اليمن للحصار البحري الايطالي والبريطاني ، وقد

(١) نزيه مؤيد العظم : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧ .

هانز هولفرتز : اليمن من الباب الخلفي (ترجمة خيرى حماد) ، ص ١٦٧ .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 69,

(٢)

جادت الأرض اليمنية الغنية بالكثير من الخيرات مما أثبت أن اليمن ذات ثروات طبيعية هائلة . كما أقام العثمانيون في مناخة طاحونتين هوائيتين كانتا تعملان بصفة دائمة لطحن الغلال لحاجة الولاية (١) .

وأنشأ العثمانيون في اليمن نظاما ماليا محدد المعالم ، فكانت بصنعاء إدارة عامة منظمة لها فروعها العديدة يختلف الأقاليم ، وكان يتولى الإدارة من يطلق عليه لقب « الدفتردار » ويعتبر منصبه نائبا عن وزير المالية في الولاية ، وكان يتبعه المحاسبون ؛ ومديرو المال ؛ وكبار الصيارفة وصغارهم ، ومأمورو التحصيل ، والمحصلون . وقد استعمل في اليمن من العملات العثمانية الجنية التركي الذهبي والريال المجيدي الفضي ، وكان يستعمل هناك من العملات الأجنبية الجنية الانجليزي والجنية الفرنسي وريال ماريا تريزا النمساوي ، كما كان يتعامل أهالي المدينة بالروبية الهندية أيضا (٢) .

وقد ازدهرت التجارة اليمنية إبان العهد العثماني وأثرى من ورائها كثيرون من أهالي البلاد سواء من كان منهم في المناطق الجبلية ، أم في المناطق الساحلية . وكان فرع البنك العثماني في المدينة يؤدي ما ينعش الحالة الاقتصادية في اليمن . كما كان الاستقرار والمحافظة على الأمن من الأمور التي كانت تحرص الإدارة العثمانية على توفيرها ، مما ساعد فعلا على ازدهار التجارة وانعاشها . وقد نال العثمانيون تقدير واعجاب أهالي المدن اليمنية وبخاصة من عاش منهم بالقرب من المراكز الإدارية العثمانية ، إذ أمكنهم أن يروا ويلمسوا الجهود التي كان يبذلها جهاز الإدارة العثماني للمحافظة على الأمن والاستقرار في البلاد وتجنبيها الفوضى والاضطرابات . بل انهم كانوا يعتقدون على أقل تقدير أن العثمانيين لم يكونوا أسوأ من أئمتهم السابقين ، لا سيما وأن العثمانيين كانوا يتصدون دائما لمقاومة غارات القبائل التي كانت تشن بتحريض من الأئمة لسلب المدن اليمنية ونهبها (٣) .

كذلك حاول العثمانيون أن ينتفعوا ويفيدوا الولاية اليمنية من الثروات الطبيعية الموجودة فيها في مجالات أخرى غير الزراعة ، فأقاموا منشأة ملاحات الصليفي التي كان يستفيد منها ويعيش عليها كثير من العمال والعاطلين ، هذا فضلا عما كانت تدره من أموال طائلة على خزانة الولاية نتيجة لاستغلال الملح في الأغراض التجارية . وفي عهد الامامة عقب الاستقلال تعطل استغلال ملح الصليفي تجاريا واقتصصر على الاستفادة منه محليا ، ورفضت حكومة الامامة منح

Bury, G.W. : Ibid., p. 117.

(١)

Bury, G.W. Ibid., p. 130.

(٢)

Bury, G.W. Ibid., p. 134.

(٣)

امتياز استغلاله تجاريا لاي شركة اجنبية تمسكا منها بسياسة العزلة وبحجة خشيتها من التدخل الاجنبي في شئون البلاد (١) .

وقد اتجهت نية الحكومة العثمانية في اليمن - وبوشر فعلا ذلك - نحو شق الطرق وتعبيدها في الجبال العالية المرتقى والسهول المنخفضة المترامية ، والعمل على ايجاد شبكة من السكك الحديدية تصل مناطق البلاد النائية ببعضها لتسهيل الانتقال ، وتيسير عمليات التصدير والاستيراد من منطقة الى أخرى ، وبين اليمن وغيره من البلاد ، مما يهيى الرفاهية للولاية وينعش اقتصادياتها . وقد اهتم العثمانيون أولا بالطريق الموصل بين الحديد وصنعاء ؛ ولهذا الطريق اهميته الاستراتيجية الى جانب اهميته الاقتصادية حيث كان يربط العاصمة بالميناء الطبيعي لها وهو الحديد . وقد اهتم العثمانيون بتحسين واصلاح ميناء الحديد للعرضين الاقتصادى والحربى فاصبح الميناء الأول لليمن . وقد أنشأ العثمانيون أرصفة جديدة لهذا الميناء فى رأس الكتيب شمال الحديد كلفتهم أربعة عشر ألفا من الجنيهات تقريبا . وقد تعاقدوا مع مهندسين أجانب أشرفوا على تنفيذ هذا المشروع . كما أنشأ العثمانيون فى الحديد مكثفا ينتج عشرة أطنان من الثلج يوميا ، وقد كلفتهم دولارات الأيدروجين مبلغ ألف من الجنيهات ، واستوردت بالتعاقد مع أحد المصانع الإيطالية (٢) .

ثم بدأ العثمانيون فعلا فى مد خط حديدى من رأس الكتيب ويمر بميناء الحديد الى الداخل على مدى نحو خمسين كيلو مترا حتى قرب « الطنمية » الواقعة بالقرب من « باجل » (٣) ، وسارت أول قاطرة فى حفل افتتاح مهيب ، حضره الوالى العثمانى وكبار رجال الولاية ورجال السلك القنصرلى باعتبارهم أول حادث تاريخى فى حياة اليمن العمرانية والاقتصادية . وكانت قد تعاقدت وزارة الأشغال العمومية العثمانية مع شركة فرنسية لانجاز هذا المشروع ، وامر عزت باشا فى سنة ١٩١١ م باقتلاع الأعشاب وتمهيد الأرض من رأس الكتيب على بعد عشرة أميال شمال الحديد ليبدأ من هناك الخط الحديدى ويمر بالحديدة ثم يتجه عبر الهضبة الوسطى الى صنعاء . وبعد البدء فى تنفيذ المشروع على هذا النحو اشتملت نيران الحرب الطرابلسية ، فاستبدل المهندس الإيطالى المشرف على التنفيذ بآخر فرنسى ، غير أن الأخير لم يكن على وفاق مع مساعديه ولا مع السلطات العثمانية فى الولاية . وجدير بالذكر أن الفرنسيين الذين حضروا الى اليمن لتنفيذ هذا المشروع قاموا باعداد خريطة لليمن لم تكن بياناتها تامة كاملة ، وقد عثر على هذه الخريطة القاضى محمد راعب التركى الأصل

(١) السيد مصطفى سالم : اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) ، ص ٤٦٩ .

(٢) Bury, G. W. : Op. Cit., p. 126.

(٣) نزيه مؤيد العظم : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٩ .

الذي عمل مستشارا للامام يحيى بعد جلاء العثمانيين عن البلاد . ولم تكن الامامة باعداد خريطة لليمن ، مما جعل القاضي راغب هذا يبدى أسفه لنزبه العظم « لعدم وجود خريطة تقي بالمرام » (١) . وقد ضربت مدافع الأسطول الايطالي سواحل اليمن في سنة ١٩١٢ حتى يشغل العثمانيون عن مقاومة ايطاليا في طرابلس الغرب ؛ فخرب جانب من معدات المشروع ؛ ثم انسحبت ادارة الشركة الفرنسية دون استكمال الانشاءات المطلوبة (٢) . وقد اصطل هذا الخط الحديدي بعد ذلك ولم تعمل الامامة على اصلاحه وانجازه في عهد الاستقلال ، فاقتلعه بعض العامة واستخدموه دعاءات في أبييتهم (٣) ، فخسرت اليمن بذلك مشروعاً هاماً كان سيعود على البلاد بأرباح طائلة وخيرات كثيرة .

بل انه سبق مشروع الخط الحديدي هذا قياس العثمانيين في اليمن بتنظيم البريد ومد أسلاك البرق بين كثير من المدن اليمنية (٤) . ولا شك أن البرق كانت له أهميته الاستراتيجية الخطيرة في اليمن حيث الجبال الشاهقة الارتفاع والطرق الصعبة الوعرة . وكثيراً ما كانت تتعرض أسلاك البرق للقطع والتعطيل في أثناء قيام الثورات اليمنية ضد الحكم العثماني . وفي تلك الحالة كان العثمانيون يستغيضون عن البرق بمراكز الاشارة المرئية الواقعة على مسافات متقاربة على طول الطريق بين الحديدة وصنعاء . على أنه كان بين هاتين المدينتين يوجد خطان ثنائيان : أحدهما للبرقيات المحلية والعامة والآخر للبرقيات الحكومية . ويتصل هذا الخط الأخير بالعالم الخارجي من الحديدة الى الشيخ سعيد عن طريق بيت الفقيه وزبيد ثم مخا ، ومن هناك يتصل بخط بحري قصير الى جزيرة بريم . وكان هذا الخط يعمل جيداً في سنة ١٩١٣ م غير أنه كان أكثر عرضة للتعطيل لبعده عن مراكز الحراسة التي تقوم بها السلطات المحلية العثمانية في اليمن . وقد امتد خط آخر للبرق من صنعاء الى ذمار عبر المنطقة الجبلية وكان يصل الى بريم وأب وتعز ثم يمتد جنوباً حتى المخا ، وقد ذكر « بري » أن هذا الخط كان معطلاً في سنة ١٩١٥ م . وفضلاً عن ذلك فقد وجد خط برقي ثالث بين الحديدة واللحية ، وكان يتفرع منه خط يصل الى الصليف ومن هناك يمتد خط برقي بحري الى جزيرة كمران حيث كانت توجد محطة للحجر الصحي للحجاج الشرقيين (٥) . وقد عين مدير

(١) نزيه مؤيد العظم : المصدر نفسه ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) Bury, G. W. Op. Cit., p. 128.

(٣) عبد الواسع الواسع : تاريخ اليمن ، فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن .

ط ٢ ، ص ٣٥ .

Bury, G.W. Op. Cit., p. 57.

Bury, G. W. Ibid, pp. 164-166.

عام . للبرق مقره فى صنعاء عاصمة الولاية ؛ وكان يتقاسمى مرتبا مقداره ستون جنيهها ذهبيا كل شهر . وقد منح هذا المدير لقب « صاحب السعادة » ؛ كما منح هذا اللقب أيضا لمدير عام جمرك المدينة ؛ ومدير الشرطة فى الولاية ؛ وقومندان الجندرية .

وقد سبق أن أشرت الى أن نظام الجندرية قد أتاح الفرصة لليمنيين للانتظام فى سلك الجندرية وتلقى التدريبات التى كانت تلقن للجنود العثمانيين . وقد أثبت اليمنيون مهارة فائقة فى صفوف الجندرية مما شجع السوالى العثمانى اسماعيل حقى باشا على محاولة استبدال العساكر التركية بعساكر غيرهم من العرب اليمنيين ؛ غير أن الباب العالى عارضه فى ذلك ، وانتهى الأمر بعزله عن الولاية على النحو الذى سبق أن أوضحته . ولا شك أن انتظام اليمنيون فى هذا التشكيل كان حادثا هاما فى تاريخ اليمن اذ نتج عنه خلق نواة لتكوين جيش نظامى يمنى . كما انخرط كثير من أبناء اليمن فى سلك الجيش العثمانى وبخاصة عقب الصلح الذى عقد بين الدولة العثمانية والامام يحيى فى سنة ١٩١١ م . ولم تعد الامامة تعترض على ذلك كما كانت تفعل من قبل عندما كانت تخشى أن يصبح اليمنيون المجندون سلاحا ضدها فى يد الأتراك . وقد تعلم اليمنيون المجندون أشياء كثيرة من العثمانيين ، واكتسبوا خبرات نافعة من مخالطتهم والاندماج معهم فى حياة مشتركة (١) .

من كل هذا يتضح لنا أن أبناء الشعب اليمنى ، من كان منهم فى المناطق الجبلية الأهلة بالسكان ، أم أهل تهامة والسواحل ، قد تفهموا من العثمانيين فى أثناء حكمهم الأخير لليمن نواحي الحياة العامة الراقية نوعا ما ، وأدركوا معنى الكيان الفردى وتمتع به حقوقه الشخصية ، كما تفهموا سبل التمدن العصرية والتعود نسبيا على أساليبه ، وأقبل اليمنيون على التثقيف العصرى بحيث لقن الكثيرون من شبابهم شيئا من العلوم الحديثة تبعا للمستوى التعليمى حينذاك ، واستعادوا الى جانب ذلك صناعات ومعارف عديدة على يد العثمانيين العاملين فى حكومة الولاية (٢) .

وعلى النقيض من كل ذلك كان نظام الحكم فى اليمن فى عهد الامامة الزيدية عقب الاستقلال ، اذ كان الامام يحيى الذى تولى زمام الأمور هناك « يقبض على شئون شعبه الروحية والدينية » على السواء ، كما ادعى القدسية التى آمن بها أتباع المذهب الزيدى من اليمنيين وبخاصة فى الأجزاء الجبلية من

(١) الواسع : المصدر السابق ، ٢ ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) اليمن النهبية المكتوبة : (مجهول المؤلف) ، ص ٤ - ٦ .

ببلاده (١) . بل ان الامام يحيى كان من « غلاة المحافظين في آرائه الاجتماعية ، وهو من أنصار القديم ودعائه والمتمسكين به » ، وان أشار أمين سعيد الى ميل الامام الى الاستفادة من المخترعات الحديثة ، الامر الذي كان يعارضه بعض أتباعه من الزيديين (٢) .

وقد أكد « هيو سكوت Hugh Scott » أوتوقراطية حكم الامام يحيى في اليمن عقب الاستقلال بقوله : « ان الملكية في اليمن تعد من أكثر الملكيات أوتوقراطية في العالم » (٣) . ذلك لأن الامام كان حكمه مطلقا ، إذ أمسك بزمام الأمور في بلاده ؛ وركز السلطة كلها في يديه ؛ ولم يسمح بالتصرف في صفاتر الأمور الا بعلمه وموافقته ، وكان لا يوافق على وجود شكل دستوري لحكم اليمن ؛ بل تعتمد أن تكون السلطة كلها في يده هو ؛ دون الوزراء أو الأمراء أو الإداريين عموما . ولم يكن لملك اليمن « حكومة » بالمعنى المعروف ، بل كان له « بلاط » ؛ ولهذا كان الامام يحيى ملكا أوتوقراطيا بكل معنى الكلمة . فالامام كان يعين « وزراء » ، وهذه الألقاب التي كان يخلعها عليهم لم تكن سوى ألقاب شرف لأن معظمهم كانوا من أولاده وبخاصة في أواخر أيامه ، « أما مراكزهم فهي وسائل الديوان التي يجلسون عليها في حضرة مليكهم ، وأما سكرتاريوهم فيؤخذون من بين الكتاب الذين يتجمعون في أبهاء « المقام » (قصر الملك) وغرف الانتظار فيه » (٤) . وكان أحد أولاد الامام يحيى على سبيل المثال وزيرا للمواصلات في الوقت الذي كانت فيه المواصلات في اليمن محدودة الى أقصى حد ، وتقوم في الغالب على ظهور البغال والابل ، كما لم يهتم الامام بتعبيد الطرق . أما البريد فكان صورة بدائية وأما البرق فمعد أهملته الامامة ولم تبد اهتماما بشأنه (٥) .

ولم تحرص الامامة على معرفة رأى الشعب اليمنى في شئون بلاده ، الا في الظروف الاستثنائية التي كان لا يريد فيها الامام أن يتحمل المسؤولية بمفرده . وفي تلك الحالة كان الامام يجمع مجلسا يضم وجهاء البلاد وعلماءها وذوى الرأى فيها ممن عرفوا بالخبرة والحكمة وبعد النظر وأصالة الرأى ، لكي يبحثوا المواقف من جوانبه المختلفة ويشتركوا مع الامام في تحمل المسؤولية . فالامام يحيى على سبيل المثال لم يؤثر عنه أنه جمع مجلسا لبحث شئون الدولة الا عند اعلان الانسحاب من الضالع عندما طلب الانجليز منه ذلك ؛ حتى لا يتحمل

(١) Stark, F. : The Arab Island, p. 26.

(٢) أمين سعيد : ملوك المسلمين للأمويون ودولهم ، ص ١٨٦ .

(٣) Journal of The Royal Central Asian Soc., XXVII, 1940, p. 22.

(٤) سلفاتور أبرنتي : ملكة الامام يحيى (ترجمة مة فوزى) ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٥) السد مصطفى ، عالم : اخبر السابق ، ص ٤٥٤ .

المستولية بفقره في جلاء قواته عن تلك المنطقة التي أصبحت مرتعا للنفوذ البريطاني بخاصة وأن عدن كانت مركزا لنشاط الانجليز التوسعي في جنوب اليمن .

ومعنى ذلك أن الحكومة اليمنية في أعقاب الاستقلال كانت هي الامام ، كما كان الامام هو الحكومة ، ولهذا كان يصدر قراراته في كل أمر من أمور الدولة جل أو هان أولا بأول . وكان من العبث محاولة العثور على وزارات للوزراء على نحو الدواوين المعروفة بدرجاتها الوظيفية الا ما ندر ، أو ما يشبه المكاتب الخاصة ببعض الشئون ، مثل تقديم المعلومات أو القيام بالعمليات الحسائية الخاصة بأموال الدولة . وكانت أموال الدولة هي في نفس الوقت أموال الامام ؛ وكان له السلطة المطلقة في التصرف فيها على النحو الذي يراه ؛ دون أن يستشير شعبه أو حكومته .

أما عن صورة الحكم الامامي في أجزاء اليمن المختلفة عقب الاستقلال ؛ فكانت صورة مصغرة من حكم الامام نفسه ؛ اذ كان أمراء الوحدات الادارية الكبرى يتبعون نفس النظام القائم في العاصمة المركزية . وكان عدد هذه الوحدات حينذاك خمسة وهي : تعز ؛ وحجة ؛ والحديدة ؛ وآب ؛ وصنعاء ؛ وكانت كل وحدة ادارية منها تسمى لواء . وكان اللواء ينقسم الى أقضية ؛ والأقضية تنقسم بالتالي الى نواح . وحتى هذا النظام فانه كان استمرارا للتقسيم الاداري في العهد العثماني بعد أن لبس ثوبا اماميا أو توتوقراطيا أفقده الكثير من الميزات المقصودة منه (١) .

بل ان « سيوف الاسلام » أو أنجال الامام يحيى وبخاصة في العشر السنوات الأخيرة من حكمه عقب الاستقلال كانوا يديرون شئون الألوية ، ويعاونهم عدد من « العمال » الموظفين ومديرو النواحي . وكان لهؤلاء الأمراء صلاحيات غير محدودة ، اذ كانوا أمراء الجيش المربط في مناطقهم ، وأمراء الشرطة ، والجباة ، وحكام الشرع ؛ ومأموري الخزائن ، كما كانوا مسئولين عن كل شئ . امام « جلالة الامام » والدهم ، بل انهم كانوا يقلدونه في مظهرهم وطريقة حكمهم لسكان الألوية (٢) ، بنفس الطريقة الاوتوقراطية التي يتبعها الامام نفسه في عاصمة البلاد .

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

(٢) محمد حسن : قلب اليمن ، ط ١ ، ص ١١٠ - ١١١ .

« كان سيف الاسلام أحمد أميرا لتعز ، وأمير الحديدة سيف الاسلام عبد الله مع توليه وزارتي المعارف والدفاع ، وأمير آب هو سيف الاسلام الحسن ، وأمير صنعاء هو سيف الاسلام الحسين » .

ولا يعنى هذا أن هؤلاء الأمراء كانت لهم حرية التصرف فى مناطقهم تبعاً لما تقتضيه ظروف كل منطقة ، بل أن الإمام حرص على الأفراد بالتصرف فى كل شئ ، فى اليمن ، فكان على جميع الحكام والأعمال فى الأولوية المختلفة أن يرجعوا فى قراراتهم وأحكامهم — ولا سيما ما كان متصلاً منها بالشئون المالية — إلى « الحضرة الشريفة » أى إلى الإمام الذى كان يشرف مباشرة على كل ما يصرف من « بيت المال » مهما كان نوعه . بل أن الإمام كان يشرف حتى على الأمور الخاصة بصغار الموظفين ، « فالمستحق لرفع درجته ، ولو كان نصف دينار مثلاً لا بد أن تصدر به إرادة ملكية خاصة ، وعلى هذا نقيس جميع مصروفات مرافق الدولة » (١) .

بل أن الإمامة الزيدية بنظامها هذا أيضاً عرقلت الطريق أمام الوحدة الوطنية فى اليمن ، إذ كانت تحكم البلاد بنوع من توازن القوى تحققه لنفسها . أولاً فى الشمال عن طريق إثارة الخلافات بين القبائل واستباحة دماء قبيلة أخرى ، ثم كانت تحكمه أيضاً بنوع آخر من التوازن بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى الذى يسمونه باليمن الأسفل . حتى استطاعت الإمامة بذلك أن تخلق على الأرض اليمنية حياتين — حياة السهل الشاقعى الذى يزرع ، وحياة الجبل الزيدى الذى يحكم ويسيطر ، وبالتبع فانه ولو أن مظهر هذا الخلاف كان دينياً إلا أن بواعثه ودوافعه كانت بعيدة كل البعد عن الدين . وكان يساعد على إبقاء حكم الأئمة ، ويزيد من تعقيد المشكلة أن اليمن لم يكن فى الحقيقة سوى أوصال منعزلة متقطعة بفعل عدم وجود ما يربط بينها . وكان الأئمة يستشعرون الخطر دائماً من وجود طريق يحقق الاتصال بين جماهير الشعب اليمنى . وعندما شيدت الصين الطريق الذى يربط ما بين الحديدة وتهامة وما بين صنعاء وما حولها الذى تم فى الستينات الأخيرة من عهد حكومة الإمامة ، فإن الأئمة أنفسهم كانوا يقاومون فكرته دائماً حتى أصبح على لسان المواطن اليمنى الآن قولاً بات مأثوراً : « سهمى فى الجنة ليكن من نصيب الذين بنوا الطريق » .

وكان يزيد أيضاً من تعقيد الظروف حول قضية الوحدة الوطنية فى اليمن فى أثناء عهد الأئمة هذا الإصرار على أن يبقى الشمال الجبلى بلا وسائل تدبر عيشه سوى البندقية التى يستطيع بها غزو السهل المزروع فى الجنوب . هذا فضلاً عن الأسلوب الذى كان يجرى بوساطته الحكم فى اليمن حينذاك والذى تمثلت أغرب صوره فيما يسمى هناك بالخشببات ؛ فكان لشيخ القبيلة أن يقيم حول دياره خشبة وحاجزاً لا يستطيع أحد أن يعبره إلا بأمر ؛ ولحراس

(١) أمين الريحانى : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٥٩ .

المدينة هذا الحق ؛ واصاحب القرية هذا الحق أيضا ؛ ثم شاع الحق حتى أصبح في مقدور كل فرد أن يقيم خشبة تسد الطريق وتمنع الناس من العبور الا اذا دفعوا . وان أكثر المظاهر التي تبدو واضحة حتى الآن ، بتأثير الانعزالية التي حرصت على ابقائها حكومة الامامة مما مزق اليمن أوصالا . ذلك الاختلاف الواضح في اللهجات اليمنية ليس بين لواء وآخر أو بين مدينة وأخرى ، بل بين قرية وقرية وبين جبل وجبل (١) ، الأمر الذي تحاول حكومة الجمهورية العربية اليمنية الآن أن تتخلص منه بربط اليمنيين بعضهم ببعض باقرار الأنظمة المناسبة وتدعيم وسائل المواصلات المختلفة ، وتنشيط عمليات الاعلام وتبصير اليمنيين بقضية الوحدة الوطنية في بلادهم التي تشكل الأساس الأول الذي ستقوم عليه نهضة اليمن في ظل نظامه الجمهوري الجديد .

وهكذا كان نظام الحكم في اليمن في عهد الامامة بعد جلاء العثمانيين عنها يتميز بشكل خاص مطلق في طبيعته ، فالامام كان يقبض على زمام الأمور كلها بين يديه ، ويتصرف في كل شيء بإرادته ، وتبعاً لما تمليه عليه أغراضه . وإذا كان الامام قد استعان ببعض الكفاءات من حوله ، فان ذلك كان بصورة محدودة للغاية تبلورت في استشارتهم فقط دون التزام بأرائهم ، بل ان هؤلاء كانوا مسئولين أمامه دون غيره ويستمدون سلطاتهم منه بصفة شخصية ، فاليهم اذن أن يعارضوه . وكان هذا النظام مخالفا للنظم التي أقامها العثمانيون في اليمن ، الى جانب مخالفته للصورة التي كانت عليها النظم الدستورية الأخرى القائمة في البلاد العربية حينذاك .

ويبدو أن هذا النظام الخاص الذي سارت عليه الامامة الزيدية في اليمن في أعقاب جلاء العثمانيين كان يرجع الى غلبة الطابع الديني والقبلي عند الامام يحيى من جهة ، والى ملائمة هذا النظام للظروف التاريخية التي عاشها هذا الامام من جهة أخرى . اذ كان حكمه يقوم على أساس ديني مذهبي ، جعله يشجع التعصب لدى أتباعه الزيديين ، لأن ذلك كان يخدم مصالحه الشخصية ، ويدعم مكانته بين قومه . وكان النظام القبلي هو البيئة الصالحة له . مثل هذا التعصب المذهبي الذي كان يدعم الامامة مما جعل الامام يحرص على ابقاء الروح القساية بنظمها الاجتماعية العتيقة ، كما كان يشجع القبليين أيضا على التمسك بالأوضاع البالية الفاسدة التي تبقى له سيطرته ونفوذه ، وذلك تحت شعار المحافظة على التقاليد المتوارثة .

(١) الامرام : المجلد ٢٨٨-٢ في ١٦ من أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ٥٠ . من تحقيق كتبه الصطفى
مكرم محمد أحمد ناقش فيه رأى الأستاذ أحمد محمد نعمان رئيس وزارة اليمن السابق حول
موضوع إمكانية تحقيق الوحدة الوطنية في اليمن .

أما بالنسبة للإمامة نظام الامام هذا - الذي خلف الحكم العثماني في اليمن بعد الاستقلال - للظروف التي عاشها الامام يحيى ، فقد رأينا أن هذا الامام بدأ حياته السياسية بالحرب ضد العثمانيين واستمرت حروبه معهم حتى عقد صلح دعان في سنة ١٩١١ م . وبعد جلاء العثمانيين عن اليمن دخل الامام في حروب مستمرة مع كثير من معارضيه وأعدائه في أرجاء البلاد لم يهدأ أوارها نسبياً الا في سنة ١٩٣٤ م . وقد رأى الامام أن حكمه هذا ينظمه الأوتوقراطية وبسيطرته المحكمة على كل شئون البلاد وثرواتها خير ضمان له على تدعيم ملكه ، بينما كان الشعب اليمني يئن تحت وطأة الحروب القاسية التي أوقعتها الامامة فيها . ولا أدل على ذلك من الحديث الذي دار بين أمين الريحاني - الذي قام بزيارة اليمن في الثلاثينات من القرن الحالي في عهد الامامة الزيدية عقب الاستقلال - وبين أحد اليمنيين الذين التقى به في استراحة صغيرة تقع على الطريق بين « أب » و « يريم » في أثناء رحلته من عدن الى صنعاء برا ، وقد طلب الريحاني من هذا اليمني بعض اللبن فأجابه الرجل بقوله : « لا غنم عندنا ولا بقر ولا ماعز ، لو كان عندنا فليس من يرعاها ، شبائنا في عسكر الامام ، وأولادنا هاربون من التجنيد ، و « العمال » أخذوا أغنامنا كلها زكاة وضرائب لبيت المال » (١) . ويبرز لنا هذا الحديث بوضوح حالة الفقر المدقع والقلق والاضطراب التي سادت الحياة اليمنية ، وابتزاز الامامة لثروات الشعب اليمني ، وسوء نظام الحكم في عهد الامامة عقب الاستقلال (٢) .

وعلى أية حال فانه لا أدل على مدى فاعلية الحكم العثماني في حياة اليمنيين وأفضليته على حكم الامامة الذي لم يحقق لليمن التطور التقدمي خلال عهد الاستقلال ، من ذلك الرأي الذي ورد في إحدى رسائل الأحرار اليمنيين الذين استصرخوا فيها العالم العربي والرأي العام العالمي لنجدتهم من مظالم الامامة ومفاسدها والذي تضمن ما يلي :

« وخلاصة القول أن الحكم العثماني في اليمن خاصة بالرغم من الأخطاء التي كانت تعتوره وبالرغم من أن مؤرخي العرب وكتابهم قد تناولوا حكم الأتراك في البلاد العربية بالنقد والتجريح الا أنه قد كان والحق يقال أرفق باليمنيين من ولاتهم الحاليين (في عهد الامامة) وأحرص على مصالح الاهالي ، وأحفظ لعزتهم وكرامتهم عن حكم هذا العهد الاستغلالي ، الذي أعاد الى الأذهان حكم القرون الوسطى في عصور الجهل والظلام ، والذي أهلك الحرث والنسل

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق . ج ١ ، ص ١١١ .
(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٤٥٦ - ٤٦٢ .

وترك أكثر البلاد بلاقح تدعى أهلها الذين تركوها فرارا من الظلم والعسف الى خارج البلاد ، أو ذهبوا ضحية الأمراض والأوبئة الفتاكة التي تسرح وتمرح في البلاد ولا ترى مقاومة ولا مكافحة » (١) .

كما أن أمين الريحاني قد أكد أن مظاهر التخلف والجمود كانت سائدة في مختلف نواحي الحياة اليمنية حينذاك بقوله : « وكأنك في السباحة في تلك البلاد السعيدة تعود فجأة الى القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) ، لا مدارس ، ولا جرائد ، ولا مطابع ، ولا أدوية ؛ ولا أطباء ولا مستشفيات في اليمن . ان الامام هو كسل شيء ، هو العالم ؛ والطبيب ؛ والمحامي ؛ والكاهن » (٢) .

وفي حديث دار بين الكاتب الايطالي سلفاتور أبونتي الذي قام بزيارة اليمن في الأربعينات من القرن الحالي وبين القاضي محمد راغب التركي الأصل الذي فضل البقاء في اليمن بعد جلاء العثمانيين عنه وعمل مستشارا للامام يحيى ، فقد أوضح راغب هذه الصعوبات التي كانت تواجه دعاة الإصلاح في اليمن بقوله : « اننا نعمل على ترقية هذه البلاد المحبوبة ، وفي هذا جهد شاق لذيذ أقدم عليه بشغف ، ولكن للوصول الى هذا الغرض يجب التغلب على الكثير من المصاعب وتخطي الكثير من العقبات ، وأولى هذه العقبات هي المقاومة العنيفة والعراقل التي يضعها المتعصبون في طريق كل تجديد ، وليس من شك في أنه يجب علينا أن نعمل هنا الكثير لأن كل شيء محتاج الى اصلاح بل يجب خلقه من جديد » .

ولا شك أن هذا الحديث يبرز دور بعض المصلحين من العثمانيين في اليمن حتى بعد الاستقلال إذ حاول هؤلاء أن يقدموا خدماتهم لمساعدة البلاد على التقدم والارتقاء . ويؤكد لنا ذلك بقية الحديث الذي دار بين سلفاتور أبونتي والقاضي راغب ، إذ أوضح الأخير دوره مع الامام يحيى وموقف الامام نفسه من قضية الإصلاح فقال : « ولقد كان الامام ولا يزال (الامام يحيى فيما مضى) عدوا لاتفاقات الإقامة لأنه يرى أن اليمن بسبب طريقة نظام حياته الخاصة وتقاليده شعبه وبسبب أحواله وظروفه ليس في حالة تسمح له باستقبال الممثلين الأجانب أو بارسال ممثلين الى الخارج في الوقت الحاضر (نهاية الأربعينات من القرن الحالي) على الأقل ، إذ لا تزال تنقصنا الدرجات والوظائف لنظامنا القنصلي والدبلوماسي . ولا يجهل ملكنا (يقصد الامام يحيى) ما يعلقه كل بلد حر من الأهمية العظمى على علاقاته الدولية ، واني

(١) اليمن المذهوبة المكتوبة : (مجبول المؤلف) ص ٦ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٦٤ .

لعل يقين من أن هذه المسألة يمكن إعادة بحثها معه في أقرب فرصة . ولقد بدأنا في ادخال اصلاحات جدية على طريقة الحكم في بلادنا بقصد التخفيف بقدر المستطاع من الأعباء الملقاة على كاهل الامام ، والتي زادت على حدود طاقته ، ولجعل الوسائل الادارية أحدث وأكثر مرونة مما هي الآن ، كما يجب أن نعمل على تقسيم العمل الاداري وتوزيعه بانشاء درجات وادارات ذات رؤساء مسئولين ، (١) .

بل انه قد لوحظ أن الامام يحيى حتى نهاية حياته الطويلة في سنة ١٩٤٨ م ؛ لم يقم بتغيير النظم المالية والادارية التي وضعها العثمانيون في اليمن في أثناء خضوعها لحكمهم الأخير . وقد ذكر نزيه مؤيد العظم الذي قام بزيارة اليمن في أواخر عهد هذا الامام أن « حكومة اليمن لم تمن إلى هذا اليوم بطبع أوراق خاصة بمعاملاتها ؛ وهي لا تزال تستعمل دفاتر الدولة العثمانية وأوراقها » . فالامامة بذلك لم تقم بتجديد شيء مما بدأه العثمانيون ووضعوا أساسه في النواحي الاصلاحية في اليمن . ومما يثير الأسف حقاً ما يقال بأن تلك الدفاتر التي كانت من مخلفات العثمانيين في اليمن لم تستعمل استعمالاً صحيحاً في عهد الامامة عقب الاستقلال بل استعمل منها الورق الأبيض فقط (٢) . وكان العثمانيون في أثناء حكمهم الأخير في اليمن قد أنشئوا مطبعة صغيرة ظلت هي المطبعة الوحيدة الموجودة في البلاد حتى في عهد الامام يحيى عقب الاستقلال . وكانت تطبع فيها جريدة « الايمان » وهي جريدة صغيرة كانت تصدر مرة كل شهر منذ بداية الأربعينات من القرن الحالى (٣) .

والأدهى من ذلك أن الجيش اليمنى الذى اعتمد عليه الامام يحيى وكان موضع عنايته واهتمامه قال عنه محمد حسن عضو البعثة العراقية العسكرية التى قامت بزيارة اليمن فى أوائل سنة ١٩٤٠ م أن « تدريب هذا الجيش كما شهدناه فى بدء زيارتنا لليمن ، هو القيام بمسيرات ، واتقان بعض الإيعازات والحركات التركية ، التى كانت موجودة فى الدولة العثمانية ، ويدير هذا الجيش بقية من الرجال العثمانيين والعسكريين الذين آثروا البقاء فى اليمن تحت ظل الدولة الامامية الحديثة ، وهم ما زالوا حتى الآن يحملون الشارات والرتب العثمانية ويرتدون اللباس العثمانى » . ثم استعرض محمد حسن بعد ذلك نظام التجنيد ، وحياة الجند ، ونظام الجيش (٤) ، وكلها تؤكد بقاء النظم التى أدخلها العثمانيون فى اليمن فى أثناء خضوعها للحكم العثمانى

(١) سلفاتور أبوتى : المصدر السابق ، ص ١٠٥ - ١٠٧ .

(٢) نزيه مؤيد العظم : المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٣) سلفاتور أبوتى : المصدر السابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٤) محمد حسن : المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

الأخير ، دون أن تمسها يد الامامة بالتطوير والتجديد مما يحملها مسئولية هذا الجمود والتخلف .

وتجدر الإشارة الى ان غلبة الطابع الدينى والقبلى لدى الامام يحيى ، والظروف التاريخية التى عاشها ، كما فرضت عليه ذلك النظام الأوتوقراطى الجامد فى حكم اليمن من جهة ، فقد فرضت عليه تلك العوامل أيضا التمسك بالعزلة الشديدة عن العالم الخارجى من جهة أخرى . وعندما تولى حكم اليمن الامام أحمد فانه سار على نهج والده يحيى بعد مقتله على أيدي الثوار اليمنيين فى سنة ١٩٤٨ م . ثم جاء الامام البدر فى سنة ١٩٦٢ م ، وأعلن التزامه بسياسة والده أحمد ، فلم تكن هناك نية للتطوير أو تخطيط سياسى جديد يساعد على تقدم البلاد وخروجها من عزلتها . واذا كانت العزلة فى بعض الأحيان تعد سياسة صحيحة اتبعتها كثير من الدول فى مرحلة التكوين والبناء حتى اكتمل نموها الداخلى ، فان الجمود على اتباع سياسة العزلة يؤدى بالتالى الى عكس النتيجة المرجوة منها . وهذا ما حدث فى اليمن فى عهد الامامة بعد مضي فترة غير قصيرة فى أعقاب الاستقلال . اذ جمدت سياسة الأئمة على التمسك بالعزلة حتى أن المعاهدات التى عقدها مع عدد من الدول الأجنبية فى فترة الاستقلال كان معظمها لأغراض موقوتة ، ولم تحظ تلك المعاهدات باهتمام الأئمة وحرصهم على أن تتحقق دائما غاياتها المقصودة فى الحصول على المعونات المختلفة التى تساعد على تقدم اليمن . ولقد قيل فى السنوات الأخيرة من حكم الامامة قبيل قيام ثورة اليمن الوطنية فى سنة ١٩٦٢ م أن اليمن قامت بعدة مشروعات انشائية بعد عقدها للعديد من المعاهدات التى تتيح لها فرصة تلقي المعونات الاقتصادية من كثير من الدول الشرقية والغربية على حد سواء ، ومن بين هذه المشروعات بناء ميناء الحديدة بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى ، والطريق بين الجديدة وصنعاء الذى قامت على انشائه البعثات الفنية الصينية ، واقامة بعض المصانع ، وما أشبه ذلك من خطط ترمى الى النهوض بالبلاد فى الميدان الاقتصادى ، كالسماح لشركات التنقيب من المانية وايطالية وأمريكية بالبحث عن النفط والمعادن فى جبال اليمن وسهولها . ولكن جميع هذه المشاريع واجهت معوقات كثيرة بسبب تقاعس السلطات الامامية المسئولة فى اليمن حينذاك عن المساهمة فى تحقيقها (١) .

ولهذا كانت فعالية تلك المعاهدات تتحطم فى معظم الأحيان على صخرة العزلة التى فرضتها الامامة على اليمن . بل ان سياسة العزلة هذه جعلت انضمام الامام يحيى الى جامعة الدول العربية فى سنة ١٩٤٥ م مشوبا بالكثير من مظاهر التردد والخوف وهو نفس الموقف الذى اتخذه الامام يحيى تجاه الدول العربية

(١) هانز مولفوتز : اليمن من الباب المغلق (ترجمة خيرى حاد) ، ص ٦ ، ٧ .

نتيجة لخوفه من الدخول في علاقات خارجية (١) . وقد بدا واضحا موقف اليمن الانعزالي في عهد الأئمة حتى بعد أن أصبح لليمن مقعد في الأمم المتحدة في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ (٢) .

وبخلاصة القول إن التبعة والمسئولية التاريخية تقع على حكومة الإمامة في اليمن التي اعتبرت نفسها سلطة مقدسة لا تعلوها سلطة أخرى ، كما اعتبرت البلاد مزرعة هي صاحبة غلتها الشرعية ، وذلك عندما أمضت عهدا استغرق قرابة نصف قرن من الزمان بعد جلاء الأتراك العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨م ولم تفعل خلاله شيئا يبرز موقفها ازاء حساب التاريخ ، حيث لم تؤد بها كان مفروضا عليها حيال شعب عربي آلت إليه مقاليد أموره ، بل تصرف في شئونه بسلطان مطلق وقيدته عن اللحاق بركب التقدم الذي وصلت إليه الشعوب العربية الأخرى التي انحسر عنها في نفس الوقت نفوذ العثمانيين .

ولم يكن من المستغرب بعد كل هذا أن تظهر في اليمن تيارات مضادة لسياسة الإمامة وأن يحاول اليمن مرارا الاطاحة بحكومتها الرجعية . فقد نتج عن ثورة اليمنيين في سنة ١٩٤٨ م أن راح الإمام يحيى ضحية لسياسته الرجعية وأفكاره الجسامدة . ثم تجددت محاولات الثورة مرارا في عهد الإمام أحمد ، وكانت أبرزها المحاولة التي تزعمها أحمد الثلثيا في سنة ١٩٥٥ م واستشهد بعد فشلها عندما قام الإمام أحمد بحركة انتقامية ضد أحرار اليمن . وعلى الرغم من كل ذلك فإن اليمنيين الأحرار كانوا على استعداد لتشجيع وتأييد أي حركة ترمى إلى توطيد علاقات اليمن بشقيقاته العربيات حتى ولو صدرت تلك الحركة عن حكومة الإمامة ذاتها . ولهذا فإن أحرار اليمن في القاهرة سارعوا إلى تأييد اتحاد اليمن الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة في « اتحاد الدول العربية » وأعلنوا تأييدهم في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ م (٣) . وقد دخلت حكومة الإمام أحمد في هذا الاتحاد لتغطية الموقف المتأزم داخل اليمن ذاتها ، بعد أن أخذت العناصر الثورية تنشط ضد نظام الإمامة لتخلص البلاد من التخلف والجمود . وكان أحرار اليمن يعلمون ذلك تماما حتى أنهم لم يتمكنوا من إخفاء قلقهم من أن تعمل الإمامة على عدم وضع هذا الاتحاد موضع التنفيذ على المستوى الإيجابي الجدير بالآمال المعلقة عليه ، وقد بدا ذلك واضحا في بيان التأييد . وأن ما توقعه الأحرار اليمنيون من عدم جدية حكومة الإمامة في القيام بمسؤوليات الاتحاد المذكور قد تأكد بالفعل ، مما جعل حكومة الجمهورية العربية المتحدة تصدر قرارا في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ م أعلنت فيه حل الاتحاد ، وضمنته

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٤٦٦ .

(٢) عدنان تروسي (دكتور) : اليمن وحضارة العرب ، ص ٦ - ٧ .

(٣) حسن إبراهيم حسن (دكتور) : اليمن البلاد السعيدة ، ص ١٧٨ - ١٨١ .

موقف المستولين السلبي شي اليمن خلال ثلاث سنوات ونصف سنة من اقامة هذا الاتحاد (١) - وازاء هذا الموقف السلبي من قبل حكومة الامامة فقد بذل الأحرار اليمنيون مزيدا من النشاط الثوري المعارض لهسا ، والذي نجح في الاطاحة بنظام الامامة الى الأبد واعلان قيام جمهورية اليمن العربية الفتية في اليوم السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ م (٢) .

ولهذا فيمكننا القول بأن قيام ثورة اليمن الوطنية التي نتج عنها اعلان النظام الجمهوري لأول مرة في تلك البلاد يمثل البداية الفعلية لعهد التحرر الحقيقي والتطور التقدمي لليمن ، بعد تخلصه نهائيا من الحكم العثماني وحكم الامامة الزيدية على السواء .

(١) عدنان ترميسى (دكتور) المصدر السابق ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ .
(٢) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

الملاحق

رتبت للملاحق التالية تبعا للإشارة إليها في معرض الرسالة .
وهي تشمل على مجموعة من الخطابات ، والبرقيات ، وبعض
القوانين ، والاتفاقيات والمنشورات . كما تتضمن أربعة جداول
توضح تسلسل سلاطين آل عثمان ، والأئمة الزيديين في اليمن .
واسرى العبادلة في الحج والأدارة في عسير . هذا فضلا على
خريطة توضيحية لحدود ولاية اليمن العثمانية في الفترة الممتدة بين
عامي (١٨٧٢ - ١٩١٨) ، وموجز باللغة الإنجليزية لموضوع
البحث . ونظرا لأهمية هذه الملاحق مجتمعة في القاء مزيد من الضوء
على عناصر الموضوع ، فقد أوردتها في نهاية الرسالة استكمالا
للقائمة .

اولا - الوثائق

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
أمير عسير محمد بن عائض فى سبتمبر سنة
١٨٦٥ (١٤ من ربيع الثانى سنة ١٢٨٢هـ)
للتوسط من أجل فض مشكلة عسير وتهدة
نورتها وديا فى ذلك الحين (١) -

دعتر ١٢ صادر عابدين من ٢٥ رقم ٩٠
(فى ١٤ من ربيع الثانى ١٢٨٢ هـ)

الى : الأمير محمد بن عائض أمير عسير :

بسم الله الرحمن الرحيم - من خديوى مصر الى صاحب المجد المنيع والشرف
الرفيع الهمام الشهير (محمد بن عائض) أمير عسير دام فى أمن الملك الكبير
الحمد لله المجيب السميع الولي المتعالى الرفيع ، والصلاة على النبي الكريم الشفيح
وعلى آله وأصحابه الذين أطاعوا أوامر الله ورسوله وأولى الأمر فأحرزوا بذلك
أجر المطيع - وبعد فإنا معاشر المسلمين كما أنا تجمعنا أخوة الديانة المحمدية
وتضمننا كلمة التوحيد على اختلاف اللسن والطبائع البشرية - فيجب علينا
الاتحاد آراء وقوى ، ولا تتفرق كلمتنا باتباع الهوى - فمن المعلوم بمقتضى نص
كتاب الله العزيز وجوب الانقياد لأمر امام اتفق أكثر المسلمين على خلافته لتكون
الكلمة واحدة والقلوب متفقة متحدة فهذا هو عين السلامة لجميع المسلمين

(١) شوقى عليا الله الجبل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر
(١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، ص ٤١٥ - ٤١٧ ، هذه الوثائق منقولة عن قسم المخطوطات التاريخية بالقصر
الجمهورى بالقاهرة (عابدين سابقا) -

الحكم العثماني - ٤٤٩

وصلاح الأمة المحمدية على اليقين ، فمن خرج عن دائرة الاتحاد بسبب من الأسباب مما يوجب الاختلاف والتضاد ، فالواجب عليه الرجوع الى الانقياد والاذعان والالتحاق في العصيان - فان هذا مما يجلب على من خرج من الطاعة الندامة الزائدة ويوجب اشغال العساكر الاسلامية في سفك دماء المسلمين بلا فائدة ، وان من مقتضيات ديانتنا أن ينصح بعضنا بعضا بما تقتضيه الأخوة والصداقة وأن نحفظ دماءنا من السفك والاراقة .

فبناء على ما ذكرنا اقتضى رأينا ان تكون من الناصحين لحضرتكم لاننا بسبب حبنا ديانتنا الشريفة المقرونة بالمرز والتأييد ومودتنا لجميع الأمم الاسلامية التي تجمعها كلمة التوحيد لا نريد وقوع التفرق بينهم ، ولا يجوز حصول المخالفة بين كلمتهم ، فمرادنا الإصلاح بين جموع التوحيد والايان بأن لا يتصف أحد منا بصفة العصيان والظلم بل تكون يدا واحدة قوية مجتمعة ، وسطوة كاسرة قائمة على من يريد السوء بأهل الاسلام من الأعداء اللثام - ففرض على الموحدين جميعا أن يكونوا اخوانا وأن يخلصوا بينهم مودة ورضوانا ، وأن يطيعوا أمير المؤمنين وخليفة الرسول الأمين - فان قبلتم نصيحتنا ورجعتم للطاعة والانقياد ودخلتم في زمرة الاتحاد فنكون نحن وساطة بين سلطاننا الأعظم ومولانا الأفخم وبين حضرتكم بما يكون خيرا لكم في الدنيا والآخرة ، واني لمحب لكم ولبييتكم لأنني أحب عمار بيوت المجد والشرف على الدوام بأن تبقى مؤيدة مدى الأيام ولا أريد لها الحراب والانهدام - فان قبلتم النصيح وأردتم الخير والنجاح فنقوم بالشفاعة لكم عند مولانا السلطان في العفو عما فرط منكم من الاغواء النفساني ، وبإصدار فرمان سلطاني بأن تتركوا (غامض) و (زهران) و (حلي) و (مفضل) للولاية الحجازية ، وتضم قبائل (بالقرن) و (شعران) و (بيشة) الى عسير وتسمى كلها « بالمتصرفية العزيرية » منسوبة الى الاسم الشريف السلطاني وتكونوا انتم اميرا عليها - بشرط أن تكونوا تابعين للدولة العلية بأداء ما يقرر عليكم من المرتبات كما أن ذلك من مقتضيات التبعية ، وأن تكون الطرق والسبل آمنة للمعابر وأبناء السبيل والا يحصل عدوان وتسلط على أحد بالنهب والسلب ويعطى لكم رتبة أمير الأمراء بعنوان « باشا » وتكونون أنتم باشا متصرف عسير ولواحقها التي تسمى « العزيرية » واني متكفل في اعطاء ما ذكرناه من طرف مولانا السلطان دام بقاءه فتلك منة عظيمة وعناية جسيمة ، فالذي أرى وأعتقد انكم لا تخالفون رأينا وتقبلون نصيحتنا فان فيه خيرا لكم وحسن العاقبة وهو أولى لكم من الاصرار على المخالفات المتعاقبة - وما أريد الا الإصلاح واتفاق المسلمين على الخير والفلاح - واذا لم تقبلوا هذه النصيحة الخيرية في الدين وتعديتكم للمحاربة وارقة دماء الموجودين وهو أشد نكالا وأعظم وبالا فعند ذلك تنقلب المودة التي بيننا الى العداوة الكبرى فتكونون أنتم السبب في سوق الجيوش المتكاثرة من أرض القاهرة الى تلك البقاع وخراب تلك الديار

والرباع ، وسفك الدماء المحقونة وإضاعة الحقوق المصسوونة ، فالأولى الانقياد والطاعة قبل وقوع تلك الساعة فانه يعظم الخطب ويشتهد الكرب بعد الميل لوازع الشيطان واشهار نزع طاعة السلطان ولا ينزل النكال الاكبر الا على من طغى واستكبر وعتا وتجبر - واذا أذعنتم لما ألقينا اليكم من النصيحة وحسن المراد فتدوم بيننا في المستقبل الاخوة والوداد - وانى اعلم جيدا انكم تميلون الى طاعة السلطان ولا تعرضون بارتكاب الاتم والعدوان فانه لا يحسن من مثل الأمير وقوع امر ينشأ منه للمسلمين الشر والتدمير بل ظنى انكم تحترزون من جانب شريف مكة المكرمة فى بعض الأمور لما عسى انكم تعتقدون انه هو المأمور - فانى اعطى لكم الامان واتحمل على الضمان بإيفاء ما حررت لكم من طرف السلطان ان قبلتم النصيحة ورجعتم الى الطاعة الصحيحة فانى التزمت التوسط فى اتمام هذا الامر الحثير ، والله ميسر كل عسير ، وتكفلت أيضا بالأا يلحق بكم من طرف حضرة الشريف ضيم وبأس بل تكونون آمنين من كل الناس ما دتم مراعين الشروط المذكورة بالتمام ، والسلام ختام .

٢

الخطاب المرسى من والى مصر اسماعيل الى
كامل باشا ممثل مصر لدى الباب العالي فى
اكتوبر سنة ١٢٨٦م (٥ من جمادى الاولى
سنة ١٢٨٢ هـ) لطايفة الدولة العثمانية
بتتفيذ ما وعدت به مصر أمير عسير حتى
لا تخرج منه ، وحتى لا تتجدد الثورة فى
عسير من جديد (١) -

دستر رقم ٢٢ صادر عابدين وثيقة ١٢٤
فى (٥ من جمادى الاولى ١٢٨٢ هـ)

الى : كامل باشا :

لقد تلقى الجناوب العسالى خطابكم المتضمن نتيجة الآراء الخاصة بمسألة عسير وذلك ردا على ما كتبه فى هذا الموضوع وينوه بأن مسألة عسير هذه على ما يفهم من خطاب سيادة شريف مكة الأخير مستتتهى على وجه يتفق ورغبات السلطنة السنية - ولما كان الجناوب العالى قد اقترح فى خطابه السابق منح أمير عسير رتبة الميرمران مع لقب الباشوية لاستماتته للدولة ، وقد كتب سموه الى

(١) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٨ .

أمير العسير ينصح له بوجوب ابداء حسن نيته بتقديم الطاعة للدولة العلية توطئة لمنحه هذه الرتبة وقد تعيد سموه لهذا الامر بالسعى لتمنح له الرتبة المشار اليها - فان سموه لا يسعه الا أن يمتنع من اغفال ذكر هذا الاقتراح في خطاب دولته الأخير ويذكر الجناح العالي بما لمسالة العسير من الأهمية القصوى في البلدان العربية ولذا فان حسمها بالطريقة المقترحة يوفر على الدولة الشيء الكثير من الجهود والتفقات - ومن أجل ذلك يلفت نظر دولته الى أن اغفال اقتراحه هذا من شأنه أن يثير حركة العسير من جديد كما أن من شأنه أن يخرج موقف سموه ازاء تعهده لأمير العسير بمنحه هذه الرتبة .

٣

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
والى اليمن فى المدينة فى شهر نوفمبر سنة
١٨٦٥م (١٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢هـ)
لتسهيل مهمة البعثة المصرية المرسلة للتتقيق
عن الفحم الحجري فى منطقة المدينة (١) .

دعتر رقم ٢٢ صادر عابدين وثيقة رقم ٢٠٤
فى (١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ هـ)

الى : والى اليمن

لما كان قد اتصل بعلمنا أن ثمة فى منطقة (المدينة) من أعمال ولاية اليمن بعض الأماكن الغنية بالفحم الحجرى ونظرا لأن - وجود الفحم الحجرى على هذا الوجه سيكون له أبعاد الأثر فى انعاش البلاد ودر الخير الجزيل على الحضنة الجليلة فتتحقيقا لهذه الغاية وللتأكد بادية الأمر من صحة وجود الفحم الحجرى هناك قد أرسلت الى (المدينة) على باخرة خاصة بعثة برياسة (أمين بك) مهمتها التتقيق والبحث عن هذا النوع من الفحم حتى اذا ما تأكد للبعثة صحة هذا الخبر أمكننا الاتصال بالباب العالي توطئة لاتخاذ الاجراء اللازم لاستخراج هذا الفحم واستغلاله لصالح الدولة فالمرجو من جنابكم الشريف أن تسهلوا لهذه البعثة مهمتها وإن تسدوا اليها جميع معونتكم .

(١) شرقى علا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ .

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
اسماعيل صادق بك قائد العساكر المصرية
فى الحجاز فى شهر نوفمبر سنة ١٨٦٥ م
(١٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ هـ) لاختاره
بارسال بعثة مصرية للتفتيش عن الفحم الحجري
فى منطقة الحديدة ، ولتوجيه الأوامر اليه
بارسال قوة مصرية لمساحبة البعثة حتى
انتهاء مهمتها (١) .

دفتري ٢٢ صادر عابدين وثيقة رقم ٢٠٦

فى (١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ هـ)

الى : صاحب العزة اسماعيل صادق بك قائد العساكر المصرية بالحجاز .
بالنظر لما يشاع عن وجود معدن الفحم فى (الحديدة) الكائنة بالأقطار
اليمنية فقد رتبى لترتيب لجنة وارسالها برفقة صاحب العزة (أمين بك) لاكتشاف
الفحم وقد أرسلت بالفعل مع باخرة خاصة - فنأمركم بتخصيص بلوكين من
الجنود النظامية المصرية التى تحت امرتكم ليكونا بمعية البك المذكور منذ وصوله
لحين الانتهاء من مهمته ويكونا تحت أمره طيلة مدة الانتداب ونطلب منكم التنبيه
على ضابط البلوكين بالطاعة له والانقياد لأوامره .

٥

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
اسماعيل صادق بك قائد القوات المصرية فى
الحجاز فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٥ م
(٧ من شعبان سنة ١٢٨٢ هـ) لتتبيه عليه
بسحب القوات المصرية من اليمن بعد انتهاء
مسألة عسير (٢) .

مخططة سائرة ترجمة الوثيقة بدون رقم

فى (٧ من شعبان ١٢٨٢ هـ)

(١) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ .

(٢) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ .

الى : اسماعيل صادق بك (١)

بما أنه قد حل أوان عودتكم الى الوطن مع الجنود والضباط الموجودين في معيتكم لانتهاؤ مسألة عسير - فقد صدر أمرنا الى صاحب المزة (مصطفى بك) قائد الباخرة (الابراهيمية) المنتدب للسفر الى سواكن بأنه بعد اركاب الأورطة السودانية المقرر نقلها من هناك الى هنا - أن يتوجه مباشرة الى (جدة) ويأخذ أورطة من الجنود النظامية الموجودة بمعيتكم ثم يعود الى السويس ، ثم يبادر الى نقل العساكر والمهمات والحيوانات الباقية (بجسدة) الى هذه الجهة - وصدرت اليه التعليمات اللازمة ، فاذا ما وصل من (سواكن) الى (جدة) نأمركم بانزال أورطة من الجنود النظامية من ضمن معيتكم وارسالهم . وكلما وصلت الباخرة تركيبون فيها عساكر ومهمات بقدر استيعابها - وبعد انتهاء نقل الجنود النظاميين تنقل جماعة السرسواري بمهماتهم ودوابها - ثم تعودون مع الفرقة الأخيرة وتحضرون معها - ونوصيكم ببذل الهمّة الفائقة لعدم حدوث أية حركة تخالف الرضا والقانون سواء في الباخرة او أثناء انتظار الباخرة في (جدة) - والتوسل بالاسباب الكفيلة بعدم ضياع شيء من الحيوانات والمهمات الموجودة أثناء النقل ، والعمل على الحصول على الرضا والمنونية بهذه الوسيلة أيضا - ونبالغكم بأنه تقرر عودتكم على هذه الصورة كما أنه كتب بذلك الى حضرة صاحب الدولة والى الحجاز .

وهذه للاحاطة بما ذكر -

٦

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
محمد باشا بن عائض أمير عسير في يناير
سنة ١٢٨٦ م (٢٨ من شعبان سنة ١٢٨٢ هـ)
لإبلاغه البشرى بمنحه ما وعده بتحقيقه نتيجة
لتوسط مصر لدى الباب العالي (٢) .

٢٢ صادر عابدين من ٩٣ متفرقات

في (٢٨ من شعبان ١٢٨٢ هـ)

الى : محمد باشا بن عائض أمير عسير

من خديوى الاقطار المصرية وما والاها من الاقاليم السودانية الى حضرة

(١) شوقي عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٠ .

(٢) شوقي عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

الأمير الكبير ذي الحسب الشهير (محمد باشا بن عائض) - قائمقام صنيق
العزیزة الیمانیة دامت معالیه وسعدت ایامه ولیالیه غب سلماً يفوح عرف الشناء
فی أنثائه ویلوح لطف الولاء من أرجائه - أحمد الیکم الله سبحانه وتعالی علی
نعمة تدوم بالشکر وتتوالی وأساله لنا ولكم ولجميع المسلمين دوام السلامة ،
وحسن الحال فی الدنيا والدين وأطالعکم بحسن مودة تألف علیهمسا الخواطر
وصفت لديها السرائر فدلّت علیها الظواهر ، وقد كنت طالعتکم اولا بما اقتضته
أخوة الاسلام وأوجبته رغبتی فی اتحاد كلمة الموحدين علی الدوام ، ومحبتی لبقاء
الزمان ، وعرفتکم أنکم اذا برثتم مما قيل فیکم من عدم المطاوعة وأثبتم ما توسمته
فی حسن نیتکم من البقاء فی دائرة المتابعة - فانی معهد لکم بما هو أنفع وأجدي
ومتكفل بأن توجه الیکم رتبة أمير الأمراء - فلما أظهرتم ما أعلمه فیکم من الطاعة
الحقیقیة ، وأظهرتم صفاء الطویة لجانب الدولة العلیة السلطانیة ، ترتب علی
انی أفی بما وعدت وأقتفی أثر ما تعهدت لیتحقق لديکم منه بعد أن اسماعیل كان
صادق الوعد فکاتبیت دار الخلافة العلیة بما هو الواقع من عدم الحسلاف
واستلمت لکم من جانب السلطة الیمنیة أعطاف الألفاف وحررت الیکم ثانيا
بالبشارة بحصول ما سبقت الیه الاشارة - والذي أوجب تأخر ما ذکر للأذن
عن نادیکم انما هو تأثیر ما قد قيل فیکم مما أوغر الصدور وأوعر سهول الأمور
فما زلت أکرر المراجعة فی نفی شائبة الشبهة عن جهتکم وأعيد المکاتبة فی
اثبات حسن نیتکم وبرائة ساحتکم حتی یتحقق لدى السلطنة ما أنتم علیه من
حسن الحال ، وزال من النفوس آثار ما سبق من القیل والقال فصفت الآن لهم
القلوب وتم بحمد الله تعالی الأمر المطلوب ، ووردت لنا من الباب العالی مکاتبة
رسمية تعلن اتحافکم بتلك الرتبة البهیة بعنوان الباشویة - وصدر فی ذلك
فرمان سلطانی بمزید الاعزاز وقد بعث به علی الفور الی حضرة الباشا والی الحجاز
لیبادر بارساله الیکم ، وعن قريب یكون الفرمان بمشیئة الله لديکم فتهنأ بهما
رتبة بهر فضلها ورفعة فاخرة أنت أهلها وتجلها مکرمة یسوق ببهجتها النادی
ونعمة تسر الأحبة وتسود الأعادی - وان لکم عندي محبة تقرب القلوب علی بعد
دیارها ومودة تدوم ان شاء الله علی عهد استمرارها ، وصفاء لا یالف التکدر
حناء ووفاء لا یعرف التغير مرءاء ، فانی أحب ذوی المجد القديم وإراهم أهلا
للوداد والتکریم وانا فسی فی موافاتهم علی تنائی جهاتهم وأرغب فی مصافاتهم علی
اختلاف حالاتهم وتمنی دوام خیرهم ولا أوشی بهم عند غیرهم - تلك سسجیة
جبلت علیها ومزیة دفعنی الله الیهما وسنة ألفتها منذ عرفتھا وشنشنة کلفت
بها وما تکلفتھا فکونوا واثقین بدوام مودتنا الیکم ولیکن لنا ایضا مثل
ذلك لديکم .

وقد بعثت لکم ثانيا (أحمد أفندی الیمنی) لیشافهکم بالسلام منا ویبلغکم
بعض تفاصيل المودة الحقیقیة عنا والله یوفقنا للسداد والخیر یدوم بنا علی
منهج الرشاد ویبقینا علی أحسن حال بجاء شفیع الامة ونبی الکمال .

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
الامير محمد باشا بن عائض قائمقام العزيمية
اليمنية فى ١٠ من مارس سنة ١٨٦٧م (٣ من
ذى القعدة سنة ١٢٨٣هـ) لابلاغه بارسال
هدية اليه من مصر ولدعوه للخلود
للمسكنة (١) .

سجل ٢٤ صادر عابدين صورة المكاتب العربية رقم ٢٤٣

فى (٣ من ذى القعدة ١٢٨٣هـ)

الى : الامير (محمد باشا بن عايض) - قائمقام العزيمية اليمنية

الحمد لله الذى حث على الطاعة والانقياد ونهى عن المنافرة والمخالفة والتضاد
والصلابة والسلام على سيدنا محمد الناهى عن الخلف والشقاق ، المبعوث ليتمم
مكارم الاخلاق وعلى آله وصحبه التابعين لهداه الذين اجتهدوا فى رضاه والسلام
عليكم ورحمة الله - أما بعد فقد تلقينا أنه حصل منكم بعض تجهيزات عسكرية
فى الحدود العسيرة فقلت هذا خلاف ما أعهد من شمائل الأمير ، وضد الذى
أعتقد فيه من الصلاح والخير الكثير ، وتسكين الفتنة وتحصيل الهدنة وتيسير
المسير - فلذلك لم أصدق بوقوع هذا الخبر من جنابكم فأرسلت حامل كتابى
هذا (أحمد بك اليمنى) معاون معيتنا الى منيع رحابكم وفى اعتقادى أن الامير
مستقيم لا يميل عن الرشيد حتى يستدعى تقويمه وتعديله ، وعاقل لا يتصدى
الى ما لا يحسن فعله ولا ينبغي له ، والواصل لناديكم على يد المرمى اليه على سبيل
الهدية بندقية مذهبة مسدسة من المصنوعات المصرية وخيمة كبيرة مع ما يتعلق
بها من أدوات وزوج طبنجات من الذى يضرب ست مرات والمأمول دوام العهد
القديم وعدم زوال ما بيننا من الود الصميم -

(١) شوقى علي الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ص ٤٢٥ .

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
محمد باشا بن عائض فى ١٢ من مايو سنة
١٨٦٨م (٧ من محرم سنة ١٢٨٤هـ) لتخليده
من نتائج العودة للتمرد والنسوة فحسد
العثمانيين فى عسير (١) .

مقيده بدفتره تمره ٢٤ عابدين صفحه ١٠٦ بدون رقم
فى (٧ من محرم سنة ١٢٨٤)

الى : محمد باشا بن عائض

بسم الله الرحمن الرحيم

من خديوى الأقطار المصرية وما والاها من الأقاليم السودانية الى - حضرة
محمد باشا بن عائض قائم مقام صنجق العزيزية اليمانية .

الحمد لله الذى أمر المسلمين بالطاعة والاتباع ونهاهم عن الشقاق والمنافرة
والنزاع والصلاة والسلام على رسوله الكريم خير داع وعلى آله وصحبه خير آل
والصحب والاتباع وسلام الله عليكم وتحية له وتحياته وبركاته - وبعد .

فلما بلغنا من السالف تشيبتكم ببعض تجهيزات عسكرية فى جهات الحدود
العسيرية وأرسلنا لكم فى أوائل شهر ذى القعدة الماضى بمكاتبة من جهتنا على
يد (احمد بك) معاون معيتنا نحذركم من الميل الى المنازعة والحسام وننصح لكم
بالحذر عن الخروج عن دائرة الطاعة والانقياد ، علما بما يجلبه الخلاف من الشرور
وما يوجب الشقاق من فساد الأمور بعد أن سكنت الفتنة وهيجمت المحن وانقطعت
الاحن - وكذا أرسلنا اليكم ببعض الهدايا تذكيرا لكم لما فى الطاعة والعودة من
المزايا ، وفى المنافرة والعصيان من الآفات والخطايا - والآن بلغنا ما استعظمنا
خبره وأكبرنا أمره من أنكم تخطيتم الحدود وأتيتم بما يخالف العهود ، وهذا أمر
يجر ما يجز ويأتى بما لا يسر من غضب حضرة أمير المؤمنين وحامى الدين
المبين وذلك لا نرضى حصوله منكم ولا نحسب أن يسمح عنكم - (والذى أشير
به عليكم وننصح به اليكم أنكم اذا كنتم تخطيتم الى محل خارج حدود صنجق
العزيزية اليمانية على خلاف ما سبق عليه الاتفاق بينكم وبين اماره مكة المكرمة
وولاية الايالة الحجازية - فتخلوا عنه وأخلوا جيدكم منه وعودوا للطاعة والموادعة

(١) شولى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق من ٤٢٦ - ٤٢٧ .

وصدق النية وإخلاص الطوية لجانب السلطنة السنية حسنا للشر وحققنا للدماء وحفظا لليهود ورعاية للوفاء وإبقاء للأمن والأمان (وخروجا من غضب حضرة السلطان - والا تغير ما عندنا من المودة اليكم . ويحوج الحال بالضرورة لأن تكون عليكم بأن نبعث اليكم العساكر والجنود لأداء ما عقدت بينكم وبين السلطنة السنية أيدي اليهود فهناك لا يحصل لكم الا الندم من تجاسركم على ما يوجب في المسلمين اراقة دم .

فأنصح لكم الا تتبعوا الهوى ولا تغتروا بما عندكم من القوى فان عقبي ذلك غير مأمون ومن يتعدى في حدود الله فأولئك هم الظالمون - واني جازم أن تقابلوا هذا النصيح بالقبول وتعودوا للإخلاص وحسن الطاعة كما هو المأمول .

٩

الخطاب المرسل من والي مصر اسماعيل الى
« القبوكتخدا » وهو ممثل مصر لدى الباب
المالي في ١٤ من مايو سنة ١٨٦٧ (٩ من
محرم سنة ١٢٨٤ هـ) لخطاره بحرص مصر
على عدم تأويل مؤلفها من أمير عسير الثاني
بعد أن خلوته من نتائج العودة للتمرد على
المولة ومعاربة الشماليين (١) .

سجل ٢٤ عابدين وثيقة رقم ٤٠٢

في (٩ من محرم ١٢٨٤)

الى : القبوكتخدا

كان قد ورد لنا من أمير مكة ومن دولة والي الحجاز أن (محمد باشا ابن عائش) متصرف العزيزية (باليمن) شرع في القيام باستعدادات عسكرية وأنها يحسان في ذلك سوء نيته وطلبنا منا أن نرسل له رسالة تهديدية بالاقلاع عن حركاته ، فكتبنا له رسالة تهديدية عربية وأرسلناها مع بعض أشياء كان قد رجائنا فيها من قبل مع مندوب من قبلنا وزودنا المندوب المذكور بنتائج شفوية شديدة يوجهها الى المذكور - وقد ورد اليها اخيرا كتاب آخر من المذكورين مؤرخ في ذي الحجة ترسل لكم بطي هذا صورة منه جاء فيه أن الباشا المذكور عاد الى الاستيلاء على الأماكن التي سبق استردادها منه وطلب منا أن نرسل اليه برسالة أخرى أشد من الأولى وأن نرسل هذه الرسالة اليهما أولا ليتوليا هما بعثها اليه فأرسلنا رسالة عربية مرسلة صورة منها لكم بطي هذا وبعثناها اليهما كطلبهما .

(١) شرح من لا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

ولو كان حضراتهما قد أوضحا في كتابهما السابق الأمر على حقيقته لكننا بادرنا الى اتخاذ ما يتطلبه الموقف من الاجراءات ولكنهما اقتصرنا في كتابهما المذكور على القول بأنهما يحسان بأن حركاته عدوانية ولم يشرحا الأمر شرحا مفصلا لذلك اكتفينا بارسال رسالة تحوى بعض النصائح والتهديدات فقط . والواقع أن المذكور قبل أن تصل اليه رسالتنا الأولى حتى قبل أن يصل مندوبنا الى (جدة) كان قد استولى على الأماكن المذكورة لذلك كانت رسالتنا في هذه المرة كما ستعرفون من الاطلاع على صورتها المرفقة شديدة جدا ومؤكدة في التهديد .

ونظرا للاستعجال الزائد الذى أبداه المذكوران لم يمكننا الانتظار حتى نكتب للباب العالى ويرد الرد منه بل كتبنا رأسا للمذكور .
وتحرر هذا لاشعاركم بالحقيقة .

١٠

الخطاب المرسل من محمد بن عائض أمير
عسير الى خديوى مصر اسماعيل فى ٣٠ من
يوليس سنة ١٢٨٧ م (غرة جمادى الأولى
سنة ١٢٨٧ م) غرة جمادى الأولى سنة
١٢٨٧ هـ) للتعبير عن مشاعر الود والصداقة
التي تربطه بمصر . ولطلب اسداده بفنيين
مصريين لاصلاح المرافق فى عسير (١) .

مطبعة ١٩ بحر برا وثيقة رقم ١٢٥

فى (غرة جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ هـ)

من محمد بن عائض

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم انا نرفع اليك اكف الضراعة والابتهال ونتوسل اليك بأسمائك
الحسنى وصفاتك العليا أن تديم عزك السرمدى ونصرك الأبدى الى حضرة حامى
حمى الاقطار المصرية بفرمانه الصيصادق ومشيد بنيان الممالك اليوسفية بآرائه
الثاقبة حضرة فخامة دولة الخديوى الأعظم لا زالت شمس اقباله فى بروج السعد
شارقة ونحور أعدائه فى دمائهم غارقة وبعد - فلينهى الى الحضرة التى هى محط
رجال الآمال أن الداعى المخلص لم يزل مشتاقا الى مكاتبتكم وسائلا عن عافيتكم
التي هى غاية المقصود من الرب المعبود وقد صدر كتابان قبل هذا وارسلهما

(١) شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ٤٣٠ .

عن طريق وكيل القومية (بجدة) ولم ندر هل عاقها عائق - فاختارنا من حمل خطابنا هذا من أتباعنا ليكون رداً للجواب بيده ان شاء الله تعالى . وقد أوصيناه بثلاث خصال يخبر بها من تشدّبونه (أحمد بك اليمنى) أو غيره ، ولم نشرح شيئاً فى الكتاب لأجل الخطر من كثرة الحساد لنا بمحبتكم والتقرب منكم ، وإذا رأى حضرة أفندينا ارسال واحد سبلك لفك المدافع خاصة وتوضيب جميع ما يتعلق بها فهو لدينا من جزيل الاحسان وقوتنا لأفندينا .

والله يعلم انا صادقون فى ذلك .

والدهر مجرب - ولا خير فى قول بلا عمل ودعمتم والسلام ..

الداعى المخلص محسوبكم
محمد بن عائض

١١

الخطاب المرسل من خديوى مصر اسماعيل
الى الباب العالي فى ١١ من فبراير سنة ١٨٧١م
(١٨ من ذى القعدة سنة ١٢٨٧هـ) بشأن
تكفل مصر بارسال المؤن (من أرز وسمن
وسكر) الى القوات العثمانية فى الحجاز
واليمن فى ذلك الحين (١) .

سجل ٢٤ عابدين الوثيقة رقم ١٢٧٢ (ملخص لترجمة الوثيقة)
فى (١٨ من ذى القعدة ١٢٨٧هـ)

من : الديوان الخديوى

الى : الباب العالي

يخبره بوصول مكاتبتة التى يطلب فيها ارسال خمسمائة ألف أقة أرز وخمسين ألف أقة سمن وخمسة وعشرين ألف أقة سكر لأجل الفرقة العسكرية الشاهانية التى أرسلت الى الحجاز واليمن ويرد عليه بأنه أصدر الأوامر المؤكدة المشددة للمختصين بأعداد وتجهيز الكميات المذكورة وارسال نصفها الى ميناء (الحديدة) والنصف الآخر الى الأمكنة التى يخصصها سعادة (رديف باشا) .
أما أثمان هذه الأشياء ومصاريفها فسيرسل بها كشف فيما بعد - ثم يعرض استعداداه لتلبية أى طلب .

(١) شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ص ٤٣١ .

نص « القانون الأساسي العثماني في ممالك الدولة العثمانية » الصادر في الاستانة في سنة ١٨٧٦ م في مطلع عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، وكان هذا القانون نتاج جهود كثيرة بذلها زعماء الإصلاح وعلى رأسهم مدحت باشا ، وقد عطله عبد الحميد بطلبه سبني حكمه الاستبدادي ، ولم تطبق بعض مواد الا في مطلع العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ م (١) .

« المادة ١ : أن الدولة العثمانية تشمل الممالك والحطط الحاضرة والولايات الممتازة وهي كجسم واحد لا تقبل الانقسام أبدا لاية علة كانت . »

« المادة ٢ : أن عاصمة الدولة العثمانية هي مدينة اسلامبول وهذه المدينة ليس لها أدنى امتياز على غيرها من البلاد العثمانية ولا هي معافاة من شيء . »

« المادة ٣ : أن السلطنة السنية هي بمنزلة الخلافة الاسلامية الكبرى وهي عائدة بمقتضى الأصول القديمة الى أكبر الأولاد من سلالة آل عثمان . »

« المادة ٤ : أن حضرة السلطان هو حامى الدين الاسلامى بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعة العثمانية وسلطانها . »

« المادة ٥ : أن حضرة السلطان مقدس وغير مسئول . »

« المادة ٦ : أن حقوق سلالة بنى عثمان وأموالهم وأملاكهم الذاتية ومخصصاتهم المالية فى مدة حياتهم هي تحت الضمانة العامة . »

« المادة ٧ : أن عزل الوكلاء ونصبهم وتوجيه المناصب والرتب واعطاء النياشين واجراء التوجيهات فى الآلايات الممتازة وفقا لشروطها وضرب النقود وذكر الاسم فى الخطاب وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية واعلان الحرب وذكر الاسم فى الخطب والصلح وقيادة القوات البحرية والبرية واجراء الحركات العسكرية والاحكام الشرعية والقانونية وسن النظمات المتعلقة بدوائر الادارة وتخفيف المجازاة القانونية أو العفو عنها وعقد المجلس العمسمى وقضيه وفسخ هيئة المبعوثين عند الاقتضاء بشرط انتخاب أعضاء جديدة لها ، جميع ذلك من جملة حقوق السلطان المقدسة . »

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٢٥٧ - ٢٧٨ .

● في حقوق تبعة الدولة العثمانية العادة

المادة ٨ : يطلق لقب عثماني على كل فرد من أفراد التبعة العثمانية بلا استثناء من أى دين ومذهب كان . ويسوغ الحصول على الصفة العثمانية وفقدانها بحسب الأحوال المعينة في القانون .

المادة ٩ : أن جميع العثمانيين متمتعون بحريتهم الشخصية وكل منهم مكلف بعدم تجاوزه حقوق غيره .

المادة ١٠ : أن الحرية الشخصية هي مصونة من جميع أنواع التعدي ولا يجوز إجراء مجازاة أحد بأي وسيلة كانت إلا بالأسباب التي يعينها القانون .

المادة ١١ : أن دين الدولة العثمانية هو الدين الاسلامي . ومع مراعاة هذا الأساس وعدم الاخلال براحة الخلق والآداب العمومية تجرى جميع الأديان المعروفة في الممالك العثمانية بحرية تحت حماية الدولة مع دوام الامتيازات المعطاة للجماعات المختلفة كما كانت عليه .

المادة ١٢ : أن المطبوعات هي حرة ضمن دائرة القانون .

المادة ١٣ : أن تبعة الدولة العثمانية مرخصة بتأليف كل نوع من أنواع الشركات المتعلقة بالتجارة والصناعة والفلاحة .

المادة ١٤ : يسوغ لكل فرد من أفراد التبعة العثمانية أو الجملة منهم تقديم عرضحال بحق مادة مخافة للقوانين والنظمات المتعلقة بالعموم الى مرجع تلك المادة كما أنه يحق لهم تقديم عرضحالات مضافة الى المجلس العمومي بصفة مدعين أو متشكين من أفعال المأمورين .

المادة ١٥ : أن التعليم حر وكل عثماني مرخص له بالتدريس العمومي والخصوصي بشرط مطابقة القانون .

المادة ١٦ : جميع المكاتب هي تحت نظارة الدولة وسيصير النظار بالوسائل التي من شأنها جعل تعليم التبعة العثمانية على نسق الاتحاد وانتظام واحد لا تمس أصول التعاليم الدينية عند الملل المختلفة .

المادة ١٧ : أن العثمانيين جميعهم متساوون أمام القانون كما أنهم متساوون كذلك في حقوق ووظائف المملكة ماعدا الأحوال الدينية والمذهبية .

المادة ١٨ : يشترط على التبعة العثمانية معرفة التركية التي هي اللغة الرسمية لأجل تقلد مأموريات الدولة .

- المادة ١٩ : يقبل في ماموريات الدولة عموم التبعة ويعينسون في الماموريات المناسبة بحسب أهليتهم واستحقاقهم .
- المادة ٢٠ : أن تكاليف الدولة تطرح وتوزع بين جميع التبعة بحسب اقتدار كل منها وفقا لنظاماتها المخصصة .
- المادة ٢١ : كل أحد أمين على ماله وملكه الجارى تحت تصرفه بحسب الأصول ولا يؤخذ من أحد ملكه مالم يثبت لزومه للنفع العام ويدفع ثمنه الحقيقي سلفا وفقا للقانون .
- المادة ٢٢ : أن مسكن كل أحد في الممالك العثمانية مصون من التمدى ولا تقدر الحكومة أن تدخل جبرا في مسكن أحد أو منزله الا في الأحوال الى يعينها القانون .
- المادة ٢٣ : لا يسوغ اجبار أحد على الحضور الى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونيا وفقا لقانون أصول المحاكمة الذى سيصير ترتيبه .
- المادة ٢٤ : المصادرة والتسخير من الأمور الممنوعة وانما يستثنى من ذلك التكاليف والأحوال التى تعين فى أوقات الحرب بحسب الأحوال .
- المادة ٢٥ : لا يجوز أن يؤخذ من أحد إارة واحدة باسم ويركو ورسومات او بصفة أخرى مالم يكن ذلك موافقا للقانون .
- المادة ٢٦ : أن التعذيب وكل أنواع الأذى ممنوع قطعيا بالكلىة .

● فى وكلاء الدولة

- المادة ٢٧ : أن مستند الصدارة والمشيخة الاسلامية يفوضان من قبل السلطان الى الذوات الذين يثق بهم وكذلك مأموريات باقى الوكلاء فانها تجرى بموجب ارادة سلطانية .
- المادة ٢٨ : أن مجلس الوكلاء ينعقد تحت رئاسة الصدر الأعظم وهو مرجع الأمور الداخلية والخارجية أما قراراته المحتاجة الى الاستئذان فانها تجرى بموجب ارادة سننية .
- المادة ٢٩ : أن كلا من الوكلاء يجرى من الأمور العائدة الى ادارته ما هو مأذون بأجرائه وفقا لقواعده وأما ما كان خارجا عن دائرة مأذونيته فيعرض الى الصدر الأعظم يجرى مقتضيات المواد التى تحتاج الى المذاكرة ويستأذن عنها من الحضرة السلطانية وما كان محتاجا منها للمذاكرة يعرضه ويستأذن الى مجلس الوكلاء للتذاكر به ويجرى ايجابه بمقتضى الإرادة

السنية التي تصدر بها . أما انواع ودرجات هذه القضايا فستعين بنظام
مختصوص .

المادة ٣٠ : أن وكلاء الدولة مسئولون عن الأحوال والاجراءات المتعلقة
بأمورياتهم .

المادة ٣١ : اذا تشكى واحد أو أكثر من أعضاء مجلس المبعوثين على أحد وكلاء
الدولة بما يوجب عليه المسئولية فى المواد التى هى من متعلقات هيئة
المبعوثين فعلى رئيس هذه الهيئة الذى يتقدم له بتقرير التشكى أن يرسل
ذلك التقرير وبطرف ثلاثة أيام الى الشعبة التى تتعلق بها المذاكرة فى أنه
هل يجب إحالته الى الهيئة المناط بها رؤية هذه المواد أولا وفقا لنظام
هيئة المبعوثين الداخلى وهذا بعد أن تفحص هذه الشعبة ذلك التقرير
وتجرى التحقيقات اللازمة وتستوفى الايضاحات الكافية من الذى اشتكى
عليه فان قررت بالاكثرية أن هذا التشكى حرى بالمذاكرة تقدم قرارها الى
هيئة المبعوثين للاطلاع عليها ، واذ مسست الحاجة تستدعى المشتكى عليه
وتسمع الايضاحات التى يقدمها بنفسه أو بواسطة غيره فان وافقت اكثرية
الهيئة المطلقة أى ثلثها على لزوم المحاكمة تتقدم المضبطة المتضمنة طلب
المحاكمة الى مقام الصدارة العظمى وغب عرضها للاعتاب السلطانية تحال
الدعوى الى الديوان العالى بموجب ارادة سنية .

المادة ٣٢ : ان أصول محاكمة الوكلاء الذين يقعون تحت التهمة ستمعين فى قانون
خصوصى .

المادة ٣٣ : لا فرق البتة بين الوكلاء وبين أفراد العثمانيين فى الدعاوى الشخصية
الخارجة عن مأموريتهم فتجرى المحاكمة على هذه القضايا فى المحاكم
العمومية التى تتعلق بها ذلك .

المادة ٣٤ : اذا حكمت دائرة التهمة فى الديوان العالى على أحد الوكلاء بكونه
واقعا تحت التهمة ينزل عن مأموريته الى أن تظهر براءته .

المادة ٣٥ : اذا وقع اختلاف على مادة ما بين الوكلاء وبين هيئة المبعوثين وأصر
الوكلاء على تقرير تلك المادة فرفضتها هيئة المبعوثين ثانية رفضا قطعيا
باكثرية الآراء مبينة تفصل الأسباب الموجبة لذلك فللمحضرة السلطانية
حينئذ وحدها ان تغير الوكلاء أو أن تفض المبعوثين بشرط انتخاب هيئة
جديدة خلافا فى المدة القانونية .

المادة ٣٦ : اذا اقتضت الحال ضرورة فى غير وقت انعقاد المجلس العمومى لوضع
قانون صيانة للدولة من الخطر ووقاية الأمن العام من الخلل ولم يكن
الوقت كافيا لجمع المجلس للمذاكرة بهذا القانون الأساسى وبموجب ارادة

يكون لقرارها قوة القانون للحكم مؤقتا الى أن تجتمع هيئة المبعوثين وتعطى قرارها بهذا المعنى .

المادة ٣٧ : يحق لكل من الوكلاء فى أى وقت شاء أن يحضر اجتماعات كلتا الهيئتين أو أن ينيب عنه فيها أحد رؤساء المأمورين الذين تحت ادارته وله التقدم فى الكلام على الأعضاء .

المادة ٣٨ : اذا استدعى أحد الوكلاء الى مجلس المبعوثين بموجب قرار الاكثرية لاعطاء ايضاح عن أمر ما يحضر الى المجلس بنفسه أو يرسل أحد رؤساء المأمورين الذين تحت ادارته ويجيب عن المواد التى يسأل عنها ويحق له أن يؤخر جوابه اذا رأى لزوما لذلك أخذا المسئولية على نفسه .

● فى المأمورين

المادة ٣٩ : جميع المأمورين ينتخبون من أرباب الأهلية والاستحقاق للمأموريات التى تفرض اليهم بحسب الشروط المعينة فى النظام وكل مأمور ينتخب على هذه الصورة لا يجوز عزله ولا تغييره ما لم يبد منه حقيقة ما يوجب العزل قانونا أو يستعفى من تلقاء نفسه أو يرى عزله لازما لضرورة تقتضيها أحوال الدولة ومن كان من أصحاب الاستقامة وحسن السلوك من المأمورين وعزل عن ضرورة كما ذكر يكون جديرا بالترقى ويعين له معاش التقاعد أو العزل بحسب نص النظام الحصوى الذى سيصير ترتيبه .

المادة ٤٠ : سيعين نظام مخصوص لوظائف كل مأمورية وكل مأمور هو مسئول فى ادارة وظيفته .

المادة ٤١ : من الواجب على كل مأمور احترام أمره ورعايته الا أن الطاعة لا تتجاوز الدائرة المعينة قانونا والطاعة للأمر فى أمور المخالفة للقانون لا تقى من المسئولية .

● فى مجلس العمومى

المادة ٤٢ : أن المجلس العمومى يركب من هيئتين تسمى احدهما هيئة الأعيان والآخرى هيئة المبعوثين .

المادة ٤٣ : أن كلا من هيئتي المجلس العمومى تجتمع فى ابتداء شهر تشرين

الثاني من كل سنة وتفتح بموجب ارادة سننية وتقبل بإرادة سننية في أول آذار ولا يجوز انعقاد احدى هاتين الهيئتين بغير وقت اجتماع الأخرى .
المادة ٤٤ : اذا رأت المخررة السلطانية وجوبا تقضيه احوال الدولة فانها تفتح المجلس العمومي قبل وقته . وتقرر اجتماع المجلس كذلك ، أو تعطيله عن المدة المعينة .

المادة ٤٥ : أن افتتاح المجلس العمومي يتم بحضوره الذات السلطانية أو بحضور الصدر الأعظم نائبا عنها أو بحضور وكلاء الدولة مع أعضاء الهيئتين ويتلى حينئذ نطق سلطاني في ما يلزم اتخاذه في المستقبل من الوسائل والتدابير بخصوص احوال الدولة الداخلية وصلاتها الخارجية في السنة الحالية .

المادة ٤٦ : أن الأعضاء الذين ينتخبون أو يعينون للمجلس العمومي يحلفون بالأمانة للحضرة السلطانية وللوطن بمراعاة أحكام القوانين الأساسي والأمر المودعة لعهدتهم والابتماد عن مخالفة ذلك ، وهذا اليمين يتم بحضور الصدر الأعظم في يوم افتتاح المجلس ومن لم يكن حاضرا من الأعضاء في ذلك اليوم يحلف هذه اليمين بعينها بحضور الرئيس والهيئة التي هو منها .

المادة ٤٧ : أن أعضاء المجلس العمومي أحرار بإبراز آرائهم وأفكارهم ولا يقيد أحد منهم بوعده أو تهديده ما ولا يرتبط بتعليمات الهيئة ولا يجوز القاء التهمة على أحد منهم بوجه من الوجوه بسبب إبراز آرائه أو بيان أفكاره .
بأثناء مفاوضات المجلس الا اذا بدا منه مخالفة لنظامات المجلس الداخلية فحينئذ تجرى معاملته بموجب النظامات المذكورة .

المادة ٤٨ : اذا اتهم أحد أعضاء المجلس العمومي من قبل الهيئة المنسوب اليها بجناية أو بمحاولة الغاء القانون الأساسي أو بالارتكاب وتقررت هذه التهمة بموجب اكثرية تلك الهيئة المطلقة ، أي بثلاثي الآراء أو اذا حكم قانونيا على أحد الأعضاء بالحبس أو النفي فتسقط عنه صفة العضوية وتجرى محكامة ويحكم بمجازاته على أفعاله هذه في المحكمة التي يتعلق بها ذلك .

المادة ٤٩ : يحق لكل عضو من أعضاء المجلس العمومي أن يبرز رايه بنفسه أو يمنع عن أعضاء رايه فيما يتعلق برفض أو قبول مادة مطروحة تحت المذاكرة .

المادة ٥٠ : لا يجوز أن يكون شخص واحد عضوا في كلتا الهيئتين المذكورتين في وقت واحد .

المادة ٥١ : لا يسوغ الشروع بالمفاوضات في احدى الهيئتين بدون حضور نصف

الأعضاء المرتبين وعضو واحد زيادة عن النصف . وتقرر كل المواد بأكثرية الأعضاء الحاضرين المطلقة خلا الأمور المشتركة بها أكثرية هي ثلثا الأعضاء وإذا تساوت الآراء قرأى الرئيس يحسب مضاعفا .

المادة ٥٣ : إذا قدم شخص ما عرض حال الى إحدى هيئتي المجلس العمومي بخصوص دعوى متعلقة بشخص ثم ظهر أن ذلك الشخص لم يقدم دعواه الى مأموري الدولة الذي يتعلق بهم رؤيتها ولا الى مرجع أولئك المأمورين فإن عرض حاله يرفض ويرد له .

المادة ٥٣ : أن سن قانون جديد أو تغيير بعض القوانين الموجودة متعلق بهيئة الوكلاء ، الا أنه يحق لكل من هيئتي الأعيان والمبعوثين أن تطلب تجديد قانون أو تغيير القوانين الموجودة في المواد التي هي ضمن دائرة وظائفهم ، وحينئذ يستأذن من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الأعظم . فإن صدرت الإرادة السنية بذلك تحال الكيفية الى مجلس شورى الدولة لأجل ترتيب اللوائح المقترضة على مقتضى الايضاحات والتفاصيل التي تؤخذ من الدوائر التي يتعلق بها ذلك .

المادة ٥٤ : أن لائحة القوانين التي يرتبها مجلس شورى الدولة بعد أن يجري البحث والتدقيق عليها وقبولها في هيئة الأعيان تكون دستورا للعمل اذا صدرت الإرادة السنية السلطانية بإجرائها . وكل لائحة قانون ترفض رفضا قطعيا من قبل إحدى هاتين الهيئتين لا يجوز طرحها ثانية تحت المذاكرة في تلك السنة .

المادة ٥٥ : كل لائحة قانون لا تعتبر مقبولة ما لم تقرأ أولا في هيئة المبعوثين ثم في هيئة الأعيان بنسدا ، بنسدا ، ويقرر كل منها بأكثرية الآراء ثم تقرر بالأكثرية أيضا في هيئة المجلس العمومية .

المادة ٥٦ : لا يسوغ لهيئتي المجلس أن تقبلا أحدا أتى اليها للافادة عن مادة ما بطريق الوكالة ولا أن تسمعا تقريره ما لم يكن من هيئة الوكلاء أو من حضر بالنيابة عنهم أو من نفس أعضاء المجلس أو من المأمورين الذين استدعوا للحضور رسميا .

المادة ٥٧ : أن المفاوضات في الهيئتين تجري باللغة التركية أما لوائح المفاوضات فإنها تطبع وتوزع على الأعضاء قبل اليوم المعين للمذاكرة .

المادة ٥٨ : أن إبراز الآراء في كلتا الهيئتين يتم اما بتصريح الأسماء أو بالإشارة المخصوصية أو بالطريقة السرية الا أن إبراز الآراء بالطريقة السرية يتوقف على أكثرية الأعضاء الحاضرين .

المادة ٥٩ : أن ضبط الأحوال الداخلية في كل هيئة منوط برئيسها .

المادة ٦٠ : أن رئيس وأعضاء هيئة الأعيان يعينهم «حضرة السلطان رأسا ولا يتجاوز عددهم ثلث هيئة المبعوثين .

المادة ٦١ : أن من يعين بصفة عضو في هيئة الأعيان يجب أن يكون قد فعل ما يجعله أهلا للثقة العثمانية وسبقت له خدمات حسنة مشهودة في الدولة ولا يكون سنه دون أربعين سنة .

المادة ٦٢ : أن مدة العضوية في هيئة الأعيان هي مدة الحياة وتوجه هذه المأمورية لمن هو أهل لها من معزولي الوكلاء والولاة والمشيرين وقضاة المسكر والسفراء والبطاركة ورؤساء الخاخامية والفرقاء البرية والبحرية وغيرهم من الدوات الحاصلين على الصفات المطلوبة . أما من يعين من أعضاء هيئة الأعيان لأحدى مأموريات الدولة بطلبه فتسقط عنه صفة العضوية

المادة ٦٣ : أن معاش العضوية الشهري في هيئة الأعيان عشرة آلاف قرش وإذا كان لأحد الأعضاء معاش آخر أو غير مخصصات من الخزينة دون عشرة آلاف أو أكثر تبقى على حالها .

المادة ٦٤ : أن هيئة الأعيان تدقق البحث في القوانين ولوائح الموازنة الصادرة من هيئة المبعوثين فإن وجدت بها ما يخل أساسا بالأمور الدينية أو بحقوق حضرة السلطان السنية أو بالحرية أو بأحكام القانون الأساسي أو باستقلالية ملك الدولة أو بأمنية المملكة الداخلية أو بوسائل المدافعة والمحافظة على الوطن أو بالآداب العمومية فلها أن ترفضها قطعا مع إيراد ملاحظتها أو أن ترددها إلى هيئة المبعوثين لأجل اصلاحها وتصحيحها . أما اللوائح التي تقبلها وتصادق عليها فتقدم للصدر الأعظم وكذلك المعروضات التي تقدم للهيئة تفحص بالتدقيق وتقدم لمقام الصدارة إذا وجد لزوم لذلك مع اضافة الملاحظات اللازمة عليها .

المادة ٦٥ : أن عدد أعضاء هيئة المبعوثين يكون باعتبار شخص واحد من كل خمسين ألف نفس من ذكور التبعة العثمانية .

المادة ٦٦ : أن أمر الانتخاب مؤسس على الطريقة السرية وستقرر كيفية الانتخاب في قانون مخصوص .

المادة ٦٧ : لا يمكن الجمع بين عضوية هيئة المبعوثين ومأمورية أخرى في الحكومة خلا من ينتخب من الوكلاء لهذه العضوية فيجوز له ذلك وأما من ينتخب لهيئة المبعوثين من باقي مأموري الدولة فهو في خيار من قبول ذلك أو رفضه إلا أنه إذا قبل العضوية يفصل من مأموريته الأولى .

المادة ٦٨ : لا يجوز أن ينتخب لهيئة المبعوثين أولا : من لم يكن من تبعية الدولة العلية ، ثانيا : من كان حائزا مؤقتا على امتياز خدمة أجنبية بمقتضى النظام المخصوص ، ثالثا : من لم يكن عارفا باللغة التركية ، رابعا : من كان سنه دون الثلاثين ، خامسا : من كان مستخدما عند شخص آخر فى وقت الانتخاب ، سادسا : من حكم عليه بالافلاس ولم يعد اعتباره ، سابعا : من كان مشهورا بالتصرفات السيئة ، ثامنا : من حكم عليه بالحجر حكما لاحقا ولم يفك عنه الحجر ، تاسعا : من كان ساقطا من الحقوق المدنية ، عاشرا : من يدعى أنه من التبعية الأجنبية . فجميع هؤلاء لا يجوز انتخابهم بهيئة المبعوثين أما فى الانتخاب الذى يجرى بعد أربعة سنوات فيشترط على المنتخب أن يكون عارفا القراءة والكتابة فى اللغة التركية نوعا ما .

المادة ٦٩ : أن انتخاب المبعوثين العمومى يجرى مرة واحدة فى كل أربع سنين ومدة مأمورية كل من المبعوثين هو عبارة عن أربع سنين ويجوز تجديد انتخابه .

المادة ٧٠ : أن انتخاب المبعوثين العمومى يبدأ به قبل شهر تشرين الثانى الذى هو بداية اجتماع الهيئة بأربعة أشهر على الأقل .

المادة ٧١ : أن كلا من أعضاء هيئة المبعوثين يعتبر كنائب عن عموم العثمانيين وليس عن الدائرة التى انتخبته فقط .

المادة ٧٢ : من الواجب على المنتخبين أن ينتخبوا المبعوثين من أهالى دائرة الولاية التى هم منها .

المادة ٧٣ : اذا فضت هيئة المبعوثين بأرادة سنية يبدأ بانتخاب جميع الأعضاء الجدد بحيث تتمكن الهيئة من الاجتماع بعد ستة أشهر على الأكثر .

المادة ٧٤ : اذا توفي أحد أعضاء هيئة المبعوثين أو وقع تحت الحجر لأسباب قانونية أو انقطع عن الحضور الى المجلس مدة طويلة أو استعفى لداعى صمدور حكم ما عليه لسبب قبول مأمورية أخرى فيتعين عضو خلفه بحسب الأصول قبل الاجتماع التالى .

المادة ٧٥ : ان مأمورية العضو الذى ينتخب عوضا عن أحد المبعوثين تدوم فقط الى وقت الانتخاب العمومى الآتى .

المادة ٧٦ : يعطى لكل من المبعوثين عشرون ألف قرش من خزينة الدولة عن مدة الاجتماع فى كل سنة وتعطى له أيضا مصاريف الطريق ذهابا وإيابا باعتبار كون المعاش الشهرى خمسة آلاف قرش وفقا لنظام المأمورين الملكيين .

المادة ٧٧ : تنتخب هيئة الأعيان ثلاثة أشخاص لرئاسة الهيئة وثلاثة أشخاص لكل من الرئاستين الثانية والثالثة ثم تقدم أسماء هذه الأشخاص التسعة الى الحضرة الشاهانية وبموجب ارادة سنية يعين أحد الثلاثة الأولين لرئاسة الهيئة وشخصان من الستة الباقين بصفة وكيلين للرئيس وتجرى مأموريتهم على هذه الصورة .

المادة ٧٨ : أن المذاكرة والمفاوضات في هيئة المبعوثين تجرى علنا غير أنه اذا وقعت مادة مهمة او عند طلب الوكلاء أو خمسة عشر عضوا من أعضاء المبعوثين اجراء المذاكرة سرا على أمر ما حيثئذ يصرف الأشخاص الموجودون في محل اجتماعها خلا أعضائها وبموجب قرار الاكثرية تقبل أو ترفض الطلب المتقدم لها وتجرى المفاوضات علنا أو سرا بحسب القرار المذكور .

المادة ٧٩ : لا يجوز القاء القبض على أحد أعضاء هيئة المبعوثين بمدة اجتماع المجلس ولا محاكمته ما لم يثبت بموجب قرار أكثرية الهيئة وجود سبب كاف لالقاء التهمة عليه من قبل الهيئة أو ما لم يرتكب جنحة أو جناية ما ويمسك بوقت ارتكابه ذلك أو عقبه .

المادة ٨٠ : أن هيئة المبعوثين تتذاكر بلوائح القوانين التي تحال لها فما كان منها متعلقا بالمالية أو بالقانون الاساسي يسوغ لها أن ترفضه أو تقبله أو تصلحه . وغب تدقيق البحث على المصاريف العمومية بالتفصيل كما هو مصرح به في قانون الموازنة تقرر مقدارها بالاتفاق مع هيئة الوكلاء وتعين كذلك مع هيئة الوكلاء أنواع الواردات المقتضية لمقابلة المصاريف العمومية ومقدارها وكيفية توزيعها واستحصائها .

● في المحاكم

المادة ٨١ : أن القضاة الذين ينصبون من قبل الدولة بموجب النظام المخصوص وتعطى لايديهم البراءة الشريفة فهؤلاء لا يعزلون وانما يجوز قبول استعفائهم . أما صورة ترقى القضاة ومسالكهم ومبادلة مناصبهم وكيفية اجراء تقاعدهم وعزلهم عند صدور الحكم عليهم بذنب ما ، جميع ذلك مصرح في النظام المذكور وهذا النظام موضح به كذلك الأوصاف المطلوبة من القضاة ومن باقى مامورى المحاكم .

المادة ٨٢ : أن جميع أنواع المحاكمات تجرى فى المحاكم علنا والاعلامات التى تصدر منها مآذون بنشرها غير أنه يجرى المحاكمة سرا فى الظروف المنبئة بالقانون .

المادة ٨٣ : يحق لكل أحد أن يستخدم لدى المحاكمة جميع الوسائل القانونية للدفاع عن حقوقه .

المادة ٨٤ : لا يسوغ لاحدى المحاكم لاية علة كانت ان تمتنع عن رؤية دعوى هى من متعلقاتها ولا يجوز توقيف الحكم بدعوى ما أو تأخيره بعد الشروع فى رؤية تلك الدعوى أو بعد اجراء التحقيقات الأولية المقتضية لرؤيتها ، ما لم يكف المدعى عن ملاحقة دعواه . ولكن حقوق الحكومة فى الدعاوى الجنائية تأخذ مجراها النظامى .

المادة ٨٥ : كل دعوى يجب أن ترى فى المحكمة التى يعلق بها رؤيتها أما الدعاوى التى تقع بين الأفراد والحكومة فانها ترى كذلك فى المحاكم العمومية .

المادة ٨٦ : أن المحكمة بجماليتها تكون عارية من كل نوع من المداخلات .

المادة ٨٧ : أن الدعاوى الشرعية ترى فى المحاكم الشرعية والدعاوى النظامية ترى فى المحاكم النظامية .

المادة ٨٨ : أن انواع المحاكمة ووظائفها ودرجات حقوقها وأمر توظيف القضاة كل ذلك يعود به على القوانين .

المادة ٨٩ : لا يجوز قطعا لاية علة كانت ترتيب محاكم غير اعتيادية ولا لجان لرؤية بعض دعاوى مخصوصة والحكم بها خلال المحاكم القانونية وانما يجوز فقط التحكيم وتعيين مولين بحسب مفاد القانون .

المادة ٩٠ : لا يجوز لقاض أن يجمع بين مأموريته القضائية ومأمورية أخرى ذات معاش فى الحكومة .

المادة ٩١ : سيجرى تعيين مدعين عموميين للدفاع عن الحقوق العامة فى الأمور الجنائية أما وظائف هؤلاء المدعين ودرجاتهم فستقرر فى القانون .

● فى الديوان العالى

المادة ٩٢ : يتألف الديوان العالى من ثلاثين عضوا منهم عشرة ينتخبون بالقرعة من رؤساء وأعضاء مجالس التمييز والاستئناف . وهذا الديوان ينعقد عند الاقتضاء بموجب ارادة سنوية فى دائرة هيئة الأعيان ووظيفته انما هى محاكمة الوكلاء ورؤساء محاكم التمييز وأعضائها وكل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من حاول القساء الدولة فى خطر .

المادة ٩٣ : ينقسم الديوان العالى الى قسمين يسمى أحدهما دائرة التهمة والآخر ديوان الحكم . أما دائرة التهمة فأعضاؤها تسعة ينتخبون ثلاثة من هيئة الأعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من أعضاء شورى الدولة وكلهم ينتخبون بالقرعة من الأعضاء الذين يعينون للديوان العالى .

المادة ٩٤ : يعطى القرار فى هذه الدوائر بأكثرية الثلثين على صحة التهمة الملقاة على الذوات المتشكى عليهم أو عديمها أما أعضاء دائرة التهمة فلا يحضرون فى ديوان الحكم .

المادة ٩٥ : أن عدد الأعضاء فى ديوان الحكم واحد وعشرون عضوا من أعضاء الديوان العالى منهم سبعة من هيئة الأعيان وسبعة من ديوان التمييز والاستئناف وسبعة من شورى الدولة . وهذا الديوان يحكم حكما باتا وبمقتضى القوانين المؤسسة فى الدعاوى التى قررت دائرة التهمة لزوم المحاكمة عليها ويتم حكمه بموجب قرار أكثرية يثلثى أعضائه . أما أحكام هذا الديوان فلا تقبل الاستئناف ولا التمييز .

● فى الأمور المالية

المادة ٩٦ : أن تكاليف الدولة لا يترتب منها شيء ولا يصير توزيع شيء منها ولا جمعه ، ما لم يتعين بقانون .

المادة ٩٧ : أن لائحة الدخل والخرج فى الدولة هى بمنزلة قانون موضح به مقدار وارداتها ومصروفاتها تقريبا فكل تكاليف الدولة يعول بأمر ترتيبها وتوزيعها وجبايتها على هذا القانون .

المادة ٩٨ : أن اللائحة المذكورة أى قانون الموازنة العمومية يضير البحث والمصادقة عليها بندا بندا فى المجلس العمومى وكذلك الجداول المرتبطة بها المتضمنة تفاصيل الواردات والمصارفات تقسم الى أبواب وفصول وهواد متعددة وفقا للأصول المتأخذة نظاما وتجرى المذاكرة عليها أيضا فصلا فصلا .

المادة ٩٩ : أن قانون الموازنة العمومية يطرح أمام هيئة المبعوثين عقب اجتماع المجلس العمومى ليتمكن وضعه فى موقع الاجراء عنسد دخول السنة المتعلق بها .

المادة ١٠٠ : لا يجوز صرف شيء من أموال الدولة خارجا عن الموازنة ما لم يعين ذلك بقانون مخصوص .

المادة ١٠١ : اذا مست الحاجة لصرف مبلغ ما خارج عن الموازنة فى غير وقت اجتماع المجلس العمومى وذلك لأسباب اجبارية غير اعتيادية فان هيئة

الوكلاء تستأذن من الحضرة السلطانية عن ذلك أخذة المسؤولية عليها وتتدارك المبلغ اللازم لصرفه بموجب الإرادة السنوية التي تصدر : وعليها أن تقدم لائحة ذلك الى المجلس العمومي عند اجتماعه .

المادة ١٠٢ : أن حكم قانون الموازنة هو لسنة واحدة فقط ولا يجرى في غير تلك السنة غير أنه اذا فض المبعوثان لأسباب غير اعتيادية قبل تقرير الموازنة فيسوغ للوكلاء بموجب ارادة سنوية أن يداوموا اجراء حكم موازنة السنة الماضية الى أن يلتئم مجلس المبعوثين ، بشرط أن لا يتجاوز ذلك مدة سنة .

المادة ١٠٣ : أن لائحة قانون المحاسبة القطعية يتضمن مقدار المبالغ المتحصلة من واردات السنة المعينة لها وحقيقة المصاريف التي صار دفعها بتلك السنة . وينبغي أن تكون هيئتها وأبوابها موافقة بالتمام لقانون الموازنة العمومية .

المادة ١٠٤ : أن قانون المحاسبة القطعية يطرح أمام المجلس العمومي في كل أربع سنين على الأكثر من ختام السنة المتعلقة بها .

المادة ١٠٥ : يترتب ديوان محاسبات لأجل رؤية حساب المأمورين الموكلين بقبض أموال الدولة وصرفها ولأجل فحص المحاسبات السنوية التي تقدم من الدوائر المختلفة ، وهذا الديوان يقدم الى هيئة المبعوثين في كل سنة تقريراً حاوياً خلاصة فحصه وتدقيقاته ونتيجة أفكاره وملاحظاته وفي كل ثلاثة أشهر يعرض أيضاً على الحضرة السلطانية بوساطة رئيس الوكلاء تقريراً عن أحوال المالية .

المادة ١٠٦ : أن ديوان المحاسبات يؤلف من اثني عشر عضواً يعينون بموجب ارادة سنوية ويستمرّون في مأموريتهم مدة حياتهم ولا يعزل أحد منهم ما لم تصادق هيئة المبعوثين بالأكثرية على لزوم عزله .

المادة ١٠٧ : سيعرّتب نظام مخصوص لتعيين الصفات المطلوبة من أعضاء ديوان المحاسبات وتفاصيل وظائفهم ومسورة استعفائهم وتبديلهم وتوقييتهم وتقاعدهم وكيفية تشكيل الأقسام المتعلقة بهذا الديوان .

● في الولايات

المادة ١٠٨ : أن أصول الولايات ستؤسس على قاعدة توسيع دائرة المأذونية وتفريق الوظائف وستعين درجاتها بنظام مخصوص .

المادة ١٠٩ : سيعرّتب قانون مخصوص أوسع من القانون الجاري الآن لانتخاب

أعضاء مجالس الإدارة في الولايات والألوية والأقضية لانتخاب أعضاء المجالس العمومية التي تلتئم كل سنة مرة في مراكز الولايات .

المادة ١١٠ : أن وظائف المجالس العمومية كما سيصرح به القانون المذكور هي المذاكرة والمفاوضة في الأمور النافعة كتنظيم الطرق والمعابر وترتيب الصناديق وترقية أسباب الصنائع والتجارة ونشر المعارف العمومية ومن خصائصه أيضا حق التشكي إلى المحلات المقتضية عند وقوع مغايرات للقوانين والنظامات المؤسسة لأجل اصلاح ذلك سواء كان بأمر توزيع الأموال الأميرية وجبايتها أو بالمعاملات العمومية .

المادة ١١١ : يترتب في كل قضاء مجلس لكل ملة ، ينتخب أعضاؤه من أفراد تلك الملة ويكون من خصائصه النظر بمدخل المستققات والمستغلات والنقود الموقوفة لكي تصرف بحسب شروط واقفيها ومعاملتها القديمة لمن له حق فيها وللخيرات والمبرات والمناظرة أيضا على صرف الأموال الموصى بها حسبما هو محرز في وصية الموصي وعلى ادارة أموال الأيتام وفقا لنظامها الخصوصي . أما هذه المجالس فانها تعرف الحكومات المحلية ومجالس الولايات العمومية مرجعا لها .

المادة ١١٢ : أن الأمور البلدية تجري ادارتها في مجالس الدوائر البلدية التي سيصير ترتيبها في دار السعادة وفي الخارج وسيصير وضع قانون مخصص لتنظيم الدوائر البلدية ووظائفها وكيفية انتخاب أعضائها .

● في مواد شتى

المادة ١١٣ : اذا ظهرت بعض علائم وأمارات تنذر بوقوع اختلال ما في إحدى جهات المملكة فيحق للحكومة السنية حيثئذ أن تعلن الإدارة العرفية مؤقتا في ذلك المحل فقط . والادارة العرفية انما هي ابطال القوانين والنظامات الملكية بصورة مؤقتة . وسيترتب نظام مخصوص لكيفية ادارة المحل الموضوع تحت الادارة العرفية . أما الذين يثبت بوساطة تحقيقات ادارة الضابطة الصحية أنهم سبب في اختلال أبنية الحكومة فللمحضرة السلطانية وحدها الحق أن تخرجهم من الممالك المحروسة وتبعدهم عنها .

المادة ١١٤ : أن التعليم الابتدائي يجعل اجباريا على كل فرد من جميع أفراد العثمانيين وتفاصيل ذلك تقرر في نظام مخصوص .

المادة ١١٥ : لا يجوز توقيف أو ابطال بند من بنود هذا القانون الأساسي لأية علة كانت .

المادة ١١٦ : اذا اقتضت الظروف والأحوال تغيير بعض المواد المدرجة في هذا

القانون الأساسى أو اصلاحها ووجد لزوم حقيقى وقطعى لذلك فيجوز تغييرها على الشروط الآتية وهى : أنه متى طلبت هيئة الوكلاء وكل من هيئة الأعيان والمبعوثين اصلاح قضية ما فإذا صادقت هيئة المبعوثين على ذلك بأكثرية هى الثلثان وصدرت ارادة سنية بشأنه فإن هذا الاصلاح يعتبر دستوراً للعمل . أما المادة التى يطلب اصلاحها فتبقى مرعية الاجراء حائزة قوة الحكم والنفوذ الى أن تجرى عليها المذاكرة وتصدر بشأنها الادارة السنية كما ذكر .

المادة ١١٧ : اذا اقتضى الحال تفسير احدى المواد القانونية فإذا كان ذلك من الأمور العدلية يتعلق تفسيره فى محكمة التمييز وان كان من أمور الادارة الملكية فذلك من خصائص شورى الدولة وان كان من مواد هذا القانون الاساسى فذلك متعلق بهيئة الأعيان .

المادة ١١٨ : ان القوانين والنظامات الجارى العمل بها الآن وجميع المعاملات والعوائد تبقى نافذة ومرعية الاجراء ما لم يصر الغاؤها أو اصلاحها بالقوانين والنظامات التى تسن فى المستقبل .

المادة ١١٩ : أن التعليمات المؤقتة التى ترتبت بشأن المجلس العمومى فى ٢٠ من شوال سنة ١٢٩٣ هـ تبقى احكامها جارية الى نهاية اجتماع المجلس المذكور الأول وبعد ذلك يضحى حكمها باطلا .

فى ٧ من ذى الحجة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٦ م)

١١٣

الخطاب المرسل من امام اليمن الزيدى يحيى
ابن محمد حميد الدين الى وفد علماء مكة الذين
أوفدهم اليه السلاطان العثمانى عبد الحميد
الثانى فى منتصف عام ١٩٠٧ م (١٨ من
شعبان سنة ١٣٢٥ هـ) وقد اجاب فيه الامام
على خطابهم اليه لدعوته الى عقد الصلح مع
الدولة ووقف حصد القتال الدائر فى اليمن
حينئذ (١) .

(١) عبد الواسع بن يحيى الواسعى : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث
وتاريخ اليمن ، ط ٢ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٩ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، واذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه . والصلاة والسلام على القائل من كتم علما الجمه الله بلجام من نار . وعلى آله المطهرين من الأرجاس ، المصطفين على كافة الناس ، وعلى صحابته الراشدين ، أولى العفة والعزيمة في الدين .

أما بعد ، فانه وصل الينا كتاب جليل من علماء مهايط التنزيل ومعارج ميكائيل وجبرائيل ، السيد الجليل عبد الله بن عباس ورفقائه العلماء التسعة الأكياس ، أفرغ الله عليهم سحائب الرضوان والتسليم . وأوضح بحميد سعيهم الصراط المستقيم ، وصرف عنهم كل شيطان رجيم ، ونزههم عن خدمة ضمير كل جبار أثيم ، ووفقهم الى مطابقة مراده ومراد سلطان الاسلام وحامي حسي الدين القويم . متضمنا للنصيحة ، معرفا بما دهم الاسلام من تكالب ذوى الملل القبيحة ، ملوحا بما لم يكن من مواد ، ومن حاد الله ورسوله ، ومعرفا بما هو المعروف من حق وقدر سلطان الاسلام أيده الله به الدين ، ونصره على الكفرة والمشركين . فنقول :

الحمد لله الذى قبض لنا من يفهم الخطاب ، ويعرف الخطأ من الصواب ويدرك مدارك الأحكام ، ويحكم الشرع الذى ارتضاه لنا العلام . وها نحن نقدم نقشة مصدور ، وزفرة معرور . اعلما حماكم الله تعالى أن الله ، والله والحمد اختصار لنا دينا قويا هو أشرف الأديان ، فبعث الله به أفضل الرسل سيد ولد عدنان . وأكمل له ذلك الدين ، فقال : « اليوم أكملت لكم دينكم » ثم قبض الله رسوله اليه ، وقد أوضح المنهج ، وأزال العوج عن خير القرون . فما زال الاسلام ينمو ويرتفع ، والضلال ينقص ويتضع . وكان كلما حدثت بدعة أزيلت ، أو مظلمة ارتفعت ، حتى تولى ذو الملك العضوض ، فتناقص ذلك التمام ، وتكاثرت الفساد من عام لعام . واختلف على الدين الولاة ، ومدت الى جانب أعناقها لابتلاع الاسلام العداة . ولعت نيران الشر ، وظهرت الفحشاء والمنكر . وكان ما كان من مغلوب وغالب ، ومطلوب وطالب . ومكن الله الدولة العثمانية من الحماية للدين ، وحفظ حوزته من الكفرة المعتدين .

وكانت بلاد اليمن بيد أسلافنا من آل الأكرمين من المائة الثالثة الى التاريخ (١) ، ولم ينفك قائم الحق عنها اما متوليا لجميعها أو بعضها ، كما هو معروف فى تواريخ اليمن . وكانت المعارك مستمرة بين أسلافنا ومن ناوهم لرغبة أهل اليمن فى ولاية ساداتهم وأولاد نبيهم ، رضى الله عنهم ، واعتقادهم

(١) يقصد الى الآن (أى تاريخ كتابة الخطاب) .

واجوب توليهم ونصرتهم ، وكما يعرفونه من أحوالهم وأن لا ارادة لهم غير الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر المخوف ، واقامة الشريعة وتعديل المائل ، وارشاد الجاهل وتقريب المؤمنين وابعاد الظالمين . ثم لما توجه أحمد مختار باشا من الحضرة السلطانية الى اليمن ، وكان قائما ذلك الوقت الامام محسن بن أحمد . وكان بينه وبين المأمورين ملاحم . ثم بعينه الامام شرف الدين ولا زال ظلم المأمورين يتضاعف من عام الى عام . وتنوعت في المعاصي وارتكاب الشهوات ظاهرا وبلا حياء ولا احتشام . وكلما ظهر شيء أو زاد كثرت البغضاء في قلوب أهل اليمن للمأمورين ، فالإيمان يمان والحكمة يمانية ، حتى قام والدنا رضي الله عنه ، وقد ضرب ضلال المأمورين ببجرائته . وتطاردت أفراس شهواتهم في حلبة الفجور وميدانه فكان بينه وبين المأمورين ما كان حتى مضى لسبيله ، ولحق بحزب جنده الأمين وجيله . فانتصبنا لذلك المقام ، حين نفر أهل اليمن من مأموري السلطنة على الدوام . ولم تقم والله لدرهم ولا دينار ولا لطلب علو ولا فخار . ولكنه أكرهنا على ذلك قوله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » ونحوها من صرائح الكتاب والسنة .

ثم كان بين أهل اليمن والمأمورين ما كان ، وكان منا غاية الاحسان لاتباع سلطان الاسلام . كما قد عرفه ممن له بما كان أي المام . وعقد الصلح بيننا وبين المأمورين مؤكدا بذمة الله وذمة رسوله مع اغفال النظر عن امكان الغدر وخسر الدماء .

فلم يرعنا الا محركات من الحاج أحمد فيضي باشا ، مشعرا بما تقشعر منه الجلود من تقضه تلك العقود ، وخفره لتلك الدماء والعهود . فراجعناه ونصحناه وأعلمناه بما في خفر ذمة الله من التعرض للوبال والاستعجال للنيكال فما زاده الا شدة وثقة بما في يده غير الله من العسدد والعسدة ، وكان ما كان من اخراب الدور وسفك الدماء وذهاب الاموال ، ولم يكن منا الا مجرد الدفاع المأمور به شرعا ، ثم أردنا السكون والأشتغال بما أماته المأمورون من احياء العلم الشريف واقامة شريعة الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعلم الناس معالم الدين ، وارسال المعلمين الى القرى لتعليم أهلها الصلوات ، فلم يشعروا الا تجاوز يوسف باشا الحدود ، وتبنيده الابناد وتجنيد الجنود ، وادخاله الى طرف بلاد حاشد والى ما هو بأيدينا فلم يسعنا السكوت فكان ما كان . نعم والمأمورون لم يزالوا يشيرون غضب السلطان على أهل اليمن ، ويستنجدون منه الاجنساد المترادفة والاموال المتكاثرة ويشيرون باستئصال أهل البيت النبوي والدين المصطفوي . وينسبوننا عندهم الى الخوارج والرافضة وربما يخرجوننا عن دائرة الملة المحمدية . ولا والله ما لنا مذهب غير ما كان عليه خير القرون والسلف الصالحون ، وانا لنبرأ الى الله من الخوارج والرافقة وأهل البدع المحدثه ، والمأمورون يعرفون

ذلك منا لكنه حذاهم على ذلك ما جيلوا عليه من حب جمع الأموال والتسنيق لأخذها من غير الوجه الحلال ، ولم يتم ذلك الا باستمرار القتال ، والتنقل من حال الى حال فتراهم يحسبون على الأموال الميرية ما يأخذونه على الأهالي بيد العدوان ، ويضاعفون أجر الحيوانات على أنهم كثيرا ما يختصبونها ولا يعطون أهلها شيئا وهم مع ذلك على المذات والشهوات عاكفون وعلى التفتن في الفجور يتنافس منهم المتنافسون . فتتكرهم المساجد والجوامع ، ويجحدهم شهر الصوم الذي هو لكل خير جامع . وتعرفهم الكئون والأقداح ، وتصافيهم رباب القنود الملاح . وكل هذا بين واضح سترونه عيانا ان لم يضرب عنكم الحجاب ، وتوصد الأبواب . ومع ذلك تراهم يعساذقون لرابطة عداوتنا كل ضال ، حتى أنهم ليقربون الباطنية الكفرة ويعطونهم كثيرا من الأموال . ولا وايم الله ، ما هذا دندنتهم الجامعة غير عداوتنا آل محمّد . مع أن مصساذقتهم لمثل الباطنية فيما يزيدنا الى الناس حبا ويزيدهم الى الناس كراهة وبغضا . واسألوا أهل الانصاف عن جميع ما حررناه . ولقد أكثر المأمورون على سلطان الاسلام تزويدات الكلام . حتى خيلوا اليه أن محاربتنا أقدم من محاربة الكفار الطغام وشغلوه بمحاربة آل النبي المختار . وفي خلال المدة السابقة أرسل سلطان الاسلام . أيد الله به شريعة سيد الأنام ، هيئة بعد هيئة ، ومفتشين بعد مفتشين . وكلما خرج أحد منهم تلقاه المأمورون بالاحسان وأدخلوا عليه من يتكلم بمرادهم ، وحالوا بينه وبين ما هو مأمور بأفضائه . وسيكون ذلك أو نوع منه معكم أو قد كان ، حتى لقد أرسلنا كتباً عديدة الى الباب العالي من طرق شتى لم يعد لنا جواب رأسا لاحتفال المأمورين بردها عن ذلك الباب .

وأما الأحكام الشرعية فما كأنهم أمروا بغير هدمها ومحو اسمها ، وطمس رسمها . فانا لله وانا اليه راجعون . عودا على بدء ، النصيحة مقبولة ان شاء الله تعالى غير أنا نحب أن نطلعوا على ما دار بيننا وبين الوالي أحمد فيضى ومن كاتب الينا من المأمورين لتعرفوا مسلكنا في الانصاف . وبعدنا عن الميل والاعتساف . وستعرفون حقيقة الحال وما نحن ننشدكم الله والاسلام ، هل تجدون ناسخا للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المخوف ؟ أم هل تجدون من محرم للدفاع عن الأموال والأعراض والنفوس والبسات والبساتين ؟ أم هل من مانع لقتال من أضاع أركان الاسلام ؟ أم هل من تثريب على من اقتفى الأثر بآيات قراء القرآن والحجة على الأمة في كل عصر وأوان ، الذين أوجب الله محبتهم على كل بنى الانسان ؟ أم هل من ناسخ لآيات : ومن لم يحكم بما أنزل الله . وانا نحذركم من دسائس المأمورين فان لهم طرقا الى جلب أمثالكم الى اتباع مقاصدهم ، كما انتخبوا لخدمة أفكارهم أناسا من أهل اليمن ، وجعلوهم آلة لهم في كل مكان حتى بلغ بهم الحال الى أن أرسلوهم للوفادة للباب العالي للتعبير عنهم بما علموهم كما يفعلونه اذا وصل مثل حضراتكم أو مفتش فهم يمرون عليه في كل يوم .

بأماكن الأمراء ، ويدلسون بأقوال لا يميأون بظهور الكذب فيها والافتراء . ثم
ابحثوا عن العلة الباعثة فان من عرف الداء عرف الدواء .

وانا نمد الى الله أكف الإبتهاال أن يجعل على أيديكم جسر كسر اليمن
الميمون ، وأن يقذف في تلب سلطان الإسلام الرأفة والرحمة باستدراك حشاشة
أهله فهم مؤمنون .

وشريف السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

حرر في ١٨ من شعبان المعظم سنة ١٣٢٥ هـ .

١٤

نص المنشور الذي طبعه محمد الادريسي
في خاريج اليمن والذي أوضح فيه مبررات
ثورته ضد الأتراك العثمانيين . وهذا المنشور
سجل متكامل يوضح تطور العلاقات العثمانية
الادريسية منذ ظهور الادريسي في سنة
١٩٠٧ (١) .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل
له عوجا فيما لينذر بأسا شديدا من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات
أن لهم أجرا حسنا ماكتبن فيه أبدا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن
عبد الله الصادق الأمين الذي اصطفاه الله من خيرة العرب فأرسله الى الناس
كافة بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله بأذنه وسراجا منيرا ، وأنزل عليه في كتابه
المعزى كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون
بالله . وأبان له من أحوال الأمم السابقة ما فيه مزدجر لقوم يعقلون فقال لمن
الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا
وكانوا يعتمدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون ، وحدد
له الحدود وبين له الأحكام وقال ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، وقال ومن
لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ، فأولئك هم الكافرون ، فأولئك هم
الفاسقون .

أما بعد فقد قال الله تبارك وتعالى « يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق
بنيا فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » . وقال

(١) محمد بن أحمد العقيل : الخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ ج ٢

ص ١٥٦ - ١٦٦ .

صلى الله عليه وسلم « آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان » ، وقد علمت أن بعضا ممن تطلب لهم الهداية من الله ولا أزيد قد نقلوا عنى ما الله يعلم أننى منه براء ، ونسبوا لى ما لا يصدر الا عن المفسدين ، وشوهوا كثيرا من الروايات التى يروونها عنى بالباسها لباس التفجير والتمويه وكذبوا على أولئك العرف المخلصين الذى قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أمرهم ما يفتخرون به ، فقد روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « انى لأشتم ربيع الايمان فى جهة اليمين أو كما قال وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال العلم يمان والحكمة يمانية ، وفى رواية الايمان يمان والحكمة يمانية ، واذ كان ذلك كذلك كان حقا على أن أذكر مجالا الحقيقة لتطمئن به نفوس اخوانى المسلمين فى غير جزيرة العرب والله على ما أقول وكيل .

نحن بحمد الله مؤمنون من أهل السنة والجماعة نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ونعمل على ما يوافق الشريعة المطهرة مبلغ علمنا وطاقتنا ، نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر ونجتهد فى إزالة البدع الضارة بالدين وأهل الدين غير مرائين ولا مداحين ولا ماكرين ولا مخادعين لا ندعى شيئا من الدعاوى العريضة التى يموء بها ذوو الأوهام على عقول العوام ، فلا نتحل المهدية كما يزعمون ولا نشعوذ كما يفترون ولا نزعم كشفا ولا شيئا من علم الغيب كما يشيعون (سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك أنت العزيز الحكيم) بل لا نتصور شيئا يحاوله ذو البطالة العاجزون ، ولا نريد خلافة ولا ملكا كما يتوهمون ، ولا نطلب جها ولا مالا ولا شيئا من الأغراض الدنيوية الفانية التى يتهالك عليها الطامعون اللهم الا ما يكون بلاغا الى الدار الآخرة ووسيلة لمصلحة الاسلام والمسلمين من طريق شرعى نتحرى فيه ما استطعنا . وسواء علينا فى طلب الخير ظهرت النتيجة على يدينا أو على أيدي واحد من العاملين المسلمين ، فاننا نعلم الله نطلب الخير للخير ونتباعد ما استطعنا عن الشر وكل ما نتهم به هو الصلاح والاصلاح وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

ولقد كان لى من سلفى الطاهر أسوة حسنة وفى طريق تربيته وما يعرف العارفون بى من الأخلاق التى أنا عليها ، وسيرتى وسيررتى منذ نشأتى أكبر برهان على ما ذكرته بحمد الله . سيقول القراء اذا فما تملك الضجة التى شغلت كثيرا من الآفاق ، وما هو السبب فى هذا الذى يزعمون من البغى والخروج والتشويش على الدولة فى الوقت الذى أصبحت فيه على شفا جرف هاو من الانهيار بسبب اختلاف احزابها ، وتغير أطوارها ، وعدم تماسك رجالاتها ، والقاء زمامها بيد أغرارها ، وتغلب أشرارها على أخيارها مع ما انتابها من اعتداء المعتدين وما تخشاه من أيدي الطامعين ، مثل خلق هذا للدولة موظفوها وبعض ضباطها المارقون أولئك الذين ملأت الدولة الآن بهم جوف المناصب وتركتهم

على غلوائهم وصلفهم وكبرياتهم يعيشون فى الأرض بلا خشية ولا حياء ، فنراهم يستبيحون الحرام وينتهكون الأعراض ويتجاهرون بالمعاصي والخروج عن الحدود التى حد الله ورسوله غير مباليين ولا متأدبين ، فلا الصلاة يؤدون ، ولا الشهر يصومون ، ولا هم فى حكمهم يعدلون ، ولا لأصاغرهم بله أنفسهم عن الايفال فى أرزاق الرعية يزجرون . وناهيك بالرشوة وعكوفهم عليها مع عبثهم فى أموال الرعية واحتقارهم للأمة العربية واللغة العربية ، وإهمال جميع المصالح العامة وإهانة رجال الدين الى غير ذلك مما لا يصدر الا عن القوم الظالمين الغادرين ، كل هذا مع رغبة أولئك العجم الذين لا خلاق لهم فى ايجاد القلاقل وإثارة الفتن ليتمكنوا من حمل الدولة فوق ما تتحمله من الأثقال التى تنوء بها الدولة ذات القوة على جمع الجنود وتجهيش الجيوش حتى تكون لهم مندوحة للاشتراك مع المتعهدين سرا فى تلك التمهيدات الكبيرة التى تكال فيها أموال الدولة جزافا فيملأون من هذه النار بطونهم ويطون شركائهم ، ولا يهمهم بعد ذلك عمرت الدولة أم خربت ، صلحت أحوال الناس أو فسدت .

ليت شعرى اذا كان هذا عمل الحاكمين فى جزيرة العرب منبع الثبوة ومهبط الوحى بين ظهرائى عسرب البادية السذج الخلس وعلى مرأى ومسمع منهم ، بل قد ينال أهل البادية أنفسهم ما تثن منه أهل الحاضرة ، أترى أنه مع هذا يمكن للعربى أن يصدق أن حكامه مسلمون مهما حاولت اقناعه ومهما أطلت فى ايراد الحجج عليه بالطرق المختلفة ، فى حين أن بلاغة العمل فوق كل بلاغة وبيانه فوق كل بيان ، كلا لا جرم أنه قد أصبح من البدء يسيطر على أعمال الدولة الأحداث الأغوار الذين يثيرون عليها الفتن ، ويطعمون عليها القلاقل ، وسواء علينا أكان ذلك بعلم المراجع العليا كما يعبرون بحيث يكون سكونهم على ذلك لأى مقصد من المقاصد أو بغير علم منهم .

ولقد نما لنا فى المدة الأخيرة أن أمثال هؤلاء الشبان قد أصبحوا يبيعون البلدان ولا سيما العربية بأبخس الأثمان ، وبعد فقد عرف القراء مما نشر قبل الآن فى بعض الجرائد المصرية أننا لما عدنا من طلب العلم بالديار المصرية وغيرها الى بلاد اليمن حيث المهد الأول لنا ، وجدنا الناس على أسوأ مما تركناهم عليه من شدة النفرة بينهم وبين رجال الحكومة ، كما وصفناها آنفا وجدناهم كذلك على ما هم عليه فى الامتناع عن دفع الأعشار ، والمحاكمة الى الطواغيت ، واختلال الأمن فى جميع الأنحاء بسبب المطالبات بالثأر وترك الحكومة حبل الناس على غاربهم ذلك الأمر الذى أوقف جميع الأعمال والحركات سواء التجارية أو الزراعية وغيرها الى حد كان الرجل معه لا يمكنه أن يخرج من محله قيد شبر الا اذا كان معه من عشيرته من يجيرونه ، ومن الأسلحة ما يدفع به الفائلة وما أكثرها . ولو رأيت اذ ذاك لرأيت ما يفتت الأكباد ، ويمنع الرقاد ويطيل

السعاد ، نعم لو رأيت لرأيت المساجد معطلة والشرعية مهملة والأرض قاحلة والمصائب متواصلة ، فلا يمكن لرجل أن يخرج الى بلده الا حاملا لسلحه مصاحبا رفقة لتتولى حراسته ، بل لو رأيت لرأيت من السلب والنهب وقتل الأرواح البريئة ما تزعج منه النفوس الثابتة وتلين له الفسلوب القاسية ، بل رأيت من الحروب الأهلية الدائمة بين القبائل والعشائر والأقحاذ ما يذهب بالأموال ويرمل النساء ويقتل الأطفال ويقطع النسل ويقتل الذرية ، كل ذلك نراه اذ ذاك حاصلا على مرأى ومسمع من الحكومة ورجالها دون أن تحرك ساكنا أو تعمل عملا لايقاف سيل هذا البلاء الجارف ، وقد لا تجد لاحد من الحكام والموظفين اهتماما بأمر من هذه الأمور الا ما يكون من ورائه ربح له على انفراده أو بالاشتراك مع بعض أعوانه .

ولقد وصلت الحال بالحكومة نفسها الى أنها لا يمكنها أن تستقي من مواقع الماء حتى تعد العدة وتجهش الجيوش وتحتفى بالجار ، فكيف هذا العار لا ريب مع هذا ان اشتد الضيق بالكافة ، وصار العقلاء يبحثون عن مخرج من هذه الحالة ولا يجدون ملجأ أو مفارجات أو مدخلا لو اواليه وهم يجمعون لما اشتدت الأزمة وأراد الله أن يفرجها جعل لنا من ذلك مخرجا ، اذ وفقني للدخول بين قبيلتين عظيمتين للصلح ، والصلح خير ، فهدي الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه وما كان ليتم ذلك ، ولولا ارادة الله وقوته الالهية على اسقاط الدماء السابقة واحتلال النجاسات الى الشريعة المطهرة محل التحاكم الى الطواغيت ، واقامة الحدود الشرعية على حسب ما أنزل الله في كتابه وما بينته سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم وما أرشد اليه هدى السلف الصالح والأئمة المجتهدون وضوان الله عليهم أجمعين . بذلك استتب الأمن في أرض هاتين القبيلتين وسارت التجارة وصلاح الزراعة ، وآمن الناس على الأنفس والأموال وهدوء البال وحفظت الذراري والأطفال وأقيمت الصلاة بين الأفراد والجماعات وحفظت على حدود الله تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، هناك اشرايت أعناق القبائل الأخرى للانتظام في هذا السلك ومالت نفوسهم الى الراحة النفسية وترك المعنى الحاصل بسبب التنافر والتخاصم والتخاذل ، ومن المعلوم أن أنفة العرب وشهامتهم تمنعان كل قبيلة من البدء بطلب الصلح فتتابعت الى رسلهم سرا ، فوق الله هذا الضعيف الى الدخول بين عدة قبائل فتم الصلح بينهم ببركة الاخلاص ، ففازوا بمثل ما فاز اخوانهم السابقون فكان ذلك قذى في أعين بعض المأمورين ولو أخلصوا لحكومتهم وأمتهم لكان ذلك من أكبر أمانهم لعموم الأمن وسهولة أدائهم لماوريتهم . نعم كان ذلك قذى في أعين البعض وفرصة للبعض الآخر ، أو جعلوا هذا الأمر متكا يتكثرون عليه لحمل الدولة على انفاق النفقات الباهظة فيما لا طائل تحته ، وبذلك يكون لهم ولشركائهم من المتعبدین ما يشاءون من الأرباح ، لهذا أخذ الذين في قلوبهم مرض يشيعون

الاشاعات ويخلقون الترهات ويذيعون الأباطيل والمفتريات ويلهبون نيران الثورة من الجانبين ، فاجتهدت في اطفاء تلك الجذوة في أول اشتعالها بالحكمة والموعظة الحسنة مع حسن المعاملة وكثرة المجاملة وطلب التفاهم حتى يزول ما علق بالنفوس من سيئة فلم أفلح . اذ غلبت غواية الغاوين على رشد الراشدين ووجدت عبارات الظالمين اذنا صاغية عند ذوى الحن والعقد من رجال الدولة البعيدين عن مشاهدة الحالة واللاء عليها بالقسط ، فصدرت الأوامر بتجهيز الجيوش وارسالها لمقاتلة هذا الضعيف الذى لا حول له ولا قوة الا بالله العلى العظيم ، وذلك بسبب ما ظهر على يديه من الاصلاح الذى لم يرق فى أعين الحكام مع ظهور فائدته .

فلما رأى العرب ذلك داخلهم فى حكامهم الريب ، وأخذت نفوسهم تفكر حتى ثبت لديهم ، وبعيد أن تقنع البدوى بصد ما يظهره له العيان أن هؤلاء العمال انما هم على غير الملة الاسلامية وظنوا وبعض الظن اثم أن هذه الجيوش انما أرسلت لمقاتلتهم حتى يردوهم عن دينهم ان استطاعوا ، فتأهبوا للدفاع عن انفسهم وعن دينهم وعن راحتهم وأمنهم ودبت فيهم الحمية العربية والغيرة الاسلامية ، فأخذت ألطف من حديثهم لأعيدهم الى الحكمة والسكون حتى أقنعتهم بأن يقفوا موقف المدافعين عن انفسهم وأموالهم وأعراضهم مع القيسام بواجب الدين ، فوقفوا هذا الموقف حتى حضر سعيد باشا الى اليمن بجيشه الجرار . والرجل على ما يظهر من العقلاء المتبصرين ، عندئذ لم يرد سعادته أن يقتحم ذلك الصعب حتى يروود الأمر بنفسه فعمد وعمدت الى التلاقى ، فلما خيسرنا وعرف الحق وظهر له كذب تلك الاشاعات ظهور الشمس لذى عينين ، اتفق معنا على أن نبقى على ما نحن عليه ، وأن الحكومة تقبل أن تكون الأحكام فى هذه القلعة العربية على حسب الشريعة الاسلامية . فلما تم هذا الاتفاق بيننا أجهدت نفسى فى مساعدة الدولة حسية لله تعالى وساعدها على مد التلغراف ، ولم تكن قد تمكنت فى عهد وجودها باليمن من ذلك على ما كان فيها من كثرة النفقات التى كانت تذهب أدراج الرياح . وقد أعنتها بعشرة آلاف عود من القوائم اللازمة لذلك ، وكانت قبل ذلك تدفع فى العود الواحد ليرة ثم لا تكاد تضع ما تبتاعه من الأعواد حتى تتخطقه أيدي البدو الذى لا تصل اليهم أيدي الحكومة . كل ذلك عملته وأقنعت العرب بدفع ما تيسر من الاعشار باسم الزكاة ، ولم يكونوا يدفعون للحكومة شيئا وعملت غير ذلك من المساعدات التى لا أرى سعة فى الوقت لشرحها ، كنت أظن أنى بهذا العمل قد خدمت الحكومة أجل خدمة ، وأن رجالها سيحفظون لى ذلك ويعرفون لى اخلاصى لدولتى وملتى ودينى وقومى فيصادقون على هذا الاتفاق ويدعون هذه البقعة التى لم تختلط بالأجنبى تقام فيها حدود الله ، ويتركوننى آمن بالمعروف وأنهى عن المنكر مرتاح الضمير من غير تشويش ولا تكدير ، ولكن ساء مثل القوم فأظهروا من الحوادث، ما أظهر أن ذلك الاتفاق لم يكن الا خدعة يراد بها تخدير أعصاب العرب الى أن

يدخل أولئك الماكرون في أحشاء الأمة فيقطعون أوصالها ويبطلون أعمالها وما الله بغافل عما يعمل الظالمون .

لم يرع العرب بعد ذلك إلا ما فاجأهم الموظفون من أن المراجع العالية كما يعبرون لم تصدق على الصلح بهذه الطريقة ، ثم نكثوا إيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في الدين وأظهروا الرضا بعدم إقامة الحدود وأخذوا يشنعون على إقامة الحدود وترك الحق لولى الدم ، وقالوا ان المدنية تأبى ذلك . ثم أظهروا لنا منشورات نشرتها الدولة حرضوا فيها بأنهم تفضلوا على المسلمين في هذه البلاد أو منحوهم من عند أنفسهم منحة العمل بالشريعة في المدنيات دون الجنائيات ، وشنعوا بمن يتشدد في طلب ذلك في الجنائيات ، الى غير ذلك مما يخالف مقاصدهم وتآباه أغراضهم ودستورهم الحديث . علمنا بذلك فقلنا لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ويا لهذا الخذلان متى كانت الشريعة تقام دون أن تقام حدودها ، وما الذي يمنع ذلك وبلاد العرب خلو من كل الأجانب عن الدين ، فاذا فرضنا أن الدولة تجسد صعوبة في تنفيذ الشريعة كما هي في غير بلاد العرب ، فما هي الصعوبة في تنفيذها هنا مع رضا الأهالي بذلك وسرورهم به وظهور نتائجهم وتشددهم في طلبه . ثم ما هي تلك المدنيات التي منحونا الحكم منها على مقتضى الشريعة ولا ثروة عندنا ولا تجارة ولا تزاحم في البلاد ليقتضى منازعات مدنية لا يحصل التراضي بحكم المحكمين ، أترامهم توهبوا أنهم عملوا اصلاحا في البلاد فأوجدوا فيها تجارة لن تبور وصناعات رائجة وزراعات مثمرات الى غير ذلك فظنوا أن المنازعات المدنية شيء كبير يعد من المحنة لهؤلاء المتمسكين بدينهم أن يتفضل عليهم بأن يكون الحكم فيها على حسب الشريعة الاسلامية . أعوذ بالله من محاربة الله والعمل على سخط الله ، لقد كنت أسمع قبيل الآن أن تلك المفاسد التي رأيتها ورآها كل من وطئت قدمه الحرمين الشريفين ، تلك المفاسد التي تقشعر منها أبدان الشريعة المطهرة وتنهار بها أبنيتها ، وذلك الخوف الذي يلزم حجاج بيت الله الحرام الذي جعله الله حرما آمنا مع فشو السلب وقطاع الطريق وقتلة الأنفس الطاهرة البريئة ، كل ذلك كنت أسمع أن بعض رجال الدولة القائمين بالأمر يقصدون الى وجوده ويساعدون عليه لمآرب يريدونها وحاجات في أنفسهم يقضونها ، وأنه لولا هذه المآرب وتلك الحاجات لعلت الدولة وما هي بالضعيفة العاجزة عن إيجاد الأمن في هذه القطعة الطاهرة على محوه تأميننا للمسلمين الذين تدفعهم الحمية الاسلامية والقصد لتأدية الواجب الشرعى أن يتركوا آباءهم وأخوانهم وأزواجهم وعشيرتهم وأوطانهم وكافة مصالحهم الدنيوية « ويأتوك رجلا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام » كنت أسمع فلا آلو جهدا في الدفاع عن الدولة ورجالها .

أما الآن وقد رأيت ورأى العرب وقوف أولئك العمال في سبيل إقامة

الحدود الشرعية وتجهيز الجيوش لمحاربتنا على ذلك مع صدهم عن سبيل الله وعن المسجد الحرام وحبس الداهيين من اليمن لأداء الفريضة ، فقد كان يداخلنى الريب ولا أخطئ إذا قلت أن ذوى رأى من العرب أصبحوا بحيث لا يمكن اقتناعهم بغير ذلك ، ومع ما أنا عليه من الارشاد الى السلم والعمل عليه ودعوت العرب اليه والى أن يقفوا فى موقف المدافع . . ولم تلبث الحكومة أن اشاعت أنها جيشت لرجال اليمن جيوشا لا قبل لهم بها وأنها أغدقت عليهم من وفير المؤن والذخائر ما يكفى لاستئصالنا ، وأباحت لهم تحريق المنازل كما هى عادتها فى العرب المسلمين من رعاياها دون غيرهم ، كما أباحت لهم التمثيل والتنكيل والضرب على أيدي رعييتها بما لا قبل لهم بها ذلك الأمر الذى حظرتة على نفسها قبل أعدائها الخلقى ، ونشرت المنشورات فى شأنه حاضرة على حسن المعاملة واطهار المجاملة فى بدء حربها معهم . لما سمعنا بذلك تأهبنا مكرهين للدفاع عن أنفسنا وانتظرنا قضاء الله ، وإذا بهم قد صرفهم صارف من الحوادث الأخرى ففضلوا العودة الى تلك الخديعة الأولى خديعة الكلام فى الصلح ريثما تزول الموانع ويتوفر لديهم الأسباب لاتمام مقاصدهم . عندئذ أرسلوا لنا رسولهم الشيخ توفيق يخاطبنا فى ذلك ، فعرضنا اليه المقابلة مع سعيه باشا ، فأخبروا بأنه مفوض اليه فى الأمر وأن فيه الكفاية ، فقلنا مرحبا بحقق الدماء على أساسنا الأول ألا وهو أن تكون الأحكام فى ديارنا على حسب الشريعة الاسلامية لا فرق بين مدنيها وجنائيها وغير ذلك وأن يعرف لنا بصفة رسمية ذلك الحق الطبيعى الاسلامى ألا وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لا يكون لأحد من المأمورين الفضوليين ذوى الغايات سبيل علينا إذا نحن قمنا بما علينا من واجب ، أو دعت الحال لأن نقوم بالتوفيق بين القبائل ذلك مع بقاء الحال على ما هى عليه للدولة ، فتركنا وانتظرنا اجابة الدولة قاهملونا ساخرين منا سخر الله منهم ، وجهزوا لنا الجيوش ثانيا وأعدوا لنا حملتين عظيمتين ذاتي بأس شديد ، كما اشاعوا والله أشد بأسا وأشد تنكيلا حملتين فى آن واحد احدهما من الشمال وهى مؤلفة من عدد عظيم من الجيش العامل بعدده المستوفاة والآلة النارية ومدافعه السريعة وغيرها والبعيدة المرمى وعدد كبير جدا .

كما اذاعوا بتشهير فى الجرائد السيارة من أتباع الشريف حسين بن على تحت قيادته وقيادة صاحبى السعادة ولديه المحروسين ، وقد لا يخفى على أحد ما نشر فى ذلك الحين من أن هذا الجيش المشترك قد زودته الدولة بالمؤن والذخائر الكافية لتدمير جميع البلاد العربية ، وثانيها من الجنوب فى جيزان وهذه الحملة القوية كلها من الجيش العامل ذى الحول والطول ، وأذاعوا أن هاتين الحملتين ستقتضيان على جميع العباد والبلاد التى فى طريقها ، فاعتمدنا على الله الذى لا حول لنا ولا قوة الا به وفوضنا أمرنا اليه سبحانه وقلنا كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين . ولقد ساعدتنا والحق

يقال معونة الله وله الشكر وبشهادة العرب وعدم وصول شيء من هذه الأخبار الكبيرة والتفريعات الكثيرة التي لا يعرف أمثالها أعراب البادية ما المقصد منها ، لما أعيتنا الحيل ولم نتمكن من الوصول الى حل سلمى تحفظ معه حدود الله وشريعته اضطررنا الى الدفاع عن أنفسنا ، ووقفت العرب موقف المدافع حتى اذا وقعت الواقعة مع كل من الجيشين ، جيش الشمال وجيش الجنوب ، ظهر أن تلك الوعود والبرق جمجمة بلا طحن وأن تلك الاشاعات ليست الا كفارغ البندق اذ زلزل ذاك الجيشان عند النزول زلزالا شديدا ، ونصرنا الله عليهم وأعد لهم عذابا عظيما ، ذلك أن جيش الشمال المشترك قد تاله من الخذلان ما أوقع الكثير من أدواته ومؤنه وذخائره ومهمات في أيدي العرب ، فاضطر جناب الشريف هدام الله الى أن يتبع خطة أخرى هي خطة توسيط الرحم وبعض المؤثرات التي لا تخفى تارة أخرى حتى تمكن من أن يسير الى جهة أبها من طريق وعرة غير مسلوكة تبعد عن الطريق المعتادة الموصلة بينها وبين القنفذة ، تلك الطريق التي مرابطة عرب اليمن فيها وقد فضله على طوله ووعورته لكيلا يعود مغذولا الا بعد أن يدخل أبها كأنما مأموريته انما كانت دخول أبها ، فكان ذلك من غير أن يلتقى بالعرب اليمنية مرة أخرى . ولم يلبث أن خرج منها مع البازي عليه سواد وسار في طريقه الثالث الذي هو أشد منه وعورة عما جاء خائفا منه يترقب وقد فضل هذا الطريق الثالث الشديد الوعورة الطويل المسافات المشتمل على أصعب العقبات القليل المياه طريق بيثه ، ذلك الطريق الذي يسير الى شرقي الطائف جهة نجد لانه طريق القرادين المخدولين المشردين . وقد بلغنى أنهم زوروا الحقائق وأخذوا يزعمون أن دخولهم أبها كان بما لهم من الغلبة ، ولكننا نحن العرب العارفين لا يهمنا كلام المتكلمين اذا ما خلوا بأرض بعيدة ، فنحن رجال الأعمال لا اعتماد لنا الا على الله وهو حسبنا ونعم الوكيل .

أما جيش الجنوب فقد انتهى أمره بواقعة الحفائر تلك الواقعة التي وقف فيها العرب موقف المدافعين على مياه الحفائر على بعد ثلاثة أرباع الساعة من جيزان وقد تمركز جيش الحكومة المنظم بجيزان وجبالها ، وتمكنوا في قلاعهم وطوابيعهم ، وثبتوا مدافعهم الفخمة على الجبال والآكام المباشرة للبحر ، وأمدتهم مراكبهم الحربية بالمساعدة وأخذوا يزعمون العرب باطلاق المدافع من البحر والبحر ، والعرب صابرون مستسلمون لقضاء الله وقدره . حتى اذا كان يوم الاثنين منتصف جمادى الثانية سنة ١٣٢٩ هـ خرجت قوة الجيش المنظم هاجمة ومعها المدافع سريعة الطلقات تحت حماية المدافع التي فوق الاكمام والتي في المراكب البحرية والتي في القلاع ، وعملوا من حيلهم العسكرية ما شاء الله أن يعملوا ، كل ذلك ولا حول للعرب ولا قوة الا بالله العلي العظيم الذي ألقى عليهم الصبر فثبتوا وذكروا الله كثيرا فصدقهم الله وعده للصابرين وانتصروا من بعد ما ظلموا وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون . نعم صبر العرب ودافعوا عن

اقامة حدود الدين فدارت رحا الحرب على ذلك الجيش العرهم حتى هلك كله
الا النزر اليسير الذين نجاه الفرار ولم تعد الجراح . وقد وقع في أيدي العرب
من البنادق والدخائر والمهمات والمدافع السريعة الطلقات والمكناات ما جعل لهم
قوة فوق قوتهم ونشطهم نشاطا يقدره قدره من يعرف الحالة . ثم عادت البقية
الباقية من الجيش الى جيزان فسلط الله عليها ومن جاءوا من المدد اليها ريحا
وجنودا جوية وأمراضا وبائية ذهبت بالباقي وبالمدد الا نورا يسيرا اضطر أخيرا
الى الجلاء عن جيزان ، فاستراح وراح والله من ورائهم محيط وهو على كل
شيء قدير .

بعد هذا كله لم يلبث أن جاءنا من والي عسير كتاب يجنح فيه للمسلم
تاريخه يرجع الى ما بعد الحوادث الأخيرة مع الطليان فصدعنا بأمر الله وجنحنا
معه متوكلين على الله وأرسلنا الى سعاده رسولا من كبار العرب ليخاطبه في
ذلك حسبما طلب ، وزودنا ذلك الرسول في طريقه وهو على مقربة من (أبها)
أن سعاده الوالي انما يريد بنا خدعة وانه قد تصب لنا شراك حباله فوقف
خارج المدينة حيث مامنه وأرسل اليه الكتاب وأعلمه بأنه قد جاء مبينا داعي
السلام وانه يريد المخاطبة في ذلك ليعلم ما ينتهي اليه الأمر والله الموفق . فما كان
جوابه الا أن أرسل اليه مكتوبا طويلا مملوءا بالعظمة والعلو والكبرياء ،
لا تخلو كلمة من التهديد والوعيد ورفض الاتفاق : وهاكم شيئا مما جاء فيه
بالحرف الواحد (قد أخذت كتابا من حسين أفندي وفيه يذكر أنكم سألتموه
عن بيان الشروط مع الحكومة وكيفيتها فعجبت في هذا الطلب فهذه الحال
تصير الشبهة ممكنة وأن الحادث الذي هو الآن واقع مع الكفار مناسب لأفكاركم
فلا حاجة للشروط فهل تسير شروط بين الحكومة والرعية ، فما وظائف الرعية
الا الطاعة للحكومة ولأوامرها ، وقد عزمنا متوكلين على الله أن نرسل حملة
عسكرية لتربية العاصين المخالفين بشدة والعفو عن المطيعين واعطائهم الأمان ،
ولم يكن طلبنا اتخاذ عسير عن عجز منا واستعانة بهم وأن القوة التي تزيد
عن الخمسين طابورا المنحشدة في الزيدية والزهرة واللحية والتي عندنا مقدار
سبعة عشر طابورا هي كافية لكل عدو في اليمن وعسير في الداخل وفي
الخارج . وأنتم تعلمون بذلك وأيضا تقدرون عاقبة البقى والفساد الخ . . .
وصلنا هذا المكتوب ووصلتنا مكاتيب أخرى أرسلت من بعض عمال الحكومة
الى العرب وفيها أكثر من ذلك ، فما أظن القاريء يخفى عليه شدة أسفنا . على
أن رجال الدولة الآن على هذا النمط ، وأنهم هم الذين يخلقون الفتن ويشيرونها
كلما قربت من الانتهاء ، انهم دائما واقفون حجرة عثرة في سبيل اطفاء الفتن
على نحو ما سبق بيانه ولا سيما في سبيل هذه الظروف والأوقات الحرجة .
هداهم الله .

نص الاتفاقية التي عقدت بين الحكومتين
العثمانية والبريطانية لتعديد الحدود بين
منطقتي نفوذ الدولتين في جنوب اليمن في ٩
من مارس سنة ١٩١٤ . ولم يعترف اليمنيون
بتلك الاتفاقية التي عقدت بين مقتصبين للأرض
اليمنية وهي تفقد بذلك صفة الشرعية (١) .

جلالة ملك بريطانيا وإيرلندا والأراضي البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور
الهند من جهة ، وجلالة إمبراطور العثمانيين من جهة أخرى يرغب كلاهما في
اتساع وإبرام البروتوكولات (الملحق A) التي وقعها المفوضون العثمانيون
والبريطانيون في سنة ١٩٠٣ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ م للدلالة على خط الحدود التي
عينوها لفصل ولاية اليمن عن أراضي تسع مقاطعات عدن كما جرت الإشارة
إليها باللون الأزرق في الخرائط الأربعة الملحقة (الملحق B) .

عين جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأراضي البريطانية فيما وراء
البحار وإمبراطور الهند صاحب المعالي السير إدوارد غراي بارون في المملكة
المتحدة وفارس في جوقه ربطة الساق وعضو في البرلمان وسكرتير دولة جلالة
الملك في الأمور الخارجية . وعين جلالة إمبراطور العثمانيين سمو إبراهيم حتى
باشا الصدر الأعظم السابق الحامل للأوسمة الإمبراطورية العثمانية والمجيدية
المرصعة .

لقد تبادل كلاهما أوراق اعتمادهما وبعد أن وجدت بأنها قانونية اتفقا
على ما يلي :

المادة الأولى : أن الفريقين المتعاقدين يثبتان ويبرهان البروتوكولات التي وقعها
القوميساريون العثمانيون والبريطانيون في سنة ١٩٠٣ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ .
والتي ترد نصوصها في الملحق A من هذا الاتفاق .

المادة الثانية : اثباتا لما تعهد به في القسم الأول من البروتوكول المؤرخ في
٢٠ أبريل سنة ١٩٠٥ يصرح إمبراطور العثمانيين بأنه لم يتنازل بأي
وجه من الوجوه عن الأراضي التي تبلغ مساحتها نحو ٥٥٠ ميلا مربعا
انكليزيا والملاصقة لجبل نعمان - حصن مراد والواقعة ضمن حدود
مقاطعة صبيحة القديمة ، والأراضي المذكورة هي المبينة باللون الأصفر
على الخريطة كملونة للمرفق (ج) للاتفاقية المذكورة .

(١) أمير سعيد : اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري ،
ص ١٥٤ - ١٥٩ .

المادة الثالثة : بما أن النقطة رقم (١) (وادى بنا) المشار اليها على الأولى من الخرائط الملحقة (الملحق B) بهذه الاتفاقية هي آخر نقطة على الشاطئ الشرقى المرسومة في تلك البقعة فقد اتفق الفريقان المتعاقدان وقررا وفقا للبروتوكول المذكور وتحفظا للشروط والتحديدات الواردة به بأن حدود الأراضي العثمانية تتبع خطا مستقيما يبدأ من أكمة الشوب متجها للشمال الشرقى نحو صحراء الربع الخالى بانحراف ٤٥ درجة . وهذا الخط يلتقى في الربع الخالى على الخط الموازى لدرجة ٢٠ مع الخط المستقيم المتجه مباشرة نحو الجنوب والمبتدىء من نقطة واقعة على الشاطئ الجنوبى من خليج عجير فاصلا الأراضي العثمانية من سنجق نجد وأرض قطر وفقا للمادة الثانية من الاتفاقية الانكليزية العثمانية والخاصة بالخليج الفارسى والمناطق المجاورة له المؤرخ في ٢٩ من يوليو سنة ١٩١٣ والخط الأول من هذين الخطين المشار اليه باللون البنفسجى والخط الثانى باللون الأزرق على الخريطة الخاصة الملحقة بهذا الاتفاق (الملحق ج) .

المادة الرابعة : يصدق على هذه الاتفاقية ومبادلة وثائق الإبرام في لندن في اقرب وقت ممكن لا يزيد عن ثلاثة أشهر .

واثباتا لذلك فقد وقع المفاوضات هذا الاتفاق ووضعما عليه ختميهما .
تم في لندن بنسختين أصليتين في ٩ من مارس سنة ١٩١٤ م .

١ . غراى

١ . حقى

وتمت مبادلة وثائق التصديق في لندن في ٣ من يونيو سنة ١٩١٤ م .

الحاضرون عن تركيا : مصطفى رمزى بك أميرالاي أركان حرب وفوض عثمانى .

المستر ، هـ . فيتز موريس مقوض بريطانى .

بعد المداولة بالتفصيلات بشأن حدود صبيحة في برج أم عشار (الخرج) المشار اليها برقم ٦٥ و ٦٩ على الخريطة وبعد فحص الوثائق والبراهين الأخرى المتعلقة بها يصرح المستر فيتز موريس المفوض البريطانى بأنه بالرغم من أن هذه الوثائق والبراهين وبالرغم من أن شهادة السكان الذين سئلوا في سنة ماضية في تلك البقعة تدل على أن حدود صبيحة الغربية تمتد الى الأكمة ومن هناك تمر في عكار وتصل الى المكان المدعو قدام ، فان الحكومة البريطانية المدفوعة بروح المسالمة والعواطف التقليدية الودية نحو الحكومة العثمانية ، لم تر من

الموفق أن تصر خلال عمليات التخطيط على المحافظة على حقوق شيوخ صبيحة في الأراضي التي يطلبونها والممتدة خلال عملية خط (أكمة عكار وقدام) لذلك فقد وافقت على اقتراح هؤلاء المفوضين بتخطيط السدود على أساس خط يبتدىء من برج أم عشار إلى قمة جبل نعمان الواقعة على الخط الذي يفصل المياه بين البحر الأحمر وخليج عدن على شرط ألا تحاول الحكومة الامبراطورية العثمانية مطلقا اعطاء الأراضي الواقعة بين هذا الخط الأخير والخط المنوء عنه أعلاه (أكمة - عكار - قدام) الى دولة ثانية وبلى أثر المداولات التي جرت بين الحكومتين الصديقتين أعلم السفير البريطاني في الأستانة الحكومة الامبراطورية العثمانية بأن التعليمات المتعلقة بهذا الأمر قد أرسلت من قبل الباب العالي الى المفوض العثماني وبالفعل فقد صرح الأميرالاي مصطفى رمزي بأنه تلقى في ١٩ من مارس بواسطة وزارة الحربية تعليمات مستندة على ارادة جلالة السلطان تأمره بتخطيط مقاطعة صبيحة بخط ينتهي في حصن مراد وبأنه بحسب التعليمات الواردة اليه بتعهد الباب العالي بعدم اعطاء الأراضي الملاصقة لخط نعمان حصن مراد في شمال هذا الخط الى دولة ثانية .

وبناء على ذلك فقد وضع المفوضان وضعا مفصلا لشطر خط الحدود الذي سيبتدىء في برج أم عشار (٦٥) وينتهي في حصن مراد ، ورسم هذا الخط على الخرائط التي وقعاها وتبادلاهما أما فيما يتعلق بقسم الحدود الواقع في الشمال الشرقي للنقطة المشار اليها برقم أعلى وادى أعني بحسب الارادة السنية الصادرة في ١٢ من فبراير سنة ١٩١٣ م الخط الذي يبتدىء في أكمة الشوب ويمتد في الاتجاه الشمالي الشرقي الى الصحراء فان المستر فيتز المفوض البريطاني يصرح بأن شسطرا من هذا الخط أي الحد بين مريس وشويب قد جرى تخطيطه سابقا ولم يبق الا تعيين قاعدة امتداد هذا الخط الى الصحراء وبأنه وفقا للارادة السنية المنوء عنها سابقا يجب أن يتبع هذا القسم من الحدود بصورة عامة الخط المستقيم الممتد من أكمة الشوب في الشمال الشرقي الى الصحراء ما عدا الانحرافات التي تتطلبها طبيعة الأرض وبأن الوثائق والبراهين الأخرى التي قدمها شيوخ يافع تدل بدون جدال على أن الأماكن المدعوة ربيعتين نوى وذها يباتي هي جزء من مقاطعة يافع نوان المواليق وكل أقسامهم الفرعية وتوابعهم وكذلك كل منطقة يافع الواقعة جنوبي وشرقي الخط الشمالي الشرقي المذكور آنفا تخص المقاطعات التسعة . أما الأميرالاي مصطفى رمزي المفوض العثماني فيجيب بأنه بحسب التعليمات التي وردت اليه من حكومته يعترف بأن قاعدة تخطيط النقطة رقم ١ في وادي بناهي بوجه عام وفقا للأوراق السنية الصادرة في ١٢ من فبراير سنة ١٩٠٣ م الخط الممتد شمالا بدرجة ٤٥ الى الشرق من أكمة الشوب الى الصحراء على شرط يبقى دل جوابان

فى ناحية قضاء رضا ويعترف بأن عزل الربيعتين ونوى وذهبا بيانى تؤلف جزءا من مقاطعسة اليوافع وبأن العواليق وكل أقسامهم الفرعية وتوابعهم وجميع منطقة يافع الواقعة فى جنوبى وشرقى المخط الشمالى الشرقى المذكور آنفا تخص المقاطعات التسعة .

ويضيف المفوض العثمانى الى ذلك أن السكان القاطنين فى جوار الشيخ سعيد وغيرهم القاطنين من الجهة العثمانية من عاداتهم الحصص على الماء من المنابع الواقعة فى ناحية صبيحة ويأمل أن لا يوجد مانع فى المستقبل من استمرارهم فى الانتفاع من هذه المنابع كما فى السابق . ويصرح المستر فيتز موريس بأن حكومته لا ترى مانعا من هذه الجهة .

لقد اتفق مفوضا الحكومتين الصديقتين على محتويات هذه الوثيقة ووقعا نسختين منها وتبادلا هاتين النسختين .

مصطفى كولونيل مفوض عثمانى

طربى شيخ سعيد

ج . هـ قيتز موريس مفوض بريطانى

٢٠ ابريل سنة ١٩٠٥

يمتد خط الحدود من نقطة (٦٥) فى اتجاه عام نحو الشمال ويتبسط الجانب الجنوبى من الطريق الممتد فى سفح جبل أم بدار فى جانب وادى خمسانة (٥٢) من اليسار الى المضيق المدعو نجد مشرق (٣٧) والمرقوم (٦٦) على الخريطة . ومن هناك يصعد الى المرتفع الشمالى جبل طقاسو (٤٧) ويجتاز وادى الغرب (٩) الى نقطة واقعة على بعد نصف كيلو متر من غربى قرية خبال (٣٦) ومن ثم يصعد الى قمة جبل نعمان (٦٧) ومن هذه النقطة ينعطف فى اتجاه جنوب غربى ويتبع الخط الذى يفصل المياه بين البحر الأحمر وخليج عدن مارا بنقطة برهم روس (٣٤) جبل أم نجاح (٣٩) جبل سيف برج الهائمة (ممر واقع على مسافة كيلو متر ونصف فى قرية الهائمة) (٤٩) نجد أم رهاز (٥٤) جبل سن سنغه الى أن يبلغ قمة جبل جريبة (٦٨) ثم يتحدر الخط من مرتفع الجنوب الغربى من جبل جريبة ويتجه نحو الغرب مارا بخط مستقيم الى قمة جبل كحوب ومن هناك يجتاز المنطقة المقفرة فى خط مستقيم الى قمة جبل الكوة (٦٩) تاركا بئر الحجوى فى الناحية التركية من قمة جبل الكوة (انظر خريطة الشيخ سعيد على نسبة ١ الى ٤٠٠٠٠) يتبع خط الحدود المرتفعات الى أن يصل الى أعلى نقطة فى المرتفع الجنوبى الشرقى فى جبل الكوة . هذه النقطة المشار اليها برقم (٧٠) والمعينة باشارة حدود هى واقعة على بعد ٦٠٠ ياردة تقريبا أى ما يقرب من ٥٥٠ مترا فى الغرب والجنوب من التل المدعو جبل مجيبة على الخريطة . ومن هذه النقطة الأخيرة تمتد فى خط مستقيم الى الجبل

الضخري (٧١) المعين بإشارة حدود وهو الجبيل الشمالى من انجبلين الواقعين .
 فى شمال وغرب جبل سويدية ومن هناك يتوجه رأسا الى نقطة (منورة ٧٢
 ومشار إليها بعلامة) وهى أعلى قمة فى الهضبة المعروفة باسم حصن مراد
 (المعروفة أيضا باسم الشيخ مراد) وتتجه صوب القمة فتصل الى شاطئ البحر
 الى النقطة المرقومة ٧٣ على الخريطة .

الكولونيل مصطفى اهشاه - مفوض عثمانى
 ج . ه . فيتز موريس - مفوض بريطانى

١٦

الخطاب المرسل من محمود نديم بك والى
 اليمن العثمانى الى عبد بن احمد العبدل
 سلطان حج لمحاولة اجتباؤه الى جانب
 العثمانيين لمعاداة الانجليز فى جنوب اليمن
 فى مطلع الحرب العالمية الاولى (١) .

بسم الله الرحمن الرحيم

أمير الأمراء الكرام ذو المجد والاحتشام محبنا العزيز السلطان على بن أحمد
 المختوم بحفظه الله . من بعد السلام التام ورحمة الله على الدوام .

يندى قبلا صدر الى جنابكم كتاب حضرة الامام الهمام حفظه الله . مع كتاب
 من طرف حضرة العلامة الفاضل قاضى لواء تعز عبد الرحمن أفندى عن أمرنا .
 وبهما موضح المرام والحقائق . وبهذه الدفعة صار اعزام القاضى المرمى اليه
 وجميعته رؤساء مجاهدى لواء تعز ، وهم محمد ناصر باشا قائمقام القماعة .
 وأحمد نعمان بك قائمقام الحجرية . ووكيل قائمقام قعطبة الشيخ قايد صالح
 وشيخ مشايخ قضاء رداغ صالح طبرى باشا لأجل الاتفاق والمذاكرة مع حضرتكم
 بما يرضى الله ورسوله واعزاز دين الاسلام واتصاف الكلمة . وقد أعطيناهم
 التعليمات اللازمة بهذا الشأن تخرج من ديارتكم وديانة كافة اخواننا أمراء الحج
 وجميع عائلتكم الكريمة البدار لنصرة الدين الحنيف وان أردتم التشريف
 لتسريع واكمال الأمور بهذا الطرف للمذاكرة من الراس نكون لحضرتكم من
 الشاكرين والله يحفظكم ويوفقنا جميعا لما فيه الرضى ودمتم فوق مارتم .

والى اليمن

فى ١٤ من جمادى الثانية سنة ١٣٣٣ هـ

محمود نديم

قومندان الحركة العسكرية

اميرالاي على سعيد

(١) احمد فضل البديل : هدية الزمن فى أخبار ملوك الحج وعدن ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

الخطاب المرسى من على سعيد باشا قائد
القوات العثمانية في الحج الى حاكم جزيرة
ميون (برزم) البريطاني للتعبير عن المتباطه
بانتهاء الهدنة في نهاية الحرب العالمية الاولى (١) .

الى جناب قومندان ميون القائم مقام هوم دام بقاء

تناولت بيد السرور تبليغكم المشعر بعقد الهدنة بين الدولة العثمانية وبين
دولة انكلترة العظمى وحلفائها بتاريخ ٣١ من تشرين اول سنة ١٩١٨ م ثم
وصلنا التبليغ المذكور بعينه بعد مرور ثلاثين ساعة من طرف حضرة والى عدن
مؤيدا اشعاركم . فاشكر اهتمام جنابكم على سبقكم . وايضا أقدم لكم تشكراتى
الخاصة على تلتفكم بالمساعدة لمن يرغب الوصول من ضباطنا الى ميون لأجل
المزاورة وقد أمرنا ضباطنا بدخول من يرغب منهم كما أننا أمرناهم بالاجتناب
عن كل ما يسوء الطرفين . فنرجو من البارى التوفيق بعقد صلح شريف مديد
ودمت محروسين .

قائد الجيوش العثمانية بلنج

أمير اللوا

على سعيد

البرقية المرسلة من على سعيد باشا قائد
القوات العثمانية في الحج الى قائم مقام الحجرية
البنى عبد الوهاب نعمان بك يطلب منه
امانة بمساعدات مالية لتغطية نفقات انسحاب
قواته من الحج في نهاية الحرب العالمية
الاولى (٢) .

من سعيد باشا الى قائم مقام الحجرية عبد الوهاب نعمان بك

تفيدكم مع الأسف أن الدولة العلية وحلفاءها قد تحقق انكسارهم وأن
الامان عقدوا الهدنة وتوقفت الحرب العمومية . والسبب الوحيد لهذا الانكسار
هو أن اخواننا العرب أهل الحجاز وفلسطين وسوريا والعراق قاموا على حكومتنا

(١) أحمد فضل العيدى : نفس المصدر ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) أحمد فضل العيدى : المصدر السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

السنية بالحرب واشتركوا مع العدو فعلا وقد قبلت دولتنا اضطرابا سرعسة اخراج عساكرها التي في اليمن وعسير والحجاز وفلسطين وسورية والعراق كما هو في شروط الهدنة . وبما أن حكومتنا قد اعطت الحكم القطعي بذلك فنحن مجبورون على ترك تربة اليمن المقدس واهله اخواننا المجاهدين المحترمين الذين اشتركوا معنا منذ ازيد من أربع سنين (١) وإن كنا نفدى بأرواحنا ودمائنا في سبيل المحافظة على تلك التربة المقدسة ولكن من حيث ان حضرة الامام يخالف للأمر ولسرده بعض الأسباب ابتدأت المخابرة مع دار السعادة في هذا الباب ويستكون الحركة ضرورية بموجب الأوامر الصادرة والجواب الذي سيؤخذ . فإذا نحن تركنا هذا اليمن المقدس فانا نشئنا لخواننا في الدين الاتحاد والاتفاق التام وإن لا يقبلوا تولية النصارى قطعيا لتكون على الدوام في سلوان بحسن فعلهم ولو سمعنا . وقد امتننت لبياتكم من أنكم ستعاونونا وستخدمونا . أما وإلى اليمن وقومندانها فمن يوم وصولهم إلى منطقتنا (أورثوا السكتة) لإدارة وإعاشة عساكرنا بحصرهم عموم التحصيلات والقروض لنفوسهم النفيسة وتعبوا المسلك الذي يهدد بمجاعة منطقتي ونكنكم ستجعلوني ممتنا للغاية فيما إذا عاونتمونا بخمسة أو ستة آلاف ريال وسارسل لكم حالا سندا مخصوصا بذلك لأن ضباطنا وعساكرنا متضايقون وفي حاجة إلى الدرجة النهائية وهؤلاء أبناء العثمانيين الذين دافعوا عن هذا اليمن المقدس بدمائهم وأرواحهم وقد أصبحوا اليوم معرضين للأمراض والجوع والعري فإذا قدمتم له خيرا ليكون نهاية لخدماتكم فسيستطروا اسمكم جليا في التاريخ . وإذا لم تقدروا على هذه المعاونة فاكتمى أن أقابلكم بالشكر لخدماتكم التي قد بذلتوها نحونا إلى الآن ودمتم .

حرر في ٤ من تشرين ثاني سنة ١٣٣٤ م

١٩

البرقية المرسلة من أحمد توفيق قومنجان
الفيلق العثماني في صنعاء إلى علي سعيد باشا
قائد القوات العثمانية في الحج لتكذيب أخبار
الهدنة في نهاية الحرب العالمية الأولى واتهمه
من الانسحاب من الحج أو التسليم للبريطانيين
في عدن (٢)

من قومندان الفيلق إلى علي سعيد باشا

(١) كان خلاص شواهد اليمن للأثر لا يخلو على من يعرف اليمن .

(٢) أحمد فضل البندقي : المصدر السابق ، ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .

ان التلغراف المرسل من ميون الى المندب ومنها مفتوحا اليكم الذي رفعتموه
الينا لم يكن فيه شيء عن شروط الهدنة غير أنه يذكر وقوعها فقط . فمثل هذه
الاشعارات الواصلة من المصادر الانكليزية يحتمل أن تكون غالبا مصطنعة من
طرف العدو الذي يعمل لأجل أحداث الثورة في اليمن حتى يتيسر له استرداد
الحج فكان يجب تكذيبه ورده ما لم يصل الأمر من مركز سلطتنا وأنتم بالعكس
أشغلتكم الأفكار ونسيتم أن من يتواجبون في المناطق المحايدة هم مندوبو الأمة من
الطرفين فقط فمساعدتكم بوصول أركان وأمرأه الانكليز الى نقطة صبر وحتى
دخولكم عدن بخلاف أمرنا مع أركان حرككم وياورككم وزعمكم صحة الاقتال
الطبيعية التي سمعتموها من قائد العدو والقاء معيتكم في الخوف والتشويش ،
واقتراحتكم الغير صائبة على من هو فوقكم . كل هذا لا يأتلف بأي صورة مع
المبادئ العسكرية بالمخصوص مع القيادة وقد وصل الاشعار بعينه الى منطقة تهامة
وأجيب عليه حتى من أحد اليوزباشية جوابا يليق بالعسكري وكما هو واقع في
سائر المناطق المعسكر بها فيلقنا وكذلك الأفراد والضباط والأمرأه في الحج يحبون
وطنهم وبمدافعاتهم الفعالة وبتضحياتهم المستمرة أثبتوا أنهم لا يقبلون الاهانة
وانى قانع بأنهم لا يتقهقرون شيئا عن خطواتهم التي تقدموها وأنهم ليسوا من
أولئك السذج الذين تنطلي عليهم حيل العدو ودسائسه الثابت أمثالها مرارا
وأن كل واحد منهم يقدم الحقائق فليس هنالك ما يوجب قط انزال عيالهم
وعائلاتهم المتفرقة في مختلف البلاد الى السواحل بهذه السرعة فانا الوالى والركن
الأعظم للإسلام وهو حضرة الامام الذي اتفق مع الحكومة موجودون هنا ونحن
نعتبرهم كلهم أولادنا ونحن المسئولون عنهم ماديا وأديبا اذا وقع حال مثل ذلك
لا سمح الله ، أما الضباط الآن فليس لهم أن يفتكروا في غير العدو الذي أمامهم
وطنهم وواجباتهم العسكرية ، حافظوا على ثباتكم كما أمرناكم قبلا وأنتم وحدكم
المسئولون ماديا ومعنويا عن الجواقب الوخيمة التي تنتج اذا فماتم شيئا من ذات
أنفسكم بدون أن تأمركم ، وبناء على الأمر الصريح القطعي الذي سيصل من
حكومتنا بالسفيرة ، وأما مسألة الفلوس التي اقترضناها من العدين أعطينا القسم
الأعظم منها الى منطقتكم والذي تحصلنا عليه من زبيد من قرض وغيره أعطى منها
ثمانية وأربعون ألف ريال لاعاشة العساكر الجائعة في تهامة لمدة كم شهر
والعشرون الألف الباقية للامورين الملكية في صنعاء والعساكر الموجودة في
المركز ولاعاشة بعائلات الأمرأه والضباط الموجودين في مختلف المناطق والذين
تراكمت مرتباتهم من أربعين الى خمسين شهرا فالمائتان والثلاثمائة ألف ريال
التي سمعتم عنها من أقواه أفراد العسكر ومن أقواه بعض الناس لو كانت هي
من زلط الحجارة لا يمكن جمعها ، فإيمانكم بمثل هذه التقلبات وعدم اعتمادكم
على أمركم الذي تهجد من كل الوجوه بمقررات هذا الفيلق ليس فقط لا يتفق مع
المبادئ العسكرية بل لا يتفق مع أى مسلك آخر فالقسم الأعظم من أموال لواء

نعم وخصوصا سبعة آلاف وخمسمائة ريال من محمد ناصر باشا وأموال لحج
الزراعية والجمركية كل هذه تركت الى منطقتكم ولم نسألکم عنها حسابا ولولا
حصول اللزوم القطعي لمواجهة حضرة الامام لشرعنا في اجراء التحقيق والتفتيش
عن كل هذا لأجل اظهاره ، واذا كان العساكر حسب اشعاركم جياعا وعرايا فذلك
لأنه قد وقع سوء الاستعمال في هذه الأموال . وخلاصة القول ان الزمان غير
مساعدة للمناقشات القلمية الطويلة العريضة نأمرکم بالانقياد الى الأمر وبالطاعة
العسكرية .

قائد الفيلق

أحمد توفيق

٢٠

الخطاب المرسل من الامام يحيى بن محمد
حميد الدين الى أحمد توفيق قائد الفيلق
العثماني في صحاء للتعبير عن وقفه العسكرية
استسلام العثمانيين للبريطانيين في جنسوب
اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى (١) .

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة قومندان الفيلق الهمايوني الهام الأكبر أحمد توفيق حرمه الله ،
شريف السلام التام ورحمة الله صدورها بعد اطلاعنا على ما وصل الينا من مقام
الولاية ومنكم نقلا عما رفعه حضرة قومندان منطقة لحج على سعيد باشا وما معه من
مواد المتاركة ومن التبليغ المحرر الى حضوركم بالشفرة من حضرة عزت باشا
وصورة ذلك بامضاء المومي اليه عن مسند الصدارة العظمى الى حضرة قائد لحج
وتأملنا ما قد الامر بلزوم تسليم القطعات العسكرية الموجودة بهذه القطعة الى
من يستلمها من طرف حكومة الانكليز وتعجبنا لذلك كثيرا . أولا لعدم ورود شيء
الينا من مسند الصدارة . ثانيا انه لم يرد الينا ما ذكره قائد لحج من التبليغ من
والى عدن . فأنتم تعرفون ما بيننا وبين الحكومة العثمانية من الائتلاف المتعلق
ببعض مواد العسكر وغيرهم مع مالنا لدى الحكومة من المظبوطات المتكاثرة البالغة
مبلغا عظيما لا يمكننا معه الاذن باعزام نقر واحد . بناء عليه حررنا اختصارا
الى حضرة والى الولاية وحررنا هذا لحضرتكم اعلاما أن اعزام العسكر من المستحيل
وأنه ان كان منكم أو أحد من معيتكم التصميم على ذلك فلا بد لنا من المنع على أي

(١) أحمد فضل البعلبكي : المصدر السابق ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

وجهه كان . وقد حررنا تلغرافا الى والى عدن وقومندانها وبيننا له ما ذكره وافندناه
انه لم يصل اليها ما ذكره سعيد باشا من التبليغ وانا تمنع أيضا عزم أحد من
الضباط وعائلاتهم فليكن منكم اغلاق هذا الباب واجراء الاخطارات الشديدة الى
جميع المأمورين فانا لا نريد تكدير خاطرهم لكن للضرورات احكام وقد عرفتكم
ما قمنا به مع الحكومة من لدن الائتلاف الى التاريخ ودعم . والسلام عليكم
ورحمة الله .

٢١

البرقية التي ارسلها الامام يحيى بن
محمد حميد الدين الى علي سعيد باشا
القوات العثمانية في الحج يحثه فيها على عدم
التسليم للبريطانيين وذلك في نهاية الحرب
العالمية الاولى (١) .

من عبد الله الامام يحيى الى حضرة قائد المنطقة بلنج سعيد باشا حرسه
الله بلغ اليها من حضرة الوالى والقومندان باشا عدم حسن تحريرنا الى والى عدن
ذلك التلغراف المرسل بواسطتكم لذلك احببنا الايضاح لحضوركم اعلما انه
لا كان الاطلاع على مفاد حضرة عزت باشا وعرفنا مفاد كتابكم الى حضرة الوالى
والقومندان احمد توفيق باشا حصل معنا التصميم على القتال حتى الممات من دون
خوف ولا مراقبة لغير الله .

وحشدنا القبائل واتخذنا لذلك جميع الوسائل وأمر (٢) ما اذا أعداء الله
الانكليز هو محفوف بغرابة الكذب لكنه لما رأينا فيما كتبه حضرة عزت باشا من
انه ان لم يكن التسليم الى الانكليز فان التهلكة محققة أردنا صون جانب الحكومة
ومأمورين اليمن عن مسئولية الدولة ورضينا تحمل تلك المسئولية وتلونا قوله
تعالى « فكيدوني جميعا ثم لا تنظرون انى توكلت على الله ربي وربكم ما من دابة الا
هو آخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم » فمثل هذا يحمل على غير خدمة
الدين والوطن وهل يرضى أحد من أهل الديانة والمتانة الاسراع الى التسليم الى
الكافرين والدخول تحت ذمتهم وقد بقى له مجال لمنع ذلك على أن الامر كما
اسلفنا محفوف بغرابة الكذب . ثم انه لو فرض صدق ذلك الامر على بعده
وكان منا جميعا القيام بالدفاع لكان استحسن ذلك لدن الخلافة الاسلامية (٣)
خصوصا بعد أن نزهنا الحكومة ومأمورين اليمن عن المسئولية اما ما فى بيننا

(١) احمد فضل العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) كذا فى الأصل .

(٣) كذا فى الأصل أيضا .

وبين الحكومة بالطريقة واحدة والمسلك واحد والملة واحدة ولم نرد التوصل الى شيء يغير بالحكومة حالا ومالا بل أردنا دفع ذلك كليا .

أما اذا كنتم مصممين على التسليم كما ظهر من طلب العائلات الى الحج فليكن منكم التصريح بذلك واى مانع عن ارسال الحكومة هيئة لتبليغ الاوامر اللازمة التى يطلب الظن بصدقها ثم اى مانع للانكليز عن بث الجرائد الحرة لتشر الأخبار فالأمر مفتقر الى دقة النظر واحالة سليمان الفكر . والسلام عليكم ١٧ من صفر سنة ١٣٣٧ هـ .

٢٢

البرقية التى ارسلها موظفو وتجار لواء
تتم من اليمنيين لعل سعيد باشا قائد القوات
العثمانية فى الحج يعبرون فيها عن استيائهم
لايحاء التجار العثمانيين للرجلاء عن الحج فى
نهاية الحرب العالمية الاولى ، كما يعبرون عن
تقديرهم لجهود علي سعيد وولائهم للدولة
العثمانية (١) .

حضرة القائد الكبير للجيش الاسلامى بلتج سعيد باشا دام نصره

قد علم العموم أن دولتكم السبب الوحيد لآحياء حفظ هذا النقطة اليمانية عن تعدى الأعداء اليها . وأنها لولا ما أبرزتموه من الثبات والمتانة الدينية وبذل النفس للجهاد فى سبيل الله حتى صرتم مظهرا للتوفيق والنصر الالهى والظفر الغير المتناهى فقلدتكم أعناق ساكن القطعة اليمانية طوق الامتنان الذى لا يقوم بشكر أقلها الثناء وأصبحتم شمساً مشعة على هذه القطعة يهتدي بنوركم فى ليل الخطوب فاجتذبتكم أزمة القلوب وحزمت أعظم الاجور من علام الغيوب ، وبينما العموم يشكرون فعلكم الجميل اذ شاعت أخبار مفاجئة وحركات مدهشة فأظلم ليل الخطب واعتكر بعد أن كان فجر الاصباح أسسفر وتأيست تلك الإشاعات بسحب الموجود فى المركز من القوة وتعطيل المستشفى وبيع الاشياء الاميرية وأخذ الامراض الى غير ذلك مما ترى معه الافكار مضطربة والآراء مشتتة والعقول مختلفة والاخبار غير مؤتلفة والعموم ناظرون الى رأيكم الصائب ودهائمكم العظيم واليقين العام بديانتكم وشهامتكم عدم الاعتماد على القاءات الأعداء مع أنه يتصور خديعتهم بكل خبر مشابه للمصدق وتزويراتهم غير مجهولة ولو كان ذلك حقا فلا يخفاكم حيناً للدولة العلية العثمانية قديماً وحديثاً وارتباطنا بعاصمة الخلافة الاسلامية لا نستبدل به غيره بذلنا أهالى هذا اللواء النفس والنفس فى

(١) أحمد فضل البطل : المصدر السابق ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

المظاهرات والمعاونات بأمر الجهاد والامل العمومي بديانتكم أن لا تتركوا التبليغ الى مقر الخلافة يائنا مرتبطون بها وغير منفكين عن سلطتها ونسالكم بالله أن لا تتحركوا حتى تعلمونا السبب الباعث لترك هذه القطعة هملا وبتر عضو من الاسلام ونرجوكم تسكين روعة العموم بانيائنا بالنتيجة . وما نحن منتظرون التفاتكم الكلى علينا ببذل مزيد العناية بالمراجعة ان كان لهذه الاشاعة صحة . فرمان ، ٢٠ من صفر سنة ١٣٣٧ هـ ١٧ من تشرين ثاني سنة ١٣٣٤ رومي .

عن كافة أهالي وأشرف وعلماء

مدير صبر	محكمة كاتبى	امين صندوق
عبد العزيز	يحيى بن على الحداد	عبد الاله
باشكاتب	رئيس بلدية	تجار
محمد	محمد	محمد خياط
تجار	تجار	علماء
نورى	محمد مصلى	عبد الولي
٢٣	علي مصلى	

البرقية التي ارسلها لاصر عتبرى مدير
« الشيخ سعيد » الى قائد الشماليين في الحج على
سعيد باشا ، وزعم فيها صحة الباء الهدنة في
نهاية الحرب العالمية الاولى وأن الدولة العثمانية
تمكنت من خديعة بريطانيا وحلفائها وسعت
اساطيلهم ، وذلك ليعتاد على سعيد باشا
ويكون على بصيرة وحذر (١) .

يومنا هذا استخبرنا من بعض المعتمدين بأن بوابير اعداء الله الانكليز
والفرانسيين مقدار مائة الى مائة وخمسين يابورا نقل وحربي قبل اسبوع قصدت
دار السعادة سرا يريدون التعرض على جنائق قلعة ودار السعادة وظاهرا لأسباب
المتاركة للمصالحة ففتح لهم باب البوغاز ودخلوا حتى توسطوا بالبوغاز وعند
توسطهم بالبوغاز حتى جنائق قلعة لبعض أسباب ظهرت بتلك الساعة أغلق باب
البوغاز وأطلق عليهم عموم المنافع المرتبة بالبوغاز فأهلكوا بعضهم في يوم أمس
وصلت هذه الاخبار بميون سرا لأعداء الله والعين فاشتدت أحزانهم وغضبوا
غضبا هائلا وأيقنوا بهلاكهم وأظهروا عويلهم . فنسترجم من دولتكم الايقاظ
لعموم المواقع المرتب بها المساكر لدولتنا المنصورة بالانتباه عن الغفلة ولأجل
المعلومات تجاسرت بالعرض فرمان ٤ من تشرين ثاني سنة ١٣٣٤ رومي .

مدير الشيخ سعيد

ناصر عتبرى

(١) أحمد فضل العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

الخطاب المرسى من على سعيد باشا قائد
القوات العثمانية في فتح الى احمد توفيق باشا
قائد الفيلق العثماني في صنعاء في ٢ من
نوفمبر سنة ١٩١٨ م في اعقاب الهدنة في
نهاية الحرب العالمية الاولى لتبرلة نفسه من
اتهام التوجه اليه بتسليمه ما في حوزته من
الأراضي اليمنية للإنجليز ، ويتطلب حضور من
يهمه الامر لاستلام تلك الأراضي (١) .

ان القلاع المهمة والأراضي التي استردناها من الإنكليز مثل قلعة باب
المنذب والشيخ سعيد وسواحل النخا وذباب وكذا النواحي التسع الموجودة الآن
تحت اشغالنا وتأثيرنا وهي :

لحج ، والصبيحة ، والحواشب ، والضالع ، وياض العليا والسفلى ، وبلاد
الفضل ، تلك النواحي باعتبارها أوسع من لواء تعز في داخل جنوبي اليمن .
وعلى الساحل من باب المنذب الى شقرة ما عدا شبه جزيرة عدن ، فجميع هذه
الأراضي المذكورة في قبضتنا ونحن المحافظون عليها . وأما البلدان التي تعود
تأبعتها اليها حضرموت ، وبلاد الصمسوما ، حتى بلاد الدناكل ، وقد عقدت
مقاولاتهم بتأبعتها ، وأوراق المقابلة المعقودة محفوظة بأيدينا تحت أسماء كل من
الأمراء والمشايخ وعقال وأهالي البلدان المذكورة . أما المواقع والخطط الحربية
والنقط المهمة الموجودة فيها قوتنا العسكرية ، وعليها المدار والمقابلة لباب عدن
والشيخ عثمان فهمي كما سيأتي :

الدرى ، ودير ناصر ، ودار هيثم المسمى دار المشايخ ، والمجالة ، وكعدة
الاصلى ، ودير جابر ، والمحاط . وبما أن حكومتنا المتبوعة قد قبلت أساسيات
الصلح مع حكومة انكلترا وحلفائها ، وعقدت الهدنة بتاريخ ١٨ من تشرين أول
سنة ١٣٣٤ روى ، وبعد أن رسمت مراكب الإنكليز وحلفائها في مراسي دار
السعادة بالصورة الودية ، وسويت أمور وضع المهادنة ، فبهذه الصورة التي هي
عن قواعد الهدنة المبلغة رسميا من حكومة انكلترا حصل هيجان عظيم بين
العساكر والأهالي وفي داخل الخطط الحربية فتلافت الأمر مسرعا لأجل تسكين
ذلك الهيجان ، ولكي نفهم من قريب نوايا العدو ، وكان ضروريا أن تلاقبت مع
والى وقومندان عدن لأجل هذا الغرض ، ولتأمين المخابرة بين اليمن ودار السعادة

(١) أحمد فضل العبدل : المصدر السابق ص ٢٥١ - ٢٥٤ .

لا لغرض آخر يوجب الشك وسوء الظن . وكما ظهر لى من جواب سيادة الامام بتعبير كلمة (لقد ساءنا) قاصدا بهذا التعبير تقييحي ، وما حمله على ذلك الا مقاصدكم وأغراضكم الخصوصية لبعض اسباب ، كاشتراككم مع والى ولاية اليمن بنشریاتكم واشاعاتكم غير اللائقة والمخالفة للحقيقة ، قاصدين بذلك اهانتى عند عموم اهالى اليمن المحترمين ، الذين ليس لهم وقسوف على الحقيقة لسوء تفسيركم لها .

ولكننى قانع وقائل أن كل ذلك ليس له عندى أهمية بمشغال الذرة ، لما لى من سوابق الخدم ، خصوصا فى هذه التربة المقدسة اليمانية ، وما قمت به من المحافظة والمدافعة والثناء والمحاربة المتواصلة ضد العدو فى باب المندب وباب عدن منذ أربع سنوات ، وكل ذلك بمساعدة ومظاهرة رؤساء مجاهدى وأهالى لواء تعز ، لما بذلوا من ارواحهم وأموالهم خدمة للدين والوطن .

أما حضرة الامام ، ووالى الولاية ، وجنابكم ، فلم يكن لكم نصيب فى شىء من المعونة المادية أو الفعلية نحونا سوى الكلام لا غير ، مع حرماننا من كل شىء .

ويشهد على ذلك كل من أرباب الشرف وأصحاب الوجدان . من عموم اهالى اليمن من ذكر وأنثى حتى الصبيان . وفوق كل شىء ، قالتواريخ والوثائق ستبين ذلك بالصراحة . والحاصل أن لليمن «فتاحين مهمين ، صبا لحج وباب المندب ، اللذين هما من أهم ما يكون لسلامة ومحافظة عموم اليمن فكل من له علاقة وصلاحيات من الدوات فليشرف سريعا للاستلام . أما نحن فقد أمرت حكومتنا المتبوعة المفخمة بإجازتنا ، وختمت وظيفتنا ، فليستنا ماذونين بالبقاء بصفة «حاربين فى هذا الوطن الذى نعتبره وطننا الثانى . وقد كفانا ما لقيناه نحن العساكر العثمانيين والفدائيين فى هذه المدة الطائلة من المتاعب المضنية للأجساد ، والمفاداة بأرواحنا العزيزة ضد العدو وتحت قذائف الطيارات والمدافع (والمكائين) وبين الرمال والحبوت من غير ماء فى أيام الصيف الجهنمى ونحن معرضون للحميات لشدة الرطوبة فى داخل الخنادق أيام الشتاء من جهة . ومن الجهة الأخرى كل هذه الدماء التى أرقناها والأرواح التى أزهقناها فى هذا السبيل ، إنما هى للمحافظة على عرض وشرف ووجدان أهل اليمن المقدس الذى هو من ضمن الحرمين الشريفين من تجاوز الأعداء . والحالة هذه مع كونى لا زلت ولم أزل مضحيا بروحى ثيلا ونهارا فى سبيل الدين والوطن ، وبحسب الوظيفة مع الحرمين الكلى ، ففوق كل هذا يرموننا من بعيد بما يسهل على طباعهم ، ولكنه عندنا من أغلظ القول ، مشيعين فى حزم واصرار أنى لمقابل بعض المنافع الخسيسة ساعيد لحجا وما حولها للأعداء . فأننا نرجوكم خاصة ، أن تتفضلوا بالتبليغ لمن يلزم ، ليسارع بإرسال أى كائن يكون ممن له حمية وطنية قهرمانبة.

بالوفود الى باب المندب والى الحج لاستلامها قبل فوات الوقت . ومع انى لا اقبل
اصلا ان اكافا بالتهم المهيئة التى يقصدون باذاعتها واقترائها ان يلصقوا بها .
ولكن المفتريات مردودة ومعادة للديميها وقائلها وناشرها بتسامها .

٢ من تشرين ثانى سنة ١٣٣٤ رومى قائد منطقة الحركات يلصق

أمير اللواء

على سعيد

٢٥١

الخطاب المرسل من على سعيد باشا قائد
القوات العثمانية فى الحج الى اللواء حسين باشا
المتقاعد فى صنعاء فى ١٢ من نوفمبر سنة
١٩١٨ للاعراب عن اغتيابه باناء قيام مظاهرات
وطنية فى عاصمة الولاية لمساندة قوات الدولة
فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، فحسلا عن
تمهيدات الامام يحيى بتقديم للموتات اللازمة .
ويؤكد سعيد باشا ان دور العثمانيين فى اليمن
قد انتهى وبدا دور اليمنيين فى تقرير مصيرهم
على النحو الذى يرتضونه لانفسهم (١) .

حضرة أمير اللواء حسين باشا المتقاعد بصنعاء

ان اشعاركم بخصوص وقوع بعض مظاهرات وطنية فى صنعاء ، كما وقع
فى بداية الحرب العمومية ، وفى حرب طرابلس الغرب ، وأن تأميمات حضرة
الامام القوية فى غاية الوطنية والديانة لهو موجب للسرور .

ان مثل هذه المظاهرات لم تبد لحد الآن فعلياتها التامة بالمال والرجال
لمصلحة الحكومة السنية . نتمنى أن نسمع ونرى تحقيق وقوعها بعد الآن ،
واجرائها فعلا وتاما من اصحاب البلاد الحقيقيين ، أريد أن أوصل بعد هذه
المظاهرات ، أن اولاد اليمن لا يكونون متفرجين ، كما كان الواقع منذ أربع سنين ،
ولسان حالهم يقول نحن نرتاح وعساكر الترك يحافظون على حدود بلادنا ، بل
يسعى كل صغير وكبير منهم ويتقدم بالفيرة التى لا تعرف الملل الى ايفاء واجباتهم
الدينية والوطنية . أما نحن الأغراب ، فجهادنا المملوء بالشرف فى الدفاع داخل
الخانق مع الحرمان التام من الوسائل قد ختم . ومن الآن فان دور الجهاد حرييا
وسياسيا واداريا لائخواننا العرب . فالوظيفة الانسانية الاولى التى تترتب على

(١) أحمد فضل البطل : المصدر السابق ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

عموم اولاد اليمن ، أن يقوموا بالمعونة من كل الوجوه للعثمانيين في ايصالهم الى اوطانهم واحضان امهاتهم سالمين ، وأن يبذلوا المروءة والسعى في ذلك شكرا ومكافأة للعثمانيين للمحافظة على وطنهم الى الآن ، واستشهاد الالاف منهم في سبيل دفع العدو من أن يستولى على شبر من ارضهم .

وأؤمل أن يعترف بذلك حضرة الامام قبل كل أحد ، ان الواجبات القطعية للأحوال العمومية ، والاوامر الصريحة من مركز السلطنة ، يستلزم مع الأسف وداع العثمانيين لآخواتهم العرب المحترمين بعيون دامعة . ولم يبق محل هناك للتفسير والتأويل . واني أنتظر وصول كتابكم الذي ذكرتموه ، ولكنني استغرب التوصية لنا بالثبات من جنابكم . فالتمسح بالنفس عيب . وانما التلغرافات الواردة من كل الجهات أجبرتني على القول بأنه لا ينكر أحد ما لقيناه في اليمن مدة أربع سنين من دروس الثبات والفيرة والشجاعة ، وما بعثناه في هذا الفياق الذي كان في حالة العجز والجمود في بداية الحرب ، من روح الحركة والفتح والاسترداد للبلاد ، وجعلناه مثالا لمن يقتدى به . ويعترف لي بذلك المخالفون أهل الحسد ، واني وان كنت أشكر كلمات جنابكم ، وكلمات حضرة الامام اللطيفة . ولكنني أحتج على مثل تلك التواصي من الذين لا عمل لهم ولا أمل منذ أربع سنين سوى املاء رؤوسهم ومعدنهم ببخار العرقى (الحمر) ، وملء صناديقهم بنذهب هر ثمن دماء اولاد العثمانيين ، ان العساكر جميعا بلحج مراض (مرضى) ومسيبو مصائبنا هم بصنعاء ، فاذا أمكن انتظارنا في لحج للأمر الأخير من حكومتنا . فسنبجتهه يا حضرة الباشا المحترم .

١٢ من تشرين ثاني سنة ١٣٣٤ رومي . قائد منطقة الحركة بلحج

أمير اللواء

علي سعيد

٢٦

البرقية المرسلة من والي اليمن العثماني
محمود نديم بك والي عدن البريطاني رد
على كتاب الأخير الذي انبأ بالاتفاق على الهدنة
في نهاية الحرب العالمية الأولى وقد أكد الوالي
العثماني في برقيته حق الامام يحيى في وراثة
الحكم العثماني في اليمن ، مما أوجب تسليمه
اسلحة العثمانيين وممتلكاتهم في الولايسة .
بعد أن انعسر عنها نفوذهم تبعاً لشروط
الهدنة (١) .

بوساطة قائد منطقة الحركات في لحج الى حضرة ذي الاصاله قائد عدن

(١) أحمد فضل المبدئي : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

اطلعت على شروط الهدنة المطوية بكتابتكم وقد امرتنا حكومتنا قبل الحرب
أن نجرى جميع الحركات في اليمن بالمشاورة مع حضرة الامام . وبناء عليه فقد
تواجهنا مع حضرة للمذاكرة بخصوص الهدنة وكانت نتيجة المذاكرة كما يأتي :

١ - لم يصل اليها ولا الى حضرة الامام امر من حكومتنا في حركة العساكر
العثمانية بهذه الصورة مع ترك السلاح بموجب المادة ١٦ من شروط الهدنة
ومع اعتمادنا على صحة تبليغكم العالي فانكم تسلمون معنا بأنه لا يمكن
تحركنا من دون أن يبلغنا أمر .

٢ - من حيث ان امر البلاد في يد حضرة الامام فالأمر الوارد اليها المنقول
صورته أعلاه والتلغراف المرسل منه الى جنابكم العالي المؤرخ ١٠ من صفر
سنة ١٣٣٧ هـ يتضمن عدم امكان خروج فرد واحد من العثمانيين من هنا
ذكرا أم اثني فضلا عن العسكر .

٣ - في المادة (١٦) من شروط الهدنة وفي المادة (٥) المصرح بها وفي عموم
شروط الهدنة لا يوجد ايضاح ولا حتى اشارة أن تترك الحكومة الملكية
أمر الادارة .

٤ - بالنظر الى أن حقوق ايفاء شروط الهدنة اليوم هذا في يد حضرة الامام
لا أرى وسيلة لتنفيذ ذلك سوى وصول مأمور مخصوص من دار السعادة
وجلبه أمر تلغرافي واضح بالشفرة التي بينه وبين الصدارة .

٥ - اذا وجب خروج الحكومة الملكية من هنا سواء كان في أثناء الهدنة أو في
خلال عقد الصلح يتوقف على استحصال تفصل المأمورين وعائلاتهم على
تسوية مطلوبات حضرة الامام وينحصر على استحصال رضاه القطعي وعلى
تأمين داخلية البلاد . وهذا لا يتأتى الا بالقوة العسكرية ، والقوة المعاونة
التي يضاف عليها من طرف حضرة الامام برضاه واختياره . ومع أني مقتنع
بهذه النظرية أرجو استحصال رضاه حضرة الامام وابقاء العساكر الموجهين
هنا لتأمين داخلية البلاد بموجب المادة (٥) من شروط الهدنة .

٦ - حيث ان المادة (١٢) من شروط الهدنة تسمح بالمخابرة الرسمية اطلب حى
المخابرة مع حكومتى للقيام بواجبى بحكم منصبى المودع فى عهدتى ، وأرجو
التفضل بقبول احتراماتى الخالصة سيدي .

والى اليمن
محمود نديم

٣ من تشرين ثان سنة ١٣٣٤ رومى
١٦ من تشرين ثان سنة ١٩١٨ م

الخطاب المرسل من والى عدن البريطاني
الى والى اليمن العثماني محمود نديم بك ردا
على برقيته السابقة . والخطاب يوضح وجهة
نظر الانجليز في اعتبار الامام يحيى معايدا
ولا دخل له في تقرير الموقف في اليمن بعد
هزيمة العثمانيين في الحرب الكبرى الاولى .
كما ان بريطانيا اعتبرت قبول العثمانيين
شروط الهدنة امرا حتميا فرسته قوانين
الحرب مما لا يستلزم بالتالي استصدار أوامر
جديدة بشأن تولف الادارة العثمانية للنديسة
لولاية اليمن باعتبارها تابعة للادارة العسكرية
العثمانية وخاصة في وقت الحرب (١) .

اصالة محمود نديم بك والى ولاية اليمن

اخذت تلغرافكم المؤرخ ١٦ من تشرين ثاني سنة ١٩١٨ م فليكن معلوما لدى
اصالتيكم ان قوة النفوذ العسكري في زمان الحرب مرجحة على كل القوى .
وكذلك عموم شرائط المتاركة التي من طرف العسكرية ليست على تركيا وحدها
فقط . فأنانيا ايضا قد قبلت تلك المتاركة جبرا . ولذلك لم نرفع الكيفية
لاصالتيكم فلا نرى لزوما ان نذكر امرا آخر بخصوص الادارة الملكية ليتوقف امرها
وتابعيتها للعسكرية . وبما ان حكومة انكلترة وحنفاها لا ترى لزوما لاجرا .
مقاولة اخرى مع الامام لكونها لا تعد متفقا مع تركيا . بل تعد محايدا الى
الآن . فقبول تركيا لشروط الهدنة جبرا وبما ان بين حكومة انكلترا والامام ودادا
قديما كنت قد اخبرته بشروط الهدنة من طرف الحكومة وبينت له ان الحكومة
تنتظر منه بذل المعاونة الكلية بخصوص جلاء الادارة الملكية وقوة الاثراك
العسكرية . واخبرته ايضا ان الحكومة الانكليزية قررت انها ستحل المسائل
المالية والارضية في المستقبل .

وأما المادة الخامسة فليست عائدة لليمن فالذي تعود لليمن وتحتوى على
الشروط فهي المادة السادسة عشر فقط القسم الاخير منها يعود الى (ابلنة) أما
الأمر الذي أخذته من نظارتنا الحربية في لوندرة يتضمن ارسال عموم المخابرات
التلغرافية التي تأخذها منكم من اليمن بوساطتها لأجل نقلها الى استانبول ومع
هذا أعرض لكم احتراماتي الخالصة .

والى عدن
استيورت

(١) أحمد فضل البديلي : المصدر السابق : ص ٢٥٩ - ٢٦٠

ثانياً - الجداول

جدول رقم (١) : سلاطين الدولة العثمانية ومدة حكم كل منهم (١)

رقم	اسم السلطان :	مدة الحكم من	الى
١	السلطان عثمان الأول (تاريخ استقلاله ١٢٩٩)	١٢٩٠	١٣٢٦
٢	السلطان أورخان	١٣٢٦	١٣٥٩
٣	السلطان مراد الأول	١٣٥٩	١٣٨٩
٤	السلطان بايزيد الأول	١٣٨٩	١٤٠٢
٥	السلطان محمد الأول	١٤٠٢	١٤٢١
٦	السلطان مراد الثاني	١٤٢١	١٤٥١
٧	السلطان محمد الثاني (الفاتح)	١٤٥١	١٤٨١
٨	السلطان بايزيد الثاني	١٤٨١	١٥١٢
٩	السلطان سليم الأول (ياقوت)	١٥١٢	١٥٢٠
١٠	السلطان سليمان الأول (القانوني) (٢)	١٥٢٠	١٥٦٦
١١	السلطان سليم الثاني	١٥٦٦	١٥٧٤
١٢	السلطان مراد الثالث	١٥٧٤	١٥٩٥
١٣	السلطان محمد الثالث	١٥٩٥	١٦٠٣
١٤	السلطان أحمد الأول	١٦٠٣	١٦١٧
١٥	السلطان مصطفى الأول (للمرة الثانية)	١٦١٧	١٦١٨
١٦	السلطان عثمان الثاني	١٦١٨	١٦٢٢
١٧	السلطان مراد الرابع (٣)	١٦٢٢	١٦٤٠
١٨	السلطان إبراهيم	١٦٤٠	١٦٤٨
١٩	السلطان محمد الرابع	١٦٤٨	١٦٨٧
٢٠	السلطان سليمان الثاني	١٦٨٧	١٦٩١
٢١	السلطان أحمد الثاني	١٦٩١	١٦٩٥
٢٢	السلطان مصطفى الثاني	١٦٩٥	١٧٠٣
٢٣	السلطان أحمد الثالث	١٧٠٣	١٧٣٠
٢٤	السلطان محمود الأول	١٧٣٠	١٧٥٤
٢٥	السلطان عثمان الثالث	١٧٥٤	١٧٥٧
٢٦	السلطان مصطفى الثالث	١٧٥٧	١٧٧٤

(١) أبو خلدون سائح الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٢ ، ص ٢٧٦ ~ ٢٨١ .

(٢) فتح عثمانيون اليمن لأول مرة في عهده في سنة ١٥٣٨ (٩٤٥ هـ) .

(٣) خرج عثمانيون من اليمن في عهده في سنة ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) .

تابع جدول رقم (١) :

رقم	اسم السلطان	مدة الحكم من الى
٢٧	السلطان عبد الحميد الاول	١٧٧٤ - ١٧٨٩
٢٨	السلطان سليم الثالث	١٧٨٩ - ١٨٠٧
٢٩	السلطان مصطفى الرابع	١٨٠٧ - ١٨٠٨
٣٠	السلطان محمود الثاني	١٨٠٨ - ١٨٣٩
٣١	السلطان عبد المجيد (١)	١٨٣٩ - ١٨٦١
٣٢	السلطان عبد العزيز (٢)	١٨٦١ - ١٨٧٦
٣٣	السلطان مراد الخامس	١٨٧٦ - ١٩٠٩
٣٤	السلطان عبد الحميد الثاني	١٩٠٩ - ١٩١٨
٣٥	السلطان محمد الخامس (رشاد) (٣)	١٩١٨ - ١٩٢٢
٣٦	السلطان محمد السادس (وحيد الدين)	١٩٢٢ - ١٩٢٤
٣٧	عبد المجيد (خليفة فقط)	١٩٢٤ - ١٩٢٤

اعلان الجمهورية التركية في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٢٤ م .

جدول رقم (٢) : الأئمة الزيديون في اليمن ومدة تولي كل منهم الامامة (٤)
أولا : الأئمة الزيديون قبل وصول العثمانيين الى اليمن (٨٩٨ - ١٥٣٨)

رقم	اسم الامام	محل الوفاة	هجري من الى	مدة توليه الامامة ميلادية من الى
١	الهادي يحيى بن الحسين	صعدة	٢٨٤ - ٢٩٨	٨٩٨ - ٩١١
٢	المرتضى محمد بن الهادي	صعدة	٢٩٨ - ٣٠١	٩١١ - ٩١٣
٣	الناصر احمد بن الهادي	صعدة	٣٠١ - ٣٢٥	٩١٣ - ٩٣٤

(١) أرسل العثمانيون الى اليمن في عهده في سنة ١٨٤٩ م (١٢٦٥ هـ) حملة لم تستلح البقاء في صنعاء فارتدت الى الساحل حيث عسكرت في تهامة .

(٢) تمكن العثمانيون في عهده من السيطرة على صنعاء ١٨٧٢ م (١٢٨٩ هـ) واقاموا حكومة عثمانية في اليمن استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الاولى .

(٣) تم في عهده جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ م (١٣٣٧ هـ) بعد هزيمة الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الاولى .

(٤) احمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، ص ٢٥٠ - ٢٥٩ .
الأئمة المذكورون هم الذين اشتهروا وكان لهم دور فعال في حكم اليمن ، اما الدعاة والمحسبون بهم كثيرون لا يتسع المجال لذكرهم .

رقم	اسم الامام	محل الوفاة	هجري		ميلادي	
			من	الى	من	الى
٤	التصور يحيى بن الناصر	ريدة	٣٢٥	٣٦٦	٩٣٤	٩٧٦
٥	ابنه الكشي يوسف	صنعاء	٣٦٦	٤٠٣	٩٧٧	١٠١٢
٦	التصور القاسم بن علي العياني	عيان	٣٨٩	٣٩٣	٩٩٩	١٠٠٣
٧	المهدي الحسين بن القاسم	ريدة	٣٩٣	٤٠٣	١٠٠٣	١٠١٢
٨	ابو هاشم الحسن بن عبد الرحمن	قاعف	٤٢٦	٤٣٦	١٠٣٥	١٠٤٠
٩	ابو الفتح الديلمي	عنس	٤٣٧	٤٤٤	١٠٤٦	١٠٥٣
١٠	التوكل احمد بن سليمان	حيدان	٥٣٢	٥٦٦	١١٣٨	١١٧١
١١	التصور عبد الله بن حمزة	نقار	٥٨٣	٦١٤	١١٨٥	١٢١٧
١٢	المعتصم يحيى بن الحسين	سافين	٦١٤	٦٣٦	١٢١٧	١٢٣٩
١٣	المهدي احمد بن الحسين	شواية	٦٤٦	٤٥٦	١٢٤٩	١٢٥٨
١٤	يحيى بن محمد السراجي	رندانة	٦٥٦	٦٦٠	١٢٦١	١٢٦٢
١٥	التصور الحسن بن بدر	رندانة	٦٦١	٦٧٠	١٢٦٢	١٢٧٢
١٦	المهدي ابراهيم بن تاج الدين	نمز	٦٧٠	٦٧٤	١٢٧٢	١٢٧٦
١٧	التوكل المطهر بن يحيى	ذووان حجة	٦٧٦	٦٩٧	١٢٧٨	١٢٩٨
١٨	المهدي محمد بن المطهر	صنعاء	٦٩٧	٧٢٨	١٢٩٨	١٣٢٧
١٩	المؤيد يحيى بن حمزة	نمصار	٧٢٩	٧٤٩	١٣٢٨	١٣٤٩
٢٠	الواثق المطهر بن محمد	صنعاء	٧٣٠	٧٥٠	١٣٣٠	١٣٥٠
٢١	المهدي علي بن صلاح	السودة	٧٣٠	٧٣٠	١٣٣٠	١٣٣٠
٢٢	الداعي احمد بن علي الفتح	رغاغة	٧٣٠	٧٥٠	١٣٣٠	١٣٥٠
٢٣	المهدي علي بن محمد	صنعاء	٧٥٠	٧٧٣	١٣٥٠	١٣٧٣
٢٤	الناصر صلاح الدين بن المهدي	صنعاء	٧٧٣	٧٩٣	١٣٧٣	١٣٩٣
٢٥	التصور علي بن صلاح الدين	صنعاء	٧٩٣	٨٤٠	١٣٩٣	١٤٣٦
٢٦	المهدي احمد بن يحيى الرقي	الظهير	٧٩٣	٧٩٣	١٣٩٣	١٣٩٤
٢٧	المهدي علي بن المؤيد	فلله	٧٩٦	٨٣٠	١٣٩٦	١٤٢٧
٢٨	التوكل المطهر بن محمد العمري	قمار	٨٤٠	٨٧٩	١٤٢٧	١٤٧٥
٢٩	المهدي صلاح بن علي	صنعاء	٨٤٠	٨٤٩	١٤٢٧	١٤٤٦
٣٠	التصور الناصر بن محمد	صنعاء	٨٤٠	٨٦٦	١٤٢٧	١٤٦٢
٣١	المؤيد محمد بن الناصر	صنعاء	٨٦٦	٩٠٨	١٤٦٢	١٥٠٣
٣٢	المهدي عز الدين بن الحسن	رغاغة	٨٧٩	٩٠٠	١٤٧٥	١٤٩٥
٣٣	الناصر الحسن بن عز الدين	فلله	٩٠٠	٩٢٩	١٤٩٥	١٥٢٣
٣٤	محمد بن علي الواسلي	صنعاء	٨٨٠	٩١٠	١٤٧٦	١٥٠٥
٣٥	التوكل يحيى شرف الدين					
	ابن المهدي احمد بن يحيى	الظهير	٩١٢	٩٦٥	١٥٠٧	١٥٥٨

رقم	اسم الامام	محل الوفاة	هجريه		ميلادية	
			من	الى	من	الى
ثانيا : الائمة الزيدون في اثناء الحكم العثماني الاول (١٥٣٨ - ١٦٣٥)						
٣٥	التوكل يحيى شرف الدين بن اللهى احمد بن يحيى (١)	الظهير	٩١٢	٩٦٥	١٥٠٧	١٥٥٨
٣٦	المطهر بن شرف الدين (٢)	نلا	٩٦٥	٩٨٠	١٥٥٨	١٥٧٣
٣٧	الحسن بن على داود (٣)	الاستالة	٩٨٦	٩٩٣	١٥٧٩	١٥٨٥
٣٨	المنصور القاسم بن محمد (٤)	شهادة	١٠٠٦	١٠٣٩	١٥٩٨	١٦٣٠
٣٩	المؤيد محمد بن القاسم (٥)	شهادة	١٠٣٩	١٠٥٤	١٦٣٠	١٦٤٤
ثالثا : الائمة الزيدون بعد الحكم العثماني الاول (١٦٣٥ - ١٨٤٩)						
٤٠	التوكل اسماعيل بن القاسم (٦)	ضوران	١٠٥٤	١٠٨٧	١٦٤٤	١٦٧٦
٤١	اللهى احمد بن الحسين بن القاسم	القراس	١٠٨٧	١٠٩٢	١٦٧٦	١٦٨١
٤٢	المؤيد محمد بن التوكل اسماعيل	ضوران	١٠٩٢	١٠٩٧	١٦٨١	١٦٨٦
٤٣	اللهى محمد احمد بن الحسن ابن القاسم (٧)	المواهب	١٠٩٨	١١٣٠	١٦٨٧	١٧١٨
٤٤	المنصور الحسين بن القاسم بن المؤيد	شهادة	١١٣٧	١١٣٩	١٧١٦	١٧٣٠

- (١) دام حكمه أربعين عاما ثم اعتزل الامامة في آخر أيامه وهاجر إلى الظهير بحجة وبقي بها حتى مات ، وفي أيامه قام المماليك بغزو اليمن ثم جاء من بعدهم الاتراك العثمانيون في سنة ١٥٣٨ م
- (٢) تولى الحكم بعد اعتزال والده وحارب العثمانيين في مواقع كثيرة .
- (٣) حارب العثمانيين بعد وفاة المطهر لمدة سبع سنوات ، غير أنهم تمكنوا بعد ذلك من القضاء القبض عليه ونفوه الى الاستالة حيث مات مع غيره من المنفيين من أبناء المطهر .
- (٤) هو مؤسس الدولة القاسمية ، وقد تمكن من الانتصار على العثمانيين وحصرهم في عدة مناطق مينة من اليمن .
- (٥) توسع في عصره نفوذ الدولة القاسمية ، والتحم مع العثمانيين في معارك عنيفة منها موقعة الحفاء ، بشاحية صتاه ، وفي عهد تم جلاء الترك عن اليمن في سنة ١٦٣٥ م بعد حروب طويلة ناصره فيها أشواه الحسن والحسين مناصرة فعالة .
- (٦) أجمع المؤرخون على أنه تمكن من بسط نفوذه على جميع أجزاء اليمن الكبرى التي تشمل حضرموت أيضا .
- (٧) يسمى بشاحب المواهب نسبة الى قرية « المواهب » التي أسسها والواقعة في شرقي ذمار .

تابع جدول رقم (٢) :

مدة توليه الإمامة					
رقم	اسم الإمام	محل الولادة	هجري من	هجري إلى	ميلادية من
٤٥	التوكل القاسم بن حسين (١)	صنعاء	١١٢٨	١١٢٩	١٧٢٧
٤٦	الناصر محمد بن إسحق	صنعاء	١١٣٥	١١٣٥	١٧٢٣
٤٧	التصور الحسين بن القاسم	صنعاء	١١٣٩	١١٦١	١٧٤٨
٤٨	ابنه الهادي عباس	صنعاء	١١٦١	١١٨٩	١٧٧٥
٤٩	ابنه التصور علي	صنعاء	١١٨٩	١٢٢٤	١٨٠٩
٥٠	ابنه التوكل أحمد	صنعاء	١٢٢٤	١٢٣١	١٨١٦
٥١	ابنه الهادي عبد الله	صنعاء	١٢٣١	١٢٥١	١٨٣٥
٥٢	الهادي أحمد بن علي السراجي	صنعاء	١٢٤٧	١٢٤٧	١٨٣١
٥٣	التصور علي بن الهادي (٢)	صنعاء	١٢٥١	١٢٥٢	١٨٣٦
٥٤	الناصر عبد الله بن الحسن بن أحمد بن الهادي (٣)	صنعاء	١٢٥٢	١٢٥٦	١٨٤٠
٥٥	الهادي محمد بن التوكل أحمد	صنعاء	١٢٥٦	١٢٥٩	١٨٤٣
٥٦	التوكل محمد بن يحيى بن التصور (٤)	صنعاء	١٢٦٠	١٢٦٥	١٨٤٩

رابعاً : الأئمة الزيديون عقب عودة العثمانيين إلى اليمن (١٨٤٩ - ١٩١٨) :

٥٧	التصور أحمد بن هاشم	صنعاء	١٢٦٤	١٢٦٥	١٨٤٩
٥٨	الزيد العباس بن عبد الرحمن	صنعاء	١٢٦٦	١٢٦٦	١٨٥٠
٥٩	الهادي غالب بن التوكل محمد	صنعاء	١٢٦٧	١٢٦٨	١٨٥٢
٦٠	التصور محمد عبد الله الوزير	السرا	١٢٦٩	١٣٠٧	١٨٩٠
٦١	التوكل الحسن بن أحمد	حوث	١٢٧١	١٢٩٥	١٨٧٨
٦٢	التصور حسين بن محمد بن الهادي	صنعاء	١٢٧٥	١٢٧٩	١٨٦٣

(١) تمرد عليه بعض رجال أرحب بصنعاء في سنة ١٧٢٦ م (١١٢٨ هـ) وتمكن من قمع تمردهم .

(٢) في عهده تمكن الترك والمصريون تحت اللواء العثماني من الاستيلاء على بعض مناطق تهامة وشمال اليمن كما أقام المصريون حكماً أتاح الاستقرار المؤقت لسكان تلك المناطق ، وقد مات هذا الإمام وهو في سجن الناصر عبد الله بن الحسن الذي تولى الإمامة عن بعده .

(٣) احتل الإنجليز في عهده عدن في ١٩ من يناير سنة ١٨٤٩ م (٣ من شوال سنة ١٢٥٢ هـ) ، وقد قتل في ثورة صمدان في سنة ١٨٤٠ م (١٢٥٦ هـ) .

(٤) عهد لدخول الترك إلى مدينة صنعاء في سنة ١٨٤٩ م (١٢٦٥ هـ) مما شجع منافسه على تحريض أمالي صنعاء ضده فقاموا باعتقاله ثم خلعوه عن الإمامة في السنة المذكورة .

تابع جدول رقم (٢) :

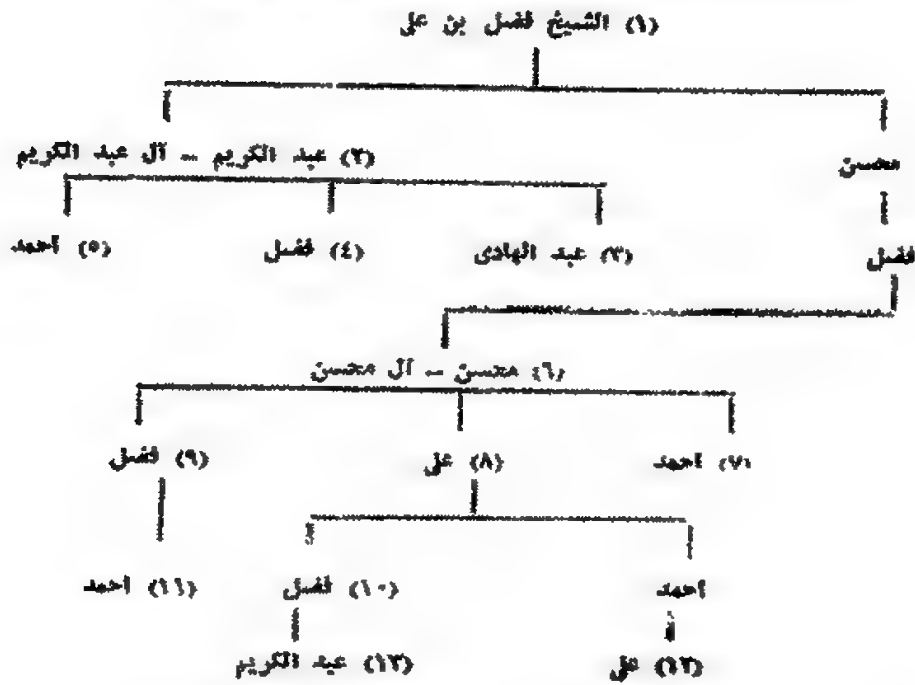
رقم	اسم الامام	محل الوفاة	هجريه		مدة توليه الامامة	
			من	الى	ميلادية	الى
٦٣	الهادي شرف الدين بن محمد	المدائن	١٣١٦	١٣٠٧	١٨٧٦	١٨٩٠
٦٤	التمسور محمد بن يحيى حميد الدين	القفلة	١٣٠٧	١٣٢٢	١٨٩٠	١٩٠٤

خامسا : الائمة الزيدون بعد جلاء العثمانيين الاخير عن اليمن حتى قيام ثورته الوطنية
(١٩١٨ - ١٩٦٢ م) .

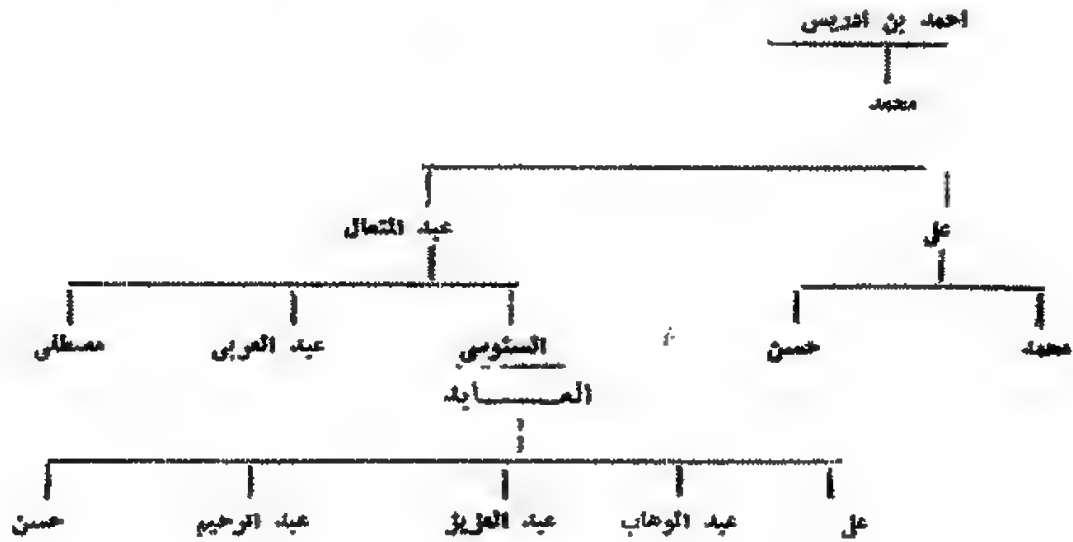
٦٥	التوكسل يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين (١)	سنعاء	١٣٢٢	١٣٦٧	١٩٠٤	١٩٤٨
٦٦	ابنه الناصر احمد	سنعاء	١٣٦٧	١٣٨٢	١٩٤٨	١٩٦٢
٦٧	ابنه ابلر محمد (٢)	—	١٣٨٢	١٣٨٢	١٩٦٢	١٩٦٢

- (١) تم في عهده جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ بعد مزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى .
- (٢) قام القسب اليمني بثورة ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ وأطاح بنظام الامامة وأعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية .

جدول رقم (٣) : أسرة العبادلة حكام لحج في جنوب اليمن*



جدول رقم (٤) : أسرة الإدارة حكام عسير والمخلاف السليماني بشمال اليمن**



(*) أحمد فضل بن علي محسن العبدل : هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٢٩٠ .

(**) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ص ٢٧٦ .

مصادر البحث

أولا : مصادر باللغة العربية الوثائق

مجموعة من الوثائق العربية المنشورة من دار الوثائق القومية ببغداد بالقاهرة والعائدة لأعوام ١٨٦٥ - ١٨٦٦ - ١٨٦٧ - ١٨٧٠ - ١٨٧١ م. وهي توضح الدور الهام الذي قامت به مصر في جزيرة العرب بصفة عامة ، وفي اليمن على وجه الخصوص في تلك الفترة . كما تلقى ضوءا على إحدى المراحل المتتالية لتطور العلاقات العثمانية اليمنية قبيل عودة الأتراك العثمانيين إلى اليمن في سنة ١٨٧٢ م . وهذه الوثائق مندرجة بدار الوثائق القومية على النحو التالي :

دفتري ٢١ عابدين	وثيقة رقم ٣٧	مايو ١٨٦٥ م	٢٠ من ذي الحجة ١٢٨١ هـ
مخططة سايرة	وثيقة بدون رقم	أغسطس ١٨٦٥ م	١٥ من ربيع أول ١٢٨٢ هـ
مخططة سايرة	وثيقة بدون رقم	أغسطس ١٨٦٥ م	٦ من ربيع ثان ١٢٨٢ هـ
دفتري ٢٢ عابدين	وثيقة رقم ٨٦	سبتمبر ١٨٦٥ م	١٣ من ربيع ثان ١٢٨٢ هـ
مخططة سايرة	وثيقة رقم ٦٣	سبتمبر ١٨٦٥ م	١٣ من ربيع ثان ١٢٨٢ هـ
دفتري صادر عابدين	وثيقة رقم ٩٠	سبتمبر ١٨٦٥ م	١٤ من ربيع ثان ١٢٨٢ هـ
دفتري ٢٢ عابدين	وثيقة رقم ١٢٢	أكتوبر ١٨٦٥ م	٥ من جمادى الأول ١٢٨٢ هـ
مخططة سايرة	وثيقة بدون رقم	أكتوبر ١٨٦٥ م	١٩ من جمادى الأول ١٢٨٢ هـ
دفتري ٢٢ عابدين	وثيقة بدون رقم	أكتوبر ١٨٦٥ م	وبدون تاريخ
دفتري ٢٢ عابدين	وثيقة رقم ١٤٦	أكتوبر ١٨٦٥ م	١٩ من جمادى الأول ١٢٨٢ هـ
دفتري ٢٢ عابدين	وثيقة رقم ١٩٥	أكتوبر ١٨٦٥ م	١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ هـ
دفتري ٢٢ صادر عابدين	وثيقة رقم ٢٠٤	نوفمبر ١٨٦٥ م	١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ هـ
دفتري ٢٢ صادر عابدين	وثيقة رقم ٢٠٦	نوفمبر ١٨٦٥ م	١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ هـ
مخططة سايرة	وثيقة بدون رقم	٢٧ ديسمبر ١٨٦٥ م	٧ من شعبان ١٢٨٢ هـ
دفتري ٢٢ عابدين			
(بين متفرقات)	وثيقة بدون رقم	يناير ١٨٦٦ م	٢٨ من شعبان ١٢٨٢ هـ
سجل ٢٤ صادر عابدين	وثيقة رقم ٣٤٣	١٥ من مارس ١٨٦٧ م	٣ من ذي القعدة ١٢٨٣ هـ
دفتري ٢٤ عابدين			
(ص ١٠٦)	وثيقة بدون رقم	١٢ من مايو ١٨٦٧ م	٧ من محرم ١٢٨٤ هـ
سجل ٢٤ عابدين	وثيقة رقم ٤٠٢	١٤ من مايو ١٨٦٧ م	٩ من محرم ١٢٨٤ هـ
مخططة رقم ١٩	وثيقة رقم ١٢٥	٣٠ من يوليو ١٨٧٠ م	١٨ من جمادى الأول ١٢٨٧ هـ
سجل ٢٤ صادر عابدين	وثيقة رقم ١٢٧٢	١١ من فبراير ١٨٧١ م	١٨ من ذي القعدة ١٢٨٧ هـ

وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الوثائق قد وردت نصوصها في الكتاب التالي :
الجمال ، شوقي عطا الله (دكتور) الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر
(١٨٦٣ م - ١٢٧٩ هـ) من مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .
مطبوعة لجنة البيان العربي - القاهرة ١٩٥٩ م .

المخطوطات

- ✽ ابن خاثر ، عبد الله بن صلاح الدين بن داود بن علي (كان موجودا سنة ١٠١٠ هـ) :
« الفتوحات المرادية في الجهات اليمانية » - مخطوط مصور عن نسخة
بقلم المؤلف بمكتبة راتب « باشا » ٩٧٩ . ٤٧٨ ق ، ميكروفيلم بمعهد
المخطوطات بدار الأمانة العامة بجامعة الدول العربية بالقاهرة برقم ٣٥٦ .
- ✽ ابن تطف الله ، نور الدين عيسى (المتوفى في أثناء القرن الحادي عشر الهجري) :
« روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح » - مخطوط
بدار الكتب بالقاهرة برقم ١٢٠ .

- ✽ العنلى ، قطب الدين بن علي الدين (المتوفى سنة ٩٩٠ هـ) : « البرق اليماني في الفتح
العثماني » - مخطوط بمكتبة بلدية الاسكندرية برقم ٤٢٧٠ ج ، ف ٣٠١ .
- ✽ المؤرخ ، عبد الصمد بن اسماعيل بن عبد الصمد (نائب الشريعة في مدينة تعز) : كتاب
الاحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان - مخطوط
نسخ في سنة ١٣٢٣ هـ بمكتبة علي أميرى برقم ٢٣٧٩ ، صورة مكبرة
للمخطوط بدار الكتب بالقاهرة برقم ح ١٨٩٠٩ .

الكتب

- ★ ابن أبي الحسن ، نجد الدين عمارة اليمنى : تاريخ اليمن - مطبعة تكريت - لندن ١٨٩١ م
(١٣٠٩ هـ) .
- ★ ابن اياس ، محمد : بذائع الزهور في وقائع الزهور (اربعة اجزاء) - الطبعة الاولى -
القاهرة ١٨٩٣ م (١٣١١ هـ) .
- ★ ابوتى ، سـ : مملكة الامام يحيى (ترجمة له فوزى عن الايطالية) - مطبعة السعادة -
القاهرة ١٩٤٧ م (١٣٦٦ هـ) .
- ★ الاعظمى ، احمد عزة : القضية العربية ، اسبابها ومقدماتها وتطورها ونتائجها - جزآن -
الطبعة الاولى - مطبعة الشعب - بغداد ١٩٣١ م (١٣٤٩ هـ) .
- ★ الاعظمى ، علي تاريف : مختصر تاريخ بغداد - بغداد ١٩٣٦ م .
- ★ الطونوس ، جورج : بقايا العرب (ترجمة حيدر الركابي) - مطبعة التراثى - دمشق ١٩٤٦ م .
- ★ أنيس ، محمد (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤ / ١٦١٤ م) - الطبعة
الاولى - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة .
- ★ البركاتى ، شريك محمد الحسن : الرحلة اليمانية للشريف حسين باشا امير مكة المكرمة -
مطبعة السعادة - القاهرة ١٩١٢ م (١٣٣٠ هـ) .
- ★ برو ، توفيق علي : العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨ - ١٩١٤) - رسالة
من مطبوعات معهد الدراسات العربية العمالية - الطبعة الاولى - القاهرة
١٩٩٠ م .

- ★ البصير ، محمد الهدى : تاريخ القضية العراقية - بغداد ١٩٢٣ م .
- ★ البكري ، صلاح : في جنوب الجزيرة العربية - الطبعة الاولى - مطبعة الخليلي - القاهرة ١٩٤٩ م .
- ★ يربى ، جان جاك : جزيرة العرب (ترجمة نجدة هاجر وسعيد الفز) - الطبعة الاولى - من منشورات المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت ١٩٦٠ م .
- ★ بيهم ، محمد جميل : قوافل العروبة ومواكبها (الجزء الثانى) - بيروت ١٩٥٠ م .
- ★ ترسيبي ، عدنان (دكتور) : اليمن وحضارة العرب . مع دراسة جغرافية كاملة - من منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٦٤ م .
- ★ الجرافى ، عبد الله عبد الكريم : المقتطف من تاريخ اليمن - مطبعة الخليلي - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ★ جمال ، باشا : مذكرات جمال باشا ، تعريب على أحمد شكرى - القاهرة ١٩٢٣ م .
- ★ حسن ، حسن ابراهيم (دكتور) : اليمن البلاد السعيدة - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ★ حسن ، محمد : قلب اليمن - الطبعة الاولى - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٤٧ م .
- ★ حسين ، فاضل (دكتور) : محاضرات عن مؤتمر لوزان وأثاره في البلاد العربية - القيت على طلاب معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ★ الحمري ، (أبو خلدون) ساطع : يوم ميسلون ، صفحة من تاريخ العرب - مطبعة الكشاف - بيروت ١٩٤٦ م .
- .. محاضرات في نشوء الفكرة القومية - الطبعة الاولى - مطبعة الرسالة - القاهرة ١٩٥١ م .
- .. البلاد العربية والدولة العثمانية - الطبعة الثانية - دار العلم للملايين - بيروت - يوليو ١٩٦٠ م .
- ★ حمدان ، جمال (دكتور) : دراسات في العالم العربى - مطبعة النهضة - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ★ خير الله ، خير الله : مفصلة الشرق ، الاقطار العربية المحررة (ترجمة عارف النكدي) - بيروت ١٩١٩ م .
- ★ داغر ، اسعد : ثورة العرب - القاهرة ١٩١٦ م .
- ★ الديمولوجى ، صديق : مدحت باشا - بغداد ١٩٥٢ - ١٩٥٣ م .
- ★ الرافعى ، عبد الرحمن (بك) : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر - الجزء الثالث عن عمر محمد على (باشا) - الطبعة الاولى - مطبعة النهضة - القاهرة ١٩٣٠ م (١٣٤٩ هـ) .
- ★ الريحانى ، أمين : ملوك العرب (جزآن) - الطبعة الاولى - الطبعة العلمية - بيروت ١٩٢٤ م .
- .. تاريخ نجد الحديث وملحقاته - الطبعة الثانية - دار الريحاني للطبع والنشر - بيروت ١٩٥٤ م .
- ★ الزبيرى ، محمد محمود : الامامة وخطرها على وحدة اليمن - بيروت .
- ★ سالم ، السيد مصطفى : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) - الطبعة الاولى - مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ★ سرهنك ، اسماعيل (باشا) : حقائق الاخبار عن دول البحار - (جزآن والثالث غير كامل) - القاهرة (١٣١٢ - ١٣١٦ هـ) .

- ★ السروجي ، محمد محمود (دكتور) : سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثورة العصر (١٨٦٤ - ١٨٦٦) - فصلة من مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية - المجلد التاسع - ديسمبر ١٩٥٥ .
- ★ سعيد ، أمين : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٩٣٣ .
- ★ اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري - الطبعة الأولى - دار احياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٥٩ .
- ★ شرف الدين ، احمد حسين : اليمن عبر التاريخ ، من القرن الرابع عشر قبل الميلاد الى القرن العشرين - الطبعة الأولى - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ١٩٦٣ (١٣٨٢ هـ) .
- ★ الشهرستاني : ابو الفتح بن ابي القاسم عبد الكريم بن ابي بكر (٤٦٧ - ٥٤٨ هـ) : الملل والنحل - الجزء الاول - الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٠٩ م (١٣٨٢ هـ) .
- ★ طرين ، احمد (دكتور) : الوحدة العربية بين (١٩١٦ - ١٩٤٥ م) - الطبعة الاولى - مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٥٩ .
- ★ العبدلي ، احمد فضل بن علي معسن : هدية الزمن في اخبار ملوك الحجاز وعدن - الطبعة الاولى - المطبعة السلفية - القاهرة ١٩٣٢ م (١٣١٥ هـ) .
- ★ العرشي ، حسين بن احمد : بلوغ المرام في شرح مسلك الحتام فيمن تولى ملك اليمن من ملك ومام - (تحقيق الاب انستاس الكرمل) - مطبعة البرتري - القاهرة ١٩٣٩ .
- ★ العظم ، رفيق (بك) : الجامعة العثمانية والعصبة التركية (من مجموعة آثار رفيق بك - العظم - نشرها عثمان العظم) - القاهرة ١٣٤٤ هـ .
- ★ العظم ، نزيه مؤيد : رحلة في بلاد العربية السعيدة - مطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاه - القاهرة ١٩٣٨ .
- ★ العقاد ، صلاح (دكتور) : الاستعمار في « الخليج الفارسي » - القاهرة ١٩٥٦ .
- ★ العثيلي ، محمد بن احمد عيسى : تاريخ الخلفاء المسلمين في الجنوب العربي في التاريخ - الجزء الاول طبع بمطابع الرياض ١٩٥٨ (١٣٧٨ هـ) - الجزء الثاني طبع بمطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٦١ م (١٣٨٠ هـ) .
- ★ علي ، محمد كرد : خطط الشام - دمشق ١٩٢٧ م .
- ★ غالب ، محمد النعم : نظام الحكم والتخلف الاقتصادي في اليمن - (تقديم الكتاب بقلم الاستاذ احمد محمد نعمان رئيس وزراء اليمن الأسبق) .
- ★ لغوي ، احمد (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها - مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٥٧ .
- ★ فريد ، محمد (بك) : تاريخ الدولة العلية العثمانية - القاهرة ١٨٩٦ .
- ★ فيضي ، سليمان : في غمرة النضال - بغداد ١٩٥٢ .
- ★ كبيب ، حسين : تاريخ المسألة الشرقية - القاهرة ١٩٢١ .
- ★ ماضي ، محمد عبد الله (دكتور) : دولة اليمن الزيدية ، نشأتها ، تطورها ، علاقاتها ، مجلة الجمعية التاريخية المصرية - القاهرة - مايو ١٩٥٠ .

— النهضة الحديثة في جزيرة العرب — الجزء الأول — في المملسة العربية
السعودية — القاهرة ١٩٥٢ م .

★ مجهول المؤلف : اليمن المتهوية المكتوبة — (يعزى هذا الكتاب معلومات مدعمة بالوثائق عن
حكم آل حميد الدين في اليمن في عهد الامام يحيى ، ويوضح مدى كنهود
احوال البلاد حينذاك ، ويستصرخ احرار اليمن والفروية والاسلام والانسانية
لاتقاذ الشعب اليمني — ولم يشر الكتاب الى الجهة التي تولت نشره او
تاريخ اصنائه) .

★ مختار ، محمد : التوفيقات الالهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الفرنجية والقبليية .
★ مؤنس ، حسين (دكتور) : الشرق الاسلامي في العصر الحديث — مطبعة حجازي — القاهرة ١٩٣٨ م .
★ نعمان ، احمد محمد : انهيار الرجعية في اليمن — القاهرة .

★ الهمداني ، ابو محمد الحسن بن احمد بن يعقوب بن يوسف بن داود : صفة جزيرة العرب —
القاهرة ١٩٥٣ .

★ هولفرتز . هانز : اليمن من الباب الخلفي (ترجمة غري حماد) — بيروت ١٩٦١ .
★ الواسعي ، عبد الواسع بن يحيى : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهمسوم والحزن في حوادث
وتاريخ اليمن — الطبعة الاولى — الطبعة السلفية — القاهرة ١٩٢٧ .
(١٣٤٦ هـ) — الطبعة الثانية — مطبعة حجازي — القاهرة ١٩٤٧ (١٣٦٦ هـ) .

★ وليمز ، سيتون (م . ف) : بريطانيا والنول العربية ، عرض للعلاقات الانجليزية العربية
١٩٢٠ — ١٩٤٨ ، (ترجمة وتعليق الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى)
— مكتبة الانجلو المصرية — القاهرة ١٩٥٢ .

★ وهبة ، حافظ : جزيرة العرب في القرن العشرين — الطبعة الثانية — مطبعة لجنة التأليف
والترجمة والنشر — القاهرة ١٩٤٦ .

التوريات

— الوقائع المصرية ، العدد ٦ — الصادر في ٢٨ ديسمبر ١٨٦٥ .

المجلات

— مجلة المختطف : الصادرة في القاهرة ، واصحابها فارس ندر ، ويعقوب صروف ومكاريوس شاهين

المجلد ٣٤ — ج ١ ، ٢ ، ٣	الصادر في سنة ١٩٠٩ .
المجلد ٣٥ — ج ١ ، ٢ ، ٤ ، ٦	الصادر في سنة ١٩٠٩ .
المجلد ٣٦ — ج ٢ ، ٣	الصادر في سنة ١٩١٠ .
المجلد ٣٧ — ج ١ ، ٥	الصادر في سنة ١٩١٠ .
المجلد ٤٢ — ج ٦	الصادر في سنة ١٩١٣ .
المجلد ٤٤ — ج ٥	الصادر في سنة ١٩١٤ .
المجلد ٩١ — ج ٤	الصادر في سنة ١٩٣٧ .

... مجلة النار : الصادرة في القاهرة ، وصاحبها الشيخ رشيد رضا .

المجلد ١٢ - ج ١٢	الصادر في يناير سنة ١٩١٠ .
المجلد ١٥ - ج ٢	الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩١٢ .
المجلد ١٦ - ج ١	الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩١٣ .
المجلد ١٦ - ج ٤	الصادر في ٧ من أبريل سنة ١٩١٣ .

الجرائد

... جريدة الأهرام : الصادرة في القاهرة ، وصاحب امتيازها جبرائيل بشارة تقلا .
الأعداد الصادرة ... في أعوام ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ، ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣ ،
والعدد ٢٨٨٠٢ الصادر في ١٩٦٥/١٠/٩ .

... جريدة المؤيد : الصادرة في القاهرة ، وصاحبها الشيخ علي يوسف .
جميع الأعداد الصادرة من منتصف عام ١٩٠٨ م حتى عام ١٩١٤ م .

... جريدة اللواء : الصادرة في القاهرة ، وتمتلكها شركة مساهمة من علي فهمي كامل وشركاه ،
ومدير السياسة السنول منصور مصطفى رفعت جميع الأعداد الصادرة من
منتصف عام ١٩٠٩ حتى منتصف عام ١٩١٠ م ، ومن أول عام ١٩١١ م
حتى نهاية يولية ١٩١١ م ، ومن أول ديسمبر ١٩١١ م حتى ٣٠ من يوليو
١٩١٢ م .

REFERENCES

DOCUMENTS

الوثائق

- Admiralty Handbook of Arabia.
Published for Official Use, 1916. Reissued by H.M.S.O., 1920.
- Aff. Etrang. Corr. Polit. S., 1865.

(من الوثائق الفرنسية المتولدة عن أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية والحفظة بدار الوثائق
القومية بمبشرين بالقاهرة)

- Aitchison, C.V. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and the Neighbouring Countries, Vol. XI, Delhi, 1933.
- HurcWitz, C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, II, U.S.A. Princeton, 1956, First Pub.
- White Paper, Cmd. 4752, 1934.
Treaty of Friendship and Mutual Co-operation between His Majesty in respect of the United Kingdom and of India and the King of the Yemen.

TEXTS

- Antonius, George.
The Arab Awakening,
Hamish Hamilton, London, 1938.
- Bérard, Victor.
— Le Sultan, l'Islam et les Puissances, Paris, 1907.
— La Révolution Turque, 1909.
- Bérthy, J. J.
La Péninsule Arabique, Payot, Paris, 1958.
- Brémont, E. Yemen et Saoudia. Charles-Louvauzelle and cie, paris, 1ère Ed., 1937.
- Bury, G.W.
Arabia Infelix or the Turks in Yemen, Macmillan and Co., London, 1915.
(It includes chapters on natural history and agricultural products).
- Douin.
Histoire du Règne du Khédive Ismaïl t. I.
- Earle, E. M.
Turkey, The Great Powers, and the Baghdad Railway, Macmillan, New York, First Ed., 1935.
- Edib, Halide.
Conflict of East and West in Turkey, Lahore, 1935.

- Emin, Ahmed.
Turkey in the World War, U.S.A., 1930.
- Engelhardt,
La Turquie et le Tanzimat, t. I, Paris, 1882.
- Ferid, Mohammed,
Etude sur la crise ottomane actuelle (1911-1912), Genève, 1923.
Etude sur la crise ottomane actuelle (1914-191), Genève, 1915.
- Fesh, Paul.
Constantinople aux derniers jours d'Abdul Hamid, Paris, 1907.
- Harris, W.B.
A Journey through the Yemen ; and some general remarks upon that country, London, 1893. (Besides the lively personal narrative, there is a first part consisting of general information, especially a valuable historical summary).
- Helfritz, H.
The Yemen, A Secret Journey, Allen and Unwin, London, Translated by M. Hero. First Pub. in English 1958. (In German 1956).
- Hogarth, David George.
— The penetration of Arabia, a record of the development of Western knowledge concerning the Arabian Peninsula (N.Y., 1904).
— The Nearer East,
H. Frawde, London, 1905.
— Arabia.
Clarendon Pr., Oxford 1922, First Ed.
- Jacob, Harold F.
Kings of Arabia, Mills and Boon, London, 1923.
(Much valuable information on ancient and recent history, the people, etc.).
- Jung, Eugène.
La Révolte Arabe t. I.
Paris, 1924.
- Kammerer,
La Mer Rouge, l'Abyssinie et l'Arabie depuis l'Antiquité, Le Caire, 1920.
- Lammens, S.J.
La Syrie, Précis Historique, 2 Vols.
Beyrouth, 1921.
- Lenczowski, George.
The Middle East in World Affairs, New Second Edition, 1956.
- Longrigg, S. H.
Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, 1925.
- Mandelstone, André.
La Turquie, Paris, 1918.
- Midhat, Ali Haydar.
Midhat Pasha, Paris, 1908.
- Neibuhr, C.
Voyage en Arabie et en d'autres pays circonvoisins, Amsterdam, 1778.

- Nicolaidès, N.
Une Année de Constitution, Bruxelles, 1909.
- Pinon, René.
L'Europe et l'Empire Ottoman, Paris, 1917.
- Playfair, R.L.
A History of Arabia Felix or Yemen «from the commencement of the Christian era to the present time, including an account of the British Settlement of Aden». (Selections from the Records of the Bombay Government, No. 49, New Series, Bombay, contains a bibliography).
Bombay, 1859.
- Poincaré, Raymond.
Au service de la France, Vol. V.
- Reilly, B.
Aden and the Yemen,
Her Majesty's Stationery Office, London, 1960.
- Rihani, Ameen.
Arabian Peak and Desert,
Travels in Yemen. Constable and Co. Ltd.
London, 1930.
- Saab, Hassan (Dr.).
The Federalists of the Ottoman Empire,
Amsterdam, 1958.
- Sanger, Richard H.
The Arabian Peninsula, Cornell Univ. Pr. ;
New York, 1954, First Pub.
- Scott, Hugh (D.).
— The Yemen in 1937-38. Journal of the Royal Central Asian Society,
Vol. 27, 1930.
— In the High Yemen, Murray, 1942.
Stark, Freya.
The Arab Island.
A.A. Knopf, New York, 1945, First Ed.
- Stripling.
The Ottoman Turks and Arabs, Urobs, 1942.
- Tritton, D.S.
The Rise of the Imams of Sanaa, O.U.P.
Madras, 192.
- Wavell, A.J.B.
A Modern Pilgrim in Mecca and a siege in Sanaa,
Constable and Co. Ltd., London, 1921.
- Zeine, N.Z.
Arab-Turkish relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut,

PERIODICALS

- Survey of International Affairs.
Royal Institute of International Affairs.
Years 1952-1982.
- Correspondance d'Orient, revue économique, politique, littéraire
Directeur : Georges Sanné Paris..

15/ 4/1910	15/ 2/1911
15/6/1910	1/10/1913
15/12/1910	1/ 6/1914
5/ 2/1911	25/ 7/1916
- Journal of the Royal Central Asian Society.
The Royal Central Asian Soc.
Vol. XXVII, Part I, 1940.
- Revue du Monde Musulman. La Mission Scientifique du Maroc.
Vol. IV, Janvier 1908, Vol. IX, Sept. 1909, Vol. X, Janvier 1910 et Vol.
XXI Décembre 1912.

ملاحظات خاصة بالمصادر

لا شك أن أهم العقبات التي تواجه المهتمين بالدراسات اليمنية تنحصر في قلة المصادر العلمية التي يمكن الرجوع إليها بل ندرتها في بعض الأحيان . فالحكومة اليمنية لم تحتفظ بسجلات منظمة لوثائقها في عهد الإمامة ، كما أن الطبيعة القبلية التي اتصف بها الشعب اليمني وكثرة ثوراته وحروبه المذهبية واضطراب أحواله بددت الكثير من قرائه ، ولم يبق للدراسين الا نذر قليل من المخطوطات التي عثر عليها في بعض المساجد اليمنية كالجوامع الكبير بصنعاء ، وفي حوزة بعض فقهاء اليمن وأعلامه .

وقد توجهت بعثات عربية الى اليمن لتصوير هذه المخطوطات وسعت للحصول على نسخ زائدة منها . وقد عثرت على بعضها وعلى صنوبر (ميكرو فيلم) لها بدار الكتب بالقاهرة وبمعهد المخطوطات بدار الأمانة العامة للجامعة الدول العربية وبمكتبة محافظة الاسكندرية . ويستدل من هذه المخطوطات على أن اليمن قد شهدت حركة تاريخية نشطة في عهد الفتح العثماني الأول (١٥٣٨ - ١٦٣٥) وفي أعقابها ، وقد اخترت من بينها المخطوطات الأربعة التي أشرت إليها في قائمة المصادر واعتمدت عليها في توضيح الجدور الأولى للعلاقات العثمانية اليمنية .

وقد اتجهت للبحث عن مصادر جديدة توضيح جوانب الموضوع ، فوجدت في مجموعة الوثائق العربية والأجنبية المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة ما ساعدني على معرفة تطور العلاقات العثمانية اليمنية التي شاركت فيها مصر

بدور واضح وفعال كجزء من سياستها العربية أثناء تبيعيتها هي الأخرى للسيادة
العثمانية .

وساعدتني في هذا المجال أيضا مجموعة من كتب للوثائق المنشورة أخص
بالذكر منها كتاب الدكتور شوقي عطا الله الجمل الذي حوى عددا من « الوثائق
التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٧١ » ،
وكتايب « آتشيسون » (Aitchison) و « هورفيتز » (Hurewitz) اللذين تضمنتا
تعليقات واعية عن سياسة العثمانيين والبريطانيين في الشرق الأدنى والأوسط .

وقد عثرت على عدد قليل من المؤلفات اليمنية المنشورة التي تبدو أهميتها
في تعبيرها عن وجهات النظر المختلفة لدى أهالي البلاد وموقفهم من الحكم العثماني
الذي حاول السيطرة فترة طويلة على مقدراتهم . فبينما كان الواسعي والعرشي
والجرافي يعبرون عن وجهة نظر الزيديين في وسط جبال اليمن ، كان العبدلي
يتحدث عن تاريخ لحج وعدن وعن الجنوب اليمني بأكمله . وفي أقصى الشمال
في جيزان وضع العقيلي مؤلفه - الذي أهداني مشكورا نسخة منه طبعته بمدينة
الرياض - واستعرض فيه تاريخ الخلاف السليماني وعسير موضعا نضال
الأدارسة ضد سيطرة العثمانيين على بلادهم .

وإذا كانت كتب الواسعي والعرشي والجرافي قد اتبعت طريقة المؤرخين
الأوائل بالاعتصار على استكمال التاريخ الهجري مع ذكر الأحداث مرتبة عاما بعد
آخر على طريقة الحوليات وتخصيص حديثهم عن الأئمة الزيديين بشكل يؤكد
تحيزهم لجانهم ، فإن كتابي العبدلي والعقيلي حاولا عرض الأحداث بأسلوب
سلس مرتب تميز بالتحليل والمقارنة في كثير من الأحيان ، وإن كان العقيلي قد
فاق العبدلي في هذا المجال . وقد حوى مؤلفاهما كثيرا من الوثائق الهامة
ما ميزهما خاصة بين مؤلفات اليمنيين المنشورة .

وتجدر الإشارة الى أهمية كتب الرحالة العرب الذين ارتادوا اليمن في
فترات متتالية رغم ما تحتويه من مبالغة في بعض الأحيان وما تشتمل عليه من
اهتمام بالنواحي العمرانية والاجتماعية والأحداث المحددة بوقت الرحلة وغالبا
ما يكون قصيرا مما لا يجعلها مؤلفات تاريخية بمعنى الكلمة . غير أنني حاولت أن
أستخلص من ثنايا صفحاتها معلومات تاريخية مفيدة ساعدتني في ربط الأحداث ،
وإن استلزمت كثيرا من الحذر واليقظة والتحقيق والمقارنة . وأخص بالذكر منها
كتاب « ملوك العرب » الذي وضعه أمين الريحاني المؤرخ الأديب الرحالة العربي
الأصيل الأمريكي الجنسية . وقد طاف الريحاني بأنحاء الجزيرة العربية والتقى
بملوكها ورؤسائها وشيوخها في العشرينات من القرن الحالى ، كما اتصل بكثير
من الشخصيات العادية بين سكان الجزيرة للتعرف على آرائهم ومواقفهم من
أحداث عصرهم . وقد حاول الريحاني أن يحلل وينقد ويرجع الأحداث الى جذورها

الأصلية ، مسنعيها يعمق ثقافته وسعة اطلاعه وكثرة رحلاته وأسفاره ، مما أعطى مؤلفه أهمية خاصة بين كتب الرحالة العرب الآخرين أمثال نزيه مزيد العظم ومحمد حسن اللذين اتصفا بالتحيز لحكم الأئمة ومحاولة تبرير النظم القائمة ، كما تحاملا على العثمانيين دون انصافهم .

أما كتب الرحالة الأجانب فكانت هي الأخرى ذات قيمة كبيرة في توضيح أحداث التاريخ اليمنى بعد تخليصها من نزعات التحيز الأوربي ومبالغات الأسلوب القصصى . فمن بينها كتاب « نيبور » (Neibuhr) الرحالة الدنمركي الذي طاف بأرجاء اليمن في سنة ١٧٦٣ ، وكتاب الأديب الصحفي الإيطالي « سلفاتورابونتي » الذي وضعه في أواخر الأربعينات من القرن الحالى بعنوان « ملكة الامام يحيى او رحلة في بلاد العربية السعيدة » . وفي ذلك الوقت أيضا قام بزيارة اليمن الرحالة الدكتور هيو سكوت (Hugh Scott) وسجل مشاهداته في كتابه « في مرتفعات اليمن (In the High Yemen) » الذى ضمنه فصلا خاصا عرض فيه موجزا للتاريخ اليمنى . أما كتاب الرحالة الألماني « هانز هولفرتز » (Hanz Helfritz) الذى عربه خيرى حماد بعنوان (اليمن من الباب الخلفى) فقد حاول مؤلفه أن يكون موضوعيا غير انه كآى أوربي آخر كان يتحدث عن الشرق وكأنه بلاد العجائب والغرائب . وقد عرض « هولفرتز » حالة اليمن فى أواخر عهد الامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) وبداية عهد الامام أحمد (١٩٤٨ - ١٩٦٢) غير أنه تطرق الى أحوال اليمن فى عهد العثمانيين ، موضحا أنهم تمكنوا من وضع حد للخلافات الداخلية هناك ، فأقاموا بذلك أسس « الوحدة » التى استطاع الامام يحيى أن يشيد حكمه عليها .

وقد اتصفت مؤلفات البريطانيين عن اليمن بدفاعهم عن مصالحهم الاستعمارية فى جنوبه خاصة وان معظمهم قد شغلوا عدة مناصب سياسية فى عدن . غير ان هذه المؤلفات لا تخلو من موضوعية وعمق والمأم وفهم بالتاريخ اليمنى ومجريات أحداثه . فمثلا كتاب الرحالة البريطانى بيورى (Bury) عن « العربية غير السعيدة أو الأتراك فى اليمن » (Arabia Influx or the Turks in Yemen) الذى صدر فى لندن سنة ١٩١٥ ويعد من أهم المؤلفات الأجنبية المعاصرة التى استعرضت تاريخ العثمانيين فى بلاد اليمن .

كما أن كتاب هارولد جاكوب (Harold Jacob) عن « ملوك العرب » (Kings of Arabia) لا يقل أهمية عن سابقه . فقد صدر هذا الكتاب فى لندن سنة ١٩٦٣ وكان مؤلفه يشغل منصب معاون الأول للمقيم البريطانى فى عدن ثم وكيلًا سياسيًا لمرتفعات عدن ، كما شغل أثناء الحزب العالمية الأولى منصب المستشار الخاص لشئون جنوب غرب الجزيرة العربية لدى اثنين ممن تولوا منصب المنسوب السامى البريطانى بالقاهرة . وفضلا عن هذه المناصب التى

شغلها «جاكوب» والتي قربته الى مصادر المعلومات كان ملما باللغات العربية وعلى دراية بعادات اليمنيين وتقاليدهم . بل لوحظ انه كان يحمل معه دائما مصحفا أثناء اقامته في بلاد اليمن ، كما كان يحفظ عن ظهر قلب أمثالا عربية محلية وآيات قرآنية استعملها كثيرا في كتاباته وأحاديثه . وقد كان « جاكوب » دقيقا في عرضه لاحداث هجوم العثمانيين على الحج ومحاولتهم غزو عدن وصراعهم ضد البريطانيين في جنوب اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى .

وهناك مجموعة من المؤلفات التي أشارت الى موضوع البحث من زوايا متعددة . فكتاب لينكوفسكي (Lenczowski) عن « الشرق الأوسط في الشئون الدولية » (The Middle East in World Affairs...) استعرض مؤلفه العمليات الحربية في جنوب اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى ، وأوضح موقف القوات العثمانية والبريطانية هناك ، وقارن بين ميدان الحرب في اليمن وميادين الحرب الأخرى في ذلك الحين

ومن أهم المصادر التي تناولت دراسة ثورات الشعب اليمني ضد حكم الأتراك العثمانيين أشير الى كتابي هاريس (Harris) وويفل (Wavell) الصادرين في لندن في عامي ١٨٩٣ و ١٩١٢ فانهما سجلان متكاملان للثورات اليمنية في أعوام ١٨٩١ و ١٩٠٤ و ١٩١٠ .

هذا بالإضافة الى مؤلفات بريمون (Prémont) ورايلي (Reilly) وهوجارث (Hogarth) وسانجر (Sanger) وبلايفير (Pleyfair) وغيرهم فقد القوا مزيدا من الضوء على جوانب موضوع البحث

وقد اعتمد « بلايفير » في مؤلفه « تاريخ العربية السعيدة أو اليمن » (A. History of Arabia Felix or Yemen) على الوثائق السياسية الصادرة عن حكومة الهند البريطانية قبيل سنة ١٨٥٩ مما يبرز أهميته في توضيح معالم سياسة البريطانيين في أعقاب سيطرتهم على عدن في سنة ١٨٣٩ وبداية بسط نفوذهم في جنوب اليمن .

ومن الرسائل العلمية الهامة التي اطلعت عليها وأفادتني كثيرا رسالة الصديق الدكتور السيد مصطفى سالم عن « اليمن والامام يحيى من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٤٨ » التي تناول فيها دراسة موضوعية شاملة لعهد الامام يحيى ، موضحا الدور الذي شارك به في أحداث اليمن وتشكيل مصيره ، فاستعرض دوره عندما وضع الاساس لحكم الامامة في اليمن ناثرة على العثمانيين أولا ثم مشاركة لهم ثانيا ، ثم منفردة بالحكم أخيرا حتى مصرعه في سنة ١٩٤٨ . وقد أفادتني هذه الرسالة في معرفة حقيقة دور الامام يحيى زعيم الزيديين الذين شكلوا أخطر قوة سياسية محلية واجهها العثمانيون أثناء حكمهم لليمن .

كما تعد رسالة توفيق علي برز عن « العرب والترك في العهد الدستوري

العثماني من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٤ ، من أهم المصادر التي أفاضت اللثام عن تطور علاقات الترك بالعرب في تلك الفترة ، وأظهرت كيف كانت قضية اليمن من أبرز القضايا التي وجهت هذه العلاقات وأثرت فيها أبلغ تأثير .

أما رسالة محمد أنعم غالب عن « التخلف الاقتصادي في اليمن في عهد الأئمة » فهي من المؤلفات المنهجية القيمة التي أبرزت بوضوح وجلالة العناصر المكونة للاقتصاد اليمني والدور الذي لعبه العثمانيون في هذا المجال أثناء حكمهم لليمن ، ثم تحدثت مسئولية الامامة بنظامها العتيق عن تخلف الاقتصاد اليمني وركوده . ولما كان مؤلف هذه الرسالة من أبناء اليمن الذين أتيحت لهم فرصة الدراسة في الخارج فقد كان على دراية كافية بشئون بلادهم ومشاكلها ، كما كان على درجة من العلم والثقافة ساعدته في التعبير الصادق والبحث الجاد الذي بدا واضحا في رسالته .

وأضيف الى هذه الرسائل العلمية الهامة رسالة أحمد طربين عن قصة « الوحدة العربية من سنة ١٩١٦ الى سنة ١٩٤٥ » والتي استعرض فيها معالم تاريخ البلاد العربية ومن بينها اليمن أثناء تبعيتها للدولة العثمانية ، مع إبراز بداية ظهور ملامح الاتجاه في كل منها نحو تحقيق الوحدة العربية ، متتبعا تطور هذا الاتجاه ونموه حتى أقيم صرح جامعة الدول العربية في سنة ١٩٤٥ .

ومن بين مصادر البحث أيضا مجموعة من المؤلفات التي تناولت دراسة أحوال الدولة العثمانية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلاقاتها بالبلاد العربية ومن بينها اليمن . فكتاب أستاذي الدكتور محمد أحمد أنيس عن « الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤ - ١٩١٩ » يعالج في دقة وعمق موضوع التأثير العثماني في مجتمعات الشرق الأدنى ، ذلك التأثير الذي بدأ بظهور الأتراك العثمانيين في المنطقة ثم توسعهم فيها وحكمهم لها حتى سقوط الدولة العثمانية وثورة شعوب المنطقة عليها في الحرب العالمية الأولى . كما أن كتاب ساطع الحضري عن « الدولة العثمانية والبلاد العربية » يستعرض معالم الاتجاهات المسماة للعلاقات العثمانية العربية في دقة وشمول ، مستندا الى كثير من الوثائق التركية التي اطلع عليها المؤلف والتي تخص شئون البلاد العربية ومن بينها اليمن - عندما كانت ايلات ثم ولايات تابعة للدولة العثمانية منذ مطلع العصور الحديثة حتى اعلان الجمهورية التركية في أوائل الثلاثينيات من القرن الحالى . والى جانب هذين المؤلفين أشير الى أهمية كتاب الصحفي التركي أحمد أمين محرر جريدة « وطن » التركية الذي صدر في سنة ١٩٣٠ عن « تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى » (Turkey in the World War) وتناول دراسة الظروف التي جعلت الحكومة العثمانية تشارك في تلك الحرب ، كما أشار الى الأفكار القومية التركية وزوادها الأوائل .

أما كتاب الدبلوماسى الفرنسى انجلهارت (Engelhardt) عن تركيا والتنظيمات،
(La Turquie et le Tanziment) فقد صدر فى باريس عام ١٨٨٢ ،
وقضى مؤلفه شطرا كبيرا من حياته فى عاصمة الدولة العثمانية فكان قريبا من
الأحداث التى أرخ لها . هذا بالإضافة الى أهمية كتابى فيكتور بيرار
Victor Berard وقد صدرا فى باريس فى عامى ١٩٠٧ و ١٩٠٩ أولهما
بعنوان (Le Sullan l'Islam et les puissances) والثانى تحت
عنوان (La Révolution Turque)

كما أشير الى أهمية كتاب بول فش Paul Fesh الذى صدر فى عام ١٩٠٧
وتناول دراسة الأحداث التى دارت فى عاصمة الدولة العثمانية فى الأيام الأخيرة
من عهد السلطان عبد الحميد وكان عنوانه
(Constantinople aux derniers jours d'Abdul Hamid ..)

فكل هذه المجموعة أمدتني بمعلومات وافية عن أوضاع الدولة العثمانية
وسياستها فى حكم الولايات التابعة لها وعن بينها اليمن .

وهنا ينبغي الإشارة الى دور الجرائد والمجلات العربية والأجنبية التى لجأت
اليها عندما كانت تصمت المصادر عن الاجابة عما يدور بفكرى من استفسارات
وتساؤلات ، كما اننى استعنت بها فى ربط الأحداث بعضها ببعض ، والقاء مزيد
من الضوء عليها ، وتوضيح وجهة نظر الراى العام عنها ، وذلك بعد تخليصها
من نزعات التحيز الى جانب دون آخر وتصفيتها من شوائب الاثارة والتهويل .

فجريدة الأمراء كانت أولى الجرائد التى اعتمدت عليها وامتلات صفحاتها
بكثير من المقالات التى عبرت عن وجهة النظر العثمانية بصفة خاصة ، كما نشرت
الكثير من تصريحات القادة العثمانيين فى اليمن وموجزا لمحاضر «مجلس المبعوثان»
التي برزت من خلالها القضية اليمنية ، تلك القضية التى شكلت موضوعا هاما
ومثيرا فى مناقشات المجلس . أما جريدة « اللواء » فكانت تعبر عن وجهة نظر
الحزب الوطنى المصرى الذى كان يميل للجامعة الاسلامية وللإخاء العثمانى حتى
لا يواجه عدوين فى وقت واحد تمثلا فى الاحتلال البريطانى لمصر والتبعية
للميادة العثمانية . كما ان جريدة « المؤيد » حوت الكثير من المقالات المترجمة
عن الجرائد التركية بعبارة واضحة ولغة سليمة ، كما تضمنت العديد من مقالات
الاصلاحيين العرب وآراء الخوصم المنقولة عن الجرائد التركية والمنشورة فيها .
هذا فضلا عن الكثير من البرقيات ونصوص القوانين الصادرة عن الأستانة
عاصمة الدولة العثمانية والتى تتصل بالولايات العربية بصفة عامة ، وبالقضية
اليمنية بصفة خاصة .

أما عن المجلات العربية التى رجعت اليها فى دراستى هذه فقد تميزت
مجلة « المقتطف » بروح الاعتدال والفهم الصحيح لحوادث الانقلاب العثمانى

ومطامع العهد الدستوري في سنة ١٩٠٨ • بينما عالجت مجلة «المنار» موضوعاتها بحماس الحسم للاتحاديين الأتراك اذ عرف عن صاحبها رشيد رضا اخلاصه للرابطة العثمانية والجامعة الاسلامية • وقد حوت مجلة «المنار» الكثير من رسائل محمد الادريسي زعيم الادارسة في شمال اليمن ومقالات بعض الكتاب اليمنيين والأحاديث الصحفية مع بعض كبار المسئولين من الضباط العثمانيين الذين اشتركوا في اخمد الثورات اليمنية ضد الادارة العثمانية • فضلا عما نشرته هذه المجلة من تعليقات ونقد لبرامج الاحزاب العثمانية والعربية على السواء •

ومن ابرز المجلات الأجنبية التي اشارت لموضوع البحث مجلة (Revue du Monde Musulman) فقد استعرضت قضايا العالم الاسلامي السياسية والاجتماعية • وان حاول بعض كتابها تشويه فكرة الجامعة الاسلامية • كما أنشأ البعض الآخر من محرريها في بحث حوادث الانقلاب العثماني في سنة ١٩٠٨ • بينما تميزت عنها بالدقة مجلة (Correspondance d'Orient) وكان محررها الرئيسي الدكتور جورج سمنه يشاركه في ذلك شكري غانم • ورغم استعراض هذه المجلة للعالم السياسية العثمانية في كثير من الأحيان • فانها كانت استعمارية الهدف متحيزة للدول الأوروبية • أما مجلة (Survey of International Affairs) فقد صدرت في سنة ١٩٢٥ وهي بذلك متأخرة قليلا من الناحية الزمنية عن موضوع البحث • غير ان المقالات المتعلقة بقضية اليمن التي كانت تنشر بها بين الحين والآخر ألقت كثيرا من الضوء على الآثار التي تركها العثمانيون في مقدرات اليمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية • كما اشارت بوضوح لنتائج جلائهم عنه عقب هزيمتهم في نهاية الحرب العالمية الأولى •

كان هذا عرضا عاما لأهم المصادر العلمية التي اعتمدت عليها في دراستي موضوع البحث ولا اغمط بذلك أهمية المصادر الأخرى التي اكتفيت بعرضها في قائمة المصادر • فقد ساعدتني جميعها في معالجة الموضوع وانجازه في صورته النهائية •



خريطة توضيحية لحدود ولاية اليمن في الفترة
من المئتين بين عامي (١٨٧٢ - ١٩١٨)

فهرس

٥	تقديم
١١	مقدمة المؤلف
١٩	الفصل الأول : علاقة الأتراك العثمانيين ببلاد اليمن قبل سنة ١٨٧٢
٥٥	الفصل الثاني : عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن فى سنة ١٨٧٢
	الفصل الثالث : نظام الحكم العثمانى فى اليمن قبيل العهد
١٠٣	الدستورى (١٨٧٢ - ١٩٠٨)
	الفصل الرابع : السياسة العثمانية فى اليمن فى مطلع العهد
١٨٣	الدستورى (١٩٠٨ - ١٩١١)
	الفصل الخامس : موقف العثمانيين فى اليمن فى أعقاب الصلح
٢٧٧	مع الامام يحيى (١٩١١ - ١٩١٤)
	الفصل السادس : العثمانيون فى اليمن فى اثناء الحرب العالمية
٣٥٥	الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)
	الحاتة : آثار الحكم العثمانى فى مقدرات اليمن السياسية
٤٢٧	والاقتصادية والاجتماعية
٤٤٩	الملاحق : أولاً - الوثائق
٥٠٦	ثانياً - الجداول
٥١٣	مصادر البحث
٥٢٣	ملاحظات خاصة بالمصادر

رقم الابداع بدار الكتب ٥٨٨٣/١٩٨٥

ISBN - ٩٧٧ - ٠١ - ٠٧٨٤ - ٠

● هذا الكتاب

يتناول بالدراسة والتحليل نضال الشعب العربي في اليمن للتخلص من سيطرة العثمانيين وتسلطهم على مقدراته في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

وقد أثرت الإمامة الزيدية ثراء سياسيا على حساب ثورة الشعب اليمني ضد حكم الأتراك ، حتى حصل اليمن على استقلاله المبكر بالنسبة لشقيقاته العربيات في أعقاب الحرب العالمية الأولى .

غير أن الشعب اليمني لم يستفد من استقلاله كثيرا في عهد الإمامة نتيجة لتقاعسها عن تطوير بعض الأنظمة الاصلاحية التي وضع العثمانيون أسسها أثناء حكمهم لليمن والتي كان من الممكن أن يقطع بواسطتها شوطا في سبيل التقدم .

وهذا الكتاب محاولة جديدة لتقصي الحقائق حول هذا الموضوع من مصادرها الأصلية المخطوطة والوثائقية بعد أن اكتنفه الكثير من القموض .

To: www.al-mostafa.com